إستراتيجية

المؤسسات المالية والنقدية

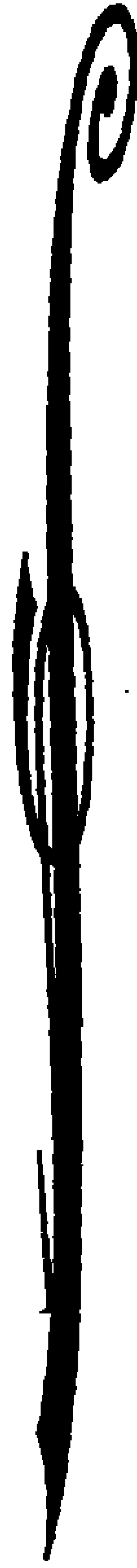
في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة



الدكتور

علاء أحمد إبراهيم رزق

دار النشر للجامعات



إستراتيجية المؤسسات المالية والنقدية

فى ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة



بطاقة فهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

رزق، علاء أحمد إبراهيم
إستراتيجية المؤسسات المالية والنقدية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة/علاء أحمد إبراهيم رزق.
- ط1- القاهرة: دار النشر للجامعات، 2014.
472 ص، 24سم.
تدمك 2 478 316 977 978
1- المالية العامة - مصر.
أ- العنوان 336,0962

تاريخ الإصدار: 1435هـ - 2014م

رقم الإيداع: 2014/2174

الترقيم الدولي: ISBN: 978-977-316-478-2

الكود: 2/387

دار النشر للجامعات

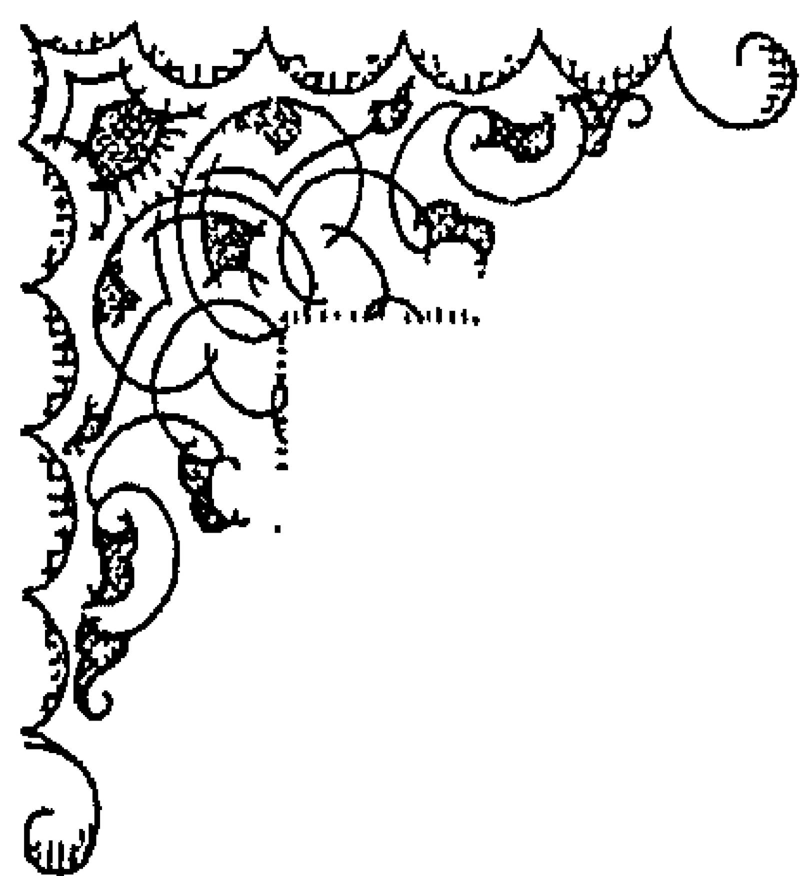
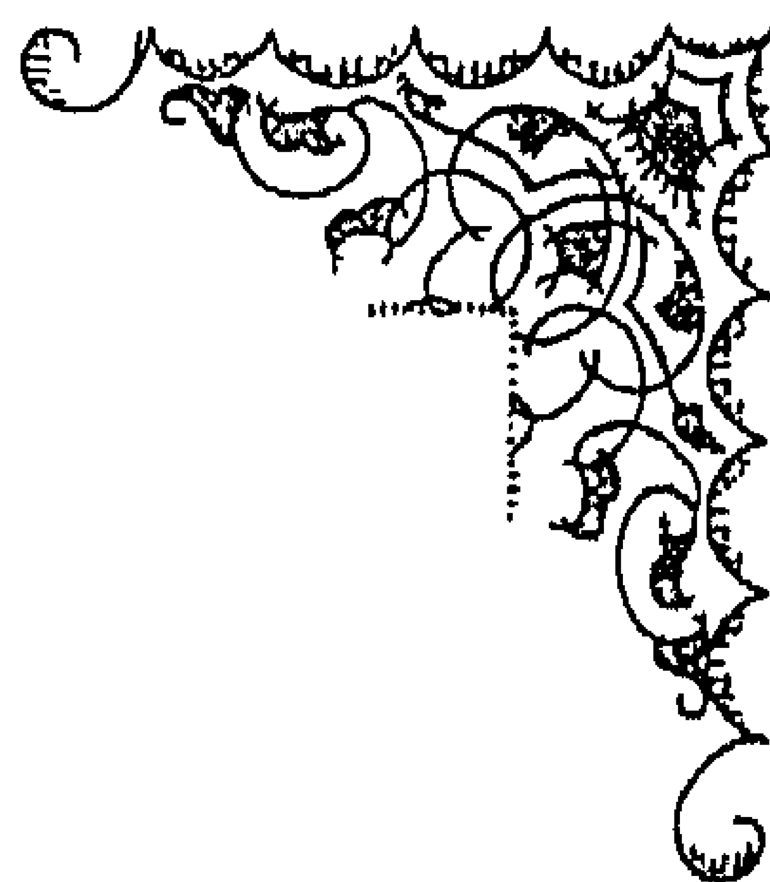
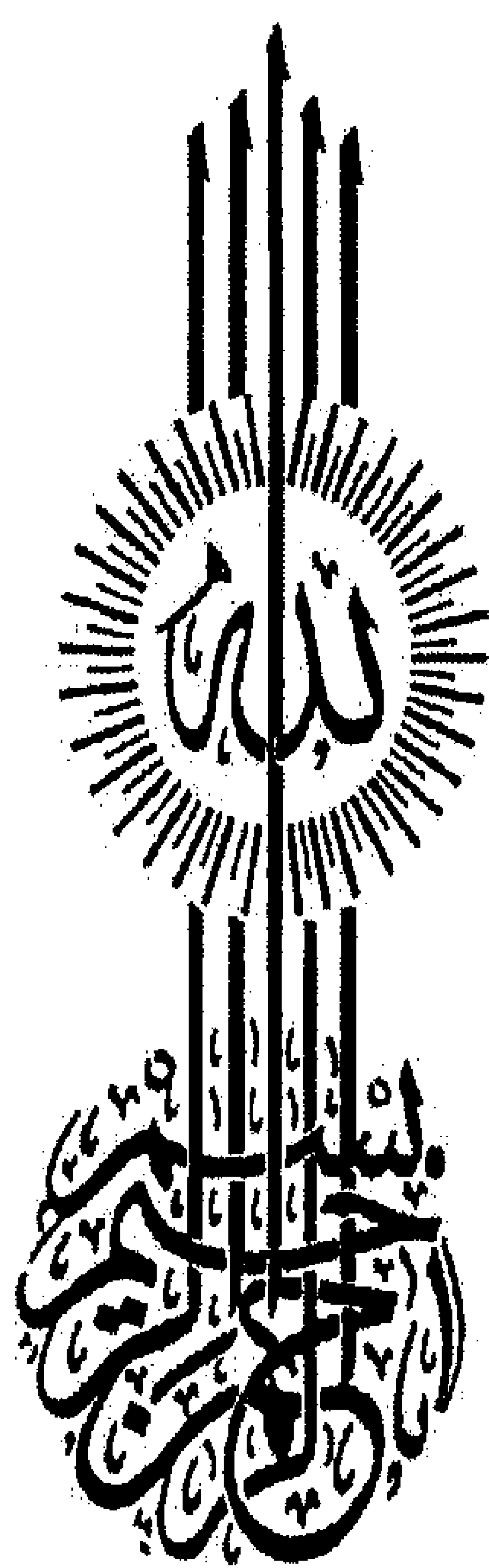
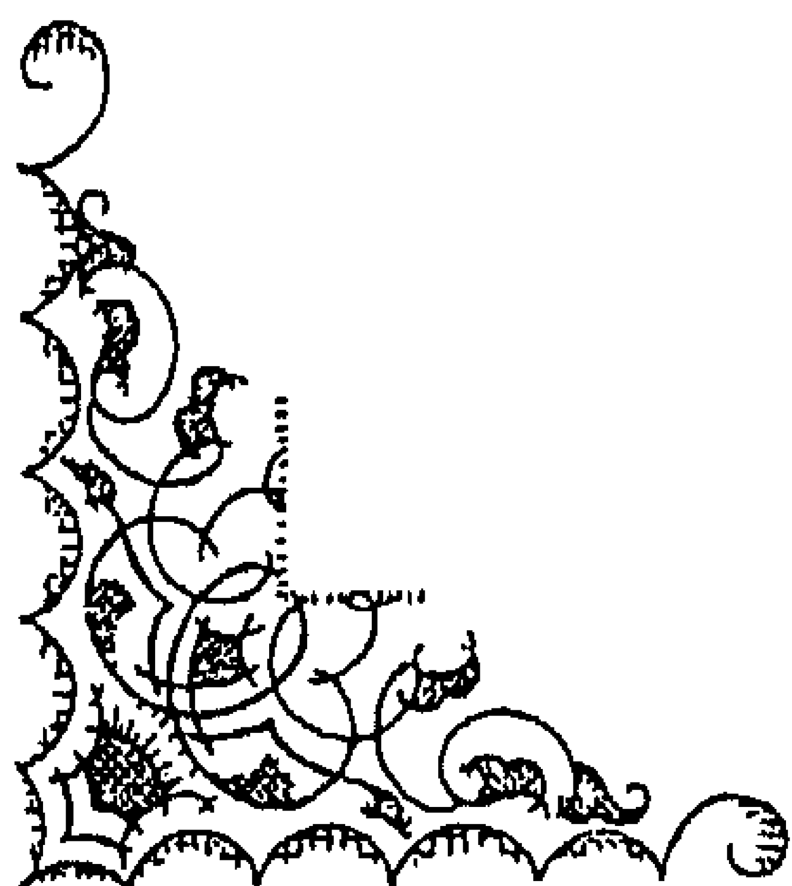
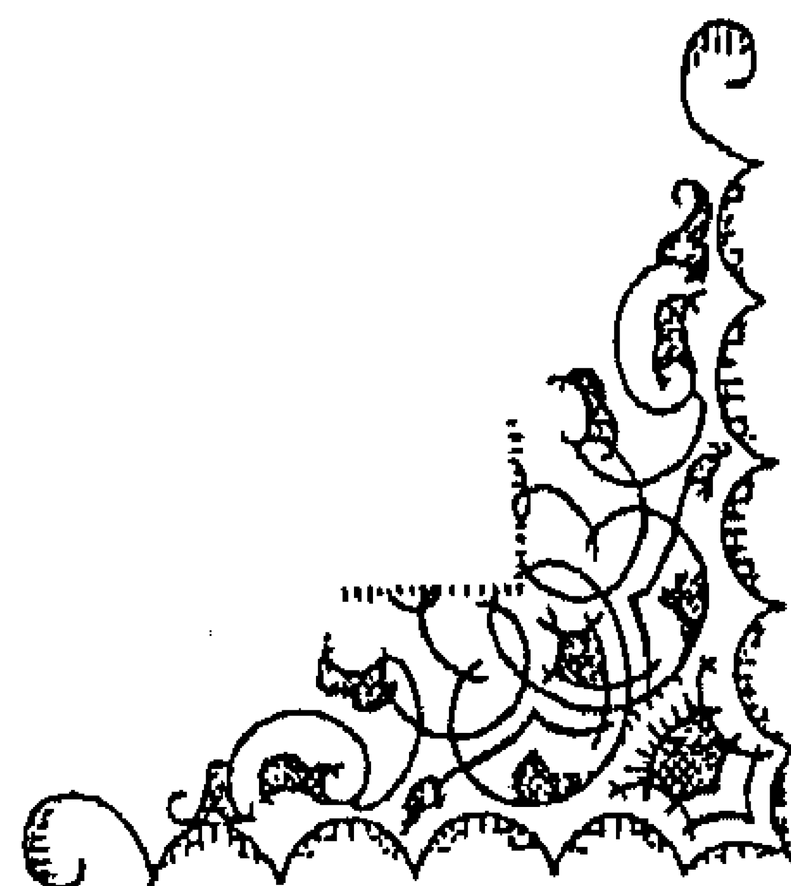


ص.ب (130 محمد فريد) القاهرة 11518
ت: 23929878 - 01144442990 ف: 23929878
E-mail: darannshr@hotmail.com

إستراتيجية المؤسسات المالية والنقدية

فى ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة

د. علاء أحمد إبراهيم رزق




بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

الإستراتيجية: هي علم وفن تنمية وتعبئة واستخدام قدرات دولة ما، أو مجموعة دول في زمن السلم والحرب، بما يضمن تحقيق الأهداف القومية، التي تحددها السياسة، ولكل دولة مقوماتها الشاملة؛ من حيث الموقع الجغرافي بأبعاده الأربعة، والحدود السياسية، والقوة البشرية والاقتصادية والعسكرية، وكذلك لكل دولة إرادتها القومية وقدرتها على اتخاذ قراراتها، وتنفيذ خططها، وفقًا لما تمليه مصلحتها القومية، دون التأثر بأي ضغوط خارجية.

يعيش العالم مرحلة مهمة، من أهم سماتها ظهور التكتلات الاقتصادية والتجارية والسياسية، وتتسارع الدول الكبرى والتكتلات الرئيسة إلى ضم أو جذب التكتلات الصغيرة أو الدول الناهضة، أو مد الروابط بينها، أو توثيق العلاقات، حسب ما تمليه المصالح المتبادلة، ويقف العالم مشدوهًا أمام ما يطلق عليه "الأزمة المالية" العالمية، فأكبر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس.

وتتمثل الخاصية المميزة لعالمنا المعاصر في تزايد الأطروحات حول الإصلاحات الاقتصادية، والخصخصة، والعولمة، وأهميتها وتأثيرها ومخاطرها على التطور الاقتصادي والسياسي، وفي مستقبل علاقات البلدان النامية في النشاط الاقتصادي العالمي. وتزداد أهمية ظاهرة الإصلاحات الاقتصادية، التي يجري تناولها من قبل العديد من الباحثين والكتاب والمفكرين، ومن جوانب عديدة، وبخاصة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، والتي تسارعت في التسعينيات منه، وفي الألفية الثالثة التي نعيشها الآن، وقد يختلف المحللون، فيما إذا كان يمثل "إصلاحًا" اقتصاديًا حقيقيًا، أو لا يمثله، ولكن لاخلاف من أنه يمثل تطورًا مهمًا في العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والبلدان المتقدمة، وتناولته مدارس فكرية واقتصادية متنوعة، ركزت وتركز على جوانب محددة في توجهات الدول النامية المختلفة، ومنها بلداننا العربية؛ حيث يشير معظم الكتاب والباحثين إلى أن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية – الليبرالية، يختلف من بلد لآخر، طبقًا لاختلاف التطبيقات لها. فالبلدان العربية، تختلف عن بلدان شرق آسيا وجنوبها، وهي تختلف أيضًا عن بلدان أمريكا اللاتينية، وأساس هذا الاختلاف هو في التباينات التاريخية والبنيوية، وفي تباين الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وتباين العوامل السياسية في البرامج المتبعة للإصلاح الاقتصادي، وفي

أنماط الأسواق، وفي الأساليب والوسائل المتبعة في التنفيذ التي تتعاطى مع فلسفة وأهداف الإصلاحات الاقتصادية، التي تعتمد على اقتصاد السوق، والتي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، باعتبار الإصلاح الاقتصادي، أي "التحول من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد تحكمه حرية السوق". والسوق وآلياته هو الذي يحدد نشاط الاقتصاد، بصرف النظر عن حجم وعمق المراحل الزمنية، والتكاليف التي يتبناها هذا البلد النامي أو ذاك، فإنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تضييق الدور الاقتصادي للدولة، وإعطاء المبادرة والأولوية في التوجه للقطاع الخاص، وتقديم التسهيلات والامتيازات والمزايا الضريبية والمالية والتجارية لتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى جذب رأس المال الأجنبي.

لقد شهد القطاع المالي والنقدي على مستوى العالم، العديد من التطورات خلال العقد الأول من القرن الحادي العشرين، تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي والنقدي، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، هذا ونلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسمًا مشتركًا فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية، وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان، ومن هنا جاء اقتراح "لجنة بازل للرقابة على البنوك". والذي تم الإعلان عنه في السادس عشر من يناير 2001، بتعديل معايير كفاية رأس المال السارية منذ عام 1988؛ بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفي على مستوى العالم، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان؛ لضمان تفعيل الرقابة على مخاطره، وما تلى ذلك من مقررات للجنة بازل؛ لملاحقة التطورات الاقتصادية المتلاحقة.

اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي؛ حيث يعتبر وجود قطاع مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة والتنموية، وتقليل المخاطر الائتمانية – من المتطلبات الرئيسة لتحقيق وتقوية قطاعاتها المالية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تقليل احتمالات تعرضها للهزات المالية والصدمات الخارجية. وقد خطت كثير من هذه الدول خطوات مهمة في هذا السبيل في السنوات الأخيرة. ولقد اختلفت الإصلاحات من حيث مدى عمقها ومجال تركيزها بين الدول

المختلفة، بيد أن توزيع تلك المنافع لن يكون بالتساوي على كافة الدول، بل إنه يرتبط بحجم قطاع الخدمات المالية في كل منها، ودرجة مرونته، والمزايا النسبية التي يتمتع بها، وكذلك مدى قدرته على المنافسة مع القطاعات الخارجية المماثلة، وهو ما يعني أن القطاع المصرفي في الدول النامية سيواجه العديد من التحديات والصعوبات؛ من جراء تحرير التجارة في الخدمات المالية؛ بسبب تواضع إمكاناتها في مجال الخدمات بصفة عامة، وانخفاض كفاءتها وقدرتها التنافسية، فضلًا عن أن معظم هذه الدول مستوردة للخدمات المالية؛ مما سيلقي بمزيد من الأعباء على صانعي السياسة النقدية والمصرفية، خاصة في ظل غياب السياسات التنظيمية والرقابية المناسبة، **ولعل من أبرز هذه التحديات ما يلي:**

أ- أن تحرير تجارة الخدمات المالية يحد من قدرة المؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار، في ظل أداء ضعيف؛ بسبب تأثير عوامل المنافسة على انخفاض ربحيتها، وهو ما يدعوها لمزيد من التطور والتحديث لكافة أنشطتها وخدماتها؛ كضرورة حتمية للاستمرار في الساحة المصرفية.

ب- تعرض البنوك المحلية لمخاطر المنافسة غير المتكافئة من قبل المؤسسات المصرفية الأجنبية، بما تتمتع به من قدرات مالية هائلة وخبرات تكنولوجية بالغة التقدم، بالإضافة لقواعد رأسمالية ضخمة، وهو ما قد يؤدي إلى سيطرة تلك المؤسسات على السوق المحلي، مع احتمال إساءة هذه المؤسسات لسيطرتها على السوق، مثل تحريك المدخرات الوطنية وفقًا لمصلحتها، واستخدام النقد الأجنبي في أغراض المضاربة، فضلًا عن تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، وهو ما يبرز أهمية قيام السلطات الحكومية بوضع السياسات الملائمة؛ للتصدي لهذه السلبيات.

ج- التخوف من قيام البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية بخدمة القطاعات المربحة في السوق فقط، بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات أو أقاليم معينة.

د- أن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية قد يؤدي لحدوث أزمات مصرفية ومالية، مع احتمال انتقال تأثيرها السلبي إلى الجهاز المصرفي في بلاد أخرى؛ مما يطرح بقوة فكرة وضع أنظمة متطورة للإنذار المبكر للأزمات.

هـ- قد يؤثر تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية بصورة غير مباشرة على الاستقرار المالي للدولة، وذلك من خلال زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب، ففي حالة فقدان الثقة أو الأزمات المالية – كما حدث إبَان الأزمة الآسيوية عام 1997 – يكون هناك اتجاه عام من قبل رءوس الأموال للنزوح إلى الخارج، وبالتالي تقويض الاستقرار في الاقتصاد الكلي والنظام المالي.

و- نظرًا لأن الدول النامية لا تتمتع بمزايا نسبية في تقديم تلك الخدمات، فإن فتح أسواق الخدمات المالية المحلية للاستيراد، من شأنه زيادة العبء على ميزان مدفوعاتها.

لاشك أن هذه التحديات يمكن أن تكون بمثابة قوة دفع رئيسة لاتخاذ السبل المناسبة للتغلب عليها، والتكيف معها بفاعلية؛ لتعظيم الاستفادة من تحرير الأسواق المالية المحلية أمام المنافسة الأجنبية، وتعزيز المقومات التنافسية للبنوك، من خلال زيادة الاعتماد على قوى السوق والحوافز الخاصة في مجال الوساطة المالية، وإدارة المخاطر، والتأكيد على سلامة القطاع المالي، وتقوية أطره التشريعية والتنظيمية، وتحسين مقدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات المحلية، وزيادة المنافسة بين هذه المؤسسات، مع ما شهدته الساحة الدولية في السنوات الأخيرة للكثير من التحولات والمستجدات والمتغيرات العالمية في ظل العولمة Globalization، التي تقوم على تحرير المبادلات التجارية والمالية، مع الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التكتلات الاقتصادية والكيانات العملاقة. وكان القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرًا بالمتغيرات الدولية، المتمثلة في التطورات التكنولوجية وعالمية الأسواق المالية، والتحرر من القيود التي تعوق الأنشطة المصرفية، والاتجاه إلى تطوير وإدارة مخاطر الإقراض، في ظل المعايير الدولية لضبط الأداء المصرفي، المتمثلة في معايير كفاية رأس المال، التي عرفت باسم مقررات لجنة بازل، التي أعلنت في عام 1988، والتي ألزمت الدول الأعضاء في لجنة بازل بتوحيد طرق الرقابة من قبل البنوك المركزية، ورفع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك، لتصبح في حدود 8٪ من مجموع أصولها الخطرة. لذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية، والإشراف على البنوك؛ بهدف استقرار النظام المالي، وضمان كفاءة النظام المصرفي، بما يتواءم مع التطورات العالمية المتلاحقة.

وتقوم الحكومة المصرية، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح في الاقتصاد المصري، سواء على مستوى المؤسسات المالية أو المؤسسات النقدية،

وذلك في إطار الاتفاق الذي أبرم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1991، والذي بمقتضاه يتم توفير موارد مالية جديدة، تساعد على استمرار عملية التنمية، سواء في شكل قروض بشروط ميسرة، أو في شكل مساعدات مالية، كما يؤدي إلى تخفيض أعباء المديونية الخارجية، الملقاة على عاتق الاقتصاد المصري، سواء في شكل إسقاط جزء منها، أو تخفيض جزء منها، أو جدولة بعضها.

وفى مقابل هذا قدمت مصر ما يعرف بخطاب النوايا لصندوق النقد والبنك الدوليين، وهو يمثل تعهدًا بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في صورة مجموعة من التعديلات في السياسات المالية، النقدية، والهياكل الإنتاجية، وهذه التعديلات تتميز بالمشروطية، مع إجراء بعض التصحيحات على الهياكل الإنتاجية، وهذه المشروطية تركز على تصحيح الهياكل الإنتاجية والسعرية، وتعرف ببرامج التكيف الهيكلي، مع التأكيد على تعديل السياسات المالية والنقدية، **ومن ثم فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي يقوم على محورين أساسين هما:**

المحور الأول: برنامج التثبيت: ويهدف لإعادة التوازن الكلي للاقتصاد القومي، عن طريق:

أ – تقليص الاختلالات، من خلال تصحيح العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

ب– تخفيض معدل التضخم.

المحور الثاني: برامج التكيف الهيكلي: وتهدف لإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج المختلفة، وتحتوي هذه البرامج على:

أ – تحرير وخصخصة القطاع العام لعلاج الاختلالات الهيكلية.

ب– تحرير التجارة الخارجية.

جـ – تشجيع القطاع الخاص.

د – تطوير سوق الأوراق المالية.

منذ انتهاء الحرب الباردة في عام 1991، يجتاز العالم مرحلة من التحولات والمتغيرات المتلاحقة، والتي مست جوهر العلاقات والتوازنات، وبدأت تؤسس لنظام عالمي جديد، أصبحت فيه القوة الاقتصادية هي الأداة الرئيسة للتنافس، والعنصر والمحدد لمواقع التأثير والتأثر على الخريطة السياسية والاقتصادية والدولية. ومن أبرز هذه التحولات والتغيرات

ظهور الدور المؤثر للتكتلات الإقليمية وغير الإقليمية، بالإضافة إلى زيادة سيطرة مؤسسات التمويل العالمي، ومنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات دول العالم، وخاصة الدول النامية، ومنها مصر، حيث تشكل هذه المتغيرات تحديات وتهديدات للاقتصاد المصري.

ونظرًا لما للتكتلات الاقتصادية من آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد المصري، كما أن منظمة التجارة العالمية لها تأثيراتها الإيجابية والسلبية على الاقتصاد المصري؛ الأمر الذي يحتم دراسة المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، وتفحص الآثار السلبية والإيجابية، وكذلك دراسة المتغيرات المحلية، والمشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري، والتي تؤثر على نموه، وعدم تحقيق معدل النمو الذي تهدف إليه الدولة، وفى هذا السياق طبقت الحكومة المصرية حزمة هائلة من الإجراءات الاقتصادية، وأجرت العديد من التغيرات القانونية في البيئة التشريعية؛ بغية جعلها تتواءم مع الأهداف الجديدة. **وتركز هذه الإجراءات على ما يلي:**

أ- السياسات المالية:

وتهدف هذه السياسات إلى خفض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتتمثل أهم ملامحها فيما يلي:

(1) خفض الدعم تدريجيًا، مع ترشيد الإنفاق الحكومي.

(2) خفض أعباء خدمة الدين الخارجي، عن طريق جدولة الديون الخارجية، مع تقليل الالتجاء إلى القروض الخارجية.

(3) الحد من الزيادة في مخصصات الأجور في الموازنة العامة للدولة.

(4) زيادة الإنفاق على مستلزمات الإنتاج والتشغيل.

(5) تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في كافة المجالات.

(6) العمل على زيادة كفاءة النظام الضريبي.

(7) تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة بمدخرات حقيقية.

(8) برامج التدريب - المركز الضريبي لكبار الممولين - دمج مصلحة الضرائب العامة والضرائب على المبيعات.

(9) إعادة تبويب الموازنة.

ب- **السياسة النقدية:**

وبدأت في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وتبنت إجراءات أهمها:

(1) إمكانية رفع سعر الفائدة.

(2) إمكانية تخفيض قيمة العملة.

(3) إمكانية استخدام السقوف الائتمانية.

إن مصر بما تملكه من الكثير من عناصر القوة الشاملة للدولة (من موقع جغرافي فريد وموارد بشرية وطبيعية وقوة عسكرية ودبلوماسية، ومن طاقة روح الوطنية التي أطلقتها ثورة 25 يناير بعزيمة أبنائها ورجالها ونسائها - مؤهلة أن تكون دولة قوية ومركزية رائدة، باستخدام أدوات العصر .. فلا بديل عن التخطيط العلمي في كافة المجالات. والأمر الذي لا خلاف عليه أن ثورة 25 يناير، وهي حدث وقع في عالم يتغير، وكانت أداته المستخلصة من هذا التغيير هي استخدام مواقع الاتصال الاجتماعي على شبكة الإنترنت، التي تعد من المظاهر المهمة للتغيير، الذي أفرزه انتقال العالم إلى عصر ثورة المعلومات، وذلك ضمن متغيرات متعددة الأشكال والمفاهيم والمبادئ السياسية والاقتصادية، والتي يتصدرها تغير مفهوم قوة الدولة الشاملة، التي كانت تقاس من قبل بما تملكه من قدرات عسكرية، تليها في الترتيب بقية مكونات قوة الدولة. ونتيجة لهذه المتغيرات فإن ما كان يصلح من أفكار ونظريات في سنوات سابقة، لم يعد كله صالحًا الآن لحكم دولة وإدارة شئونها، وفي إطار ظروفنا الراهنة في مصر، فإن ما يثير القلق في الصورة العامة للحراك السياسي منذ 25 يناير وحتى الآن، ما يعكسه الخطاب السياسي والاقتصادي، والذي يفتقد الرؤية الإستراتيجية التي تلم بأبعاد هذا التغيير، والذي يشمل كل شيء، بما في ذلك مفهوم الإصلاح الاقتصادي والتنمية، وهو ما يعد في المرحلة الحالية قضية مصر الأولى. فالتقدم الاقتصادي، والارتقاء بالإنتاجية، وتعظيم التنافسية، مقدمات للتحديث والتطوير، وضمان جوهر الديمقراطية، وسيادة القانون، وكفالة حقوق الإنسان، وهي من الأمور اللازمة لتدعيم القوة الشاملة للدولة؛ لتدعيم الأمن القومي. وعلى الجانب التطبيقي، فإن الوضع الراهن بعد أحداث 25 يناير 2011، يركز حول التلويح بالكارثة الاقتصادية التي تدق الأبواب؛ وعليه فإن إنقاذ الاقتصاد المصري قضية صعبة، شديدة التعقيد؛ لأنها تتطلب هدم عالم قديم قائم على الفساد

والانحراف، ومرتكز على التهرب، إلى الانطلاق لبناء عالم جديد، قائم على القواعد الصحية لاقتصاديات السوق، التي تضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، المرتكزة على البعد الاجتماعي، مع اليقين بأن للدولة مسئوليات اقتصادية مباشرة لضبط السوق، وإعادة التوازن للمعاملات والأنشطة، بعيدًا عن أوهام قوى السوق الخفية، القادرة ذاتيًا على التصحيح والتصويب، بعد أن أثبتت الأزمة العالمية أن الدور الاقتصادي للدولة يتجاوز أحاديث دور الرقيب والرقابة، بل التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، باستخدام جميع الآليات المتعارف عليها، بدون تردد أو خوف من ادعاءات تجاوز القواعد الأصولية الرأسمالية. وهذا لن يتحقق بدون زيادة قدرات المؤسسات المالية والنقدية على مواجهة الأزمات الاقتصادية للدول التابعة لها، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

في ضوء ما سبق فإن دافع هذا الكتاب يتمثل في معرفة ما إذا كانت المؤسسات المالية والنقدية في مصر تقوم بأداء دورها على الوجه الأكمل – في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية – من عدمه.

أهمية الكتاب:

1- أن هناك تزايدًا في الاعتماد على المؤسسات المالية والنقدية، في ضوء النظام العالمي الجديد، واندلاع الأزمة المالية العالمية، وما صحبها من تداعيات وانعكاسات على المستوى الدولي، وظهور تكتلات اقتصادية، ومناطق حرة، وتوقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وتطبيقها على مراحل، وزيادة التبادل التجاري عالميًا بين جميع الدول؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة تطوير المؤسسات المالية والنقدية لتكون أكثر فعالية في مواجهة التحديات.

2- تأتي أهمية الكتاب في لفت الأنظار إلى ضرورة إصلاح المؤسسات المالية والنقدية في مصر، في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، وما اتخذته مصر من إجراءات لإصلاح هذه المؤسسات، في ضوء الاتفاق الذي أبرم عام 1991 مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو ما يتوافق مع خطط التنمية الشاملة لمصر حتى عام 2022، والتي تتطلب زيادة قدرات المؤسسات المالية والنقدية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة.

الهدف من الكتاب:

1- إلقاء الضوء على السياسات والإستراتيجيات في المفهوم القديم والحديث، والتخطيط للأهداف والغايات للدولة، مرورًا بالإستراتيجيات التخصصية، مع توضيح قدرات القوى الشاملة لأي دولة، وعلاقتها بتنفيذ الإستراتيجية التخصصية أو القطاعية.

2- الدراسة التحليلية لخطط التنمية الشاملة لمصر ومحاورها الرئيسة، وإستراتيجية القطاعات المختلفة، ومدى مناسبة القدرات الإستراتيجية للمؤسسات المالية والنقدية حاليًا لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

3- كما يهدف الكتاب إلى دراسة وتحليل المؤسسات المالية والنقدية في مصر، مع بيان أهمية إصلاحها في ضوء المتغيرات الاقتصادية؛ لتحقيق الأمن القومي المصري، وصولًا لوضع إستراتيجية مقترحة لهذه المؤسسات؛ لتحقيق التنمية الشاملة في إطار الأمن القومي المصري.

4- كما يسعى الكتاب إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما هي الأصول الفكرية للإستراتيجية الحاكمة للمؤسسات المالية والنقدية، ومدى ارتباطها بالتنمية؟
- ما هي المحاور الرئيسة لخطط التنمية الشاملة لمصر حتى عام 2022، والأهداف الخاصة بالمؤسسات المالية والنقدية؟
- ما هي الآثار المترتبة على اندلاع الأزمة المالية العالمية والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة على كفاءة وفعالية المؤسسات المالية والنقدية في مصر؟
- ما هي الأطر ومحددات الإستراتيجية المقترحة للمؤسسات المالية والنقدية في مصر حتى عام 2022؟
- ما مدى ملاءمة الإستراتيجية المقترحة لمتطلبات الدفاع والأمن القومي المصري؟

الجديد في هذا الكتاب:

1- التركيز على وضع إستراتيجية للمؤسسات المالية والنقدية الحالية، في ظل الإمكانات والقدرات الاقتصادية المعاصرة؛ لتحقيق التنمية الشاملة في ظل المتغيرات الاقتصادية، التي تشير إلى أن زيادة القدرة التنافسية، وانطلاقة الصناعة المصرفية، تعد ضرورة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، في ظل تحرير تجارة الخدمات والتحديات الدولية.

2- صياغة إستراتيجية جديدة مقترحة للمؤسسات المالية والنقدية، في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة؛ لتحقيق الأمن القومي المصري، خاصة بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية في سبتمبر عام 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية، وبزوغ نظام عالمي جديد، يبحث في وضع قواعد ومبادئ يتفق عليها دوليًّا، تحكم وتضبط العمل المصرفي، وتؤدي فيما بعد إلى ظهور نظام مالي عالمي، يعمل في إطار مصلحة الاقتصاد العالمي برمته، في ظل وجود تحدٍّ كبير، يتمثل في أن هناك العديد من الدول تنتظر إدارة الدفة لصالحها، أو أن يكون لها موضع قدم في الاقتصاد العالمي الجديد.

محتويات الكتاب:

لدراسة هذا الموضوع، وإبراز أهميته والإلمام والإحاطة بجوانبه، فقد تم تناوله من خلال مقدمة وثلاثة أبواب، اشتملت على تسعة فصول، بالإضافة إلى الخلاصة العامة والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

الباب الأول: المؤسسات المالية والنقدية في مصر؛ وذلك للوقوف على ماهية هذه المؤسسات، ومدى ارتباطها بمشتملات التنمية الشاملة، وذلك من خلال ثلاثة فصول، **الفصل الأول:** الأصول الفكرية للإستراتيجية، ومفهوم المؤسسات المالية والنقدية؛ لمعرفة الصلة الفكرية بين إستراتيجية الأمن القومي، وإستراتيجية المؤسسات المالية والنقدية، ومعرفة عناصر القوى الشاملة، وتأثيرها على الأمن القومي، ثم **الفصل الثاني:** المؤسسات المالية النقدية في مصر، ودورها في الأداء الاقتصادي، مع التعرف على أنواع المؤسسات المالية، وما هي الوساطة المالية، والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسات المالية وأهداف المؤسسات المالية، ومناطق اتخاذ القرارات، وأهداف الوسطاء الماليين، ودور المؤسسات النقدية في مصر، وكيفية ممارسة البنك التجاري لنشاطه، بالإضافة إلى دورالبنوك التجارية في خلق النقود الائتمانية، أو نقود الودائع، والعلاقة بين المؤسسات النقدية، والعوامل المؤثرة بالمجال، الذي تعمل المؤسسات المصرفية في نطاقه بالبلدان المتخلفة اقتصاديًّا، والتحول في النظام المالي والنقدي. **ثم الفصل الثالث:** النظام الاقتصادي المعاصر؛ لمعرفة حالة الاقتصاد المعاصرة.

الباب الثاني: المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على المؤسسات المالية والنقدية في مصر، وتم تناوله من خلال ثلاثة فصول؛ **الفصل الرابع:** المحاور الإستراتيجية للتنمية الشاملة في مصر،

والدلالات الفكرية للأزمة المالية العالمية، حيث تم تناول المحاور الإستراتيجية للتنمية الشاملة حتى عام 2022، والإستراتيجية القطاعية، وأثرها على إستراتيجية المؤسسات المالية والنقدية، مع تناول أولويات التحديث الاقتصادي في مصر، في ضوء الدلالات الفكرية للأزمة المالية العالمية.

الفصل الخامس: ويتناول التعرف على المتغيرات والتحديات والمشكلات المعاصرة المؤثرة في المؤسسات المالية والنقدية في مصر، من خلال تناول التهديدات والتحديات الناتجة عن العولمة والتكتل والاندماج الاقتصادي، وخطر التكنولوجيا وحقوق الإنسان، كأحد التهديدات والتحديات العالمية والجريمة المنظمة، مع الإشارة إلى أوزان وآثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد. أما **الفصل السادس** فقد تناول قياس أثر المتغيرات والتحديات المعاصرة على المؤسسات المالية والنقدية في مصر.

الباب الثالث: الإستراتيجية المقترحة للقطاع المالي والنقدي؛ لتحقيق التنمية الشاملة في إطار الأمن القومي المصري؛ لإيجاد أنسب إستراتيجية للقطاع المالي والنقدي، بما يحقق التنمية الشاملة ومتطلبات الدفاع، بما له من أثر بالغ الأهمية على الأمن القومي المصري. وتم تناوله من خلال ثلاثة فصول؛ **الفصل السابع:** محددات إستراتيجية القطاع المالي والنقدي لتحقيق التنمية الشاملة، من خلال تناول أهم التحديات التي تواجه القطاع المالي والنقدي في المتغيرات الحالية، مع التعرض لمتطلبات لجنة بازل Basel II وBasel III، وإستراتيجية عمل المؤسسات المالية والنقدية في مواجهة التحديات الاقتصادية، مع إلقاء لمحة عن الإستراتيجيات والتقنيات اللازمة لتطبيق الحوكمة بصورة سليمة داخل الجهاز المصرفي، ثم **الفصل الثامن:** انعكاس المتغيرات المختلفة، ومتطلبات الدفاع عن إستراتيجية القطاع المالي والنقدي، وأثره على الأمن القومي؛ للوقوف على التأثيرات المختلفة لجميع المستويات الداخلية والخارجية، ومتطلبات الدفاع عن إستراتيجية القطاع المالي والنقدى، وأثر هذه الإستراتيجية على الأمن القومي المصري، وأخيرًا **الفصل التاسع:** إستراتيجية القطاع المالي والنقدي المقترحة لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة؛ للوقوف على إستراتيجية التطوير المطلوب تنفيذها، التي تحقق التنمية الشاملة المطلوبة مستقبلًا في كافة القطاعات الأخرى،

وأخيرًا بعض المطالب الخاصة بالمؤلف، والتي يأمل في تنفيذها من الجهات المختصة، والتي تساعد إستراتيجية القطاع المالي والنقدي في تحقيق التنمية الشاملة، ومن ثم تأثيرها المباشر في تحقيق الأمن القومي المصري، وذلك من خلال التوصيات التي اقترحها المؤلف.

* * *

الباب الأول
المؤسسات المالية والنقدية في مصر

توضح إسهامات الكتّاب في مجال الإستراتيجية وإدارة الإستراتيجية، أن الفكر الإداري في هذا الصدد قد تطور من خلال مراحل عدة؛ المرحلة الأولى، ويطلق عليها مرحلة التوجيه بالتخطيط طويل المدى، حيث تشمل هذه المرحلة التركيز على اتخاذ القرارات ذات التأثير الواسع، وبالتالي تمثلت الجهود الإستراتيجية في العمل على النمو الداخلي، أما المرحلة الثانية وهي ما يطلق عليها التوجه الإستراتيجي المحدود، فقد ركزت على الانطلاق من التخطيط طويل المدى إلى التخطيط الإستراتيجي، وظهور ما يسمى بإستراتيجية الإدارة، وما يلزمها من خطوات تتطلب الغايات والأهداف، والقيام بعمليات التحليل الإستراتيجي، والتنبؤ والاختيار الإستراتيجي لانتهاز الفرص، وتجنب المخاطر والتطبيق الإستراتيجي، مع الرقابة على تلك الخطوات، أما المرحلة الثالثة، وهي ما يطلق عليها التوجه الإستراتيجي اللامحدود، فهو وسط بين المرحلة الأولى التي اهتم الفكر فيها بالتخطيط طويل المدى، ووضع السياسات التنظيمية بعيدة الأثر، وبين المرحلة الثانية التي ظهر فيها الاهتمام بتحليل عناصر البيئة المحيطة بشكل موسع.

وتعتبر قضية توفير الموارد المالية اللازمة لرفع معدلات الاستثمار، وتحقيق كفاءة تخصيص تلك الموارد بين فروع النشاط المختلفة، إحدى القضايا الجوهرية، التي حظيت باهتمام كبير على صعيد أدبيات التنمية والسياسات الاقتصادية على حد سواء، بما يعنيه ذلك من الانشغال بقضايا تعبئة ورفع معدلات الادخار المحلي؛ بشقيه العام والخاص، والموقف من مصادر التمويل الخارجية، وأشكال التمويل وحدوده.

وعلى الرغم من الوعي - على صعيد الواقع والتجربة التاريخية - بالدور المهم الذي لعبته كل من المؤسسات المالية والنقدية في تعبئة المدخرات، وتوفير التمويل اللازم للنمو في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ثم اليابان، فضلًا عن كوريا، إلا أن الاهتمام بذلك الدور على صعيد الأدبيات الاقتصادية لم يبرز بشكل واضح، إلا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وتمثل أساسًا في الربط بين التنمية المالية والتحرير المالي من جهة، والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

في البداية ركزت تلك الأدبيات - والتي تبناها على صعيد السياسات الاقتصادية كل من صندوق النقد والبنك الدوليين - على قطاع البنوك والخدمات المصرفية، وانصرفت إلى إثبات الأثر الإيجابي لتحرير سعر الفائدة والمعاملات المصرفية على كل من الادخار والاستثمار، وكفاءة الوساطة المالية، وزيادة معدل النمو.

إلا أن هذا التركيز من جانب الأدبيات الاقتصادية على البنوك والخدمات المصرفية، قد امتد في مرحلة تالية ليشمل القطاع المالي ككل، بما في ذلك مؤسسات وخدمات سوق رأس المال وقطاع التأمين. واعتمدت تلك الأدبيات على الدراسات التطبيقية؛ للتدليل على أن الدول التي حققت نموًّا سريعًا قد اشتركت - على الصعيد المالي والنقدي - في مجموعة من السمات الرئيسية، تتمثل فيما يلي:

أ - تزايد عمق الوساطة المالية.

ب- تعاظم دور البنوك (بالمقارنة بالبنك المركزي) في تقديم القروض، وتوزيعها بين القطاعات.

ج- تزايد دور المؤسسات المالية غير المصرفية.

د - تزايد سيولة سوق رأس المال.

والواقع أن هذا الاتساع في نطاق الاهتمام بالنمو المالي؛ ليشمل - بالإضافة إلى البنوك - كافة أشكال المؤسسات والخدمات المالية والنقدية، قد جاء ليعكس التحولات التي طرأت على الصناعة المصرفية وقطاع المال ككل، خلال العقدين الماضيين، والتي أسفرت عن تزايد دور قطاع الخدمات المالية في النشاط الاقتصادي، سواء من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل في الدول الصناعية المتقدمة، أو من حيث نصيبه في إجمالي التجارة العالمية، وهو الأمر الذي اقترن بالتحرير والتدويل المتزايد للنشاط المالي والنقدي.

وفي ضوء ما سبق، فقد رؤي تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الأصول الفكرية للإستراتيجية، ومفهوم المؤسسات المالية والنقدية.

الفصل الثاني: المؤسسات المالية النقدية في مصر، ودورها في الأداء الاقتصادي.

الفصل الثالث: النظام الاقتصادي المعاصر.

* * *

الفصل الأول

الأصول الفكرية للإستراتيجية ومفهوم المؤسسات المالية والنقدية

تحقق الدولة (المنظمات) التي تهتم بإدارة عملياتها وأنشطتها الإستراتيجية، العديد من المزايا والمنافع، فيها ما يرتبط بوضوح الرؤية المستقبلية أمام واضعو الإستراتيجية، وتحقيق عنصر المبادأة لتفاعل الدولة (المنظمات) مع بيئتها الخارجية، بجانب تحقيق العائد الاقتصادي المرضي، وتخصيص مواردها وفق ما يهم، باستغلالها الفرص الممكنة، والاستفادة من نقاط القوة المتاحة، وتجنب المخاطر المحيطة، وتحجيم عوامل الضعف.

الأصول الفكرية للإستراتيجية:

يعتبر مفهوم (الإستراتيجية) من المفاهيم كثيرة التداول في العلوم الاجتماعية؛ إذ يستخدم هذا التعبير استخدامًا واسعًا للدلالة على أكثر من معنى، سواء في الشئون العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية، دون تعريف واضح لمعناه، أو تحديد دقيق لأبعاده، وواقع الأمر فقد استمد هذا التعبير أصوله الفكرية من الكلمة اليونانية (STRETEGOS) بمعنى القائد، ويرى البعض أنه يعني علم وفن القيادة، على حين يرى الآخرون أنه (فن قيادة القوات)، الذي مارسه بمهارة بعض القادة العسكريين القدماء، مثل (الإسكندر الأكبر ويوليوس قيصر)، وغيرهما، دون أن يدونوا خبراتهم عنه، ثم أصبح ممارسة هذا الفن في العصور الوسطى بواسطة الأمير أو الحاكم، الذي كان يجمع بين السلطة السياسية، وقيادة الجيش، وكذلك الإمكانات الاقتصادية اللازمة للإنفاق على هذا الجيش، ومن ثم العلاقة بين السياسة والإستراتيجية، أي أن هذا الفن يتمثل في استخدام أفضل الوسائل في ظل السلطات السياسية والعسكرية والإمكانات الاقتصادية؛ لتحقيق الأهداف الموضوعة بواسطة الأمير أو الحاكم، الذي كان يجمع في يده جميع السلطات والإمكانات، وبالتالي فقد أصبح هدف الإستراتيجية هو تحقيق الغايات باستخدام أفضل الوسائل المتاحة[1].

---

(1) مصطفى كامل: التوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وأثر ذلك على الأمن القومي المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 1991، ص 15.

تطور مفهوم الإستراتيجية واستخدامه في العلوم الاجتماعية:

تطور مفهوم (الإستراتيجية) تطورًا كبيرًا، فبالرغم من اعتبار أنه ذو أصل عسكري - ارتبط بفن الحرب وإدارتها - إلا أنه استخدم في جميع العلوم الاجتماعية، ففي العلوم العسكرية تطور هذا التعبير وفقًا لاختلاف وتطور التقنيات العسكرية، وتباين المدارس الفكرية العسكرية، وقد عرف (كلاوتزفيتز) الإستراتيجية بأنها: "**نظرية استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب**"، ويلاحظ أن كلاوتزفيتز قد وضع هذا التعريف على ضوء مفهومه الأساسي عن الحرب بأنها: "**استمرار للسياسة بوسائل أخرى**"[(1)].

أما (ليدل هارت) فقد عرف الإستراتيجية بأنها: "**فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة**"[(2)]، إلا أن الجنرال (أندريه بوفر) قد عرف الإستراتيجية بأنها: "**فن حوار الإدارات في استخدام القوة لحل خلافاتها**"، كما قدم المفكر الأمريكي تعريفًا آخر للإستراتيجية على أنها: "**فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة؛ بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية، عن طريق القوة أو التهديد باستخدامها**".

هكذا انحصر مفهوم (الإستراتيجية) في المجال العسكري على استخدام القوة المسلحة بواسطة الدولة لتحقيق أهدافها، ففي البداية ساد تعريف (كلاوتزفيتز)، ثم جاء (ليدل هارت) ليوسع مفهوم التعبير؛ ليشمل كيفية استخدام القوات المسلحة عمومًا لتحقيق الأهداف السياسية، ثم قدم (بوفر) إضافته التي أخرجت مفهوم (الإستراتيجية) إلى إطار أوسع وأرحب. أما في مجال علم السياسة والعلاقات الدولية، فيستخدم التعبير للدلالة على كيفية مواجهة أو إدارة الصراع بين قوتين متضادتين.

يستخدم علماء الجغرافيا السياسية هذا التعبير للدلالة على الصراع الذي يقوم على، أو يتضمن اعتبارات جغرافية، فالإستراتيجية في معناها الجغرافي، هي النمط الإقليمي للصراع بين القوى العالمية (البرية - البحرية - الجوية).

ويعرف علماء الاجتماع (الإستراتيجية)، بأنها النشاط المرتبط بتحقيق أهداف وغايات مرسومة، تم تحديدها بوضوح، أي أنها تبحث في المسائل المتعلقة بتحقيق الأهداف.

(1) الإستراتيجية القومية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2004، ص 3.

(2) الإستراتيجية القومية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2004، ص 3.

في سياق ماسبق، يمكن تحديد ثلاث خصائص لتطور مصطلح الإستراتيجية، الأولى: أنه قد استخدم أصلًا في إطار العلوم العسكرية، والثانية: أنه قد تم تعميم استخداماته في أغلب العلوم الاجتماعية، وبالتالي فقد أصبح التمييز بين أنواع الإستراتيجية، وهي الإستراتيجية العسكرية، وغيرها من الإستراتجيات الأخرى؛ كالإستراتيجية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، أما الخاصية الثالثة: فهي أن الإستراتيجية تبحث في الوسائل التي تتعلق بكيفية تحقيق الأهداف، وهكذا أصبحت الإستراتيجية العسكرية فرعًا من فروع الإستراتيجية الكلية أو الشاملة أو القومية، ومهمتها هي التنسيق بين شعب الفن العسكري، أي التنسيق بين الإستراتيجية (البرية - البحرية - الجوية)[1].

بعد أن اتسع مجال الإستراتيجية، واشتمل نطاقها جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، احتلت الإستراتيجية الحيز الأول من اهتمامات القيادات العليا في الدولة، وقد تم تعريفها بأنها: **"علم وفن استخدام القدرات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والنفسية للدولة، أو مجموعة من الدول؛ لتحقيق أقصى قدر ممكن من الدعم للسياسات التي تتخذها في زمن الحرب والسلم"**[2]، أي أنها تعنى باستخدام كل قوى الدولة في ظروف الحرب والسلم؛ لتحقيق الأهداف القومية للدولة، وبمعنى آخر فإنها تعنى بتوجيه الإستراتيجيات المختلفة (السياسية - الدبلوماسية - الاقتصادية - العسكرية - الاجتماعية)، والتنسيق فيما بينها في وقت السلم والحرب على حد سواء؛ لتحقيق الأهداف القومية التي تحددها القيادة السياسية للدولة، ومن ثم يتضح أن الإستراتيجية تهتم بالوسائل وتحديد البدائل، بتعبئة الموارد المتاحة، واستخدامها أفضل استخدام لتحقيق هذه الأهداف[3].

بالدراسة والتحليل الدقيق لما سبق طرحه من مفاهيم لمصطلح (الإستراتيجية)، ووفقًا لتطور استخدامات هذا التعبير، يرى المؤلف مفهوم الإستراتيجية بأنها: **"علم وفن تنمية وتعبئة واستخدام قدرات دولة ما، أو مجموعة دول، في زمن السلم والحرب، بما يضمن تحقيق الأهداف القومية التي تحددها السياسة"**.

---

(1) عبد الستار أمين: الإستراتيجية القومية، مرجع خاص، أكاديمية ناصر العسكرية العليا القاهرة، 1998، ص6.

(2) أحمد عبد الحليم: الإستراتيجية القومية، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 1995، ص 7. أحمد عبد الحليم: الإستراتيجية القومية، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 1995، ص 7.

(3) عادل مسعود: الإستراتيجية القومية بين النظرية والتطبيق، مرجع خاص، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 2004، ص 7. عادل مسعود: الإستراتيجية القومية بين النظرية والتطبيق، مرجع خاص، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 2004، ص 7.

الإستراتيجية القومية:

ترجع أهمية الإستراتيجية القومية إلى العامل الفعال والرئيس في توجيه موارد الدولة نحو النهايات المطلوبة، أي نحو تحقيق الأهداف المخططة حول هذا المفهوم. ويمكن القول إن موارد الدولة من القوى البشرية والموارد الاقتصادية والأسلحة والمعدات، لا تعدو أن تكون أكثر من أرقام إحصائية أو إمكانات متاحة، موقعة على خرائط على سبيل الحصر والتحديد، أو مادة للدراسة لإدخالها في مجال المقارنة أو التقييم، أو أنها مخزون لدى الدولة، وحتى تتحول هذه الإمكانات أو هذه الموارد إلى قوة قومية فلابد من إعدادها للاستخدام، واستخدامها، وتوجيهها نحو النهايات المرغوبة، التي تحقق صالح الدولة، وأهداف الأمن القومي لها.

يتضح من هذا السياق، أن القوة القومية للدولة هي **"خليط أو مزيج من الموارد والإستراتيجية القومية"**، وهذا بدوره يوضح لنا قيمة وأهمية الإستراتيجية القومية؛ حيث إنها تعمل على تنمية وتطوير الموارد؛ لتستمر في العطاء، وتحافظ على قوة الدولة، وتعمل على تحسينها وزيادتها [1].

وقد ذكر (كلاين) في كتابه تقييم القوى العالمية عام 1977، دور الإستراتيجية القومية، وأعطاها من الأهمية الكثير، فجعلها عامل تعظيم في معادلته لحساب القوى القومية للدولة، وسنورد هذه المعادلة ليس بغرض تحليلها أو دراستها، ولكن للاستدلال منها على أهمية الإستراتيجية القومية، فيقول كلاين أن القوة القومية = (الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) × (الأهداف الإستراتيجية + الإرادة لتحقيق الإستراتيجية القومية) أو $(C + E + M) \times (S + W)$.

فإذا تصورنا أن الدولة تمتلك من الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية والعسكرية الكثير، بالتالي فإن حاصل جمعهم كبير، في نفس الوقت ليس لها إستراتيجية قومية أي أنها صفر، فما هي النتيجة ؟ النتيجة الحتمية هي صفر؛ حيث إن أي حاصل جمع مهما كان حجمه مضروبًا في صفر، فهو يساوي صفرًا، وهذا أيضًا يوضح بجلاء قيمة وأهمية الإستراتيجية القومية كأحد المكونات الرئيسة والمهمة للقوة القومية للدولة، وقد أصاب (كلاين) في إعطاء هذه الأهمية للإستراتيجية القومية.

---

(1) عبد الستار أمين: مرجع سابق، ص 10.

تمثل الإستراتيجية القومية رؤية الدولة لمستقبلها في الفترة المخطط لها، وما ترغب في تسخير مواردها من أجله، فلا تدع نفسها ومستقبلها نهائيًا للأقدار، ولا تكون حركتها وتصرفاتها مجرد ردود أفعال بحتة لما يدور حولها من أعمال، بل تمزج بين ذلك وبين ما ترغب هي في عمله وتحقيقه، بما لديها من إمكانات متاحة وإستراتيجية واعية، ولا يمكن صنع المستقبل المنشود، ووضع الطموحات القومية موضع التنفيذ، دون التعرف على المتاح والممكن من موارد الدولة، ووضع الإستراتيجية الملائمة لتحقيق تلك الطموحات؛ لردع كل التهديدات والمخاطر التي تعترض مسيرة الدولة نحو مستقبلها المنشود.

تعريف الإستراتيجية القومية:

يرى المؤلف أنه من الصعب في مثل هذه المواضيع الواسعة ذات المدارس المتعددة، والتي يتناولها السياسيون ورجال الدولة مما يتداول في مجالات العلوم المتخصصة، أن يكون لها تعريف محدد أو تعريف واحد جامع مانع، ورغبة في تحديد إطار يدور فيه العمل سيكون الاختيار لأنسب التعريفات، والذي من خلاله سيعالج موضوع الدراسة، الذي يرى أن **الإستراتيجية القومية**: (علم وفن استخدام وتطوير موارد الدولة؛ لتحقيق الأهداف والمصالح القومية، أو لتحقيق أهداف الأمن القومي تحت مختلف الظروف).

بتأمل التعريف السابق، نجد أنه يتضمن عبارات يجب التوقف عندها، وإلقاء مزيد من الضوء عليها، فالإستراتيجية علم، أي أنها تخضع في صياغتها لقواعد ونظريات علمية لها أصولها والمدد الزمنية اللازمة، وصولًا لتحقيق الأهداف، مما يمكن من متابعة الخطة، وقياس مدى النجاح أو الإخفاق، ومقارنة العائد مما أنفق من الموارد، كما يجب أن تتسم بالتعديل والمرونة، واقتراح البدائل؛ للتغلب على الصعاب التي تواجه بلوغ الأهداف.

مراحل بناء الإستراتيجية القومية:

ليس هناك أسلوب واحد لصياغة الإستراتيجية القومية، فهي عملية متعددة المداخل، متنوعة الأساليب، رحبة، فسيحة المجال، تقبل العديد والكثير من الاجتهادات، ومن ثم فسيكون الأسلوب المتناول هنا، هو أحد الأساليب لصياغة الإستراتيجية القومية، والتي لا تختلف في جوهرها كثيرًا، وإن تعددت صور الصياغة والإعداد[1].

---

(1) نور عبد المنعم: بناء الإستراتيجية، مرجع خاص، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2005، ص8.

جدير بالذكر، أن عملية صياغة وبناء الإستراتيجية القومية عملية معقدة ومتشابكة ومتداخلة الخطوات وقد تم تحديد وفصل المراحل والخطوات، ولكنها عملية ديناميكية ومتداخلة؛ صعودًا وهبوطًا، حتى تتبلور في النهاية في شكل قرار سياسي، يحدد أي السياسات ستتبع لاستخدام الموارد المخصصة لمختلف قطاعات الدولة؛ تحقيقًا للغايات والأهداف المنشودة. **ولوضع أو بناء أو صياغة إستراتيجية قومية ناجحة، فمن الضروري توافر عدد من العناصر الأساسية لهذه العملية، وأهمها:**

1- الغايات القومية العليا:

هي أولى خطوات صياغة الإستراتيجية القومية، فمن الأمور الأساسية وجود غاية قومية عليا، أو مصالح قومية حيوية تكون واضحة ومعروفة، وتتمتع بتأييد قومي، ويدور حولها شبه إجماع من الشعب، ولا لبس ولا خلاف عليها؛ حيث إنها لا تقبل المساومة، فهي عادة **"القيم أو المصالح التي في سبيلها تدخل الدولة الحرب"**، وهذا ما عبر عنه مفكرو الأمن القومي، بأنها القيم الجوهرية (Core Values)، أو هي المصالح الحيوية (Vital interests)، وبوجه عام هي **"القيم والمصالح التي لا تقبل الدولة التضحية بها حتى في سبيل تجنب الحرب"**؛ حيث إنها ذات تأثير حاد ومباشر على الأمن القومي للدولة. وتندرج هذه القيم الجوهرية أو المصالح الحيوية تحت مسمى "الغاية القومية" (National Purpose)، حيث تكون غاية الدولة العليا هي الحفاظ على تلك المصالح الجوهرية، أو تلك المصالح الحيوية، وتقع مسئولية تحديد تلك الغاية القومية العليا على القيادة السياسية للدولة.

يقاس نجاح هذه القيادة بمدى شرح تلك الغاية، وكسب الإجماع حولها من كافة الاتجاهات في الدولة، بحيث تكون هذه الغاية قومية قبل أن تكون فئوية أو حزبية أو دينية أو عرقية، وأن تكون تلك الغاية القومية العليا مصدرًا رئيسًا لسياسة الدولة (Politics)[1].

2- الأهداف القومية أو المصالح القومية:

هي مصالح الدولة أو أهدافها التي تقتضيها طبيعة المرحلة المقبلة التي تخطط الدولة لها، وهذه الأهداف أو المصالح تتصف بالمرحلية، وتليها مصالح الدولة وأماني شعبها

---

(1) السياسة (Politics): هي مجمل الأوضاع والتنظيمات والعلاقات السياسية في المجتمع.

وطموحاتهم في المستقبل المنظور، وهي أيضًا الأهداف التي تصبو الدولة إلى تحقيقها من خلال إستراتيجيتها، وتقع مسئولية تحديد تلك الأهداف على القيادة السياسية، ويتوقف إلى حد بعيد صياغة تلك الأهداف وترتيب أولوياتها على مهارة متخذي القرارات السياسية[1].

3- السياسات والبرامج (Policies and programs): [2]

هي الخطط والأساليب لاستخدام موارد الدولة؛ لتحقيق الغاية القومية العليا والأهداف أو المصالح القومية، وأيضًا هي بدائل تقدم من الأجهزة المتخصصة لمتخذي القرار السياسي؛ ليفاضل ويختار من بينها أنسب وأفضل السياسات التي تدخل حيز التنفيذ، ويتم تطبيقها للسير نحو تحقيق تلك الغاية والأهداف، وتوضح هذه السياسات ببرامج مخططة، يبرز من خلالها موارد الدولة، وكيفية توزيعها على مختلف الأهداف والمراحل الزمنية اللازمة، وتتابع المراحل حتى تمام بلوغ النهايات المرغوبة، وتكون هذه السياسات خاصة بكل قطاع، بحيث تكون في مجموعها السياسة القومية للدولة، ولكل سياسة من هذه السياسات المتخصصة برامجها الخاصة بها.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الإستراتيجية القومية هي فكرة عامة عن كيفية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الغاية العليا ومصالح الدولة أو أهدافها (مصالح أو أهداف الأمن القومي)، وتنفيذ السياسات المقررة، وقد كتب عنها في مذكرة لكلية الحرب الأمريكية أنها برنامج عمل (An action program)، وتوضح هذه الإستراتيجية لمتخذ القرار السياسي ماذا يطلب من المجلس التشريعي ومن المواطنين اتباعه وتنفيذه؛ لتحقيق مطالب وأهداف الأمن القومي للدولة، طبقًا للأولويات التي صاغها، والسياسات والبرامج التي أقرها، وتعتبر صياغة الإستراتيجية القومية المختارة من بين البدائل المطروحة هي قمة عملية صنع القرار السياسي في الدولة.

---

(1) إسماعيل مقلد: التخطيط الإستراتيجي، السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث، الأهرام، القاهرة، العدد149، 1996، ص 52.

(2) البرامج (Programs): هي مجموعة الخطوات والاتجاهات؛ للوصول إلى هدف معين.

من الجدير بالذكر في هذا الخصوص، إعادة التذكير بعدم وجود وثيقة معتمدة من رئيس الدولة تسمى الإستراتيجية القومية، ولكن هي مجموع الإستراتيجيات التخصصية لمختلف القطاعات، أي أنها البرامج التي يجري تنفيذها نحو توجيه الموارد المخصصة للقطاعات في خدمة تحقيق الأهداف، والتي تحقق بتحقيقها في النهاية أهداف الأمن القومي، وهنا تظهر أهمية وضوح الأهداف القومية، وفهم مختلف القطاعات؛ حتى لا يعوق أي منهم جهود الآخر، أو يهدر موارده.

مصادر التخطيط للإستراتيجية القومية:

يستمد التخطيط للإستراتيجية القومية وصياغتها روحه وجوهره من مصادر متعددة، يضفي كل منها صبغته على الشكل والسياسات التي تتبع المفاهيم والقيم السائدة، وبالتالي تكون تلك المصادر مرشدًا وهاديًا لصانع ومخطط الإستراتيجية، كما أنها تضع عليه قيودًا في كثير من الأحيان، وتكون له حدودًا لا يستطيع تخطيها، ومنها[1]:

أ- الدستور: وهو أهم تلك المصادر، فمن غير المتصور أن توضع أهداف أو تحدد غايات قومية تتنافى مع دستور الدولة، أو مع قيمه التي تسود المجتمع، وإلا كانت مثارًا للجدل والخلاف، ولا تتمتع بالقبول أو الرضا الشعبي، وتكون مرفوضة في الدول الديمقراطية.

ب- برنامج الحزب الذي يفوز بأغلبية الشعب: حيث إن ما طرح في البرنامج هو تمثيل لأماني ومطالب الغالبية وما ارتضوه ويرغبون في تحقيقه في الفترة المقبلة، ويمثل الوعود التي على أساسها اختار الشعب حكومته المنوط بها صياغة وتنفيذ الإستراتيجية القومية عن فترة توليها الحكم؛ حتى تضع الوعود والطموحات موضع التنفيذ، وتحقق الأهداف.

ج- تصريحات المسئولين السياسيين من رجال الدولة ومتخذي القرارات، والتي تلقى القبول والإجماع الشعبي، ضمن المصادر المهمة لتخطيط وصياغة الإستراتيجية القومية، حيث إنها تمثل رغبة الأغلبية، وتعرب عن تفاعلهم مع قيادتهم؛ لذلك فمن المهم جدًّا أن يكون لدى القيادة السياسية الحس المرهف والبصيرة النافذة، لاستشعار مدى القبول والرضا الشعبي، والتفاعل الاجتماعي والسياسي مع ما يصدر من بيانات وتصريحات للمسئولين

(1) عبد الستار أمين: مرجع سابق، ص15.

السياسيين. كما تظهر أهمية الأجهزة التي تعمل في مجال تجميع وإبلاغ الرأي العام للقيادة السياسية، فقد يتخذ قرارًا سياسيًّا لا يتفق مع رغبة الجماهير وضد مصالحهم، ثم يعزز ويدعم قرارات أخرى، وذلك بناء على بلاغ خاطئ من تلك الأجهزة بأن الجماهير متفاعلة مع كل ما يصدر عن القيادة السياسية، والحقيقة تخالف ذلك.

د- الرأي المتبلور في داخل البرلمان: من المصادر المهمة والأساسية، والمناقشات التي تدور فيه تعبر عن رأي ممثلي الشعب، وما يرونه من أهداف ومصالح، ويتحقق بتحقيقها الصالح العام للدولة؛ فهي النخبة التي اختارها الشعب، بناء على برامج مطروحة، رأى فيها الجمهور ما يتطلع إليه في المستقبل القريب.

هـ - موارد الدولة المتاحة والمتوقعة خلال الفترة الزمنية المخطط لها: تعتبر أهم المصادر لتوظيف هذه الموارد، من خلال السياسات الموضوعة لتحقيق الأهداف، وهي أيضًا التي تتحول إلى القوى القومية للدولة، من خلال الإستراتيجية القومية الواعية.

و- التهديدات المحيطة بالدولة: تمثل مصدرًا أساسيًّا من مصادر التخطيط للإستراتيجية القومية؛ حيث إن مصالح الأمن القومي للدولة يقع جزء منها في الخارج، والإستراتيجية ضمن ما تهدف إليه إزالة التهديدات أو تحييدها أو تحجيمها، ومن ثم يصبح التعرف على تلك التهديدات من حيث المصادر والأساليب أمرًا ضروريًّا؛ حتى يمكن التعامل معها، وتحقيق ما تهدف إليه الدولة.

ز- الإستراتيجية التخصصية: تبنى أولًا على وجود أو تحديد أهداف للقطاع، وتعتبر الغايات والأهداف القومية هي المصدر الأساسي والرئيس لأهداف القطاعات التخصصية؛ لذلك يجب أن تكون الأهداف التخصصية للقطاعات متسقة مع بعضها، وتسير في نسق نحو الغايات القومية العليا والأهداف القومية.

ح- يستوجب الإعداد للإستراتيجيات التخصصية، أن تكون الغايات والأهداف القومية واضحة ومتعارف عليها، ففي ضوء المصالح والسياسات القومية يبدأ الإعداد للإستراتيجيات التخصصية. وتتسم هذه المرحلة من العمل (إعداد الإستراتيجيات التخصصية) ببعض الملامح المحددة، فالمرحلة السابقة (بناء الإستراتيجية القومية) تتسم بكثرة النقاش والمداولات والحوار، كما أنها غير مدونة في وثيقة مكتوبة، ومن أهم خصائصها تحديد موارد الدولة وتوزيعها أو تخصصيها للقطاعات التخصصية، ومن هنا تبدو ملامح

المرحلة التي نحن بصددها (إعداد الإستراتيجيات التخصصية)؛ فالعمل فيها يدور في ظل مخصصات واضحة، وتكمن المهارات هنا في كيفية استخدام المخصصات أكفأ استخدام.

ويجب أن يتوافر عدد من الخصائص في الأهداف التخصصية، وهي:

أ- أن تخدم الهدف القومي التخصصي المنبثق من الهدف القومي.

ب- أن تتسق مع أهداف القطاعات الأخرى.

ج- أن تكون واضحة وتتناسب مع إمكانات القطاع، والمطلوب منه لخدمة الأهداف القومية.

د- أن ترتب في أولويات وأسبقيات تخصصية.

الفكرة الإستراتيجية التخصصية:

يقصد بها أن يكون لكل قطاع متخصص فكرة تحكم استخدام الميزانية أو الموارد لتحقيق أهداف القطاع، وهذه الفكرة الإستراتيجية هي سياسات القطاع لاستخدام موارده، أي أنها أسلوب استخدام الموارد المتاحة والميزانية لتحقيق الأهداف، وفي سياق ما تم يمكن القول بأن الإستراتيجية التخصصية هي التي تمثل الأهداف والسياسات التخصصية.

الخلاصة: تعتبر مسألة الأمن القومي من الناحية النظرية واحدة من أكبر المشكلات الاقتصادية؛ فالدولة تمتلك حاليًا، وفي المستقبل موارد محدودة، وهذه الموارد يمكن أن تستخدم لتحقيق كثير من أهداف الدولة، وإشباع الكثير من حاجات الأفراد، مثل الأمن، والمستوى العالي من المعيشة، والأمن الاجتماعي، والمعدل العالي لنمو الاقتصاد، وكل من هذه الأهداف تتنافس مع بعضها.

تخصص الدولة - بصفة عامة - الجزء الأكبر من الموارد للأمن، ثم النصيب الأقل للمعيشة والاقتصاد والأمن الاجتماعي، وهذا بطبيعة الحال يتوقف على الموقف الداخلي والإقليمي والدولي المحيط بالدولة، والأولويات التي ترغب في تحقيقها[1].

---

(1) أحمد عبد الحليم: الإستراتيجية القومية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

مقومات القوى الشاملة للدولة[1]:

1- **العنصر الجيوبوليتكي:**

يقصد بالعنصر الجيوبوليتكي، الدراسة الدقيقة لجميع العوامل والموارد الطبيعية للدولة، أو التي يمكن توفيرها أو الحصول عليها، ثم توجيه وتطويع نتائج الدراسة التي يمكن التوصل إليها لصالح تحقيق أهداف الدولة ومصلحتها القومية، ويتم دراسة هذا العنصر من خلال الموقع الجغرافي للدولة، ومساحتها، وحدودها السياسية، وشكلها، وموارد الثروة الاقتصادية، وقوتها البشرية.

ويعتبر الموقع الجغرافى للدولة أحد العوامل المؤثرة على قوة الدولة، حيث يحدد اتجاهات وميول وحضارة السكان، ويؤثر على توجيهات وسلوك النظام السياسي للدولة، وكذا على علاقاتها بغيرها من الدول في النسق الإقليمي والدولي، وينصرف الموقع الجغرافي إلى أربعة أبعاد رئيسة، هي الموقع الفلكي، والموقع بالنسبة للبحار والمحيطات، والموقع الإستراتيجي، وأخيرًا الموقع بالنسبة للدول المجاورة. ويقصد بالموقع الفلكي، الموقع بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وتؤثر خطوط العرض على مناخ الدولة الذي يؤثر بدوره على النشاط البشري؛ فالدول المتقدمة تقع داخل العروض المعتدلة والباردة، بعيدًا عن المناطق المدارية والقطبية، أما الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات فهو يحدد إستراتيجية الدولة وطبيعة مصالحها القومية؛ إذ يلاحظ أن جميع الدول العظمى والكبرى التي وجدت عبر التاريخ، هي دول بحرية (فينيقيا، الإغريق، الرومان، بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة)، أو يضفي الموقع الإستراتيجي على الدولة أهمية خاصة، حيث تتحكم الدول ذات الموقع الإستراتيجي في طرق المواصلات العالمية وحركة التجارة الدولية، من خلال سيطرتها على الممرات والبرازخ والجزر والمضايق.

يلعب الموقع بالنسبة للدول المجاورة دورًا حيويًا في تحديد سياسة وإستراتيجية الدولة، فكلما كانت الدولة داخلية حبيسة، كلما زادت الدول المحيطة بها، وكلما زادت أطوال حدودها السياسية، وبالتالي زاد عبء الدفاع عنها، وكلما أدى ذلك إلى اتخاذ الدولة سياسات متوازنة مع جيرانها؛ حفاظًا على علاقاتها معها، من خلال التعاون الذي قد ينشأ بين هذه

---

(1) لواء/ منصور عايد الملباوي: النقل الإستراتيجي وارتباطه بالتنمية الشاملة، وأثر ذلك على الأمن القومي المصري، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2006، ص 13.

الدول، أو قد يزيد ذلك من عدائياتها عندما تتعارض أو تتداخل المصالح، كما تلعب مساحة الدولة دورًا بارزًا في حسابات القوة القومية للدولة.

وتحدد المساحة سلوك وإستراتيجية الدولة، فكلما زادت مساحة الدولة زادت قوتها وموارد ثروتها الطبيعية، فالدولة صغيرة المساحة تتميز غالبًا بقلة سكانها وقلة مواردها الطبيعية، وبالتالي يعتمد بقاؤها على أن تكون محايدة (سويسرا)، أو تتخذ سياسة متوازنة في علاقاتها الدولية (فنلندا)، أو تعمل على الارتباط بقوة عظمى (إسرائيل)، أما الدول ذات المساحة الكبيرة، فيتوفر لها العمق الإستراتيجي، الذي يمكنها من توزيع أهدافها الإستراتيجية بكفاءة تامة، وبالتالي تتبنى سياسة النفس الطويل (روسيا ثم الاتحاد السوفيتي سابقًا، من الحرب ضد نابليون ثم هتلر)، بعكس الدول ذات المساحة الصغيرة التي قد تتبنى إستراتيجية الحرب الخاطفة، وضرورة نقل العمليات الحربية خارج أراضيها (إسرائيل)، وعمومًا يمكن القول إن المساحة تهيئ القوة، والقوة تصون المساحة.

تؤثر الحدود السياسية للدولة على علاقاتها الدولية بينها وبين الدول المتاخمة لها أو المحيطة بها، وبالتالي فإنها تؤثر على القوة السياسية والعمل الدبلوماسي للدولة، فالدولة الداخلية تحتاج إلى أن تتبنى سياسات متوازنة مع دول الجوار والدول المحيطة، كما تحتاج إلى بناء قوات مسلحة عاملة كبيرة الحجم، خفيفة الحركة؛ حتى تتمكن من الدفاع عن حدودها، والمناورة بها من اتجاه إلى آخر، مع ضرورة العمل على تحييد الجبهات الأخرى، عند إدارة صراع على إحدى الجبهات، وعمومًا فإن طول الحدود مع كبر القوات المسلحة، يؤثر بالسلب على المقدرة الاقتصادية للدولة، وبالتالي على قوتها القومية، كما تلعب الحدود السياسية دورًا مهمًا ومؤثرًا على قوة الدولة.

أما شكل الدولة فيؤثر تأثيرًا بالغًا على قيمة مساحتها، ويعتبر الشكل المنتظم القريب من الدائري هو الشكل الأمثل، بحيث تكون العاصمة في مركز الدولة، وتكون مسافات الأطراف من العاصمة متساوية تقريبًا؛ مما يزيد ويسهل من السيطرة على كل إقليم للدولة، وبالتالي تزيد فرص الاستقرار السياسي، بعكس الدول ذات الأشكال غير المنتظمة، التي تبرز منها بعض الأجزاء، حيث تكون مثل هذه الأجزاء سهلة الانفصال عن الإقليم؛ إما من الداخل، أو في ضمه إلى الدول القوية المجاورة.

تلعب القوة البشرية دورًا مهمًّا في تقييم القوة القومية للدولة؛ فهي تمثل قوة العمل، كما تمد القوات المسلحة باحتياجاتها، ولا ينبغي أن نربط بين كثرة أو قلة عدد السكان، وبين قوة الدولة ربطًا مجردًا، حيث توجد عوامل أخرى كثيرة مؤثرة على ذلك، مثل مدى تفاعل القوة البشرية مع مساحة وموارد الدولة، والمستوى العلمي والصحي والتكنولوجي، وكذا الروح المعنوية، ومدى التماسك السياسي، والتوحد الإثنوغرافي للسكان.

وتؤثر موارد الثروة الاقتصادية على قوة الدولة تأثيرًا بالغًا، ويقصد بموارد الثروة من وجهة نظر القوة الشاملة، أي شيء تملكه الدولة، أو التي يمكن الحصول عليها أو توفيرها، وتنعكس قيمة موارد الثروة الاقتصادية في صورة القوة الاقتصادية للدولة.

2- القوة الاقتصادية:

يقصد بالقوة الاقتصادية، قيمة موارد الثروة الاقتصادية للدولة، ومدى تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد، وكيفية استغلالها لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة، والموارد الاقتصادية من وجهة نظر القوة الشاملة، هي أي شيء تملكه الدولة، أو يمكن الحصول عليه، وقد ازدادت أهمية القوة الاقتصادية في الوقت الراهن، فبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد، أصبح الاقتصاد هو الذي يحرك السياسات[1].

تنقسم موارد الثروة الاقتصادية إلى موارد متاحة فورًا، وموارد يمكن توفيرها بعد وقت محدد، وأخرى يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلي، وأخيرًا موارد ينتظر الحصول عليها، والموارد المتاحة فورًا، والتي تؤثر في القوة الاقتصادية للدولة، هي الموارد الإستراتيجية التي لا يمكن استبدالها في الصناعات المختلفة، التي تنتجها أرض الدولة فعلًا، مثل (القطن- المطاط)، أو المعادن التي تستخرج من مناجم الدولة، مثل (الكروم- النيكل- التنجستن - الحديد) وغيرها، وتعتبر المصانع القائمة فعلًا في الدولة والجيش العامل وأسلحته ومعداته وتجهيزاته، من الموارد المتاحة فورًا.

أما الموارد التي يمكن توفيرها بعد وقت محدد، فهي موارد من النوع السابق، ولكنها مخزنة، وتحتاج لإعدادها إلى وقت محدد للغاية (72ساعة - 3 أسابيع على الأكثر)، ويتضمن

---

(1) جمال مظلوم: اقتصاديات الحرب، ورقة عمل مقدمة في الندوة الإستراتيجية، اليوبيل الفضي لحرب أكتوبر، هيئة بحوث القوات المسلحة، المصرية، 1998، ص275.

هذا النوع من الموارد، المصانع وخطوط الإنتاج التي لا تعمل بكامل طاقتها، وقطع الغيار اللازمة للإصلاح، كما تعتبر قوات الاحتياط التي يمكن استدعاؤها خلال هذه الفترة الزمنية طبقًا لخطط الاستدعاء والتعبئة، وكذا المعدات والأسلحة والذخائر، التي يمكن فك تخزينها خلال هذه المدة من موارد هذا النوع.

الموارد التي يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلي، هي أي موارد مصنعة من النوعين السابقين، يمكن إدخال بعض التعديلات عليها طبقًا لحاجة الدولة، ويزيد إحداث التعديل المطلوب عن المدة المحددة للنوع السابق (عن 3 أسابيع)، وتتضمن موارد هذا النوع تعديل المصانع الحربية مثلًا، خطوط إنتاجها، للإنتاج المدني، في وقت السلم، والعكس في وقت الحرب، وكذا تحويل طلبة الجامعات بعد تدريبهم وانضمامهم للعمليات الحربية، وتحويل بعض المعدات المدنية إلى معدات حربية (طائرات مدنية – عربات نقل – سفن).

أما موارد النوع الآخر فهي الموارد المنتظر الحصول عليها بعد دراسات بحثية معينة، أو تلك التي تكون في مراحل تجربتها الأولى، وبالتالي فإنه لا يمكن التخطيط لاستخدامها ضمن السياسات الاقتصادية، ولكنها تزيد من قوة الدولة بحيث يمكن تحويلها إلى أحد الأنواع السابقة بعد الحصول عليها بأسلوب اقتصادي.

وتقاس القوة الاقتصادية بمدى توفير الخامات الأولية الزراعية، والمعدنية، والقوى المحركة بأشكالها المختلفة (فحم – غاز – بترول – كهرباء – طاقة نووية)، ويمكن القول بأن مشاركة الدولة في حركة التجارة الدولية، ومدى ما تمثله هذه المشاركة من أهمية، تعتبر أحد العوامل المهمة، التي تدعم القوة الاقتصادية للدولة.

وترتيبًا على ذلك، وبالدراسة التحليلية للقوة الاقتصادية، يمكن تقسيم دول العالم من ناحية القوة الاقتصادية إلى خمسة تقسيمات، هي:

أ– دول محدودة الموارد الاقتصادية وغير متقدمة:

يعتبر هذا النوع من الدول هو أضعفها اقتصاديًا، إذ تعتمد اعتمادًا كليًا على غيرها من الدول، ويمكن اعتبار معظم الدول النامية من هذا النوع (الصومال – تشاد).

ب– دول محدودة الموارد الاقتصادية ومتقدمة:

يعتمد هذا النوع من الدول اعتمادًا كليًا على التكنولوجيا المتقدمة، وعلى عنصر الإدارة القومية لشعوبها، وتعتبر اليابان من أبرز أمثلة هذا النوع من الدول، إذ تستورد معظم

احتياجات صناعتها، إلا أن مثل هذا النوع من الدول يحمل في جسمه ضعفًا؛ إذ يكون عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية، ما لم تكن بالقوة الكافية التي تصون بها مصالحها.

ج- دول تعتمد على مورد اقتصادي واحد:

تعتمد دول هذا النوع على سياسة إنتاج السلعة الواحدة، وتعتبر دول الخليج المنتجة للبترول من هذا النوع، وقد يؤدي تنفيذ الخطط التنموية الشاملة في بعض بلدان هذا النوع من الدول إلى زيادة قوتها الاقتصادية (السعودية)، ولكن تتأثر اقتصاديتها بشدة بسعر هذه السلعة، وعند حدوث أي شيء يؤدي إلى وقف إنتاج هذه السلعة، تنهار الدولة.

د- دول متوازنة الموارد الاقتصادية:

تعتبر معظم دول غرب أوربا (ألمانيا - إنجلترا - فرنسا - هولندا - بلجيكا - ... إلخ) من هذا النوع، إذ يتوفر لديها موارد الثروة الاقتصادية مع خطط التنمية الشاملة؛ مما يجعلها قوة اقتصادية مؤثرة في سياسات غيرها من الدول، كما يعتبر ميزانها التجاري متوازن، وإن كان يميل لصالحها في بعض الأحيان.

هـ- النوع الأخير: الدول الغنية الموارد:

غالبًا ما تمتلك مثل هذه الدول قاعدة زراعية عريضة، وقاعدة صناعية قوية؛ بسبب كبر المساحة، وتعتبر الولايات المتحدة من هذا النوع من الدول.

لذلك، فإن القوة الاقتصادية تتأثر تأثيرًا بالغًا بانعدام توزيع الثروة الاقتصادية، حيث تمتلك أقلية من السكان معظم موارد الثروة، بينما يكون أغلبية الشعب في مستوى الفقر أو دونه؛ إذ يترتب على ذلك نتائج سياسية خطيرة، قد تعمل على إثارة الاضطرابات؛ مما يؤثر على الانتماء القومي والاستقرار السياسي، وبالتالي الإرادة القومية، بالسلب، وضعف القوة القومية للدولة.

3- **القوة العسكرية:**

تعتبر القوة العسكرية أحد العوامل المحورية المؤثرة في قوة الدولة؛ حيث تعتبر الركيزة الأولى، والضمان الرئيس لتحقيق وصيانة أمنها القومي، كما تؤثر بشكل مباشر على تحديد مسرح الحرب لها(1).

---

(1) نبيل فؤاد: القدرات الشاملة، أسلوب حسابها، مركز الدراسات الإستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 1994، ص 18.

وتنقسم القوة العسكرية من وجهة نظر القوة الشاملة إلى قوة تقليدية، وأخرى نووية. ويقصد بالقوة التقليدية إجمالي حجم القوة البشرية والأسلحة والمعدات والذخائر، التي يمكن تعبئتها لإدارة صراع مسلح (قوة عامة – احتياط – في التخزين – تعبئة) وكذلك تلك التي يمكن توفرها، والحصول عليها أثناء فترة إدارة الصراع.

يستوجب الأخذ في الاعتبار عند تقدير القوة العسكرية، نوعية هذه القوات؛ من حيث الكفاءة القتالية، ومدى قدرة وفاعلية وسائل إدارة الصراع المتاحة من حيث الكم أو النوع، ومدى مناسبتها مع المستويات الثقافية والتقنية للقوة البشرية المستخدمة لها، كما يؤخذ في الاعتبار مدى قدرة الوعاء التجنيدي والتطوعي لإمداد القوات المسلحة للدولة، باحتياجاتها من الأفراد طوال فترة إدارة الصراع، وكذلك مدى قدرة وكفاءة القاعدة الصناعية الحربية في تلبية مطالب إمداد القوات المسلحة باحتياجاتها الرئيسة، بما يضمن قدرتها على الاستمرار في إدارة الصراع.

ويقصد بالقوة النووية إجمالي الذخائر النووية، ووسائل نقلها وإطلاقها، ويجب أن نفرق بين مفهوم الامتلاك الفعلي للقوة النووية، وبين القدرة على امتلاك هذه القوة مستقبلًا، وتعتبر الدول التي تمتلك القوة النووية أقوى من تلك التي في مقدورها امتلاك هذه القوة، والتي هي بدورها أيضًا تعتبر أقوى من الدول التي ليس في مقدورها امتلاك القوة النووية، ومن ثم يمكن اعتبار أن الدولة التي تمتلك مثل هذه القوة أكثر قدرة على صيانة أمنها القومي من أي تهديدات دولة معادية لها، لا تمتلك القوة النووية، من خلال الردع النووي.

في جميع الحالات، يجب الوضع في الاعتبار عند تقدير القوة العسكرية التقليدية والنووية مدى عمق العمل الإستراتيجي للقوة العسكرية، والذي يحدد أقصى مسافة يمكن أن تصل إليها القوة العسكرية، لإدارة العمليات الحربية خارج أراضيها؛ بغرض حماية مصالحها القومية على أقصى مسافة؛ للوصول إلى منطقة تهديد المصلحة القومية للدولة. فعلى سبيل المثال، يجب أن ينطبق عمق العمل الإستراتيجي للقوات المسلحة المصرية على أقصى مسافة يمكن أن تتهدد فيها مصلحتها المائية؛ إذ لا يعتبر تأمين حصتها من مياه النيل بمثابة مصلحة قومية لصيانة أمنها القومي، ويرقى ليكون مسألة وجود وبقاء (Survival) للدولة.

4- القوة السياسية:

يقصد بالقوة السياسية للدولة، مدى ثقلها وتأثيرها إقليميًا ودوليًا، من خلال امتلاكها للمقومات الأساسية التي تصبغها خصائصها، مثل المعطيات الجغرافية، والتاريخية، وكذا المعطيات الديموغرافية، والاقتصادية، والهوية الثقافية والحضارية لقوتها البشرية (1). وتنقسم القوة السياسية للدولة إلى ثلاثة أبعاد رئيسة؛ الأول: أعمال التأثير أو النفوذ، والثاني: هو الإمكانات والأدوات المستخدمة في توجيه هذا التأثير، أما البعد الأخير: فهو مدى استجابة الدول الأخرى لعملية التأثير. وتقيم القوة السياسة للدولة بالإضافة للمقومات الأساسية التي تصيغها خصائصها القومية، بمدى ما تنتجه الدولة من الأساسيات، ومدى قدرة هذه الدولة ذات الإنتاج، على التأثير على سلوك الدولة الأخرى، ذات الحاجة إلى هذه الأساسيات.

من العسير تقييم القوة السياسية لدولة ما، أي قياس مدى تأثيرها بالفعل، ومدى تأثرها برد الفعل المتوقع من الدولة الأخرى، بمعنى آخر: هل يمكن التنبؤ بدقة وعلى وجه اليقين بالسلوك المستقبلي المتوقع من دولة ما في فعل دولة أقوى منها سياسيًا.

والحقيقة أن الرد على هذا التساؤل يأتي بالنفي؛ حيث تشير الدلائل إلى أن جميع أو معظم دول منطقة الشرق الأوسط لم تستطع أن تتنبأ على وجه اليقين بالاجتياح العراقي للكويت، أو على الأقل لم تستطع أن تحول دون وقوع هذا الحدث.

5- الإرادة القومية:

تعتبر الإرادة القومية مصدرًا رئيسًا لقوة الدولة، ويقصد بها قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها، وتنفيذ خططها وفقًا لما تمليه مصلحتها القومية، دون التأثر بأي ضغوط خارجية، وتنتج الإرادة القومية من التفاعل السليم بين عناصر الدولة، والنظام الحاكم والشعب وإقليم الدولة، أي أن الإرادة القومية لا تتعامل مع معطيات مادية، بل تتعامل مع تفاعلات، وهي بذلك لا تخضع لقياس ملموس؛ حيث إنه من الصعب التنبؤ بتفاعلاتها، ويؤدي التفاعل السليم بين عناصر الدولة إلى عنصر الاستقرار السياسي اللازم، إلى زيادة كفاءة المؤسسات السياسية والدستورية، ويعمل على تنمية الرأي العام، وإذكاء روح الولاء والانتماء، وبالتالي

---

(1) فتحي الشاذلي: القوة السياسية للدولة، ورقة عمل مقدمة في الندوة الإستراتيجية: الحرب على العراق، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 2004، ص185.

ارتفاع الروح المعنوية الضرورية؛ لتنفيذ خطط الدولة بكفاءة تامة[1]. والأمر الذي لا خلاف عليه أن ثورة 25 يناير، حدث وقع في عالم يتغير، وكانت أداته المستخلصة من هذا التغيير، هي استخدام مواقع الاتصال الاجتماعي على شبكة الإنترنت، التي تعد من المظاهر المهمة للتغيير، الذي أفرزه انتقال العالم إلى عصر ثورة المعلومات، وذلك ضمن متغيرات متعددة الأشكال والمفاهيم والمبادئ السياسية والاقتصادية، والتي يتصدرها تغير مفهوم قوة الدولة الشاملة، التي كانت تقاس من قبل بما تملكه من قدرات عسكرية، تليها في الترتيب بقية مكونات قوة الدولة. ونتيجة لهذه المتغيرات فإن ما كان يصلح من أفكار ونظريات في سنوات سابقة لم يعد كله صالحًا الآن لحكم دولة وإدارة شئونها، وفي إطار ظروفنا الراهنة في مصر، فإن ما يثير القلق في الصورة العامة للحراك السياسي منذ 25 يناير وحتى الآن، ما يعكسه الخطاب السياسي والاقتصادي، والذي يفتقد الرؤية الإستراتيجية التي تلم بأبعاد هذا التغيير، والذي يشمل كل شيء، بما في ذلك مفهوم الإصلاح الاقتصادي والتنمية، وهو ما يعد في المرحلة الحالية قضية مصر الأولى.

تلعب العوامل العرقية دورًا رئيسًا في قياس الشعور بالانتماء القومي، وبلورة الرأي العام للشعب، إذ يؤدي اختلاف تكوين الأمة عرقيًّا إلى بروز النزعات الانفصالية، وتفويض عنصر الاستقرار، والوحدة القومية، وتعتبر دولتا الاتحاد السوفيتي، ويوغسلافيا السابقتان، مثالًا واضحًا على مدى تأثرهما باختلاف الأعراق، كعامل رئيس لانهيارهما كدولتين، وتؤدي الخبرة التاريخية التراكمية، ومستجدات النواحي الثقافية، وقدرة استيعاب التكنولوجيا، إلى بلورة السلوك القومي كأحد الأسس الرئيسة؛ لتحديد المستوى الحضاري للشعوب.

يلعب البعد العقائدي والديني دورًا عميقًا في تنمية الإرادة القومية، فكلما تأسست الدولة على أركان دين واحد، يؤمن به العموم، كلما استطاع هذا الدين التأليف بين الأفكار والمصالح لشعب الدولة، بعكس الدول متعددة الأديان والطوائف، التي تدخل في تنافسات سلبية، قد تصل إلى التناحر والصراع فيما بينها، بما يؤثر على الروح القومية، وبالتالي على الإرادة القومية للدولة.

هذه هي عناصر ومقومات القوة القومية، وهي تبدو متغيرات تتداخل فيما بينها، وتتفاعل مع بعضها؛ الأمر الذي يصعب معه تقييم القوة القومية للدولة، حيث يصعب حصر

---

(1) أحمد عبد الحليم: مرجع سبق ذكره، ص 24.

التداخلات والتفاعلات في العناصر المادية، وغير المادية، كما يصعب تحديد حقيقة التفاعلات السريعة التغير، وتحديد أدوات القياس والتحليل والتقييم، مع صعوبة ضمان الحيدة المطلقة للقياس والتحليل، وبالتالي فإنه يمكن أن نخلص إلى أن القوة القومية ذات طبيعة ديناميكية، بمعنى أن التغير في ثقل أحد العناصر المكونة لها، لابد وأن يترتب عليه تغيرات في حجم القوة القومية سلبًا أو إيجابًا، كما أنها ذات طبيعة نسبية، مقارنة لما يجاورها من دول، كما أنها ترتبط بكيفية تقييم الدولة لهذه القوة، وكذلك كيفية تقييم الدول الأخرى للقوة القومية لهذه الدولة.

أهمية المؤسسات المالية والنقدية [1]:

تتطلب البداية أن نفهم أن هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه "الاقتصاد العيني أو الحقيقي"، وبين "الاقتصاد المالي". فأما الاقتصاد العيني، وهو ما يتعلق بالأصول الحقيقية Real Assets، فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية)، أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية). فالأصول العينية هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضًا القوى البشرية. وبعبارة أخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية، التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة؛ من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. ولكنها أيضًا تتضمن الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير ... إلخ. وهكذا فالاقتصاد العيني، أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية، التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.

وإذا كان الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر، أن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي، بل لابد أن يزود بأدوات مالية، تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخرى. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أدوات أو وسائل، تسهل التعامل في الثروة العينية. لعل أولى صور هذه الأدوات المالية، هي ظهور فكرة "الحقوق" على الثروة العينية. فالأرض الزراعية

---

(1) د. حسني الخولي: ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الاقتصادية التي أقامتها السفارة المصرية تحت عنوان: تداعيات الأزمة المالية العالمية "التداعيات وسبل الخروج"، ص 17.

هي جزء من الثروة العينية، وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشبع حاجة الإنسان من المأكل، وربما المسكن، وأحيانًا الملبس.

ولكننا إذا أردنا أن نتصرف في هذه الأرض، فإننا لا نحمل الأرض على رأسنا لكي نبيعها أو نؤجرها للغير، وإنما كان لابد للبشرية أن تكتشف مفهومًا جديدًا اسمه "حق الملكية" على هذه الأرض. فهذا "الحق القانوني" يعني أن يعترف الجميع بأنك (المالك) الوحيد صاحب الحق في استغلال هذه الأرض والتصرف فيها. وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه الأصول المالية "Financial assets"، باعتبارها حقًّا على الثروة العينية. وأصبح التعامل يتم على الأصول المالية، باعتبارها ممثلًا للأصول العينية. فالبائع ينقل إلى المشتري حق الملكية، والمشتري تنقل إليه الملكية العينية من المالك القديم، بمجرد التعامل في سند الملكية. وأصبح التعامل الذي يتم على هذه الأصول المالية (سندات الملكية) كافيًا لكي تنتقل ملكية الأصول العينية (الأرض) من مالك قديم إلى مالك جديد.

ولم يتوقف الأمر على ظهور أصول مالية بالملكية، بل اكتشفت البشرية أن التبادل عن طريق المقايضة، ومبادلة سلعة عينية بسلعة عينية أخرى، أمر معقد ومكلف، ومن ثم ظهرت فكرة النقود، التي هي أصل مالي، بمعنى أنها بمثابة حق، ليس على أصل بعينه (أرض معينة أو سلعة معينة)، وإنما هي حق على الاقتصاد العيني كله. فمن يملك نقودًا يستطيع أن يبادلها بأي سلعة معروضة في الاقتصاد. أي أن النقود أصبحت أصلًا ماليًّا، يعطي صاحبه الحق في الحصول على ما يشاء من الاقتصاد، أي من السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد. والنقود في ذاتها ليست سلعة، فهي لا تشبع الحاجات من متاع الحياة؛ فقط الاقتصاد العيني من سلع وخدمات يسمح بذلك.

ولكن النقود باعتبارها حقًّا على الاقتصاد العيني تسمح بإشباع الحاجات الحقيقية، ولكن وجودها والتعامل بها يساعد على سهولة التبادل والمعاملات في السلع العينية. ولم يتوقف تطور "الأصول المالية" على ظهور حق الملكية، أو ظهور النقود كحقوق مالية على موارد عينية محددة، أو على الاقتصاد في مجموعه، بل اكتشفت البشرية أيضًا أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات، ولم يعد مقصورًا على عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول Negotiability ترفع القيمة الاقتصادية للموارد، ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون هذه الأصول قابلة للتداول. وبشكل عام، تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين،

فهي إما تمثل حق الملكية على بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك)، أو تأخذ شكل دائنية على مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية)، مع تطور الأوراق التجارية والسندات.

وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وسندات؛ مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات، وتداول ملكيتها، وقدرتها على الاستدامة. ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية الجديدة، بل ساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية ونقدية قوية، تصدر هذه الأصول باسمها، حيث تتمتع بثقة الجمهور؛ مما أدى إلى زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور [1].

فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية؛ مما أعطى المتعاملين درجة من الثقة في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص)، حين تمول الأفراد، فإنها تحل في الواقع مديونية هذه البنوك، التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم للبنك للحصول على تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك، تستند إلى ملاءة هذا العميل والثقة به، ولكن ما أن يحصل العميل على تسهيل البنك، فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقودًا؛ لأن البنوك تتمتع بثقة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلى مديونيات عامة، تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور، فيقبل عليها المتعاملون؛ لأنهم يثقون في هذه البنوك.

وهكذا لعب القطاع المصرفي - والقطاع المالي بصفة عامة - دورًا هائلًا في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة بها. ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية، وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيدًا عما يحدث في الاقتصاد العيني، ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة،

---

(1) علي محيي الدين داغي: الأزمة المالية العالمية، شركة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، بيروت 2001م، ص 30-37.

باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولى، نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل - إلى حد كبير - عما يحدث في الاقتصاد العيني.

ولا جدال أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من الحرب العالمية الثانية بأقوى اقتصاد عالمي، وبقلعة صناعية مزدهرة لم تتأثر بالخراب الذي خلفته الحرب في أوربا، وكان الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة في عام 1945 أكثر من ضعف الإنتاج السنوي لدول أوربا واليابان مجتمعة، كما كان لديها أكبر احتياطي من الذهب (26 بليون دولار تمثل 65٪ من احتياطي العالم)، وقد وجدت أمريكا بعد الحرب أن الدمار الذي حل بدول أوربا كان من الشدة والعمق بحيث أصبح من الضروري إعادة بناء اقتصادها؛ حتى تصبح مؤهلة لتكون سوقًا للمنتجات الأمريكية. وهكذا تم إطلاق مشروع مارشال؛ لإعادة بناء أوربا، وربطها تمامًا بمصدر تمويلها الجديد، وأخذت المؤسسات المالية والنقدية الأمريكية تحل محل مؤسسات مدينة لندن، كمركز للتمويل العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن الاقتصاد الأمريكي بدأ في التدهور في النصف الثاني من الخمسينيات بعد سلسلة من الحروب الإقليمية، التي لم تتوقف وأدت - برأي المؤلف - إلى عسكرة الاقتصاد الأمريكي تدريجيًّا على حساب تطوير الاقتصاد الصناعي المدني، في وقت تعافت اقتصاديات كثير من دول الحلفاء، مثل ألمانيا واليابان، وأصبحت منتجات هذه الدول تنافس صناعة الولايات المتحدة؛ مما عرض الريادة الأمريكية ومكانة الدولار للخطر، ولم يكن هناك بد من وضع حد لهذا الخطر.

تحولت أمريكا من كونها الممول الرئيس للعالم إلى كونها المدين الأكبر في العالم، حيث أدرك صناع السياسة أنه يمكن لأمريكا أن تحتفظ بازدهارها، وبريادة الدولار للأسواق المالية، بإرغام الدول الصناعية على تحويل فوائضها إلى سندات الخزانة الأمريكية، بجعلها معتمدة على الحماية الأمريكية، مع التلويح دائمًا "بنزع درع الحماية النووية". وفى السبعينيات من القرن الماضي، اضطرت معظم الدول النامية للاقتراض، في أعقاب ارتفاع أسعار البترول بنسبة 400٪؛ لتمويل وارداتها من النفط، وكذلك لتمويل عجزها التجاري.

ومن أجل تحقيق النمو الاقتصادي سعت الكثير من الدول النامية في فترة السبعينيات إلى تطبيق التدخل الحكومي، بصفتها القادرة على إبداء النصيحة الاقتصادية، والقادرة على توفير رءس الأموال الضرورية لخطط التنمية، ولتغطية العجز في الأسواق المالية. وقد ساهم

التـدخل الحكـومي عـلى توجيـه أسـعار الائـتمان، وبالتـالي انخفـاض معـدلات الفائـدة عـلى القـروض والودائـع، ومـس هـذا الانخفـاض معـدلات الفائـدة الخاصـة بـالودائع، ولم يعـد للمـدخرين حـافز داخـل الـبلاد، إذ هُربـت الأمـوال خـارج الـوطن في إطـار التـدخل والرقابـة الحكومية؛ مما أدى إلى نوع من الكبح المـالي، الـذي ترتـب عنه المناداة بتطبيق سياسة التحرير المصرفي. واستكملت الدول المتقدمة فعليًا عملية التحرير المصرفي في نهاية الثمانينيات وبداية التسـعينيات، وبعـدها شرعـت العديـد مـن الـدول الناميـة في إجـراء إصـلاحات اقتـصادية، بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق)؛ إذ لا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يحدث إلا بالاهتمام بالقطاع المصرفي، والتعجيل به عن طريق تحرير القطاع المصرفي، يدخل هذا في الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وتختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة؛ فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المـالي، أو لتحسين البنيـة الأساسية، وتطوير الأسواق المـالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي، **وعلى العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:**

أ- إلغاء القيود على سعر الفائدة، بتوسيع مدى تحركها، وإزالة السقوف المفروضة عليها.

ب- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة، مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.

ج- زيادة استقلالية المؤسسات المـالية.

د- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان، وتخفيض القيود المباشرة عليها.

ذ- زيادة استقلالية المؤسسات المـالية.

هـ- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة، وتحويلها للقطاع الخاص.

و- تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه.

ن- تحسين درجة الشفافية في المعاملات، مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين.

ي- إعادة تكوين رأس المـال المصرفي.

وهكـذا بـدأت تظهـر مجموعـة مـن التغـيرات الجذريـة في النظـام العـالمي عمومًـا، والنظـام الاقتصادي العالمي خصوصًا، تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة، بدأت تعلن عن بداية قيام نظام اقتصادي عالمي جديد، حيث يلاحظ (1):

أ- أن هناك إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي، على أساس تكنولوجي؛ بهدف تعظيم العوائد، وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي، تأتي في مقدمته مجموعة الدول الصناعية المركزية، ثم تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا، مع بعض دول شرق أوربا، ثم تأتي بقية دول العالم الثالث المتخلفة والمتأخرة اقتصاديًا.

ب- الاتجاه إلى غلبة أيديولوجية اقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي انتصار اقتصاد السوق، وآليات السوق، والليبرالية السياسية؛ مما دعى فوكوياما - المؤلف الياباني الأصل، الأمريكي الجنسية - إلى إعلان نهاية التاريخ، وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقييم أفكار فوكوياما، وإبداء رأي نهائي حول حكم التاريخ على المستقبل، ولكن رغم أن التاريخ لا يعرف أحكامًا نهائية، إلا إننا نعيش فترة تغلب عليها أيديولوجية اقتصاد السوق، والاتجاه نحو الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

د- التحول نحو الخصخصة privatization، والتخلي تدريجيًا عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام، إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص، والتخطيط التأثيري.

هـ- الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد Globalization على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة Global – Village، محدودة الأبعاد، متنافسة الأطراف، بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، وتتمثل العالمية في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات، يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، وبالتالي تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد، من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه، وبالتالي فإن ظاهرة العالمية بدأت تنتشر على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية

---

(1) محمد بن يوسف: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر، الملتقى الاقتصادي، 2009م، ص1.

والإدارية، مع الإشارة إلى أن العالمية ترتبط بعولمة أو عالمية الاقتصاد القومي، وبنفس الدرجة عولمة أو عالمية المشروع من منطلق السعي لاقتناص الفرص، وتكبير العوائد، وتصبح المشكلة هي كيفية التحول إلى عالمية الاقتصاد وعالمية المشروع، من منظور أن العالمية هي عملية تاريخية، لا يستطيع أي اقتصاد وأي مشروع في أي دولة، الفكاك من آثارها، ولا توجد وسيلة إلا ضرورة مواجهتها، والانخراط في غمارها، والكفاح من أجل تحييد آثارها السلبية.

و- إنشاء منظمة التجارة العالمية wto في أول يناير 1995؛ لتحل محل سكرتارية الجات Gatt، مع انتهاء جولة أوروجواي عام 1994، والتوقيع عليها من 117 دولة في مراكش، لتتركز وظيفتها في تسيير النظام التجاري العالمي، وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي الدولي أو العالمي الجديد؛ ليقوم على إدارة النظام الاقتصادي العالمي ثلاث منظمات عالمية، هي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. والجديد في منظمة التجارة العالمية، أنها تؤكد بقوة أن تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيقوم على التحول نحو نظام الحرية التجارية، من خلال تحرير التجارة الدولية.

المؤسسات المالية[1]:

المؤسسة المالية هي منشأة أعمال مالية، تتمثل أصولها في أصول مالية، مثل القروض والأوراق المالية، بدلًا من المباني والآلات والمواد الخام، والتي تمثل الأصول في الشركات الصناعية. كما تتمثل خصومها أيضًا في خصوم مالية، مثل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة. فالمؤسسات المالية تقدم قروضًا للعملاء، وتستثمر في أوراق مالية، بالإضافة إلى تشكيلة من الخدمات الأخرى، مثل التأمين وخطط التقاعد وغيرها. وتعتبر المؤسسات المالية حيوية للاقتصاد القومي؛ حيث تمثل خصومها وسائل أساسية للدفع والمعاملات، سواء للسلع أو الخدمات، كما تمثل أصولها مصدرًا رئيسًا للائتمان لكل الوحدات الاقتصادية في المجتمع، سواء شركات أو رجال أعمال أو أفراد أو حكومات ... إلخ. ولذلك تعتبر المؤسسات المالية أحد المكونات الأساسية لنمو الاقتصاد ككل، فمعرفة نوعها وفهم

(1) المرجع السابق، ص64.

أنشطتها، سواء الإقراض أو الاقتراض، وعناصر أصولها وخصومها والخدمات التي تقدمها، تعتبر ضرورة عند دراستها.

المؤسسات المالية والنظام المالي[1]:

يعتبر الوسطاء الماليون والمؤسسات المالية الأخرى، جزءًا مهمًّا من النظام المالي الذي يخدم المجتمع، حيث يقدم النظام المالي العديد من الخدمات، والتي لا يستطيع الاقتصاد العمل بدونها، **وتتمثل هذه الخدمات في:**

أ- **الائتمان:** حيث يقدم النظام المالي الائتمان لمشتري السلع والخدمات، كما يمول الاستثمارات الرأسمالية، مثل: أعمال الإنشاء وشراء العدد والآلات، فالاستثمارات تزيد من إنتاجية المجتمع، وأيضًا تمكن من ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد.

ب- **الدفع:** يقدم النظام المالي أنظمة مختلفة للدفع، مثل النقدية والحسابات الجارية، كما يوفر الآلية في عمليات الإيداع والسحب، حيث أصبح الاتجاه الآن نحو التحول إلى الوسائل الإلكترونية في الدفع.

ج- **توفير النقود:** يقوم النظام المالي - من خلال وظيفة الائتمان والدفع - بتوفير النقود كوسيلة للتبادل. فالنقود تمكننا من تجنب المقايضة وعيوبها، فهي مصدر للتعبير عن القيمة، من خلال وحدة محاسبة واحدة من العملة، كما أنها مخزن للقيمة؛ حيث يمكن ادخارها.

د- **الادخار:** يشجع النظام المالي على الادخار وتدفق الأموال إلى الاستثمارات المختلفة، فمن خلال النظام المالي والأسواق المالية التي تعتبر جزءًا من هذا النظام، يمكن للمدخرين أن يقرضوا أموالهم إلى المقترضين، ويحصلوا على دخل، سواء في شكل فائدة أو توزيعات أو مكاسب رأسمالية. فإذا احتاج المقترض أموالًا إضافية، فالنظام المالي يرسل إشارة إلى المدخرين بذلك، من خلال ارتفاع معدلات الفائدة، والتي تشجع المدخرين على زيادة مدخراتهم، وتقليل استهلاكهم.

---

(1) محمد صالح الحناوي، والسيدة عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص 200.

ومن خلال الوظائف السابقة للنظام المالي، يتضح لنا أن الوظيفة الأساسية للنظام المالي، هي تحريك الأموال من المدخرين إلى المقترضين، أو من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي. **وهذا التدفق في الأموال يمكن أن يتم من خلال ثلاث طرق تتمثل في الآتي**[1]:

أ - **اتصال مباشر بين المقرضين والمقترضين:** وذلك بدون مساعدة أي من الوسطاء الماليين، أو أي من المؤسسات المالية، حيث يتعهد المقترض للمقرض بأن يسدد له أمواله في المستقبل، بالإضافة إلى عائد مقابل تعرضه لمخاطر الإقراض.

ب- **الاتصال من خلال سماسرة الأوراق المالية أو تجار الأوراق المالية:** ويعتبر هذا اتصالاً نصف مباشر، حيث يتم الاعتماد على وساطة طرف ثالث، مثل السمسار أو التاجر؛ وذلك لتقليل تكاليف المعاملات والمعلومات، بالإضافة إلى تحسين السيولة. وهنا تكون وظيفة السمسار أو التاجر إنشاء السوق الثاني للأسهم أو السندات التي يتم إصدارها من خلال المقترض الأصلي. ورغم أن هذا النوع من التمويل أكثر مرونة من التمويل المباشر، إلا أن هناك العديد من القيود، التي تحد من هذا التمويل، فمثلًا قد لا يتمكن المقرض من إعادة البيع، والحصول على أمواله في حالة الأسهم أو السندات طويلة الأجل، عندما لا توجد سوق نشطة لإعادة بيعها. وكذلك بالنسبة للأسهم إذا كانت من النوع الذي يحتوي على درجة كبيرة من المخاطر، بالإضافة إلى احتمال عدم استقرار أسعار الأسهم، واحتمال تحقيق خسائر رأسمالية. وأخيرًا قد لا يجد التاجر أو السمسار الطرف الآخر المناسب، الذي يرغب في نفس الشروط، التي يعرضها الطرف الأول. لكل هذه القيود ظهرت الحاجة إلى الوساطة المالية أو التمويل غير المباشر.

ج- **التمويل غير المباشر أو الوساطة المالية:** والتي يتم من خلالها إشباع متطلبات كل من الوحدات الاقتصادية، سواء ذات الفائض المالي أو العجز المالي، فمثلًا من خلال البنك التجاري يمكن للمودع أن يحصل على مميزات أفضل، من خلال تقليل مخاطر عدم السداد أو السيولة. كما يمكن للمودع وضع أي كميات من الأموال مهما كانت صغيرة، وكذلك بالنسبة

---

(1) المرجع السابق، ص201.

للمقترض، يمكنه الحصول على ما يحتاجه من أموال، وبالأجل المناسب له. وهذا يعني أن التمويل غير المباشر يتناول شقين:

الشق الأول: يتمثل في السوق الثاني، وذلك من خلال توفير شروط مالية، تجذب المقرضين، مثل الأمان والسيولة والتسهيلات المادية، وإمكانية ادخار أي مبلغ. وهذا السوق يشتمل على ودائع البنوك والمدخرات والأوراق المالية قصيرة الأجل.

الشق الثاني: يتمثل في السوق الأول، وهو تقديم القروض للمقترضين النهائيين بكميات كبيرة ولفترات طويلة، حيث يتحمل الوسيط المخاطر نيابة عن المدخرين. وبذلك يقوم الوسطاء الماليون بدور مهم في الاقتصاد، حيث يشجعون على الادخار، وخصوصًا لأصحاب المدخرات المحدودة، كما يساهمون في تخصيص الموارد المالية، ويقومون بعملية تحويل للأموال من المقرضين إلى المقترضين.

* * *

الفصل الثاني

المؤسسات المالية النقدية في مصر ودورها في الأداء الاقتصادي

تلعب المؤسسات المالية والنقدية دورًا بالغ الأهمية في اقتصاديات الدول؛ نظرًا لما تقدمه من خدمات مالية ذات طبيعة خاصة، وبذلك تنعكس سلامة وحسن أداء هذه المؤسسات على سلامة وحسن الأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام، كما أن تدهور وانخفاض كفاءة هذه المؤسسات، لا ينصب تأثيره على هذه المؤسسات فحسب، بل يمتد ليشمل باقي القطاعات الاقتصادية، محدثًا تأثيرًا سلبيًا على الأداء الاقتصادي ككل [1].

تعتبر المؤسسات المالية جزءًا من النظام المالي، الذي يخدم المجتمع، حيث يتكون النظام المالي من شبكة من المؤسسات المالية، والأسواق المالية، ورجال الأعمال، والأفراد والحكومات التي تشارك في هذا النظام، وتنظم عملياته. فالوظيفة الأساسية للنظام المالي هي تحويل الأموال من المقرضين إلى المقترضين، أومن الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات الأخرى ذات العجز المالي. ويتم هذا التحويل من خلال الأسواق المالية، التي تجمع بين عارضي وطالبي الأموال، وأيضًا من خلال المؤسسات المالية التي تتوسط هذه المعاملات. ولأهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في النظام المالي، يمكن تناولها على النحو التالي:

أنواع المؤسسات المالية [2]:

ويمكن تقسيم المؤسسات المالية إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى:

يمثلها الوسطاء الماليون، وهم الذين يقومون بدور الوساطة المالية، من خلال قبول

---

(1) سيد الهواري، ود. نادية أبو فخرة: الأسواق والمؤسسات المالية، تجارة عين شمس، القاهرة، 2002، بدون ناشر، ص 63.

(2) عبد الغفار حفني، ورسمية قرياقص: البورصات والمؤسسات المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص 12.

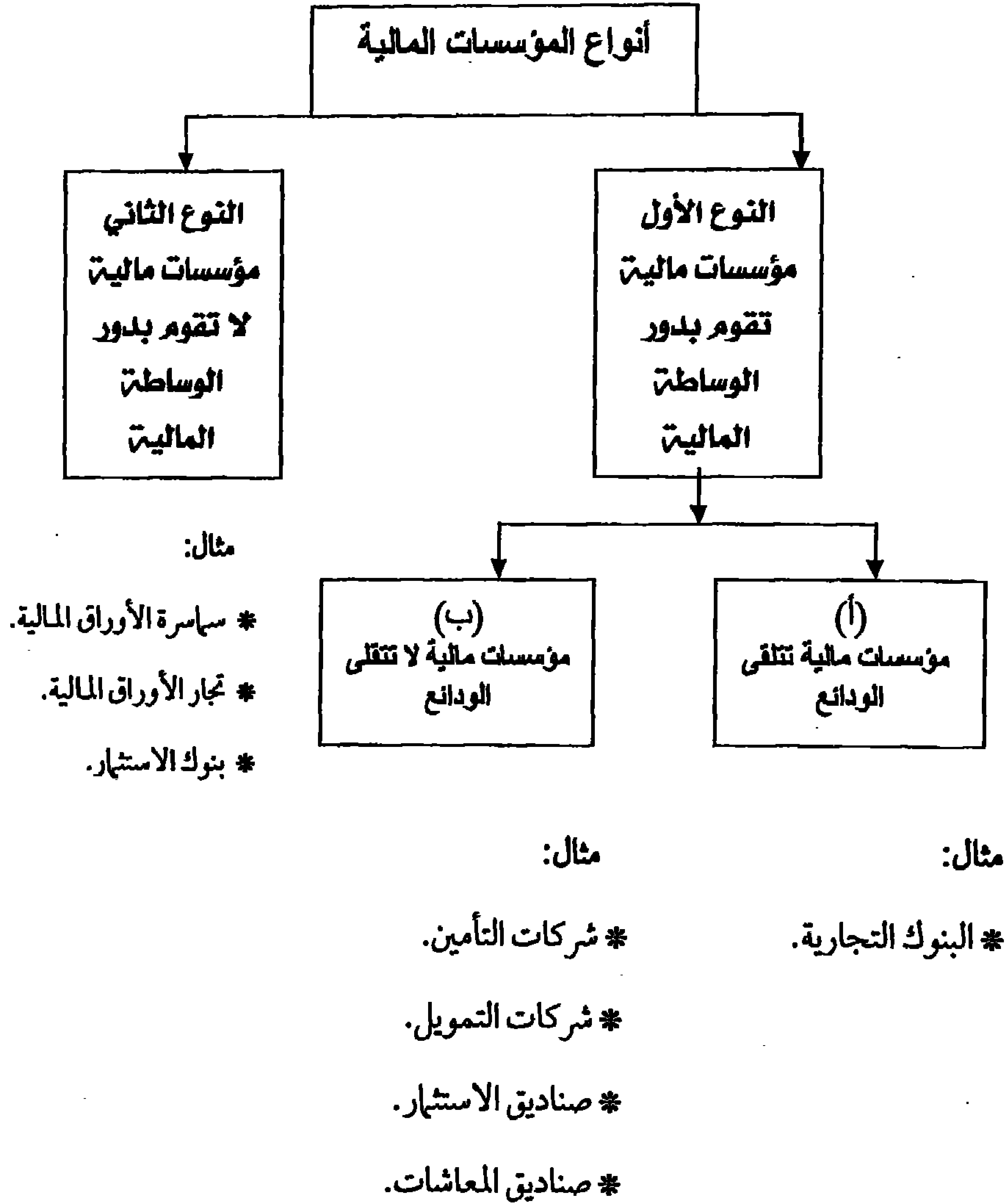
الودائع والمدخرات، وتقديم القروض. فمثلًا البنك التجاري يقبل الودائع والمدخرات، والتي تعتبر أصولًا مالية، ولكنها بالنسبة للبنك تعتبر دينًا أو أوراقًا مالية ثانوية، تمثل التزامًا على الجهة المصدرة مقابل تلقي الأموال من الوحدات ذات الفائض، يستخدمها لعمل قروض واستثمارات، وذلك بقبول أوراق مالية من المقترضين. وتتمثل الأنواع الرئيسة من الوسطاء الماليين في الولايات المتحدة الأمريكية في البنوك التجارية، ومؤسسات المدخرات والقروض، وبنوك الادخار، والاتحاديات الائتمانية، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار وصناديق التقاعد، وشركات التأجير التمويلي.

المجموعة الثانية:

وتتمثل في مؤسسات مالية أخرى، لا تقوم بدور الوساطة، مثل سماسرة الأوراق المالية، وتجار الأوراق المالية، وبنك الاستثمار، والبنوك العقارية، وغيرها من الشركات الأخرى، التي تقدم خدمة أو أكثر من الخدمات المالية، مثل الائتمان قصير الأجل. ويتمثل دور سمسرة الأوراق المالية بين البائع والمشتري، بحيث يتم تبادل الصفقة المالية، ويحصل السمسار على عمولة مقابل الجهد الذي بذله في التوفيق بين المشتري والبائع. أما تجار الأوراق المالية فلا يقومون بدور البائع والمشتري، وإنما يقومون بشراء الأوراق المالية لحسابهم؛ بغرض إعادة بيعها وتحقيق الربح في المستقبل، مع تحمل مخاطرة إمكانية بيع هذه الأوراق وتحقيق الربح. وفيما يتعلق ببنوك الاستثمار، فهي تتعهد بتصريف إصدار أسهم أو سندات أو أوراق حكومية جديدة، أو شراء هذه الأوراق، ثم إعادة بيعها بأسعار أعلى. وتقوم البنوك العقارية بنفس الوظيفة، حيث تقوم بالحصول على العقارات، سواء منازل أو غيرها، وتقوم باستبدالها بقروض طويلة الأجل لراغبي الحصول على هذه العقارات، من خلال شركات التأمين أو بنوك الادخار.

ويعتبر كل من سماسرة وتجار الأوراق المالية وبنوك الاستثمار والبنوك العقارية، أنواعًا متخصصة من المؤسسات المالية، فهم ليسوا خالقين للوساطة المالية، مثل البنوك التجارية، أو الاتحادات الائتمانية، أو بنوك الادخار، أو شركات التأمين. فهذه الأنواع من المؤسسات المالية لا تنشأ أوراقًا مالية خاصة بها، لكي يصبح دورها وسيطًا، وإنما دورها هو مجرد نقل أو تمرير أوراق مالية، تم إصدارها من خلال مؤسسات أخرى، إلى مشترين أو مستثمرين من السوق.

وبذلك يمكن إيجاز الأنواع المختلفة للمؤسسات المالية فيما يلي[1]:



ويعتبر النوع الأول من المؤسسات المالية، وهو الوسطاء محور الاهتمام؛ حيث سيتم التعرض بالتفصيل للبنوك التجارية، باعتبار أن البنوك من أكثر المؤسسات المالية العاملة في مصر.

---

(1) المرجع السابق، ص 13.

ما هي الوساطة المالية؟[1]:

الوساطة المالية تعني عملية استحواذ على موارد مالية من إحد الوحدات الاقتصادية، مثل الشركات، والحكومة، والأفراد؛ وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى. فالمؤسسات المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة. فبدون الوساطة المالية لا يكون هناك تبادل فعلي وفوري بين سلع وخدمات كمخرجات، وموارد وأيدي عاملة وممتلكات مادية كمدخلات، ولا يكون هناك أي وجود للأصول المالية، مثل النقدية أو الودائع تحت الطلب، أو الحسابات الادخارية، أو الأوراق المالية ... إلخ. وعمليًّا لا يمكن الاعتماد على المقايضة، حيث إن هذا النظام يفترض أولًا: تساوي الرغبات بين أصحاب الأيدي العاملة والإدارة والملكية، وبين ما يحتاجونه من سلع وخدمات، ثانيًا: أن هذا التبادل لابد أن يتم في نفس الوقت، ثالثًا: أن مقدمي الموارد سوف يقبلون كل ما ينتج من سلع وخدمات. ولكن إذا تدخلت الأموال بين طرفي المقايضة، فإن مقدمي الموارد يحصلون على أموال مقابل مواردهم، ويستخدمونها في شراء ما يحتاجونه من سلع أو خدمات. ويقبول الأموال معيارًا للقيمة، فإن التبادلات تصبح تبادلات نقدية، حيث يُمكن التبادل النقدي مقدمي الموارد من ادخار جزء من ثمن هذه الموارد، بدلًا من إنفاقها في وقت واحد، كما أن متلقي الموارد أمامهم فرصة للحصول على الكميات التي يحتاجونها لمنتجاتهم، بجزء من أموالهم فقط.

المقابلة التامة بين كل من المقترض والمقرض غير واقعية، حيث إن المقرض قد لا يجد المقترض الذي يحتاج إلى كل هذه الأموال أو العكس. أو أن المقترض قد يحتاج إلى أموال لفترة أطول من الفترة التي يرغب فيها المقرض، ومن هنا تظهر الحاجة إلى الوسطاء الماليين، الذين يقومون بجمع الأموال بكميات مختلفة، وشروط يقبلها المدخرون والمستثمرون، وفي نفس الوقت يقومون بالتمويل بالكميات والشروط التي يقبلها المقترضون لهذه الأموال.

أنواع الوسطاء الماليين:

على الرغم من أن كل الوسطاء الماليون يقومون بنفس الوظيفة الأساسية، وهي قبول الأوراق المالية الأولية من المقترضين، وإصدار أوراق مالية ثانوية إلى المقرضين أو المدخرين،

(1) المرجع السابق، ص 203.

إلا أنهم ليسوا متشابهين. ويمكن تقسيمهم إلى مجموعات حسب الصفة الغالبة على أنشطتهم، وذلك على النحو التالي:

أ - الوسطاء الذين يتلقون الودائع:

حيث إن معظم الأوراق المالية الثانوية، والتي هي مصدر للقروض التي يقدمها هؤلاء الوسطاء، تأتي من الودائع، سواء من الأفراد أو من المشروعات التجارية أو الصناعية أو الحكومية، ومثال لهؤلاء الوسطاء البنوك التجارية.

ب- الوسطاء التعاقديون:

حيث يدخل هؤلاء الوسطاء في تعاقد مع عملائهم؛ بغرض الادخار لتوفير الحماية المالية ضد الخسائر المحتملة، سواء في ممتلكاتهم أو حياتهم. وتعتبر شركات التأمين على الحياة والممتلكات، وصناديق التعاقد، أمثلة لهذا النوع.

ج- الوسطاء الثانويون:

ويطلق عليهم هذا المسمى؛ لأنهم يعتمدون بدرجة كبيرة على مؤسسات مالية أخرى، مثل البنوك التجارية؛ لتمويل قروضهم، ومثال لهؤلاء الوسطاء شركات التمويل.

د- وسطاء الاستثمار:

يقدم هؤلاء الوسطاء أوراقًا مالية، سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، يمكن أن يحتفظ بها المستثمر لآجال طويلة أو بيعها إذا احتاج إلى أمواله. ومثال ذلك صناديق استثمار الأسهم، وصناديق استثمار السندات، وصناديق استثمار الأوراق المالية طويلة الأجل.

دور الوسطاء الماليين:

تتمثل الوظيفة الأساسية للوسطاء الماليين في تحويل الأصول، وذلك من خلال إصدارهم لأوراق مالية أكثر جاذبية للأفراد المدخرين، مقارنة بالأوراق المالية، التي تصدر مباشرة عن طريق الشركات؛ حيث يقوم هؤلاء الوسطاء بشراء الأوراق المالية، سواء ملكية أو دين من الشركات المصدرة لها، ثم يقومون بتمويل هذه الأوراق المالية، من خلال بيع استحقاقات مالية للمستثمرين أو المدخرين الأفراد في شكل ودائع، وكمدخرات، ووثائق تأمين ... إلخ . والأوراق المالية التي تصدر عن طريق الشركات وتشتريها المؤسسات المالية، تسمى أوراقًا مالية أولية، أو الأوراق التي تم إصدارها في السوق الأول؛ وذلك لأنها أوراق مالية، تم إصدارها عن طريق شركات، بحاجة إلى تمويل لاستثماره في أصول حقيقية. أما الأوراق

المالية التي تصدرها المؤسسات المالية للمدخرين أو المودعين، مثل الودائع أو المدخرات، فتعتبر أوراقًا مالية ثانوية؛ وذلك لأن هذه الودائع رجعت إلى أوراق مالية أولية، والتي أصدرتها الشركات الأصلية، واستثمرتها في أصول حقيقية.

يمكن للمؤسسات المالية القيام بهذه الوظيفة، من خلال قدرتها على تخفيض عدة أنواع من التكاليف، لا يمكن للمدخر أن يتجنبها إذا قام مباشرة بالتعامل مع الشركات، بالإضافة إلى تقديمها للعديد من الخدمات، التي لا يمكن للمستثمر الفرد القيام بها، من خلال الآتي:[1]

أولا: قدرة المؤسسات المالية على تخفيض التكاليف:

إن قدرة المؤسسات المالية على تخفيض التكاليف، تتمثل في ثلاثة أنواع من التكاليف:

النوع الأول: تكاليف المعلومات: وهي التكاليف التي يتحملها الأفراد الذين يستثمرون مباشرة في الشركات، فالمستثمر الفرد يجب أن يتتبع ويراقب تصرفات هذه الشركات؛ لأنه من الممكن أن تقوم إدارة هذه الشركات بتصرفات مناقضة للشروط التي تم الاتفاق عليها في العقود بينها وبين المستثمرين، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فإن الوضع مختلف. فالمؤسسات المالية تجمع أموال المدخرين معًا، وتستثمرها في أوراق مالية أولية من التي تصدرها هذه الشركات، وبالتالي يكون هذا حافزًا لدى المؤسسات المالية لتجميع المعلومات ومراقبه تصرفات الشركات؛ لأن لديها نصيبًا كبيرًا من الاستثمارات عن أي مستثمر فرد، بالإضافة إلى انخفاض متوسط تكلفة تجميع هذه المعلومات؛ حيث تظهر هنا اقتصاديات الحجم في تجميع المعلومات؛ نظرًا لكبر حجم الاستثمار. علاوة على ذلك، فإن المؤسسات المالية تمول هذه الشركات، عن طريق القروض قصيرة الأجل، الأمر الذي يساعد على مراقبة تصرفات هذه الشركات.

النوع الثاني: تكاليف المعاملات: وتعني تكلفة بيع وشراء الأوراق المالية. فنظرًا لكبر حجم تعاملات المؤسسات المالية بالمقارنة بالمستثمر الفرد، تحقق هذه المؤسسات اقتصاديات الحجم في تكلفة المعاملات أيضًا. بالإضافة إلى أن هامش الربح، أو الفرق بين سعر بيع وشراء الورقة، عادة يكون أقل في حالة الشراء أو البيع بكميات كبيرة.

---

(1) سلوى العنتري وآخرون: القطاع المالي وتمويل التنمية في مصر "التطور والاستشراف حتى عام 2020، المكتبة الأكاديمية، 2005، ص 25.

النوع الثالث: التكاليف الخاصة بمتطلبات السيولة ومخاطر السعر: فالمؤسسات المالية تقدم الأوراق المالية الثانوية مثلًا للودائع التي يمكن سحبها في أي وقت، بالإضافة إلى قدرتها على التنوع في تشكيلة الاستثمار، والذي يساعد على تخفيض المخاطرة، فنظرًا للحجم الكبير لاستثمار المؤسسات المالية، فيمكنها أن تنوع في استثماراتها؛ حيث يساعدها هذا التنوع على التنبؤ بدرجة أعلى من الدقة بالعائد المتوقع على تشكيلة استثمارها. أما صغار المدخرين فقد يتعرضون إلى خطر السوق، وهو انخفاض سعر الورقة المالية عند الحاجة إلى السيولة، أو في حالة إعادة بيعها، وتسمى هذه المخاطرة بمخاطرة السعر، وهو أن يكون سعر بيع الأصل أقل من سعر شرائه.

ثانيًا: الخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسات المالية (1):

هناك العديد من الخدمات الأخرى التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية، تتمثل في الآتي:

أ- **الوساطة الزمنية:** حيث يمكن للمؤسسات المالية المقابلة أو التوفيق بين الأصول والخصوم، رغم اختلاف أجلها. فيمكن للمؤسسات المالية أن تعطي قروضًا طويلة الأجل، وفي نفس الوقت يكون عليها التزامات قصيرة الأجل للمدخرين، وذلك من خلال قدرتها على التعامل مع التغير في أسعار الفائدة.

ب- **التأثير في السياسة النقدية:** تعتبر ودائع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وسائل مقبولة للتعامل بين أفراد المجتمع؛ مما جعل لها تأثير على السياسة النقدية. فودائع هذه المؤسسات مكون مهم للمعروض من النقود، والتي تؤثر على معدلات التضخم. وبالتالي تعتبر البنوك هي الطريق الذي تؤثر من خلاله السياسة النقدية على بقية القطاع المالي، وعلى الاقتصاد ككل.

ج- **تخصيص الائتمان:** تعتبر المؤسسات المالية المصدر الوحيد الذي يختص بتمويل قطاعات معينة في الاقتصاد. فمثلًا تقوم البنوك العقارية بتمويل المباني والمنشآت، وتقوم البنوك الزراعية بتمويل المشروعات الزراعية، وهكذا.

---

(1) عبد الفتاح الجبالي: الركود والنمو "مشكلات في الاقتصاد المصري المعاصر"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2004، ص 23.

د- **تحويل الثروة من فترة لأخرى:** وهي تعني قدرة هذه المؤسسات على تحويل الأموال وادخارها من فترة لأخرى. فمثلًا ادخار الأموال في فترات الشباب إلى فترات الكبر، تعتبر ميزة لا توفرها إلا مثل هذه المؤسسات، مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد.

هـ- **خدمات الدفع:** مثل تظهير الشيكات وخدمات السحب أو الدفع الإلكتروني، وغيرها.

و- **الوساطة للاستثمارات الصغيرة:** لا يمكن للمدخر الفرد ذي الموارد المحدودة شراء أوراق مالية بأسعار مرتفعة، ولكنه من خلال المؤسسات المالية يمكنه الاستثمار في هذه الأوراق، وتحقيق نفس العائد الذي يحققه المستثمر ذو الموارد الكبيرة. حيث تقوم المؤسسة المالية بتجميع الأموال المحدودة واستثمارها، وبذلك يحقق صغار المدخرين عائدًا أعلى مما لو استثمر كل واحد منهم على حدة.

أهداف المؤسسات المالية:[1]

تركز معظم كتابات المؤسسات المالية على أن هدف الربحية، أو تعظيم ثروة الملاك، هو الهدف الذي يجب أن يسعى مديرو هذه المؤسسات إلى تحقيقه. فيقع على إدارة هذه المؤسسات الحصول على المدخرات بأقل تكلفة ممكنة، واستخدام الأموال، سواء في حالة القروض أو الاستثمار بطريقة تحقق أعلى عائد ممكن، أي تدنية تكلفة الموارد، وتعظيم عائد الاستخدامات، وإن كان هناك تداخل بين العائد والتكلفة.

ولتحقيق هذا الهدف فلابد من الاهتمام بالعديد من مجالات اتخاذ القرارات، مثل إدارة الأصول والخصوم، ورأس المال، والرقابة على المصروفات، وذلك كما يلي:

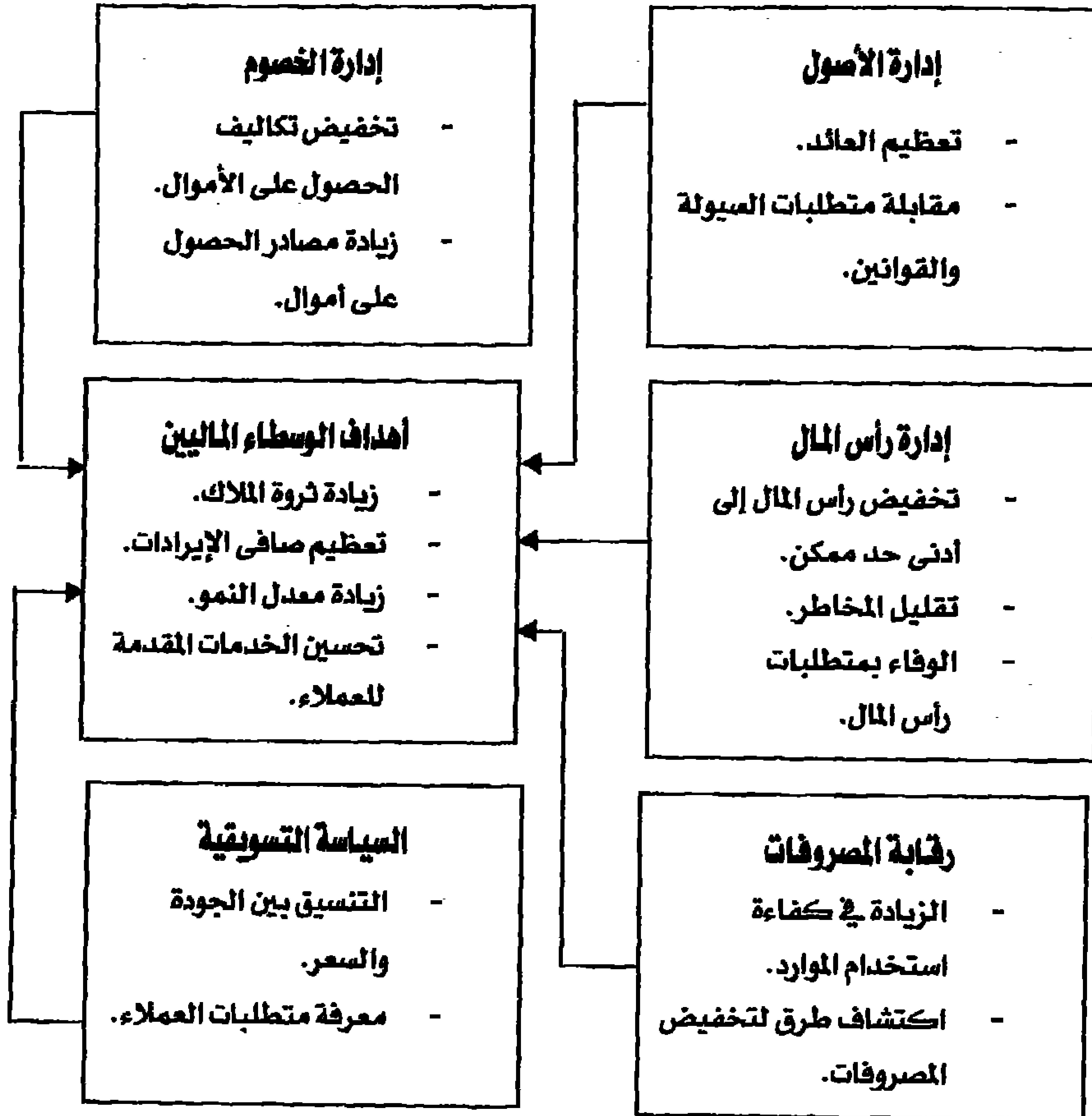
أ- **إدارة الأصول والخصوم:** تركز الإدارة هنا على زيادة الفرق بين التكلفة المدفوعة للمدخرين أو المودعين، وبين العائد المتحقق من القروض أو الاستثمار. هذا الفرق يسمى هامش صافي الربح، أو هامش صافي الفائدة. فكل مؤسسة مالية تحاول أن تقدم أقل عائد للمقترضين، ولكن المنافسة مع المؤسسات المالية الأخرى تحد من قدرتها على ذلك. وبالتالي تكون مهمة الإدارة هي الحفاظ على هامش موجب بين العائد والتكلفة؛ حتى تظل في السوق. وأمام الإدارة العديد من الفرص لزيادة هذا الهامش، فمثلًا التطور التكنولوجي، وزيادة حجم التنظيم وتحسين كفاءة العمليات الداخلية، يمكن أن يساعد على تقليل التكاليف. وقد

(1) محمد صالح الحناوي، والسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 209.

يكون هناك مصادر جديدة للإيرادات، مثل تطوير الخدمات، أو دخول أسواق جديدة، أو تقديم خدمات جديدة.

وإدارة الأصـول والخـصوم، تتطلـب الأخـذ في الاعتبـار درجـة المخـاطرة، التـي يمكـن التعرض لها، مثل مخاطرة السيولة ومخاطرة الإفلاس.

مناطق اتخاذ القرارات وأهداف الوسطاء الماليين



(1) مخاطرة السيولة، تعني عدم تواجد النقدية أو الأموال السائلة عند الطلب، أو عند الحاجة إليها. ويمكن للمؤسسات المالية تفادي هذا الخطر إذا استطاعت أن تفي باحتياجات الطلب على الودائع أو على القروض.

(2) مخاطرة الإفلاس، وتعني عدم القدرة على تغطية الديون في الأجل الطويل، فتعاني الشركة من خطر الإفلاس، إذا كانت القيمة السوقية للأصول أقل من القيمة السوقية للخصوم؛ لأن ذلك يعني عدم القدرة على السداد، وزيادة خطر السوق، ويزداد احتمال إفلاس المنشأة، وبالتالي على الإدارة الموازنة بين العائد والخطر؛ وذلك لأن الأصول ذات العائد الكبير تحتوي على درجة عالية المخاطرة.

ب- إدارة رأس المال: مخاطر الإفلاس تجعل هناك اهتمامًا متزايدًا بإدارة رأس المال، والاعتماد على أموال الغير؛ لزيادة العائد الذي يحصلون عليه، وهو ما يسمى بالمتاجرة بالملكية أو الرفع المالي. وهو ما يعني زيادة مخاطرة عدم القدرة على السداد، وبالتالي على الإدارة أيضًا الموازنة بين العائد المحقق للملاك؛ نتيجة لاستخدام أموال الغير، ودرجة المخاطرة المرتبطة به.

ج- الرقابة على المصروفات: تعتبر الرقابة على المصروفات عاملًا مهمًا لزيادة الربحية، رغم أن المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب المدخرات غالبًا ما تؤدي إلى زيادة المصروفات؛ نتيجة لزيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين، إلا أن هناك طرقًا أخرى، مثل تقليل العمالة، أو المصروفات غير المباشرة، وزيادة الاستخدام الآلي والتكنولوجي الحديث، قد تساعد على تخفيض المصروفات.

د- السياسة التسويقية: والتي تتضمن تسعير الخدمات المالية، والتركيز على معرفة رغبات العملاء، والأسواق الجديدة، والإعلان عن الخدمات الجديدة كوسائل لجذب المدخرات وتقديم القروض. فالإعلان عن الخدمات المقدمة والعلاقات الإنسانية في التعامل مع العميل، والسعر المناسب للخدمة، وموقع المؤسسة، والتسهيلات المادية، كلها عناصر يجب أن توفرها المؤسسة المالية؛ لتضمن جودة الخدمة المقدمة.

المؤسسات النقدية في مصر:

يمكن القول إن المؤسسات النقدية والائتمانية محورها الأساسي، هو البنك المركزي، وقوامها البنوك، وأطرافها الأنواع المختلفة من المؤسسات التي تتخصص في تقديم نوع معين من أنواع الائتمان، أو التكفل بإشباع حاجات مجال محدد من مجالات النشاط الاقتصادي. كما يختلف هذا الجهاز في خصائصه من دولة إلى أخرى، تبعًا لاختلاف الظروف التي أحاطت

بنشأته وبنائه، وتغاير طبيعة الاقتصاد القومي، الذي يؤثر على الوفاء بحاجاته النقدية والائتمانية؛ الأمر الذي لا يمر دون أن يترك أثرًا على كفاية الأداء المصرفي في ظله.

ينصب اهتمام المؤسسات النقدية على نوعين من المؤسسات، هما البنك المركزي والبنوك التجارية؛ نظرًا لما يمثلانه من أهمية كبرى في هذه المؤسسات، والذي يتضح بصفة خاصة في الناحيتين الآتيتين(1):

الأولى: أن البنك المركزي يمثل نوعًا من المؤسسات النقدية التي لها أهمية كبرى في مكان الجهاز المصرفي، وهو يحصل على وصفه هذا باعتباره خالقًا للنقود القانونية.

الثانية: أن البنوك التجارية، وإن كانت تمثل مؤسسات دنيا بالنسبة للبنك المركزي، لكنها تخلق بدورها نوعًا خاصًا من النقود، هي نقود الودائع أو النقود الائتمانية، وتمارس نوعًا ما من العمليات والخدمات المصرفية المتعلقة بالنقد والائتمان، جعلتها تستأثر بالاهتمام في مجالات الدراسات النقدية على وجه العموم.

وبأخذ ما تقدم في الاعتبار، فإننا نقتصر على دراسة هذين النوعين من المؤسسات، من حيث الخصائص والوظائف الأساسية، التي يقوم بها كل منهما بالجهاز المصرفي.

أولا: البنوك التجارية كمؤسسات نقدية ائتمانية تضطلع بخلق نقود الودائع:

تحتل البنوك التجارية – ويطلق عليها أيضًا "بنوك الودائع" – مكانه بارزة في البنيان المصرفي لكثير من دول العالم، وبخاصة الدول الرأسمالية المتقدمة، والبلدان المتخلفة.

لا يخرج البنك التجاري – من حيث أصل النشأة والتطور في الوظائف التي يقوم بها – من كونه مجرد مشروع رأسمالي، يسعى إلى تحقيق الربح، وهو في سبيل تحقيق هذه الغاية ينتج "خدمات معينة"، هي الخدمات المصرفية المتعددة، التي يقدمها لعملائه من الأفراد والمشروعات، وغيرهما من الأشخاص الذين يحتاجون إلى هذه الخدمات. وحتى يستطيع البنك القيام بهذه الخدمات، فإنه يستخدم عناصر إنتاج يدفع لها مقابل استخدام، وهذا المقابل يمثل نفقات المشروع والربح الذي يحققه، والبنك وهو يقوم بنشاطه المصرفي، فإن العائد ينتج أساسًا من الفروق في أسعار الفائدة بين السعر الذي يقترض به، والسعر الذي يقرض به.

---

(1) محمد حامد دويدار، وعادل أحمد حشيش: مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية، 1984، ص 175.

ويترتب على ما سبق أنه يمكن القول إن "إصطلاح البنك التجاري" ينصب على تلك المؤسسات المصرفية، التي يكون لديها القدرة على خلق الائتمان، أي على إصدار وسائط الدفع. وهذا ما يميز البنك التجاري عن غيره من أنواع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، التي يتألف منها السوق الائتماني، القائم بالدولة، ويشار إليه في إطار الجهاز المصرفي باصطلاح "الوسطاء الماليين"، كبنوك الادخار، وبنوك الاستثمار التي لا تخلق الائتمان. ويتجلى هذا الفارق الأساسي بين البنك التجاري وغيره من المؤسسات المالية، في أكثر من ناحية، نكتفي منها بالإشارة إلى ناحيتين رئيستين:

الأولى: يتميز البنك التجاري عن المؤسسات المالية المتعايشة معه، في قيام الجهاز المصرفي بقبول ودائع الأفراد (أو المشروعات)، التي تكون حالية أو تحت الطلب، وتمثل هذه الودائع تعهدًا من البنك بالدفع عند الطلب، أي أن عملية الإيداع ترتب على البنك تعهدًا بالدفع عند الطلب، أما من جهة المودعين فإنهم ينظرون دائمًا إلى هذه الودائع على أنها نقود لدى البنك.

الثانية: يقوم البنك التجاري بإقراض الأفراد (أو المشروعات)، وهو يستطيع أن يقرض من يحتاج الاقتراض منه، بما يزيد عن حجم النقود المودعة لديه. هذه الديون التي يخلقها البنك التجاري يطلق عليها اسم الودائع، وهي تنتقل من فرد إلى آخر، عن طريق الشيك، وتمثل التزامًا من البنك بدفع مبلغ معين، مقابل تعهد الأفراد بدفع مبلغ معين في الحال أو المستقبل.

جوهر عمليات البنك هو التعامل في الالتزامات، فمديونية البنك إنما تقدم للأفراد مقابل تعهدات هؤلاء الأفراد بدفع مبلغ معين في الحال أو في المستقبل، ولذلك فمن وجهة نظر البنك فإن زيادة الخصوم مع مديونية البنك تصطحب بزيادة جانب الأصول، مع تعهدات الأفراد في مواجهة البنك. وبالمثل فمن وجهة نظر الفرد، فإن زيادة جانب الخصوم مع تعهده للبنك، تصطحب بزيادة في جانب الأصول، بالحق الذي نشأ له في مواجهة البنك. وبالرغم من أنه قد يبدو أنه في المجموع تتعادل الأمور؛ حيث إن مجموع الخصوم يساوي مجموع الأصول لكل طرف، فإن شيئًا جديدًا قد أضيف إلى الاقتصاد القومي، وهو السيولة، أو وسائل الدفع الجديدة المقبولة في التعامل، والتي أصبحت متاحة الآن للتداول، وعلى ذلك فإن عمل البنك التجاري، وهو يقوم بتبادل الالتزامات، فإنه يؤدي إلى زيادة وسائل الدفع،

وذلك بالنظر إلى أن التزامات البنك، تتمتع بالقبول العام، في حين أن التزامات الأفراد لا تتمتع بذلك.

لم تصل البنوك التجارية إلى ما وصلت إليه اليوم - من قدرة على أداء العديد من الوظائف النقدية والائتمانية بالصورة التي نشهدها في وقتنا الحاضر - إلا بعد أن مرت بمراحل متعددة من التطور، والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

أ - ففي مرحلة أولى: كانت هذه البنوك تقوم بدور المقرض، تقرض رأسمالها الخاص للأفراد، وربحها في هذه الحالة هو سعر الفائدة الذي تحصل عليه.

ب- ثم في مرحلة لاحقة: ما لبثت البنوك التجارية أن أصبحت وسيطًا بين جمهور المقرضين وجمهور المقترضين، والربح الذي تحصل عليه هنا عبارة عن الفرق بين سعر الفائدة الذي تعطيه للمدخر، وسعر الفائدة الذي تقرض به.

ج- وفي مرحلة ثالثة: لم تقتصر البنوك التجارية على الإقراض من مالها الخاص، أو الإقراض نتيجة الوساطة بين جمهور المقرضين وجمهور المقترضين، وإنما جاوزت ذلك إلى خلق وسائل جديدة، وأصبح ائتمان البنك التجاري في هذه المرحلة، مرتبطًا بخلق نقود جديدة، هي نقود الودائع، وهذه هي المرحلة الجوهرية في دور البنوك التجارية في النظرية النقدية.

البنوك التجارية بمراعاة ما تقدم - بشأن طبيعتها من إيضاحات، وما طرأ على الوظيفة النقدية والائتمانية التي تقوم بها في إطار الجهاز المصرفي من تطورات - يشيع في الوقت الحالي اتجاه عام في معظم دول العالم - وبخاصة البلدان الرأسمالية المتقدمة - نحو تركز البنوك التجارية في عدد قليل من البنوك التجارية ذات الفروع المنتشرة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا.

كيفية ممارسة البنك التجاري لنشاطه :[1]

نشاط البنوك التجارية الأساسي - كما سبقت الإشارة إليه - يتركز في مبادلة الالتزامات. فالبنك التجاري يقوم بالتعهد للأفراد بوضع قيمة معينة تحت تصرفهم، مقابل تعهدات يحصل عليها. وهكذا تتعادل خصوم البنك مع أصوله، ويحقق البنك ربحه؛ نتيجة الدخل

(1) محمد ذكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص 178.

الذي يحصل عليه من الأصول التي يحتفظ بها، وعليه يمكن النظر إلى ميزانية البنك؛ من ناحية على أنها توضح مصادر الموارد المتاحة لدى البنك، ومن ناحية أخرى أوجه الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد التي تعكس بالتالي نشاط البنك.

سيولة البنك التجاري (مشكلة التوفيق بين بواعث الربح واعتبارات السيولة)[1]:

تقاس سيولة أي مشروع بقدرته على مواجهة التزاماته النقدية، ويأتي ذلك بأن يتوافر لدى المشروع أموال نقدية أو أموال سائلة، يسهل تحويلها إلى نقود، تمكنه من مواجهة التزاماته، دون أن يضطر إلى التصرف في بعض أصوله، والتي قد يتعرض لتحقيق خسارة فيها.

وقضية السيولة ليست مشكلة قاصرة على البنوك وحدها، ولكنها مشكلة يجب أن يضعها في الاعتبار أي مشروع، إلا أنها تمثل أهمية حيوية بالنسبة للبنوك التجارية بصفة خاصة، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات، أهمها أن البنوك التجارية مشروعات، تتمثل التزاماتها في التعهد بالدفع نقدًا، فالتزامات البنك التجاري هي الودائع تحت الطلب، وهي التزامات قابلة للسحب الفوري في أي وقت، وهذا أمر يجعل البنوك التجارية مشروعات حساسة بطبعها لسيولتها، نضيف إلى ذلك أن البنوك التجارية مشروعات، تعمل أساسًا في الائتمان (القروض)، وقروض البنك التجاري لا تقف عند حدود الإقراض من رأس مال أو من مدخرات الغير، عن طريق الوساطة، ولكن البنك التجاري يقوم بالإقراض عن طريق مديونيته، التي تتمتع بالقبول العام. ويترتب على ذلك قدرة البنوك التجارية على الإقراض عن طريق خلق النقود (الودائع) بأكثر مما لديها من ودائع نقدية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن البنوك التجارية – كما سبق الإشارة – مؤسسات تسعى لتحقيق الربح، وهي في سبيل تحقيق هذا الهدف تقوم بتوظيف (استخدام) مواردها في مجموعة من الأصول، تدر عليها عائدًا، ويمكن القول كقاعدة عامة إنه كلما انخفضت سيولة الأصل كلما ارتفع عائده، وكلما ارتفعت سيولة الأصل كلما انخفض العائد منه، حتى نصل إلى أعلى سيولة، وهي النقود.

---

(1) المرجع السابق، ص 182.

دور البنوك التجارية في خلق النقود الائتمانية أو نقود الودائع (المدى الذي يمكن أن يصل إليه حدوده):

يعتبر خلق النقود الائتمانية (أو نقود الودائع) النشاط المصرفي المميز للبنوك التجارية، عن غيرها من البنوك والمؤسسات المصرفية. وتستطيع البنوك التجارية في مجموعها، أن تخلق هذا النوع من النقود، بكميات مضاعفة للنقود الورقية (البنكنوت)، التي تتلقاها من الأفراد؛ لوضعها في شكل ودائع تحت الطلب، فإذا تلقت هذه البنوك بما يوازي (1000 جنيه) فإنها قد تستطيع خلق ما مقداره (4000 جنيه) في شكل نقود جديدة. ويطلق على المعامل الذي تستطيع بموجبه البنوك التجارية مضاعفة النقود التي تتلقاها، "مضاعف الائتمان"، إلا أنه يجب أن نشير بادئ ذي بدء، إلى أن البنوك التجارية حينما تقوم بخلق نقود جديدة، فإنها لا تخلق بنكنوتًا جديدًا، أي نقودًا ورقية؛ ذلك أن ما تخلقه البنوك التجارية هو نوع آخر من النقود هو النقود الكتابية أو نقود الودائع، فالبنك التجاري يتلقى من الأفراد نقودًا من نوع معين (البنكنوت)، ويخلق نقودًا من نوع آخر، هو نقود الودائع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن القدرة على خلق النقود، أي مضاعفة الائتمان، إنما هي قدرة تتوفر للنظام المصرفي في مجموعه، أي لذلك النظام المصرفي الذي يتكون من عديد من البنوك التجارية، ولكنها قدرة قد لا تتوفر للبنك التجاري الواحد، فما لا يستطيع البنك التجاري الواحد أن يقوم به تستطيعه البنوك التجارية في مجموعها.

حدود قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع (ضرورة اعتبار التسويات الطارئة):

عملية "مضاعفة الائتمان" المترتبة على إمكانية خلق نقود الودائع على النحو سالف الذكر، تقتضي تضافر جهود عدد من الأشخاص، يتمثلون أساسًا في:

أ- الأفراد الذين يودعون ما لديهم من نقود في شكل ودائع.

ب- البنوك التي تحتفظ بنسبة يسيرة من أصولها في صورة نقدية سائلة.

ج-المقترضين والمستثمرين، الذين يتيحون للبنك التجاري فرصًا لتوظيف أصوله.

البنك المركزي، الذي عن طريق سياسته النقدية المختلفة، يحدد نسبة السيولة، وكذلك حجم النقود التي تدخل أو تخرج من النظام المصرفي.

ثانيًا: البنك المركزي كمؤسسة مختصة بالإصدار النقدي:[1]

يعتبر البنك المركزي من المؤسسات النقدية والائتمانية المتميزة ذات الأهمية الكلية والعاملة في النظم المصرفية لمعظم دول العالم المعاصر، وقد نشأت البنوك المركزية في بادئ الأمر كبنوك تجارية تقوم بكافة أعمال المصارف التي تضطلع بها البنوك التجارية، وفي مرحلة تاريخية لاحقه تركزت في هذه البنوك سلطة الإصدار النقدي، كما تطورت وظائفها وخدماتها حتى أصبحت السلطة العليا المهيمنة والمشرفة على شئون النقد والائتمان في معظم الدول.

عندما نتعرض للحديث عن البنك المركزي بغية التوصل إلى تعريف محدد له، باعتباره مؤسسة نقدية وائتمانية، خالقة للنقود القانونية، ومسئولة عن مراقبة النشاط النقدي والائتماني للمؤسسات الأخرى، المكونة للبنيان المصرفي في دولة من الدول - فإن خير ما يعاوننا على التوصل إلى هذا التعريف، أن نستعرض ما تتميز به البنوك المركزية من خصائص، وذلك بالنظر إلى أن أخذ مجموع هذه الخصائص في الاعتبار، هو الذي يحدد لنا بوضوح ماهية وطبيعة هذه المؤسسة المتميزة، كأهم وأخطر الأشخاص الاقتصادية النقدية، وفي هذا الشأن **فإن البنك المركزي يتميز في واقع الأمر بالخصائص الجوهرية التالية:**

أ- أن البنك المركزي مؤسسة نقدية، قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.

ب- أن البنك المركزي ليس مؤسسة عادية، فمن ناحية مبدأ التدرج في الجهاز المصرفي تحتل هذه المؤسسة مركز الصدارة، وقمة هذا الجهاز.

ج- من الخاصية السابقة تشتق نتيجة مهمة، ترتبط بمبدأ آخر، من شأنه أن يميز البنك المركزي عن غيره من المؤسسات الأخرى، وهو أنه مؤسسة وحيدة، ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود، مع استقلالها الواحدة عن الأخرى، غير أنه يجب أن نوضح أن مبدأ وحدة البنك المركزي لا يتعارض مع تعدد الفروع الإقليمية للبنك المركزي، التي قد توجد موزعة في قطاعات جغرافية مختلفة في بلد ما، فذلك لا يقصد به أكثر من تسهيل لمهمة البنك المركزي في تأدية وظائفه، وتقريب نشاطه من مراكز النقد المنتشرة في الدولة، والتي ترتبط بعلاقات رقابة ومعاملات مع البنك المركزي.

(1) عادل أحمد حشيش: محاضرات في النقود والبنوك والائتمان، بيروت، بدون ناشر، 1997، ص12.

د- أن وحدات النقد المصدرة بواسطة البنك المركزي، تتميز بخصائص متميزة بالنسبة لغيرها من أنواع النقود، وبصفة خاصة نقود الودائع؛ فهي نقود قانونية، أي لها قوة إبراء غير محدودة؛ لتسديد الديون، ووسيط للمبادلة مقبول من الجميع، أي لها صفة العمومية، وهي تمثل قمة السيولة، أي تعتبر نقودًا نهائية لا تقبل التحويل إلى أنواع من النقود (ذهب مثلًا).

هـ- أن البنك المركزي هو غالبًا مؤسسة عامة، وهذا اتجاه عام يسود أغلبية اقتصاديات العالم، وهذا يعني ضرورة ملكية الشعب، أي الدولة، لهذا البنك، وهي ضرورة تمليها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها هذا البنك، سواء أكان ذلك من حيث إصداره النقود القانونية، أم من حيث تأثيره في خلق نقود الودائع، وما يترتب على ذلك من نتائج متعلقة بالسياسة النقدية خاصة، والسياسة الاقتصادية عامة.

البنك المركزي كمؤسسة مصرفية مختصة بإصدار النقود القانونية (وظيفة الإصدار النقدي):

تعد الوظيفة الراهنة من أهم وأخطر الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية، والبلدان ذات الاقتصاد المختلط، ويرجع اختصاص البنك المركزي بحق إصدار النقود القانونية، مجسدة في أوراق البنكنوت، أو ما يعرف بالعملة (النقود الورقية)، بدلًا من احتفاظ الدولة لنفسها بهذا الحق، أو توزيعه على عدة بنوك تجارية، كما كان يحدث في الماضي؛ لعدة أسباب جوهرية تتضح أهميتها فيما يلي:

أ- أن تركز حق الإصدار في يد البنك المركزي، يضفي مزيدًا من الثقة في قيمة النقود القانونية (أوراق البنكنوت)، على خلاف ما إذا أعطي هذا الحق لبنوك متعددة.

ب- أن وجود جهة واحدة لإصدر النقود القانونية (الورقية) كالبنك المركزي، أمر يدعم مركز هذه الجهة، في السيطرة على حجم الائتمان في الاقتصاد القومي بالزيادة والنقصان، وبالتحكم في كمية النقد المصدر بحسب الحاجة، إلى زيادة هذا الحجم أو إنقاصه.

ج- أن في قيام البنك المركزي بإصدار النقود الورقية (البنكنوت)، مع وضع القوانين اللازمة التي تحول بينه وبين الإفراط في الإصدار - يمنع الحكومة من الإفراط في استخدام سلطاتها على البنك المركزي، ويحمي النظام النقدي من سلطان الحكومة، وكذا المجتمع من سيطرة البنك على الجهاز المصرفي.

د- أن إصدار الدولة للنقود القانونية، وإن كان يتيح لها تحقيق بعض الأرباح فيما مضى، إلا أن العائد من قيام البنك المركزي كمؤسسة مختصة بحق الإصدار النقدي، عادة ما يكون أكثر

نفعًا للدولة، فالعائد على الدولة هنا لا يقدر نقدًا، ولكن يقدر أساسًا بقدر استفادتها من دور البنك المركزي في أداء خدماته النقدية والائتمانية، كمؤسسة على قمة البنيان المصرفي للحكومة، وللنظام النقدي القائم بصفة عامة.

البنك المركزي كقائم بوظيفة بنك الحكومة، ومستشارها المالي:(1)

لا تقتصر وظيفة البنك المركزي عند حدود القيام بعملية الإصدار النقدي، بل يقوم البنك أيضًا بدور بنك الحكومة، والبنك المركزي بهذا الوصف يعتبر أداة الحكومة في تنفيذ سياستها النقدية، فالحكومة وليس البنك المركزي، هي التي تضع السياسة الاقتصادية، سواء أكانت مالية أم نقدية، ويضطلع البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية التي تضعها الحكومة؛ من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، وعلاقة البنك المركزي بالحكومة، علاقة وثيقة جدًّا في كافة دول العالم، ولذا ينادي معظم الاقتصاديين بضرورة تأميم البنك المركزي، على أساس أنه ليس من المعقول أن تترك سلطة من السلطات الأساسية المؤثرة في شئون النقد والائتمان، في يد مشروع خاص يهدف إلى تحقيق الربح، ولا يعني تأميم البنك المركزي أن يصبح إدارة حكومية؛ ذلك أن البنك المركزي – حتى في الدول التي يؤمم فيها هذا البنك، ويصبح بذلك ملكًا للحكومة، كمؤسسة نقدية عامة، وهو الاتجاه الغالب في كثير من الدول كما رأينا – يتمتع البنك بذاتية مستقلة، تعطيه مرونة في العمل، وقدرة على التحرك في مواجهة الظروف.

والبنك المركزي يقوم بوظائف متعددة في هذا المجال، بجانب وظيفته، كأداة في تنفيذ السياسة النقدية للدولة، **هذه الوظائف تتمثل بصفة أساسية في المهام التالية:**

أ- يقوم البنك المركزي بمباشرة حسابات الحكومة، فهي تودع فيه ودائعها، ويقوم البنك بمباشرة المدفوعات الحكومية.

ب- يتولى البنك المركزي – نيابة عن الحكومة – القيام بعملية إصدار القروض العامة، حيث يقوم بتنظيم هذه العملية، والإشراف على الاكتتاب في سندات القروض المصدرة.

ج- يقوم البنك المركزي أيضًا بدور مستشار الحكومة، فهو يقدم للحكومة خدماته، في صورة إبداء رأيه الفني، وتقديم مشورته في نوع السياسات الواجب اتباعها لمواجهة الظروف المختلفة. فالبنك المركزي هو المشرف على شئون النقد والائتمان، وله خبرة طويلة في هذا

(1) محمد حامد دويدار، ود.عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 219.

المجال، تعطي لرأيه وزنًا مهمًّا؛ ولذا تقوم الحكومة بالتفاهم والتشاور معه قبل اتخاذ قرار بسياسة معينة، خاصة في المجالين النقدي والائتماني.

د- يقوم البنك المركزي بإقراض الحكومة عند الضرورة، فتستطيع الحكومة اللجوء إليه إذا احتاجت إلى الائتمان، ويتم إقراض البنك للحكومة عن طريق ما يسمى بالإصدار النقدي الجديد، وتلجأ الحكومة عادة إلى البنك المركزي، طالبة الاقتراض عندما تواجه عجزًا في ميزانيتها، وترغب في سداد هذا العجز، ويتم تغطية هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وحقيقة الأمر أن هذه المهمة التي يقوم بها البنك المركزي، تعد أخطر الوظائف التي يقوم بها كبنك للحكومة، ولذا تنظم معظم القوانين الحدود، التي يقوم فيها البنك المركزي بإقراض الحكومة، عن طريق الإصدار النقدي الجديد؛ لما لذلك من آثار بعيدة المدى في دفع قوى التضخم في الاقتصاد القومي.

هـ- وأخيرًا وليس بآخر، يقوم البنك المركزي بالإشراف على جهاز الرقابة على النقد، في الأحوال التي توضع فيها رقابة على الصرف، كما يتولى معاملات الحكومة مع الخارج، من خلال مسك حساب الاتفاقيات المعقودة مع الدول الأخرى، فيحتفظ برصيد العملات الأجنبية، وتتم عن طريقه التحويلات الخارجية.

مقومات رقابة بنك الدولة على النشاط الجاري للمشروعات:

ينبغي أن يكون واضحًا أن ما يمارسه بنك الدولة من رقابة على النشاط الإنتاجي للمشروعات، لا يتحقق له بمجرد احتكار تزويد الاقتصاد القومي بالائتمان القصير الأجل، بحكم أنه البنك التجاري الوحيد بالبلاد؛ ذلك أن من المتصور في هذه الحالة أن تتجنب الخضوع لرقابة بنك الدولة، المشروعات التي يتسنى لها أن تمارس عملياتها، دون أن تلجأ للبنك للاقتراض لأجل قصير. ومن هنا يكفل لبنك الدولة أحكام الرقابة على النشاط الجاري للمشروعات سريان عدد من التنظيمات، التي يتعين بمقتضاها على المشروعات، أن تلجأ للبنك للاقتراض لأجل قصير، بما يتهيأ بذلك له من تحليل مركزها الاقتصادي والمالي، والإشراف على نشاطها الجاري، وتنحصر هذه التنظيمات فيما يأتي:

أ- لا تضع الدولة في متناول المشروعات من رأس المال العامل، ما يهيئ للمشروع أن يمارس نشاطه، دون الالتجاء للبنك للاقتراض لأجل قصير.

ب- لا يستطيع المشروع أن يستغني عن الالتجاء لبنك الدولة للاقتراض، عن طريق الحصول على الائتمان من غيره من المشروعات.

ج- ليس لأي مشروع أن يحول من أمواله لدى بنك الدولة إلى حسابات المشروعات الأخرى، ما لم يقدم من الوثائق ما يعزز هذا التحويل. وللبنك عند الضرورة أن يوقف التحويل؛ للحيلولة دون استخدام المشروعات لأموالها، في وجوه لا تتفق مع خططها المالية والإنتاجية.

ثالثًا: العلاقة بين المؤسسات النقدية:[1]

فيما تقدم تبين أن النظام المصرفي القائم في دولة من الدول، يتكون عادة من نوعين من المؤسسات النقدية، مؤسسات تتربع على قمة هذا النظام، ويمثلها البنك المركزي (أو بنك الدولة)، خالق النقود القانونية، والممثل لقمة السيولة، ومؤسسات دنيا، وتتمثل أساسًا في البنوك التجارية، أي بنوك الودائع التي تخلق النقود الائتمانية. ومن النوعين من النقود (القانونية والائتمانية)، يتكون حجم وسائل الدفع اللازمة لتسوية المعاملات الجارية في نطاق الاقتصاد القومي. إن البنك المركزي يستطيع أن يخلق النقود القانونية بلا حدود، إلا ما يتعلق منها بغطاء الإصدار، وغالبًا ما يتقرر حجم هذه النقود تطبيقًا لسياسة نقدية معينة؛ لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، وفي ذات الوقت، فهو لا يقبل ذلك إلا لمحاولة إخضاع الائتمان لنفس الأهداف الاقتصادية المحددة، وبذلك يصبح البنك المركزي المسئول عن السياسة النقدية والائتمانية للجهاز المصرفي ككل. ولأجل تحقيق هذه الأهداف، توسعية كانت أم انكماشية، فإنه يلزم أن يخضع البنك المركزي شئون النقد والائتمان في الدولة لرقابته، وأن يكون لديه من الوسائل المؤثرة، ما يمكنه من تطبيق السياسة المتطلبة، وهنا يثور التساؤل عن مظاهر وكيفية إحداث هذا التأثير.

تلعب البنوك المركزية بالدول الرأسمالية والبلدان ذات النظم الاقتصادية المختلطة، دورها في هذا الشأن، من خلال الاستعانة بثلاثة أنواع من الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، يشتمل كل نوع منها على عدد من الأساليب أو السياسات التي يختلف مدى اعتماد

---

(1) المرجع السابق، ص 227.

البنك المركزي عليها، باختلاف البنيان الاقتصادي، الذي يزاول عمله فيه، وتغاير الظروف المحلية بمزاولة سياساته. وتتمثل الأنواع الثلاثة في الآتي:

أولا: الرقابة الكمية:

وتهدف إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان في مجموعه، بصرف النظر عن وجوه الاستخدام التي يراد استخدامه فيها، ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك، عن طريق التأثير على جملة الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي، وما يترتب على ذلك من التأثير على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها.

ثانيًا: الرقابة الكيفية:

وتهدف إلى توجيه الائتمان إلى وجوه الاستخدام المرغوب بها، وذلك بالتمييز في السعر، أو مدى توافر الائتمان بين وجوه الاستعمال المختلفة، التي يستخدم فيها، ولهذا يطلق على هذا النوع من الرقابة اصطلاح الرقابة الانتقائية، حيث لا تتجه إلى التأثير على الائتمان المصرفي في مجموعه، وإنما تنتقي أنواع الائتمان التي تنصرف للتأثير عليها.

ثالثًا: الرقابة المباشرة:

وتعتمد في التأثير بطريق مباشر على النشاط الائتماني للبنوك، على الأوامر والتعليمات، التي يصدرها البنك المركزي للبنوك التجارية على انفراد، أو إلى البنوك التجارية جميعًا، سواء أكان ذلك بخصوص الحد الأقصى لجملة قروضها واستثماراتها، أم السياسات التي يتعين عليها التزامها في ميدان الإقراض والاستثمار.

العوامل الأخرى المؤثرة في فاعلية دور البنك المركزي في التأثير على الأحوال النقدية والائتمانية في مختلف النظم المصرفية:

مع تعدد أنواع الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي، فلا يجوز أن يستخلص من هذا تواضع سلطان البنك المركزي في التأثير على الأحوال النقدية والائتمانية بمختلف النظم المصرفية؛ ذلك أن البنك المركزي لا يعتمد، في تحقيق أهدافه، على أسلوب واحد، أو على نوع واحد من أنواع الرقابة على الائتمان، وإنما يستخدم في الوقت نفسه من مختلف الأساليب ومن سبل الرقابة، ما يتأتى بمقتضاه، تحقيق ما يرمي إلى بلوغه من أهداف، وهكذا حيث يتجه الرأي إلى تقييد الائتمان ، ولا يعتمد البنك المركزي فقط على بيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة، أو في رفع نسبة الاحتياطي النقدي إلى الودائع، وإنما يعمد أيضًا إلى رفع سعر إعادة

الخصم؛ ابتغاء الحيلولة دون اتجاه البنوك إلى التعويض عن الضغط الذي تزاوله هذه السياسات على احتياطياتها النقدية، عن طريق الإمعان في إعادة خصم ما تحتفظ به من الأوراق المقبولة للخصم، أو زيادة ما تتزود به من البنك المركزي من القروض.

إن مدى ما يتهيأ لسياسة البنك المركزي من نفاذ، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على مدى ما يلابسها من تناسق السياسة المالية مع اتجاهاتها، وخاصة سياسة الميزانية وسياسة الدين العام، ويوضح هذا أن الحد من مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان، عن طريق إلزامها مثلًا بالاحتفاظ باحتياطي تكميلي من الأوراق الحكومية، لا يتأتى له بلوغ مقصده من تقييد الائتمان، إذا ما صاحب ذلك إمعان الخزانة في إصدار الأوراق الحكومية، بقصد تمويل العجز في ميزانية الدولة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يختلف مضمون الإدارة النقدية، حيث يتخذ التخطيط الشامل أداة لتنظيم الحياة الاقتصادية، بحيث تحل القرارات الإدارية محل جهاز السوق في تحديد الإنتاج، وتوزيع الموارد الإنتاجية؛ ذلك أنه في هذه الحالة تتولى الخطة الائتمانية تحديد مقدار ما يضعه النظام المصرفي من موارد في متناول الوحدات الإنتاجية. ويتمثل دور البنك المركزي - بصفة أساسية - في التأكد من التزام هذه الوحدات بمقتضيات تحقيق الأهداف الإنتاجية المقررة لها بالخطة الاقتصادية، سواء أكان ذلك بمناسبة الإشراف على استخدامها لما تحتفظ به من الأرصدة المصرفية، أم بمناسبة تزويدها بالتسهيلات الائتمانية.

والبنك المركزي - بحكم وظائفه وعلاقاته بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة - يتربع على قمة الجهاز المصرفي القائم بها، كما أن البنوك التجارية، كمؤسسات متعددة الأغراض والوظائف، تحتل مرتبة أدنى من حيث المركز القانوني، ومرتبة عظمى من حيث المركز الفعلي، بالنسبة للنشاط النقدي والتمويلي في اقتصاديات البلدان المتقدمة اقتصاديًّا، كما أن خصائص ووظائف الجهاز المصرفي في مجموعه، وكذلك طبيعة العلاقات القائمة بين مكوناته، تختلف إلى حد كبير في البلدان المتخلفة عن الأوضاع السائدة بشأنها في البلدان المتقدمة؛ وذلك بسبب اختلاف الظروف المحيطة بنشأته، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

ومن الأهمية بمكان أن ندخل في الاعتبار الملاحظات الخمس التالية:

أ- أن البلاد المتخلفة تحتاج إلى تكوين جهاز مصرفي متكامل، تتجاوز وظائفه مجال نشاطه التقليدي، أي عليه أن يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية، بجانب مساهمته التقليدية في دوران النشاط التجاري والصناعي.

ب- أن الحقيقة السابقة لا تمليها فقط اعتبارات التنمية الداخلية، بل توجبها أيضًا اعتبارات العلاقات التجارية؛ من معاملات تجارية وحركات رءوس الأموال. فالكثير من الاقتصاديات المتخلفة، تندمج وترتبط بالاقتصاد العالمي. وهذا الارتباط يستدعي تدخل جهاز مصرفي لتنظيم تلك العلاقات وترشيدها؛ حتى لا تكون مصدرًا لاستنزاف الفائض الاقتصادي للبلاد المتخلفة لصالح البلدان المتقدمة.

ج- إذا كانت المؤسسات المصرفية تتشكل وتتغير هياكلها، وتختلف وظائفها وأهدافها تبعًا للظروف السائدة في كل اقتصاد، فإن الفنون المصرفية على العكس من ذلك، لها طبيعة عالمية ودائمة، ويقصد بالفنون المصرفية الطرق والأساليب والأدوات المستخدمة في الإدارة الاقتصادية والمحاسبية للنقد والائتمان.

د- أن نسبية الجهاز المصرفي لا تقتصر على الاختلافات بين طبيعة المؤسسات المصرفية في البلدان المتقدمة والبلاد المتخلفة، بل إنه داخل فئة البلاد المتخلفة ذاتها، نجد اختلافات جوهرية بين هذه المؤسسات؛ من حيث الخصائص والوظائف والأهداف، تبعًا لتباين تلك البلاد في أبنيتها الاقتصادية، ودرجة التخلف، وطبيعة الأسواق النقدية، ومدى الارتباط والتبعية تجاه الاقتصاد العالمي. وعلى هذا الأساس، فإن هناك بلاد متخلفة، كان تطور النشاط الاقتصادي والإنتاجي والتجاري فيها سابقًا على تطور النشاط النقدي، بل ومصدرًا لنمو الجهاز المصرفي.

هـ- يترتب على ذلك أن المؤسسات المصرفية في هذه البلاد تعاني من نقص الادخارات، بالمقارنة بوفرة مصادر التوظيف والاستثمار. يقابل ذلك بلاد أخرى متخلفة، سبق فيها النشاط النقدي تطور النشاط الاقتصادي، وتعاني الأجهزة المصرفية من نقص فرص التوظيف والاستثمار، بالمقارنة بتوافر مصادر الادخارات والسيولة النقدية المحلية والأجنبية المتزايدة. ومن أمثلة البلدان الأولى مصر، والثانية دول الخليج العربي.

العوامل المؤثرة بالمجال الذي تعمل المؤسسات المصرفية في نطاقه بالبلدان المتخلفة اقتصاديًا:(1)

تبدو هذه العوامل جلية باستعراض عدد من الأوضاع السائدة بالبلدان المتخلفة التي يمكن الوقوف عليها بصفة خاصة في الأمور الأربع التالية:

---

(1) المرجع السابق، ص 229.

أ- درجة نماء السوق النقدية والمالية.

ب- ازدواجية البناء الاقتصادي.

ج- المؤسسات المصرفية الأجنبية.

د- عدم الانتظام في النشاط الاقتصادي.

إن المقارنة بين دور الجهاز المصرفي في الاقتصاديات المتخلفة، ودوره في الاقتصاديات المتقدمة، بالنسبة لموضوع التوظيف، تفسر لنا الكثير من المشكلات، التي تعترض كفاءة هذا الجهاز، ومقدرته على المساهمة في مشكلة التوافق بين عرض وطلب رأس المال. ففي الدول المتقدمة نجد جزءًا كبيرًا من ادخارات الجهاز المصرفي، توظف في القيم المنقولة (الأسهم والسندات)، في حين أن جزءًا ضئيلًا من ادخارات الجهاز المصرفي، توظف في هذه القيم في البلاد المتخلفة والمتنامية؛ إذ إن الجزء الأكبر من هذه الادخارات يوظف في التجارة، وبصفة خاصة التجارة الخارجية، فالفائض المتحقق من القطاع الزراعي، أو المواد الأولية المصدرة إلى الخارج، يخصص لأغراض استهلاكية، وفي تمويل السلع الاستهلاكية المستوردة على حساب الصناعة والجهاز الإنتاجي الداخلي، بل أكثر من ذلك، فإن ازدواجية الجهاز المصرفي والنظام النقدي في الاقتصاد المتخلف، تنعكس على حجم الفائض النقدي، وعلى فرص التوظيف، كما أن الاقتصاد المتخلف أو المتنامي، يتعامل مع نوعين من المؤسسات: القطاع المتقدم، ويحوز شبكة حديثة من البنوك، وتتوافر لديه فرص كبيرة للاستفادة من الادخارات النقدية، في حين أن القطاع التقليدي يترك لمؤسسات حرفية وتقليدية، لا تهدف دائمًا إلى توظيف مواردها في الاستثمار. وهذا يعني أن القطاع التقليدي (وهو المصدر الأول للادخار والفائض النقدي في الاقتصاد، يرى ادخاراته تتسرب منه وتذهب إلى تمويل القطاعات الأخرى، في حين أنه لا يجد الموارد اللازمة لتمويل احتياجاته الاستثمارية، والتي تساعده على زيادة الإنتاج، وتحسين مستوى الإنتاجية. وهذا يعني أنه في المدة الطويلة سوف يتناقص الفائض المتحقق من هذا القطاع، مما ينعكس أثره على الاقتصاد القومي ككل.

لعل المتأمل في آليات عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، يلاحظ أن هناك عددًا من الاتجاهات المستحدثة المؤثرة في منظومة أداء هذا النظام، تحتاج إلى تحليلها؛ لما لها من تأثير متزايد على أداء الاقتصاد العالمي، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وهذه الاتجاهات المستحدثة، تمثل تحولات اقتصادية

عميقة في أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ففى النظام النقدي الدولي يمكن ملاحظة التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة، وفي النظام المالي الدولي يلاحظ التحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض الدولية إلى اقتصاديات المشاركة الدولية، سواء في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة.

التحول في النظام النقدي الدولي:

يلاحظ أنه قد حدث في نظام سعر الصرف في معظم دول العالم، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة، بدلًا من أسعار الصرف الثابتة. وهذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية، تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971، معلنة انهيار الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية المعروفة بنظام بريتون وودز، وذلك بعد الهبوط السريع في احتياطيات الذهب الأمريكية؛ بسبب حرب فيتنام، وتزايد العجز الفيدرالي الأمريكي. وبالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1973، هو نظام أسعار الصرف العائمة، أي تعويم سعر الصرف. ولعل من المستحدثات التي ترتبت على العمل بنظام أسعار الصرف العائمة، التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الرئيسة (الدولار، الين، المارك وغيرها)، وهو ما أدى إلى زيادة عنصر عدم اليقين أو التأكد في العلاقات الاقتصادية الدولية، التي تدعو بقوة إلى إجراء إصلاح جذري في النظام النقدي الدولي، لا من أجل التخلي عن العمل بنظام أسعار الصرف العائمة، بل من أجل زيادة كفاءة هذا النظام، وخاصة التغلب على ما يحدثه هذا النظام من تقلبات وانحراف في أسعار الصرف في بعض العملات الرئيسة، بالارتفاع أو الانخفاض، بشكل لا يمكن تبريره اقتصاديًّا.

ومن ناحية أخرى، يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائمة، أنه كثيرًا ما يؤدي إلى الانحراف Misalignment في أسعار الصرف. ويقصد بالانحراف، وجود اختلاف بين السعر السائد في السوق وبين سعر التوازن، والأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية، والفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية، والعكس في حالة بلد الفائض، ويشترط في كل الأحوال أن يتحقق ذلك التساوي دون مستويات عالية للبطالة، ودون الالتجاء إلى فرض قيود على التجارة الدولية، أو وضع حوافز خاصة لانتقالات رءوس الأموال.

وتكمن الإصلاحات في النظام النقدي الدولي القائم على أسعار الصرف العائمة - لكي يتحقق الاستقرار في أسواق الصرف، ويتم منع الانحرافات - في ضرورة حدوث قدر أكبر من التعاون النقدي، وخاصة بين البلاد الصناعية الرئيسة DECD، بما يكفل إزالة التضارب بين سياساتها النقدية، وتحقيق الانسجام بين تلك السياسات، وبين الأهداف الاقتصادية التي تسعى كل منها إلى تحقيقها. وقد وافقت الدول الصناعية السبع الكبرى على أن يكون التنسيق في سياساتها وأدائها الاقتصادي، عن طريق اجتماعاتها السنوية، والتعاون مع صندوق النقد الدولي، عن طريق ما يسمى بالرقابة الجماعية للصندوق، التي تختلف عن الرقابة الثنائية لكل بلد على حدة، حيث تكون بؤرة الاهتمام في الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسات النقدية والمالية والتجارية، ومدى الانسجام بين أهداف كل منها وأهداف الأخرى. ويباشر صندوق النقد الدولي هذه المهمة، عن طريق تقريره نصف السنوي بعنوان World Economic out look، على أساس رصد عدد من المؤشرات في البلاد الصناعية السبع الكبرى، مثل معدلات النمو، ونسبة التضخم، وأسعار الفائدة، ونسبة البطالة، ونسبة العجز في الموازنة، إلى الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري، وميزان المعاملات الجارية، ومعدلات النمو في الائتمان، والإصدار النقدي، وحجم الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، وأسعار الصرف.

ولعل ذلك يشير إلى الأزمة الكبيرة التي يعاني منها نظام النقد الدولي، والكامنة في مخاطر الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية وتسييرها؛ مما يؤدي إلى زيادة حدة التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الرئيسة، والمؤثرة بالضرورة على أداء الاقتصاد العالمي في مجموعه. هذا في الوقت الذي تغيرت فيه الأوضاع الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، عما كانت عليه بعد الحرب العالمية، حيث تناقص الاحتياطي المتوافر لديها من الذهب بشكل كبير، وتعاني حاليًا من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، وفي ميزانيتها الفيدرالية. وغدا النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية؛ لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب بالفعل، ولذلك ففيما يتعلق بالمستقبل تشير العديد من الدراسات [1]، إلى تراجع أهمية الدولار الأمريكي في النظام النقدي العالمي، **وتعتمد تلك التوقعات على الاعتبارات التالية:**

---

(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص19.

الاعتبار الأول: تزايد الأهمية النسبية لكل من الاقتصاد الياباني والاقتصاد الألماني (ومعه الاتحاد الأوربي) في النظام العالمي الجديد، وعلى حساب الأهمية النسبية للاقتصاد الأمريكي، مما أدى إلى تعاظم الوضع النسبي للين الياباني واليورو في المعاملات الدولية.

الاعتبار الثاني: الاتحاد الأوربي الذي وصل إلى مرحلة إصدار العملة الأوربية الموحدة المتمثلة في اليورو، والعمل بها من يناير 2002 لتكون وحدة نقدية حقيقية، وتكون وسيلة للمدفوعات، ومخزنًا للقيمة.

الاعتبار الثالث: ظهور تكتلات اقتصادية أخرى في غير أوربا، مثل أمريكا الشمالية وحوض المحيط الهادي والباسفيك، يؤدي بالبعض إلى توقع ظهور ثلاث كتل نقدية: الأولى في أوربا الموحدة، وتكون عملتهااليورو، والثانية في أمريكا الشمالية، وتكون عملتها الدولار، والأخيرة في حوض المحيط الهادي، وتكون عملتها الين، وبذلك يتحول النظام النقدي العالمي من نظام أحادي إلى نظام ثلاثي.

وإذا تحقق ما تقدم، فسوف يتخلص النظام النقدي العالمي من مخاطر الاعتماد على عملة واحدة، ومن ثم تخف حدة التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات الرئيسة. وعمومًا، فإن ذلك يشير في مجموعه إلى أن هناك إصلاحات اقتصادية مطلوبة في آلية عمل النظام النقدي العالمي؛ لجعله أكثر كفاءة في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وهذا ما سيكشف عنه المستقبل.

التحول في النظام المالي الدولي:

لعل من الملاحظ، أن من التحولات المهمة في النظام المالي الدولي، والذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي، وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية، بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982، وكذلك الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2008، فبعد هذا التاريخ بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر (وغير المباشر) في مصادر التمويل الدولي، وخاصة بالنسبة للدول النامية، وذلك ليتقدم ويحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية، وبالتالي يكون في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، البديل عن الديون الخارجية، بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول، ويرجع التحول إلى تحبيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة (وغير المباشرة) في التمويل

الدولي إلى النمو الضخم في حركة رءوس الأموال، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية. ومن ناحية أخرى، فإن تفاقم الأزمة يعني الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية؛ نظرًا للتراجع الكبير الذي حدث من البنوك التجارية المقرضة عن الإقراض الدولي، ولولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ، بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، لانهارت بعض البنوك الدائنة، وجرت معها مئات البنوك الأخرى في أنحاء العالم، ولذلك لم يكن غريبًا أن تنسحب من هذا الميدان؛ مما أدى إلى انكماش حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة. وهذا التحول أدى إلى تعاظم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي، وخاصة للبلاد النامية، فالقروض التجارية نضبت أو أوشكت على النضوب، ولم تعد متاحة باليسر أو النطاق الذي كانت عليه قبل ذلك، أما المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، فقد أصبحت هي الأخرى تخضع للاشتراطية (أو المشروطية) الدولية الشديدة، التي أدت إلى عزوف عدد ليس بقليل من البلاد النامية عن الاقتراض، وتفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي.

وبالتالي، فإن تنافس الدول النامية على منح المزيد من الحوافز الضريبية فقط لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يعتبر اتجاهًا صحيحًا، بل عليها تحسين مناخ الاستثمار بمحدداته ومكوناته، وجعل العوامل الأخرى أكثر إيجابية للاستثمار، على أن يتم ذلك في منظومة متكاملة، ولا تعدو الحوافز الضريبية إلا أحد عناصرها.

هذا النظام يتمتع بالكثير من المميزات التي تؤثر إيجابيًا على أداء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث يتميز بأنه:

أ- أكثر اتفاقًا، مع تعاظم حركة التجارة العالمية، وتحركات رءوس الأموال الدولية؛ ومن ثم تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

ب- تعفى السلطات النقدية في أية دولة من إخضاع سياستها الاقتصادية الداخلية لاعتبارات التوازن الخارجي.

ج- يحمي إلى حد ما الاقتصاد القومي من الموجات التضخمية أو الانكماشية.

وتكمن الإصلاحات في النظام النقدي الدولي - القائم على أسعار الصرف العائمة، لكي يتحقق الاستقرار في أسواق الصرف، ويتم منع الانحرافات - في ضرورة حدوث قدر أكبر من التعاون النقدي، وخاصة بين البلاد الصناعية الرئيسة DECD، بما يكفل إزالة التضارب بين سياساتها النقدية، وتحقيق الانسجام بين تلك السياسات، وبين الأهداف الاقتصادية التي تسعى كل منها إلى تحقيقها.

* * *

الفصل الثالث

النظام الاقتصادي المعاصر

عانى الاقتصاد المصري من اختلالات كثيرة في الفترة السابقة، يمكن وصفها بأنها ظروف اقتصادية يصعُب أن يواجهها بلد في أمس الحاجة إلى التطوير والنمو، حيث تم ملاحظة **الآتي:**

أ – تعاني البنية الأساسية، التي يقوم عليها أي بناء إنتاجي أو اقتصادي، من خلل شبه تام.

ب– المصانع لا تعمل بطاقتها الكاملة؛ بسبب تهالك الآلات، أو عدم توفر العملة اللازمة لشراء المواد الخام.

ج– وسائل الاتصال والمواصلات والسكك الحديدية متهالكة، ومتداعية.

د – تآكل الصرف الصحي يهدد البلاد بالأوبئة.

هـ– الديون المتراكمة من أكبر العقبات في طريق البناء.

و– تشكل القيود المفروضة على الاستثمار عقبة كبيرة.

ز– اتجاه الانفتاح إلى الاستهلاك، وتكوين الثروات الشخصية العاجلة، دون بناء القاعدة الإنتاجية، التي ينطلق منها التطور.

ح– ندرة الموارد من العملات الأجنبية.

ط– تزايد مستمر مخيف في عدد السكان، يبتلع الطاقات التي يمكن أن ندبرها بشق الأنفس.

ي– أصبحنا مهددين بتوقف التعامل الدولي معنا؛ مادامت قدراتنا الإنتاجية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتنا مع الهيئات والمؤسسات الدولية.

ويرى المؤلف أن أهم مظاهر المشكلة الاقتصادية، تتمثل في:

أ – التضخم.

ب– عجز الموازنة العامة.

ج– العجز التجاري والديون الخارجية.

د- تدهور كفاءة القطاع العام.

هـ- تدهور السياسات الزراعية، واتساع الفجوة الغذائية.

أثر المشكلة الاقتصادية على التنمية:

أ- في ضوء تشابك وتفاعل تلك القضايا، فقد ارتكزت إستراتيجية التنمية على وضع أساليب وحلول، تساهم في القضاء على معوقات التنمية، أو الحد من آثارها على مسار التنمية، وقد ساهمت الخطة الخمسية الخامسة 2002 / 2003 - 2007 / 2008 في إصلاح الخلل الهيكلي للاقتصاد؛ بهدف ضبط وإصلاح المسار الاقتصادي؛ باعتباره يمثل الركيزة الأساسية اللازمة لعملية الإنتاج، ورفع معدلات نموه وخاصة في قطاعات الإنتاج السلعي.

ب- تمثل قضية الإنتاج في مصر المرتبة الأولى بالنسبة للقضايا، التي تحد من مسارات التنمية.

ج- يشهد الاقتصاد تغييرات في مختلف السياسات الاقتصادية؛ وذلك بهدف التخلص من معوقات التقدم والانطلاق؛ لتحقيق مزيد من الرفاهية والتنمية.

د- بقراءة المعلومات التنموية خلال هذه الفترة، يتضح لنا أن موقع مصر العام على سلم التنمية كان في الموقع المتوسط في المجالات العشرين، ويلاحظ أن ثلاثة مجالات تقع فوق المتوسط على سلم التنمية، وهي مكافحة الجريمة 72.8٪، والقوة العسكرية 64٪، والطاقة 60.9٪، وهناك ثلاثة مجالات أخرى تقع دون المتوسط على سلم التنمية، وهي الإسكان 34.2٪، التجارة 29.2٪، واستقبال المعونات الدولية 13٪. أما باقي المجالات وعددها 14 مجالًا، تقع في المستوى التنموي المتوسط، متدرجًا تدرجًا كالآتي[1]:

- السياسية والعلاقات الدولية 40.5٪.
- ديناميت السكان والأسرة 41٪.
- المال والمصارف 44.4٪.
- الاقتصاد القومي 45.2٪.
- الاستهلاك 47.9٪.

---

(1) المجالس القومية المتخصصة، تمويل النمو الاقتصادي، المجلس القومي للشئون المالية والاقتصادية، 2008، ص21.

- العمل 49.7٪.

- الإحصاءات الحيوية 50٪.

-الثقافة 50٪.

- الصحة والغذاء 50.6٪.

- الإعلام 51.6٪.

- الزراعة 56٪.

- الصناعة والتعدين 57.1٪.

- النقل والمواصلات 57.1٪.

- التعليم 58.1٪.

هـ- بقراءة المعلومات تكتشف المصير الذي آل إليه مستوى التنمية في مصر، فنجد أن الإحصاءات الحيوية 50٪، وديناميت السكان 58.3 ٪، والسياسة والعلاقات الدولية 50٪، والمعونات الدولية 25٪، والقوى العسكرية 65٪، والاقتصاد القومي 45.2٪، والمال والمصارف 64٪، والتجارة 31٪، والزراعة 65.8٪، والصناعة والتعدين 43.7٪، والطاقة 58.6٪، والعمل 57.3٪، والنقل والمواصلات 70.03٪، والاستهلاك 54.2٪، والإسكان 31.2٪، والصحة والغذاء 50٪، والتعليم 47.2٪، ومكافحة الجريمة 67.5٪، والإعلام 53.6٪، والثقافة 37.5٪.

و- بمقارنه السابق، نلاحظ أن موقع مصر قد تحسن بين الفترتين (الخمسية الرابعة والخمسية الخامسة)، بارتفاعه من مستوى إجمالي 50.7٪، إلى 55.6٪.

ز- إن التنمية الشاملة بكل أبعادها تضع في اعتبارها البشر، وذلك يعني الحرية والديمقراطية والتطور والتقدم والبناء، وهي بذلك تمثل النهضة التي تؤهل مصر إلى الأفضل.

ح- إن الركيزة المهمة أن يعتمد التمويل للتنمية على الموارد المصرية، وليس على القروض الخارجية، ولكن كيف يتم ذلك في ظل تلك المشكلات الاقتصادية؟

التحديات الاقتصادية القائمة:

1- الثورة التكنولوجية [1]:

وهي ليست كالثورة الصناعية الأولى والثانية، فالثورة الصناعية الأولى حدثت في إنجلترا عام 1760، باختراع آلة غزل ونسيج القطن، وهي أول مفارقة، في إنجلترا تخترع آلة في غزل القطن، وهي لا تنتج القطن؛ حيث تحتل مصر والسودان والهند وهم أكبر دول في إنتاج القطن طويل التيلة في العالم، أما الثورة الصناعية الثانية فقد حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950، وكانت عبارة عن (الآلة الكاملة)، بمعنى اختراع الآلات التي تدار أتوماتيكيًا، وترتب على ذلك زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الصادرات، والتحكم في اقتصاديات الدول النامية.

2- الجات الجديدة:

الجات هي الحروف الأولى من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، بدأت عام 1947، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وثلاث وعشرين دولة أوربية؛ وذلك لتحرير تجارة السلاح. وبدأت جولات المفاوضات كل 6 سنوات، إلى أن جاءت الثامنة في أورجواي عام 1986، فتفاوضوا من 1986 إلى 1994. **هذه الجولة الثامنة كانت مهمة لعدة أسباب:**

أ- أنها نصت على تحرير السلع والخدمات.

ب- أنها نصت على حماية حقوق الملكية الفكرية.

ج- أنها نصت على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

3- ضعف التنسيق بين المؤسسات المالية والنقدية:

عندما نتحدث عن القطاع المالي والنقدي، فإننا نتحدث عن المؤسسات التي تتعامل بشكل أساسي في الأصول المالية ذات التداول الواسع. ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات القطاع المصرفي. فالقطاع المصرفي - بما في ذلك البنك المركزي - هو المسئول الأول عن التداول النقدي، والنقود هي أهم الأصول المالية. فالنقود هي أكثر الأصول سيولة، بمعنى أنها الأوسع انتشارًا في التداول؛ باعتبارها قوة شرائية، تتمتع بالقبول العام. ولا يقتصر القطاع

---

(1) د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن: التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر، بالمقارنة مع عدد من الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 421 – 422، القاهرة، 1990، ص13.

المصرفي على الإصدار النقدي، بل إنه - وخاصة من خلال البنك المركزي - يشرف على نظم المدفوعات في الاقتصاد، والتسوية في المعاملات بين البنوك، وبينها وبين الخارج. كذلك لا يخفى أن القطاع المصرفي هو الوسيط الطبيعي بين جمهور المدخرين - عادة المودعين - وبين المستثمرين. وهكذا نجد أن القطاع المصرفي هو جوهر أو العنصر الرئيس في القطاع المالي، على أن هذا لا يحول دون وجود مؤسسات أخرى في هذا القطاع لا تقل أهمية. فهناك قطاع التأمين، وهناك أسواق الأوراق المالية. أما القطاع التأميني - ويرتبط به إلى حد كبير صناديق الادخار والمعاشات - فهو يجمع مدخرات الأفراد والمشروعات؛ بغرض مواجهة أخطار المستقبل، بما في ذلك معاشات ومكافآت التقاعد، ثم يقوم باستثمارها في مختلف الأصول. فقطاع التامين هو أحد أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، وهو يتعامل بشكل عام في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل، بعكس القطاع المصرفي، الذي يتخصص بدرجة أكبر في التوظيفات قصيرة الأجل، وتأتي أخيرًا الأسواق المالية؛ من بورصات تتداول فيها الأسهم والسندات والمشتقات المالية، حيث يلتقي فيها الطالبون والعارضون لمختلف الأوراق المالية الحالية والمستقبلة، ويلحق بهذه الأسواق المالية عدد غير قليل من المؤسسات المساندة في عمليات البيع والشراء، مثل السماسرة وبنوك الاستثمار، وشركات تقييم الجدارة الائتمانية، وبيوت الاستشارات والدراسات المالية. وهكذا يتضح أن القطاع المالي، يضم مؤسسات متعددة، تتعامل بشكل مباشر، أو غير مباشر في الأوراق المالية بمختلف صورها.

4- نقص الكفاءة الإدارية اللازمة:

أوضحت تجربة العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أن القطاع المالي على النحو المعرف به سابقًا، يلعب دورًا إستراتيجيًّا في التقدم الاقتصادي على المستويين القومي والعالمي، فأما على المستوى القومي، فقد أثبتت التجربة في تجارب الدول النامية لنصف القرن المنصرم، وكذا للدول المتقدمة، أن التقدم الاقتصادي في هذه الدول كان وثيق الصلة بمدى سلامة ونضج القطاع المالي والنقدي في كل منهما. فالقطاع المالي - وهو يتعامل بالدرجة الأولى مع الادخار والاستثمار القوميين - يمكن أن يؤثر فيهما بشكل كبير، من حيث درجة نضجه وعمقه واتساعه وكفاءة العمل فيه. وهكذا تؤدي كفاءة هذا القطاع إلى زيادة معدلات الادخار المحلية، بل وجذب المدخرات الأجنبية، كما تزيد فرص الاستثمار وكفاءة توزيعها مع تقدم هذا القطاع. وتساعد ضمانات سلامة العمل في هذا القطاع على تجنيبه الصدمات

العنيفة، وبالتالي إذكاء شعور الأمل والتفاؤل في استقرار الاقتصاد، وقدرته على جذب الاستثمارات. وهكذا فإن العمل على حسن أداء القطاع المالي والنقدي، وضمان كفاءة إدارته، كان دائما شرطًا أساسيًّا للتقدم الاقتصادي في أيه دولة.

5- تداعيات العولمة:

اكتشف العالم أيضًا منذ الأزمة المالية في المكسيك عام 1994 - وبصفة أخص بعد الأزمة المالية الآسيوية في صيف 1997، وحتى اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008 - أن سلامة القطاع المالي والنقدي للدول المختلفة، ليس فقط أمرًا وطنيًّا، بل إن له بعدًا دوليًّا وعالميًّا. فالقطاع المالي والنقدي في أي دولة، هو أكثر القطاعات اندماجًا في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن أي اهتزاز أو أزمة ثقة في القطاع المالي والنقدي في إحدى الدول، ما يلبث أن ينعكس في موجات متتالية من العدوى إلى البلدان الآخرى. وهكذا تصبح سلامة القطاع المالي والنقدي شرطًا لاستقرار الأوضاع المالية والنقدية العالمية. فما حدث في تايلاند في يوليو 1997، لم يلبث أن أدى إلى أزمة ثقة انتقلت من العملة التايلاندية إلى مختلف بلدان دول جنوب شرق آسيا، ثم عانت منه دول العالم الأخرى من روسيا إلى دول أمريكا الجنوبية، ولم يكد يسلم من آثاره، إلا عدد قليل من الدول، قليلة الاندماج في الاقتصاد العالمي [1].

6- ظاهرة غسل الأموال:

عانى العالم أيضًا من انفلات الرقابة في بعض الدول على تدفقات الأموال واستخداماتها، مما أدى إلى ظهور ما عرف بظاهرة غسل الأموال، وما ارتبط بها من جرائم دولية؛ لتمويل المخدرات، وتجارة السلاح، والرقيق الأبيض، وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، فزادت الأمر إلحاحًا، حتى قيام الأزمة العالمية، وهكذا أصبح نجاح وسلامة القطاعات المالية والنقدية في مختلف الدول، مطلبًا دوليًّا للاستقرار المالي والنقدي الدولي، ولأسباب وطنية وقومية. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تنظيم القطاعات المالية والنقدية في مختلف الدول؛ لاعتبارات تنموية داخلية؛ لزيادة كفاءة هذه القطاعات، وبالتالي تحسين فرص التقدم الاقتصادي في كل دولة على حدة، وكذلك لاعتبارات دولية، متعلقة بأهمية استقرار النظام المالي والنقدي الدولي، وعدم تعريضه للاهتزازات والصدمات. فأهداف تنظيم القطاع المالي

---

(1) البنك المركزي المصري، التقارير السنوية والمجلة الاقتصادية (سنوات متعددة).

والنقدي، تتراوح بين أهداف ميكرو اقتصادية، في زيادة كفاءة إدارة المشروعات، وأهداف ماكرو اقتصادية، في توفير شروط النمو الاقتصادي، وضمان استقرار النظام المالي والنقدي الدولي.

الحاجة إلى معايير دولية لأداء القطاع المالي والنقدي:(1)

في ضوء ما تقدم، وما اتضح من أهمية حسن أداء القطاع المالي والنقدي؛ دعمًا لكفاءة هذه القطاعات؛ لما يحققه من زيادة في معدلات التقدم الاقتصادي فيها، وتوفيرًا لعناصر الاستقرار المالي والنقدي في النظام الدولي - فقد كان من الواجب إخضاع هذه القطاعات لضوابط وقواعد، تضمن تحقيق الغرضين المشار إليهما. ونظرًا لطبيعة المجتمع الدولي الذي لا يعترف بسلطة تعلو سلطة الدولة، فقد كان من الواجب أن يجد هذا المجتمع وسيلة جديدة، توفر الانضباط في هذه القطاعات من ناحية، وتساير طبيعة المجتمع الدولي، القائم على استقلال الدول وسيادتها (وإن كانت فكرة السيادة قد بدأت تهتز بعض الشيء) من ناحية أخرى.

وقد جد المجتمع الدولي أن الأسلوب الأنسب، هو وضع نماذج أو معايير للسلوك، حيث يتم التوافق حولها، دون حاجة إلى اتفاقات أو معاهدات شكلية، وأن هذا هو الطريق الأفضل لتحقيق الانضباط في هذا القطاع. ويتم اتباع قواعد هذا النموذج أو تلك المعايير، عن طريق نوع من القبول الاختياري، ولكنه قبول مؤيد بعدد من الحوافز في الانضمام إلى مجموعة أو "نادي"، يلتزم أعضاؤه فيما بينهم باتباع هذه القواعد والاعتراف المتبادل لحقوقهم إزاء بعضهم البعض، وما يرتبه ذلك من مزايا متبادلة. وإذا كان عدم الالتزام بأحكام هذه النماذج أو تلك المعايير، لا يترتب عليه جزاءات قانونية، فإن ذلك لا يحول دون أن يتحمل هذا الطرف غير الملتزم، بأعباء وتكاليف اقتصادية - وأحيانًا سياسية - قد تكون قاسية.

تأخذ هذه القواعد والمعايير أشكالًا متعددة، من حيث أساس التقسيم الذي نعتمده. فقد تكون متعلقة "بالتعريفات"، أو "بالقواعد" و"الممارسات"، أو "بالمبادئ"، أو "المناهج". فأما التعريفات فإنه يقصد بها ضبط الاصطلاحات المستخدمة، وتوحيدها، والتنسيق بينها،

---

(1) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الثامن والخمسون، 2005، القاهرة، ص 47.

وبالتالي إزالة أسباب الخلاف والغموض بسبب استخدام تعريفات أو اصطلاحات مختلفة المضامين. وأما القواعد أو الممارسات، فيقصد بها وضع أحكام محددة للحالات المعروضة، بحيث يضيق هامش الحركة أمام الدول في تطبيقها. فالنص مثلًا على نسبة 8٪ لكفاية رأس المال كحد أدنى، هو قاعدة محددة، ينبغي على البنوك الالتزام بها. فهي تمثل اتجاهات عامة، تترك حرية واسعة نسبيًّا للمتعاملين، في كيفية تطبيقها، بما يراعي ظروف كل حالة. وأما المناهج أو التوجيهات الإرشادية، فيقصد بها وضع أساليب أو خطوات للعمل؛ لتحقيق أهداف معينة، فهي أشبه بدليل للاستخدام. كذلك يمكن أن تنقسم هذه المعايير من حيث المجال، فبعض هذه المعايير يتعلق بقطاع معين؛ كأن تصدر معايير لنشر البيانات المالية الحكومية، أو لتنظيم القطاع المصرفي، أو قطاع التأمين. فهنا نحن بصدد قطاع معين، ولكن المعايير قد تتعلق بوظيفة معينة، بصرف النظر عن القطاع، كما هو الحال بالنسبة لتنظيم قواعد المحاسبة، أو إدارة المخاطر، أو القواعد الأخلاقية لمباشرة النشاط الاقتصادي.

رغم أن النشاط الاقتصادي الدولي قد تطلب وضع العديد من القواعد والمعايير لضبط هذه الأنشطة، فإن المجتمع الدولي، لم ينظم بشكل واضح الهيئات أو السلطات المخولة، بإصدار مثل هذه القواعد والمعايير، بل إنها نشأت تحت ضغط الحاجة، ووفقًا لظروف كل حالة أو مجال. فبعض هذه القواعد والمعايير يصدر من منظمات دولية رسمية، فهناك منظمة دولية متخصصة للمقاييس والمعايير، تختص بوضع المقاييس والمعايير الصناعية، وتوحيدها، والتنسيق بينها، كما تقوم منظمة الأمم المتحدة بتطوير وتوحيد المصطلحات الإحصائية، ونظم الحسابات القومية. وبالمثل يقوم صندوق النقد الدولي، وكذا البنك الدولي أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بإصدار عدد من المعايير الدولية[1].

تقوم بعض المؤسسات المالية والنقدية مثل بنك التسويات الدولية، وهو مؤسسة تجمع بين البنوك المركزية للدول الصناعية، وكان قد أنشئ غداة الحرب العالمية الأولى؛ للإشراف على تعويضات الحرب على ألمانيا، يقوم هذا البنك بوضع معايير للرقابة على البنوك، كما يشارك عبر لجانه المختلفة في وضع العديد من المعايير الأخرى.

---

(1) صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي عام 1994، واشنطن، أكتوبر، 1995، ص29.

بالإضافة لما سبق، فإن هناك أيضًا هيئات مهنية، مثل مجلس المعايير المحاسبية الدولية، أو مجلس معايير المراجعة الدولية. وعليه، فإن معايير أداء القطاعات المالية والنقدية، تصدر من جهات متعددة ومتنوعة، وهي لا تستند إلى أي اتفاقية دولية أو صفة تمثيلية عالمية معترف بها، وإنما تستند إلى نوع من المصداقية والمهنية العالية في أعمالها، ودرجة كبيرة من الحياد. وترجع فاعلية المعايير التي تصدرها، إلى نوع من القبول العام الدولي لهذه المعايير، والذي يبدأ عادة باتباع الدول الصناعية لها من مختلف أعضاء المجتمع الدولي، ومحافظي البنوك المركزية للدول الأكثر تأثيرًا في الحياة المالية والدولية، وكذا المؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية)، وبعض اللجان المسئولة عن الرقابة والإشراف على القطاع المالي والنقدي (لجنة بازل للرقابة على البنوك، والمنظمة الدولية للجان الإشراف على الأوراق المالية، والاتحاد الدولي للرقابة على التأمين، والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة، وأخيرًا لجان من الخبراء في البنوك المركزية المسئولين عن عمل الأسواق المالية).

يعتبر منتدى الاستقرار المالي، بالإضافة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، من المصادر الأساسية لمتابعة وتطوير ونشر المعلومات عن المعايير الدولية لأداء القطاع المالي.

ويلزم في هذا الصدد، الإشارة إلى تطور مهم في دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فالمؤسسات المالية والنقدية الدولية [1]، وقد أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية (بموجب اتفاقية بريتون وودز (1944)، فإنها قامت باعتبارها مؤسسة تمويلية بالدرجة الأولى، فإذا بنشاطها يتطور مع الزمن لتصبح مؤسسات لتطوير السياسات والإصلاح الهيكلي والتحرير الاقتصادي. ومن هنا أصبح تقديم المساعدات الفنية جزءًا مهمًّا من نشاطها، إلى جانب التمويل، وها نحن نلاحظ تطورًا جديدًا في نشاطها، حيث أصبحت هذه المؤسسات راعية للقواعد والمعايير الدولية للنشاط الاقتصادي، وبحيث أصبح وضع ومراقبة هذه القواعد والمعايير، أحد أهم وظائف هذه المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وبذلك تتجه هذه المؤسسات لتصبح بدرجة ما نوعًا من الرقيب لضبط السلوك الاقتصادي والمالي للدول الأعضاء. ومع التطور المستمر في العلاقات الاقتصادية الدولية تتجه المؤسسات المالية

(1) محمد العريان، ومحمود الجمل: مستقبل السياسة النقدية العربية في إطار النظام المالي العالمي، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 52، فبراير 2001.

والنقدية الدولية إلى مباشرة أنشطة جديدة، تكاد تقترب من وظائف السلطة التشريعية، في وضع معايير وقواعد السلوك، وأحيانًا من السلطة التنفيذية عند مراقبتها وإشرافها على هذا السلوك من جانب الدولة.

تضم هذه المعايير أمورًا متعددة، فبعضها يتعلق بالبيانات المالية الحكومية، والبعض الآخر، ينظم بعض المؤسسات وإداراتها - مثل البنوك وشركات التأمين - والبعض الثالث يشير إلى الاتفاق المهني حول أصول ممارسة أعمال المحاسبة والمراجعة. وهكذا يمكن عرض هذه المعايير وفقًا لتقسيمات متعددة، بحسب أساس التقسيم.

وينشر منتدى الاستقرار المالي بشكل منتظم أهم المعايير الدولية في المجال المالي، وهو يضعها ضمن تقسيم ثلاثي يميز بين ثلاثة ميادين:

أ- سياسات الاقتصاد الكلي وشفافية البيانات.

ب- الجوانب المؤسسية والبنية الأساسية للأسواق.

ج- التنظيم المالي والرقابة على المؤسسات المالية.

يتضمن هذا التقسيم توزيعًا منطقيًا لأهم المعايير وفقًا لهذه الميادين الثلاثة، في ضوء موضوع أو محل التنظيم. ولكننا نجد أن صندوق النقد والبنك الدوليين، في إطار ما يقدمانه من مساعدات ودعم ومشاورات مع الدول، قد وضعا برنامجًا مشتركًا لتقييم القطاع المالي والنقدي للدول، حيث تنشر نتائج هذا التقييم، فيما يطلق عليه تقارير اتباع المعايير وقواعد السلوك.

رأت هاتان المؤسستان تجميع أهم القواعد والمعايير الدولية في هذا المجال تحت ثلاث مجموعات، وفقًا للمؤسسة التي تقوم بهذا التقييم.

أ- **المجموعة الأولى:** تشمل المعايير التي يتحقق صندوق النقد الدولي من مدى اتباعها.

ب- **المجموعة الثانية:** تشمل تلك المعايير التي يشترك الصندوق والبنك في تقييمها.

ج- **المجموعة الثالثة:** وتضم المعايير التي يختص البنك الدولي بتقييمها. ونجد هنا تقسيمًا مختلفًا لأهم هذه المعايير الدولية، وفقًا للدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تقييمها للدول، من خلال نشاط المؤسستين الدوليتين.

(1) وبالنسبة للمجموعة الأولى في هذا التقسيم: فإنها تتعلق بالمعايير التي يقوم صندوق النقد الدولي بتطويرها، كما يقوم بنوع من الإشراف الدولي على اتباع الدول لها. وأهم المعايير المتفق عليها في هذا الميدان هي:

(أ) قواعد الممارسة السليمة في شفافية السياسات النقدية والمالية.

(ب) قواعد الممارسة السليمة في الشفافية المالية.

وبالنسبة لنشر البيانات المالية، هناك وثيقتان؛ إحداهما عن المعايير العامة، والأخرى عن المعايير الخاصة. والنظام الأول تستخدمه الدول التي تعتمد على الأسواق المالية الدولية، والآخر مصمم للدول الأخرى الأقل تطورًا.

(2) وبالنسبة للمجموعة الثانية: يشرف عليها صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تتعلق بالجوانب المؤسسية والبنية الأساسية للأسواق.

تقوم قواعد ومعايير أداء القطاعات المالية على قاعدة عريضة، تمتد من قواعد السياسات النقدية والمالية والشفافية المالية، ونشر البيانات المالية، إلى قواعد إدارة المشروعات، وتوحيد المبادئ المحاسبية، وقواعد المراجعة، فضلًا عن ضبط نظم الدفع، وتسوية معاملات الأوراق المالية، وأخيرًا تنظيم ورقابة قطاعات البنوك والأسواق المالية وأسواق التأمين. ويحقق التنظيم الدولي لهذه الميادين التأثير على العناصر الأكثر أهمية للحياة الاقتصادية، فسلامة السياسات الاقتصادية الكلية هي شرط ضروري للاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى. وبالمثل، فإن نجاح اقتصاد السوق لا يتوقف فقط على سلامة السياسات الاقتصادية العامة، بل لابد كذلك من توافر عناصر البنية الأساسية والمؤسسية لسلامة الأسواق، وأخيرًا تأتي أهمية حسن الإدارة في القطاعات المالية والنقدية، فيما يحسن أداء الاقتصاد بشكل عام.

تتسم هذه المعايير بأنها متداخلة ومتكاملة، وتتقاطع مع معظم القطاعات الاقتصادية؛ فالحديث عن السياسات النقدية والمالية وشفافيتها – مثلًا – يتعرض لرقابة البنوك المركزية على القطاع المصرفي، ومدى سلامة الإدارة في هذا القطاع، وبذلك تتداخل معايير الشفافية مع معايير الرقابة على المؤسسات النقدية والمالية. وبالمثل، فإن معايير الجوانب المؤسسية والبيئية الأساسية للأسواق المتعلقة بتحديد المعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق على سبيل

المثال، تتداخل مع معظم القطاعات الاقتصادية، كما تتعلق بمختلف جوانب إدارة القطاع المالي والنقدي بصفة عامة. ولذلك ينبغي النظر إلى هذه المعايير باعتبارها كلًّا متكاملًا [1].

ويلخص الجدول التالي - وفقًا لتقسيم منتدى الاستقرار المالي - أهم هذه المعايير (اثنا عشر معيارًا أساسيا) والجهة المسئولة عن إصدارها [2]:

المجال	المعيار	المؤسسة المشرفة على التطبيق
السياسات الاقتصادية الكلية وشفافية البيانات		
1- شفافية السياسات النقدية والتمويلية	Code of good practices on transparency in monetary and financial policies.	صندوق النقد الدولي
2- شفافية السياسات المالية	Code of good practices in fiscal transparency.	صندوق النقد الدولي
3- نشر المعلومات	Special data dissemination standard. Special data disseminations system.	صندوق النقد الدولي
الجوانب المؤسسية والبينية الأساسية للأسواق		
4-الإدارة السليمة للمؤسسات	Principles of corporate governance.	منظمة التعاون والتنمية
5-المحاسبة	International accounting standards (IAS).	المجلس الدولي للمعايير المحاسبية
6-التدقيق	International accounting standards (IAS).	الاتحاد الدولي للمحاسبين
7- نظم الدفع والتسويات	for systemically important payment systems. Recommendations for securities settlement system.	لجنة نظم المدفوعات والتسوية

(1) أ.د. حسن ثابت فرحان: مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، 2001م، ص 183.

(2) د. ناصف يوسف حتي، أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995، ص 38.

8- انضباط أو نزاهة السوق	The forty recommendations of the financial action task force/	فريق العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال
9- الإفلاس	8 special recommendations against terrorist financing.	البنك الدولي
الرقابة المالية والإشراف		
10- الرقابة على البنوك	Core principles for effective banking supervision.	لجنة بازل للرقابة على البنوك
11- الرقابة على الأسواق المالية	Objectives and principles of securities regulation.	المنظمة الدولية للرقابة على الأسواق المالية
12- الرقابة على التأمين	Insurance principles.	الهيئة الدولية للرقابة على التأمين

أهم مجالات المعايير الدولية المالية:

يمكن القول إنه ليس هناك فائدة كبيرة من التعرض بالتفصيل لكافة المعايير الدولية للقطاعات المالية؛ فبعض هذه المعايير ذو طبيعة فنية بحتة - محاسبية مثلًا - كما هو الحال بالنسبة لمعظم المعايير المحاسبية، أو معايير المراجعة، وإلى حد ما مبادئ الحسابات القومية، التي تجمع بين المحاسبة والاقتصاد الكلي، وبالتالي فإنها تجد مجالها الطبيعي في مؤلفات المحاسبة والمراجعة، والبعض الآخر في هذه المعايير يتعلق بكيفية عرض البيانات الإحصائية، كما هو الحال بالنسبة لمعايير نشر البيانات المالية التي يصدرها صندوق النقد الدولي. أخيرًا فإنه بالنظر إلى أن هذا المجال بأكمله - المعايير والقواعد الدولية - يرى المؤلف أنه قد نشأ نتيجة تطور تلقائي، وفقًا لحاجات المجتمع الدولي، ولم يكن نتيجة تنظيم رسمي أو شكلي، فضلًا عن أنه مازال في بدايته الأولى، وأنه من الصعب تقديم عرض شامل وكامل لهذه المعايير. لكل ذلك فإن معالجتنا لهذه المعايير ستتم بالتعرض إلى أهم الاعتبارات وراء وضع هذه المعايير. وليس الغرض هنا هو شرح مضمون هذه القواعد والمعايير بالتفصيل، وإنما توجيه النظر إلى أهم المفاهيم الاقتصادية وراء تنظيم هذه المجالات بقواعد ومعايير دولية، كما يلي:

أ- شفافية البيانات المالية: نقطة البدء في الانضباط المالي، لأي اقتصاد قومي أو وحدة اقتصادية، هي توافر البيانات المالية السليمة، ولذلك فإن المعايير الدولية للأداء المالي وجهت

أكبر قدر من العناية والاهتمام بتوفير الشفافية في عرض البيانات المالية. وتتحقق الشفافية إذا توافر للبيانات المالية عدد من الخصائص: أولها أن تكون صادقة ودقيقة قدر الإمكان، ولكنها يجب أن تكون أيضًا قابلة للمقارنة مع ما يصدر من مؤسسات أو دول أخرى، ومن هنا كانت أهمية الاتفاق على استخدام مصطلحات موحدة قدر الإمكان، والاستناد إلى أساليب إحصائية ومحاسبية معترف بها. فالقيمة الحقيقية لأية بيانات مالية تتحقق عندما نستخدمها في المقارنات في الزمان والمكان؛ مما يستدعي توحيدًا وتنسيقًا باستخدام المصطلحات والنماذج، كذلك لا تتحقق الفائدة من هذه البيانات إلا بالقدر الذي يكون نشرها منتظمًا؛ فأهمية البيانات إنما تظهر عند انتظام صدورها، بما يسمح باستخلاص الاتجاهات، والبيانات المالية نوعان:

(1) النوع الأول: هو البيانات المالية العامة الصادرة عن الحكومات.

(2) النوع الثاني: هو البيانات المالية الخاصة، والتي تصدرها المؤسسات الخاصة – المشروعات، وكلا النوعين يتطلب قدرًا من الانضباط والمراعاة لمعايير عامة، تساعد على أن تحقق هذه البيانات الغرض من وراء إصدارها، وبالنسبة للبيانات المالية الحكومية، فهناك حد أدنى من البيانات لابد من توافره ونشره، حتى تحقق الشفافية أغراضها في المتابعة والمساءلة، وتبصير مختلف الوحدات الاقتصادية بالأوضاع وتطوراتها، وبالتالي مساعدتها على تخطيط قراراتها في ضوء المعرفة بالواقع واتجاهات التطور. وكان أن أصدر صندوق النقد الدولي وثيقتين؛ لتحديد معايير نشر البيانات المالية الحكومية، الأولى أكثر تفصيلًا، وتهم الدول ذات العلاقات الدولية المتطورة، وخاصة في علاقاتها مع أسواق المال الدولية، أما الثانية فهي مناسبة لمعظم الدول الأخرى، وبطبيعة الأحوال يضاف إلى ما سبق ما وضعته الأمم المتحدة من نظام للحسابات القومية.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى بعض المبادئ التي وضعها صندوق النقد الدولي – ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة – لضمان تحقيق الشفافية المالية، وأهم هذه المبادئ هي:

المبدأ الأول: وضوح الأدوار والمسئوليات، فكثيرًا ما نلاحظ أن هناك تداخلًا في المسئوليات، فلا يعرف على وجه اليقين، من المسئول عن اتخاذ القرار، فالعديد من القرارات الاقتصادية يتخذ على مستوى البنك المركزي، أو غيره من المؤسسات الاقتصادية، أو على مستوى الوزارة، أو مجلس الوزراء، أو حتى رئيس الجمهورية، دون أن يعرف على وجه الدقة

من هو المسئول القانوني عن هذا القرار أو ذاك، وقد دأب كثير من المسئولين على التخلي عن مسئولياتهم، وإلقائها على مظلة "توجيهات الرئيس"؛ وذلك تنصلًا من تلك المسئولية، ولذلك فإن تحديد المسئولية والسلطة المختصة يعتبر الخطوة الأولى لتحقيق الشفافية، وهذا الأمر يجب أن يكون واضحًا في القوانين السارية، وأن تكون هذه القوانين مطبقة تطبيقًا سليمًا، ومع عدم تحديد هذه الأدوار والمسئوليات تسقط المساءلة، ويضيع الحساب.

المبدأ الثاني: إتاحة المعلومات للجمهور، وتقتضي الشفافية المالية إتاحة كافة المعلومات للجمهور، وأن يكون ذلك على نحو يمكن المهتمين بالشئون العامة من معرفة حقيقة الأوضاع، والقدرة على متابعتها، والتحقق منها، في وقت مناسب، فيجب أن تغطي الوثائق المتاحة كل ما يتعلق بالميزانية والحسابات الختامية، وأن يكون تعريف الحكومة المركزية والسلطات المحلية والقطاع العام، واضحًا لا لبس فيه، ويجب أن تقدم هذه البيانات على نحو سهل وقابل للمتابعة، ويتطلب ذلك أن تقوم الحكومة بإتاحة المعلومات الكافية عن الأنشطة الحكومية الحالية والسابقة والمتوقعة، وأن يتم النشر في الأوقات المناسبة، وليس بعد فوات الوقت.

المبدأ الثالث: علانية إعداد الميزانية وتنفيذها والإبلاغ عنها: ويحتل هذا المبدأ أهمية خاصة في بيانات الحكومة، بالنظر إلى الدور الرئيس، الذي تقوم به الميزانية في النشاط الاقتصادي، فينبغي أن تتضمن وثائق الميزانية تحديدًا لأهداف السياسة المالية العامة، وإطار الاقتصاد الكلي، وأساس السياسة الاقتصادية، الذي تستند إليه الميزانية، وأهم من هذا وذاك، فإنه يجب أن تعرض بيانات الميزانية على نحو يتيسر معه تحليل السياسة الاقتصادية، ويعمل على تعزيز مبدأ المساءلة، ولعل من أهم مبادئ الميزانية العامة مبدآ عمومية ووحدة الميزانية، بمعنى أن تتضمن الميزانية جميع عناصر الإيرادات والنفقات، ولا تخرج من الميزانية أيه بنود، فالميزانية تتضمن عرضًا إجماليًّا لكل ما يدخل أو يخرج من الخزانة العامة، أما ما يجري عليه العمل، في بعض الدول من إخراج العديد من الإيرادات والنفقات في شكل صناديق خاصة، أو غير ذلك من الأساليب، فهو يعتبر خروجًا على مبدأي عمومية ووحدة الميزانية.

المبدأ الرابع: ضمان سلامة البيانات، ويتطلب عددًا من الخصائص التي تضمن صدق البيانات وسلامتها؛ من حيث وضع المعايير والضوابط المتعارف عليها مهنيًّا وعالميًّا، والحرص على سلامة البيانات المالية، ليس فقط ضمانة لحسن الأداء الاقتصادي، ولكنه في

نفس الوقت تأكيد لمعاني الديمقراطية في رقابة المحكومين لسلوك الحاكم، فسلوك الحاكم ينعكس في نهاية الأمر في شكل علاقات مالية، بفرض أعباء على المواطنين من ناحية، وإنفاق الإيرادات المتحصلة على مختلف أوجه الإنفاق من ناحية أخرى، والوسيلة الرئيسة لتحقيق المساءلة السياسية، هي فعالية الرقابة على الميزانية، ودون ذلك تصبح الديمقراطية اسمًا على غير مسمى، وليس غريبًا أن تجد الديمقراطية جذورها في رقابة ممثلي الشعب على مالية الحكومة، فقد بدأت المطالبات الديمقراطية، بتقرير حق ممثلي الشعب في الموافقة على أية ضرائب تفرض على الشعب. وقد جاءت هذه المعايير في أماكن مختلفة، فالمعايير المتعلقة بالمبادئ المحاسبية ومبادئ التدقيق والمراجعة، تتناول في الجوهر كيفية عرض البيانات المالية الخاصة على نحو سليم، وإلى جانب هذه المعايير لمبادئ المحاسبة والتدقيق، فقد أصدر المجتمع الدولي عددًا من المعايير لنشر البيانات المالية لبعض القطاعات المالية المهمة، في صدد بيان أساليب الرقابة والإشراف عليها، مثل الرقابة على البنوك، وعلى شركات التأمين والأسواق المالية، فهذه المعايير تتناول موضوع الرقابة والإشراف على هذه المؤسسات، وتحرص على أهمية نشر العديد من البيانات المالية الواجب توافرها والمطلوب نشرها.

ب- سلامة النظام النقدي، ونظم الدفع والتسويات:

سلامة النظام النقدي واستقراره، هو الأساس الأول لاستقرار وتقدم الاقتصاد، ولا يرجع ذلك فقط إلى أن النقود هي أداة التبادل، ونحن نعيش في ظل اقتصاديات التبادل، وبالتالي فإن تدهور هذا النظام يؤدي إلى اختلال المبادلات، ولكن الحقيقة هي أن النقود أكثر من ذلك بكثير، فإلى جانب وظيفتها كوسيلة للتبادل، فإن النقود هي أيضًا مقياس القيم، وبدونها أو بالأصح بدون نقود جيدة ومستقرة، فإن أساس اتخاذ القرار الاقتصادي ينهار تمامًا؛ فالقرار الاقتصادي هو - في نهاية الأمر - مقارنة بين التكاليف والعوائد. والنقود - كمقياس للقيم - هي الأساس الوحيد لإجراء هذه المقارنات، بناء على هذه المقارنة، والتي لا يمكن أن تتم بدون وجود مقياس للقيم، وبذلك فإن تدهور قيمة النقود، وفقدانها لدورها كمقياس للقيم يعني صعوبة اتخاذ القرارات الرشيدة.

ومن هنا كان الانتقال من اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي، نقلة نوعية في تاريخ البشرية، أدى إلى زيادة كفاءة القرارات الاقتصادية. ولا شك أن تدهور أوضاع الاقتصاد النقدي، والعودة إلى أنواع من اقتصاد المقايضة هي ردة خطيرة. والنقود فضلًا عن هذا وذاك،

هي صلة الحاضر بالمستقبل، فالنقود ليست قوة شرائية عامة على السلع والخدمات القائمة في الحاضر، بل هي أيضًا قوة شرائية على السلع والخدمات في المستقبل. وهكذا يتضح أن الثقة في النقود وفي استقرار قيمتها، هي ثقة في الاقتصاد، وهي أيضًا ثقة في الحاضر والمستقبل، ومن أجل كل ذلك فقد أدرك المجتمع الدولي أهمية العمل على ضمان استقرار النظم النقدية في مختلف البلدان؛ حماية لاقتصادها ومستقبلها، ولكن لم يلبث أن أضيف هدف آخر لهذا الاستقرار النقدي في كل دولة، وهو ضمان الاستقرار المالي الدولي. فقد اكتشف العالم عبر أزمات قاسية، منذ أزمة المكسيك 1982 ثم 1994، ومرورًا بالأزمة الآسيوية في 1997، وأخيرًا الأزمة المالية العالمية 2008، أن اختلال النظم النقدية أمر لا يمكن حصره في قطاع أو مكان معين، بل هو نوع من العدوى سريعة الانتشار، فما أن تبدأ الأزمة في بلد حتى تنتشر إلى بلاد أخرى، قد لا تكون لها بها أي علاقة مباشرة، ومن هنا أصبح الاهتمام بسلامة النظم النقدية، من أهم مسئوليات المجتمع الدولي أو النظام الاقتصادي الدولي.

لعل محاولة تحديد مفهوم "النظام الاقتصادي العالمي" في إطار ديناميكي، هو الذي يمكن أن تضفي عليه صفة "الجديد" منذ أن بدأ هذا النظام يتكون ويتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد عام 1944، وحتى أول التسعينيات، ثم ما بعدها، إلى وقتنا الحاضر[(1)].

وفي هذا الإطار يمكن التعرف على مكوناته، بل وتحديد وتتبع مراحل تطوره المختلفة التي مر بها، فهذا النظام كان ينطوي دائمًا على مجموعة من العوامل والقوى الدافعة، التي تجعله يتجدد ويتغير، ليطلق عليه النظام الاقتصادي العالمي "الجديد"؛ ليشير إلى التغيرات الجذرية والجوهرية، التي تعيد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم في كل مرحلة من مراحل تطوره المختلفة. ولعل في ذلك ما يفسر سبب بروز وسيادة هذا المفهوم، وفي كل مرحلة يظهر بها من التغيرات والعوامل والقوى الدافعة ما يكفي لكي يطلق المحللون والمفكرون وصناع السياسة الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي هذا التعبير. وينطق ذلك بصورة أكثر تحديدًا على مرحلة تطوره في السبعينيات، وبالتحديد عام 1974، وكذلك في بداية التسعينيات، وبالتحديد عام 1991، بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وبهذا المدخل فسوف

(1) د. نهى المكاوي: الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد، ندوة النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص31.

يتم تناول بالتحليل مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومكوناته ومراحل تطوره على النحو التالي [1]:

أ- مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات، التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانيةح لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة. وخاصة إذا ما علمنا أن هذا المفهوم ينطوي على أن النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان عبارة عن "ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين". هذا الترتيب يتضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي، وبالنسبة للتطور داخل كل هذه الأجزاء. ومن هنا يجب التنويه إلى أن كلمة نظام في عبارة "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، تعني "order"، أي ترتيب الأوضاع على نسق معين، ينطوي على علاقات معينة وقواعد سلوكية خاصة، وبالتالي يصبح مفهومًا أن يقوم نظام عالمي world order، يتكون من مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة، من خلال آليات معينة. وقد تكون الأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي، مجموعة الدول، أو المنظمات الاقتصادية الدولية، أو الشركات متعددة الجنسيات، أو قد تكون المنظمات الإقليمية، والتي تعمل من خلال نظم معينة نقدية ومالية وتجارية، تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي العالمي. وفي هذا الإطار، يمكن اعتبار النظام الاقتصادي الدولي جزءًا من النظام الاقتصادي العالمي، ولعل شيوع استخدام مفهوم "النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، إنما يشير إلى زيادة العوامل والمتغيرات والظواهر التي تتخطى حدود القومية في الوقت الراهن أو الحالي. ولإيضاح ذلك، يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدأت ملامحه تظهر وتتحدد بداية التسعينيات، هو في طور التكوين والتشكل، بالمقارنة بالمرحلة السابقة؛ حيث إنه يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه، تمشيًا مع المرحلة التطورية التي بلغها، والتغيرات العالمية التي حدثت، والآليات الجديدة التي نشأت، وهذا "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" يتميز بالعوامل والمظاهر

---

(1) د. سميحة فوزي: النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 22، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص26.

والقوى الدافعة الجديدة، حيث تسود شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية (بل والسياسية والاجتماعية) بين أطراف ومناطق العالم، من خلال المؤسسات الدولية، وأن السلطة والمكانة في العالم الجديد تتحدد، ليس فقط بالقدرات العسكرية وحدها، وإنما أيضًا وفقًا للقدرات الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، تتراجع القضايا الخاصة بالصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، لتحل محلها المشكلات والقضايا الاقتصادية، لتكون في المرتبة الأولى من اهتمامات العالم، مثل قضايا البطالة، والتضخم، والخصخصة، والاستثمار، والتصدير، وتحرير التجارة العالمية، وأسواق المال، بالإضافة إلى سيادة آليات السوق، واقترانها بالديمقراطية، بدلًا من الشمولية، واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة، واكتساب القدرات التنافسية، من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المثلة في تخفيض التكاليف، وزيادة الإنتاجية، وتخفيض السعر، وتعظيم الجودة، وفي إطار تلك الثورة المعلوماتية والتكنولوجية يتجه أطراف العالم إلى العالمية Globalization، ويتحول العالم إلى قرية صغيرة متنافية الأطراف؛ ليتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي، ليتفق مع الاتجاه إلى تدويل الإنتاج وعالمية الأسواق Intra – Firm، حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ منظورًا عالميًّا، وفقًا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية، فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وبالتالي شهد النظام العالمي تغييرًا في أبعاده الاقتصادية؛ ليتحول ويتشكل في "نظام اقتصادي عالمي جديد"، يختلف في نهاية التسعينيات، وفي القرن الحادي والعشرين، عن المرحلة السابقة له في كل جوانبه تقريبًا.

وهكذا يتضح أن مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو مفهوم ديناميكي، يتشكل أو في طور التشكيل، حسب المرحلة التي يمر بها، بالإضافة إلى أنه مفهوم عضوي وظيفي، يشير إلى الآليات، التي تكفل اتساق التنظيم العالمي مع المجتمع العالمي، ويشير إلى أن العالم هو وحدة الدراسة والتحليل الذي تتحدد بناء عليه القرارات.

ب- مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد حتى أحداث 11 سبتمبر:

من منطلق أن نظام اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور نظام الأمس، وفي إطار تحليلي ديناميكي تاريخي، يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الحالي، قد مر في تكوينه بأربع مراحل تاريخية، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي[1]:

المرحلة الأولى: الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973:

حيث شهدت تلك المرحلة بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي بأقطابه ومكوناته وآلياته، فمن ناحية القطبية، انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية من ناحية الأنظمة الاقتصادية، حيث أصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه، والنظام الاشتراكي بأتباعه، والعالم المتقدم والعالم النامي، وعالم الأغنياء والفقراء، مع اتساع الفجوة الاقتصادية بين الاثنين عبر الزمن.

ومن ناحية المكونات، فقد ظهر الاتجاه واضحًا، إلى قيام نظام اقتصادي عالمي، يتكون من ثلاثة مكونات، هي النظام النقدي الدولي IMF، وأنشئ له صندوق النقد الدولي عام 1944، وبدأ مزاولة نشاطه عام 1947، والثاني هو النظام المالي الدولي، وأنشئ له البنك الدولي WB عام 1944، وبدأ أعماله رسميًا في 25 يونيه 1946، أما الثالث فهو النظام التجاري الدولي، الذي لم يكتمل في تلك المرحلة، واقتصر فقط على إنشاء سكرتارية الجات GATT عام 1947، مع الاتفاق على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، سميت بجولات الجات، ولم يكتمل النظام التجاري الدولي إلا في المرحلة الثالثة من تطور النظام الاقتصادي العالمي في منتصف التسعينيات، بانتهاء جولة أورجواي، وإتمام توقيع مراكش عام 1994، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995، وقد لوحظ على ترتيب الأوضاع الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أن الدول الرأسمالية المتقدمة تسيطر على الدول النامية، وتعمل على استغلال ثرواتها، وتجلت العلاقات بينهما في حصول الأولى على المواد الأولية التي تنتجها الثانية، بأسعار أو أثمان غير عادلة، بالتالي فإن معدل التبادل الدولي في صالح الأولى دائمًا، وكانت سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على عمليات الإنتاج والنقل

---

(1) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002، ص ص 13:18.

والتوزيع لكثير من المواد الأولية في ذلك الوقت، تجعل تلك الدول تستحوذ على الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي، الذي يتولد من الدول النامية.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد استحوذت على نصيب الأسد في حصص كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في حين حصلت الدول النامية على النصيب الأقل، بل إن الدول المتقدمة ظلت لمدة طويلة، ترفض بإصرار إعادة النظر في توزيع حصص الأعضاء في كل من البنك والصندوق.

وقد تكونت على كل تلك الترتيبات الاقتصادية عددًا من النتائج، لعل من أهمها: تفاقم أزمة التنمية في دول العالم الثالث، وتزايد حدة التفاوت بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية، مع ملاحظة نادي روما أن النمو الاقتصادي، وخاصة في الدول الرأسمالية، ينطوي على إسراف شديد في استخدام الموارد الطبيعية، وقد أعلن عن منظومة "حدود النمو"؛ حتى لا ينعكس هذا النمط للنمو على نوعية الحياة، وزيادة تلوث البيئة. حيث أصبح الخطر الحقيقي الذي يواجه الدول الكبرى المتقدمة، هو أن مقاييس النظرية الاقتصادية للنمو الاقتصادي كلها كانت إيجابية، ومقاييس النمو الاقتصادي - أخذًا في الاعتبار الظروف البيئية لهذه الدول - كلها سالبة، وعليه فإن المعادلة الصعبة التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي، هو كيف يمكن أن يصل إلى صيغة، تجعل من النمو الاقتصادي نموًّا إيجابيًّا بمقاييس النظرية الاقتصادية ومقاييس البيئة الأخرى، عملًا بقول الاقتصادي المشهور "هيرمان دالي": "إنه من الخطأ التفاعل مع الأرض وكنوزها كتجارة جاري تصفيتها".

المرحلة الثانية: الممتدة من 1974 إلى 1990: (1)

لعل نتائج المرحلة الأولى، الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973، قد أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية، والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، واكتشاف أن استمرار تلك الأوضاع، ليس في صالح الدول المتقدمة نفسها، بل وأدركت عناصر مستنيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر، وأن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب، إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار. من ناحية أخرى، تزايد إدراك

---

(1) المرجع السابق، ص 34.

ووعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار وكميات البترول؛ لتحقيق مصالحها منذ عام 1973، وبعد حرب أكتوبر العظيمة واكتشافها أن لديها من الإمكانات ما يؤهلها لتغيير هذا النظام لصالحها؛ حيث إن قرار الأوبك، قد نقل لأول مرة - ولو لأجل محدود وبمناسبة سلعة واحدة - السلطة الاقتصادية إلى العالم الثالث، وعلى صعيد آخر اتضح من انتصار الشعب الفيتنامي بعد حرب الثلاثين عامًا، أن استخدام القوة العسكرية، لم يعد الوسيلة الفعالة لتأكيد السلطة الاقتصادية.

أما برنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، فقد يكون من عشر نقاط، بما يجب أن يدور حوله الحوار، وتبتدع له الحلول، وهي:

- مشكلات المواد الخام والمواد الأولية، وأثرها على التجارة والتنمية.
- نظام النقد الدولي، وعلاقته بتمويل التنمية في الدول النامية.
- التصنيع، ووسائل تشجيعه في الدول النامية.
- انتقال التكنولوجيا.
- إجراءات الضبط، والرقابة على الشركات متعددة الجنسيات.
- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.
- تنمية التعاون بين الدول النامية.
- مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية.
- تقوية دور منظمات الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.
- برنامج خاص لمعونات طوارئ للدول التي تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية، ومنها الدول الأقل نموًّا، والتي ليس لها منافذ بحرية.

ثم جاء إعلان ليبيا وخطة العمل للتنمية الصناعية، وهو التعاون الذي حدد في المؤتمر الثاني لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية للتنمية "يونيدو"، الذي انعقد في ليبيا في مارس 1975، وقد أوصى الإعلان بضرورة رفع نصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي عام 2000 إلى 25٪ من الإنتاج الصناعي العالمي، بدلًا من 7٪ عام 1974، ثم جاء مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في ديسمبر 1975، ويعرف أيضًا بمؤتمر الأغنياء والفقراء الذي عقد بباريس حول قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية والشئون المالية والديون، ثم عقد مؤتمر الأمم المتحدة

(انكتاد الرابع)، الذي عقد في نيروبي بكينيا في مايو 1976، وقد سبقه إعداد مكثف، وطرحت في جدول أعماله قضيتين متصلتين، هما قضية المواد الأولية وقضية المديونية الخارجية للدول النامية، وفيما يتعلق بقضية المواد الأولية، تقدمت الدول النامية بمشروع برنامج متكامل لأسعار المواد الأولية، أما بالنسبة لقضية المديونية الخارجية، فقد اقترحت مجموعة السبع والسبعين، عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض، تناقش فيه كل الجوانب المختلفة بهذا الموضوع، وتوضح قواعد عامة للتخفيف من عبء المديونية على الدول النامية، وفي الجانب الآخر رفضت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا الاقتراح، وأصرت على التفاوض مع كل بلد مدين على حدة [1].

وبالرغم من فشل انكتاد الرابع في الوصول إلى نتائج محددة، إلا أن هذا المؤتمر شهد - أكثر من أي وقت مضى - توحد جبهة الدول النامية، ولم تنجح الجهود التي بذلتها الدول الرأسمالية المتقدمة سرًّا وعلانية، في تمزيق وحدة هذه الدول، وهذا إنجاز حقيقي، فالصراع لتغيير النظام الاقتصادي الدولي الراهن - في أحد أبعاده على الأقل - صراع بين طرف قوي، هو الدول الرأسمالية المتقدمة، وطرف ضعيف، هو الدول النامية، وتكمن قوة الطرف الأول في توحيد صفوفه، ويرجع ضعف الطرف الثاني - بصفة رئيسة - إلى عدم توحيد صفوفه، ومن هنا يمكن القول إن نجاح الدول النامية في توحيد صفوفها إزاء الطرف الأول، وتجاه القضايا المطروحة على الساحة الاقتصادية العالمية، شرط ضروري، وإن لم يكن كافيًا لنجاح الجهود التي تبذل لتغيير النظام الاقتصادي الدولي الراهن [2].

ولعل من الملاحظ أنه إذا كانت تلك المرحلة قد شهدت بداية قوية نحو تكوين اقتصاد دولي جديد، يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي، فإن نهاية هذه المرحلة أبرزت نتائج معينة ومتغيرات جديدة، وقوى دافعة أخرى، يبدو أنها تعلن من جديد عن تشكل "نظام اقتصادي عالمي جديد"، قد يختلف عما نودي به في بداية هذه المرحلة، حيث أسفرت نتائج المرحلة 1974 - 1990 عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية، من خلال مبدأ المشروطية الدولية المتبادلة بين المنظمتين، بمعنى أن الحصول على تمويل من أحدهما يرتبط بموافقة المنظمة الأخرى. ومن

(1) UNCTAD. Global Economic Trands and Prospects October 2001.

(2) UNCTAD World Investment Report. 2001.

ناحية أخرى فمع وصول جورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفييتي (سابقًا) في 1985، وإعلانه عن البروسترويكا (إعادة البناء)، والجلاسونست (المصارحة والمكاشفة)، طالب بإقامة نظام دولي جديد، يقوم على أسس جديدة، بعيدًا عن صراع الأيديولوجيات؛ بهدف الحفاظ على الجنس البشري وسلامة البيئة، وتدعيم مجالات الحوار والتعاون الاقتصادي الدولي، والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية؛ لبناء مجتمع دولي أفضل. وتعد هذه التطورات والتغيرات قوى دافعة نحو الاقتصاد العالمي لمرحلة جديدة، يتم فيها البحث - وبعمق - عن "نظام اقتصادي عالمي جديد"، وبآليات جديدة.

المرحلة الثالثة: الممتدة من 1991 إلى القرن الحادي والعشرين [1] :

هي في رأيي، تبدأ منذ إعلان الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في مارس 1991، أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد، ولعل الجديد في هذه المرحلة أنه في بداية المرحلة 1974 – 1990 كانت الدعوة إلى تعميق البحث عن قيام نظام اقتصادي عالمي جديد، قبل مطالبة دول الجنوب، أي الدول النامية بتصحيح الاختلالات والتفاوتات بين الشمال والجنوب على الصعيد الاقتصادي وبعدها جاءت الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار الانفراد بالقمة من قبل العالم الرأسمالي، الذي يرى ضرورة سيادة آليات السوق والحرية الاقتصادية والديمقراطية، وهكذا كان الجديد في هذه المرحلة أنه بعد أن كانت دول الجنوب (النامية)، هي التي تطالب بنظام اقتصادي عالمي جديد، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسعى لإرساء هذا النظام وقواعده، وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش عن ذلك في خطاب ألقاه في قاعدة مونتجمري الجوية في 13/4/ 1992، وهكذا بدأت تظهر في تلك المرحلة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي عمومًا، والنظام الاقتصادي العالمي خصوصًا، تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة، بدأت تعلن عن بداية قيام "نظام اقتصادي عالمي جديد"، لازال في طور التكوين والتشكيل، وقد تتحدد معالمه وآلياته ومركزه وأطرافه في السنوات المقبلة، حيث يلاحظ [2]:

---

(1) د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن: التطورات الدولية الجارية .. فرص ومحاذير، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 35، القاهرة، مارس، 2001، ص 19.

(2) د.سميحة فوزي، مرجع سبق ذكره، ص32.

أ- أن هناك إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي؛ بهدف تعظيم العوائد، وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي، تأتي في مقدمته مجموعة الدول الصناعية المركزية، ثم تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا، مع بعض دول شرق أوربا، ثم تأتي بقية دول العالم الثالث المتأخرة اقتصاديًّا.

ب- انهيار الاتحاد السوفييتي، وما له من دلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة، وخاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية.

ج- الاتجاه إلى غلبة أيديولوجية اقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي انتصار اقتصاد السوق وآليات السوق والليبرالية السياسية، مما دعا "فوكوياما" - المؤلف الياباني الأصل، الأمريكي الجنسية - إلى إعلان "نهاية التاريخ"، وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقييم أفكار فوكوياما، وإبداء رأي نهائي حول حكم التاريخ على المستقبل، ولكن رغم أن التاريخ لا يعرف أحكامًا نهائية، إلا إننا نعيش فترة تغلب عليها أيديولوجية اقتصاد السوق، والاتجاه نحو الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

د- التحول نحو الخصخصة privatization، والتخلي تدريجيًّا عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام، إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص، والتخطيط التأشيري.

هـ- الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد Globalization، على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة Global – Village، محدودة الأبعاد، متنافسة الأطراف؛ بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في أول يناير 1995؛ لتحل محل سكرتارية الجات Gatt، مع انتهاء جولة أورجواي عام 1994، والتوقيع عليها من 117 دولة في مراكش؛ لتتركز وظيفتها في تسيير النظام التجاري الدولي أو العالمي، وبذلك يكتمل الضلع الثالث، المكون لمثلث النظام الاقتصادي الدولي أو العالمي الجديد.

وكل هذه القوى والاتجاهات شكلت هي وغيرها عملية الانتقال والتشكيل للنظام الاقتصادي العالمي الجديد - في المرحلة الحالية - والذي يجب الاقتراب أكثر من تحليل

مكوناته، وتحديد خصائصه وملامحه، والتعرف على تحولاته وتحدياته، وقضاياه التي بدأت تتحدد في مجال التجارة الدولية، وتمويل التنمية الاقتصادية، والنظام النقدي، والتصنيع، ونقل التكنولوجيا والممتلكات العامة للبشرية، والحفظ على البيئة، وغيرها.

المرحلة الرابعة: الممتدة من فشل مؤتمر سياتل، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، حتى بداية حدوث الأزمة المالية العالمية سبتمبر 2008:

في إطار ديناميكية مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يمكن أن نقر – بدرجة عالية من الاطمئنان – أن هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، قد دخل المرحلة الرابعة في تطوره، وهي تلك المرحلة الممتدة من فشل مؤتمر سياتل وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وما بعدها، حتى بداية حدوث الأزمة المالية العالمية سبتمبر 2008. وقد ظهرت في تلك المرحلة مجموعة جديدة من القوى والاتجاهات الدافعة التي تشكل هي وغيرها، عملية الانتقال الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته المستقبلية.

وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من التغيرات الجذرية، التي تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة، بدأت تعلن عن بداية قيام "نظام اقتصادي عالمي جديد"، أكثر وضوحًا وأكثر عدالة، حينئذ يمكن رصد **أهم هذه التغيرات على النحو التالي** [1]:

– فشل مؤتمر سياتل، الخاص بمنظمة التجارة العالمية، والذي عقد في الفترة من 1999/11/30، إلى 1999/12/3، ومؤتمر سياتل هو المؤتمر الوزاري الثالث منذ نشأة منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995، حيث تم عقد المؤتمر الأول في سنغافورة في الفترة من 9 إلى 13 ديسمبر 1996، والمؤتمر الثاني في جنيف، في الفترة من 18 إلى 20 مايو 1998

وقد فشل مؤتمر سياتل لأسباب كثيرة، والسبب الرئيس هو تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والاتحاد الأوربي من جانب آخر، على موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية. ولعل في تصاعد كل تلك الاختلافات ما يعني أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أبرز في المرحلة الرابعة، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تكون القائدة لهذا النظام، ولا تستطيع توجيهه إلى الاتجاه الذي تريده؛ لأنها في حالة تنافسية

(1) UN, Centeron Transnational Corporation, Transnational Corporation in world development N.Y. USA, 1996.

مع الأطراف الأخرى، وخاصة الاتحاد الأوربي واليابان، وبالتالي هناك صدام، فيما يتعلق بتضارب المصالح الاقتصادية للأطراف المكونة لهذا النظام.

– تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة، تلك المظاهرات التي نادت بأن تكون العولمة – التي تعتبر الناتج الرئيس للنظام الاقتصادي العالمي الجديد – أكثر وضوحًا؛ حيث إن أكثر ما يربو على 42 مليار دولار، والتي تقع في قلب الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتشير إلى أن العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، أصبح بالنسبة للمجتمع المدني في أمريكا، وفي الدول المتقدمة رمزًا لعدم العدالة في توزيع الدخل، وسببًا للبطالة والتعدي على حقوق الإنسان.

– انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، حيث كانت عملية الانضمام من النتائج المهمة التي أسفر عنها مؤتمر الدوحة في الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001، بمشاركة الدول الأعضاء، البالغ عددهم 142 دولة، ولا شك أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، احتاج إلى مفاوضات شاقة وطويلة، وهو يحمل دلالات كبيرة، فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث يشير إلى أن هناك فاعلًا رئيسًا جديدًا، يأخذ مكانه بقوة في الاقتصاد العالمي، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى حوالي أكثر من 2 تريليون دولار عام 2000، ليتبوأ المرتبة السابعة عالميًّا، كما حقق المركز الأول من حيث معدلات النمو الاقتصادي، لأعلى معدل نمو في العالم، حيث بلغ 14.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني عام 1992، ثم 13.4٪ عام 1993، ثم 12.6٪ عام 1994، ثم 10.5٪ عام 1995، ثم 9.6٪ عام 1996، 8.8٪ عام 1997، 7.8٪ عام 1998، ورغم أن صانعي السياسة الاقتصادية خططوا لأن ينخفض معدل النمو تدريجيًّا؛ خوفًا من حدوث انفجارات اقتصادية غير متوقعة، إلا أنه ظل يحقق أكبر معدل نمو اقتصادي في العالم.

– أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، التي أثرت سلبيًّا بقوة على الاقتصاد العالمي، واقتصادات العالم، والاقتصاد الأمريكي؛ بسبب موجة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب تلك الأحداث وتداعياتها، وتأثيرها السلبي على حركة الاستثمارات، كما خلقت – بصفة عامة – حالة من عدم اليقين، بشأن المستقبل، وبخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي، ومدى تأثيره على الاقتصاد العالمي. فالاقتصاد الأمريكي الذي لم تمس هياكله الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية؛ حيث دارت الحرب بعيدًا عن الأراضي الأمريكية تمامًا، بل لم تمس هذه

الهياكل الاقتصادية على الإطلاق، حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية - نجد هذا الاقتصاد يضرب في تصميم هياكله الاقتصادية، وأهمها مركز التجارة العالمية، وتشل الحركة الاقتصادية في البورصات الأمريكية، وقد أشارت التقديرات الدولية إلى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لن يتجاوز 1٪ في عام 2001، وسيبلغ نحو 0.7٪ في عام 2002، وهو يمثل أسوأ أداء منذ الركود الأخير في 1991، ليدخل مرحلة جديدة من التباطؤ والانخفاض في النمو الاقتصادي، بعد أن ظل يعيش أطول دورة انتعاش منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تكفي الإشارة إلى أن الاقتصاد الأمريكي، كان يحقق معدلات نمو، تزيد على 4٪ سنويًّا، خلال الأعوام الثلاثة 1997، 1998 و1999، ارتفعت إلى نحو يقدر في المتوسط بمقدار 5٪، خلال عام 2000، ولم يحقق الاقتصاد الأمريكي نموًّا بهذه السرعة منذ عام 1984.

ولا شك أن تداعيات الأزمة الأمريكية كثيرة ومتلاحقة، وبخاصة على الاقتصاد العالمي؛ بحكم الوزن الكبير للاقتصاد الأمريكي في هذا الاقتصاد، حيث يمثل 28٪ من حجم الناتج المحلي العالمي، والسوق الأمريكي تعد الأكثر انفتاحًا على العالم، مقارنة بدول العالم المتقدم الأخرى، ولهذه الأسباب وغيرها فمن المتوقع أن يعاني الاقتصاد العالمي ككل أعمق هبوط منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وهو ما يزيد بدوره من احتمالات الكساد الأعمق في الاقتصاد الأمريكي، وقد ورد في تقرير كبرى شركات الاستثمار الأمريكية "دامور جان ستانلي دين وينز"، أن أحداث سبتمبر 2001، وما تلاها قد أدت إلى انتقال الاقتصاد العالمي من مرحلة "النمو المتباطئ"، إلى مرحلة "كساد طويل"، ولا شك أن تلك الأحداث بأبعادها المختلفة وآثارها الممتدة، تضع علامة استفهام كبرى، حول الآفاق المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتدفع بقوى دافعة جديدة، حول البحث عن تكوين وتشكيل لهذا النظام، يختلف بالضرورة عن المراحل الأخرى التي مر بها خلال تطوره.

- أزمات العولمة، وهي الناتجة عن تطبيقات العولمة، الناتجة عن تفاعلات النظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الثالثة لتطوره، فقد شهدت حقبة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، سلسلة من الأزمات في اقتصادات العالم، ومن أهمها الأزمة الآسيوية، والأزمة الأرجنتينية، وقبلها الأزمة المكسيكية، وجاءت الأزمة الأمريكية، لتطرح ما يسمى "بعولمة العولمة"، بمعنى وضع القواعد والآليات التي تجعل العولمة في خدمة الجميع، وليس في خدمة

الأقوياء فقط، ولذلك فقد اشتملت جلسات منتدى دافوس عام 2002، على ستة محاور رئيسة، تمثل اهتمامات الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، وهي[1]:

- خفض الفقر وتحقيق المساواة.
- استعادة النمو المستدام.
- تحقيق الأمن ومواجهة نقاط الضعف.
- إعادة تعريف منظمات الأعمال.
- مشاركة القيم، واحترام الاختلافات.
- إعادة تقييم الزعامة وأسلوب الحكم.

أدت الأزمة المالية العالمية 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى ضرورة إعادة النظر في مكونات النظام الاقتصادي العالمي القائم، مع ضرورة تبني رؤية واضحة لدور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي.

ج- مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد[2]:

لعل من الملاحظ أن مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يمكن أن تتمثل في الدول، والمنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والتجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية - إلا أنه بإمعان النظر في تلك المكونات، فإن المكون الخاص بالمنظمات الاقتصادية الدولية، يمثل عصب النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومحوره؛ حيث إن لها آلياتها وأنظمتها، التي تؤدي بحق إلى التأثير على باقي المكونات الأخرى لهذا النظام، بل وتقوم بإدارة النظام الاقتصادي العالمي في ضوء مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية، المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم. ومن هذا المدخل، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة عناصر أو مكونات، تشكل أو تكون النظام الاقتصادي العالمي، هي:

---

(1) Charles Oman, Globalization and Regionalization. The Challenge of Developing countries, DECO, France, 1994.

(2) د. حسين توفيق إبراهيم: النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، الكويت 2005، ص 33.

النظام النقدي الدولي:

وهو ذلك النظام الذي يحكم ويضبط قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف، وموازين المدفوعات، ومصادر تمويل العجز، ونوعية السياسات التصحيحية، التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها؛ لعلاج مثل هذا العجز عند وقوعه، وبالتالي فإن هذا النظام يفترض أنه يكفل تحقيق الاستقرار النقدي العالمي في هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويعتبر صندوق النقد الدولي (IMF) هو الحارس، والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي.

النظام المالي الدولي:

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات أو الانتقالات الدولية لرءوس الأموال، سواء في صورة مساعدات أجنبية، أو قروض خارجية، وسواء أكانت رسمية أو تجارية، أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة. ويقوم البنك الدولي (WB) بمفهومه الشامل بدور قيادي في إدارة النظام الدولي.

النظام التجاري الدولي:

وهو النظام الذي يحكم قواعد السلوك، في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع، وتحديد ما يجوز ولا يجوز من الإجراءات الحمائية، أو إعانات التصدير، بل والعمل – من خلال هذا النظام – على تحرير التجار العالمية؛ لزيادة التبادل الدولي، وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence، وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي.

ولعل من المناسب التأكيد على أن دور هذه المؤسسات العالمية القائمة على إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد – من خلال ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية – من شأنه أن يحقق، إلى مدى بعيد، نوعًا من النمطية والانسجام في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلًا عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين دول العالم، وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد.

ومن ناحية أخرى، هناك اقتراحات جذرية، تدعو إلى نوع من الكينزية على الصعيد العالمي، تقوم بإعادة توزيع الدخل لصالح شعوب العالم الثالث والطبقات العاملة عالميًّا، وقد أطلق على هذا الاقتراح "ميجا اقتصاد للإنعاش".

ورأي المؤلف مع كل هذه المقترحات الإصلاحية التي تنادي بإلغاء التناسب بين حصة العضو في صندوق النقد والبنك الدوليين، وبين قوته التصويتية، وبدلًا من ذلك يعطى كل بلد صوتًا في الإدارة؛ حيث إن ذلك يعامل الدول على قدم المساواة، وهو أكثر اتساقا مع روح ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، بل ومع الاقتراح الاقتصادي العالمي الجديد، ولا يأتي ذلك إلا في وجود إطار تنظيمي للتكتل، يمكنه من اتخاذ إجراءات موحدة ومحددة للدفاع عن مصالحه، ويعمل على حمل الدول المستفيدة من النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على التخلي عن مصالحها المكتسبة؛ ليحدث نوع من التوازن الاقتصادي العالمي.

* * *

خلاصة الباب الأول

تلعب المؤسسات المالية والنقدية دورًا بالغ الأهمية في اقتصاديات الدول؛ نظرًا لما تقدمة من خدمات مالية ونقدية ذات طبيعة خاصة، وبذلك تنعكس سلامة وحسن أداء هذه المؤسسات على سلامة وحسن الأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام، كما أن تدهور وانخفاض كفاءة هذه المؤسسات لا ينصب تأثيره على المؤسسات المالية والنقدية فحسب، بل يمتد ليشمل باقي القطاعات الاقتصادية، محدثًا تأثيرًا سلبيًا على الأداء الاقتصادي ككل.

وتلعب المؤسسات المالية والنقدية بأنواعها المختلفة دورًا حيويًا في رفع الكفاءة الاقتصادية داخل المجتمع، من خلال عدة محاور، هي:

أ – تعبئة مدخرات الأفراد، وتوجيهها إلى الأفراد والمنظمات الذين يتوافر لديهم فرص استثمارية منتجة، ويفتقرون إلى التمويل اللازم لتلك الفرص.

ب– تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ج– إنشاء الشركات والمؤسسات المختلفة، عن طريق الاستثمار المباشر.

د – تنفيذ برنامج التمويل الاقتصادي، ودعم القطاع الخاص.

هـ– إصدار وضمان تغطية وترويج السندات.

اكتشف العالم المعاصر أن العمل على حسن أداء المؤسسات المالية والنقدية، وضمان كفاءة الإدارة، كان دائمًا شرطًا أساسيًا للتقدم الاقتصادي في أية دولة. إلا أنه بعد الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، وحتى نشوب الأزمة المالية العالمية 2008 – اكتشف العالم أيضًا أن سلامة القطاع المالي والنقدي للدول المختلفة، ليس فقط أمرًا وطنيًا، بل إن له بعدًا دوليًا. فالقطاع المالي والنقدى في أية دولة هو أكثر القطاعات اندماجًا في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن أي اهتزاز أو أزمة ثقة في القطاع المالي والنقدي في إحدى الدول، ما يلبث أن ينعكس في موجات متتابعة من العدوى إلى البلدان الأخرى؛ لذا كان من الضروري إخضاع القطاع المالي والنقدي لضوابط وقواعد، تضمن تحقيق الأهداف المرجوة منها. لذا كانت الحاجة إلى معايير دولية لأداء القطاع المالي والنقدي، تضمن:

أ – وضوح الأدوار والمسئوليات.
ب– إتاحة المعلومات للجمهور.
ج– علانية إعداد الميزانية، وتنفيذها، والإبلاغ عنها.
د– ضمانات سلامة البيانات.

الباب الثاني

المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على المؤسسات المالية والنقدية في مصر

عام:

منذ انتهاء الحرب الباردة، يجتاز العالم مرحلة من التحولات والمتغيرات المتلاحقة، والتي مست جوهر العلاقات والتوازنات، وبدأت تؤسس لنظام عالمي جديد، أصبحت فيه القوة الاقتصادية هي الأداة الرئيسة للتنافس، والعنصر المحدد لمواقع التأثير والتأثر على الخريطة السياسية والاقتصادية والدولية .. ومن أبرز هذه التحولات والتغيرات ظهور الدور المؤثر للتكتلات الإقليمية وغير الإقليمية، بالإضافة إلى زيادة سيطرة مؤسسات التمويل العالمي ومنظمة التجارة العالمية، على اقتصاديات دول العالم، وخاصة الدول النامية، ومنها الدول العربية ومصر، حيث تشكل هذه المتغيرات تحديات وتهديدات للاقتصاد المصري (العربي)؛ باعتبار أن الاقتصاد عامل مهم وفاعل في التأثير على الأمن القومي، سواء بمفهومه الضيق (القدرة العسكرية أو التكنولوجية)، أو بمفهومه الواسع (القوة الشاملة)؛ الأمر الذي يؤثر على إعداد الدولة للدفاع - باعتبار أن الاقتصاد عصب باقي القوى الشاملة للدولة.

حفل العالم - على اختلاف أنظمته ودرجة تقدمه - بالعديد من التطورات الاقتصادية والسياسية خلال السنوات الماضية. وكان من أبرز ما اتسمت به الحقبة الأخيرة، هو الاتجاه المتزايد للعديد من الدول، نحو التكتل والاندماج في كيانات أكبر، تمكنها من تحقيق مكاسب وتنسيق العمل الجماعي فيما بينها، وتعزيز قدرتها التنافسية في مواجهة العالم الخارجي، وبحلول عام 2000 سرعان ما ثبتت أربع كيانات اقتصادية كبرى أقدامها، ورسخت قواعدها على الخريطة الاقتصادية، وهي أوربا الموحدة، ومنطقة التجارة الحرة في شمال أمريكا، وكذلك تكتل دول شرق آسيا، ومنتدى الأوبيك، وكان هناك أثر واضح من هذه التكتلات السياسية والاقتصادية على الأمن القومي المصري، وذلك بانتهاك مبدأ عدم

التدخل في الشئون الداخلية للدول، وزيادة فاعلية منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة العالمية، وما تشكله من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية.

وعلى صعيد آخر، فقد برز اتجاه جديد، اجتاح دول العالم، خاصة الدول الاشتراكية والنامية، والذي تمثل في التحول من الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي إلى الاقتصاد الحر، الذي يعمل وفقا لآليات المنافسة الحرة، ثم امتد الإيمان بأهمية التنافس الحر؛ ليشمل التجارة الخارجية لدول العالم؛ حيث تكاتفت الجهود أيضًا لتحرير التجارة الدولية في إطار اتفاقية الجات، حتى تحقق لها ما أرادت في نهاية عام 1993، ليضاف بذلك مظهر جديد من مظاهر التحرير، الذي تتسم به الاقتصاديات الحديثة.

وقد صاحب هذا الاتجاه موجات مماثلة من التحرير على مستوى المؤسسات المالية والنقدية، وأصبحت تحفل بالمستجدات والمبتكرات، سواء بالنسبة لخلق أدوات مالية متطورة، أو الدخول في أنشطة جديدة، أو الاتجاه نحو الاندماج والتكتل؛ لمواجهة احتدام المنافسة فيما بينها، والتي أفرزتها البيئة الاقتصادية الجديدة.

وفي منتصف سبتمبر من عام 2008، اعتلى الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" إحدى المنصات الرسمية في بلاده، وعلى خلاف تصريحاته المعتادة خلال فترة حكمه، فوجئ العالم به يعلن بأن الولايات المتحدة الأمريكية"، تعاني من أزمة اقتصادية طاحنة، وبأنه قد تقرر تخصيص 750 مليار دولار؛ لتمويل خطة إنقاذ للاقتصاد الأمريكي، وبطبيعة الحال فإن الولايات المتحدة الأمريكية، التي قادت حركة التقدم العالمي كقطب أوحد لابد أن تقود العالم إلى حالة الانهيار الاقتصادي التي أصابتها بالتبعية، وبقدر ارتباط المصالح والمعاملات معها، بقدر ما يحدث بالفعل مع الدول الأوربية الأكثر ارتباطًا بالنظام الاقتصادي الأمريكي والأقرب طبيعة وحالًا منه، وهو ما تمخض أخيرًا في أزمة اليونان، ثم تلتها أزمة دبلن.

وقد كان من الطبيعي أن تفرز التيارات التحررية الجديدة على المستويين العالمي والمحلي، شعورًا عامًّا لدى المؤسسات المالية والنقدية بضرورة تبني إستراتيجيات جديدة، تأخذ في اعتبارها تنوع الأنشطة، ودخول مجالات عمل جديدة، استنادًا لأحدث الأساليب التكنولوجية المتاحة، ولدراسة هذه المتغيرات والتحديات عالميًّا ومحليًّا، وأثرها على المؤسسات المالية والنقدية في مصر – فقد رؤي تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الرابع: المحاور الإستراتيجية للتنمية الشاملة في مصر، والدلالات الفكرية للأزمة المالية العالمية.

الفصل الخامس: المتغيرات والتحديات والمشكلات المعاصرة المؤثرة في المؤسسات المالية والنقدية في مصر.

الفصل السادس: أثر المتغيرات والتحديات المعاصرة على المؤسسات المالية والنقدية في مصر.

* * *

الفصل الرابع

المحاور الإستراتيجية للتنمية الشاملة في مصر، والدلالات الفكرية للأزمة المالية العالمية

إن وضع محاور إستراتيجية للتنمية الشاملة في مصر حتى عام 2022، لتحقيق أهداف الإنتاج الصناعي والزراعي، وتحقيق التنمية السريعة ذات التوجة التصديري، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، ووضع إستراتيجيات للقطاعات المختلفة - لا يمثل رفاهية فكرية، بقدر ما هو ضرورة حتمية؛ لمواجهه التحديات المستقبلية، من خلال العمل الجاد، وعطاء المواطنين [1].

إن مصر بموقعها المتميز يتوفر لديها عناصر التقدم والازدهار بعد توافر المناخ الاستثماري الملائم؛ فلديها ذخيرة من الموارد البشرية، القادرة على التعامل مع مستحدثات العصر، واستيعاب وتطبيق التكنولوجيا، والإمكانات المتزايدة لتعظيم الادخار المحلي، وجذب المدخرات من الخارج، والسوق المتسعة محليًا أو ما يمكن أن تمتد للدول المجاورة والخارجية؛ باعتبار الموقع المتميز في وسط العالم، ومن ثم تقوم الإستراتيجية على تعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع، من خلال الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانات والثروات المتاحة المنتشرة في أنحاء مصر، وخاصة في المساحات البكر، والتي يتوفر بها مقومات التنمية، والامتداد إلى مواقع الثروات التي لم تستغل بعد، وتخفيف الكثافة السكانية القائمة على المساحة الضيقة، والتي تمثل 5,2٪ من مساحة البلاد، ويمثل هذا المحور الأساسي الذي تدور حوله وتنبثق منه المحاور الأخرى، والتي تمثل الأساس لمرتكزات التنمية وتوجهاتها خلال السنوات العشرين القادمة.

---

(1) لواء/ منصور عايد الهلباوي: النقل الإستراتيجي وارتباطه بالتنمية الشاملة، وأثر ذلك على الأمن القومي المصري، رسالة للحصول على دكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القومية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 2006، ص ص 91-112.

المحاور الإستراتيجية للتنمية الشاملة حتى عام 2022 [1]:

وضعت الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين حتى 2022، في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، والتطورات المتوقعة لها في المستقبل. وتعتبر هذه الإستراتيجية وصلًا لاستمرارية التنمية، من خلال خطة عشرينية بعيدة المدى، بدأت عام 1981 / 1982، نفذت منها خمس خطط خمسية، حققت لمصر إنجازات، هيأت لها أن تمتلك من الأصول القومية والمقومات المادية والمالية والبشرية، ما جعلها قادرة على تحقيق النهضة القومية الشاملة، بما يتوافق مع آمال المستقبل واحتياجاته.

مرتكزات الخطة الإستراتيجية:

أ- فتح آفاق جديدة، تمتد إلى رحاب المساحة الكلية التي حبى الله بها شعب مصر، ليمتد الجزء الحالي المعمور إلى نحو خمسة أمثال سعته الحالية.

ب- النهضة القومية تقوم في الأساس على الانطلاقة الإنتاجية السلعية والخدمية والسياحية.

ج- تعظيم أوضاع التنمية البشرية هو جوهر التنمية.

د- تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم مصر، أيًا كان موقعها، وبين فئات المجتمع، أيًا كانت نشاطاتهم أو أوضاعهم الديموجرافية - أمر لازم.

هـ- محاولة الوصول لمستويات مقبولة لمعدلات النمو السكاني من ناحية، ومن ناحية أخرى ضرورة الاهتمام بالأمومة والطفولة، كخطوة أولية للقضاء على الأمية.

و- استشراف مستقبل مصر، ونحن في القرن الحادي والعشرين، لا يمثل رفاهية فكرية، بقدر ما هو ضرورة حتمية لمواجهة التحديات المستقبلية، والتحسب لآثارها؛ لترسيخ التوجه الإستراتيجي، المحقق لآمال المجتمع، الذي يفسح للتنمية طريقها، من خلال العمل الجاد، وعطاء المواطنين، مع توثيق الروابط مع الدول العربية والصديقة؛ للإسراع بتكثيف فرص الاستثمار من ناحية، وتعضيد أواصر الصداقة والتعاون المشترك في كافة المجالات من ناحية أخرى [2].

---

(1) الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية في مستهل القرن الحادي والعشرين، وزارة التخطيط، 2002 / 2003 حتى 2021 | 2022 ص 2.

(2) المرجع السابق، ص 8.

ز- النظرة المستقبلية بعيدة المدى، بالاعتماد على الأساليب العلمية المتطورة.

ح- تعظيم الطاقات الذاتية للاقتصاد القومي.

تأسيسًا على المحاور والمرتكزات الأساسية خلال فترة العشرين عامًا القادمة، ولتحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، التي تتطلع إليها مصر من الآن وحتى نهاية العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، وصولًا إلى التنمية الشاملة للمجتمع والاقتصاد المصري، بما يمكن لمصر أن تواكب ركب التقدم - **فإن إستراتيجية التنمية الشاملة حتى عام 2022، تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، يمكن إيجازها في الآتي** [1] :

أ- تعظيم الإنتاج كمًّا ونوعًا: بتحقيق كفاءة الإدارة، وترشيد التكاليف، وتعميق إمكانات التطور والتحديث، والارتفاع بالكفاية الإنتاجية بما يؤدي إلى اطراد القوى التنافسية للاقتصاد القومي محليًّا وخارجيًّا.

ب- التصنيع المكثف والسريع، ويتم ذلك من خلال الآتي:

(1) بناء قاعدة صناعية متطورة ومتكاملة، بما يجعلها في مصاف الدول المتقدمة.

(2) أن يكون هذا البناء جنبًا إلى جنب مع الاهتمام بإستراتيجية التنمية الزراعية.

(3) حسن استغلال الثروة البشرية المتاحة، وإعدادها الإعداد العلمي والمهني المناسب.

ج- تخفيض معدل النمو السكاني، ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي أكثر من مرة.

د- توفير فرص العمل للقوى العاملة المطردة التزايد، التي ينتظر دخولها إلى سوق العمل خلال الفترة القادمة، فضلًا عن تقليل معدل البطالة المتراكمة حاليًا، وذلك بتشغيل نحو (11) مليون عامل خلال السنوات العشرين القادمة. وبذلك ينخفض هامش البطالة ما بين 2٪، 3٪ وهو الحد الذي يمثل العمالة الكاملة؛ إذ إن هذه النسبة تمثل التغيرات الحادثة في سوق العمل، بالنسبة للتخصصات المختلفة والانتقال بين عمل وآخر.

هـ- إن تحقيق التنمية المسرعة ذات التوجه التصديري، التي تهدف إليها الإستراتيجية، سوف يسمح بمعالجة العجز في الميزان التجاري، بحيث يتلاشى هذا العجز في عام

(1) لواء/ منصور عايد الملباوي، النقل الإستراتيجي وارتباطه بالتنمية الشاملة، وأثر ذلك على الأمن القومي المصري، مرجع سابق، ص 134.

2022/21، بمعنى أن تصبح الصادرات السلعية قادرة على تمويل الواردات السلعية بالكامل، بعد أن كانت قاصرة على تغطية حوالي 34٪ منها في عام 96/1997، ثم يبدأ الميزان التجاري في تحقيق فائض يتزايد سنة بعد أخرى، لترتفع نسبة تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية، إلى حوالي 120٪ في عام 2021/2022. كذلك فإن ما تستهدفه إستراتيجية التجارة الخارجية من التوجه للتصدير، يتوقع أن يسفر عن عدد من المؤشرات الدالة على أهداف إستراتيجية التعامل مع الخارج، وأهمها أن ترتفع نسبة الصادرات من السلع الزراعية إلى الناتج الزراعي، من نحو 4٪ عام 96/1997، إلى نحو 10٪ في عام 2021/2022، وأن ترتفع نسبة الصادرات من السلع الصناعية إلى الناتج الصناعي، من نحو 16٪ إلى 35٪، وأن تنخفض درجة الاعتماد على الاستيراد من الخارج، وتمثلها نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، من 20٪ إلى نحو 12٪، وأن تنخفض نسبة المكون الأجنبي للاستثمار الثابت، من نحو 26٪ إلى 12٪.

و- تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، بما يحقق لها الأمان والاستقرار، مع العمل على الاستخدام الأمثل لهذه الاستثمارات، بما يؤدي إلى زيادة إسهامها - بالتعاون مع رأس المال المحلي - في جهود التنمية بجوانبها المختلفة، والاستفادة مما تتيحه من تكنولوجيا حديثة، تعمل على تسارع الانطلاقة في التنمية، وتحقيق الأهداف المنشودة.

إن المرحلة القادمة هي مرحلة الانطلاق الاستثماري والإنتاجي، والاستقرار الاقتصادي؛ للإسراع بمعدلات التنمية، وبالتالي فهي مرحلة فتح أبواب الاستثمار على أرض مصر، بعد تبسيط الإجراءات، وتيسير التعامل مع المستثمر، وتحقيق أفضل مناخ للاستثمار، من خلال التطوير المستمر للقواعد التي تحكم العمل في مجال الاستثمار والمستثمرين، بما يتفق مع المتغيرات والمستحدثات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، ومخاطبة العالم الخارجي بلغة العصر، التي تتناسب والتطورات الحادثة على ساحته.

الإستراتيجية القطاعية، وأثرها على إستراتيجية المؤسسات المالية والنقدية:

قطاع الزراعة:

ركزت إستراتيجية التنمية بالقطاع الزراعي على استصلاح 640 ألف فدان بسيناء، 200 ألف فدان بالوادي الجديد، 250 ألف فدان في العوينات، مليون فدان في توشكى؛ ليكون

إجمالي المساحات المنزرعة طبقًا لتقدير إستراتيجية التنمية حتى عام (2021/2022) 11.2 مليون فدان، بزيادة 3.4 مليون عن العام 2001/2002، ومن المتوقع أن يزداد الناتج الزراعي بمعدل نمو، يبلغ سنويًّا نحو 4.2٪. علمًا بأن كمية المياه المتاحة، تتمثل في حصة مصر من مياه النيل، وقدرها 55.5 مليارم3 سنويًّا، ومن المستهدف زيادة حجم الموارد المائية حتى عام 2012/ 2013، بنحو 12.7 مليارم2 لكل سنة، حيث يقابل هذه الزيادة زيادة في الاستخدامات، تقدر بنحو 10 مليار م3؛ حيث إن الاستثمارات تقدر بها يتراوح بين 220، 280 مليار جنيه.

قطاع الصناعة والتعدين:

تعتمد التنمية في أنشطة الصناعات المختلفة على العديد من الركائز، أهمها:

أ- الصناعات الغذائية:

حيث لها دور كبير في توفير السلع الغذائية بالكميات والمواصفات التي تتفق مع نمط الاستهلاك في السوق المحلي، ولا تحتاج إلى رءوس أموال كبيرة، والعمل على فتح مجالات التصدير، وفتح مجالات كبيرة للصناعات الصغيرة، والتوسع في إنشاء المناطق والتجمعات الصناعية، وبخاصة في المناطق الزراعية الجديدة.

ب- صناعة الغزل والنسيج:

بالرغم مما كانت تمثله هذه الصناعة بالماضي، إلا أن بعض المشكلات أثرت نسبيًّا على إيجابياتها، ولكي تستعيد دورها يجب: (مواكبة التطورات العالمية في الإنتاج - إتاحة العمل بالتشجيع والتحفيز - النهوض بالصناعة - الاستغلال الأمثل للموارد - الارتفاع بنصيب الفرد من المنتجات الكسائية).

ج- الصناعات الكيماوية:

هي من ركائز القطاع الصناعي، وتعظيم الإنتاج القومي المحلي من المنتجات الكيماوية، وتحسين ظروف التصدير، مع تهيئة المناخ المناسب للاستثمار.

د- الصناعات الهندسية:

تتضمن العديد من الصناعات، مثل الصناعات الإلكترونية، وصناعة الحاسبات الإلكترونية، وكذلك الصناعات الإلكترونية في المجالات الدفاعية، وأيضًا صناعة المعدات الكهربائية، مع ربط الإنتاج باحتياجات البلاد، وتحفيز الوحدات المنتجة.

هـ- الصناعات المعدنية:

تعتبر من الصناعات الأساسية والإستراتيجية، وأهم ركائزها رفع معدلات الأداء للشركات، والاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة، وكذلك تحسين معدلات الإنتاج، وتحقيق التكامل بين الصناعات المختلفة.

و- الصناعات التعدينية:

يجب تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الصناعة، والتوسع في إدخال الميكنة، وكذا زيادة التعاون الجاد بين مراكز الخدمات البحثية، والعمل على وصولها للجودة.

ز- الصناعات الصغيرة والتعاونيات الإنتاجية:

يمكن تقسيمها إلى مشروعات أصلية ومشروعات معاونة، ويجب أن تتضافر الجهود؛ من أجل تنمية وتعظيم دورها، والتأكيد على العمل على ضمان انتشاره، مع التوسع في مراكز التدريب المهني.

قطاع البترول:

تهدف الإستراتيجية إلى تحقيق ما يلي:

أ- مجال البحث والتنقيب:

تشمل تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي والبترول، وكذلك الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص المصري، وأيضًا تطوير الاتفاقيات البترولية؛ لتشجيع الشركات ذات الخبرة العالمية المتطورة.

ب- مجال الغاز الطبيعي:

تم وضع الأهداف المستقبلية الآتية:

(1) تكثيف عمليات البحث والاستكشاف.

(2) تحديث الشبكة القومية لنقل الغازات.

(3) استخدام الغاز الطبيعي كمصدر من مصادر الطاقة.

(4) تصدير الغاز الطبيعي، بمراعاة تطور الاحتياجات المحلية.

ج- مجال البترول الخام:

تم وضع الأهداف المستقبلية الآتية:

(1) التوسع في تطبيق أسلوب الحفر الأفقي، مع الاحتفاظ بمعدلات الإنتاج من البترول الخام.

(2) العمل على زيادة الاحتياطي من الحقول المكتشفة، وزيادة التكامل بين الشركات العاملة.

د- مجال التكرير والتصنيع:

يعتمد في المرحلة القادمة على الآتي:

(1) تطوير المعامل القائمة، بزيادة طاقة معامل التكرير.

(2) تحقيق الانتشار الجغرافي لطاقات التكرير.

(3) تعظيم دور التصنيع المحلي.

هـ- مجال صناعات البتروكيماويات:

ويتم تنميتها عن طريق دعم مختلف الصناعات الأخرى، ويشار إلى أن إقامة مجمع للبتروكيماويات، من شأنه إتاحة فرص عمل كثيرة، من خلال السلسلة الصناعية المتكاملة.

و- مجال الاستهلاك والنقل والتوزيع:

تم وضع الأهداف المستقبلية الآتية:

(1) الاستمرار في التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي.

(2) توصيل الغاز للمنازل والمستهلكين، وتدعيم شبكات نقل الخام والغاز.

(3) تشجيع الاستثمارات الخاصة (منافذ تسويقية).

ز- مجال الحفاظ على البيئة: من خلال:

(1) تخفيض نسبة الكبريت في المنتجات البترولية.

(2) تعميم استخدام الغاز في قطاع الكهرباء والتكييف المركزي.

(3) إنشاء مراكز لمكافحة التلوث، وتعميم عمل السيارات بالغاز.

قطاع الكهرباء:

تعتمد إستراتيجية قطاع الكهرباء على ما يلي:

أ- الاستمرار في زيادة قدرات محطات توليد الكهرباء.

ب- تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية.

ج- الاستمرار في إحلال وتطوير شبكات الريف.

د- الاهتمام بإحلال وتجديد الأصول في قطاع الكهرباء.

هـ- تحفيز القطاع الخاص، مع إنشاء محطات توليد كهرباء.

و- الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.

ز- استخدام السخانات الشمسية.

ح- ربط الشبكة الكهربائية المصرية، مع شبكات الدول العربية والأوربية، ويحقق هذا الربط ما يلي:

(1) إقامة تبادل الطاقة بين مصر والبلدان العربية.

(2) خفض قدرات التوليد اللازمة (احتياطي للشبكة).

(3) ويترتب على ذلك تصدير الطاقة الكهربائية إلى الدول العربية (مصر - الأردن) .. (مصر - الأردن - سوريا - العراق - تركيا) .. (مصر - ليبيا).

ط- الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة في توليد الكهرباء، كالآتي:

1- إعطاء أولوية لاستغلال كافة المصادر الكهربائية البديلة بمحطة السد العالي - خزان أسوان - محطة توليد إسنا.

2- المشروعات الجديدة: يجب الاستفادة من مساقط المياه، بإنشاء محطات توليد بقناطر نجع حمادي - أسيوط، مع التوسع في استخدام الطاقة الشمسية والرياح.

3- التشغيل الاقتصادي للشبكة الكهربائية الموحدة، عن طريق المركز القومي للتحكم في الطاقة؛ وذلك لخفض الفاقد في شبكات الربط والنقل، وترشيد الاستهلاك، والتنبؤ بالأحمال، وجدولة الصيانات.

4- الأهداف:

- إضافة قدات توليد بمجموع 29730 ميجا وات.
- مليار كيلو وات / ساعة عام 2022/21.

- زيادة الطاقة المستخدمة من 48.9 مليار كيلو وات / ساعة عام 2002/2001، إلى 147.5 مليار كيلو وات / ساعة عام 2022/21.
- زيادة الصادرات من 1.5 مليار كيلو وات / ساعة عام 2002/2001 إلى 40 مليار كيلو وات / ساعة عام 2022/21.

5- الاستثمارات: 160 – 210 مليار جنيه خلال الفترة القادمة.

قطاع التجارة الداخلية والخارجية:

من الأدوات الرئيسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعد ركيزة أساسية للانطلاق إلى الأسواق الخارجية، ويقوم على أساس أن اقتصاديات السوق يحددها العرض والطلب، وتشجيعًا لدور القطاع الخاص أجرت الدولة العديد من الإجراءات والسياسات، منها:

- مراجعة التشريعات القائمة؛ لمواكبتها الانطلاقة القادمة، مع إعطاء ميزات مادية للمستثمرين في التجارة الداخلية، وبناء قواعد معلومات عن حركة الأسعار، وأيضًا إصدار تشريع لحماية المنافسة، وإعادة هيكلة التجارة الداخلية.
- الاستمرار في إجراء الدراسات التي تتعلق بأنماط الأسواق للسلع المصنعة وغير المصنعة، وبناء وتطوير خرائط لمكونات البنية التجارية الداخلية، مع التأكيد على إعادة النظر في المواصفات لحماية المستهلك، وتوعية المواطنين، من خلال وسائل الإعلام، وتكثيف الحملات الرقابية، وإحكام الرقابة على الأسواق، والمعاملات التجارية، وتطبيق القرارات الصادرة بشأن السلع المجهولة المصدر، والتأكيد على أهمية دور المجلس الدائم لحماية المستهلك.
- تبني برنامج لإعداد كوادر تسويقية، والتوسع في جهود الترويج الخارجي للسلع، وتحفيز رجال الأعمال والمصدرين، وتبني عدد من المشروعات لتطوير الشركات الإنتاجية، وأيضًا تبني مشروعات لتطوير تكنولوجيا الإنتاج والجودة، وتبني مشروع لإنتاج وتداول وتصدير منتجات ذات سعات تسويقية واسعة، وإقامة وتدعيم بورصات تجارة السلع، وتطوير موانئ التصدير، وتطوير أسطول النقل البحري، وإقامة شركة مختصة للنقل الجوي، وتطوير قدرات مراكز المعلومات التجارية، وإقامة تسهيلات للتخزين.

الاستثمارات: 120.45 مليار جنيه خلال الفترة.

تقديرات تطور الإنتاج السلعي حتى عام 2022، شهدت زيادة غير مسبوقة.

قطاع السياحة:

تهدف الإستراتيجية السياحية إلى الرواج الاقتصادي، عن طريق الإنفاق السياحي، والحصول على أكبر قدر من العملات الأجنبية.

ومن أهم محاور تعظيم الطلب السياحي:

أ- إعادة ترتيب المكاتب السياحية بالخارج.

ب- الاستفادة بالخبراء في التسويق.

ج- الحيز المكاني السياحي:

(1) محور شمال الصعيد:

يشمل محافظات (الفيوم - بني سويف - المنيا)، ويحتوي على مجموعات سياحية متنوعة؛ مما يؤدي إلى أنواع سياحية متعددة، ومن المقدر إقامة طاقة إيوائية، في حدود 4000 غرفة حتى 2021/2022، علاوة على:

- إقامة وحدات تبلغ 145 وحدة حول بحيرة قارون، 150 غرفة ببني سويف، 500 غرفة بالمنيا.

- إنشاء مركز للصناعات الحرفية بالفيوم، ومرسى للفنادق العائمة ببني سويف.

(2) محور سيناء:

تصلح سيناء لأنماط سياحية متعددة، منها:

(أ) السياحة الترفيهية الشاطئية (خليج السويس - البحر الأحمر).

(ب)السياحة العلاجية (عيون موسى - عيون فرعون).

(ج) السياحة الثقافية (طريق حورس - طريق الحج - عيون موسى - ميناء الطور).

(د) السياحة الدينية (دير سانت كاترين - جبل موسى).

(هـ) السياحة العلمية.

(و) سياحة الجبال والصحاري.

(ز) تقدر الطاقة الإيوائية المستهدفة حتى عام 2022 بنحو 200 ألف غرفة.

(3) محور مدن القناة:

يوجد العديد من عوامل الجذب السياحي، حيث تضم المجرى الملاحي والبحيرات على مساره، والمواقع التاريخية لحفر القناة، بالإضافة إلى المحميات الطبيعية في الزرانيق وبحيرة المنزلة، وتمثل سياحة الترانزيت للعابرين من قناة السويس، إحدى نوعيات السياحة الرئيسة، ومن المشروعات التي تتم في هذه المنطقة إنشاء مارينا لليخوت بطاقة 200 يخت، وفندق بيور فؤاد بطاقة 200 غرفة.

(4) محور جنوب الصعيد:

تبلغ الطاقة الإيوائية حتى عام 2022/21 نحو 300 ألف غرفة، وتتنوع الموارد السياحية بجنوب الصعيد، حيث توجد (سياحة الآثار - السياحة الترفيهية - المؤتمرات)، ومن المشروعات في هذه المنطقة زيادة الطاقة الإيوائية بالأقصر 5625 غرفة، وفي أسوان إلى 9650 غرفة، مع إنشاء 9 فنادق وقرى سياحية بمرسى علم، تحتوي على 2700 غرفة.

د- الأهداف الكمية:

المؤشرات المقدر تحقيقها في الفترة (2002/ 2003 إلى 2021/2022) كالآتي:

(1) ارتفاع عدد السائحين من 3.8 مليون سائح عام 2002/ 2003، إلى 27.2 مليون سائح عام 2022/21.

(2) الوصول بالدخل السياحي عام 2022/21 إلى 110 مليار جنيه.

(3) الوصول بعدد الليالي السياحية إلى 237 مليون ليلة عام 2022/21.

التكلفة الاستثمارية: 120 - 160 مليار جنيه.

قطاع المجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان:

المجتمعات العمرانية الجديدة:

يحقق هذا القطاع أهدافه من خلال إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لزيادة مساحة الحيز المأهول من مصر، مع حماية الأراضي الزراعية، وتقليل مشكلات النقل والانتقال، والعمل على جذب السكان إلى مناطق التنمية الجديدة، والقضاء على مشكلة العشوائيات، مع التركيز في الحركة التعميرية على تنمية محاور سيناء، وجنوب غرب مصر، والاعتبارات النفسية للمجتمع المصري، الذي سيقيم بالمناطق الجديدة، وتوفير المخططات

العمرانية على أحدث القواعد العلمية والفنية، وتهيئة المناخ الاستثماري بالمناطق الجديدة، والقدرة على توطين جانب كبير من الزيادة السكانية، والتي تقدر بـ 20.4 مليون نسمة بالمناطق الجديدة، طبقًا للمخطط الآتي:

أ- استكمال المدن والمجتمعات الجديدة:

تبلغ المدن الجديدة حتى نهاية الخطة الخمسية الثالثة 19 مدينة، وهي مدن بالقاهرة الكبرى (العاشر من رمضان - 15 مايو - 6 أكتوبر - العبور - بدر)، وأربع مدن بالصعيد (بني سويف - المنيا - أسيوط - طيبة الجديدة)، وخمس تجمعات حول الطريق الدائري (الأول - الخامس - القطامية - الشيخ زايد - الشروق)، وخمس مدن بالوجه البحري (دمياط الجديدة - الصالحية - السادات - النوبارية - برج العرب).

ب- توسعات المدن الجديدة:

تستهدف الإستراتيجية إقامة 41 مدينة جديدة أخرى حتى عام 2017/16، وبناء 5.3 مليون وحدة سكنية من عام 2001/2002 حتى عام 2022/21، منها 70٪ إسكان اقتصادي، 30٪ إسكان متوسط وفوق المتوسط.

الاستثمارات: 180 - 240 مليار جنيه.

أولويات التحديث الاقتصادي في مصر:

يشهد العالم العديد من التطورات، خاصة على الصعيد الاقتصادي، حيث أصبح الاقتصاد العالمي مفتوحًا لجميع المشاركين، ولا يخفى الدور الذي صنعته ثورتا الاتصالات والمعلومات، في إيجاد الصورة الحالية للأوضاع الاقتصادية العالمية، ويستلزم ذلك أن يكون لمصر دورها في المشاركة في النظام الاقتصادي العالمي، وهناك فرق بين المشاركة والحضور، فالمشاركة تعني أن تعطي مصر وتأخذ من فوائد هذا النظام، أما الحضور فهو مجرد مشاهدة لما يحدث من متغيرات دون الاستفادة منها.

لا شك أن المطلوب من مصر أن يكون لها دور مشارك لا متفرج، وهذا الدور أصبح ملحًّا بالنسبة لمصر؛ نظرًا لمكانتها الإقليمية والدولية، وكذلك بعدها الحضاري، ومن جانب آخر، فإن مصر تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية، التي تتطلب الانفتاح على العالم الخارجي؛ حتى يمكنها زيادة صادراتها، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، والوصول إلى مستوى مرضٍ

للتشغيل والإنتاج، فلا يوجد اقتصاد ناجح، دون أن يكون هذا الاقتصاد منفتحًا، ولكن هذا الانفتاح لابد أن تكون محصلته الإجمالية إيجابية على هذا الاقتصاد، فالانفتاح وسيلة وليس غاية.

من أجل انفتاح الاقتصاد المصري على الاقتصاد العالمي، وقعت مصر على النتائج الختامية لجولة أورجواي، واكتسبت عضوية منظمة التجارة العالمية، ووقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، واتفاقية الكويز مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن على مصر التزاماتها الأفريقية والعربية، من خلال اتفاقية الكوميسا والسوق العربية المشتركة.

لهذه الأسباب الداخلية والخارجية أصبح أمر تحديث الاقتصاد المصري ضرورة لابد من الأخذ بها، ولا يعني ذلك أنه لا توجد بعض الكيانات في الاقتصاد المصري محدثة، ولكن نحن نريد أن يشمل هذا التحديث كافة مكونات الاقتصاد المصري[1].

وحتى يتحقق التحديث لابد من وجود رؤية مستقبلية واضحة، فالتحديث لمن؟ وبمن؟ التحديث للمصريين، وبالمصريين، فلابد من أن نقف على قاعدة صلبة من إمكاناتنا المتاحة، والاستفادة منها بأقصى صورة ممكنة، ثم الاستفادة من مشاركة الآخرين، ولكي تكون هذه الرؤية واقعية لابد من معرفة مكونات الاقتصاد المصري في مختلف القطاعات، ومعرفة نقاط الضعف والقوة، وتحديد برنامج عمل؛ للنهوض بالقطاعات التي تعاني من مواطن الضعف.

فالتحديث عملية مستمرة، ولا تعني الوقوف عند حد معين، فالبشرية دأبت على التجديد والإضافة على مر الزمن، لذلك لابد من أن تكون البنية الأساسية لدينا خلاقة ومبدعة؛ حتى لا نقف عند حدود مستهلكي تكنولوجيا وحضارة الآخرين، فكما نعلم أن الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، يؤثر في مختلف الجوانب السابقة ويتأثر بها، غير أن سرعة التقدم التكنولوجي في الفترة الراهنة، منذ اختراع الكمبيوتر والقمر الصناعي، لم يسبق لها مثيل في أي عصر من العصور السابقة.

(1) مصطفى أحمد مصطفى، وعثمان محمد عثمان: تحديث مصر، أعمال ندوة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2001، ص 73.

بعد وضوح الرؤية تتعدد الأولويات حسب قيد الزمن وقيد الإمكانات وباقي القيود، وإذا ما أردنا أن نرتب بعض هذه الأولويات، فمن الأفضل أن نعمل على سبعة محاور أساسية على التوازي؛ إذ إن كل محور مكمل ومحفز للمحاور الأخرى، وهذه المحاور هي: تحديث العنصر البشري، بالارتقاء بنظام التعليم والتدريب والصحة، وتحديث قطاع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وتحديث الإطار المؤسسي، ومراجعة دور الدولة في ظل العولمة، وتفعيل منظمات المجتمع المدني؛ من أجل المشاركة في النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وتحديث الصناعة وإعادة تأهيل المنشآت؛ من أجل التكيف للعمل بآليات السوق، والاستفادة من اتفاقيات تحرير التجارة المختلفة (منظمة التجارة العالمية - الشراكة المصرية الأوربية - الكويز)، والاستفادة من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تحديث العنصر البشري بالارتقاء بنظام التعليم والتدريب والصحة[1]:

بالنظر إلى الأمد الطويل، فمن الممكن اتباع إستراتيجية، تهدف إلى جعل مصر مجتمعًا للخدمات المتميزة؛ وذلك نظرًا للتحول الديموغرافي الذي ستشهده في العقدين الثاني والثالث من الألفية الحالية، حيث تتراكم لدينا الأعداد الهائلة من خريجي كافة الكليات المعنية؛ من طب وصيدلة وتجارة وحقوق، والمتخصصين في علوم الكمبيوتر من خريجي كليات الهندسة والعلوم، فعلي نقيض الوضع المتخلف بالنسبة لمعدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، نجد أن مرتبة مصر في مؤشرات التعليم العالي تفوق المعدل المتوسط للدول النامية بمراحل.

كلنا يشهد الآن مدى مساهمة العنصر البشري الفعال في تجارب التنمية الناجحة، فالأزمة المالية العالمية، على الرغم من فداحتها وظلالها التي امتدت إلى مختلف بقاع الأرض، نجد أن من الدروس المستفادة منها أن الدول التي استطاعت أن تكون تنمية بشرية متقدمة، استطاعت أن تتعامل مع الأزمة بشيء من السرعة، وأن تقلل من خسائرها فيها، ولعل الفيصل في موضوع التنمية البشرية هو مؤشرات التنمية البشرية، التي يرصدها تقرير الأمم المتحدة.

---

(1) هبة حندوسة: أولويات التحديث في مصر، ندوة تحديث مصر، 2002، ص 77.

حسب تقديرات تقرير عام 2009، فإن مصر تحتل في الترتيب العام لهذا التقرير الترتيب 136، في حين تسبقنا دول أخرى في المنطقة العربية والشرق أوسطية، فتركيا ترتيبها 85 وإيران 97 ولبنان 82 وسوريا 111، أما خارج النطاق العربي فنجد ماليزيا تحصل على ترتيب 61، وإسرائيل 23.

يعتبر أهم سبب وراء تأخر ترتيب مصر - بالمقارنة بكثير من الدول النامية - ذات مستوى دخل للفرد مماثل أو أقل من مصر، هو تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، علمًا بأن التعليم الأساسي يمثل ثلث القيمة المطلقة لمؤشر التنمية البشرية، ومع ذلك فإن من الاتجاهات الإيجابية في هذا الشأن انخفاض نسبة الأمية في مصر بين الإناث في سوق العمل، في الفترة من 1988 - 1998، من 80٪ إلى 65٪ في الريف، ومن 42٪ في الحضر.

وقد اهتمت العديد من الأقطار بإصدار تقارير مماثلة لتقرير الأمم المتحدة، ولكن على المستوى القطري، ومنها مصر، وقد قام معهد التخطيط القومي بإصدار أعداد من تقريره عن التنمية البشرية. وهو ما يعني أننا بدأنا الاهتمام بهذا الجانب، ولعل أهم الجوانب للتنمية البشرية التي يجب أن تلفت نظرنا:

أ- التعليم:

حيث لم يعد الاهتمام بالكم يمثل أدنى إضافة إلى جهود التنمية، بل يجب الاهتمام بالكيف داخل المؤسسات التعليمية، مع مراعاة أن يتوفر الحد الأدنى من التعليم الأساسي للجميع. وآن الأوان لكي يكون لإنفاقنا على التعليم مردود اقتصادي، يضيف لعملية التنمية، ولا يكون عبئًا عليها، علمًا بأننا نعاني من وجود نسبة 34٪ من الشعب المصري أميون.

ب- الصحة:

فالاستثمار في صحة البشر يمثل واحدًا من أهم سياسات التنمية البشرية، فعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات في مجال الصحة، فإن الأمر يتطلب الآتي:

(1) النهوض بمستوى أداء الخدمات الصحية الأولية، وزيادة الاهتمام بخدمات الصحة الوقائية، خاصة في المحافظات البعيدة والمناطق النائية.

(2) عدالة توزيع الخدمات الصحية، وتطوير الوحدات الصحية، وتوفير التخصصات الطبية اللازمة لكافة مناطق الجمهورية.

(3) أن يشمل التأمين الصحي أكبر عدد من المواطنين إن لم يكن كل المواطنين.

(4) التوسع في توفير المياه الصالحة للشرب، وخدمات الصرف الصحي .

(5) الاهتمام بتنقية البيئة من التلوث الذي أصبح يهدد الجميع، بل ويقف حجر عثرة أمام بعض الصادرات للبلدان التي تشترط توافر شروط المحافظة على البيئة.

تحديث قطاع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر:

يقوم القطاع الواسع الذي يتألف معظمه من أنشطة غير رسمية، والذي يشمل المنشآت الصغيرة، بتشغيل أكثر من 3,5 مليون عامل في 1,7 مليون منشأة، تستخدم أقل من خمسة عمال و500 آلاف عامل آخرين في المنشآت من حجم 9 – 5 عمال (تعداد المنشآت عام 2010).

وقد ترتب على التركيز الذي استمر حوالي عشرين سنة في الاستثمارات المخططة على البنية الأساسية (الكهرباء والمياه والطرق والتلفونات)، إلى تحسين ملموس في فرص الإنتاج لهذا القطاع النشط، كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادي قد وفر لهذا القطاع حاليًا مؤشرات السوق الصحيحة، التي تمثل التكلفة البديلة لرءوس الأموال والمدخلات والمخرجات.

غير أن هذا القطاع ما زال بعيدًا عن أن يعمل بكامل إمكاناته؛ بسبب التحيزات القائمة، التي تحول دون حصوله على الائتمان والأيدي العاملة المدربة، وأشكال التكنولوجيا المتقدمة، وفرص التسويق الأوسع والتصدير، والاستفادة من مميزات المشروعات الكبيرة، من حيث الإعفاءات الضريبية وحوافز الاستثمار.

يشير السياق التاريخي والاقتصادي للاقتصاد المصري، إلى أن قطاع المنشآت الصغيرة – الذي كان يمثل أكبر صاحب للعمل في القطاع الخاص خارج الزراعة (3 مليون عامل) – مرتبط ارتباطًا ذا شقين مع أفراد الأسرة، من حيث تزويدهم بفرص الكسب، والاعتماد على عملهم، لكن مساندة الدولة للقطاعين الصغير وغير الرسمي للنشاط الاقتصادي، مفتقدة إلى حد كبير عند المستوى العريض للحصول على التعليم الابتدائي والرعاية الصحية للفقراء، على نحو ما تبينه المؤشرات المتعلقة بهذه المجالات.

كما أن الدولة لم توفر دعمًا مخصصًا لضمان فرصة وصول المنشآت الصغيرة إلى مراكز الإرشاد أو التدريب أو الائتمان، أو الحصول على الأراضي، التي تتوافر فيها الخدمات، وعند المقارنة بالدول الأخرى، التي يوجد بها قطاع ناجح وكفء للمنشآت الصغيرة، ابتداء

باليابان إلى الهند أو إيطاليا – نجد أن السياسات العامة وأنظمة توفير الخدمات من جانب المنظمات غير الحكومية، لم تبدأ في مصر إلا في وقت متأخر.

البعد المؤسسي والتغيير المنشود لدور الدولة:

على الرغم من أن الدولة قد أعادت النظر في إطارها المؤسسي؛ حتى يتفق مع الهيكل الجديد للنظام الاقتصادي، فإن الإصلاح لا يعتبر كاملًا حتى الآن، ويحتاج الأمر إلى مراجعة القوانين والإجراءات والنظم الإدارية، التي تحكم العمل في المجال الاقتصادي؛ بغرض تعميق عملية الإصلاح؛ حتى يتجاوب معها القطاع كقاطرة للنمو في مجالات ثلاثة:

أ- توسيع القاعدة الإنتاجية، عن طريق زيادة الاستثمار.

ب- الإسراع في توفير فرص العمل في القطاعات ذات النمو السريع والقابلة للاستمرار.

ج- القفز بحجم الصادرات غير التقليدية ذات القيمة المضافة العالية، للمستويات التي تتمشى مع حجم الإنتاج المحلي من القطاعين الزراعي والصناعي.

فلابد أن يكون لدينا مؤسسات وقواعد حاكمة؛ لأن غياب القواعد العامة هو الذي يؤدي إلى وجود خلل في المجتمع بكافة مستوياته. وقد ركزت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011، على أهمية وجود البعد المؤسسي في مجتمعنا؛ حيث "إننا مطالبون بترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز دورها؛ حتى تصبح أداة التطوير الرئيسة في شتى مجالات الحياة العصرية"، وإذا أردنا منطلقًا جديدًا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على مشارف الألفية الثالثة، فلابد أن يقوم ذلك على أساس إعادة تحديد الدور المنوط بالدولة، بحيث يتضمن مبادئ المشاركة، واتفاق الآراء بين جميع فئات المجتمع المدني، ويتضح ذلك في الآتي:

أ- يجب على الدولة تشجع الابتكار، وإعادة الهيكلة، والارتقاء التنظيمي بالشركات، عن طريق الحوافز المباشرة وغير المباشرة، ووضع برامج التعليم التكنولوجي ونظم المعلومات، وأن تتم مشاركة القطاع الخاص في مجالس إدارات مراكز التدريب الحكومية، وقد تحقق هذا الأمر خلال الفترة الماضية لبعض المراكز، وأن تتطور هذه المشاركة إلى برامج التدريب، وذلك حسب احتياجات قطاع الأعمال.

ب- يجب على الدولة أن تستخدم مؤشر تكاليف المعاملات، في قياس ومراقبة ورفع جودة الخدمات الحكومية، ويجب أن ينصب الاهتمام على تغيير موقف الموظفين الإداريين،

بحيث يتحولون من تطبيق اللوائح إلى تسهيل العمل، في سياق قواعد واضحة وموحدة، لا تتيح مجالًا للسلطة التقديرية أو التمييز.

ج- أن تترجم الأفكار والأيدلوجية الجديدة الخاصة بالتوجه إلى السوق، إلى عقد اجتماعي وسياسي جديد، يعيد النظر في الدور المنوط بالدولة وبالمجتمع، ويضمن زيادة المشاركة واللامركزية.

د- تزايد أهمية وظيفة الدولة في مجال إعادة توزيع الدخل، خصوصًا عندما يفتقد المواطنون والشركات الأنماط السابقة من نظم الدعم، ويحتاج الجميع إلى أشكال جديدة من الحماية الاجتماعية والبرامج اللازمة؛ لتشجيع الوسطاء والعاملين لحساب أنفسهم.

هـ- يجب على الدولة أن تستخدم سلطتها الرقابية والتنظيمية، في ضمان المنافسة وحماية مصالح المستهلكين والعمال.

و- يجب على الدولة تقديم الحوافز اللازمة؛ لتشجيع القطاع الشاسع والعريض من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر - الرسمية منها وغير الرسمية - على المنافسة والتوسع، وزيادة إنتاجيتها ودخولها.

ز- على الدولة أن توفق أوضاعها مع الأساليب الجديدة، لتبادل المعلومات التجارية، والإجراءات والمعايير والممارسات المنسقة لإعداد متطلبات التجارة، ولتحقيق هذه الغايات تعتبر تكنولوجيا الاتصالات ضرورية للكفاءة التنافسية للصناعات، وتيسير التجارة الدولية.

تفعيل منظمات المجتمع المدني؛ من أجل المشاركة في النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1]:

المجتمع المدني يعني مشاركة كل فئات المجتمع، فهو يعني قوة التفاوض، والارتقاء نحو الخيارات الأفضل، بالأخذ بالرأي والرأي الآخر، ويتضمن عملية التحول نحو المشاركة واللامركزية، إلى ارتفاع أصوات الفئات المختلفة، والتمثيل الأفضل لمصالحهم، وحتى تتحقق القوة للمجتمع المدني، ويصبح مشاركًا مع الدولة - يجب تمكين الأفراد والأسر والهيئات المدنية من التعبير عن تفضيلاتها، واقتراح الحلول، ومتابعة مدى الخدمات الحكومية، وعندما يتوافر قدر أكبر من مشروعية الإجراءات، يرجح أن يقترن ذلك بالمزيد من الكفاءة العملية.

---

(1) نور عبد المنعم: منظمات المجتمع المدني في مصر، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2005، ص4.

على المسئولين الإداريين أن يتعلموا مهارة العمل بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني، التي تصبح أكثر قوة وتنظيمًا، مع القطاع الخاص ومع الجمعيات التطوعية غير الحكومية، وعلى السلطة التنفيذية للدولة – من جانب آخر – أن تحسن سلطاتها المتعددة؛ من أجل فرض الانضباط والالتزام بالمعايير، بدءًا من قواعد المرور واشتراطات البناء، حتى مكافحة الجريمة والفساد والمخدرات والإرهاب.

تشير التقديرات إلى أن 70٪ من القوة الاقتصادية في مصر مسئول عنها القطاع الخاص، وأن الدخل القومي قد زاد خلال العشر سنوات الماضية بنحو 5٪، وترجع هذه الزيادة أساسًا إلى اتساع دور القطاع الخاص. فالقطاع الخاص يمثل الاستثمار والتنمية والفرص والمكانة للاقتصاد المصري؛ خاصةً أن المكانة الاقتصادية هي التي تحدد القوة السياسية.

لكن وجود بعض النماذج الناجحة في القطاع الخاص، لا يعني أنه قد وصل إلى المرحلة المطلوبة، فكثير من شركاته تحتاج إلى تحديث الإدارة بها، وكذلك إصلاح هياكلها المالية، وعلاقاتها بالبنوك، ويقابل هذه المؤسسات تحد كبير، هو الإنفاق على أعمال البحوث والتطوير؛ حتى تتمكن من المنافسة.

فتحديث القطاع الخاص مرتبط بشكل أساسي بتحديث منظمات الأعمال، فمن حق هذه المنظمات أن تعمل في حرية، ومن هذه الحرية اختيار رؤسائها، وألا تكون انتخاباتها مقيدة بشروط معينة، ولا تفرض عليها وصاية بأي شكل من الأجهزة الحكومية، وأن يكون أداء هذه المنظمات متسم بالشفافية، وبدون محسوبية، وأن تصرف أموالها طبقًا لقرارات مجالس إدارتها، فمنظمات الأعمال في مصر لم يصل فيها الدور بعد إلى أن تكون مسئولة عن تنظيم المهنة، وأن يكون لها دور في فض المنازعات بين أعضائها.

تحديث الصناعة وإعادة تأهيل المنشآت عن طريق التكيف للعمل بآليات السوق:

من الضروري تصحيح هيكل الصناعة، بحيث يكون لهذا القطاع دوره الرائد في توفير فرص العمل الحقيقية، وفي تحقيق التوازن المعقول في الميزان التجاري، عن طريق زيادة الصادرات. فالصناعة المصرية تتمتع بميزة تنافسية ديناميكية، لم تترجم حتى الآن، إلى الإنجازات الممكنة، والتي تتحقق بالآتي:

أ- قاعدة صناعية متكاملة ومتوازنة.

ب- وفرة الأيدي العاملة التي يسهل تدريبها.

ج- موقع إستراتيجي متميز؛ لجذب الاستثمارات، وتوطين الصناعات التصديرية.

د- شبكة واسعة من البنية الأساسية للمرافق، ومدن صناعية مجهزة لاستيعاب الاستثمارات.

فبالرغم من كل هذه المميزات التي تتمتع بها الصناعة المصرية، ما زالت تساهم بنسبة ضئيلة من التشغيل (14٪ من القوى العاملة الإجمالية)، ومن التصدير (لا تتجاوز 6٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي). تتفوق تونس على مصر بمراحل في صادراتها الصناعية، على الرغم من أن حجم القطاع الصناعي فيها، يقدر بنحو ربع حجمه في مصر، ويجب أن يركز هذا المشروع الضخم على الاستفادة من تجارب دول حوض البحر الأبيض المتوسط، في إعادة هيكلة الصناعة، وجعلها قادرة على المنافسة في السوق الأوربية، ومن العناصر الفاعلة التي يجب أن يتضمنها برنامج تحديث الصناعة، إعطاء الفرصة للمنشآت المتوسطة، لإعادة تنظيم هياكلها، عن طريق تشخيص مواطن الضعف في إدارتها الفنية، مع إيجاد الحلول لمشكلاتها، ورسم خطة إستراتيجية خاصة بها، تمكنها من رفع مستوى جودة المنتج.

المستويات المقترحة لعمل برنامج لتحديث الصناعة:

أ- المستوى الجزئي:

بحيث يتم تطوير الهيكل الإنتاجي والتسويقي للشركة، والمستوى القطاعي، بحيث يتم رفع مستوى الخدمات القطاعية؛ من تدريب وائتمان.

ب- المستوى الكلي:

من خلال التدخل التشريعي والإجرائي؛ لتذليل العقبات التي تؤدي إلى زيادة نفقة التعاملات.

المحاور المتصور أن يتم بها تحديث الصناعة المصرية:

أ- تهيئة المناخ الكلي لتطوير الكفاءة الصناعية.

ب- تنمية القدرات الإستراتيجية للإدارة، والتنمية المتكاملة للشركات.

ج - خلق ظروف التحول التدريجي في سلوكيات ومفاهيم مجتمع الأعمال نحو المقومات الديناميكية للتنافسية.

الاستفادة من اتفاقيات التجارة المختلفة:

لقد وقعت مصر على اتفاقية الشركة المصرية الأوربية خلال الفترة الماضية، تحديدًا في 2001، وصدق مجلس الشعب المصري عليها في 2002، ودخلت حيز التنفيذ في يناير 2004 (بالنسبة للشق التجاري)، وفي يونيو 2004 (بالنسبة لبقية عناصر الاتفاقية)، وتعد الاتفاقية واحدة من الاتفاقيات التي حظيت بالكثير من الدراسة، حيث استغرقت قرابة خمس سنوات من النقاش والمفاوضات، ومن الإيجابيات في هذا الشأن صدور القرار الجمهوري؛ لتنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية، ومنذ أن انتهت المفاوضات وبدأ الحديث عن توقيع الاتفاقية ثار الكثير من الجدل والمخاوف حول هذه الاتفاقية، وهذه طبيعة الأشياء، فليس هناك شيء خير كله أو شر كله، ولكن العبرة بالنتيجة الإجمالية، وهو ما يعنينا بشأن هذه الاتفاقية، وإن كان يرى البعض أنها في صالح مصر إذا ما أحسن استغلالها والتفاعل الإيجابي معها [(1)].

أهم المكاسب المتوقعة من اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية (2):

أ- خلق التجارة (Trade Creation):

تحفيز الصادرات المصرية، عن طريق إزالة المعوقات الإدارية، وتكلفة المعاملات الخاصة بقواعد ومواصفات المنتج، وإجراءات الفحص والحصول على الشهادات.

ب- الصناعات المحلية (Domestic Industries):

تحفيز الصناعات المحلية على تحسين نوعية الإنتاج، وتخفيض تكلفة المنتج، بالإضافة إلى تخفيض أسعار المدخلات الوسيطة في الإنتاج، وتوافرها.

ج- تشجيع الاستثمارات الأجنبية على الاستيطان في مصر (Foreign Direct Investment):

يهدف إلى استغلال العلاقات الخاصة، التي تعطي أفضلية للصادرات المصرية في السوق الأوربية.

---

(1) جمال بيومي: قطاعات منظمة التجارة العالمية، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 2002، ص4.

(2) فرج عبد الفتاح فرج: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أكاديمية ناصر العسكرية، 2004، ص8.

د- التعاون المالي (Financial Cooperation):

اتفاقية برنامج (M.E.D.A)، التي تركز على الإصلاح الاقتصادي، وخاصة القطاع الخاص والقطاع الاجتماعي والبيئة.

السلبيات المتوقعة[1]:

أ- الأثر المالي (Fiscal Impact).

تقدر الخسائر المتوقعة في إيرادات الجمارك بنحو 4,3 ٪، من مجموع الإيرادات لعام 1998، ويمكن تعويض هذه الخسائر عن طريق وجود نظام ضريبي أكثر بساطة وأقل تعقيدًا، بالإضافة إلى رفع كفاءة التحصيل الضريبي، وخفض الإعفاءات.

ب- أثر المركز والمحاور (Hub and Spoke Effect):

يتحقق هذا الأثر من اندماج الكتل الكبيرة في اتفاقيات ثنائية مع دول صغيرة، كمصر ودول حوض البحر المتوسط، حيث يقوم المستثمر بتوطين المركز في أوربا، ويستفيد من الدخول أسواق المحاور (دول حوض البحر المتوسط).

ج- تحويل التجارة (Trade Diversion):

قد تتسبب طبيعة التمييز والتفضيل في مثل هذه الاتفاقيات نحو الدول الداخلة في الاتفاقيات، في تغيير جهات الاستيراد، كنتيجة نحو منتجات دول أقل كفاءة.

د- الصناعات الوليدة (Infant Industries):

قد تتأثر الصناعات الوليدة بمثل هذه الاتفاقيات؛ خاصة أنها لا تملك في كثير من الأحيان القدرة التنافسية.

هـ- تكاليف مكافحة الإغراق (Consequences of the Antidumping provision):

مكافحة الإغراق هي آلية تجارية مهمة بالنسبة لأوربا ومصر، تتعرض لإجراءات مكافحة الإغراق، خاصة بالنسبة للمنسوجات.

و- قواعد المنشأ (Rules of Origin):

تعرف الاتفاقيات قواعد المنشأ، بأنها إما أن تنتج السلعة كاملة في الدولة، أو أن تكون خضعت لسلسلة من عمليات الإنتاج داخل الدولة المصدرة، ومصر - يمكن إلى حد ما - أن

---

(1) هبة حندوسة، مرجع سبق ذكره، ص83.

تتغلب على هذه المشكلة، باستيراد مكونات من دول لديها اتفاقيات شراكة، وتضيف إليها مكونات مصرية أثناء عملية الإنتاج التي تتم في مصر.

ز- الموضوعات الزراعية:

كانت هذه الموضوعات من أهم ما تم مناقشته في الاتفاقية، خاصة لبعض السلع كالبطاطس والبرتقال والأرز، حيث سيكون هناك محدودية لمكاسب الاتفاقية، فيما إذا استمرت القيود حول دخول الأسواق الزراعية الأوربية.

ح- **قواعد منظمة التجارة العالمية:**

قد تحد اتفاقية الشراكة من القدرة على الاستفادة من بعض المكاسب، التي توفرها قواعد منظمة التجارة العالمية للدول النامية، وخاصة فيما يتعلق بـ (الفترة الانتقالية - الاتفاقيات التفضيلية)، ومن أبرز هذه السلبيات للدول النامية (مكافحة الإغراق - حقوق الملكية الفكرية)، وإلغاء الجمارك على فترة أطول من الدول المتقدمة، إلا أن قيمة الجمارك في الدول المتقدمة، تعادل ثلث الجمارك في الدول النامية.

الشروط المسبقة لجني منافع الاتفاقية:

أ- تثبيت الاقتصاد الكلي (مصر تحتاج إلى تبني سياسة صرف أكثر تجاوبًا للتغيرات، ويجب أن تدعم بسياسات مالية ونقدية).

ب- خفض الاعتماد على الضرائب التجارية.

ج - عبء أقل للقروض الخارجية.

د-درجة عالية من الانفتاح التجاري.

هـ - إطار تشريعي أكثر تحررًا.

العمل على الاستفادة من استقدام الاستثمار الأجنبي(1):

في ظل الأوضاع الحالية لمعدلات الادخار المحلي، نجد أنها لا تلبي احتياجات؛ حيث إن الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار العام، تقدر بنحو 8٪، فضلًا عن هذا فهناك الإيجابيات المتعددة التي يمكن أن نجنيها من وجود الاستثمارات الأجنبية في مصر؛ من إضافة فرص عمل جديدة، ومقدرة الشركات الأجنبية على التصدير، وجلب التكنولوجيا الحديثة،

---

(1) الاستثمار في مصر 2005، وزارة الاستثمار، القاهرة، 2005، ص18.

ولكن القضية هي في كيفية توظيف هذه الاستثمارات، بحيث تصب في النهاية في صالح الاقتصاد الوطني، ويتوقف ذلك على أمرين، هما:

أ- الاستفادة من الاستثمارات المحلية القائمة، والعمل على إنهاء مشكلاتها.

ب- إجراء العديد من الإصلاحات في المجالات الآتية:

(1) الإصلاح الضريبي: من حيث تبسيط هذا النظام، وتخفيض معدل الضريبة الاسمي على أرباح الشركات العاملة في النشاط الصناعي والتجاري، وإيجاد آلية سريعة وحاسمة للخلافات الضريبية، وهو ما عكسه قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005.

(2) تطوير النظام الجمركي: بحيث يتضمن الحد من البطء وتعقيد الإجراءات، تيسير ووضوح نظام مراقبة الجودة على الصادرات، اختصار الوقت اللازم للعمل بنظام "الدروباك"، وهو نظام يتعلق باسترداد الرسوم الجمركية على الواردات.

(3) تسهيل إجراءات تأسيس الشركات: بحيث يتم القضاء على المعوقات الإدارية، ووجود جهة واحدة للتعامل مع المستثمر.

(4) الإفصاح وتوفير المعلومات.

(5) التعديلات التشريعية، بحيث يتم الانتهاء من صدور التشريعات اللازمة، مثل قانون العمل، وقانون منع الاحتكار.

(6) تطوير البنية الأساسية، حيث يشكو مجتمع الأعمال من أن البنية الأساسية الحالية مازالت غيرمتطورة، وتزيد من تكاليف التشغيل. وهناك حاجة إلى تحسين خدمات الموانئ، وإنشاء خطوط بحرية؛ من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد كان قانون الاستثمار الجديد رقم 8 لسنة 1997، خطوة في الاتجاه الصحيح؛ لأنه يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة في النقل الجوي والبحري، وما يتعلق بهما من خدمات، وبذلك يزيد من احتمالات تحسين النوعية والتكلفة، بالقياس لما تقدمه الاحتكارات الحكومية.

(7) إصلاح الجهاز الإداري.

(8) تحديد الدور المفروض أن يلعبه الاقتصاد المصري في ظل تطورات الاقتصاد العالمي.

(9) حسم قضية اقتصادية السوق وعلاقاتها بالتخطيط، والتخطيط المطلوب الآن.

(10) تحديد واختيار الأولويات على مستوى السياسيات أم القطاعات.

(11) إعادة النظر في تعبئة وتخصيص الموارد.

(12) أن يحدد دور الدولة بتحديد حزمة سياسات متكاملة؛ لتفعيل مؤسسي كفء لاستخدام الطاقات العاطلة، خاصة الطاقة البشرية الهائلة في مصر.

(13) تحديد نقاط الضعف والقوة، وتحديد برامج عمل النهوض بالقطاعات.

الدلالات الفكرية للأزمة المالية العالمية:

كثر الكلام في الآونة الأخيرة عن "الأزمة" في مجالات متعددة ومتنوعة، دون أن يحدد معناها بشكل واضح ودقيق، فيربط بها العديد من المعاني والحوادث التاريخية، والمؤسسات. وقد لاحظ النمساوي الأمريكي الأصل فريتز ماشلوب (Machlup)، أن من عيوب علم الاقتصاد المعاصر إهماله لعلم الدلالة الاقتصادية [(1)].

ويعد الانهيار الاقتصادي لسوق المال الأمريكي، من أكبر الانهيارات الاقتصادية في تاريخ الاقتصاد الغربي المعاصر، فقد أفلست أكبر البنوك الأمريكية، مثل بنك ليمان برازرز الاستثماري في 15/ 9 / 2008، وخلفت وراءها دمارًا هائلًا، ما زالت تداعياته مستمرة إلى الآن، ومع أن الفترة من السبعينيات إلى الآن مرت بكوارث وانهيارات، مثل "أزمة النمور الآسيوية"، و"أزمة المكسيك"، وغيرها، إلا أن هذه الأزمة هي الأكبر والأشمل، وهذه الأزمة ليست نتيجة أزمة الرهن العقاري، بل هي ممتدة إلى ما قبل ذلك وإلى السبعينيات تحديدًا؛ عند صعود الليبرالية من جديد [(2)].

لا شك أننا نعيش الآن بوادر أزمة عالمية، والتي بدأت بشكل حاد في التجربة الأمريكية، ثم بصورة أقل حدة في التجارب الأوروبية المرتبطة بها، ثم التجربة اليابانية، وتجارب دول جنوب شرق آسيا، ثم الصين وروسيا، وأخيرًا بقية دول العالم، وهي الدول النامية، ومنها مصر. ولكي نتفهم هذه الأزمة ومدى خطورتها، خاصةً على المؤسسات المالية والنقدية، يتعين أن نتعرف على بعض الحقائق الأساسية المرتبطة بها، والتي تتمثل في الآتي[(3)]:

أ- يقوم النظام الرأسمالي على مبدأ الحرية الاقتصادية والدولة الحارسة، أي التي تقوم أساسًا بالخدمات العامة الرئيسة، أما ما يحدث الآن فهو تدخل شديد الوضوح ليس من

---

(1) www.invest.org.eg.

(2) إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، أكتوبر 2008، ص ص 4- 8.

(3) Douglas W. Arner, Financial Stability, Economic Growth, And The Role Of Law. (New York, Ny: Cambridge University Press, 2007) p39.

السلطات النقدية - أي البنوك المركزية - وإنما من رأس الأنظمة الرأسمالية ووزارات ماليتها أو خزانتها، والدليل على ذلك أن خطة الإنقاذ الأمريكية سميت باسم وزير الخزانة الأمريكي، وهي خطة "بولسون"، وهو أثار رفض الهيئات الاقتصادية الأمريكية لهذا التدخل الحكومي.

ب- لم يقم بنك الاتحاد الفيدرالي - أي البنك المركزي الأمريكي - بدوره كبنك مركزي في مراقبة جادة للنظام المصرفي، واكتفى باستخدام سعر الفائدة، كأداة لإدارة النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وهذا الجهاز بصفة خاصة، بينما نجد أن كثيرًا من وحدات هذا الجهاز أخذت تعمل خارج الطريقة النظامية، أي ما يسمى بالنشاط خارج الميزانية، أي بعيدًا عن ميدان الرقابة. وهذا النشاط الخارجي يعادل 6 / 7 من مجمل النشاط المصرفي الأمريكي، ويقدر بـ 600 تريلون دولار، أي أن 7/1 فقط من هذا النشاط هو الذي يراقبه البنك المركزي، بينما بقية النشاط خارج الميزانية، ولعل هذا هو مكمن الأزمة الحالية [1].

ج- تتلخص إدارة النظام المصرفي، بصفة عامة، في كفاءة إدارة السياسات المصرفية، وهي [2]:

1) إدارة السيولة والربحية.
2) إدارة مخاطر الائتمان.
3) إدارة كفاية رأس المال.

ونجد أن السبب الرئيس للأزمة الحالية، يتمثل في أن الجهاز المصرفي الأمريكي ثم الأوروبي ثم بقية الأجهزة في العالم، لم تتقيد بهذه السياسات بشكل كاف؛ وذلك لأنها ركزت على الربح السريع الضخم، عن طريق الإقراض غير المسئول، وغير المنضبط بالقواعد المصرفية المعروفة، خاصة في قطاع العقارات، أي التمويل العقاري، ومن ثم أهملت في الوقت ذاته اعتبار السيولة أو الثقة، ولم تقم بإدارة رشيدة لمخاطر الائتمان أو إدارة كفاية رأس

---

(1) سلطان أبو علي: الأزمة الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها على مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2008، ص ص 2- 10.

(2) Robert J Shiller , The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened And Wat To Do About It(Princeeton , Nj: Princeeton Press , 2008).

المال. هذا بجانب أن الربح السريع صاحبه فساد في قمة إدارة هذه المؤسسات، فمثلًا بلغت مرتبات ومخصصات الرئيس التنفيذي لبنك "ليمان برازرز" 486 مليون دولار عام 2007.

د - وصلت خطة الإنقاذ وما سبقها من محاولات إنقاذ وحدات مصرفية، مثل شركة التأمين العالمية الأمريكية، إلى ما يقرب من تريليوني دولار، منها 700 بليون كخطة إنقاذ مباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط. وهذه الخطة لا تعالج الجذور ومسببات الأزمة، وإنما تعالج مظاهر الأزمة، وبالتالي لم ولن تحدث الأثر المطلوب على الأقل في فترة وجيزة.

هـ - وصل النظام المصرفي الأمريكي إلى حالة التجمد الائتماني، فلا يوجد إقراض يذكر لقطاع الأعمال أو المستهلكين، ومن ثم توجد حالة شلل، يكاد يكون كاملًا في التيارات النقدية، خاصة إذا أضفنا إليها إحجام المستهلك عن الإنفاق؛ تخوفًا من المستقبل، وهذا هو بداية الانهيار الكبير، ليس في سوق المال والمؤسسات المالية فقط، وإنما في أساسيات الاقتصاد.

و- يعد استمرار النظام الرأسمالي الآن محل جدل؛ بسبب التدخل الحكومي الذي جاء في الواقع متأخرًا للغاية؛ بسبب شلل الأجهزة الرقابية العادية، وعلى رأسها البنك المركزي الأمريكي [1].

* * *

(1) http:|| www. worldbank. org | gep 2009.

الفصل الخامس

المتغيرات والتحديات والمشكلات المعاصرة المؤثرة في المؤسسات المالية والنقدية في مصر

شهد العالم بعد انقضاء الحرب الباردة، ومنذ التسعينيات، متغيرات سريعة وجذرية، بما يعد تحديًا مؤثرًا على مصر في مختلف الأوجه، ومن أهم المتغيرات الدولية ما يلي(1):

أ - انهيار الاتحاد السوفيتي، والتجربة المتبعة في دول أوربا الشرقية، وفشل الأيديولوجية الماركسية.

ب- انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، مع تحيزها الكامل لإسرائيل على جميع المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية ... إلخ.

ج- الثورة الثالثة المتمثلة في عالمية المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا.

د- تزايد الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والديمقراطية والإنسانية، واحتمالات التدخل في الشئون الداخلية تحت هذه المسميات.

هـ- زيادة نشاط القوميات والعرقيات والأقليات.

و- ظهور قوى فاعلة جديدة في العالم؛ الاتحاد الأوربي، والصين، وظهور مبدأ توازن القوى.

ن - ضعف المنظمات العالمية السياسية، وفشلها في حل النزاعات والصراعات الدولية.

ي - الأزمة المالية العالمية عام 2008، وما صاحبها من تداعيات وانعكاسات على كافة دول العالم، ووصولًا للأزمة الأيرلندية عام 2010، والأزمة اليونانية.

وسوف نلقي الضوء بإيجاز على أهم هذه المتغيرات والتهديدات والمشكلات:

---

(1) رشدي الهواري: دراسة غير منشورة عن الأمن القومي، مذكرة، كلية الدفاع الوطني، 1999، ص7. وأيضًا سعيد الصالحي: أسس التخطيط الشامل لإعداد الدولة للفاع، بحث فردي، كلية الدفاع الوطني، 1996، ص2.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كأحد القوتين الرئيستين اللتين ظلتا تتحكمان في الوضع، وفقًا لنظام القطبية الثنائية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – تبلور الوضع العالمي حتى الآن في إطار قوة عالمية واحدة، انفردت بتحقيق السيطرة العالمية، في ضوء ما تملكه من قدرات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية وإستراتيجية وتكنولوجية، ومن ثم فإن الصورة الحالية للنظام العالمي، هي وجود نظام كتلي دولي هرمي، تقف فيه الولايات المتحدة منفردة على قمة هذا النظام، ولفترة مقبلة قد تستمر مدة من الزمن. وهذه الصورة غير مناسبة بطبيعة الحال لمصر؛ لخطورة هذا الوضع على الأمن القومي؛ حيث إن الولايات المتحدة وتوجهاتها السياسية / والاقتصادية والإستراتيجية / العسكرية، ليست في صالح العرب / مصر[1].

ومن الواضح أن النظام العالمي الجديد، ستتصارع عليه في المستقبل كل من الولايات المتحدة وأوربا واليابان والصين. ولكن القوى الثلاث الأخيرة قد وضح أنها غير مؤهلة حاليًا، وعلى المدى القريب، لممارسة قيادة عالمية؛ بسبب عدم وصولها إلى نقطة التكامل، التي تتمثل في شروط القوة العظمى، والمعروفة باسم الهيكل البنائي للقوة العظمى، وهي: الهيكل الإستراتيجي، الاقتصادي والتكنولوجي. فهذه الدول تمتلك الهيكل الاقتصادي والتكنولوجي، ولكنها تفتقد للهيكل الإستراتيجي، وقد أثبتت الأحداث، والمتغيرات الأخيرة على الساحة العالمية، استمرار تنامي الدور الأمريكي على المستوى العالمي، على الرغم من الأزمة المالية الطاحنة، التي ألمت به مؤخرًا.

التهديدات والتحديات والمشكلات الناتجة عن العولمة:

أضحت العولمة من أهم القضايا المطروحة على الساحة الفكرية، والسياسية العالمية، منذ نهاية القرن العشرين ومشارف القرن الحادي والعشرين، وقد جاءت العولمة في البداية في مجال الرأسمالية العالمية، وبتعبير أدق، جاءت العولمة بتحول نمط الرأسمالية الوطنية إلى نوع أشمل وأوسع، وصولًا إلى الرأسمالية العابرة للقارات، بما يتفق مع ظاهرة اتساع مجال الإنتاج والتجارة، ليشمل السوق العالمية، ومن حيث إن الاقتصاد الوطني لم يعد محكومًا بمنطقة الدولة وحدها، وهو ما يمثل تحديًا للاقتصاد القومي المصري.

---

(1) د/ علي ماهر محمد حجاب: الإستراتيجية المصرية لمواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2004، ص134.

وقد أدى هذا إلى ظهور اقتصاديين من نوع جديد، حيث لم تعد الفاعلية الاقتصادية قاصرة على مالكي رءوس الأموال، الذي كان نشاطهم محكومًا في السابق بحدود الدولة القومية التي ينتمون إليها، ففي عصر العولمة أصبحت الفاعلية الاقتصادية مرتبطة بالمجموعات المالية والصناعية الحرة، بتحول النشاط المحدود، إلى نشاط متسع عبر الشركات متعددة الجنسيات، وهذايتطلب ألا تصبح هذه الشركات استعمارًا اقتصاديًا مقنعًا.

وتتمثل تهديدات وتحديات ومخاطر العولمة في الآتي [1]:

أ- خطر المشاركة غير المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية العالمية، والمخاطر الناجمة عن دفع الدول النامية، ومنها الدول العربية ومصر؛ لتعديل أوضاعها الاقتصادية بصورة فجائية للالتزام بقواعد النظام العالمي الجديد.

ب- صياغة معايير جديدة للعمل والاستثمار، تقلل من قدرة الدول النامية على التنمية، وتحديد تدفق الإنجازات المباشرة إليها، وتدفع إلى هروب الاستثمارات المباشرة إليها.

ج- التوسع في وضع معايير لقواعد النشأة، والتي لم تأخذ في اعتبارها ظروف الصناعة، والإنتاج في الدول النامية، وتمثل قيودًا جديدة على صادراتها، وتكثيف الخطر الواقعي والفعلي أمام صادرات الدول النامية، خلافًا لكل ما يقال عن التحرر.

ومن هذا المنطلق، فإن مصر مطالبة بأن تدخل مجال المنافسة العالمية في مجال الإنتاج والتسويق، وأصبح من المهم أن يكون الناتج العام قادرًا على المنافسة العالمية، وإلا أصيب بالفشل، بما يؤدي إلى تدهور مقومات الإنتاج الوطني، فالإنتاج أصبح مقترنًا بمستوى رفيع؛ ليجد مكانه في سوق المنافسة العالمية، وليكون قادرًا على كسب معركة المنافسة في التكلفة، مع صلاحية المنتج ليجد قبولًا في الأسواق العالمية.

إن النجاح في مسايرة دخول العولمة للحياة بمختلف مجالاتها، يستلزم ليس فقط وجود أسواق حرة، بل يستلزم أيضًا وجود نظم إدارة عصرية، تستطيع أن تواجه المنافسة العالمية، وبحيث تكون قادرة على مواجهة العولمة، من حيث تجاوزها الحدود الجغرافية المعروفة، وبما يؤثر على مسائل حيوية، تمس السيادة الوطنية، وتطالب بالمزيد من تحقيق درجة مهمة من لا مركزية السلطة.

---

(1) محمود عبد الفضيل: مصر ورياح العولمة، القاهرة، دار الهلال، سنة 1999، ص56.

إن كل التحولات والتغييرات الجارية في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، والاجتماعية، مرتبطة ببعضها؛ لتقود نحو نظم الرأسمالية العالمية، التي يجب على مصر أن تجد مكانًا لها، يحقق نسقًا قيميًّا، يرفع من مكانتها بين هذه النظم والمجتمعات.

التهديدات والتحديات والمشكلات الناتجة عن مظاهر التكتل والاندماج الاقتصادي[1]:

أوربا الموحدة:

أ- دخلت فكرة السوق الأوربية الموحدة حيز التنفيذ منذ يناير 1993، ولا شك أن هذه المرحلة ما هي إلا محصلة لكثير من الجهود، ونتاج عمل متواصل، امتد لفترة تتجاوز 35 عامًا منذ التوقيع على معاهدة روما عام 1957.

ب- في عام 1979، تم إنشاء نظام النقد الأوربي EMS؛ بهدف خلق منطقة للاستقرار النقدي. ويتركز هذا النظام على عنصرين أساسين، هما ميكانيزم سعر الصرف ERM، ووحدة النقد الأوربية ECU، حيث تحدد قيمة الأيكو من خلال سلة من الأوزان، أما ميكانيزم سعر الصرف، فيقوم على تحديد سعر صرف مركزي لكل من عملات الدول الأعضاء. في مواجهة وحدة النقد الأوربية، يسمح للعملات بالتذبذب في حدود هامش سعر محدد؛ ارتفاعًا وانخفاضًا.

ج- في عام 1993، بدأ العمل بنظام السوق الموحدة Singl Market، بإزالة كافة الحواجز والقيود على حركة السلع والأفراد ورأس المال، بين دول المجموعة الأوربية.

د- طرح عملة اليورو[2]:

وتمت عملية الطرح على مراحل متعددة، وكانت على النحو التالي:

المرحلة الأولى: بدأت في يناير 1998، وتم بموجبها تحديد الدول التي تؤهل للانضمام للوحدة النقدية، استنادًا إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي الفعلي والمحقق خلال عام 1997.

(1) المعهد المصرفي، سلسة أوراق للمناقشة، التطورات الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها على عمليات البنوك، مع إشارة خاصة لمصر، الورقة العشرون، 2002، ص32.
(2) المرجع السابق، ص7.

المرحلة الثانية: وقد بدأت في مطلع عام 1999، واستمرت لمدة 3 سنوات كحد أقصى، وتم فيها:

(1) تحديد أسعار صرف العملات التي ستنخرط في اليورو، والأسعار بين العملة الجديدة وباقي العملات الأوربية التي ستبقى خارجها.

(2) ممارسة البنك المركزي الأوربي – الذي تم تعيين محافظ هولندي له ونائب فرنسي – نشاطه، بإقرار سياسة نقدية موحدة لليورو.

المرحلة الثالثة: وتبدأ في منتصف عام 2002، حيث طرح العملة الأوربية الجديدة للتداول في صورة عملات نقدية ورقية.

العملة الأوربية الموحدة، كما تم الاتفاق خلال القمة الأوربية، على تسمية العملة الأوربية باسم Euro، بدلًا من الاسم القديم Ecu.

الآراء المتداولة حول عملة اليورو:

الآراء المؤيدة:

يستند المدافعون عن العملة الأوربية الموحدة على المزايا التي يتوقع أن توفرها العملة الجديدة، حيث يوفر الاتحاد النقدي الأوربي النفقات المقدرة بنحو 30 مليار دولار سنويًا، تنفق على معاملات تحويلات النقد الأجنبي. كما أن خروج العملة الأوربية الموحدة إلى النور مع بداية عام 1999، من شأنه أن يؤدي إلى استقرار أسعار الصرف، ويقي أوربا من عواقب التقلبات النقدية.

الآراء المعارضة:

ومن ناحية أخرى تقابل الوحدة النقدية الأوربية بمعارضة قوية؛ بحجة أن تكلفة التحويلات في النقد الأجنبي مبالغ فيها، كما أن هناك مخاوف أخرى من قبل البريطانيين بصفة خاصة؛ لما تحمله الوحدة النقدية من معنى فقدان للسيادة، بتخلي الحكومات عن سلطتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، وفقًا لمتطلبات وظروف اقتصادها.

تكتل أمريكا الشمالية "نافتا" NAFTA:

لاشك أن قيام السوق الموحدة للجماعة الأوربية في مطلع عام 1993، يعد أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لعقد اتفاقيات تجارية مع جيرانها؛ في محاولة منها لمواجهة أكبر

تكتل اقتصادي على المستوى العالمي، وتؤكد بيانات الميزان التجاري بين الجانبين؛ الأوربي والأمريكي مخاوف الأخيرة من قيام السوق الأوربية الموحدة، الذي يشير إلى أنه مع اتساع عضوية السوق الأوربية المشتركة، تحول الفائض الأمريكي البالغ 19 مليار دولار عام 1908، إلى عجز قدره 25.2 مليار دولار عام 1986، و24.4 مليار دولار عام 1991، لذلك فقد سعت الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاقية تجارية مع كندا في البداية، ثم انضمت إليها المكسيك فيما بعد؛ ليعلن عن ميلاد عملاق اقتصادي آخر على خريطة العالم الاقتصادية. ومن المتوقع أن تمثل نافتا سوقًا تجاريًا هائلًا، يصل عدد سكانه إلى 365 مليون مستهلك، كما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي 6270 مليار دولار، بينما يبلغ دخل الفرد فيها 17080 دولار، وسوف يعمل ذلك على رفع معدلات التنمية والاستثمار، وتوسيع نطاق التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

دول الآسيان في جنوب شرق أسيا مع لمحة عن النمور الأربعة[1]:

أ – إذا كان جنوب شرق آسيا يحفل بوجود الدول حديثة التصنيع، وهي ما يطلق عليها النمور الاقتصادية، وعلى رأسها هونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان، وهي الدول التي أذهلت العالم، بما حققته من معجزات في التصنيع، والارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي لديها، بعد أن كانت تسير على حافة الفقر منذ حوالي أربعين عامًا – فإن هناك مجموعة أخرى من الدول الأعضاء في "رابطة دول جنوب شرق آسيا"، والتي تأسست في 8 أغسطس 1967، بمقتضى إعلان بانكوك، الذي ضم كلًّا من ماليزيا وتايلاند والفلبين وأندونسيا وسنغافورة، وهي الدول الخمس المؤسسة للرابطة وفي عام 1986 انضمت سلطنة بروناي إلى الرابطة، وفي يوليو من عام 1995 انضمت فيتنام، ليصبح عدد دول الرابطة سبع دول، وفي مطلع القرن وصل عدد الدول أعضاء الرابطة إلى عشر دول بانضمام الثلاث دول المرشحة للانضمام، وهي بورما وكمبوديا ولاوس.

ب– تتمثل أهمية رابطة الآسيان في أنها تشكل إطارًا جامعًا لعدد من أكثر الدول ديناميكية في العالم، فهذه الدول ومنها ماليزيا وسنغافورة، حققت خلال السنوات الماضية نسبة استثنائية من النمو الاقتصادي، تراوحت بين 4 و9 في المائة؛ مما جعلها في مصاف الدول

(1) المرجع السابق، ص10.

الأكثر نموًّا، ومما يعزز ذلك أن حجم مبادلات الدول الأعضاء في رابطة الآسيان حوالي 110 مليار دولار أمريكي، أما حجم مبادلاتها التجارية مع العالم، فقد تجاوز بقليل مبلغ 500 دولار.

ج- على الرغم من ضآلة رقعة المساحة في بعض دول النمور الاقتصادية، وافتقار بعضها إلى وفرة الموارد الطبيعية - مما يمثل عقبة كبيرة لإتمام التنمية الاقتصادية - إلا أن هذه الدول (كوريا - تايوان - هونج كونج - سنغافورة) قد نجحت في تجاوز العقبات، ليصل الناتج المحلي الإجمالي بها في عام 1995 إلى حوالي 7.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية و3.2٪ من الناتج العالمي، كما شكلت صادراتها من السلع والخدمات 38.3٪ من صادرات الدول النامية و10.3٪ من الصادرات العالمية.

د- استطاعت هذه النمور الأربعة أن تتجاوز موجة الكساد، التي خيمت على الاقتصاد العالمي منذ بداية التسعينيات، حيث حققت معدلًا مرتفعًا للنمو الاقتصادي، بلغ 8.6٪ في عام 2000، مقابل 2.1٪ فقط في الدول الصناعية، و0.9٪ في اليابان.

تكتل الأبيك APEC:

وفي إطار الاتجاه العالمي نحو التكتل الاقتصادي والاندماج، شهد العالم في نوفمبر 1994 مولد أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، في إطار منتدى الأبيك، الذي تأسس في عام 1989، كمنتدى استشاري، يضم 12 عضوًا، ارتفع إلى 18 عضوًا في عام 1994، وتم الاتفاق فيما بينها على إسقاط جميع الحواجز التجارية بحلول عام 2020، مع الأخذ في الاعتبار تفاوت مستويات النمو الاقتصادي، والعمل على تيسير التبادل التجاري والاستثمارات، ودعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

ويضم الأبيك أكبر ثلاث قوى اقتصادية في العالم، وهي الولايات المتحدة واليابان والصين، بالإضافة إلى خمس عشر دولة، تنتمي إلى أربع قارات، ويجمع بين أعضائه أكبر تكتلين اقتصاديين في العالم، هما النافتا والآسيان، وعلى ذلك، فإن التجمع الجديد سيكون مسئولًا عن أكثر من 40٪ من سكان العالم.

التهديدات والتحديات والمشكلات الناتجة عن حظر التكنولوجيا:

الواقع أن حظر جزء كبير من التكنولوجيا المتقدمة عن مصر، هو في الواقع يخدم مصالح الدول الكبرى، ويعمل على تقييد الاستقلال الحقيقي لإمكانات هذه الدول، هذا وتستخدم

الدول المانحة لعناصر التقدم التكنولوجي في الاكتشافات والاختراعات؛ من أجل التأثير والسيطرة واختراق سيادة الدول، والشعوب المتطلعة لدعم أمنها، بل قد يولد التخلف التكنولوجي إذعانًا لسيطرة الدول ذات القدرات التكنولوجية المتقدمة، فتخلف العالم العربي/ المصري عن رسم إستراتيجيات بناء وتوظيف القدرة التكنولوجية، هو بمثابة تهديد مؤكد لأمنه.

الإرهاب والتطرف كأحد تهديدات الأمن الدولي، وتأثيره على الأمن القومي المصري:

عرف العالم ظاهرة الإرهاب على مدى التاريخ، وفي كل حقبة ينشط فيها الإرهاب كانت وراءه أسباب، يزول بعدها حين تختفي هذه الأسباب، وفي السنوات الأخيرة صار الإرهاب ظاهرة عالمية، لا تحدها حدود دوله أو دول، ولا تقتصر على من يعتنقون مذهبًا سياسيًّا أو دينيًّا بعينه.

هذا ويشكل الإرهاب خطرًا بالغًا، ليس فقط على الدول الموجه إليها، وإنما أيضًا على الدول التي تأويه، حيث يتغلب عليها ولا شك أن الإرهاب أصبح يركز على منطقة الشرق الأوسط، وعلى العالم العربي ومصر، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

أ- الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، والتي تعد أحد مراكز الصراع السياسية في العالم.

ب- تواجد الموارد الإستراتيجية بالمنطقة، خاصة البترول، وبطبيعة الحال فإن المساس بتدفقه، يمكن أن يؤثر على مصالح القوى الكبرى.

ج- أن الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط بلغت نسبته نحو 50٪ من إجمالي العمليات الإرهابية على مستوى العالم[1] .

هذا ويعد انتشار التطرف والعنف في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية ومصر، تحديًا وتهديدًا يترتب عليه كثير من الآثار السلبية، وقد ارتبطت هذه الظاهرة - وطوال السنوات الماضية - بتزايد الجماعات المتطرفة، والتي يطلق عليها البعض اسم الأصوليين، والتي تنتهج العنف وتعتبره وسيله أساسية لتحقيق أغراضها وأهدافها السياسية، فهذه الجماعات لا تحظى بمشروعية قانونية أو سياسية، وتتبنى أيديولوجية سياسية، تبرر العنف، وتتجه في أهدافها من أعمال العنف التي تقوم بها نحو الدولة التي تنتمي إليها، وقد تتجاوزه لمد نشاطها عبر أكثر

(1) أحمد جلال عز الدين: الإرهاب في الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، العدد 214 المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، أبريل - يوليو 1995، ص78.

من دولة، هذا ويمكن تصنيف هذه الأعمال وفق المجال والهدف الذي تتجه إليه إلى نمطين رئيسين:

أ- العنف السياسي، ويقصد به عمليات العنف التي تقوم بها هذه الجماعات ضد السلطة السياسية.

ب- العنف الاجتماعي، ويقصد به أعمال العنف التي تخرج عن النطاق السياسي، وتكون موجهة بشكل مباشر ضد الأفراد، أي تلك التي تقع في المحيط الاجتماعي.

وعلى المستوى الأول كان أسلوب الاغتيالات السياسية، وهي من أكثر الأساليب التي لجأت إليها هذه الجهات، وفي الوقت نفسه لم تقتصر أعمال العنف السياسي على أسلوب الاغتيالات، وإنما امتدت إلى المجالات، والأهداف الاقتصادية، فضلًا عن اللجوء إلى أسلوب العنف العشوائي، الذي يقصد به إضعاف هيبة الدولة، وهز شرعية النظام الحاكم[1]. أما على المستوى الثاني فتبرز لنا أشكال العنف الاجتماعي الموجه ضد الأفراد، حيث ترى هذه الجماعات - بموجب أفكارها - ضرورة تغيير الأنماط السائدة للسلوك الاجتماعي بالقوة، ولا شك أنها بذلك تجرد المجتمع القائم من شرعيته، وفي كل الأحوال فإن العنف والتطرف من الأمور المؤثرة بشكل مباشر في الاقتصاد.

حقوق الإنسان كأحد التهديدات والتحديات والمشكلات العالمية:

من الطبيعي أن يشعر المجتمع الدولي بالحاجة للعودة إلى القيم، ويتحقق ذلك بالبحث عما هو أعمق هوية، وأعمق بعدًا .. إنها الإنسانية. لذلك كانت التساؤلات دائمًا أمام المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة، عن: ما هي الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها في مجال حقوق الإنسان؟ وبخاصة العلاقة بين التنمية وبين التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

إن ما يزيد مهمة المجتمع الدولي إلحاحًا في إطار تحقيق وحماية حقوق الإنسان، أن التطور المذهل لوسائل الاتصال والإعلام، جعل العالم أجمع يقف بصورة يومية شاهدًا؛ إما على حرية ممارسة حقوق الإنسان وحمايتها، أو على انتهاكها وإهدارها، والحقيقة أن الديمقراطيات

---

(1) أسامة الغزالي حرب: الإرهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربيًا ودوليًا .. في العنف والسياسة في الوطن العربي، المنتدى الفكري العربي، عمان 1987، ص35.

الغربية قد نجحت في فرض مسألة حقوق الإنسان على مستوى العلاقات الدولية منذ الوهلة الأولى للانفراج الدولي / أي منذ توقيع ميثاق هلسنكي 1975، في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي. وهكذا صارت حقوق الإنسان والمشاركة السياسية منظومة تشكل معالم النظام الديمقراطي الغربي المعاصر، والذي يعد سمة من سمات النظام العالمي الجديد، وقد أرادت الديمقراطيات الغربية أن تكون حقوق الإنسان التزامًا دوليًّا، لا اختيارًا، وتحاول بممارسة الضغوط المختلفة، أن تفرض نموذجها الديمقراطي قسرًا على الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا يعني من المنظور السياسي القانوني هدم مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، الذي يعد من أبرز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن محاولات الديمقراطيات الغربية فرض أفكارها عن حقوق الإنسان وتجاربها الديمقراطية، رغم تعددها واختلافها في أرض غير أرضها، وعلى خصوصية شعوب غير شعوبها، وفي سياق اجتماعي واقتصادي مختلف تمامًا - يعد مهددًا للأمن القومي المصري والعربي.[1]

إن مثل هذه المواقف أصبحت نقاط خلاف معلنة في المحافل الدولية بين الديمقراطيات الغربية والدول النامية، ومنها العربية / مصر، ومنتدياتها المختلفة، وفي مقدمتها حركة عدم الانحياز، التي رفضت استخدام ذريعة حقوق الإنسان للتدخل في الشئون الداخلية للدول، أو لتغيير أنظمتها الشرعية.

التهديدات والتحديات والمشكلات المترتبة على الجريمة المنظمة:

الجريمة - بصفة عامة - سلوك منحرف، يمثل اعتداء على حق أو مصلحة، من الحقوق والمصالح التي يحميها الشرع أو القانون الصادر بناءً عليه[2]، والجريمة المنظمة تحتاج في موضوعها والتخطيط لها إلى مواصفات خاصة في مرتكبيها أو الفاعلين لها، ويمكن تحديد

---

(1) عبد الفتاح الجبالي: السياسة الاقتصادية والأداء التنموي، التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1995، ص23. وأيضًا: بطرس غالي: حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، السياسة الدولية، العدد 114، سنة 1997، ص 12. وأيضًا: أحمد يوسف القرعي: رؤية عربية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، السياسة الدولية، العدد 111، ص 70.

(2) عبد الفتاح خضر: الجريمة المنظمة ومكانتها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1405هـ = 1985م، ص11.

الجريمة بأنها: (طغيان الغرائز الأساسية، بما فيها من خلل كمي أو شذوذ كيفي، وانعدام المانع المتمثل في الغريزة السامية أو الخوف من العقاب)[1].

نشاط ومجالات الجريمة المنظمة:

تتركز نشاطات الجريمة المنظمة في عمليات القتل والتخريب، وفرض الإتاوات، وتهريب المخدرات، وترويجها، وأعمال القمار، والأعمال المنافية للأخلاق، والأعمال المالية والتجارية غير المشروعة، وعمليات النصب والاحتيال، وغسل الأموال، وتزييف النقود، وتهريب السلاح، والتجارة الدولية فيه، وما حدث أخيرًا بكنيسة القديسين 2011 بالإسكندرية خير مثال على ذلك.

التهديدات والتحديات والمشكلات الاقتصادية الناجمة عن الجريمة المنظمة:

أ - تؤثر الجريمة المنظمة في كل المجتمعات، رغم اختلاف ثقافاتها، وأبنيتها الاجتماعية، ودرجة تقدمها الاقتصادي، فلقد تأثرت علاقات التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول بهذه الجريمة، كما أن من أخطر نتائج رواج الأنشطة الإجرامية الدولية، هو انعكاسها على برامج التنمية، مما يؤدي إلى تراجعها؛ الأمر الذي يضر بمصالح قطاعات عديدة من المجتمع.

ب - لقد اتسعت دائرة الجريمة المنظمة، وأصبحت ذات سطوة ونفوذ، تبث الرعب والخوف في نفوس المواطنين، وتهدد أمن الدول، حيث أصبح لهذه المنظمات الإجرامية نشاط دولي، يمتد إلى مناطق جغرافية واسعة، وأسست علاقات دولية، وتحالفات في مجال العمليات وتبادل المنفعة والمعلومات، وقد بلغت هذه المنظمات حدًّا من الضخامة، وقوة التنظيم وشموله، إلى درجة أصبح لها دور في مجال السياسة الداخلية في بعض الدول، هذا ونجد الجريمة المنظمة لها تأثيرات مختلفة على الأمن القومي العربي؛ نظرًا للأوضاع السائدة في معظم الدول العربية، من سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي ينجم عنه تكوين اتجاهات خطيرة تعارض المجتمع.

ويرى المؤلف أن هذا التشخيص لواقع الاقتصاد العالمي الجديد، ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين، يعتبر ضرورة لفهم آليات العولمة الجديدة، وأسلوب التعامل معها، من خلال "التكيف الهيكلي"، بل من خلال المساهمة الفعالة في إعادة صياغة النظام العالمي،

---

(1) رمسيس بهنام: الجريمة المنظمة في الواقع الكوني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995، ص31.

وتقديم رؤية واضحة للجنوب بهذا الصدد (مجموعة الخمسة عشر، مجموعة الآسيان بالإضافة إلى كوريا الجنوبية والصين)، حتى لا يكون العالم حكرًا للشركات الدولية في العالم الأول، وحتى لا تصبح "العولمة المالية" آلية، تديرها الخزانة الأمريكية، بالاشتراك مع أباطرة المال في وول ستريت؛ إذ أصبح "رأس المال المالي" هو القوة الرئيسة المسيطرة على مقاليد الأمور الاقتصادية في العالم، والتي تخلق نوعًا من الإمبريالية الاقتصادية الجديدة، التي تقوم على التوسع والسيطرة على اقتصاديات العالم. ويشهد بذلك موجة الاندماجات الكبرى بين المؤسسات المالية والنقدية العملاقة (مصارف وشركات خدمات مالية)، خلال السنوات الأخيرة؛ بهدف السيطرة على آليات العولمة. ويلاحظ المؤلف أن هناك إسرافًا كبيرًا في تقدير قوة وأهمية "صندوق النقد الدولي" في إدارة الشئون النقدية والمالية على الصعيد العالمي. وواقع الأمر أن صندوق النقد الدولي فقد الكثير من فاعليته خلال السنوات الأخيرة، وتآكلت العديد من أدواته، في ظل عمليات العولمة المالية الكاسحة. وفي المقابل نجد أن هناك دورًا متناميًا للشركات المالية والنقدية العملاقة، التي تقوم بالسيطرة على حركة رءوس الأموال، قصيرة الأجل، وتقوم بأعمال الوساطة المالية لصالح الدول والشركات الكبرى في العالم، سواء في مجال إصدار الأسهم والسندات، أو تعويم القروض في السوق العالمية، وغيرها من أنشطة الخدمات المالية.

يشهد الاقتصاد المصري حاليًا تغيرات جذرية مع تبني إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، تهدف إلى تغليب آليات السوق، والتوجه نحو أعمال قوى العرض والطلب؛ وذلك تمشيًا مع ما تشهده الساحة العالمية من تحولات كبيرة، في مجال الأخذ بأساليب الاقتصاد الحر. وقد استهدفت المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تحقيق التوازن المالي والنقدي، وذلك من خلال عدة محاور، تمثلت أساسًا في تحرير الجهاز المصرفي، والذي لعب دورًا مهمًا وأساسيًّا في ترسيخ أقدام سياسة التحرر الاقتصادي، من خلال تعبئة الموارد، وتوظيفها بكفاءة وفاعلية، وصولًا للتوازن المنشود محليًّا وخارجيًّا. وحمل ذلك في طياته تغييرًا في الأوضاع التي تعمل في إطارها السياسة النقدية، حيث انتهجت الدولة العديد من الخطوات والإجراءات، كان من أهمها تحرير سعر الصرف، وإلغاء السقوف الائتمانية، وتعديل نسبتي السيولة والاحتياطي، وإصدار قانون بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان؛ بهدف إعطاء دفعة للجهاز المصرفي، على نحو يمكنه من مواصلة دوره في تدعيم

وتنمية القدرات الذاتية للاقتصاد القومي، وتعميق دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي العاملة في مصر.

كما تضمنت المرحلة الأولى العمل على السيطرة على معدل التضخم، ومعالجة عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك عن طريق إصدار أذون الخزانة؛ لتمويل عجز الموازنة بموارد حقيقية، بدلًا من التمويل التضخمي. هذا فضلًا عن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وتحرير التجارة الخارجية.

أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي، فتنطوي على اتخاذ العديد من الإجراءات التي تعزز ما تم إحرازه في المرحلة الأولى، من خلال الاتجاه إلى الخصخصة بمفهومها الشامل، الذي يهدف إلى إعادة تنظيم وتطوير القطاع العام من ناحية، وإعطاء دور متزايد وحيوي للقطاع الخاص من ناحية أخرى، الأمر الذي استلزم إصدار قانون سوق الأوراق المالية؛ لتهيئة المناخ الملائم لإنجاح الخصخصة.

هذا وقد ارتكزت المرحلة الثانية أساسًا على عملية الإصلاح الهيكلي وما ترمى إليه من دفع عجلة الإنتاج وتحفيز الاستثمار وتنشيط الصادرات لكي تستطيع مصر أن تتبوأ مركزها على الساحة العالمية في خضم المنافسة الضارية في القرن الواحد والعشرين.

بالرغم من النجاحات التي حققتها المؤسسات المالية والنقدية المصرية خلال السنوات الأخيرة، في إطار السير ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه ما زالت هناك بعض المشكلات التي تعاني منها المؤسسات المالية والنقدية المصرية، وتحتاج إلى مزيد من الجهد للتغلب عليها، ويأتي في مقدمتها [1]:

أ - تواضع معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يترتب عليه وجود معاناة في البطالة لدى نسبة من المجتمع، ومعاناة بعض الفئات الأخرى من ارتفاع الأسعار.

ب- الزيادة السكانية التي ما زالت تمثل عاملًا مهمًا في تفاقم المشكلات، وزيادة الأعباء خلال المرحلة القادمة.

---

(1) الكتاب السنوي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2009، ص 42.

ج- انخفاض درجة النمو الذي تحقق في مصر في السنوات السابقة؛ وذلك بسبب وجود آثار جانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على بعض الفئات، وعدم تحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات، وعوائد عملية التنمية جغرافيًا واجتماعيًا.

د- وجود فجوة في المدخرات والتكنولوجيا، وهو ما يؤثر على توسع الاستثمار في مصر لتلبية متطلبات عملية النمو الاقتصادي، ويجعل النمو الاقتصادي أكثر ارتباطًا بالعالم الخارجي، وما يستجد من متغيرات؛ وذلك بسبب الاعتماد على الموارد الأجنبية لسد هذه الفجوة.

هـ- عدم توفر قاعدة صناعية قوية بالقدر الكافي، وهو ما يحول دون الدخول في أنشطة صناعية جديدة، تتصف بالتنوع والتكتل في مجال الصناعات الخفيفة والثقيلة على حد سواء، هذا بالإضافة إلى وجود طاقات عاطلة في العديد من الصناعات المصرية.

و- انخفاض الإنتاجية بالنسبة للعامل والصناعات المصرية، وهو ما يرفع تكلفة الإنتاج المصري، ويحول دون التوسع الإنتاجي.

ز- العجز في الميزان التجاري؛ نتيجة الخلل المزمن بين الصادرات والواردات.

ح- المشكلات الإدارية والمعوقات البيروقراطية، وسوء الإدارة وتخلفها في كثير من النواحي، وعدم قدرتها على مجابهة التغيرات المتسارعة.

ط- ارتفاع نسبة الأمية من إجمالي عدد السكان.

ي- المناطق العشوائية وآثارها الخطيرة على الاستقرار الداخلي.

كذلك يعد من المتغيرات والتحديات التي يعاني منها الاقتصاد المصري بصورة مباشرة أو غير مباشرة:

أ - ارتفاع نسبة البطالة الحقيقية، وتزايد نسبة البطالة المقنعة.

ب- زيادة معدلات الهجرة الخارجية، خاصة من العقول المثقفة والعمالة الماهرة.

ج- عبء الدين العام المصري المحلي والخارجي، وأثره على عملية التنمية.

د - تهديد نسق القيم الدينية والعقائدية، على إثر التنافس للقنوات الإعلامية الفضائية.

هـ- احتمالات تصاعد الصراع الطائفي بتدبير ودعم عناصر خارجية؛ مما يؤثر على صمود الوحدة الوطنية، ويقلل من فرص الاستثمار، والتدفق السياحي.

و - تلوث البيئة، وظهور تحديات عالمية، تحتم الأخذ بمعايير متعارف عليها في الإنتاج.

ز – مشكلة التضخم، وزيادة أعباء خدمة الديون الخارجية والداخلية.

ح – التوسع نحو إنشاء المدن السكنية والصناعية واستصلاح الأراضي والمشروعات.

ط – ومن المؤثرات المهمة والتحديات القائمة على الاقتصاد المصري ارتباط الدخول الريعية بالمؤثرات الإقليمية والعالمية والمحلية، وتتوقف نواتجها على مدى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يحدث في السياحة – قناة السويس – البترول – دخول العاملين في الخارج.

المتغيرات الداخلية الاقتصادية:

تشمل المتغيرات الاقتصادية جميع مجالات التنمية الزراعية والصناعية من مشروعات الإصلاح الزراعي للأرض الصحراوية، وإقامة المدن الصناعية الجديدة في مختلف محافظات مصر .. إلى إقامة المشاريع العملاقة، مثل: مشروع توشكى – مشروع تنمية خليج السويس وجنوب الوادي، وتستلزم هذه المشروعات كثيرًا من الإنفاق، مما يؤثر على قدرة الاقتصاد القومي المثقل بكثير من التحديات والتهديدات.

وأهم المتغيرات الداخلية الاقتصادية:

أ– ارتفاع معدل البطالة:

تعتبر البطالة من المشكلات الرئيسة، التي تهدد أمن وكيان المجتمع، وتؤدي إلى تفكك، وانهيار القيم والتقاليد السائدة في المجتمع، وانتشار الجريمة والتطرف الديني.

ب– مشكلة عبء الدين العام المصري / المحلي / الخارجي:

إذا كانت قضية المديونية الخارجية التي استحقت على البلدان النامية، قد شكلت هاجسًا أساسيًّا على صانعي القرار الاقتصادي في الثمانينيات، خاصة بعد أن تعثرت العديد من البلدان النامية المدينة، ولم تستطع الوفاء بالتزاماتها الخارجية – فإن قضية الديون الداخلية قد أصبحت الآن ظاهرة مهمة ومحورية، تمثل مشكلة حقيقية للعديد من الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء، وتزداد خطورة هذه المشكلة إذا أخذنا بالحسبان حجم التحديات المالية التي تواجهها هذه الأقطار، وآثارها المختلفة على مستويات النشاط الاقتصادي والمعيشة، ومعدلات الفائدة، وغيرها من الأمور الاقتصادية المهمة[1].

---

(1) عبد الفتاح الجبالي: الدين العام المحلي في مصر، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة التاسعة، العدد 77، سنة 1999م، ص27.

ج- الدين العام المحلي:

(1) بالرغم من النجاح الذي حققته السياسات المالية والنقدية، التي تم انتهاجها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما عكسته المؤشرات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد المصري - إلا أن هناك بعض المؤشرات التي لم تحظ بالتحسن خلال تطبيق برنامج الإصلاح، ولعل أهم المؤشرات تلك الخاصة بالدين العام المحلي، الذي ارتفع من 99.8 مليار دولار عام 95 / 96، إلى 159.9 مليار دولار عام 97 / 98، فقد حقق الدين المحلي معدل نمو فاق المعدل المحقق لنمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة 92 / 93 – 97 / 98 نحو 9.9، مقابل معدل نمو الناتج حيث بلغ 4.5٪ خلال نفس الفترة[1].

(2) هذا ونتيجة للتحول في أسلوب تمويل عجز الموازنة العامة، من الاعتماد على التمويل الخارجي والتمويل المصرفي بصفة أساسية، إلى الاعتماد على الاقتراض الداخلي – اتجهت أعباء خدمة الدين العام المحلي وفوائده، إلى التزايد بشكل ملموس، لترتفع نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة من 13.4٪ عام 91/92 إلى حوالي 19.9٪ عام 96/97، قبل أن تتراجع عام 97/98، لتصل 17.3٪، كما ساهمت أعباء خدمة الدين العام في استنزاف نحو 17.9٪ من الإيرادات العامة عام 97/98، مقابل 22.5٪ عام 93/94، الأمر الذي يحد من الدور الاجتماعي للموازنة العامة.

وتعزى التطورات في الدين العام المحلي إلى[2]:

أ - التوسع في إصدار أذون الخزانة؛ لتمويل عجز الموازنة، وامتصاص فائض السيولة.

ب- إصدارسندات حكومية بالعملة الأجنبية لصالح بنوك القطاع العام؛ لزيادة رءوس أموالها.

(1) المجالس القومية المتخصصة / تمويل النمو الاقتصادي، المجلس القومي للشئون المالية والاقتصادية 1996، ص62.

(2) عبد الفتاح الجبالي: الدين العام المحلي في مصر، كراسات إستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص23.

ج- اضطلاع الدولة ببرنامج طموح لتطوير البنية الأساسية أدى إلى التوسع في الاقتراض من بنك الاستثمار القومي، من جانب الحكومة والهيئات الاقتصادية، والذي أتيحت له موارده من أموال التأمينات الاجتماعية، وشهادات الاستثمار.

د- إصدار سندات الطاقة البديلة مقابل إيداع جانب من موارد البترول في حساب حكومي لدى البنك المركزي، وتحميل الحكومة بفروق إعادة تقييم أصول، وخصوم البنك المركزي بالعملات الأجنبية؛ نتيجة تخفيض سعر الصرف.

وترجع أسباب ارتفاع أعباء خدمة الدين العام المحلي أساسًا إلى [1]:

أ- تضاعف حجم الدين خلال فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ب- تطبيق أسعار فائدة مرتفعة لأسعار السوق، بالنسبة للأذون وسندات الخزانة، وأموال التأمينات الاجتماعية، وشهادات الاستثمار، وصناديق توفير البريد.

لقد أصبحت هذه المشكلة إحدى القضايا الحاكمة للنمو الاقتصادي من عدمه؛ إذ إن حماية الاستقرار المالي، والحفاظ على زخم الإصلاح، هما مسألتان أساسيتان لمواصلة النمو، هذا وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لاحتواء الدين العام الداخلي؛ بهدف إعادة هيكلته، لعل أهمها هو إلغاء سندات الطاقة البديلة، وقد ساهم هذا في تراجع رصيد الصكوك والسندات، وهكذا تتواصل الجهود لاحتواء هذا المؤشر؛ لكي يدخل في منطقة الحدود الآمنة، ويخفف العبء الاقتصادي القومي.

الدين العام الخارجي [2]:

لقد عانت مصر خلال النصف الثاني من الثمانينيات من عبء الديون الخارجية؛ نتيجة للعديد من الأسباب، لعل منها:

أ- اتباع سياسة توسعية في مطلع الثمانينيات عقب الطفرة البترولية.

ب- التوسع في الاقتراض من الخارج.

ج- عدم قدرة المشروعات على توليد عائد يغطي تكلفتها.

---

(1) المجالس القومية المتخصصة، تمويل النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(2) المرجع السابق، ص 71.

د- ارتفاع نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي، ما بين 150٪، 165٪

هـ- ارتفاع حجم الدين، وبلغ 52 مليار دولار، حيث توقف البنك المركزي عن السداد، اعتبارا من منتصف عام 1985؛ مما أدى إلى تراكم المدخرات.

وفي عام 1990 بدأت المشاورات بين مصر وصندوق النقد الدولي، حول برنامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وبتوقيع اتفاق باريس 1991، وافقت الدول الأعضاء على إعادة جدولة 50٪ من ديون مصر على ثلاث مراحل، وسبق ذلك موافقة الدول العربية على إسقاط ديونها على مصر، والبالغة 6.2 مليار دولار، وإسقاط الولايات المتحدة ما يوازي 7.1 مليار دولار، وقد نجحت مصر في تسوية 3.34 مليار من ديونها الخارجية، فانخفض حجم الدين من 30.9 مليار جنيه عام 93/ 94، إلى 28.1 مليار دولار عام 97 / 1998، وقد تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة العجز في الميزان التجاري[1]:

أ- برغم النجاحات التي حققها برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في المجال النقدي والمالي، إلا أنه توجد مشكلة أساسية، تظهر دائمًا أمام المحللين الاقتصاديين، وهي مشكلة العجز المزمن في الميزان التجاري، والذي يعاني منه الاقتصاد المصري منذ فترة طويلة.

ب- إن اتجاه العجز إلى التزايد عبر سنوات الإصلاح، يرجع بصفة أساسية إلى تزايد الواردات بمعدل أسرع من تزايد الصادرات، التي يمكن القول بشأنها، أنها لم تشهد تغيرًا ملموسًا، رغم العديد من الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال تشجيع هذا القطاع المحوري.

ج- يعزى ضعف الأداء التصديري إلى مجموعة من الأسباب، من أهمها[2]:

(1) عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المصري للتغيرات في أسعار الصرف.

(2) الاعتماد على سياسة تصدير الفائض من الاستهلاك المحلي.

(3) ضعف القدرات التسويقية.

(4) ارتفاع تكلفة التصدير، بما يتراوح بين 7٪ و12٪؛ نتيجة للتعقيدات الإدارية.

---

(1) عبد الفتاح الجبالي: الدين العام المحلي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(2) أحمد السيد النجار: اتجاهات إستراتيجية اقتصادية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، 2000، ص 25.

لعل تحرير التجارة الدولية، وتزايد حرية انتقال رءوس الأموال الدولية، مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية - قد يساعد بشكل كبير، على الترابط بين أجزاء العالم، وتأكيد عالمية الأسواق. ويتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات، مع ما يعنيه من تزايد احتمالات وإمكانات التأثير والتأثر المتبادلين، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي، الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة، بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، وتشير هذه الاتجاهات إلى تغيير موازين القوة الاقتصادية، وهناك معايير جديدة، تطرحها هذه القوة، تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية في إطار اتجاه كل أطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، وبالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة، وهو ما عمق الاتجاة نحو الاعتماد المتبادل [1].

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ظهور آثار عديدة، أصبحت من السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لعل من أهمها[2]:

أ- زيادة درجة التعرض Exposure للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج؛ نظرًا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي، المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي.

ب- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية، إيجابية كانت أو سلبية، من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمي، فإذا حدثت موجة انتعاشية مثلًا في الولايات المتحدة الأمريكية،

---

(1) معهد التخطيط القومي: المستجدات العالمية (الجات وأوربا الموحدة)، وتأثيراتها على تدفقات رءوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية، (دراسة حالة مصر)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 199، القاهرة، يناير 2007، ص 72.

(2) د. محمد عبد الشفيع: النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2005، ص33.

فإنها تنتقل سريعًا إلى البلاد الصناعية الأخرى والبلاد النامية، وكذلك إذا حدثت موجة انكماشية، ولم يعد ذلك متصورًا على ما يحدث في البلاد الصناعية الكبرى، بل إن ما يحدث في إحدى البلاد النامية، قد يكون له نفس التأثير على أجزاء أخرى من العالم، ويكفي أن نشير إلى الأزمة الأخيرة في المكسيك، حين اتخذت الحكومة قرارًا بتخفيض قيمة العملة؛ لعلاج عجز شديد في ميزان المدفوعات، وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة من رءوس الأموال، وكان لذلك أصداؤه في كل أسواق المال، وكاد أن يفضي إلى أزمة ذات أبعاد عالمية، لولا التدخل السريع من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي.

ج- تزايد أهمية الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة، حيث من المعروف أن نمو الناتج القومي، يتوقف بصفة أساسية على حجم ونوعية الاستثمارات، وعلى سلامة السياسات الاقتصادية (الماكرو، والميكرو اقتصادية)، وعلى حجم الصادرات، وقد كانت الصادرات تلعب دورًا ثانويًا، بالقياس إلى العاملين الآخرين، وهي الاستثمارات ونوعية السياسات الاقتصادية، ولكنها بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل، أصبحت مصدرًا لا يقل أهمية عن المصادر الأخرى.

د- أن السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد الصناعية الكبرى، أصبحت ذات آثار تتجاوز حدودها، وتترك بصماتها على اقتصاديات البلاد الأخرى، بل لقد أصبح من الصعب التمييز بين السياسات الاقتصادية الداخلية والسياسات الخارجية، من حيث ما يتولد عنهما من آثار تقع على البلاد الأخرى.

هـ- ويكفي الإشارة إلى أي حد يؤثر الارتفاع الطفيف في أسعار الفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو اليابان، وكذلك على البلاد الأخرى، بل على الاقتصاد العالمي.

و- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة، وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيف العوائق في درجة التدفقات الدولية السلعية والمالية، وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة، تتصارع فيها البلاد المختلفة.

ن- ولعل الاتجاه نحو الإقليمية Regionalism، أو الأقلمة، الذي انعكس في قيام تكتلات اقتصادية عملاقة، يمثل نوعًا من بوليصة التأمين ضد الحدة المتزايدة للمنافسة الدولية.

اتساع دائرة المشروطية المرتبطة بالتمويل الخارجي:

وهذه الخاصية مرتبطة بالخاصية السابقة مباشرة، المتعلقة بتزايد دور المؤسسات المالية والنقدية الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. حيث ترتب على تزايد أهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اتساع دائرة المشروطية Conditionality المرتبطة بالتمويل الدولي، حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب حكومة أي دولة عضو، شرطًا ضروريًا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي المختلفة، سواء المصادر الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية، فيما يمكن أن يطلق عليه شهادة الجدارة الائتمانية الدولية، بل إن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، أصبح أيضًا شرطًا للحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعينة مع مجموعة الدائنين في نادي باريس[1].

ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، سواء في صورة اتفاق مساندة، أو في صورة تسهيل ممتد، لا يكون ميسورًا إلا بالتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحي يتناول السياسات الاقتصادية الكلية، مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وغيرها. وقد حدث نفس التطور في البنك الدولي، حيث استحدث البنك الدولي نوعًا جديدًا من القروض، هي قروض التصحيحات الهيكلية، وهذه القروض مشروطة بالتزام البلد المدين، بإجراء التصحيحات الهيكلية، مثل تطبيق سياسة الخصخصة، وإعادة النظر في أولويات الاستثمار، وتحرير التجارة الخارجية، وغيرها.

وقد أعقب ذلك نشوء ما يسمى بالمشروطية أو الاشتراطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومعناها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين، أصبح يتوقف على تنفيذ اشتراطية المنظمة الأخرى، ومن ثم أصبح من غير الممكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية من البنك الدولي، إلا بشرط الوصول إلى اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي، والعكس صحيح في بعض الحالات. بمعنى أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق مساندة مع الصندوق، إلا بعد إجراء تصحيحات هيكلية، يتم الاتفاق عليها مع البنك الدولي. وأكثر من ذلك اتسع نطاق المشروطية أو الاشتراطية، حتى امتد إلى المساعدات

---

(1) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي عام 2004، واشنطن، أكتوبر 2004.

الرسمية الثنائية، فقد أصبحت مشروطة في حالات كثيرة، بالحصول على شهادة الصحة الاقتصادية من صندوق النقد الدولي. وهكذا أحكمت الحلقات على البلاد المدينة، فيما يتعلق بالتمويل الدولي، فهي إذا اتفقت مع صندوق النقد الدولي وبشروطه انفتحت أمامها أبواب التمويل الدولي أو الخارجي، وبديهي أنها حرة في أن ترفض مطالب صندوق النقد الدولي، ولكنها في هذه الحالة تجد كل المنافذ مسدودة في وجهها، في إطار ما يمكن أن نسميه بالتعاون الدولي بين مصادر التمويل الدولية المختلفة، حيث أصبح النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتمتع بنوع من التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة في ظل المشروطية الدولية.

ملاحظات ضرورية حول أوزان وآثار التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

لعل من الضروري الإشارة في نهاية هذا الفصل إلى أن هناك مجموعة من الملاحظات الختامية المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية، التي تكونت، والتي في طورها إلى الاكتمال والتكوين من ناحية الأوزان والآثار، على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، ويمكن تحديد أهمها على النحو التالي:

أ- أن التكتلات الاقتصادية العلاقة ذات الوزن الكبير التي تكونت، وتلك التي في طورها إلى التكوين والاكتمال، تقودها الدول المتقدمة، كما هو ملاحظ في أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا؛ ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية، والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب وشكل التكوين. أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية، وقادتها الدول النامية، فلا زالت أوزانها ضعيفة، وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل والتكتل الاقتصادي؛ حتى تزداد درجة تأثيرها، وخاصة إذا لوحظ من ناحية أخرى، أن هناك تكتلات اقتصادية أخرى تحللت وانسحب منها أعضاؤها، وتحتاج إلى إعادة تكوين على أسس أفضل، كما حدث في قارة أفريقيا، وبعضها تجمد العمل فيها، مثل السوق العربية المشتركة [1].

---

(1) د. محمد السيد سعيد: الكتل التجارية الدولية، وانعكاساتها على الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1992، ص 43.

ب- يرتبط بذلك أن الدول النامية، في دوائرها الإقليمية المختلفة، تحتاج إلى تكوين تكتلات اقتصادية قوية، قائمة على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به الجات ومنظمة التجارة العالمية، مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتصادية، إذا تكونت في الدول النامية، فسيكون لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادية الأخرى - فإنها ستحصل على ميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية، أفضل من دخولها فرادى، دولة دولة. ومن هنا فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي، وتكتل اقتصادي إسلامي، وتكتل اقتصادي في أفريقيا، وكذلك في أمريكا اللاتينية مع التوسع في عضويته. ويفضل أن تضم هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية تكتلًا اقتصاديًّا، يخص الدول النامية في مجموعها؛ ليدعم القوة الاقتصادية للدول النامية عمومًا، ويتطلب ذلك وجود برنامج يمهد لإقامة هذا التكتل الاقتصادي، يتضمن إطارًا مؤسسيًّا، في شكل منظمة اقتصادية، وظيفتها دراسة أوضاع ومشكلات تلك الدول عمومًا، وأوضاع كل دولة على حدة، وتعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين تلك الدول، وتقوية البنية الأساسية للتكتل والتكامل الاقتصادي، وتضع إستراتيجية التعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى، بل تنهض بقيام المشروعات المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول (1).

ج- لعل تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، أو السعي إلى تكوينها، واكتمال بعضها يعني وجود اتجاه قوي نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛ ليكون نطاقًا، تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة، عند رسم السياسات الاقتصادية، التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه؛ للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وفي نفس الوقت، يضمن انتعاش التجارة البينية، وتقدم عملية التنمية، وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم.

د- أن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا - رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة - إلا أن كل التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين، وبالتالي فإنه من الممكن جدًّا أن يحدث نوع من التنسيق والتعاون

---

(1) د. سعيد عبد الخالق محمود: الشركات متعدية الجنسيات في الخليج العربي، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 153، القاهرة، أول يوليو 2002، ص 53.

الاقتصادي بين التكتلات الثلاثة القوية، على اقتسام أسواق العالم، التي لم تتكتل اقتصاديًا بعد، ومنها المنطقة العربية، وغيرها. ومن ناحية أخرى، فإن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل عاملًا ودافعًا ملحًا لاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها، وهو ما سيؤثر بالسلب على باقي أطراف النظام الاقتصادي العالمي.

هـ - أن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوربا وأمريكا الشمالية وأسيا - مع نموها وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها - فإن ذلك قد يؤدي إلى تبدل أدوار أوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد، وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي، خاصة بعد الأزمة المالية الطاحنة، التي ألمت بها مؤخرًا.

و- تشير كثير من الدراسات إلى أن نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة، سيسفر عن وجود ثلاث كتل نقدية، هي الدولار واليورو والين، وقد تجمعها حقوق السحب الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي، بل يشير الكثيرون إلى أن العملة الأوربية هي التي ستسقط الدولار من قمته، وأن الاتحاد الأوربي - مع اكتماله - هو الذي سيسقط الولايات المتحدة من قمتها، مع عدم إهمال الدور المتصاعد للمارد الآسيوي "الصين" [1].

ن- يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية، التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ أو مفهوم الاعتماد المتبادل، وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم.

ي- أن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم، قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل، وبالتالي فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل، فتزداد التجارة العالمية [2].

---

(1) عبد الفتاح الجبالي: العرب وإشكاليات الوحدة النقدية الأوربية، كراسات إستراتيجية رقم (44) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، سبتمبر 2002، ص 37.

(2) محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود: الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات وتطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، 2005، ص 21.

ولعل المتأمل في آليات عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وخاصة في العقدين الأخيرين من القرنين العشرين والواحد والعشرين - يلاحظ أن هناك عددًا من الاتجاهات المستحدثة المؤثرة في منظومة أداء هذا النظام، تحتاج إلى تحليلها؛ لما لها من تأثير متزايد على أداء الاقتصاد العالمي، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وهذه الاتجاهات المستحدثة، تمثل تحولات اقتصادية عميقة في أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ففي النظام النقدي الدولي، يمكن ملاحظة التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة. وفي النظام المالي الدولي يلاحظ التحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض الدولية، إلى اقتصاديات المشاركة الدولية، سواء في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، أما في النظام التجاري الدولي، فيلاحظ التحول عن القيود الجمركية وغير الجمركية، إلى نظام الحرية التجارية. وعلى نطاق إستراتيجية التنمية المتبعة، نجد أن هناك التحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير (1).

التحول في إستراتيجية التنمية:

ويقصد به تحول معظم دول العالم إلى تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، بدلًا من إستراتيجية الإحلال محل الواردات، التي كانت متبعة قبل ذلك، أي التحول من إستراتيجية للتنمية ذات توجه داخلي، إلى إستراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري خارجي؛ استغلالًا للفرص الكبيرة التي تتيحها السوق العالمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويأتي هذا التحول، بصفه خاصة، في عدد كبير من الدول النامية؛ لأن البلاد النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية، هي البلاد التي انتهجت إستراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري، تقوم على استغلال إمكانات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة، حيث أثبتت بلاد شرق آسيا، ومعها عدد متزايد من البلاد النامية الأخرى، مثل المكسيك وشيلي والأرجنتين والبرازيل، وغيرها، أن السوق الدولية تتسع لكل من توافرت لديه الإرادة لاختراقها، والمهم أن تكتمل مقومات إستراتيجية التوجه التصديري، والتي تعمل على تشجيع التوسع في الصادرات من المنتجات، التي يتميز إنتاجها، أو يمكن أن يتم إنتاجها حاضرًا أو مستقبلًا، بتكلفة منخفضة نسبيًا، بالمقارنة بباقي الدول الأخري، والتي تتيح الاستفادة من مزايا التخصص، وتقسيم العمل الدولي وأنماطه الجديدة، بما يعود بالفائدة على

---

(1) جامعة الدول العربية، التطورات الدولية والإقليمية، وأثرها على الاقتصادات العربية، ورقة عمل (غير منشورة)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2004.

الاقتصاد القومي؛ لما تخلفه من قاعدة تصديرية، تساهم في الأجل الطويل في نمو الاقتصاد القومي، وتنويع مصادر دخله؛ ذلك لأن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، تجعل قطاع التصدير أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد القومي، حيث تتزايد الصادرات بمعدلات نمو، تزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

مع ملاحظة أن قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي، عملية تنموية طويلة الأجل، تتمثل في وضع ركائز للتحول، تكون قادرة على إحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي، والتي تؤدي إلى خلق هيكل إنتاج متنوع الأنشطة والقطاعات، يستخدم أفضل الطرق التكنولوجية، ويصبح هيكل إنتاج مركب، يسمح باتساع قاعدة هيكل الصادرات، تدعمه قاعدة تكنولوجية متقدمة، تحقق للمنتجات المطورة والمصدرة مزايا تنافسية مكتسبة، وتكسب المنتجات المصدرة - عمومًا - القدرة على غزو الأسواق العالمية (الدولية)، حيث تصبح ذات قوة وقدرة تنافسية عالية، وينتهي هذا الاتجاه إلى إعادة هيكلة الصادرات، بما يصحح من وضع الدول النامية في أنماط التخصص، وتقسيم العمل الدولي، وقد أثبتت تجربة جنوب شرق آسيا ذلك.

ويبدو أن التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، له من الأسباب المنطقية والمرتبطة بالتحولات العالمية الأخرى، ما يجعلها إحدى التحولات الاقتصادية المهمة في آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولعل أهم هذه الأسباب [1]:

أ- أن التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، يتوافق بدرجة كبيرة مع التحول الذي يحدث في النظام التجاري، نحو مزيد من تحرير التجارة العالمية.

ب- أن هناك حدودًا لإستراتيجية الإحلال محل الواردات، وأن الاستمرار فيها والإصرار عليها بعد مرحلة التصنيع، يتعارض مع مقتضيات التنمية، بل لابد أن تتحول إستراتيجية التنمية بعد نقطة معينة إلى إستراتيجية أخرى، تقوم على استغلال الفرص التي تتيحها السوق العالمية، وهي إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، أو التوجه التصديري؛ لأن مشكلة إستراتيجية الإحلال محل الواردات بدأت عند محاولة انتقال الدول التي كانت تتبعها إلى مرحلة أعلى من التصنيع، تتجاوز السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع، التي

(1) د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن: التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر، بالمقارنة مع عدد من الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 421 - 422، القاهرة، 1999.

كانت تسمى فيها بمرحلة الإحلال محل الواردات الكفء، إلا أنها فشلت عندما حاولت الانتقال إلى مرحلة إنتاج السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، دون أن تكون مهيأة لذلك، لا من ناحية السوق الداخلية، ولا من ناحية توافر عنصر رأس المال والتكنولوجيا، ولا من ناحية التكلفة التنافسية، التي تنافس بها السوق العالمية، وبالتالي كانت هذه المرحلة تسمى بالإحلال محل الواردات غير الكفء، والتي لفتت النظر إلى ضرورة التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.

ج- تقوم إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، على التوسع في الصادرات للمنتجات المختلفة، سواء أكانت كثيفة العمل، أو كثيفة رأس المال، صناعية أم زراعية، وهي الصادرات التي يكون للاقتصاد القومي فيها ميزة نسبية أو ميزة تنافسية، سواء مكتسبة حاليًا، أو يمكن اكتسابها مستقبلًا.

ح- في ظل هذا التحول يمكن أن يتناول التصنيع أي نوع من السلع الصناعية، استهلاكية كانت أو رأسمالية أو وسيطة، والمهم ألا يكون إنتاجها في بيت زجاجي، بمعزل عن السوق العالمية، وإنما في معترك المنافسة الدولية، وهذا ما تشير إليه تجربة النمور الأربعة؛ حيث إنها لم تقف عند حد إنتاج السلع الصناعية كثيفة العمل، وإنما استطاعت أن تأخذ مكانها، وأن تغزو الأسواق العالمية في عدد كبير من السلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا.

خ- تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين تبني إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير والنمو الاقتصادي؛ حيث إن التوسع في الصادرات الناتج عن تلك الإستراتيجية، يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، عن طريق الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي من جهة، وزيادة النمو والأداء في إنتاجية عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

د- أبرزت العديد من الدراسات التي أجريت على عدد من الدول النامية، أن هناك علاقة سببية محددة، بين نمو الصادرات وتنمية القطاعات السلعية، وخاصة الصناعات التحويلية.

ذ- إن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، التي تقوم على تشجيع الصادرات، تؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد طبقًا للمزايا النسبية، وتسمح بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ووفورات الحجم، وإدخال التطوير التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية.

ر- إن غلبة الاهتمام بالإحلال محل الواردات، له مزايا لدرجة محدودة، بعدها تتوقف تلك المزايا، وتنقلب صناعته إلى عبء على الاقتصاد القومي، وتصبح عائقًا أمام التطور الاقتصادي والتطوير التكنولوجي.

ز- أهم ما يلاحظ على إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، أنها تخلق منتجات وصناعات، تقوم على التطوير والمنافسة داخليًا وخارجيًا، وحتى لو واجهت مشكلات، فإنها تحفز القائمين على الإنتاج على تحسين المنتجات، وإدخال الوسائل الحديثة، والسعي وراء فرص التسويق الداخلي والخارجي، والتعاون مع مراكز البحوث والدراسات، ورفع مستوى التدريب والتنظيم الإداري والإنتاجي، أي التحول إلى إنتاج ديناميكي متحرك، يستند إلى إستراتيجية تحفيزية، قائمة على المنافسة في السوق الداخلية والسوق العالمية، وليس من المتصور أن تتمتع أية صناعة بقدرة تنافسية في السوق العالمية، دون أن يسبق ذلك تفوقها في سوقها الوطنية، فلم تستطع اليابان أن تغزو أسواق السيارات العالمية، إلا بعد أن تمكنت من الوقوف على أقدامها أمام المنافسة الأجنبية في عقر دارها، وكذلك الحال بالنسبة للسلع التصديرية التي تميزت بها النمور الآسيوية.

هـ- أظهرت العديد من الدراسات في الدول النامية أن اتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، تتيح فرص عمل أكثر، بالمقارنة بإستراتيجية الإحلال محل الواردات، وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة، عن طريق استيعاب المزيد من العمالة.

و- تتيح إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، إمكانية توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج، وبصفة خاصة انتقال الاقتصاد القومي، من اقتصاد يعتمد في صادراته على سلعة أولية واحدة، مثل النفط إلى اقتصاد متنوع في صادراته، سواء صناعية أو زراعية أو رعوية أو سمكية، تدخل عليها عمليات صناعية، أي أن نجاح تطبيق إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، يؤدي في - المدى الطويل - إلى خلق قاعدة تصديرية، تساهم في نمو الاقتصاد، وتنويع مصادر دخله، وتوجد حلول أكثر واقعية، وعائد متزايد بصورة أفضل، وبالتالي التحول إلى أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، يتيح فرصًا أوسع للصادرات من الدول النامية. وهذا يتفق مع الاتجاه العام لتقسيم العمل الدولي على الصعيد العالمي، الذي يتيح

التخصص داخل الصناعة الواحدة؛ مما يفسح المجال لأكثر من بلد واحد في نفس الصناعة أو السلعة، وبالتالي يوفر فرصًا أكثر للتصدير.

لهذه الأسباب وغيرها كان التحول في إستراتيجية التنمية - من إستراتيجية الإحلال محل الواردات، إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير - هو أحد التحولات المهمة في آليات الاقتصاد العالمي الجديد.

* * *

الفصل السادس

أثر المتغيرات والتحديات المعاصرة على المؤسسات المالية والنقدية في مصر

آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على المؤسسات المالية والنقدية في مصر[1]:

أ - تعتبر اتفاقية الجات في مصلحة الدول المتقدمة في المرحلة الحالية، حيث تطورت المؤسسات المالية والنقدية لديها تطورًا كبيرًا، بالقياس بمثيلتها في الدول النامية.

ب- إن ما أسفرت عنه المفاوضات من إدراج بعض البنود لمراعاة البعد التنموي للدول النامية، إنما يتوقف على مدى قدرة المؤسسات المالية والنقدية للدول النامية.

ج- من المتوقع أن يترتب على اتفاقية الجات إتاحة الفرصة للدول المتقدمة لممارسة الضغوط على الدول النامية؛ للإسراع في فتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب، في أنشطة الخدمات، التي لا تستطيع مواجهة المنافسة لها.

د- يكون للدول المتقدمة القدرة على تقديم الدعم اللازم للمورد الأجنبي؛ مما يجعل المنافسة غير متكافئة على الدول النامية، التي لا يملك معظمها القدرة على تقديم هذا الدعم.

هـ- يعتمد تطور أنشطة المؤسسات المالية والنقدية في الدول المتقدمة على تكنولوجيا متطورة ورأس مال كبير، وهما عنصران ينقصان أغلب الدول النامية، التي تخلفت أنشطة المؤسسات المالية والنقدية لدى معظمها، ومن ثم قد لا تكون المنافسة عادلة.

و- احتدام المنافسة فيما بين البنوك التجارية، وفيما بين المؤسسات المالية، ودخول المؤسسات غير المالية أسواق الخدمات المالية.

س- زيادة درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، سواء المخاطر الاجتماعية، أو مخاطر أسعار الفائدة، أو مخاطر أسعار الصرف، أو مخاطر السيولة، وأخيرًا المخاطر الإستراتيجية. وهو الأمر الذي يجب أن تدركه الحكومة المصرية عند مراعاة البعد.

---

(1) إبراهيم نوار: اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية، كراسة إستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد 44، القاهرة، 2004، ص 59.

أثر الابتكارات المالية على المؤسسات المالية والنقدية في مصر [(1)]:

لم تعد السمة الرئيسة لكثير من البنوك في العالم، هي مجرد وسيط مالي بين المودعين والمقترضين، خاصة بعد دخول العديد من المؤسسات غير المالية في هذا المجال، وقيامها بتقديم خدمات بطاقات الائتمان، مثل شركة Marks & Spencer.

تأخذ الابتكارات المالية أحد شكلين؛ فهي أما ابتكار منتجات جديدة Innovation Product، أو ابتكار أساليب جديدة Processes Innovation.

وفيما يلي نتناول أهم الابتكارات:

أ- المشتقات المالية، ونظرًا لأهميتها، فسوف يتم تناولها لاحقًا بصفة مستقلة.

ب- ابتكارات تحويل المخاطر Risk Transfering Innovation، وهي تتيح تحويل مخاطر الأسعار أو الائتمان إلى طرف آخر، باستخدام بعض الأدوات، مثل المشاركة في المخاطر Risk Sharing أو المشتقات المالية.

ج- ابتكارات تحسين السيولة Liquidity Enhancing Innovation، ويشمل ذلك تحسين سيولة أصول البنك ذاته، أو النظام المالي ككل، ومن هذه الابتكارات توريق الأصول Securitization Innovations وصناديق الاستثمار.

د- ابتكارات الملكية Equity Generating Innovation، وهي تتيح أشكالًا جديدة لعقود الملكية، مثل مقايضة الديون بالأسهم والتمويل بالمشاركة.

المقصود بالمشتقات المالية[(2)]:

هي "عقود أو اتفاقيات مالية، تتعلق بالمستقبل، وتشتق قيمتها من قيمة الأدوات المالية الأساسية السابق إصدارها، والتي يتم تداولها في السوق الآجلة، وينشأ نتيجة لاستخدامها حقوق واستخدامات، ناتجة من تحويل المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية الأساسية، من طرف

---

(1) المعهد المصرفي، سلسلة أوراق للمناقشة، التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك، إشارة عامة إلى مصر، سنة 2002، ص 18.

(2) فاتن محمد على حمدي: إطار مقترح للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة "دراسة تطبيقية على قطاع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية"، رسالة للحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002، ص29.

يرغب في تجنبها، إلى طرف آخر يرغب في تحملها، دون أن تمتد عملية التحويل للأداة المالية الأساسية موضوع العقد".

تستخدم المشتقات المالية لغرضين أساسين، هما:

أ- تغطية مخاطر قائمة، فهي وسيلة لتحجيم المخاطر، حيث تنقل المخاطر من المستعدين لدفع تكلفتها بغرض تفاديها، إلى الراغبين في تحملها مقابل مكافأة مالية محتملة.

ب- المضاربة بغرض تحقيق عائد مادي، من خلال التعامل بها.

أسواق المشتقات:

أ - من خلال سوق غير منظمة، ويطلق عليها (OTC) Over The Counter، حيث لا يوجد سوق له مكان محدد لتنفيذ الصفقات.

ب- من خلال أسواق منظمة، وهو سوق له مكان محدد تبرم فيه الصفقات، يطلق عليه البورصة، ويتسم بالتنميط، سواء في العقود أو التسوية.

مخاطر المشتقات المالية:

استخدام المشتقات بغرض المضاربة، يترتب عليه العديد من المخاطر، تشتمل على ما يلي:

أ- مخاطر السوق: وذلك نتيجة للسلوك السعري للأصول محل التعاقد.

ب- مخاطر ائتمان: تتمثل في المشاركة الناشئة عن تعثر الطرف القابل، في الوفاء بالتزاماته التي يتضمنها العقد.

ج- مخاطر التسوية: تنشأ نتيجة لأن المشتقات المالية تنفذ عملياتها في تاريخ مستقبلي، وقد يتعرض أحد الأطراف لخسائر كبيرة؛ مما يجعله لا يستطيع التسوية في تاريخ الاستحقاق.

د- مخاطر تشغيلية: نتيجة لعدم كفاءة نظم الرقابة، وإخفاق الإدارة في وضع الترتيبات الفنية؛ من عمالة وتجهيزات للتعامل في المشتقات.

هـ- مخاطر قانونية: نتيجة لعدم القدرة على تنفيذ العقود.

الآثار الناتجة عن التسنيد (التوريق) "Securitization" على المؤسسات المالية والنقدية:[1]

لجأت المؤسسات المالية والنقدية في فترة الستينيات والسبعينيات إلى أسواق النقد، والتي كانت المصدر الشائع للحصول على مصادر التمويل؛ لسد الفجوة التمويلية بين الودائع

---

(1) جمال علي محمد يوسف: المحاسبة عن توريق الديون كمدخل لتطوير التقارير المالية "دراسة اختبارية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، 2005، ص 32.

والقروض. غير أن أسواق النقد لم تكن وسيلة ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية للعديد من البنوك؛ نظرًا لأن الآجال بينها قصيرة جدًّا، وأسعار الفائدة تتميز بالحساسية الشديدة والتقلبات الواسعة، وأحيانًا ما تكون التكلفة مرتفعة جدًّا، لدرجة مانعة في حالة ما إذا كان البنك المقرض، يعاني من اضطرابات مالية، وعلى ذلك فقد بحثت البنوك عن بدائل أكثر استقرارًا وأقل تكلفة ولآجال أطول.

وقد برزت العديد من الابتكارات المالية لسد الفجوة التمويلية في السنوات الأخيرة؛ لتقدم حلولًا مرحلية لفجوة التمويل. وجاء على رأس هذه الحلول تسنيد الأصول Securitization، وهي الظاهرة التي بزغت في السبعينيات والثمانينيات، وأصبحت تشكل واحدًا من أهم ملامح النظام المالي العالمي.

التسنيد هو عملية تحول الأصول المالية غير السائلة، إلى أدوات يمكن تداولها في أسواق رأس المال. وهو من الظواهر التي اعتمدت على التقدم التكنولوجي، وتزايد استخدام الكمبيوتر، والذي مكن المؤسسات المالية من أن تقوم - بتكلفة قليلة - بتجميع حزمة، تشكل محفظة قروض بإصدارات صغيرة، وبيعها في صورة ورقة مالية إلى طرف ثالث (حامل الورقة)، وتقوم المؤسسة المالية بتحويل أقساط وفوائد هذه الحزمة إلى حامل الورقة، وبذا تكون قد حققت فائدتين من هذه العملية؛ **أولاهما**: تحويل أصل غير سائل إلى سيولة تساعد على سد الفجوة التمويلية، **وثانيهما**: الحصول على رسوم نظير تحويل مدفوعات خدمة القروض إلى حامل الورقة، كما يمكن أن يحصل البنك على هامش فائدة إضافي، بأن تكون الفائدة على الورقة أقل مما يتقاضاه البنك من المقترض الأصلي. وقد مكن التطور التكنولوجي من تطبيق هذا المفهوم على العديد من أنواع القروض؛ من رهونات وقروض شراء سيارات ومتحصلات بطاقات الائتمان، طالما يمكن تجميع هذه القروض في شكل حزم متجانسة ذات قيمة محددة، ويتم بيعها في سوق رأس المال كورقة مالية.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة التسنيد قد أدت إلى تزايد المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية؛ حيث إن القروض عالية الجودة، والتي تزداد توقعات سدادها في الأجل المحددة - تكون أكثر القروض قابلية للتسنيد، حيث تلقى الأوراق المالية المصدرة بها إقبالًا كبيرًا في الأسواق، كما مكنت ظاهرة التسنيد العديد من المؤسسات والشركات الكبرى، من تخطي البنوك، والحصول على الائتمان من أسواق رأس المال مباشرة، عن طريق إصدار الأوراق المالية، وهو ما حرم البنوك من أهم عملائها التقليديين، غير أن البنوك لم تقف مكتوفة

الأيدي، وإنما قامت بدور نشط في هذه العملية، عن طريق تغطية الإصدارات، وتقديم خطابات ضمان لهذه الإصدارات نظير رسوم، إلى جانب قيام البنوك بدور صانع الأسواق، وإسداء المشورة الفنية، والدراسات الخاصة في هذا الصدد.

ظاهرة الاندماجات بين البنوك العالمية، وآثارها على المؤسسات المالية والنقدية[1] :

مع قرب حلول موعد قيام أوربا الموحدة في عام 1993، وما شهدته الساحة المصرفية، بدأت موجه عارمة من الاندماجات بين البنوك في جميع أنحاء البلاد الأوربية؛ وذلك لتعزيز مراكزها المالية، وامتدت حمى الاندماجات إلى العديد من دول العالم، مثل الولايات المتحدة واليابان؛ وذلك لمواجهة المنافسة الضارية من ناحية، ولمواجهة مشكلاتها الداخلية من ناحية أخرى، والتي تتعلق بتدني الربحية، وضعف القواعد الرأسمالية. ففي أوربا أدت الاندماجات إلى تراجع عدد البنوك في فرنسا من 801 بنكًا في عام 1990، إلى 626 بنكًا عام 1994، كما شهد عدد البنوك انخفاضًا في عدد آخر من الدول الأوربية، خلال نفس الفترة (1990 - 1994)، كان من بينها تراجع عدد البنوك الهولندية من 153 بنكًا إلى 127 بنكًا، وفي الولايات المتحدة انخفض عدد البنوك الأمريكية من 13400 بنك في منتصف الستينيات إلى 12700 بنك في عام 1980، ثم إلى 11 ألف بنك عام 1995، والتي من أهمها اندماج كل من Chemical Bank، وChase Manhattan ليكونا معا بنكChase Manhattan، وكذلك اندماج كل من First Fidelity وFirst Union، ليكونا معًاFirst Union.

ويرى المؤلف، أن ظاهرة الاندماج في الآونة الأخيرة لم تعد تقتصر على معالجة مشكلات قائمة، أو عدم تلبية متطلبات كفاية رأس المال، ولكن أصبح الدمج ضرورة ملحة لإنشاء كيانات كبيرة، يتحقق عنها وفورات اقتصادية عديدة.

أسباب ازدياد حالات الاندماج[2] :

أ - احتدام المنافسة الدولية، واشتداد الحاجة إلى ترشيد النفقات؛ من أجل البقاء والاستمرار في العمل.

ب- الأوضاع الناجمة عن تحرير القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي.

(1) مركز الدراسات الإستراتيجية ق.م، التكتلات الاقتصادية وأثرها على الأمن القومي العربي والمصري، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 1995، ص 112-113.

(2) أحمد عبد الحليم محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

ج- التوجه نحو تدويل الأسواق المصرفية والمالية؛ نتيجة للتقدم التكنولوجي والابتكارات في مجال الأدوات النقدية والمالية.

د - ظهور المؤسسات الضخمة عقب قيام التكتلات الاقتصادية الكبيرة في كل من أوربا وأمريكا وآسيا؛ مما زاد من صعوبة استمرار الوحدات الاقتصادية الصغيرة في مزاولة النشاط وتحقيق الأرباح.

هـ- نشوء الأزمات المالية الاقتصادية؛ مما نجم عنها ازدياد حالات التعثر في كثير من المؤسسات المالية والنقدية؛ مما أضطر بعضها إلى استخدام الدمج كوسيلة لتحسين أوضاعها المالية.

و- لجوء السلطات الرقابية إلى تطوير واستخدام أساليب وأدوات رقابية جديدة؛ لمواكبة التطورات المتلاحقة في المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وبخاصة في مجال كفاية رأس المال والتركزات الائتمانية.

مزايا الاندماج:

أ- تكوين مؤسسات مالية ونقدية كبيرة، تتمتع بقاعدة رأسمالية راسخة.

ب- أن يتناسب عدد الوحدات المصرفية والمالية مع ظروف البلاد، التي تعاني من تخمة مصرفية.

ج- المحافظة على سلامة واستقرار المؤسسات المالية والنقدية، من خلال تكوين وحدات ذات مراكز مالية قوية، تستفيد من الوفورات والمزايا التي يحققها الدمج، سواء أكانت وفورات داخلية، أو وفورات خارجية، أو وفورات إدارية.

د- تعزيز قوة البنك، وزيادة قدرته على المنافسة في السوق المصرفي، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، وذلك من خلال:

(1) إعادة النظر في الأنشطة المقدمة؛ بغرض تحسين مستوى ونوعية الخدمات والمنتجات المصرفية.

(2) ترسيخ قاعدة ودائع العملاء، وتنويع مصادر الأموال.

(3) ازدياد الانتشار الجغرافي.

زيادة التعامل في البنود خارج الميزانية، وآثارها على المؤسسات المالية والنقدية[1]:

اتجهت البنوك في السنوات الأخيرة – وبصورة متزايدة – إلى ممارسة الأعمال خارج الميزانية؛ وذلك تعويضًا عما فقدته من الدخول المكتسبة من أعمالها التقليدية؛ بسبب المنافسة بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى، وتشابه الخدمات التي تقدمها كل منها، خاصة في ظل إزالة القيود، وعدم التخصص في الأسواق المالية والنقدية، وكنتيجة أيضًا للخسائر التي منيت بها البنوك في السنوات الأخيرة؛ بسبب أزمة المديونية، وما استتبعها من ارتفاع تكاليف التشغيل فيها، واتجاه المقترض إلى أسواق المال ذات التكلفة الأقل. كما اتجهت البنوك أيضًا إلى ممارسة الأعمال غير التقليدية خارج الميزانية؛ نتيجة لارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المالية والمصرفية التقليدية؛ ونتيجة للتقدم التكنولوجي والمستحدثات الجديدة في تلك الخدمات ووسائل تقديمها.

وتشير البيانات إلى أن البنوك المصرية تتعامل الآن في بعض المستحدثات المالية الجديدة، مثل مبادلات العملات وأسعار الفائدة، بما يزيد قيمته على 6 تريليون دولار.

ولعل من أشهر الأدوات المالية والمستحدثات الجديدة في أسلوب تقديمها – خاصة في مجال إدارة النقد وعقود الاستثمار – هي (الخيارات والمبادلات والعقود المستقبلة والعقود الآجلة للعملات، واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة، الصرف الآلي، عمليات المقاصة الإلكترونية داخل البنوك، وهذا بالطبع على سبيل المثال لا الحصر).

ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام بتلك الأدوات الجديدة قد ارتبط به مسألة صعوبة حسابات تكلفتها الفعلية، وصعوبات تسعيرها؛ مما دفع بالبنوك إلى محاولة ابتكار الأساليب الفنية والإدارية، التي تمكنها من ذلك، وتساعدها على التحوط من المخاطر المرتفعة، المصاحبة للتعامل في تلك الأدوات.

هذا وقد اتسع التعامل بالأدوات المالية الجديدة، حتى شمل معظم الدول المتقدمة مع بداية الألفية الثالثة، بعد أن اقتصر التعامل فيها على الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مع بداية الثمانينيات من القرن المنصرم.

---

(1) حامد طلبة محمد: دور المراجع تجاه الأنشطة خارج الميزانية، مع إشارة خاصة للبنوك الإسلامية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول، 2001، ص 222.

الآثار الناتجة عن التقدم التكنولوجي، وآثارها على المؤسسات المالية والنقدية[1]:

لم يبرز تأثير التكنولوجيا المتطورة للمعلومات بشكل ملموس قبل منتصف السبعينيات، وإن كان هذا التاريخ لا يمثل بدء استخدام هذه التكنولوجيا في المؤسسات المالية والنقدية، فقد بدأت بعض البنوك في استخدام الحسابات اعتبارًا من عام 1955، وهي تعد بداية مبكرة بالفعل، لا يسبقها سوى الاستخدام العسكري / الأكاديمي في نهاية الأربعينيات، والذي تم بشكل تجريبي وأولي، تلا ذلك أول استخدام مدني بواسطة المكتب الإحصائي الأمريكي (وهو جهة حكومية) في عام 1953، ثم بدأ في مجال الأعمال في عام 1954 بواسطة الشركة الأمريكية General Electric، وقد كان أول من شرع في استخدام الحاسبات في العمل المصرفي في عام 1955 هما: First National City Bank And Bank Of America؛ وبذلك فإن البنوك تعد بالفعل من رواد استخدام التكنولوجيا المتطورة للمعلومات.

تم التحول التدريجي للعمليات من التشغيل اليدوي إلى التشغيل الإلكتروني، وقد كانت الحسابات الجارية هي أول مجال فعلي للتطبيق الإلكتروني، والذي تم تجاوزه فيما بعد – في بداية الستينيات – إلى الودائع الادخارية، وبعض الخدمات المصرفية الأخرى.

أدى تطبيق التكنولوجيا المستحدثة إلى مواجهة التوسع في المؤسسات المالية والنقدية، في العديد من الوحدات، دون الحاجة إلى زيادة ملموسة في حجم العاملين، إلا أن هذا التطبيق التدريجي لم يتجاوز بعض الأنظمة الفرعية داخل هذه المؤسسات، وفي شكل تجريبي ومحدود غالبًا. وقد كان الاعتقاد السائد في تلك المرحلة أن الحاسبات لا تصلح سوى للمؤسسات كبيرة الحجم فقط، وبذا اقتصر التغيير في هذه المرحلة على مجرد تحويل بعض الدفاتر الأساسية إلى ملفات قابلة للتداول الإلكتروني، مع احتفاظها بنفس الخواص اليدوية السابقة، دون أن يطرأ أي تعديل على أسلوب أداء الخدمات.

ترتب على التطور التكنولوجي ما يلي:

أ- تكوين جيل جديد من المصرفيين، يجمع بين الخبرة في المجال المصرفي وتكنولوجيا المعلومات في آن واحد. وقد تمكن هذا الجيل من التحرر – شبه الكامل – من سيطرة التراث المصرفي التقليدي، لينطلق إلى آفاق جديدة تمامًا في العمل المصرفي.

---

(1) سيد الهواري، ونادية أبو فخرة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ب- التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث أمكن تطوير أجيال متلاحقة من الحاسبات، بإمكانات متعاظمة باستمرار، سواء في الأداء أو الاتصال، مع النجاح - في نفس الوقت - في تدنية تكلفة التشغيل إلى مستويات لم تكن متوقعة على الإطلاق، وقد أدى هذا إلى مضاعفة طاقات التشغيل المصرفي، بجانب التخفيض المستمر في تكلفة الوحدة من المنتجات المصرفية.

أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور العديد من التطورات في المؤسسات المالية والنقدية، حيث استوعبت هذه المؤسسات قدرًا ضخمًا من الإنجازات التكنولوجية، التي تولدت في السنوات الأخيرة. وقد تكاتفت التكنولوجيا الحديثة، مع المنافسة والابتكارات المالية الجديدة؛ لتنجب لنا عصرًا جديدًا، ينفرد بأساليب وأدوات لم تعرف من قبل، وإن كانت تمثل - في حد ذاتها - مزيدًا من التحديات أمام هذه المؤسسات، وبإلقاء نظرة سريعة على ما شهدته الأسواق في هذا المجال، يبرز لنا التزايد الواضح في استخدام وحدات الصرف الآلي، التي تتيح للعملاء الحصول على قدر كبير من الخدمات المصرفية على مدى 24 ساعة، كما شهدت الأسواق أيضًا التوسع في خدمات الدفع من نقطة البيع، وذلك إلى جانب العمليات المصرفية التي تتم من المنزل أو محل العمل.

آثار الدخول في عملة أوربية موحدة، وآثارها على المؤسسات المالية والنقدية (1):

أ- نصت اتفاقية ماسترخت التي وقعت في هولندا في نوفمبر 1992، على إيجاد عملة أوربية، وإنشاء بنك مركزي أوربي، يتولى وضع السياسة النقدية في المنطقة، والتي بدأت في يناير 1998.

ب- بلغ عدد الدول التي اشتركت في العملة الأوربية الموحدة 11 دولة أوربية.

ج- هناك 4 دول أعضاء في الاتحاد الأوربي غير مشتركين في العملة الأوربية الموحدة، هي الدنمارك، اليونان، السويد، المملكة المتحدة - تحتفظ كل منها بعملتها الوطنية، ولكنها تستطيع الدخول في الاتحاد الاقتصادي النقدي في وقت لاحق.

د- هناك دول مرشحة للانضمام للاتحاد، وهي: بولندا - إستونيا - التشيك - المجر - سلوفينيا - قبرص.

---

(1) سيد الهواري، ونادية أبو فخرة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

هـ- هناك دول تستعد لترشيح نفسها للانضمام للاتحاد الأوربي، وهي: ليتوانيا - سلوفاكيا - رومانيا - بلغاريا.

و- أي دولة تريد أن تدمج عملتها مع الـ EURO يجب أولًا أن تدخل عضو الاتحاد الأوربي، ثم الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

ز- لم تعد هناك سوق لصرف العملات الداخلية لعملات الدول الأحد عشر، الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي؛ حيث إن أسعار التعادل قد تحددت، بحيث تكون غير قابلة للتعديل، وبالتالي فإن التحويل بين العملات الأجنبية أصبح عملية حسابية بسيطة، ومن ثم ففي أسواق الصرف يحل اليورو محل العملات الداخلية، ويتم التعامل به مباشرة مقابل العملات الأخرى؛ الدولار، الين، الإسترليني ... إلخ.

تدهور الدور التقليدي للبنوك، وأثره على المؤسسات المالية والنقدية[1]:

من المعروف أن الدور التقليدي للبنوك - الذي استقر حوالي خمسين عامًا - هو كونها "وسيطًا ماليًّا" بين أصحاب الفوائض المالية (المودعين) وبين طالبي التمويل (المقترضين)، حيث إنها تقبل الودائع من العملاء، وتحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها إذا كانت تحت الطلب "حساب جارٍ"، أو في نهاية أجلها (إذا كانت ودائع لأجل أو بإخطار)، وهي تقوم بقبول الودائع لأجل، مقابل فائدة محددة مقدمًا، كما تقدم القروض والاعتمادات لفائدة محددة مقدمًا .. وفي قيامها بهذا الدور، فإنها تتحمل عبء تجميع المدخلات بأحجام مختلفة: صغيرها وكبيرها؛ لتقديمها لطالبي التمويل بالآجال التي يطلبونها، وهي تتحمل مخاطر ضياع أو خسارة الأموال التي تقرضها للغير، كما تتحمل سد أي نقص في السيولة نتيجة اختلاف الاستحقاقات، ولذلك فيقال إن الوساطة المالية تكون في مجال حجم الأموال وفي آجال الاستحقاقات، ومخاطر السداد، ومخاطر فجوة السيولة. هذا ببساطة واختصار الدور التقليدي للبنوك، الذي دعمته التشريعات المصرفية عبر السنين؛ لتحقيق الأمن والأمان والاستقرار الاقتصادي والمالي.

ولقد كانت التشريعات المصرفية تنصب - تقريبًا - على حماية البنوك، وحماية المتعاملين معها، ومن أهم عناصرها إعطاء الحق للبنوك التجارية فقط في فتح حسابات جارية للعملاء،

---

(1) جيرارد كابريو، وروبرت كل: خصخصة وتنظيم البنوك في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، محاضرة رقم 15، أغسطس 2000، ص 11.

وإدخال نظام التأمين على الودائع، ووضع حد أقصى لسعر الفائدة على الودائع، بالإضافة إلى إعطاء البنوك المركزية حق توفير السيولة اللازمة للبنوك، التي تواجه أزمة في السيولة، ولقد كان واضحًا أن هدف التشريعات أيضًا، هو تحصين البنوك ضد قوى المنافسة في السوق.

تفكك دور الوساطة المالية (Disintermediation)، وأثره على المؤسسات المالية والنقدية [1]:

إن دور الوساطة المالية التقليدي للبنوك قد تفكك؛ نتيجة وجود ظروف مالية سمحت بسحب الأموال من البنوك (وهي المؤسسات التي تقبل الودائع)؛ من أجل استثمارها في مؤسسات أخرى: مثل صناديق الاستثمار في سوق النقد، حيث تمنح هذه الصناديق أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة على الودائع الموجودة في السوق. كما ظهرت شركات أخرى تفتح لعملائها حسابات جارية، وتقوم بشراء وبيع أوراق مالية لحساب عملائها، وهي الحسابات المعروفة بحسابات التعامل في الأوراق المالية. إن هذه الشركات الجديدة التي يطلق عليها منشآت أوراق مالية، تقوم بمنافسة البنوك، فهي تفتح حسابات جارية، وتمنح العملاء فوائد على حسابهم، وتقوم بجميع خدمات السمسرة في الأوراق المالية. إن دخول صناديق الاستثمار، التي تقوم بدفع فوائد أعلى على الودائع التي تستثمرها هي بطريقتها في سوق الأوراق المالية، ودخول شركات الأوراق المالية على الوجه المبين سابقًا - قد أعطى لهذه المؤسسات المالية غير المصرفية قوة جديدة، تنافس بها البنوك التجارية، ولقد أصبح واضحًا أن تفكك دور الوساطة المالية بات شديد القسوة على كثير من البنوك؛ لذا انتشرت ظاهرة الاندماج بين البنوك؛ للحماية من الإفلاس.

التكتلات المالية، وآثارها على المؤسسات المالية والنقدية [2]:

هي مجموعة من الشركات تخضع لرقابة شركة أم، وتمارس أنشطة مرتبطة فيما بينها، وتشتمل على تقديم خدمات، تشمل أكثر من قطاعين ماليين على الأقل.

المقصود بالتكتل المالي:

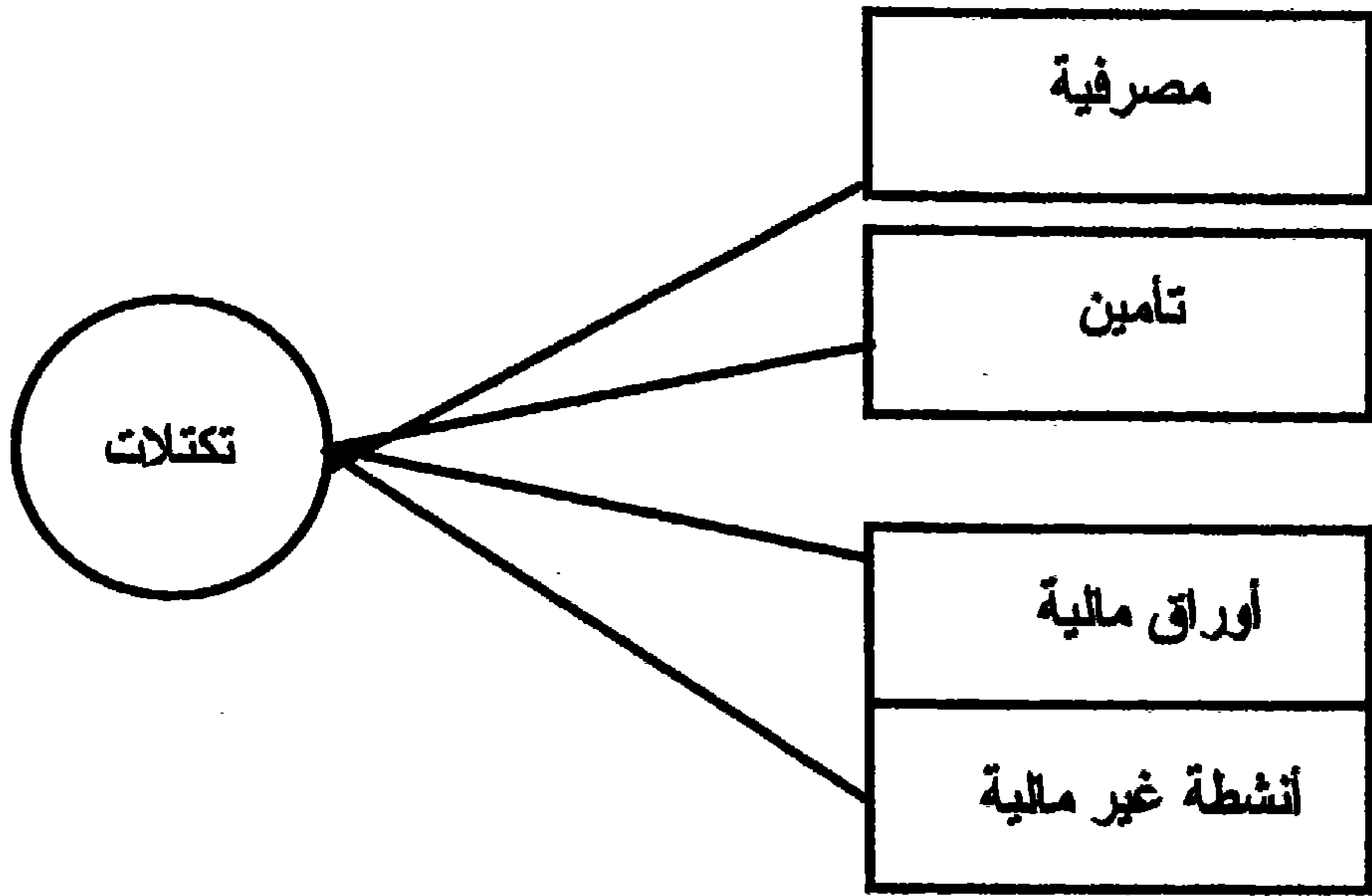
هو مؤسسة مالية أو أكثر، تمارس بعض أو كل الأنشطة التالية [3]:

---

(1) المرجع السابق، ص 13.

(2) سيد الهواري، ونادية أبو فخرة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

(3) المرجع السابق، ص 62.



أشكال التكتلات المالية:

الشكل الأول: الدمج الكامل:

بنك واحد يمارس كافة أعمال البنوك – التأمين – الأوراق المالية، ويترتب على هذا الشكل ما يلي:

أ- يمكن الفصل داخليًا بين الأنشطة المختلفة.

ب- الأثر المالي يكون أثرًا متكاملًا وفوريًا.

ج- يخفض التكلفة.

الشكل الثاني:

بنك أم + شركات قابضة غير مصرفية، ويترتب على هذا الشكل ما يلي:

أ- أقل فاعلية من الدمج الكامل.

ب- الفصل بين الأنشطة اضطراري؛ بموجب متطلبات قانونية.

الشكل الثالث:

المساهمات الجزئية في مؤسسات مالية أخرى، سواء شركات تأمين، أو بنوك، ويترتب على هذا الشكل ما يلي:

أ- أقل فعالية، بالمقارنة بالشكلين السابقين.

ب- هناك احتمال حدوث مخاطر، سواء مخاطر مالية، أو تتعلق بالسمعة.

الشكل الرابع:

تكوين شركة قابضة، تمتلك بنكًا - شركة تأمين - شركات أوراق مالية - وشركات تمارس أنشطة أخرى، ويترتب على هذا الشكل ما يلي:

أ- تعتبر البديل الوحيد في بعض الدول.

ب- الفصل فيما بين المخاطر المختلفة.

ج- ذات تكلفة أعلى.

د- مشكلات السمعة لا تزال قائمة.

هـ- تخضع لرقابة الشركة القابضة.

المزايا التي يتيحها التكتل المالي:

أ- زيادة القدرة على تقديم خدمات مستحدثة، بالإضافة إلى الخدمات التقليدية.

ب- زيادة القدرة على التعامل مع شرائح متعددة من العملاء، بالإضافة إلى الشريحة التقليدية.

لجنة بازل للرقابة المصرفية والأثر على المؤسسات المالية والنقدية(1):

أ- تأسست بازل للرقابة المصرفية في السبعينيات، فيما بين الدول الثماني الصناعية، بالإضافة إلى دولتين؛ إحداهما: ليس لها صوت وهي سويسرا، بالإضافة إلى لوكسمبورج.

ب- أصدرت لجنة بازل العديد من المقترحات، بشأن تمكين السلطات الرقابية من تحسين أساليب الرقابة على البنوك، مما يساعد على تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي والمالي.

ج- أصدرت لجنة بازل خلال عام 1988 معيارًا لكفاية رأس المال، تم بمقتضاه وضع حد أدنى لرأس المال بمفهومه الواسع - يطلق عليه قاعدة رأس المال - وذلك بالعلاقة مع الأصول والالتزامات العرضية الخطرة، حيث يمثل بسط المعيار رأس المال الأساسي، ورأس المال الثانوي، في حين يمثل المقام الأوزان المرجحة للأصول والالتزامات العرضية الخطرة،

(1) المعهد المصرفي، سلسلة أوراق للمناقشة، التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك، إشارة عامة إلى مصر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

وقد أجرت لجنة بازل تعديلات جوهرية على معيار كفاية رأس المال، بإيجاد شريحة ثالثة، بحيث يأخذ المعيار في الاعتبار المخاطر السوقية، بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية.

د- أصدرت لجنة بازل مقترحات مهمة، بشأن المخاطر الائتمانية الكبيرة، والتي تضمنت وضع حد أقصى للائتمان الذي يمنح للعميل الواحد من قبل البنك، وتحديد المقصود بالعميل الواحد، بحيث يشمل الأطراف ذات العلاقة، ووضع قيود متشددة على الأطراف ذات المصالح المتداخلة، وبموجب هذه المقترحات، تم توسيع مفهوم العميل الواحد، والالتزامات الائتمانية، ويتراوح الحد الأقصى المطبق فيما بين 10٪ و40٪، إلا أن الحد المناسب يجب ألا يزيد عن 25٪، وتهدف هذه المقترحات إلى توزيع الائتمان على عدد مناسب من العملاء، بما يقلل من التركز الائتماني، ومن ثم تقليل المخاطر الائتمانية، مع العمل على التوزيع الجغرافي المناسب للائتمان.

هـ- أصدرت لجنة بازل أيضًا مقررات مهمة، بشأن الرقابة على الكيانات الأجنبية، والتي تتضمن أهمية تنسيق الرقابة بين مختلف السلطات الرقابية، وخاصة بعد انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي، وتحديد التزامات كل من السلطة الرقابية في البلد المضيف، والسلطة الرقابية في البلد الأم، بما يحكم الرقابة على الكيانات الأجنبية.

أضواء على التوجهات الجديدة للجنة بازل:

بعد أن نجحت لجنة بازل في التصديق على وفاق 1988 لمواجهة المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك، واطمأنت إلى القبول العام لمقرراتها، كأساس للحفاظ على استقرار النظام المصرفي الدولي .. بدأت اللجنة، تحت ضغط التطورات المتلاحقة، وتخوفها من تعرض الصناعة المصرفية لأيه انتكاسات، خاصة في ضوء اتساع نطاق تعامل المصارف في الأدوات المالية المشتقة – في دراسة عدد من المقترحات الجديدة، التي تهدف إلى مد نطاق تغطية وفاق بازل 1988، ليشمل – بجانب المخاطر الائتمانية – ثلاثة مخاطر أساسية أخرى، هي مخاطر السوق وسعر الفائدة والتصفية، وانتهت اللجنة في أبريل 1993 من إعداد تلك المقترحات في صورتها الأولية، وقامت بتوزيعها على المصارف والمؤسسات المالية؛ من أجل تجميع آرائها وملاحظاتها على تلك المقترحات، والتي اتسمت في مجملها بالعمق والجدية، وذلك قبل صياغتها في صورتها النهائية (1).

(1) د. إسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص 62.

335- لعل من الأهمية بمكان، محاولة تحليل تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الاقتصاد العالمي؛ نظرًا لأن تلك التأثيرات قد توحي بأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي كان سائدًا قبل تلك الأحداث، قد تتغير مكوناته وهياكله في ضوء هذه التأثيرات، واحتمالات تغييرها لبعض الأوضاع السائدة.

مع ملاحظة أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وقعت بالنسبة للاقتصاد العالمي، حيث كان هذا الاقتصاد يعاني من الآثار السلبية للعولمة في الكثير من جوانبه، وكانت المظاهرات المناهضة للعولمة تجتاح المدن بقوة في أنحاء متفرقة من العالم، ومن ناحية كانت بعض مكوناته في الدول النامية تعاني من عدم فتح الأسواق الخاصة بالدول المتقدمة لها، وأن حالة الاقتصاد الأمريكي قبل دخول الأزمة كانت تنذر بالانزلاق نحو الكساد، وقد أشارت بعض التقارير الدولية إلى أنه إذا أصاب الكساد الاقتصاد الأمريكي، فإنه سوف يجر معه بقية دول العالم، وليس أدل على ذلك من أن مظاهر القلق سادت جميع أنحاء العالم عقب تلك الأحداث، بصورة لم تحدث في أي وقت منذ الثلاثينيات، وبالتالي أدخلت أحداث 11 سبتمبر الاقتصاد العالمي في بوادر أزمة اقتصادية عالمية، تحتاج إلى إعادة النظر في هذا الاقتصاد وآلياته ومؤسساته وشركاته؛ للوصول إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، وأكثر وضوحًا، وأكثر استقرارًا، وأكثر تعميقًا لمبدأ الاعتماد المتبادل بين أطرافه، وهو ما أدى - في النهاية - إلى نشوب الأزمة العالمية أواخر عام 2008، والتي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم بقية دول العالم.

ومن هنا تبرز أهمية رصد التأثيرات المختلفة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الاقتصاد العالمي، من خلال التحليل التالي[1]:

أولًا: أثر الأزمة الأمريكية على تحولات الاقتصاد العالمي ومؤشرات أدائه:

يمكن القول إن اقتصادات العالم قد تأثرت بأحداث سبتمبر، وما تلاها من تداعيات؛ نتيجة لتأثر الاقتصاد الأمريكي - بوزنه الكبير - سلبيًا من هذه الأزمة، وبالتالي تأثيره ببقية اقتصادات العالم، من خلال آليات التجارة والاستثمار والسياحة والطيران؛ نظرًا لأن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي يصل إلى 30.9٪ من الناتج الإجمالي، المحسوب وفقًا لسعر الصرف، وقرابة 21.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، المحسوب وفقًا لتعادل

---

(1) بنك مصر، أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة، الآثار على الاقتصاد العالمي والمحلي وسبل المواجهة، القاهرة، 2002، ص 29.

القوة الشرائية مع الدولار في عام 2000، طبقًا لبيانات البنك الدولي، في تقريره عن التنمية في العام 2002، كما بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية عام 2000 نحو 772 مليار دولار، لتشكل نحو 12.1٪ من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، على حين بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية عام 2000 نحو 1238.2 مليار دولار، بنسبة بلغت 18.7٪ من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، في حين بلغت قيمة واردات الخدمات الأمريكية في العام نفسه، نحو 217.1 مليار دولار، بنسبة تصل إلى نحو 14.7٪ من إجمالي قيمة الواردات الخدمية العالمية في ذلك العام، وبالتالي فإن اقتصادًا بهذا الحجم والتشابك مع الاقتصاد العالمي يكون قادرًا بلا شك على التأثير في عدد كبير من الاقتصادات في العالم عمومًا، من خلال شبكة علاقاته بها، وبفعل عوامل التغذية المرتدة، أو التأثيرات المتبادلة، وبناء على مفهوم الاعتماد المتبادل، الذي يتعمق في ظل العولمة يومًا بعد يوم.

ومن ناحية أخرى، بلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات الدولية من التراخيص وحقوق الملكية الفكرية نحو 53.9٪ من الإجمالي العالمي، وتليها اليابان بنصيب بلغ 12.1٪، ثم بريطانيا بنسبة بلغت 11.7٪ في العام 2000.

وقد ضاعف من تأثر اقتصادات العالم سلبيًا من الأزمة الأمريكية في ظل هذه المؤشرات، حالة الخوف والمخاوف التي سادت العالم في أعقاب هذه الأحداث وتداعياتها، التي أثرت سلبيًا على حركة الاستثمارات والسياحة والطيران، وزادت وارتفعت تكاليف النقل والتأمين عبر دول العالم، وانخفضت أسعار النفط بقوة خلال الربع الأخير من عام 2001، كما لاحت في الأفق حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، وإحساس قوي، بأن هناك أزمة عالمية قادمة، وهي حالة تؤدي عادة إلى انبثاق نتائج الأزمة، والتعجيل بحدوثها، وكانت نتيجة كل ذلك تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وقد أشارت تقديرات خبراء البنك الدولي إلى أن أحداث 11 سبتمبر أخرت انتعاش الدول الصناعية عام 2002، وستزيد من مشكلات الاقتصادات النامية، التي سينضم 10 ملايين جدد من أفراد شعوبها إلى الرصيد الكبير لمن يعيشون تحت حد الفقر في هذه الدول.

أما صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في نوفمبر عام 2001، فقد أشار إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي سينخفض إلى 2.6٪ عام 2001، وهو أقل من توقعاته في تقريره الصادر في مايو 2001، الذي قرر أن معدل نمو الناتج العالمي كان 3.2٪، بل إن

مؤسسة مورجان ستانلي توقعت ألا يتجاوز النمو الاقتصادي في عام 2001 نسبة 2.1٪، بل وضعت سيناريو أسوأ، يمكن ألا يتجاوز فيه معدل نمو الناتج العالمي نسبة 1.1٪.

وكل المؤشرات للنمو الاقتصادي العالمي تتجه للانخفاض، كما هو ملاحظ، وكل التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد العالمي قد يدخل مرحلة طويلة من الركود الاقتصادي، وقد يترتب عليها إذا حدثت الكثير من الآثار السلبية على دول العالم، سواء المتقدم أو النامي، بل بدأت تلوح في الأفق، ما يسمى بأسوأ السيناريوهات التي تنبئ بمخاوف عديدة بالنسبة للمستقبل.

كل ذلك أدى إلى التفكير بقوة في البحث بعمق في الخروج من هواجس حدوث أزمة اقتصادية عالمية، وهناك اتجاهان مختلفان في هذا المجال: يتمثل الاتجاه الأول في رؤية صندوق النقد الدولي، التي تتلخص في ضرورة إجراء خفض للضرائب، كإجراء يتعلق بالسياسة النقدية، مع تخفيض أسعار البترول؛ مما يؤدي ويحفز على الخروج من شبح الأزمة، بينما يتلخص الاتجاه الثاني في رأي الخبير الاقتصادي جوزيف ستجليتس، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2001، والذي كان يشغل منصب كبير المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض في عهد بيل كلينتون، حين حقق الاقتصاد الأمريكي أفضل أداء وأطول دورة نمو منذ الحرب العالمية الثانية، فقد عارض ستجليتس فكرة خفض الضرائب؛ حيث يرى أنها لا يمكن أن تشكل حافزًا للاقتصاد؛ لأنها لا تتحول بالضرورة إلى طلب إضافي، واقترح - بدلًا من ذلك - زيادة الإنفاق العام الاجتماعي، عن طريق تقديم المساعدات للعاطلين عن العمل.

وهكذا نلمح تغيرًا في آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تبلور عامل مهم، وهو أن البعد الاجتماعي أخذ يتصاعد وينمو، كأحد الآليات المهمة لخروج الاقتصاد العالمي من أزمته، أي تخفيض المعاناة عن الفقراء ومحدودي الدخل، وزيادة دخولهم؛ لتحريك الطلب، من خلال الإنفاق العام التحويلي، الذي يؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي، وليس المزيد من الضرائب، ونحن نجد أن اتجاه السياسة المالية إلى تخفيض العبء الضريبي، وفي نفس الوقت إلى زيادة الإنفاق العام التحويلي - يتوقف على مدى كفاءة صانعي السياسة الاقتصادية.

والأهم أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد بدأت تظهر بداخله قوى، تتجه أكثر نحو إعادة توزيع الدخل، ليكون أكثر عدالة، وأن اتجاهًا يسود في الوقت الحاضر، نحو النظر بعين

الاعتبار والاهتمام لمطالب الدول النامية؛ لتخفيف حدة الفقر فيها، وهي اتجاهات مختلفة تمامًا عن الاتجاهات التي كانت سائدة قبل حدوث أزمة 11 سبتمبر بكل أبعادها.

ثانيًا: التأثير على السياحة والطيران والصناعات ذات العلاقة (1):

كشفت الأزمة الأمريكية النقاب عن أن صناعة السياحة العالمية، وكل الخدمات والصناعات المرتبطة بها - كانت في مقدمة قطاعات النشاط الاقتصادي التي تأثرت بقوة من أحداث 11 سبتمبر؛ فبعد أسبوع واحد من تلك الأحداث أعلن فرانسيسكوا فرانجيبالي سكرتير عام منظمة السياحة العالمية، أن صناعة السياحة تمر بأسوأ أزمة منذ حرب الخليج الثانية؛ بسبب هجمات 11 سبتمبر، مشيرًا إلى أن هذه الصناعة، تقوم على السلامة والأمن الشخصي والمالي للسياح، وقد هددت تلك الهجمات هذين العاملين معًا.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الأزمة الطاحنة التي تمر بها السياحة العالمية تمس عددًا ضخمًا من الوظائف في قطاع السياحة والخدمات والصناعات المرتبطة بها؛ فهناك 115 مليون وظيفة مباشرة في مجال السياحة في العالم، إضافة إلى نحو 80 مليون وظيفة في الأعمال المرتبطة بالسياحة بشكل غير مباشر، أما الدخل السياحي فقد بلغ 476 مليار دولار، وبلغ عدد السياح نحو 699 مليون سائح في عام 2000. وتشير التقديرات إلى أن عدد السياح الذين ينتقلون من بلد لآخر، قد ينخفض بمقدار الثلث، وبالتالي ستتراجع الوظائف في هذا القطاع، وفي قطاع الخدمات المرتبطة به. ويذكر أن حرب الخليج الثانية عام 1991 تسببت في انخفاض عدد السياح عبر العالم إلى 266 مليون سائح، مقارنة بنحو 260 مليون عام 1990، إلا أن لجنة "تعافي السياحة والسفر"، التي شكلتها منظمة السياحة العالمية، والتي يرأسها وزير السياحة المصري ترى أن الأزمة الراهنة - التي تتعرض لها صناعة السياحة والسفر - هي أزمة فريدة لم يشهد العالم لها مثيلًا، وأشارت المنظمة إلى أن هذه الأزمة أدت إلى انخفاض حركة السياحة العالمية بنسبة تتراوح بين 60٪، 70٪ في بعض دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، في ظل عزوف السائحين عن السفر إلى الدول الإسلامية عمومًا، كما تراجعت أعداد السائحين الذين يتوجهون إلى مختلف دول العالم، ففي فرنسا - على سبيل المثال - انخفض عدد السائحين القادمين من أمريكا الشمالية بنسبة 50٪، منذ وقوع أحداث سبتمبر وحتى منتصف شهر أكتوبر الذي تلاه.

(1) إبراهيم نافع، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وفي تقرير لمنظمة العمل الدولية، أشار إلى أن هناك 207 مليون فرد يعملون في قطاع السياحة والسفر على مستوى العالم، وبما يمثل 8٪ من إجمالي العمالة على مستوى العالم، وأضاف التقرير إلى أن الانخفاض المقدر في السياحة بنسبة 10٪، سوف يعني فقد 8.8 مليون وظيفة، منهم 1.1 مليون في الولايات المتحدة، و12 مليون في الاتحاد الأوربي.

ولاشك أن أوربا التي تستحوذ على 59.8٪ من أعداد السائحين الذين يتدفقون عبر العالم، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستقطب نحو 7.3٪ من هؤلاء السياح، والبلدان العربية التي تستقبل نحو 4.3٪ من حركة السياحة في العالم، سوف تتأثر سلبيًّا - وبشدة - بما سيؤثر سلبًا على أداء اقتصادات البلدان الرئيسة المستقبلة للسياح في العالم، والمنطقة العربية - خاصة وأن قطاع السياحة والخدمات المرتبطة به؛ من فنادق ومطاعم ونقل وطيران وصناعات تقليدية - تشكل جزءًا مهمًّا من اقتصاديات تلك الدول.

ومن ناحية أخرى، فإن تلك الأحداث التي استخدمت فيها الطائرات المدنية - كقنابل طائرة لتفجير أهداف عملاقة - تسببت في حالة من المخاوف الشديدة، من السفر بالطيران في كل العالم، كما أن دعوة الحكومة الأمريكية لمواطنيها بعدم السفر لأي مكان خارج الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ثلاثة أشهر بعد وقوع الهجمات، قد أوجد عاملًا ركوديًّا خطيرًا على حركة الطيران، وبدأت شركات الطيران الكبرى في العالم، تتعرض لانخفاض في أرباحها أو لخسائر مؤثرة، دفعت البعض منها للتهاوي، مثل شركة الطيران السويسرية (سويس إير) التي كانت تعاني من مصاعب وخسائر مالية قبل الأزمة الأمريكية التي أجهزت عليها، لولا قيام الحكومة السويسرية بتقويمها؛ للحفاظ على رمز من رموز الاقتصاد السويسري، وللحفاظ أيضًا على مستوى مرتفع من الثقة في الاقتصاد السويسري. كما بدأ عدد كبير من شركات الطيران على مستوى العالم، الاستغناء عن نسبة لا يستهان بها من العاملين لديها، فقد أعلنت الخطوط الجوية البريطانية، أنها سوف تستغني عن 5200 من موظفيها، وكذلك الخطوط الجوية الملكية الهولندية KLM، التي أعلنت أنها ستستغني عن 2500 عامل، وكذلك لوفتهانزا الألمانية، التي أعلنت أنها ستستغني أيضًا عن 7500 وظيفة.

كذلك فإن المخاوف التي ولدتها أحداث 11 سبتمبر، أدت إلى تخفيض شركات الطيران الأمريكية لرحلاتها بنسبة 20٪، وإلى اتخاذها قرارًا بالاستغناء عن 100 ألف موظف، خلال أسبوعين فقط بعد الأحداث؛ مما دفع الإدارة الأمريكية إلى وضع خطة إنقاذ بقيمة 15 مليار دولار؛ لمساعدة شركات الطيران، منها خمسة مليارات كمساعدات نقدية، وعشرة مليارات كضمانات قروض.

ثالثًا: التأثير على حركة الاستثمار الدولي (1):

لقد أثرت أحداث 11 سبتمبر على المناخ الاستثماري في الاقتصاد العالمي بالسلب، ونتيجة لذلك فمن الطبيعي أن تتجه حركة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة إلى الانخفاض، أي تتأثر سلبيًّا؛ حيث إنه إذا كانت هناك هواجس أمنية وعدم استقرار أمني، فإنه من المنطقي أن تتراجع حركة الاستثمارات الدولية، كما أن توقيع الرئيس الأمريكي لقانون ديو.أس.أيه باتريوت، في أكتوبر - وهو القانون الذي يوسع قوانين ملاحقة غسيل الأموال بشكل غير مسبوق في الولايات المتحدة الأمريكية - سوف يقلل من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، التي تتوجه للولايات المتحدة الأمريكية، سواء لأن جانبًا منها يعود إلى مصادر مشبوهة، أو أن جانبًا آخر لا يرغب أصحابه في خضوعه للفحص أو للكشف أمام الرأي العام، بأي صورة، حتى لو كانت من مصادر مشروعة.

ومن ناحية أخرى، فإن صندوق النقد الدولي أعطى الدول النامية مهلة ثلاثة أشهر، لإصدار قوانين لمكافحة غسيل الأموال، عبر نقص مصادرها، ونظرًا لأن جانبًا مهمًّا من حركة الاستثمارات المباشرة، يعود إلى مصادر مشبوهة، فإن التزام دول العالم بإصدار وتطبيق مثل هذه القوانين، يمكن أن يكبح الاستثمارات الدولية، لكنه بالمقابل قد يرفع حجم ومعدل الاستثمار المحلي في كل دولة من هذه الدول.

وتشير توقعات البنك الدولي إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الخاصة إلى الدول النامية، من 240 مليار دولار عام 2000، إلى 160 مليار دولار في عام 2001، وهذا التراجع الذي تبلغ نسبته 33.3٪ - أي الثلث في عام واحد - هو انخفاض ضخم بكل المقاييس، وهو ما يعكس درجة المخاوف التي أحدثتها أحداث 11 سبتمبر، فيما يتعلق بانتقال الأموال والاستثمارات من دولة لأخرى، وهو ما أثر على مناخ الاستثمار بالسلب.

ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أن تتزايد ظاهرة الأموال الساخنة، التي تتحرك في البورصات، وأسواق العملات في الدول المتقدمة، وفي بعض الدول النامية التي حررت قطاعها المالي، وعومت عملاتها، وبالتالي فمن المرجح أن تحدث أزمات في أسواق العملات بالذات في الفترة القادمة؛ نتيجة لحدوث المضاربات الساخنة في ظروف انكماشية، تحدث في الاقتصاد الحقيقي على مستوى اقتصادات العالم المختلفة.

---

(1) د. محمود عبد الفضيل: الاقتصاد المصري، تداعيات الأزمة العالمية، المصور، العدد 4019، القاهرة، 19 أكتوبر 2001، ص 23.

رابعًا: التأثير على قطاع التأمين في العالم (1):

يعتبر الأثر السلبي على قطاع التأمين في العالم من الآثار المهمة لأحداث 11 سبتمبر؛ فقد واجهت شركات التأمين العالمية خسائر ضخمة، حيث وجدت نفسها مطالبة بتغطية كافة الخسائر والإضرار المادية والبشرية التي تم التأمين عليها من قبل؛ وذلك نتيجة لانهيار مبنى التجارة العالمي في نيويورك، وسقوط مئات الضحايا في الطائرات، وقد تراوحت القيمة المبدئية لهذه الأضرار ما بين 20-30 مليار دولار، ولاشك أن ذلك سوف يحدث أثرًا بالغًا في شركات التأمين العالمية، ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن تنخفض أسعار أسهم شركات إعادة التأمين الكبرى في العالم؛ نتيجة لارتفاع المبالغ المطالب منها أن تدفعها. وقد ذكرت مؤسسة ستاندرد أند يورز أن الخسائر التي ستتكبدها أبرز شركات التأمين وإعادة التأمين، في أعقاب الاعتداءات في الولايات المتحدة، لن تقل عن 17.5مليار دولار، وقد يرتفع هذا الرقم بصورة ملحوظة في حالة ارتفاع الأضرار الناجمة عن الكارثة، وليس أدل على ضخامة الخسائر التي يتوقع أن تتحملها شركات التأمين وإعادة التأمين، من أن شركة ميونخ ري، أعلنت أن خسائرها تصل إلى 2.1 مليار دولار.

ولذلك عادت مؤسسة ستاندرد آند يورز بعد خمسين يومًا من الأحداث، لترفع رقم الخسائر التي ستتكبدها شركات التأمين وإعادة التأمين، إلى 22 مليار دولار، وأن نصف هذه الخسائر تتحملها الشركات الأوربية العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين .. كل ذلك على الرغم من تصنيف أحداث وهجوم الثلاثاء الأسود في 11 سبتمبر، على أنه من أفعال الحرب؛ مما أعفى شركات التأمين من بعض المطالبات؛ لأن هذه الأفعال لا تغطى من قبل بعض بوالص التأمين. ومن ناحية أخرى، ساهمت شركات التأمين التي أضيرت بشدة من هجمات سبتمبر، في تفاقم أزمة شركات الطيران في مختلف دول العالم؛ حيث قلصت شركات التأمين التغطية التأمينية، لتصبح 50 مليون دولار كحد أقصى في حالة الحرب، أو في العمليات الإرهابية؛ وذلك لتغطية حالات الوفاة أو الإصابة على الأرض، لشركات الطيران المعرضة لخطر كبير. ويضاف إلى كل ما سبق، أن شركات التأمين قامت برفع قيمة التأمين على النقل - وبالذات النقل الجوي - كما رفعت قيمة التأمين على صادرات الدول المحيطة بأفغانستان، وذلك بعدأن منيت هذه الشركات بخسائر كبيرة؛ بسبب هجمات سبتمبر.

---

(1) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الاتجاهات الاقتصادية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2001، ص 21.

خامسًا: الآثار الواقعة على بعض دول ومناطق العالم(1):

1) دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

حيث أشارت التقارير الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - وهي مجموعة الاقتصادات المتقدمة في العالم - أن عام 2001، الذي انطوى على أحداث 11 سبتمبر يعد العام الأسوأ، بالنسبة للاقتصادات المتقدمة في العالم منذ عام 1982، وقد أظهرت تلك التوقعات أن اقتصادات الدول الثلاثين الأعضاء في المنظمة، سوف تنمو بمعدل متوسط قدره 1٪ في عام 2001، وهو من أقل معدلات النمو التي حققتها هذه الدول قبل أحداث 11 سبتمبر.

2) مجموعة الدول النامية:

أشارت توقعات البنك الدولي إلى أن معدل النمو سينخفض إلى 2٪ عام 2001، بعد أن كان 5.5 % عام 2001 بالنسبة للدول النامية؛ وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر، والآثار المتشابكة للتباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة واليابان وأوربا.

3) الأثر على التجارة الدولية:

فقد أشارت التوقعات إلى انخفاض حجم وقيمة الصادرات في الدول النامية؛ بسبب أحداث 11 سبتمبر، سواء الصادرات من المواد الخام، أو في الصادرات الصناعية والتكنولوجية.

4) الأثر على تدفقات رءوس الأموال إلى الاقتصادات الناشئة:

أشارت التوقعات والتقديرات إلى انخفاض صافي تدفقات رأس المال الخاص لاقتصادات الأسواق الناشئة، لتصل إلى 106 مليار دولار عام 2001، مقابل 167مليار دولار عام 200.

ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع درجة المخاطر عقب هجمات 11 سبتمبر، علاوة على تأثير الانخفاض الحاد في أداء الاقتصاد العالمي، وبالتالي تعاني الاقتصادات الناشئة من بيئة خارجية، تتسم بعدم التأكد، وهو ما أثر - بشكل سلبي - على ثقة المستثمرين والمستهلكين،

---

(1) مركز المعلومات ودعم القرار، مجلس الوزراء، اتجاهات الأسواق العالمية، نشرة أسبوعية، عدد 1102، أكتوبر 2001، وعدد 10 ديسمبر 2001، ص 53.

وزادت درجة التقلب في الأسواق المالية لديها، وقد أدى ارتفاع درجة المخاطر في الدول النامية، إلى إحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم في أسواق المال الناشئة.

5) الأثر على مستويات الفقر في الدول النامية:

في ضوء تقرير البنك الدولي في هذا الشأن، فقد وضح تأثر الدول النامية بمجموعاتها المختلفة، وخاصة بالنسبة للدول الأكثر فقرًا، والتي دخلت مرحلة الركود؛ كنتيجة لانخفاض أسعار الصادرات وحجمها، وكذلك السياحة والاستثمارات الأجنبية - فقد قدر عدد الذين سيضافون إلى من يعيشون تحت خط الفقر في الدول النامية، بنحو 15 ملايين فرد، مع العلم أن خط الفقر يعني أن نصيب الفرد يكون عند دولارين أمريكيين في اليوم الواحد.

وقد اتضح من التقرير أن أكثر المناطق تضررًا من تلك الأحداث هي أفريقيا؛ إذ إنه، بالإضافة إلى احتمال تزايد أعداد الفقراء ما بين 2-3 مليون نسمة؛ وذلك نتيجة انخفاض النمو والدخول في أفريقيا - فإن هناك أيضًا 2 مليون نسمة، قد يحكم عليهم بالعيش في مستوى أدنى من دولارين أمريكيين في اليوم؛ ويرجع ذلك للانخفاض في أسعار المواد الأولية، التي هي معظم صادرات أفريقيا.

سادسًا: التأثير على أسواق المال العالمية:

في إطار أن الاقتصاد العالمي أصبح - في ظل العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - تنتشر في داخله وجوانبه ما يسمى بتعمق درجة التأثير المتبادل، ولما كانت الأسواق العالمية هي في النهاية المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي العالمي، وفي إطار رد الفعل الذي قامت به الحكومة الأمريكية، من إغلاق بورصة نيويورك لمدة ثلاثة أيام، وفي إطار ما حدث لقطاعات معينة من خسائر كبيرة، مثل شركات الطيران والسياحة والتأمين - فقد انعكس كل ذلك على حركة الأسهم والسندات والأوراق المالية المتداولة داخل أسواق المال العالمية، وأصيبت بحالة من عدم الاستقرار، وتزايدت المخاوف، وأصبحت تعمل في ظروف عدم التأكد، وتصاعد العامل النفسي، وبدأ كثيرون يتخلصون من الأوراق المالية التي في حوزتهم، وهكذا سادت حالات من الفوضى والارتباك في تلك الأسواق.

وبدأت تظهر مؤشرات البورصات العالمية على هذه الحالة، فقد وجد - مثلًا عند افتتاح بورصة نيويورك في 17 سبتمبر 2001 - انخفاض مؤشر داو جونز، بمقدار 684.81 نقطة،

ليسجل 8920.7 نقطة عند الإقفال، بانخفاض قدره 7٪، وبعد مرور شهر على الأحداث، وبالتحديد في 7 أكتوبر 2001، ظل مؤشر داو جونز أقل من مستواه في 10 سبتمبر، أي قبل حدوث الأزمة بانخفاض بلغ نسبته 3.8٪، أما مؤشر نيكي في اليابان، فقد سجل انخفاضًا قدره 2.3٪ عن مستوى المؤشر في 10 سبتمبر 2001.

وعمومًا فقد كان تأثير الأسواق المالية العالمية يعتبر وقتيًّا، وعكس فقط الحالة النفسية التي كان عليها المتعاملون والمستثمرون، وسرعان ما عادت الأمور إلى طبيعتها بعد فترة قصيرة، وحالت الجهود التي بذلت، والآليات التي استخدمت، والإجراءات التي اتخذت، دون أن تحدث تأثيرات عميقة في أسواق المال، بدليل أنه في 5 ديسمبر، ارتفع مؤشر داو جونز، ليبلغ 1011.4 نقطة، مقابل 9606 نقطة في 10 سبتمبر، بارتفاع قدره 5.3٪، أما مؤشر نيكي باليابان فقد ارتفع بمعدل 5.1٪، بالمقارنة بذات التاريخ في العام السابق للأحداث، وبالنسبة لمؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني فقد سجل ارتفاعًا بنسبة 6٪، بالمقارنة بيوم 10 سبتمبر من عام 2001.

وبعد رصد كل هذه الآثار والتأثيرات على الاقتصاد العالمي، فإنه يجب أن ننوه إلى مجموعة من الملاحظات المهمة، وبخاصة فيما يتعلق بتلك الآثار على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يتشكل في مرحلته الرابعة، الممتدة من بداية الألفية الثالثة، حيث يمكن رصد الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى:

أن الأزمة الأمريكية كشفت بوضوح عن أن النظام الاقتصادي العالمي، يحتاج إلى مراجعة آلياته وتكويناته ومؤسساته.

الملاحظة الثانية:

أن الأزمات الخاصة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة، تحتاج إلى أن يتم التركيز على منهجية إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية، وضرورة إنشاء آلية للإنذار المبكر، والبحث في وضع السيناريوهات البديلة؛ للتفاعل مع الأزمة قبل وقوعها، حيث لوحظ أن النظام

الاقتصادي العالمي، ينتظر دائمًا وقوع الأزمة، دون السعي، والعمل والحيلولة دون وقوع الأزمة.

الملاحظة الثالثة:

ظهور مصدر جديد لحدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، وهو العمليات الإرهابية، والتي تحتاج إلى مواجهتها والقضاء عليها، على أن تتكاتف كل الجهود في هذا الصدد، وهو ما يتطلب إنشاء صندوق عالمي لمواجهة الإرهاب، وتعويض الخاسرين من العمليات الإرهابية.

الملاحظة الرابعة:

كشفت الأزمة الأمريكية عن أهمية الإنذار المبكر في المجال الأمني؛ لضمان الاستقرار الاقتصادي في النظام الاقتصادي العالمي، إلى أن جاء الإنذار المبكر في المجال الاقتصادي لتوقع الأزمات، وعدم فاعليتها، وجدوى النظم الموضوعة في هذا المجال حتى الآن، والتي تحتاج إلى مراجعة، ودعم وإعادة بناء.

الملاحظة الخامسة:

ظهر بوضوح ضعف الالتزام الدولي بقواعد العولمة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية واسعة الانتشار؛ حيث إنه في ظل الأزمات تأخذ كل دولة بزمام هذه القواعد، وتجعل القوانين بيدها؛ تنفذها أو تكسرها حسب ما تمليه عليها مصالحها الاقتصادية فقط، دون مراعاة ما يعرف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد؛ بآلياته والتزاماته واتفاقياته ومؤسساته.

الملاحظة السادسة:

أن الأزمة الأمريكية كشفت عن خرافة الاعتماد التام على التكنولوجيا كعنصر أمان اقتصاديًا وأمنيًا.

الملاحظة السابعة:

أكدت الأزمة الأمريكية أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لا زال يتسم بسرعة انتقال الأزمات الاقتصادية، وأن ما يدعيه البعض من إمكان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل هذا النظام بآلياته الحالية، أمر يفتقر كثيرًا إلى الواقعية، ويحتاج إلى مراجعة.

الملاحظة الثامنة:

اتضح من الأزمة الأمريكية صعوبة توافق المصالح الاقتصادية لكل دول العالم، في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية، بل أكدت الأزمة الأمريكية، على أن الالتزامات الاقتصادية، قد تخلق تناقضًا في مصالح الأصدقاء والحلفاء، وقد تخلق توافقًا وتناغمًا في مصالح المتنافسين والأعداء أيضًا.

الملاحظة التاسعة:

كشفت الأزمة الأمريكية أن برامج الإصلاح الاقتصادي، لا يتم اختراقها بضغوط داخلية فقط، ولكن هذه البرامج عرضة للاختراق، بل وانفراط عقدها، وإرباك مسيرتها؛ بسبب عوامل خارجية غير مأخوذة في الحسبان، وهو ما جعل هذه البرامج، تحتاج إلى إعادة النظر، وخاصة من المؤسسات الاقتصادية العالمية، التي تقرها في كل مفاوضاتها، مع الدول التي تحتاج هذه البرامج في مسيرتها، نحو إحداث المزيد من التنمية.

الملاحظة العاشرة:

ظهور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن هذا الدور ليس مرشحًا للتراجع أو الزوال، ولكنه مرشح للعودة مرة أخرى؛ لأهميته في إدارة الأزمات الاقتصادية، ولحماية الأسواق المحلية من الاستغلال والاحتكار، والاتجاه إلى الأساليب غير المشروعة، ويبدو أن وجود دور فعال للدولة في إدارة الأزمات، مسألة على درجة عالية من الأهمية، وتحتاج إلى مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي مرة أخرى، وهذا ما أمكن ملاحظته بوضوح، من أسلوب تعامل الإدارة الأمريكية مع أزمة الحادي عشر من سبتمبر.

وفي ضوء هذه الملاحظات والتحليلات المختلفة التي وردت فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الرابعة له، التي بدأت مع أحداث 11 سبتمبر، يحتاج إلى إصلاح جذري شامل في آلياته وطريقة عمل مؤسساته، والحاجة إلى وجود نظام للإنذار المبكر؛ للتعامل بكفاءة مع أزماته، وإعادة النظر في القواعد التي تحكمه، سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو غيرها؛ حتى يكون هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد المنشود أكثر رسوخًا، وأكثر موضوعية، وأكثر عدالة، ويحظى برضا دول العالم النامي والمتقدم على السواء، من خلال سعي الجميع إلى إقامة نظام عالمي جديد، ينطوي على كل هذه الجوانب الإصلاحية؛ لينطلق بالبشرية إلى آفاق أرحب من التنمية والتقدم.

خلاصة الباب الثاني

شهدت البيئة الدولية العديد من المتغيرات والتطورات المهمة، والتي كان لها آثار عديدة على منطقتنا العربية، فانهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك المعسكر الشرقي، قد أدى لاختلال التوازن العالمي عسكريًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا ... إلخ، كما تعد الثورة الثالثة الصناعية (ثورة المعلومات) والتي يعيشها عالم اليوم، هي مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي، وأصبحت السيطرة في هذا العصر لمن يملك المعلومات، كما أفرز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، زيادة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، مثل (تلوث البيئة - الديمقراطية - حقوق الإنسان من المنظور الغربي ...). أما من الناحية الاقتصادية، فقد ظهرت عديد من المتغيرات الاقتصادية على الساحة الدولية، وأهمها التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى، واتفاقية الجات (منظمة التجارة الدولية)، والتغيرات في النظام المالي والنقدي العالمي. كما كان للأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 - وما صاحبها من تداعيات وانعكاسات على المسرح الدولي، وما تمخض عنها من توابع، كان أبرزها أزمة دبلن - تحديات كبيرة للدول النامية، ومنها مصر والدول العربية.

كان للمتغيرات الدولية والإقليمية تحديات وتهديدات لمصر والدول العربية، ومن أهم التهديدات من الناحية السياسية، اختلال التوازن الدولي الثنائي لصالح الولايات المتحدة، ومحاولات تقليص الدور القيادي للدول العربية الفاعلة، عند تضارب المصالح مع الولايات المتحدة، والمخاوف من تطبيق المعايير المزدوجة، مع تأثيرات الدبلوماسية الوقائية في التطبيق لصالح القوى العظمى، وتقييد السيادة الإعلامية للدول أمام التدفق الإعلامي الخارجي، وكان لظهور دور متنامٍ لدول الجوار، مثل تركيا وإيران، أثر على الأحداث والتغيرات في المنطقة.

كان للتكتلات الاقتصادية العديد من الآثار السلبية على مصر والوطن العربي، بما تفرضه من شروط حمائية، وحواجز جمركية، وسياسات رفع الدعم، بجانب ما تفرضه مؤسسات التمويل الدولية من شروط، خاصة بتغير المسارات الاقتصادية والتحويلات الهيكلية، ويضاعف من كل ذلك مشكلة الديون العربية وفوائدها. أما التغيرات والتهديدات الاجتماعية، فتنبع من المفاهيم الجديدة للحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة، وحقوق

الإنسان، وخضوعها للمقاييس والمعايير الغربية، وأيضًا تأثير العالم الغربي على الهوية العربية؛ نتيجة الثروة الهائلة في عالم المعلومات والاتصالات، وكذا البطالة والإرهاب والتطرف.

كما تعد المتغيرات الداخلية لمصر مؤثرة في الاقتصاد القومي؛ حيث تواجه مشكلات البطالة والفجوة الغذائية والتضخم والأمية، وكل هذه المشكلات تحتاج إلى نفقات ضخمة لحلها، متمثلة في استصلاح الأراضي، وزيادة الرقعة الزراعية، وبناء المدن السكنية والصناعية، والتوسعات الأخرى اللازمة لبناء الاقتصاد المصري.

يظهر من كل ما سبق مدى تأثر الاقتصاد القومي المصري عامة، والمؤسسات المالية والنقدية خاصة، بالتغيرات والتهديدات العالمية والإقليمية والمحلية، مع ضرورة الإسراع بتبني إستراتيجية لإصلاح المؤسسات المالية والنقدية في مصر، لمواجهة هذه المتغيرات، وهو ما سوف نتناوله في الباب الثالث.

* * *

الباب الثالث

الإستراتيجية المقترحة للقطاع المالي والنقدي؛ لتحقيق التنمية الشاملة، في إطار الأمن القومي المصري

عام:

في سياق ما تم تناوله، فقد اهتمت الدولة بتطوير المؤسسات المالية والنقدية في مصر، وذلك في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة؛ إيمانًا منها بضرورة التكيف مع هذه المتغيرات، خاصة وأن العالم يقف مشدوهًا أمام ما يطلق عليه "الأزمة المالية" العالمية، فأكبر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس، من أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوربا (1).

ومما لاشك فيه أن دور المؤسسات المالية والنقدية في مصر يتنامى بشكل متزايد في تعبئة المدخرات، وتخصيصها في الاستخدامات الأكثر إنتاجية وفاعلية وكفاءة، وتتطلب البداية أن نفهم أن هناك تفرقة أساسية، بين ما يمكن أن نطلق عليه "الاقتصاد العيني أو الحقيقي"، وبين "الاقتصاد المالي". فأما الاقتصاد العيني – وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets – فهو يتناول كل الموارد الحقيقية، التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية)، أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية). وإذا كان الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية – منذ وقت مبكر – أن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي، بل لابد أن يزود بأدوات مالية، تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخرى. وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد، اسمه الأصول المالية "Financial assets"، باعتبارها حقًا على الثروة العينية، وأصبح التعامل يتم على الأصول المالية؛ باعتبارها ممثلًا للأصول العينية. وهكذا لعب القطاع المصرفي – والقطاع المالي بصفة عامة – دورًا هائلًا في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة، وزيادة الثقة بها. ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية، وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، بالتوسع المالي، بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة، بعيدًا عما يحدث في الاقتصاد العيني.

(1) Douglas W. Arner, Financial Stability, Economic Growth , And The Role Of Law, (New York , Ny: Cambridge University Press , 2007).

يرجع ذلك إلى المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر، إذا عجز أحدهم عن السداد، ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة، باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولى، نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل - إلى حد كبير - عما يحدث في الاقتصاد العيني، وهكذا يواجه الاقتصاد المصري أيضًا العديد من التحديات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة على المستوى المحلي والعالمي، مثل سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتوجه نحو اقتصاديات السوق، وإعطاء القطاع الخاص دورًا أكبر في التنمية الاقتصادية، والاتجاه العالمي نحو التكاملية والتنافسية، والاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه، في ظل اتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك الاتجاه نحو الشرق أوسطية، بمفاهيمها المختلفة.

كل هذه المتغيرات تفرض أعباء ووظائف ومسئوليات جديدة على المؤسسات المالية والنقدية لمواكبة حركة التطور. ويتوقف نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة، والتحول نحو اقتصاديات السوق - بدرجة عالية - على سياسات التحديث والتطوير الفعال للمؤسسات المالية والنقدية، كما أن تطوير تلك المؤسسات يعكس نفسه على الأسواق المالية، وعلى المقدرة التنافسية للاقتصاد القومي، واندماجه بشكل فعال في الاقتصاد العالمي، الذي أصبح يتسم بزيادة الاعتماد المتبادل.

وقد عملت المؤسسات المالية والنقدية في مصر على تطوير خدماتها، وتحديث أساليب العمل فيها؛ لتصبح أكثر قدرة على مواجهة المنافسة، وتحقيق ربحية أكثر، وتحقيقًا لذلك صدر القانون رقم 120 لسنة 1975، الذي منح البنوك المصرية حرية كبيرة في تطوير خدماتها وهياكلها[1].

وقد تبع ذلك إدخال تعديلات متعددة على هذا القانون خلال الأعوام 1984، 1992، 1996. وفي عام 1991 بدأت مصر في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وكان من الضروري العمل على تطوير القطاع المصرفي تطويرًا جذريًا، مع تقوية دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على البنوك العاملة في مصر.

---

(1) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العددان الأول والثاني، المجلد الخامس والأربعون، القاهرة، 1992.

وبناء على ما سبق، فقد رؤي تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل السابع: محددات إستراتيجية القطاع المالي والنقدي لتحقيق التنمية الشاملة.

الفصل الثامن: إستراتيجية القطاع المالي والنقدي المقترحة؛ لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة.

الفصل التاسع: انعكاس المتغيرات المختلفة، ومتطلبات الدفاع على إستراتيجية القطاع المالي والنقدي، وأثره على الأمن القومي.

* * *

الفصل السابع
محددات إستراتيجية القطاع المالي والنقدي لتحقيق التنمية الشاملة

شهد القطاع المالي على مستوى العالم، العديد من التطورات، خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والأول من القرن الحادي والعشرين، تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، هذا وقد نلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية، كانت مشكلات البنوك قاسمًا مشتركًا فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية، وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان، ومن هنا جاء اقتراح "لجنة بازل للرقابة على البنوك"، والذي تم الإعلان عنه في يناير 2001، بتعديل معايير كفاية رأس المال السارية منذ عام 1988؛ بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفي على مستوى العالم، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان؛ لضمان تفعيل الرقابة على مخاطره [1].

وكان القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية، وأكثرها تأثرًا بالمتغيرات الدولية، المتمثلة في التطورات التكنولوجية، وعالمية الأسواق المالية، والتحرر من القيود التي تعوق الأنشطة المصرفية، والاتجاه إلى تطوير وإدارة مخاطر الإقراض، في ظل المعايير الدولية لضبط الأداء المصرفي، المتمثلة في معايير كفاية رأس المال، التي عرفت باسم مقررات لجنة بازل، التي أعلنت في عام 1988، التي ألزمت الدول الأعضاء في لجنة بازل بتوحيد طرق الرقابة من قبل البنوك المركزية، ورفع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك، لتصبح في حدود 8٪ من مجموع أصولها الخطرة. لذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية، والإشراف على البنوك؛ بهدف استقرار النظام المالي، وضمان كفاءة النظام المصرفي بما يتواءم مع التطورات العالمية المتلاحقة.

---

(1) بنك مصر، النظام النقدي الأوربي (النشأة – الأزمات) النشرة الاقتصادية، العدد الأول، السنة السادسة والأربعون، القاهرة، 2003.

كان لانتشار ظاهرة العولمة آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أدت إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي، على النحو الذي فرض كثيرًا من التحديات، لاسيما أمام الأنشطة المالية والمصرفية، والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود، وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية، التي كانت تحول دون انطلاق الخدمات المصرفية لآفاق أكثر رحابة، كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير ملامح الخريطة المصرفية الدولية، حيث ساهم في تحول عدد كبير من البنوك إلى المعاملات الإلكترونية، والتوسع في استخدام التجارة الإلكترونية، وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة؛ مما أحدث تغييرًا جذريًا في أنماط العمل المصرفي، على النحو الذي بات يهدد الشكل التقليدي للبنوك. هذا فضلًا عن المعايير والقواعد المصرفية والمالية الجديدة للجنة بازل في مجالي الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال، والتي تشكل ضغوطًا جديدة على البنوك، في مجال تدعيم وتقوية مراكزها المالية، ناهيك عن ظاهرة الاندماجات بين المؤسسات المصرفية، والتي أفرزت كيانات مالية عملاقة؛ مما يحمل معه مخاطر مواجهة البنوك الصغيرة للتهميش والإفلاس، لذا فقد أضحى لزامًا على المؤسسات المالية والنقدية مواجهة تلك التحديات، باتخاذ الخطوات الملائمة، التي تساعدها على الانخراط في الاقتصاد العالمي، والوقوف على قدم المساواة مع البنوك العالمية، من خلال إعادة صياغة إستراتيجياتها، وانتهاج سياسات أكثر تطورًا وشمولًا؛ بهدف ملاحقة الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي، وتطوير جودة الخدمة المصرفية، ورفع كفاءة الأداء؛ مما يعزز من قدراتها التنافسية على الساحتين المحلية والدولية [1].

أهم التحديات التي تواجه القطاع المالي والنقدي في ظل المتغيرات الحالية [2]:

أ- تحرير التجارة في الخدمات المالية والنقدية:

شهد قطاع الخدمات المالية والنقدية أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما حققت التجارة الدولية في الخدمات المالية زيادة مطردة خلال الفترة الأخيرة؛ لذلك فقد أضحى التعاون في الخدمات المالية والنقدية ضرورة ملحة، فرضتها

---

(1) د. مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية .. آلية إدارة اتفاقات الجات، كتاب الأهرام الاقتصادي، رقم 108، القاهرة، يناير 2003، ص 21.

(2) عبد اللطيف يوسف الحمد: مستقبل التنمية العربية في مواجهة التحديات المعاصرة، مجلة مصر المعاصر، العددان 429، 430، القاهرة، أكتوبر 2002، ص 32.

الظروف والمصالح الدولية المشتركة، خاصة وأن دراسات عديدة أجريت في هذا المجال، قد أظهرت أن تحرير التجارة في الخدمات المالية والنقدية، وإرساء نظام التجارة متعدد الأطراف، من شأنه – إلى جانب الإصلاحات الأخرى – أن يعزز من فرص زيادة الدخل والنمو، ومن ثم فقد اتخذ التحرير المالي والمصرفي شكلًا رسميًا وتنظيميًا، في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث تعد الجاتس "GATS" General Agreement on Trade in Services أول جهد متعدد الأطراف، يستهدف وضع القواعد المنظمة التي تحكم التجارة في الخدمات المالية، حيث انتهت المفاوضات التي تمت تحت مظلتها، بتوقيع 70 دولة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية، وذلك في 13 ديسمبر 1997، وهو ما يعني تعميق الاتجاه نحو عولمة الخدمات المالية والنقدية، بما تحمله من مفهوم إزالة التمييز في المعاملة بين الموردين للخدمات من الأجانب والمحليين، فضلًا عن إعادة تنظيم الخدمات المالية المحلية، بما يضمن رفع جودة المنتجات، وتعزيز القدرة التنافسية للموردين المحليين. ويغطي الاتفاق الموقع أكثر من 95٪ من أنشطة قطاع الخدمات المالية، التي تقدر قيمتها بتريليونات الدولارات، خاصة وأن تحرير تجارة الخدمات المالية على مستوى العالم، هو أمر من شأنه تحقيق مكاسب كبيرة للعديد من دول العالم. فعلى سبيل المثال، يتيح الاتفاق للدول النامية فرص نفاذ خدماتها المصرفية إلى أسواق الدول المتقدمة، كذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة والمتطورة لأسواق الدول النامية، وأيضًا الاستفادة من الخبرات الأجنبية في تدريب وتأهيل العمالة الوطنية المصرفية في أسواق الدول المستوردة للخدمة.

بيد أن توزيع تلك المنافع لن يكون بالتساوي على كافة الدول، بل إنه يرتبط بحجم قطاع الخدمات المالية في كل منها، ودرجة مرونته، والمزايا النسبية التي يتمتع بها، وكذلك مدى قدرته على المنافسة مع القطاعات الخارجية المماثلة، وهو ما يعني أن القطاع المصرفي في الدول النامية، سيواجه العديد من التحديات والصعوبات؛ من جراء تحرير التجارة في الخدمات المالية؛ بسبب تواضع إمكاناتها في مجال الخدمات بصفة عامة، وانخفاض كفاءتها وقدرتها التنافسية، فضلًا عن أن معظم هذه الدول مستوردة للخدمات المالية؛ مما سيلقي بمزيد من الأعباء على صانعي السياسة النقدية والمصرفية، خاصة في ظل غياب السياسات التنظيمية والرقابية المناسبة ، ولعل من أبرز هذه التحديات ما يلي [1]:

---

(1) المرجع السابق، ص 33.

(1) أن تحرير تجارة الخدمات المالية يحد من قدرة المؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار، في ظل أداء ضعيف؛ بسبب تأثير عوامل المنافسة على انخفاض ربحيتها، وهو ما يدعوها لمزيد من التطوير والتحديث لكافة أنشطتها وخدماتها، كضرورة حتمية للاستمرار في الساحة المصرفية.

(2) تعرض البنوك المحلية لمخاطر المنافسة غير المتكافئة من قبل المؤسسات المصرفية الأجنبية؛ بما تتمتع به من قدرات مالية هائلة، وخبرات تكنولوجية بالغة التقدم، بالإضافة لقواعد رأسمالية ضخمة، وهو ما قد يؤدي إلى سيطرة تلك المؤسسات على السوق المحلي، مع احتمال إساءة هذه المؤسسات لسيطرتها على السوق، مثل تحريك المدخرات الوطنية وفقًا لمصلحتها، واستخدام النقد الأجنبي في أغراض المضاربة، فضلًا عن تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، وهو ما يبرز أهمية قيام السلطات الحكومية بوضع السياسات الملائمة للتصدي لهذه السلبيات.

(3) التخوف من قيام البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية بخدمة القطاعات المربحة في السوق فقط، بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات أو أقاليم معينة.

(4) أن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية قد يؤدي لحدوث أزمات مصرفية ومالية، مع احتمال انتقال تأثيرها السلبي إلى الجهاز المصرفي في بلاد أخرى؛ مما يطرح بقوة فكرة وضع أنظمة متطورة للإنذار المبكر للأزمات.

(5) قد يؤثر تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية بصورة غير مباشرة على الاستقرار المالي والنقدي للدولة، وذلك من خلال زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب، ففي حالة فقدان الثقة أو الأزمات المالية (كما حدث إبان الأزمة الآسيوية عام1997، والأزمة العالمية 2008)، يكون هناك اتجاه عام من قبل رءوس الأموال للنزوح إلى الخارج، وبالتالي تقويض الاستقرار في الاقتصاد الكلي والنظام المالي.

(6) نظرًا لأن الدول النامية لا تتمتع بمزايا نسبية في تقديم تلك الخدمات، فإن فتح أسواق الخدمات المالية المحلية للاستيراد، من شأنه زيادة العبء على ميزان مدفوعاتها.

ولاشك أن هذه التحديات يمكن أن تكون بمثابة قوة دفع رئيسة لاتخاذ السبل المناسبة للتغلب عليها، والتكيف معها بفاعلية؛ لتعظيم الاستفادة من تحرير الأسواق المالية المحلية أمام المنافسة الأجنبية، وتعزيز المقومات التنافسية للبنوك.

ب- متطلبات لجنة بازل Basel II [1]:

استكمالًا لما بدأته لجنة بازل منذ عام 1988 لتدعيم الملاءة المالية للبنوك، بوضع حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال، يبلغ 8٪ - شهدت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة جهودًا من قبل اللجنة لوضع صيغة جديدة لمقررات كفاية رأس المال، المعروفة بـ Basel II، لتحل محل الاتفاق الحالي. الأمر الذي يشكل تحديًا مهمًا أمام الصناعة المصرفية؛ حيث يتسم الاتفاق الجديد بالشمولية، واستخدامه لأساليب قياس بالغة التعقيد، تتطلب قدرًا من التطور، لم تبلغه العديد من البنوك على مستوى العالم.

ففي حين التزمت نحو 100 دولة بمعدل كفاية رأس المال، الذي نص عليه اتفاق عام 1988، إلا أن التطورات الحادة التي شهدتها الساحة المالية - خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية - قد قلصت من فاعليته كوسيلة للتأكد من أن متطلبات رأس المال تتناسب مع المخاطر الحقيقية التي تواجهها البنوك؛ ذلك أن النظام الذي وضعه الإطار الحالي لترجيح الأصول بأوزان المخاطر، كان ينجم عنه - في أحسن الأحوال - معدل مجمل ومبسط لكفاية رأس المال، لا يأخذ في اعتباره الدرجات المختلفة للمخاطر الائتمانية، التي تتناسب مع المشكلات والأوضاع المتباينة للمقترضين، كما أنه لا يمنح حوافز ملائمة للبنوك التي تستخدم تقنيات متقدمة لتخفيض المخاطر؛ ولهذا كان الاتجاه بجعل شروط الاتفاقية الجديدة Basel II أكثر تعقيدًا من الأولى.

وقد تمثلت بداية هذه التعقيدات في وضع ثلاثة محاور رئيسة، ارتكزت عليها المعايير الجديدة، وهي:

المحور الأول: وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirements، والذي يتضمن ثلاثة أساليب مقترحة للتعامل مع مخاطر الائتمان:

---

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 257، مايو 2000، ص 31.

* أسلوب قياسي Standardized Approach: يقوم على أساس التقييم الخارجي لمخاطر الائتمان، من قبل وكالات التقييم الخارجية.

* الأسلوب الأساسي للتقييم الداخلي لمخاطر الائتمان Internal Rating Based (IRB) Approach.

* الأسلوب المتقدم للتقييم الداخلي لمخاطر الائتمان Advanced Internal Rating (A-IRB) Based Approach.

المحور الثاني: المراجعة الرقابية لكفاية رأس المال Supervisory Review of Capital Adequacy.

المحور الثالث: انضباط السوق (الإفصاح) Market Discipline.

وهكذا فإن الاتفاق الجديد يفرض قواعد مشددة على المؤسسات المالية والنقدية؛ من أجل التوصل إلى رقابة داخلية واعية وعالية الكفاءة، يدعمها وجود رقابة واسعة النطاق من قبل السلطات الرسمية، وسط مناخ يتسم بالشفافية الكاملة، ومن ثم فإن تطبيقه لن يكون بالأمر اليسير. وقد تلاقي العديد من المؤسسات مصاعب كبيرة في مقابلة متطلبات الاتفاق، لاسيما بالنسبة للأجهزة المصرفية بالدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، **حيث يمكن إيجاز بعض تلك التحديات فيما يلي:**

(1) يتسم منهج التقييم الداخلي (IRB) للمؤسسات المالية والنقدية - الذي تفرضه المعايير الجديدة – بالتعقيد، وارتفاع التكلفة؛ مما يصعب معه استيعابه وتطبيقه في العديد من البنوك.

(2) من المتوقع ألا يكون لدى المؤسسات المالية والنقدية الخبرة والأنظمة وقواعد البيانات، اللازمة لتطبيق منهج التقييم الداخلي.

(3) عدم توافر موارد لتغطية الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة، وأنظمة إدارة المخاطر، وجمع المعلومات؛ حيث تعد تقنيات التحكم في المخاطر وإدارتها المقترحة في الاتفاق الجديد، قاسية بدرجة كبيرة؛ مما ينبئ بصعوبة الوفاء بها، من قبل العديد من البنوك، التي تعاني من ضعف الأطر الرقابية، وضعف أنظمة المدفوعات والتسوية.

(4) سوف يؤدي منهج التقييم الداخلي إلى الاعتماد على الطريقة القياسية للتصنيفات، من قبل وكالات التقييم، ومن ثم ستواجه البنوك غير المصنفة ائتمانيًا متطلبات لرأس المال، أعلى للمؤسسات المالية والنقدية؛ بسبب أوزان المخاطر العالية.

(5) سيعمل عدم اعتياد المنشآت والعملاء على الأخذ بأساليب التقييم المقررة، على إلقاء عبء أكبر على رأسمال البنوك؛ نظرًا لأن عدم تقييم العملاء سوف يرفع من أوزان مخاطرهم إلى 100٪ على أقل تقدير.

(6) سيشكل النقص في تقييمات وتصنيفات الأصول بشكل مفصل عائقًا أمام الوفاء بمتطلبات بازل الخاصة بالرقابة.

ج- انتشار عمليات غسل الأموال Money Laundering [1]:

تعد عمليات غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها العصر الحديث، حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها على مختلف دول العالم، المتقدم منها والنامي على حد سواء، في ظل التحرر المالي الذي تشهده أسواق المال العالمية، ويكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها كل عام، والتي تتدفق عبر النظام المالي العالمي، حيث يقدر حجم الأموال التي يتم غسلها سنويًا - من خلال بنوك العالم - بنحو 5٪ من إجمالي الناتج العالمى. وقد يكون البنك طرفًا أصليًا مشاركًا في عمليات غسل الأموال، وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد القومي، لاسيما وأن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى؛ حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها؛ رغبة في جذب الودائع، بصرف النظر عن تحري المشروعية، ما دامت الأرباح التي ستتحقق طائلة، وقد امتدت هذه الظاهرة أيضًا إلى سماسرة الأوراق المالية، وشركات الصرافة؛ رغبة في جذب أكبر عدد ممكن من العملاء، وما يعنيه ذلك من تحقيق أرباح كبيرة، وتتكثف - منذ فترة - الجهود العالمية لمكافحة عمليات غسل الأموال، حيث واصلت مجموعة العمل المالي الدولي (FATF) Financial Action Task Force جهودها؛ من أجل تعزيز المعايير الدولية، الخاصة بعملية مكافحة غسل الأموال، حيث تعمل على حث دول العالم على الالتزام بالمعايير الـ 25، الخاصة بتحديد الدول المتعاونة وغير المتعاونة في مكافحة عمليات غسل

(1) عادل المهدي: قياس كفاءة استخدام القروض الخارجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان ، 1999، ص 136.

الأموال، كما أدخلت هذه المجموعة ثمانية معايير إضافية، إلى المعايير الـ 40 الموضوعة سابقًا، والتي تعد ميثاقًا يحكم أساليب مكافحة غسل الأموال في كافة أنحاء العالم، وتختص المعايير الثمانية الجديدة بعملية مكافحة تمويل الإرهاب.

د- الثورة التكنولوجية Technological Revolution[1]: يعدالتقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات، التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة؛ حيث اهتمت المؤسسات المالية والنقدية اهتمامًا كبيرًا بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية، وتطويعها بكفاءة عالية؛ بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة، وتطوير أساليب تقديمها، ولعل من أهم ملامح هذه المنظومة الحديثة، هو الانتقال التدريجي من المؤسسات التقليدية، التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات، إلى المؤسسات الافتراضية Virtual Banks، والتي تعتمد على شبكة الإنترنت، وقد ساعد على هذا الانتشار التطور الهائل في شبكة الإنترنت، كما يشهد معدل نمو الطلب على الخدمات المالية والمصرفية عبر شبكة الإنترنت نموًا متزايدًا ومتسارعًا على مستوى العالم، وتشير التوقعات إلى أنه خلال عام 2009، تبلغ على سبيل المثال نسبة المتعاملين مع بنوك الإنترنت نحو 35٪ من الأوربيين، في حين سيبلغ عدد المستخدمين العرب للخدمات المصرفية عبر الإنترنت حوالي 25 مليون شخص في السنوات القليلة القادمة، الأمر الذي دفع المؤسسات إلى تخصيص ميزانيات ضخمة؛ للإنفاق على تطوير استخدامها لتقنيات المعلومات الحديثة؛ خاصة وأن استثمار هذه المؤسسات في تكنولوجيا المعلومات قد أتاح للبعض منها تقديم خدماته في هذا المجال، كأحد الأنشطة الجديدة، التي يعتمد عليها في جني الأرباح؛ لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من التكاليف الضخمة للاستثمارات التكنولوجية. وبالإضافة لما سبق، فقد صاحب هذا التطور الكبير في الخدمات الإلكترونية، وتنامي عمليات التجارة الإلكترونية، انتشار وسائل الدفع والسداد الإلكترونية، مثل بطاقات الائتمان المختلفة Credit Cards، والشيكات الإلكترونية Electronic Checks، والبطاقات الذكية Smart Cards، فضلًا عن ظهور النقود الإلكترونية E-Cash؛ لتيسير عمليات تسوية المدفوعات إلكترونيًا، لذا فقد بات لزامًا على المؤسسات المالية والنقدية أن تواجه هذا

(1) Alan V. Deardoroff and Robert Mstern, The Industrial and Regional Employment effects of the NAFTA, The economic out look, 1994 First Annual Inference on the economic out look, The University's of Michigan, November 1B&19 1993, p29.

التحول التكنولوجي بسرعة وكفاءة عالية، والعمل على استيعاب أساليب التكنولوجيا المتطورة، واقتناء أحدث تطبيقاتها، وتطويعها على النحو الأمثل.

هـ- تغير هيكل الخدمات المصرفية[1]:

تشهد الأسواق النقدية والمالية العالمية اتجاهًا متزايدًا نحو التحرر من القيود والتشريعات واللوائح والشكليات والمعوقات، التي تحد من التوسع في Deregulation عمليات المؤسسات المالية والنقدية، فيما يعد ثورة للتحرير الهيكلي، حيث تم فتح مجالات الأنشطة التي لم يكن مسموحًا بها أمام المؤسسات المالية والنقدية المختلفة، وكذلك رفع القيود أمام فتح الفروع، بالإضافة إلى إلغاء القيود على الأسعار التي تتقاضاها المؤسسات المالية، سواء أسعار الفائدة، أو رسوم الخدمات، وقد انعكس هذا المناخ - بشكل كبير - على أعمال وهيكل الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والنقدية، وذلك على النحو التالي:

(1) حدثت تغيرات مهمة في هيكل ميزانيات البنوك، حيث تنوعت مصادر الأموال، ومجالات توظيفها، فلم يعد المصدر الرئيس لأرباح البنوك يتحقق من الائتمان المصرفي، بل من الأصول الأخرى المدرة للدخل، ومن عمليات إدارة الأصول Asset Management Business، والعمليات خارج الميزانية Off-balance Sheet، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي خصوم البنوك، بينما زاد النصيب النسبي للخصوم القابلة للمتاجرة Tradable Liabilities، وبخاصة السندات.

(2) أدى دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاستثمار إلى توسيع دائرة المخاطر، التي تواجه أعمالها؛ لتشمل مخاطر السوق، بالإضافة للمخاطر الائتمانية؛ مما دفع البنوك لاستحداث أدوات جديدة لإدارة هذه المخاطر.

(3) شهدت البنوك في معظم دول العالم تغيرات مهمة في مكونات الودائع، تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع، للتزايد بشكل واضح، مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية، مما حدا بالبنوك لدفع فوائد على الودائع الجارية، بالإضافة إلى اتجاه البنوك للتعامل بأسعار الفائدة المتغيرة على اختلاف أشكالها؛ الأمر الذي أدى إلى جعل تكلفة مصادر تمويل البنوك - بما فيها الودائع - أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة في الأسواق، ومن ثم إلى التقلب الشديد في تكاليف وإيرادات البنك وأرباحه الصافية.

---

(1) مجلة التمويل والتنمية، إعادة تنظيم البنك الدولي، المجلد 54، سبتمبر 2007، ص 15.

و- الاندماجات المصرفية Bank Mergers[1]:

يعد الاندماج المصرفي هو أحد المتغيرات المصرفية العالمية، التي تزايد تأثيرها بقوة، خاصة خلال العقد الماضي، مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي، في ظل بيئة اقتصادية، تنطوي على العديد من المخاطر المرتفعة، والمنافسة شديدة الضراوة، ولم تقتصر عمليات الاندماج المصرفي على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في نطاق الدولة الواحدة فقط، بل امتدت لتسجل أيضًا حالات اندماج مصرفي بين بنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة، وهو ما يعرف بـ Cross Border Mergers. ويعد الاندماج المصرفي أحد أنجح السبل لمواجهة المنافسة المحتدمة في الساحة المصرفية العالمية، والضغوط التي تعاني منها المصارف، في ظل المستجدات على الساحة المصرفية العالمية، بالإضافة إلى المشكلات الداخلية، المتعلقة بتدني الربحية، وضعف القواعد الرأسمالية، كما كان لمتطلبات لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال، أثره الواضح في اتجاه البنوك نحو الاندماج؛ لتدعيم قواعدها الرأسمالية. وقد أدت موجة الاندماجات العالمية والإقليمية، إلى قيام نوع من المصارف كبيرة الحجم، القادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والاستثمارية، بطرق تكنولوجية متطورة، وتكاليف منخفضة، كما أدت إلى الانتقال من مرحلة الإدارة التي تقوم على مركزية القرار، إلى مرحلة الإدارة، التي تركز على تقييم الأداء، مع الاهتمام بتعظيم العائد على حقوق الملكية، وإرضاء العملاء؛ لذا يعد تكوين الكيانات المصرفية العملاقة، من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة الاقتصادية.

إستراتيجية عمل المؤسسات المالية والنقدية في مواجهة التحديات الاقتصادية:

في غمار التطورات المتلاحقة، في عالم أصبحت أهم سماته التحرر والانفتاح والمنافسة والإبداع تحت مظلة العولمة المالية – فقد أضحى لزامًا على المؤسسات المالية والنقدية

(1) د.سعيد عبد الخالق محمود: الشركات متعدية الجنسيات في الخليج العربي، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 53، القاهرة، أول يوليو 2002، ص 19.

المصرية، أن تسعى بخطوات متسارعة نحو تبني إستراتيجية فعالة للارتقاء بخدماتها إلى مستوى تلك التحديات المتباينة، وذلك بالارتكاز على المحاور التالية [1]:

أ- التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية Investment Banking، وتشمل:

(1) التوريق Securitization:

إن اللجوء إلى التوريق كأحد الابتكارات المالية، التي تعمل على سد فجوة التمويل، قد أصبح ضرورة تتطلبها التطورات على الساحة المصرفية بمصر، بعد أن نظم المشرع المصري هذا النشاط. فالتوريق هو عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة، مثل القروض والأصول الأخرى، إلى أوراق مالية، قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية. وقد حقق التوريق العديد من المزايا للمؤسسات المالية والنقدية الدولية؛ الأمر الذي يتوقع معه أن تحقق المؤسسات المصرية ذات المزايا، حال تطبيق نظام التوريق بسوق رأس المال المصري، ومن أهم المزايا[2]:

(أ) تحويل أصل غير سائل إلى سيولة؛ للعمل على إعادة تدويرها في استثمارات جديدة، بالإضافة إلى تنمية إيرادات البنوك، من الرسوم التي تتقاضاها نظير تحويل مدفوعات خدمة القروض إلى حامل الورقة، كما يمكن أن يحصل البنك على هامش فائدة إضافي، بأن تكون الفائدة على الورقة أقل مما يتقاضاه البنك من المقترض الأصلي.

(ب) يمثل التوريق وسيلة مستقرة ومتجددة للحصول على مصادر التمويل؛ حيث يمكن استخدامها لتحويل مجموعة كبيرة من القروض، بما فيها الرهونات العقارية والتجارية، ومتحصلات بطاقات الائتمان، وقروض المشروعات الصغيرة.

(ج) تمكين البنوك التي تحتاج إلى رءوس أموال، أو مقابلة شرط ملاءة رأس المال، من تحقيق ذلك، من خلال توريق ديونها، ونقل درجة مخاطرها إلى مستويات أقل.

---

(1) مجلس الشورى، آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، تقرير مبدئي للجنة الشئون المالية والاقتصادية، القاهرة، 2008.

(2) جمال علي محمد يوسف: المحاسبة عن توريق الديون كمدخل لتطوير التقارير المالية "دراسة اختبارية"، مرجع سبق ذكره، ص 78.

(د) تحسين الربحية والميزانيات العامة للبنك، بما يتيحه التوريق من تحريك واستبعاد القروض التي يتم توريقها من بنود الميزانية خلال فترة قصيرة، وبالتالي التخلص من الحاجة إلى تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها، وبذلك يعتبر التوريق أحد صور الاستثمار خارج بنود الميزانية، والذي لا يحتاج إلى رأسمال مثل الالتزامات العرضية، ويتميز بأنه استثمار أكثر ربحية من الاستثمار في الأنشطة داخل بنود الميزانية.

(2) نشاط صناديق الاستثمار Mutual Funds:

حرص قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 على إيجاد دور كبير للبنوك وشركات التأمين، في إنشاء وخلق صناديق الاستثمار، حيث حققت صناديق البنوك مكاسب أثناء مرحلة انتعاش البورصة، وارتفعت قيمة وثائق الاستثمار، بشكل زاد من الإقبال عليها، ثم تأثر أداء تلك الصناديق بهبوط السوق في السنوات الأخيرة؛ مما عمل على زيادة حجم استرداد الوثائق.

(3) خدمات تتعلق بالأوراق المالية:

اضطلعت البنوك المصرية منذ بدايات برنامج الإصلاح الاقتصادي بدور رائد في دعم وتنشيط سوق الأوراق المالية، حيث قدمت العديد من الخدمات، كان من بينها استخدام إمكاناتها وفوائضها لتمويل عمليات شراء الأسهم؛ لإعطاء دفعة لجانب الطلب على الأسهم، ومقابلة العرض المطروح من أسهم الشركات التي يتم خصخصتها، ولزيادة حركة التعامل بالبورصة، وهو دور مهم يجب أن تمضي البنوك قدمًا نحو التوسع فيه، بما يعود بالنفع عليها وعلى الاقتصاد بصفة عامة.

(4) التعامل في المشتقات:

بعد إلغاء حظر التعامل على المشتقات المالية Derivatives في قانون البنوك الجديد، ظهرت إمكانية إيجاد سوق منظم لتداول المشتقات كأدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر في الجهاز المصرفي والاستثمار المالي؛ بهدف توزيع وتقليل المخاطر المالية للمتعاملين، والاستفادة من المزايا التي تتيحها تلك الأدوات. ونظرًا لأن الاستفادة من مزايا المشتقات أو تكبد خسائر نتيجة التعامل بها، هو أمر يتوقف على كيفية استخدامها كوسيلة لتخفيض المخاطر أو كأداة

للمضاربة؛ لذا فيجب أن يتوافر عند بدء التعامل في المشتقات في السوق المصري عدة متطلبات [1]:

(أ) وجود تنظيم داخلي بالبنوك، يسمح بقياس حجم المخاطر.

(ب) التزام المؤسسات المالية بمعايير المحاسبة، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطها في المشتقات .

(ج) قيام البنوك بتكوين الاحتياطيات والمخصصات اللازمة لتغطية المخاطر المرتبطة بتلك المعاملات.

(د) توفير بنية تكنولوجية متطورة؛ لتيسير إتمام عمليات التسوية والمقاصة الخاصة بالمشتقات، والتي تتسم بالتعقيد.

(ذ) رفع الوعي بأهمية هذه الأدوات في السوق المصري، والتعريف بالعقود القانونية الخاصة بها.

(ر) توفير الكوادر البشرية المتخصصة في تلك الأدوات للبنوك والمؤسسات الرقابية.

(5) أنشطة أمناء الاستثمار Investment Trustees:

على الرغم من تقديم العديد من البنوك المصرية لخدمات أمناء الاستثمار، في إطار تحولها التدريجي من دور الوساطة النقدية إلى دور الوساطة المالية، إلا أنه لا زال أمام البنوك شوطًا كبيرًا لتفعيل دورها في هذا المجال، من خلال تنويع خدمات الأمانة Trust والتوجه بخدماتها لشرائح جديدة من العملاء، بالإضافة لإدارة محافظ الأوراق المالية للجهات التي تقوم بتكوينها، بما يحقق الأهداف الإستراتيجية للبنوك في تنمية مواردها من الخدمات المالية، وجذب المزيد من العملاء.

ب- تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة:

لاشك أن المؤسسات المالية والنقدية في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية، ومواجهة تحديات عصر العولمة - قد أصبحت مطالبة بتنويع مجالات توظيف مواردها، وتقديم أنشطة تمويلية مختلفة على أسس مبتكرة وإبداعية، تتواءم مع احتياجات العملاء

(1) فاتن محمد علي حمدي: إطار مقترح للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة "دراسة تطبيقية على قطاع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 112.

المتنوعة. وفيما يلي نلقي الضوء على أهم الخدمات التمويلية التي تعد مجالًا خصبًا للبنوك؛ لتطوير نشاطها التمويلي، ومواكبة الاتجاهات الحديثة في هذا المجال [1]:

(1) صيرفة التجزئة Retail Banking:

استحوذت صيرفة التجزئة على اهتمام متزايد من قبل البنوك المصرية منذ بداية مرحلة التحرير الاقتصادي والمالي، حيث بدأت البنوك المصرية في تخصيص نسب محددة من محفظة قروضها لتلك الخدمات، وتبني خطط إستراتيجية مدروسة، لتقديم خدمات صيرفة التجزئة، على غرار ما يحدث بالأسواق الخارجية. وهناك العديد من الخدمات التمويلية التي يمكن أن تشهد توسعًا ملموسًا من قبل البنوك، في إطار مزاولتها لأنشطة صيرفة التجزئة؛ نظرًا لمزاياها العديدة، مما يؤهلها لكي تحتل صدر أولويات النشاط التمويلي للبنوك، ومن أهم هذه الخدمات ما يلي:

(أ) البطاقات البلاستيكية.

(ب) تقديم القروض الشخصية Personal Loans.

(ج) التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة.

(د) التمويل بالرهن العقاري Mortgage Finance.

(2) القيام بنشاط التأجير التمويلي Financial Leasing:

يمكن للبنوك المساهمة في نشاط التأجير التمويلي، من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي، أو القيام بإعداد الدراسات اللازمة للتأجير التمويلي، كذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلًا عن القيام بعمليات الترويج لصفقات التأجير التمويلي. ولاشك أن القيام بهذا النشاط من شأنه توفير نوع من التمويل العيني لأصحاب المشروعات، التي تفتقد إلى رأس المال لشراء الأصول، وهو بذلك يتميز على مصادر التمويل الأخرى، بقيامه بتمويل ما يعادل 100٪ للأصول الرأسمالية، ومن ثم توفير السيولة للمشروع، ومن ناحية أخرى، فإن هذا النشاط يساهم في إدخال التكنولوجيا المتطورة للمنشآت، التي قد يحول ضعف رأسمالها دون الاستعانة بالآلات والمعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة، كما أن تكلفة التمويل بالتأجير التمويلي، تقل عن تكاليف كثير من

---

(1) سلطان أبو علي: الأزمة التمويلية وانعكاساتها على مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 12- 18.

وسائل التمويل الأخرى، فضلًا عن أن المشروعات تواجه بمتطلبات أقل بالنسبة للضمانات، ويتمتع العميل بوفورات ضريبية، حيث يتم خصم قيمة إيجار الأصل المستأجر من الوعاء الضريبي له.

(3) تقديم القروض المشتركة Syndicated Loans:

تعد القروض المشتركة أداة مهمة لتوفير الاحتياجات التمويلية الضخمة، حيث تزايدت الحاجة إلى هذا النوع من القروض في السوق المصرية، مع اتساع حجم الأنشطة الاقتصادية، وظهور مشروعات عملاقة تحتاج إلى استثمارات مالية ضخمة لآجال تصل إلى خمس سنوات، وقد تمتد إلى عشر سنوات. هذا وتتيح القروض المشتركة العديد من المزايا للعميل المقترض، منها إمكانية الحصول على احتياجات تمويلية ضخمة، قد تفوق الحدود الائتمانية، التي يمكن أن يوفرها بنك بمفرده لعميل واحد، فضلًا عن الحصول على سعر منافس وتيسيرات في السداد، ناهيك عن المزايا المحققة للبنوك المقرضة، والتي تتمثل في توزيع المخاطر بين البنوك المشتركة في تمويل القرض.

(4) تأسيس شركات رأس المال المخاطر Venture Capital Companies:

تعتبر شركات رأس المال المخاطر إحدى قنوات التمويل المهمة في العصر الحديث؛ نظرًا لما تلعبه من دور حيوي في تقديم الدعم المالي والفني اللازمين للمشروعات الواعدة، التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر؛ أملًا في جني أرباح رأسمالية ذات معدل مرتفع في الأجلين المتوسط والطويل، هذا فضلًا عن تقديم الاستثمارات المالية اللازمة للمشروعات القائمة، التي تواجه صعوبات خاصة، وتتوافر لديها إمكانات ذاتية، لاستعادة نموها، ولكنها في حاجة إلى إعادة هيكلة مالية؛ مما يساعد على إعادة ترتيب أوضاع المشروع المتعثر. هذا وتعد المؤسسات المالية بمثابة المضخة الرئيسة لرءوس أموال مؤسسات رأس المال المخاطر، لاسيما البنوك التي تتصدر قائمة المساهمين في هذه الشركات؛ مما يجعلها مؤهلة لأن تلعب دورًا جوهريًا في تطوير نشاط رأس المال المخاطر، خاصة في ظل تبني مصر لبرنامجي الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، حيث تحتاج السوق لرءوس أموال ذات طبيعة خاصة، يتوافر لدى مستثمرها الاستعداد للاستثمار في شركات قطاع الأعمال العام، التي تحتاج إلى إعادة هيكلة مالية وفنية قبل طرحها للبيع، إلى جانب إعادة هيكلة مشروعات القطاع الخاص، وإصلاح مسارها في ظل تنوع المخاطر التي تصاحب اقتصاد السوق الحر.

(5) القيام بعمليات الخصم Factoring – Forfaiting [1]:

تعتبر هذه العمليات من أهم عمليات الوساطة المالية التجارية التي يقدمها البنك بنفسه، في إطار الصيرفة الشاملة، أو من خلال مؤسسة تابعة له، حيث تعد أداة من أدوات تمويل التجارة في السلع محليًا أو دوليًا؛ خاصة بالنسبة للشركات ذات رءوس الأموال المحدودة أو القدرة المالية المتدنية. ويتمثل نظام خصم الديون "Factoring" في قيام إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط، وتسمى Factor، أو أحد البنوك التجارية التي تتوافر فيها هذه الخدمة المصرفية، بشراء الذمم المدينة – سواء أكانت كمبيالات، سندات أذنية، فواتير أو غيرها – الموجودة لدى المنشآت الصناعية أو التجارية، التي تتراوح مدتها ما بين 30 يوم، 120يوم، والتي تتوقع المنشآت تحصيلها من مدينيها خلال السنة المالية؛ وذلك بهدف توفير سيولة نقدية لهذه المنشآت، دون الحاجة لانتظار تواريخ استحقاقها، على أن تقوم المؤسسة المقدمة لهذه الخدمة بتحصيلها في تاريخ الاستحقاق.

ج- مواكبة المعايير الدولية:

إن المؤسسات المالية والنقدية المصرية، مطالبة بمراعاة القواعد والمعايير الدولية، في سياق سعيها إلى تنويع خدماتها، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة، ومن بين المجالات التي ينبغي العمل على مواكبتها، ما يلي [1]:

(1) تدعيم القواعد الرأسمالية:

قام المؤلف بالتعرض لمشروع الاتفاق الجديد حول كفاية رأس المال، وما يفرضه ذلك من تحديات عديدة أمام البنوك، تقتضي منها اتخاذ إجراءات سريعة في هذا الخصوص.

وفي ضوء ذلك، قام البنك المركزي المصري بإلزام البنوك الخاضعة له، بزيادة معدل كفاية رأس المال من 8٪ إلى 10٪ بنهاية شهر مارس 2003، وذلك من خلال زيادة رءوس أموالها المدفوعة لتوفيق أوضاعها. كذلك فقد اشترط قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن خمسمائة مليون جنيه مصري، ولا يقل رأس المال المخصص لنشاط فرع من فروع البنوك الأجنبية في مصر عن

---

(1) محمد أبو الفضل: الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة تقرير القاهرة، العدد العشرون، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2009.

(1) د/ عبد الملك عودة: نحو إستراتيجية مستقبلية للعلاقات الدولية، مجلة شئون عربية، العدد 123، سبتمبر 2004 ص 18.

خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الحرة. ولعل تلك الإجراءات تعد خطوة مهمة على طريق تدعيم القواعد الرأسمالية للبنوك، وهو اتجاه يجب تعزيزه في المرحلة المقبلة، من خلال حث البنوك الصغيرة على الاندماج الطوعي؛ لتقوية مراكزها المالية، والبدء في بناء نظام للتقييم الداخلي للعملاء، والسعي للحصول على تقييمات خارجية، من قبل وكالات التقييم الدولية، مع العمل على حسن إدارة المخاطر بالبنوك المصرية.

(2) تطوير السياسات الائتمانية بالبنوك:

حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر المصرفية، التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان مكانة مهمة، وقد اشتملت تلك القواعد على ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان، وكفاية سياسات تقييم جودة الأصول، وكفاية مخصصات الديون المعدومة، ووضع ضوابط للحد من مخاطر التركز، والتي تقدر عادة بنسبة من رأس المال، تصل إلى 25٪، كما اهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر الإقراض للعملاء ذوي العلاقة بالبنك. وانطلاقًا مما سبق، فقد قام البنك المركزي المصري، بوضع مجموعة من الضوابط التي تعزز من قدرة البنوك على ضبط منح الائتمان، نذكر منها ضرورة توسيع مفهوم العميل الواحد والأطراف المرتبطة به لدى مانح الائتمان، ليشمل شركة الأموال المؤسسة عن طريق الاكتتاب العام، والتي يكون للعميل والأطراف المرتبطة به حقوق ملكية بنسبة تفوق 50٪ من رأس المال المدفوع، مع ضرورة إبلاغ البنك المركزي ببيانات الائتمان من واقع إقرار العميل، وإطلاع البنك المانح على بيانات مخاطر الائتمان المصرفي المحدثة كما تصدر عن البنك المركزي، هذا بالإضافة لمراعاة ألا تؤدي نسبة الإقراض الممنوح لحقوق المساهمين، إلى الإخلال بقدرة المنشأة على خدمة الدين، وأن تحدد السياسة الائتمانية لكل بنك اختصاصات الجهات المسئولة عن منح الائتمان بالبنك، مع زيادة فاعلية دور إدارات التفتيش في الرقابة على عمليات الائتمان.

(3) الاهتمام بإدارة المخاطر Risk Management:

أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور المهمة لتحديد الملاءة المصرفية. وتمشيًا مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد، بدأت البنوك المصرية مؤخرًا في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر، واستحداث قطاعات متخصصة، يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر، التي تتعرض لها أعمال البنك على تنوعها، وذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائف المهمة، نذكر منها:

(أ) تقدير المخاطر والتحوط ضدها، بما لا يؤثر على ربحية البنك.

(ب) تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية، والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

(ج) مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال، وفقًا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.

(د) وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية للائتمان والسيولة، بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.

(هـ) لابد من تقييم أصول كل بنك، وخاصة الاستثمارية منها، على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

(و) استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

(ز) ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك، تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك، بما فيها إدارة المخاطر.

(ح) وضع خطط طوارئ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات.

(4) متطلبات مكافحة عمليات غسل الأموال:

تمشيًا مع المواثيق الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال، وعلى رأسها وثيقة المبادئ التي أقرتها لجنة بازل عام 1988 في هذا الصدد، وتوصيات لجنة العمل المالي (FATF) – صدر قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002 في مصر، المعدل بالقانون رقم 78 لسنة 2003 ولائحته التنفيذية، كما تم إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي، والذي اعتمد في 29/ 1/ 2003 الضوابط الرقابية، التي يتعين أن تلتزم بها البنوك، بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال(1).

وفيما يلي نستعرض أهم النقاط التي تناولتها تلك الضوابط:

(أ) تتولى البنوك وضع النظم والنماذج اللازمة؛ للتحقق من المستفيدين الحقيقيين، لفتح الحسابات، وذلك من خلال وسائل إثبات قانونية.

(1) Institute of International Financial Capital Flows to Emergina Market Economics, Sept 2001.

(ب) مراعاة أن تكون الإيداعات النقدية الكبيرة مرتبطة بنشاط العميل، على أن يتم إيلاء عناية خاصة للعمليات النقدية، التي تزيد عن 250 ألف جنيه مصري، أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، وكذلك التحويلات ذات المبالغ الكبيرة.

(ج) يراعى التأكد من معرفة شخصية وبيانات العملاء، إذا تجاوز حجم عملية شراء أو بيع النقد الأجنبي خمسة آلاف دولار.

(د) التعامل بحرص مع كل عمليات شراء الأوراق المالية، وعمليات الاقتراض التي يقوم بها عملاء، بضمان أصول مملوكة لآخرين، لا تربطهم بهم أية علاقة.

وفي هذا الاطار، فإن البنوك مطالبة بالالتزام بتلك الضوابط، بالإضافة إلى تطوير نظم عملها وخدماتها، بما يخدم أهداف حمايتها من تلك الجرائم، والتي نذكر منها:

- تكثيف التدريب للعاملين بالبنوك على كيفية اكتشاف العمليات المشبوهة، وسبل التعامل السليم معها.

- تحديث وتطوير قطاعات جمع المعلومات والبيانات في البنوك، مثل قطاعات بحوث السوق والأمن والاستعلامات.

- استحداث وظيفة مراقب عمليات غسل الأموال في كل فرع من فروع البنك، وداخل الأقسام المتصلة بالعمليات النقدية المختلفة.

- تطوير أنشطة البنوك، بما يحول دون انتشار هذه الجريمة، مثل التوسع في خدمات بطاقات الدفع الإلكترونية، التي تحد من حجم النقد المتداول، وكذلك خدمات الصيرفة الشخصية، التي تمكن البنك من الإلمام الكامل بأوضاع عملائه.

- قيام البنوك بتكوين مركز معلومات متكامل وشامل عن كافة العملاء.

- توثيق التعاون مع الأجهزة المعنية بمكافحة غسل الأموال داخل الدولة؛ للتعرف على الأساليب الجديدة لتلك الجرائم، وسبل مكافحتها.

(5) تحديث نظم الإدارة ودعم الرقابة الداخلية:

يحتل تحديث نظم الإدارة أهمية متنامية في الآونة الأخيرة، وذلك إلى الحد الذي حدا بلجنة بازل إلى وضع عناصر – مثل الخبرة ونوعية الإدارة، والطبيعة القيادية للأشخاص، والقدرة على اتخاذ قرار المخاطرة – ضمن العوامل التي توضع في الاعتبار عند تحديد مستويات رأس المال المناسبة لكل بنك، على اعتبار أن القيادة الناجحة تعمل على تقليل حجم الخسائر. هذا

كما جاء موضوع ضمان كفاءة مجالس الإدارات والإدارة العليا والمراقبين الداخليين بالبنوك، ضمن أهم العناصر التي تضمنتها الورقة الصادرة عن لجنة بازل عام 1999، بشأن دعم الحوكمة في المؤسسات المصرفية، تحت عنوان: Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations، بما تعنيه الحوكمة من تطوير الهياكل الداخلية للبنوك؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء، وتطوير مستوى الإدارة، بما يحقق مصالح ذوي الشأن من العملاء والمساهمين والموظفين، مع التأكد أن المؤسسة ستدار بطريقة آمنة وسليمة، ووفقًا للقوانين السارية؛ حماية لمصالح المودعين. وتمشيًا مع هذا الاتجاه، فقد صدر القانون الموحد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، والذي يمنح مجلس إدارة البنك المركزي صلاحيات الرقابة الصارمة على الجهاز المصرفي، كما صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 6/6/ 2002، بإلزام كل بنك بتشكيل لجنة للمراجعة الداخلية، بما يتوافق مع ما جاء بالقانون الجديد.

وبصفة عامة، يمكن القول إن الإستراتيجيات والتقنيات اللازمة لتطبيق الحوكمة بصورة سليمة داخل الجهاز المصرفي، ترتكز على النقاط التالية [(1)]:

(أ) التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار.

(ب) وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات والإدارة العليا بالبنوك.

(ج) توافر نظم قوية للرقابة الداخلية.

(د) تدفق مناسب للمعلومات، سواء إلى داخل البنك أو خارجه.

(هـ) الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا، والتي تحقق العمل بطريقة ملائمة، وأيضًا بالنسبة للموظفين، سواء أكانت في شكل مكافآت أو ترقيات، أو أي شكل آخر.

د- تعميق استخدام التكنولوجيا:

بدأت البنوك المصرية في ارتياد العديد من مجالات الصيرفة الإلكترونية؛ إيمانًا منها بأهمية تفعيل خدماتها الإلكترونية، أسوة بالبنوك العالمية، كما حرصت السلطات المختصة – من جانبها – على اتخاذ خطوات عديدة، ساهمت في تدعيم هذا القطاع الواعد، من بينها إقرار

---

(1) عادل زقاغ، وعبد الله راقدي: العلاقات الدولية، الروابط بين النظرية والممارسات في السياسة الدولية، مجلة العلاقات الدولية والتنمية، سبتمبر 2008، ص 47.

البنك المركزي المصري عددًا من الضوابط الرقابية، اللازمة لحصول البنوك على ترخيص مزاولة العمليات المصرفية الإلكترونية، وإصدار وسائل دفع لنقود إلكترونية؛ بهدف تهيئة البيئة المواتية لطرق أبواب الخدمات الإلكترونية المستحدثة، منها على سبيل المثال التوسع في إصدار بطاقات الدفع باختلاف أنواعها، وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال الفجوة التكنولوجية كبيرة بين البنوك المصرية ومثيلاتها من البنوك الأجنبية، لذلك فقد أصبحت البنوك المصرية مطالبة ببذل مزيد من الجهود؛ لمسايرة التطورات التكنولوجية المتلاحقة، التي تجتاح الصناعة المصرفية، حتى أضحت قدرتها على الصمود في مواجهة هذه التحديات أمرًا مرهونًا بنجاحها في الاعتماد على تقنية المعلومات، كأحد ركائز اتخاذ القرار، ومدى تطويعها لتطبيقات العلم والتكنولوجيا، خاصة وأن البنوك المصرية في ثوبها التكنولوجي المأمول، وعلاقاتها التشابكية مع كافة القطاعات الاقتصادية، يمكن أن تكون مصدر إشعاع معلوماتي وتكنولوجي للاقتصاد المصري بأكمله. ولعل أهم السيناريوهات المطروحة لتعظيم استفادة البنوك المصرية من منجزات التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي – تتمثل فيما يلي:

(1) زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات Information Technology، ونذكر في هذا الصدد أن البنوك العالمية الكبرى يتزايد إنفاقها على تقنيات المعلومات الحديثة، حيث تشكل ثاني أكبر بند في إنفاق البنوك، بعد تكلفة الأجور والمرتبات.

(2) الإسراع في تنفيذ شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك، وباقي فروعه، بما يضمن سرعة تداول البيانات الخاصة بالعملاء، وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الإلكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

(3) تكوين شبكة مصرفية، لتصبح بمثابة جسر إلكتروني بين البنوك من جهة، والشركات والعملاء من جهة أخرى، يكون من أهدافها متابعة التطورات اليومية في قطاع الاستثمار محليًّا ودوليًّا، مع حث البنوك على الاستفادة بما تحويه هذه الشبكات من معلومات.

(4) إنشاء مركز إلكتروني مستقل لعمليات الشفرة والتوقيعات الخاصة بالمراسلين في الخارج، ووكلاء تجميع المدخرات في الدول العربية، أسوة بما هو متبع مع البنوك العالمية الكبرى.

(5) إعادة تصميم مراحل تقديم الخدمات المصرفية؛ لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتقدمة، وذلك بتقليل المدة الزمنية، والخطوات، والمستندات اللازمة للحصول على الخدمة.

(6) ضرورة تدعيم الجهات الرقابية بالكوادر والكفاءات، اللازمة لمتابعة أعمال وخدمات البنوك الإلكترونية؛ نظرًا لحداثة التعامل بتلك الخدمات في السوق المصري، مع تشجيع التعاون الدولي، سواء فيما بين الوحدات المصرفية، أو بين القطاع الخاص والعام؛ للوقوف على مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية.

(7) ضرورة سن التشريعات المكملة، التي تحفظ حقوق كل من البنوك والعملاء، خاصة فيما يتعلق بصحة التوقيع الإلكتروني، والذي من شأنه حماية المؤسسات المتعاملة من عمليات تزييف وتزوير التوقيعات؛ نظرًا لاعتماده على رقم سري أو رمزي معين للتعريف بالشخص.

(8) التوسع في استخدام الإنترنت؛ لتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، وتشجيع العملاء على طلب هذه الخدمات.

هـ- الاندماج المصرفي:

لاشك أن التيار الجارف لعمليات الاندماج والاستحواذ المصرفي في أسواق المال العالمية - جعلت العمل المصرفي يشهد تطورًا وتنوعًا سريعًا، لن تتمكن البنوك الصغيرة من مواكبته، كما أن المتطلبات الجديدة لاتفاقية بازل، بشأن كفاية رأس المال والملاءة المصرفية، تفرض مزيدًا من الضغوط على البنوك، ولاسيما الصغيرة منها، هذا فضلًا عن أن تحرير تجارة الخدمات المالية سوف يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك المصرية والبنوك الوافدة، والتي تمتلك قدرات مالية وتكنولوجية هائلة، تمكنها من تقديم خدمات عالية الجودة ومنخفضة التكاليف، مما سيؤثر على البنوك المصرية بصفة عامة، والبنوك الصغيرة على وجه الخصوص. ومن ثم فقد حرص المشرع المصري في قانون البنوك الجديد، على وضع حد أدنى لرءوس أموال البنوك؛ لمقابلة هذه التحديات. إلا أن هناك محددات معينة تحكم عملية الاندماج، ومن أهمها طبيعة النظام المصرفي، وحجم السوق، وتوافر البيئة التشريعية والتنظيمية، والظروف الاقتصادية الملائمة لعملية الاندماج، فضلًا عن ضرورة اختيار التوقيت المناسب لهذه العملية؛ لذا يجب أن تخضع قرارات الاندماج لدراسات متخصصة، يتم إعدادها لهذا الغرض، مع إسناد مثل هذه الدراسات إلى جهات متخصصة ذات خبرة طويلة في هذا المجال.

و- تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي:

يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي أحد ركائز إستراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء في الجهاز المصرفي، حيث لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليديين، بل إلى بائعين محترفين للخدمات المصرفية، ومن ثم تبرز الحاجة إلى تحول البنوك إلى كيان تسويقي، يركز على رغبات العملاء، وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم، وهو ما يستلزم(1):

(1) تسويق مفهوم "البنك الشامل" للعملاء بكافة خدماته الجديدة، مع التأكيد على المفهوم التسويقي الحديث، الذي يركز على خلق أو صناعة العميل، بالسعي نحو العميل المرتقب.

(2) استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في نشر أدوات التسويق المصرفي حول العالم، مثل استخدام شبكة الإنترنت الدولية في الدعاية والإعلان عن البنك.

(3) تهيئة بيئة مصرفية مناسبة للعملاء، تمكن البنك من الاحتفاظ بهم، من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل، عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن تتوافر فيهم بعض الصفات الشخصية المميزة، مثل اللباقة والذكاء والكفاءة.

(4) المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية، ودراستها، وتحديد المشروعات الجيدة، بما يكفل إيجاد عميل جيد.

(5) تطوير بحوث السوق، وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته.

(6) مراقبة ومتابعة المعلومات المرتدة من السوق المصرفي، والتي تتضمن قياس انطباعات العملاء، عن مزيج الخدمات المقدمة، ومدى تقبلهم لها ورضاهم عنها، وتحديد الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها.

(7) اختيار مواقع فروع البنك، التي تستطيع الفروع من خلالها خدمة العملاء الحاليين والمرتقبين للبنك، ومنافسة فروع البنوك الأخرى في نفس المنطقة الجغرافية.

ي- تنمية الموارد البشرية:

إن نجاح البنوك المصرية في تنفيذ إستراتيجيات التطوير بكافة محاورها بكفاءة وفاعلية – هو أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل، معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما

(1) George Soros , The New Paradigm For Financial Marke: The Credit Crisis Of 2008 And What It Means (New York: Public Affairs 2008).

يتطلب تبني عدد من السياسات المتكاملة؛ للوصول إلى نموذج "المصرفي الفعال"، نذكر منها ما يلي:

(1) ضرورة قيام البنوك بتخصيص نسبة محددة من أرباحها للاستثمار في الموارد البشرية؛ باعتبارها استثمارًا للمستقبل.

(2) دراسة الاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية، أو البنوك الكبرى؛ لتدريب الكوادر المصرفية على استخدام أدوات العصر الحديث، مثل الإنترنت والسويفت، وغيرها.

(3) التوسع في البعثات التدريبية الخارجية لموظفي البنوك؛ لتعميق استيعابهم لتطبيقات التكنولوجيا المستخدمة في البنوك العالمية، وكيفية تطبيقها في مصر.

(4) ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك، التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، وتطوير المنتجات المصرفية، والمبادرة لكسب عملاء جدد، مع التحرر من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل.

(5) تطبيق مبدأ "قيادات المستقبل" بصورة أكثر فعالية، وذلك بإعطاء الفرصة للعناصر الشابة لتولي الوظائف القيادية، على أن يتم اختيار من تتوافر لديهم الكفاءة والصفات الشخصية التي تؤهلهم لذلك، وتزويدهم بالبرامج التدريبية المناسبة؛ خارجيًّا وداخليًّا في المجالات المستحدثة.

(6) إلزام كافة العاملين بالبنوك بتلقي برامج تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والحاسب الآلي؛ باعتباره عنصرًا رئيسًا لتحقيق التطوير المطلوب في مهارات موظفي البنوك.

(7) ضرورة مشاركة العاملين في وضع أساليب تطوير الأداء، وهو ما يضمن التزامهم وحماسهم عند التطبيق.

(8) تطوير اختصاصات القيادات الإدارية والإشرافية، بحيث تشمل التعرف على قدرات العاملين معهم، وتوجيهها التوجيه الأمثل، والعمل بروح الفريق الواحد؛ لتحقيق التناغم والانسجام المطلوب في أداء كافة العاملين بالوحدة المصرفية، ومن ثم تقديم الخدمة المصرفية بالشكل اللائق.

(9) وضع نموذج موضوعي لتقييم أداء العنصر البشري، من خلال عدة معايير، تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة المصرفية التي يعمل بها الموظف، ودوره في تحقيق هذه النتائج، مع ضرورة تحقيق التفاعل المستمر والمباشر بين الرئيس والمرءوس، بما يسمح بحسن التقييم.

(10) دراسة إنشاء كلية متخصصة، يتم فيها دراسة الأنشطة والعمليات المصرفية المختلفة؛ وذلك لتخريج شباب مؤهلين للعمل بالبنوك، وفقًا لاحتياجات البنوك من العمالة، على أن يكون تمويل الكلية عن طريق إنشاء شركة تمول من البنوك، ولا يكون غرضها الربح.

مكونات برنامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية:

لتحقيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة وفق وصية (الصندوق والبنك) الدوليين، للدول التي توافق على هذه الشروط والإجراءات، يشار إلى أن عليها:

أ- أن تجري عملية التثبيت الاقتصادي Economic Stabilization:

والتي تعني اتخاذ مجموعة من الإجراءات، وتنفيذ العديد من السياسات نحو التمهيد وإقرار برنامج التثبيت. ولغرض إثبات أن الدولة المعنية جادة تجاه الإجراءات التي تشمل مجموعة من السياسات الأولية لإدخال التعديلات على السياسة المالية، والتي تؤثر في تحسين السيطرة على عجز الموازنة بكفاءة، وضمان هذا التحسن واستقراره، مع تحديد برنامج التخفيض في الموازنة بنسب محددة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يواصل هبوطه وفق شروط صندوق النقد الدولي، وأن الهدف الذي يتحقق من خلال خفض النفقات الجارية، وخفض النفقات الرأسمالية، وعدم التوسع في الأجور، وتخفيض عدد العاملين في الجهاز الحكومي، ولا يحصل زيادة في بند الأجور، وتخفيضها بنسب معينة، مع إيقاف أو تخفيض الدعم الحكومي، أو تحديده في الفئات المنخفضة الدخل، وتخفيض حجم الاستثمارات الحكومية في الإنفاق على الخدمات والقطاعات الاجتماعية، وإصلاح النظام الضريبي، وفرض ضريبة عامة على المبيعات، ورفع أسعار الطاقة. وكذلك رفع العديد من السلع والخدمات؛ كالكهرباء والغاز وأسعار المواد الغذائية الأخرى، وأسعار بعض المنتجات والمدخلات الزراعية، بالإضافة إلى أساليب تمويل العجز في الموازنات، وغيرها من الإجراءات التي تتعلق بالتضخم في السياسة النقدية، التي تهدف إلى امتصاص السيولة النقدية، والحد من التوسع الائتماني، وضبط عرض النقود؛ للتقليل من معدلات التضخم، ووضع سياسة للسقوف الائتمانيه، وبناء سياسة نقدية متطورة، وتفعيل دور البنوك المركزية في قيادة السياسة النقدية، وتحسين كفاءتها المالية، واعتماد سياسة سعر صرف، تعتمد على خلق سعر صرف واقعي، يصبح بمقدوره الحفاظ على إنجاح برنامج التثبيت، والسماح بتداول النقد الأجنبي خارج البنوك، من خلال شركات صيرفة.

ب- برنامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Program:

ويتضمن هذا البرنامج عددًا من العناصر والعوامل في نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، فيما يعرف بالخصخصة، وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، وإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث تعتبر سياسة الخصخصة من أهم الأهداف الأساسية لبرنامج التكيف الهيكلي، وإصدار قوانين وإجراءات تسمح بتنفيذ برنامج الخصخصة، وإطلاق يد الاستثمار، وتحرير أسعار منتجات القطاع العام، ورفع الدعم عن منتجات الطاقة، ووضع إجراءات خاصة بتسعير المنتجات الدوائية، وتعديل بنود التعريفة الجمركية، وغيرها من الإجراءات والقوانين التي تخص تشجيع القطاع الخاص.

إن هذه الإجراءات التي يتبارى مدراء وخبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في تأكيدهم على هذه التوجهات (برنامج التثبيت وإعادة الهيكلة) - تخلق قلقًا وإشكالية مبررة، فمن حيث المبدأ، فإن الإجراءات المقترحة - في إطار الإصلاح الاقتصادي - تنطوي على تخفيض دور الدولة، وإضعاف النمو في الاقتصاد، وهذا بحد ذاته يخلق عددًا من الإشكاليات، **يمكن تناولها على النحو التالي:**

الإشكالية الأولى:

تتمحور حول أن التثبيت المالي يكون هو الهدف العاجل، وتتحدد إعادة الهيكلة كهدف ثانٍ، في حين يتحدد النمو الاقتصادي على المدى البعيد. وصفة التثبيت المالي، وإعادة الهيكلة واستئصال الاختلالات الاقتصادية، والتوازن المالي والنقدي في الميزانية العامة، وفي ميزان المدفوعات - يضعها "الصندوق والبنك" الدوليين قبل إعادة الهيكلة وتفعيل النمو. ومن وجهة نظر أخرى، فإن برنامج التثبيت يعيق استئناف النمو، كما أن التثبيت يضيق آفاق النمو؛ بفعل إعادة الهيكلة، وإضعاف دور الدولة المباشر في الاستثمار، وبالتالي في تفعيل النمو، الذي يفترض أن الحكومة أو الدولة، إنما تتدخل في الأساس من أجل حماية ذوي الدخل المحدود والفقراء، وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية. والتخفيضات المقترحة عادة في أسعار صرف العملات الوطنية - كجزء من التثبيت الاقتصادي - تعمل على رفع بعض أسعار السلع والخدمات الضرورية، بينما يؤدي رفع أسعار الفائدة لتقليل الاستثمار الجديد في مرافق وأنشطة جديدة، وتقليل إمكانية العمل، وبالتالي تزيد من مشكلة البطالة.

الإشكالية الثانية:

أن الخصخصة تقلص دخل الدولة، من خلال استهداف مؤسسات حكومية رابحة، بما يتناقض وهدف تثبيت الميزانية العامة، كما تؤدي إلى تمركز رأس المال وتقوية الاحتكارات المحلية، عندما تبيع مؤسسات عامة إلى كبار المستثمرين بأسعار رخيصة – كما جرى في روسيا – وقد ترفع هذه الإجراءات من معدلات البطالة؛ استجابة لدافع تعظيم الأرباح، وإفساح المجال أمام التدفقات الاستثمارية الأجنبية الخاصة، والتي تؤدي للزيادة في حجم البطالة، وتوسع من فجوة التفاوت في الدخول، عن طريق ما قد تؤدي إليه من انتشار أنماط جديدة للاستهلاك، وإلى تطبيق أساليب جديدة للإنتاج أكثر كثافة في استخدام رأس المال، وإلى إحلال منتجات جديدة محل المنتجات المحلية الأكثر استجابة ومناسبة لطلب محدودي الدخل.

الإشكالية الثالثة:

من أبرز النتائج المترتبة على تحرير الاستثمار الخاص، وتشجيعه، أن يؤدي إلى تدهور مريع في أعداد وحجم الطبقة الوسطى وأوضاعها، بما يتناقض مع تأكيدات أيديولوجية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الداعية إلى أن التحول، يستهدف ويحقق توسيع قواعد الطبقات الوسطى، وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهذا ما يلاحظ في معظم الدول العربية، أو غيرها من البلدان النامية؛ إذ إن تفعيل النمو يتأخر أو يفشل لدى التنفيذ في إجراء الإصلاحات الاقتصادية.

الإشكالية الرابعة: دور الدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي:

بقدر ما أولت الدولة في الدول النامية والبلدان العربية جهدها للتنمية ودورها المركزي في الميدان الاقتصادي، وفي الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية، وغيرها حتى بالنسبة لتجارب التنمية، التي اتسمت في بعضها بالليبرالية الاقتصادية – فإن الدولة لعبت دورًا مركزيًّا في النشاط وفي عملية التنمية. ورغم الفوارق في دور الدولة في النظم السياسية والأيديولوجية في العديد من هذه البلدان، فإن الدولة تصدرت القيادة في تحديد الإستراتيجية التنموية، وفي توجيه عملية النشاط الاقتصادي. ومع المتغيرات الدولية الجديدة، أصبحت الدولة في العقود الأخيرة تشكل عائقًا أمام النمو الاقتصادي، وأمام الكفاءة الإدارية. كما يذهب خبراء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي إلى التنديد بدور الدوله، والتمجيد بدور

القطاع الخاص، وأن التنديد الذي طرأ أثر على السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وزادت بداية الألفية الثالثة في بلداننا العربية – كان نتيجة عوامل ضاغطة خارجية، أكثر من كونها داخلية، وهذا لا يعني الضعف والعجز في التحكم بالعملية الاقتصادية، ومن جوانبها العديدة والذاتية التي ترتبط بالتخطيط والإدارة، حال دون تحقيق الكفاءة في قيادة العملية الاقتصادية، والنمو، وفي إدارة المؤسسات الاقتصادية بشكل كفء ومرن، بعيدًا عن البيروقراطية، لكن الإصلاحات الاقتصادية المقررة في "الصندوق والبنك" الدوليين، تحول دون تحديد الدور الملائم المخصص المطلوب من الدولة؛ لإعادة رسم الأهداف الاقتصادية الإستراتيجية، وإعادة تحديد أدوار الدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي في العملية الاقتصادية والإنمائية، وبروز شعار حرية التصرف الاقتصادي بلا قيود، بديلًا عن الدولة ورقابتها وإدارتها البيروقراطية. "ولقد تناس هؤلاء المنددون بملكية المؤسسات الرئيسة العمومية الاقتصادية، والمدعون بأن هذه الملكية أصل الداء، ونعني داء الإدارة الاقتصادية القاصرة – أن الأداء الاقتصادي يتحدد بنمط الإدارة، لا بنمط الملكية"[1].

* * *

(1) عادل زقاغ، وعبد الله راقدي: العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الفصل الثامن

انعكاس المتغيرات المختلفة ومتطلبات الدفاع على إستراتيجية القطاع المالي والنقدي، وأثره على الأمن القومي

إن المفهوم الشامل للأمن القومي المصري مفهوم ديناميكي، يتغير ويتحدد طبقًا لتغير أولويات المصالح بتغير الزمان أو المكان، وهو القدرة على توفير أكبر قدر من الحماية والاستقرار للعمل القومي، من كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والعسكرية والتكنولوجية والبيئية في الدولة، ضد كافة التهديدات الداخلية والخارجية، سواء إقليميًّا أو عالميًّا؛ نظرًا لأن مفهوم الأمن القومي من المنظور الاقتصادي، لا يتحقق إلا بتطوير القطاع المالي والنقدي، طبقًا لإستراتيجية محددة، بما يمكن من زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي يعود بالنفع على الجانب الاجتماعي، وتحقيق التنمية الشاملة، مستندًا على قاعدة توجه؛ للتصدي لأي تهديد داخلي أو خارجي، والتفاعل مع عناصر أخرى؛ لتكوين أمن قومي إقليمي أكثر فاعلية وقدرة على مواجهة الأخطار المستقبلية.

بعد حرب أكتوبر 1973م، ارتفعت أسعار النفط، وتدفقت أموال طائلة على الدول النفطية، ولم تكن أجهزتها المصرفية قادرة على استيعابها، فاتجهت تلك الأموال إلى الخارج، حيث عمل لهذه الأموال عملية تدوير من الدول النفطية إلى مصارف الدول المستهلكة للنفط، وخاصة أوربا وأمريكا، وأصبحت الدول النفطية التي تحتاج إلى تمويل مشروعات، تقترض من المصارف الخارجية، ولنا عبرة فيما حدث لإمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، فعند حدوث الأزمة المالية العالمية، تعرضت مجموعة دبي العالمية لأزمة مالية، واتضح من خلالها أن هذه المجموعة مديونة لبنوك أوربية وأمريكية، بما يقرب من (50) مليار دولار، كما أن الصناديق التجارية الخليجية التي تستثمر أموالها في الخارج، قد خسرت ما يقرب من (400) مليار دولار، أي ما يقرب من (25٪) من قيمتها. ولو أن هناك مصارف كفؤة، لاستوعبت تلك الأموال، ووظفتها في الدول العربية والإسلامية، ولما تعرضت تلك الأموال للمحق بهذا الحجم.

أظهرت الأزمة المالية العالمية الحالية - بوضوح - أن النظام الرأسمالي، المرتكز على الفائدة المصرفية، نظام غير صالح؛ فهو نظام أزمات متكررة، وأن ما يبنيه العالم في سنوات، قد يخسره في يوم أو في بضعة أيام، وهذا واضح وجلي، والقرن العشرين شاهد على ذلك؛ فقد تعرض العالم بأسره إلى أزمة اقتصادية عظمى في عام 1929م، ثم أزمة البورصات في عام 1963م، ثم أزمة التضخم في السبعينيات، ثم أزمة المديونية في عام 1980م، ثم أزمة دول جنوب شرق آسيا في عام 1997م، ثم أزمة البرمجيات والأسهم الصناعية في عام 2000م -2002م، ثم أزمة البورصات الخليجية في عام 2006م، ثم أزمة 2008م؛ ومن ثم فإن هذا النظام لم يعد صالحًا، وهذا باعتراف زعماء وخبراء الدول الرأسمالية أنفسهم، وتصريحاتهم واضحة في المؤتمرات والندوات والمنتديات. ويرى المؤلف أن الجذور التاريخية لهذه الأزمة ترجع إلى مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي، عندما أصدر الكونجرس الأمريكي عددًا من القوانين، المنظمة للبنوك، خلال عامي 1980م، و1982م، تم بموجبها إزالة القيود على أسعار الفائدة بصورة كبيرة، حيث كانت أسعار الفائدة المدفوعة للمودعين من قبل البنوك التجارية قبل هذا التاريخ، تخضع للسيطرة المحكمة من قبل الحكومة الأمريكية، كما كانت هناك حدود قصوى لأسعار الفائدة على الحسابات الادخارية، والودائع المحدودة الأجل. وقد أصدر الكونجرس الأمريكي هذه القوانين نتيجة ضغوط لوبي المؤسسات المالية، والتي قامت بابتكار أنواع جديدة من الأدوات؛ لمواجهة ظروف المنافسة الحادة بينها، والتمكن من اجتذاب الأموال من الودائع ذات العائد المنخفض إليها. وفي عام 1999م، قام الكونجرس الأمريكي بإلغاء القانون الصادر في عام 1933م، ليزيل بذلك آخر القيود على المؤسسات المالية، ففي ظل هذا القانون تم منع البنوك من بيع الخدمات المالية مثل السمسرة والتأمين؛ وذلك بهدف حفظ حجم المخاطر على البنوك. وبإلغاء هذا القانون أصبحت البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية والاستثمارية - بما في ذلك صناديق التقاعد - تتنافس فيما بينها لتقديم الخدمات المالية، وجذب أكبر عدد ممكن من العملاء، وذلك رغم القلق الذي أبداه بعض الاقتصاديين من المخاطر المحتمل حدوثها، من قبل البنوك والمؤسسات المالية، التي تتمتع بحماية التأمين على الودائع، وذلك عندما تكون هذه المخاطر والمجازفات أكبر من إمكانات مؤسسات التأمين على الودائع، خاصة وأن كافة المؤسسات المالية قد أصبحت قادرة على المتاجرة في عقود مقايضة الديون، وتوريق الأوراق المالية. وبعد هجمات 2001/9/11م، دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الركود، زادت حدته الانهيارات

الكبيرة للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى، مثل شركة أنرون، وشركة زيروكس، وولد كوم، وغيرها.

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وما لحقها من مزاعم في محاربة الإرهاب - قد ضيق، إلى حد كبير، على تحركات رءوس الأموال بين الدول، وأشد تضييق هو واقع على حركة رءوس الأموال العربية والإسلامية، كما أن تكرار حدوث الأزمات الاقتصادية في مراكز الاقتصاد العالمي الكبرى، وهي اليابان وأوربا وأمريكا، قد جعل كثيرًا من رءوس الأموال العربية والإسلامية تفكر بالهجرة العكسية من تلك المراكز إلى الدول العربية والإسلامية والصين والهند وأمريكا الجنوبية، بأموال طائلة، وستكون بحاجة إلى مؤسسات مالية ومصرفية لاستيعابها.

التطورات الاقتصادية والمالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، جعلت الائتمان المصرفي والمشتقات المالية، وتعدد أنواعها - الأداة الاقتصادية والمالية الأكثر في نهاية القرن العشرين، ومطلع القرن الواحد والعشرين، وتتمثل المؤسسات المالية في الوقت الحاضر في عدد كبير من البنوك (بنوك تجارية، ادخار)، وشركات التأمين بأنواعها المختلفة (تأمين على الحياة، ضد الكوارث)، ومؤسسات الإقراض، مثل اتحادات الائتمان، وكذلك إلى جانب الشركات المالية وبنوك الاستثمار، وشركات التمويل، وصناديق المعاشات، وغيرها من الأدوات المالية. وبصورة عامة، تتعامل الأسواق المالية في خمسة من المنتجات المالية، وكل نوع يمكن تصنيفه إلى العديد من الأدوات المالية المختلفة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ- رأس المالي السهمي (أسهم عادية، وأسهم ممتازة، وأسهم ضمان).

ب- سندات دخل ثابتة (بعض الأسهم الممتازة، التزامات الدين مثل السندات وأدوات الأسواق النقدية "مثل أذون الخزانة، شهادات الإيداع").

ج- المشتقات المالية بكافة أنواعها، مثل حقوق خيار المستقبليات، وهي العمليات الآجلة محددة الحجم والاستحقاقات، وتعرف أيضًا بالعقود المالية المستقبلية، والعقود الآجلة، وهي عمليات مالية ومصرفية آجلة غير محددة الحجم والاستحقاقات.

د- النقود، ممثلة في العملة والنقد وفي الودائع، حيث يجري تبادل النقد بين البلدان في سوق الصرف والنقد الأجنبي، والهدف من كل ما سبق، القول بأن الأزمة المالية يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها، فشل

النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسة؛ الأمر الذي ينعكس بآثاره السلبية في تدهور كبير في أسعار الأسهم والسندات، وفي قيمة الأصول العينية، وأسعار السلع والخدمات، وبالتالي التأثير سلبًا على جوانب الاقتصاد الأخرى، مثل العمالة والإنتاج. وبدون شك، فإن الأزمة الراهنة أزمة كبيرة، بكل المعايير التاريخية والاقتصادية والسياسية والجغرافية، وبكل تداعياتها المختلفة، والتي لن تقتصر على ما حدث من خسائر مالية، بلغت في يوم واحد أكثر من تريليون دولار في قيمة الأسهم، وفي الفواتير التي ستتحملها الاقتصاديات المتقدمة؛ للحد من آثار هذه الأزمة، ومعالجة تداعياتها، بل في السؤال عن مدى إمكانية انتهاء عصر الليبرالية المتوحشة والليبرالية المستبدة، وظهور عصر جديد من الرأسمالية الرشيدة الواعية .. رأسمالية الملتزمين، لا المستبدين والمحتكرين، كما قال الرئيس الفرنسي ساركوزي.

إن أثر أي أزمة اقتصادية على الاقتصاد، في أي جانب من جوانبه، أو قطاع من قطاعاته، إنما ينصب في نهاية المطاف على التنمية والنمو الاقتصاديين، فالأثر يكون على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، أكثر ما يكون على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة. فالأزمة المالية العالمية الحالية، نشأت في القطاع العقاري، وانتقلت منه إلى القطاع المصرفي، ثم انتقلت منه إلى القطاعات الأخرى. وكان الأثر الأول المباشر على القطاعات الاقتصادية، هو على اليد العاملة؛ حيث حاولت المؤسسات - من كافة القطاعات الاقتصادية - أن تعيد هيكلة مواردها واستخداماتها، ومن ضمن البنود التي شملتها الهيكلة بقوة، هو بند الموارد البشرية، وقد تبين أن أعدادًا هائلة من اليد العاملة أصبحت بدون أعمال، وتذكر بعض التقارير والتحليلات، أن بعض المؤسسات تخلصت مما يقرب من (50٪) من اليد العاملة لديها. وتذكر بعض التقارير أن معدل البطالة قد وصل في أمريكا وأوروبا إلى قرابة (10٪) في ذروة الأزمة، بل إن معدل الاستغناء عن العمالة، وأرقام طالبي العمل، ومعدلات البطالة الشهرية، كانت تتخذ مؤشرات بارزة على مدى استفحال الأزمة، وعلى مدى صعوبة الخروج منها، حتى أصبحت معدلات البطالة الهاجس اليومي للسياسيين والاقتصاديين، ثم كانت هناك العديد من الآثار الأخرى، منها:

أ- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول دون استثناء، ولكن بدرجات متفاوتة، وكان مركز الأزمة قد أصاب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بالدرجة الأولى، وتدنت فيها معدلات النمو إلى أقل من الواحد الصحيح.

ب- ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض الدخول، وترتب عليها أيضًا انخفاض معدلات الاستهلاك إلى مستويات متدنية، لم يخدمها محاولات الإغراء من أصحاب المتاجر، وأصبحت معدلات الاستهلاك أحد مؤشرات تحرك الأزمة، وتزايد العجز والموازنات العامة لكثير من الدول، والمعروف أن جزءًا كبيرًا من الدخول، يتولد عن النفقات الحكومية.

ج- مع تفاقم آثار الأزمة، خفضت كثير من الدول نفقاتها العامة، وترتب على ذلك المزيد من الضغوط على الدخول، كما تراجعت كثير من الدول عن إقامة مشروعات البنية الأساسية، وتزايدت مديونيات بعض الدول، خاصة تلك الدول التي كانت تعتمد على تصدير السلع الخام إلى الأسواق الدولية، مثل النفط والسكر والقمح والكاكاو، وبعض المنتجات الأولية، وانخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها منذ أزمة الكساد العظيم في عام 1929م، وترتب على ذلك تآكل الثروات، وانخفاض عوائدها.

د- انخفاض قيمة الأصول المالية، خاصة الأسهم والسندات، وانخفاض عوائدها، وترتب على ذلك تفاقم مشكلة الدخول، وتزايد ديون الأفراد والمؤسسات.

تعتمد اقتصاديات إعداد الدولة للدفاع - أساسًا - على تعبئة كافة الطاقات المتاحة، وتخطيطها لضمان الاستخدام الأمثل؛ بهدف الحصول على أقصى طاقة إنتاجية منها، وما يترتب على ذلك من رفع مستوى لأفراد المجتمع، ولاشك أن أي جهود للتنمية في مجال الاقتصاد القومي - بصفة عامة - إنما هي في الحقيقة إعداد وتأمين للجبهة الداخلية، التي تعتبر خط الدفاع الثاني للدولة في أوقات الصراع المسلح.

تبرز أهمية التخطيط الاقتصادي بصورة قوية في وقت الحرب، أو بالأصح فترة الإعداد لمواجهة أي نوع من أنواع الصراع، أو الدفاع عن الدولة. ومن المعلوم أن الدولة التي تتعرض للدخول في أي صراع عسكري، تجد أنها تواجه زيادة في الإنفاق من لحظة التهديد بالحرب؛ لتلبية مطالب الأعداء لها، وسوف يتطلب ذلك بالضرورة إيرادات ضخمة لمواجهة التوسع في الإنفاق، ولذلك كان التخطيط المسبق الجيد لمواجهة متطلبات الدفاع، وصد العدوان كأسبقية أولى، هو ما يجب أن تخطط له الدولة؛ حتى لا تضطر - عند الحاجة - إلى الالتجاء لأسلوب الاقتراض، وهو ما يزيد من أعبائها واحتمالات التضخم [1].

---

(1) وثائق غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مذكرة، أسس إعداد الدولة للدفاع، ج1، ص14.

من هنا كان للتخطيط الاقتصادي تلك الأهمية، النابعة من التنبؤ الصحيح بمتطلبات الحرب، والدفاع عن الدولة واحتياجاتها، والتوفيق بين مطالب القوات المسلحة ومطالب الشعب، مع الأسلوب الصحيح للتنسيق والمتابعة أثناء التنفيذ؛ حتى تسير الأمور الاقتصادية بالدولة أثناء الحرب دون مشكلات أو عقبات أو هزات عنيفة، وأيضًا دون أعباء فجائية ضخمة، أو ارتباطات تثقل كاهل الدولة وأفرادها، وتؤثر فيهم بشدة، سواء أثناء فترة الحرب أو بعد انتهائها.

ويجب من البداية أن تختار الدولة النظام الاقتصادي الملائم لها ولظروفها، والتخطيط السليم له. ولقد مرت مصر بأكثر من نظام اقتصادي؛ فمن نظام السوق إلى النظام الاشتراكي والتخطيط المركزي، ثم عوده مرة أخرى حاليًا إلى الأخذ بنظام السوق، والذي يتطلب – للتوافق مع آلياته – أن تتخلى الدولة تدريجيًّا عن الأخذ بنظام التخطيط المركزي، إلى الأخذ بنظام التخطيط التأشيري، وهذا ليس معناه غياب الدولة عن الحياة الاقتصادية، ولكن معناه اختلاف مضمون تدخل الدولة، فبدلًا من أن يكون تدخل الدولة، عن طريق تملكها لوسائل الإنتاج، وقيامها بالإنتاج المباشر، يكون تدخلها بطريق غير مباشر [1].

ويتمثل دور الدولة – وفقًا لذلك – في الرقابة على الاحتكارات الخاصة، ومنع قيامها، وتشجيع المنافسة بين الوحدات الإنتاجية، وضمان حسن توزيع الدخل، وإدارة المرافق الأساسية، والإدارة الماكرو اقتصادية؛ من أجل تحقيق ثبات مستوى الأسعار، وارتفاع مستوى العمالة، وهكذا يجمع نظام التخطيط التأشيري بين الكفاءة الإنتاجية، التي لا يمكن تحقيقها في ظل التخطيط المركزي، والبعد الاجتماعي الذي لا يمكن تحقيقه عن طريق التفاعل الحر غير المقيد لنظام السوق، وقد تجمع الدولة بين النظامين؛ القطاع العام والخاص، حيث تسمح بنشاط للقطاع الخاص بجانب القطاع العام.

انعكاسات المتغيرات السياسية والاقتصادية على الأمن القومي في مجال الإصلاح الاقتصادي للقطاع المالي والنقدي:

إن المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، السياسية والاقتصادية، لها دور فعال في تحقيق التنمية المنشودة في مجال الإصلاح الاقتصادي للقطاع المالي والنقدي، حيث يوفر الاستقرار

(1) سعيد النجار: نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، القاهرة، دار الشروق، 1991، ج1، ص176.

السياسي سهولة تطبيق خطط تطوير القدرات الإستراتيجية، في تسهيل الاتفاقيات الداخلية والإقليمية والعالمية، المبرمة في مجال الإصلاح الاقتصادي للقطاع المالي والنقدي، وأيضًا يوفر النمو الاقتصادي المجال الخصب لتحقيق متطلبات الإصلاح الاقتصادي، لذا كان لابد من الوقوف على أهم هذه المتغيرات، وانعكاساتها؛ للحيلولة دون الوقوع في الآثار السلبية الناتجة عنها، مع الاستفادة من النواحي الإيجابية وتفعيلها.

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الشركات متعدية الجنسيات Transnational Corporations، هي أيضًا الشركات عابرة القوميات، وأخيرًا هي الشركات عالمية النشاط، والتي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ويكفي الإشارة – في هذا المجال – إلى أن تلك الشركات العملاقة، ذات الإمكانات التمويلية الهائلة، تلعب دور القائد في الثورة التكنولوجية، التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فنًّا إنتاجيًّا كثيف المعرفة، وبالتالي فهي من هذا المنظور، تعمق الاتجاه نحو العالمية (أو العولمة) أو عالمية الاقتصاد.

ولعل الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، بين مجموعة من الدول، التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديًّا، وثقافيًّا وحضاريًّا وتاريخيًّا، والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة – هي من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، إضافة إلى ذلك وجود ترتيبات إقليمية جديدة، في إطار هذا الاتجاه، وفي إطار السعي إلى تعميق المصالح الاقتصادية المشتركة للدول المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية، وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية، التي تتشكل أو تشكلت.

من الخصائص المهمة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة هذا النظام، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، بتفكك الاتحاد السوفيتي، وبالتالي تلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في أول يناير 1995، وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، التي تعمل على إدارة هذا النظام، من خلال تطبيق مجموعة

السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم، حيث أصبحت هناك ثلاث مؤسسات، تقوم على إدارة هذا النظام، من خلال تطبيق تلك السياسات، هي:

أ- صندوق النقد الدولي، المسئول عن إدارة النظام النقدي الدولي.

ب- البنك الدولي وتوابعه، المسئول عن إدارة النظام المالي الدولي.

ج- منظمة التجارة العالمية، المسئولة عن إدارة النظام التجاري العالمي.

ولعل قيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد على تلك المؤسسات، يعتبر من أهم دعائمه، حيث أصبح هناك إطار مؤسسي متكامل لهذا النظام، ويلاحظ على هذه المؤسسات العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، أنها تتجه إلى إدارة النظام الاقتصادي العالمي، من خلال آليات جديدة، في إطار من التنسيق فيما بينها؛ لضبط إيقاع المنظومة العالمية، ويؤدي تطبيق تلك الآليات إلى تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. فمثلًا منظمة التجارة العالمية، أصبحت تتعامل في مجال إدارة النظام التجاري الدولي، ليس فقط مع السلع القابلة للتجارة الدولية، بل أيضًا مع تجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية والأدبية والعينية، وقوانين وإجراءات الاستثمار، المتعلقة بالتجارة الدولية، وأعطت مهلة لعمليات تحرير التجارة الدولية في تلك المجالات، وتتعامل بحسم مع قضايا الانحراف والدعم، ولا جدال أن كل ذلك يزيد من دور منظمة التجارة العالمية، في تسيير دفة النظام التجاري الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، التي شملت الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، وبالتالي يزداد دورها بشكل واضح في تسيير دفة النظام النقدي الدولي، والنظام المالي الدولي، ناهيك عن تعاظم هذا الدور، في ظل تزايد مبدأ المشروطية، الذي يقومان بتطبيقه بصورة متعاظمة منذ عقد الثمانينيات وحتى عقد التسعينيات.

إلى جانب ما أوضحته التحليلات السابقة من جوانب هيكلية مختلفة، سواء من حيث التكتلات الاقتصادية التي تكونت، أو الشركات المتعدية الجنسية التي تعملقت، أو النظم النقدية والمالية والتجارية التي تكاملت - فإنه يمكن، فوق كل ذلك، أن نلحظ ملامح هيكلية جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وخاصة من حيث مستوى التطور ومعدل

النمو الاقتصادي، حيث أصبح تقسيم الدول في ظل النظام العالمي الجديد لا يخضع للنظام القديم، أي وجود دول متقدمة ودول نامية فقط، أو غنية وفقيرة فقط، بل أصبحت الهيكلية الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، تستوعب التقسيمات والتكوينات التالية:

أ- مجموعة الدول الأعلى تطورًا Highly - developed: وهي على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية وشمال شرق آسيا (اليابان)، وتعتبر من البلدان الأعلى دخلًا.

ب- البلاد النامية والساعية على طريق النمو Developing: وتشمل البلاد حديثة التصنيع في شرق آسيا (بالإضافة إلى الصين) وبعض دول أمريكا اللاتينية، وتعتبر فئة بلدان "الدخل المتوسط " في العالم.

ج- البلاد المتخلفة اقتصاديًا، وهي ما يمكن أن يعبر عنها بالبلاد الأقل نموًّا Less Developed (LDCS)، وتقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل الأوسط، والشريحة العليا من فئة الدخل المنخفض.

د- البلاد المتأخرة اقتصاديًّا Backward، وتنقسم من ناحيتها إلى قسمين:

(1) أقل البلاد نموًّا Least Developed، وتقع تقريبًا ضمن الشريحة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل.

(2) وفي أدنى القاع يوجد القسم الذي نسميه أقل البلاد الأقل نموًّا Least Less Developed Countries (LLDCS)، وهي الشريحة الدنيا من الفئة منخفضة الدخل، وتشمل الأجزاء الأشد فقرًا من العالم الثالث.

ويمكن لهذه الهيكلية الجديدة أن تبرز أنماطًا جديدة لتقسيم العمل الدولي من ناحية، ومن ناحية أخرى، يمكن للدول الساعية إلى النمو Developing، أن تصل في مرحلة إلى مصاف الدول الأعلى تطورًا، في وقت ليس ببعيد، وبالتالي أن تلعب دورًا متصاعدًا في تشكيل الاقتصاد العالمي الجديد وموازينه، بينما هناك دول في أدنى القاع، سيظل دورها هامشيًّا لأمد بعيد، أما البلاد المتخلفة والمتأخرة اقتصاديًّا، فإذا لم تنشط وتكون على مستوى التنافسية، التي تسود الاقتصاد العالمي الجديد، فقد تسقط في أدنى القاع.

علاقة الاقتصاد المصري بمؤسسات التمويل الدولية:

ونعني بها بالتحديد، علاقة الاقتصاد المصري بصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أ- علاقة الاقتصاد المصري بصندوق النقد الدولي:

بخلاف أن مصر عضو في صندوق النقد الدولي منذ إنشائه عام 1944، فإن علاقة الاقتصاد المصري مع صندوق النقد الدولي، ترجع إلى عام 1962، عندما تقدمت مصر إلى الصندوق بطلب للحصول على مبلغ 42.5 مليون دولار؛ لمساعدتها على مواجهة الصعوبات الخاصة بميزان المدفوعات. ومع حلول عام 1975، واجهت مصر العديد من المشكلات الاقتصادية، المتعلقة بميزان المدفوعات، وارتفاع معدل التضخم، وقصور الاستثمارات والادخار، ومن ثم اتجهت إلى صندوق النقد الدولي؛ للحصول على تسهيلات نقدية، وقد تطلب الأمر ضرورة قيامها بتطبيق برنامج محدد، يشمل مجموعة من السياسات النقدية والائتمانية، والسياسات المالية، الخاصة بعلاج عجز الموازنة العامة والدعم والضرائب، بالإضافة إلى سياسات الأسعار والتسعير. وفي عام 1977، وقعت الحكومة المصرية خطابًا للنوايا مع الصندوق؛ تمهيدًا لتوقيع اتفاقية التثبيت في عام 1978، والتي بمقتضاها حصلت مصر على تسهيلات ممتدة من الصندوق، قيمتها 720 مليون دولار، تستخدم لتمويل عجز ميزان المدفوعات، ومع استمرار نفس المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومي، وتفاقم بعضها، فضلًا عن تراجع أسعار البترول العالمية، والتي تركت آثارها على الأوضاع الاقتصادية الداخلية - لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى، حيث وقعت في مايو 1987 للترتيبات المساندة Stand by arrangement، الذي يتيح لها الحصول على ما يعادل 250 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (327 مليون دولار أمريكي)، ويتضمن ذلك الاتفاق برنامجًا للإصلاح الاقتصادي والمالي لمدة 18 شهرًا. ولعل أهم ما تضمنه البرنامج، ما يلي:

(1) القضاء على تعدد أسعار الصرف، والعمل على تطبيق سعر صرف مرن للجنيه المصري، وفي سبيل ذلك أنشئت السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي، في مايو 1987، وسمح للبنوك المعتمدة من خلالها، بالتعامل في النقد الأجنبي، على أساس أسعار متغيرة، يعلن عنها يوميًّا، وفقًا لظروف العروض والطلب.

(2) تطبيق سياسة نقدية وائتمانية تقييدية؛ للحد من التوسع النقدي ومن التضخم.

(3) العمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة، عن طريق خفض مخصصات الدعم، وترشيد الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات العامة السيادية.

(4) العمل على معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، عن طريق تحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية، واستخدام الرسوم الجمركية، بدلًا منها.

(5) التأكيد على ضرورة تقليل الاقتراض الخارجي، وتحديد سقف الاقتراض السنوي، والاتفاق مع الدول الدائنة الكبرى على إعادة جدولة الديون، وفي سبيل ذلك تم التوصل إلى اتفاق خلال نادي باريس في مايو 1987، بين مصر ومجموعة من أهم الدول الدائنة لها، بشأن إعادة جدولة المتأخرات.

(6) زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة؛ لامتصاص فائض السيولة، وترشيد الائتمان.

إلا أن هذا البرنامج لم يستكمل كما كان متفقًا عليه مع صندوق النقد الدولي، ومع استمرار العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وتزايده في الموازنة العامة للدولة، وارتفاع معدلات التضخم حتى نهاية الثمانينيات – اتضحت أمام صانعي القرار الاقتصادي في مصر، الضرورة الماسة لإجراء إصلاح اقتصادي جذري شامل، وهذا ما أقدمت عليه الدولة، من خلال برنامج رسمي في ربيع 1990. وقد اتفقت وجهات النظر بين الحكومة وكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP)، وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أننا يجب أن نشير إلى أنه حقق نجاحًا كبيرًا في المرحلة الأولى؛ حيث انخفض معدل التضخم، وانخفض عجز الموازنة، وتحقق فائض في ميزان المدفوعات، إلا أنه لا زال هناك نوع من التباطؤ في عملية الخصخصة، والكثير من الإصلاحات الهيكلية، التي تحتاج إلى وقت، والأهم أن علاقة مصر بصندوق النقد الدولي، تعتبر علاقة متميزة، قائمة على التفاهم المتبادل، وتقدير لظروف وأوضاع الاقتصاد المصري، بل إن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، يتميز بوجود البعد الاجتماعي، الذي أضفته الحكومة المصرية على البرنامج، في المفاوضات التي جرت ونجحت فيها، وأنشأت لذلك "الصندوق الاجتماعي للتنمية"، بل إن مصر نجحت مع الصندوق في تأجيل أو إلغاء تخفيض الجنيه المصري، وهذا يستند على النجاح الكبير الذي حققته مصر في خطوات الإصلاح الاقتصادي، ولعل ذلك يشير إلى أن مصر دائمًا تنحاز إلى مصلحتها الاقتصادية العليا، في تعاملها مع منظمات التمويل الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ب- علاقة الاقتصاد المصري بالبنك الدولي:

بدأ البنك الدولي أعماله رسميًا في المركز الرئيس، في واشنطن في 25 يونيو 1946، ومصر عضو في هذا البنك منذ إنشائه، وهو يتكون من ثلاث مؤسسات، هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي أنشئ عام 1944، وبدأ العمل في 1946، ومؤسسة التمويل الدولية، التي أنشئت عام 1956، ثم هيئة التنمية الدولية، التي أنشئت 1960. وتتميز مجموعة البنك أن قروضها تعطى من أجل التنمية ومشروعات البنية الأساسية، مع اختلاف شروط الإقراض، ومدد القروض، وتميل إلى تشجيع القطاع الخاص ليقود التنمية في البلدان التي يتعاون معها البنك الدولي، وخاصة منذ بداية الثمانينيات، حيث يربط برامج التمويل بمدى الاتجاه نحو الخصخصة؛ فكلما زاد الاتجاه إلى الخصخصة، كلما كان البنك الدولي على استعداد لإعطاء المزيد من المساعدات والقروض. وقد استحدثت في هذا الإطار "المساعدات والقروض الخاصة بالتكييف الهيكلي"، في بداية 1980، وتتلخص شروط البنك الدولي في علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية، من خلال برامج التكييف الهيكلي، التي تتضمن تغيير السياسات الاقتصادية، وإجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية، التي تتعلق بترشيد برامج الاستثمار العام، وتحسين أداء مشروعات القطاع العام، والاتجاه نحو الخصخصة، وتنمية الصادرات، وغيرها.

وتبدأ علاقة الاقتصاد المصري بالبنك الدولي، عندما عرض البنك الدولي تمويل السد العالي، أحد مشروعات التنمية العملاقة، وذلك عام 1955، ثم بعد ذلك سحب عرضه للتمويل، بناء على اعتبارات سياسية، مما أدى إلى قيام الرئيس جمال عبد الناصر بالرد على ذلك بتأميم قناة السويس، وأعلن صراحة أن دخل قناة السويس ضروري لبناء السد العالي. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت العلاقة فاترة بين الاقتصاد المصري والبنك الدولي، إلا أن التعاون عاد بعد ذلك بوضوح في منتصف السبعينيات تقريبًا، ومع بداية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام 1975، مع تغير السياسات الاقتصادية في مصر إلى سياسة الباب المفتوح، وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي. وبصفة عامة، كانت اتفاقيات صندوق النقد الدولي تصاحب عادة باتفاقيات مع البنك الدولي، والأخير تصب مساعداته وقروضه في إطار مشروعات التنمية والبنية الأساسية والإصلاح الهيكلي، ولعل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل،

الذي نفذ بناء على الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، في نفس الوقت تقريبًا، خير معبر عن ذلك؛ حيث تم الاتفاق على البدء في هذا البرنامج عام 1991، وقد سمي ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وبالتالي فقد تركز دور البنك الدولي في العمل على إجراء الإصلاحات الهيكلية، التي تعني تحسين الكفاءة في تعبئة عناصر الإنتاج، وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة، بينما تجري عملية التحول لصالح القطاع الخاص، وإستراتيجية تنمية الصادرات، وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولي، سمي بقرض التكيف الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي، ومبلغ هذا القرض يساوي 300 مليون دولار، ومن ناحية أخرى، أدخل في هذا البرنامج البعد الاجتماعي؛ حتى يمكن التضييق من نطاق الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي، على الطبقات محدودة الدخل، والفقيرة إلى أدنى حد ممكن، وذلك بمساعدة "الصندوق الاجتماعي للتنمية"، والذي يتم تمويله بواسطة البنك الدولي وجهات أخرى مانحة للمساعدات. وقد ركز البنك الدولي – ولا زال – على خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام، وإصلاح العلاقات المالية بينها وبين الحكومة، وتحرير معظم الأسعار في قطاع الزراعة والصناعة، وتشجيع القطاع الخاص على النمو، وإعطائه الأولوية في التوسع، ومشاركته في النشاط الاقتصادي، وتشجيع المشروعات الخاصة الفردية المحلية والأجنبية في نفس الوقت، على المشاركة في تقليل الآثار السلبية للإصلاح على محدودي الدخل، من خلال الصندوق الاجتماعي، ويعمل البنك الدولي في هذا المجال، بتقديم المساندة المالية والمشورة الفنية.

علاقة الاقتصاد المصري بالجات ومنظمة التجارة العالمية:

أعلن العالم بعد ثماني جولات من المفاوضات منذ 1947، وحتى الجولة الأخيرة في أوروجواي، التي انتهت في ديسمبر 1993، ووقعت عليها 117 دولة في مراكش بالمغرب في 1994/4/15 – عن قيام منظمة التجارة العالمية WTO؛ لتصبح تلك المنظمة، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ثالث هيئة تقوم بتنظيم وإدارة الاقتصاد الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن مصر لم تكن بعيدة عن تلك الجولات، بل أصبحت عضوًا فعالًا في الجات منذ 1970، واستطاعت أن تفعل الكثير داخل جولات المفاوضات، ضمن وفود الدول النامية، وفي إطار علاقتها القوية مع الأطراف المؤثرة في المفاوضات؛ كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي. ولا يخفى ما تهدف إليه الجات ومنظمة التجارة العالمية WTO، من تحرير

التجارة الدولية والسلع والخدمات والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، ونظم المعلومات، مع ملاحظة أن تحرير التجارة الدولية هنا، يعني إزالة كافة القيود التعريفية وغير التعريفية، سواء النوعية أو الكمية، وإلغاء المعاملات التفضيلية بين دولتين أو أكثر، أي يصبح هناك ما يعرف بسياسة الملعب المنبسط Playing Field، في مجال العلاقات التجارية الدولية، وتعني هذه السياسة أن تخضع جميع الدول - باستثناء الدول الأقل تقدمًا - لنفس القواعد بصفة عامة، يستوي في ذلك الكبير والصغير، المتقدم والنامي.

ويكفي الإشارة هنا إلى أن بنود الاتفاقية لن تؤثر كل عناصرها بنفس الدرجة على الاقتصاد المصري، بل هناك مجالات نتوقع أن يكون تأثيرها قويًا فيها، وأخرى يكون تأثيرها ضعيفًا، كما أن تحديد الآثار إيجابية أو سلبية، ليس بالأمر الهين، إلا أننا نشير بصفة مبدئية إلى أن الاتفاقية ستؤثر على الاقتصاد المصري في الزراعة والخدمات والمنسوجات والملابس وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وفتح الأسواق في مجال السلع الصناعية، ومكافحة الإغراق على النحو التالي:

أ- **في مجال الزراعة:** سيكون التأثير الأكبر على فاتورة الواردات من السلع الغذائية، وفي مقدمتها القمح والدقيق؛ نتيجة للالتزام بالتخلص من دعم المنتجين، ودعم التصدير في الدول المصدرة، كما يتوقع ارتفاع أسعار القمح والدقيق في الداخل؛ مما يشجع المنتجين المحليين، وبالتالي يغير التركيب المحصولي، ويقلل الواردات، ولكن هذا سيؤثر على تكلفة المعيشة بالنسبة للمستهلكين.

ب- **في مجال الخدمات:** سيترتب على تنفيذ الاتفاقيات، مزاحمة مشروعات الخدمات الأجنبية للمشروعات الوطنية، ونذكر هنا - على وجه التحديد - مجالات ذات أهمية خاصة، مثل المهن الحرة والتشييد والمقاولات والخدمات التعليمية والصحية والتوزيع والتجارة، وكذلك الخدمات المالية، إلا أنه من ناحية أخرى، قد يؤدي إلى وجود تنافس ينعكس على تحسين أداء الخدمات في تلك المجالات.

ج- **في مجال المنسوجات والملابس:** سيترتب على الاتفاق إلغاء نظام الحصص، ولكن هذا لن يؤثر على صادرات مصر كثيرًا؛ لأنها لم تستخدم كامل حصتها في هذا المجال، إلا إذا وضعت إستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية، وعلى رأسها المنسوجات والملابس. ومن

ناحية أخرى، يلاحظ فتح السوق المصرية أمام الملابس والمنسوجات بهذه الصناعات المهمة للاقتصاد المصري.

د- في مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة: إن أهم المجالات التي ستتأثر سلبيًا، هي صناعة الدواء، التي تعتمد على الحصول على المستلزمات الأساسية، وصيغ الإنتاج، بناء على تراخيص من شركات الدواء دولية النشاط، ومن المتوقع ارتفاع تكلفة الإنتاج بالنسبة لشركات الدواء المصرية، فضلًا عن المنافسة الشديدة من جانب الأدوية المستوردة، في إطار تحرير التجارة، وعلى الجانب الآخر، قد تأتي الاتفاقية بآثار إيجابية بالنسبة للإنتاج الفكري والأدبي للمفكرين المصريين، وكذلك في مجال برامج الحاسب الآلي وتسويقها.

هـ- في مجال فتح الأسواق للسلع غير الزراعية: سيؤثر على عدد من الصناعات المهمة، وهي الحديد والصلب والورق والأثاث، ولابد من دراسة التأثيرات المحتملة بعناية، وبحث إمكانات تكيف هذه الصناعات مع هذا التحول.

و- في مجال مكافحة الإغراق: إن الاتفاقية تتيح فرصًا لاتخاذ تدابير متعددة لمكافحة الإغراق، في إطار منظمة التجارة العالمية، بصورة أفضل كثيرًا مما كان قائمًا قبل ذلك، والمطلوب دراسة هذا الموضوع بعناية؛ حيث إن المنافسة السعرية غير العادلة - من خلال الإغراق - قد تكون مدمرة للإنتاج المحلي في حالات معينة.

والأهم هو الاستعداد والتحفز، وقبول التحدي الذي تفرضه الجات ومنظمة التجارة العالمية.

يظهر مما سبق أن الاقتصاد القومي يعد من أهم العناصر المؤثرة بدرجة عالية في إعداد الدولة للدفاع عن أراضيها وأمنها، وأيضًا إعدادها لمواجهة أي حرب تفرض عليها، وأن التخطيط الاقتصادي - بالضرورة - يعد من أهم عوامل الاقتصاد القومي، في مواجهة متطلبات إعداد الدولة، واستعدادها في الوقت المناسب.

انعكاس متطلبات الدفاع على إستراتيجية القطاع المالي والنقدي:

في مجال الاقتصاد وسياسات الاستثمار:

يعد نجاح مرحلة التثبيت الاقتصادي قاعدة الانطلاق الحقيقية للاقتصاد المصري، فلم يكن من المتصور أن تتجه البلاد إلى إقامة اقتصاد تصديري، يعمل وفق قواعد السوق الحر، دون أن تتمكن من إحراز قدر معقول من تفكيك البنية القديمة، إداريًا، وتشريعيًا، وإعادة

تشكيل الهيكل الاقتصادي، وإصلاح مؤشرات الاقتصاد الكلي في إطار خمس خطط خمسية متوالية من عام 1982 إلى عام 2012.

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي، تمكن من إيجاد قنوات اتصال وتفاعل بين الاقتصاد المصري، والاقتصاد العالمي، وإقامة علاقة مشاركة، قائمة على التفاهم والثقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتوفير منتج مصري يخضع لقواعد جودة عالمية، ويفتح لنفسه مسالك إلى أسواق غير تقليدية، في إطار منافسة قوية، بل وحصول الاقتصاد المصري على شهادات عالمية بالملاءة، في إطار أن الاقتصاد العالمي - أصبح في ظل العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - تنتشر في داخله وجوانبه ما يسمى بتعمق درجة التأثير المتبادل. ولما كانت الأسواق العالمية هي في النهاية المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي العالمي، وفي إطار رد الفعل الذي قامت به الحكومة الأمريكية؛ من إغلاق بورصة نيويورك لمدة ثلاثة أيام، وفي إطار ما حدث لقطاعات معينة من خسائر كبيرة، مثل شركات الطيران والسياحة والتأمين - فقد انعكس كل ذلك على حركة الأسهم والسندات والأوراق المالية المتداولة داخل أسواق المال العالمية، وأصيبت بحالة من عدم الاستقرار، وتزايدت المخاوف، وأصبحت تعمل في ظروف عدم التأكد، وتصاعد العامل النفسي، وبدأ كثيرون يتخلصون من الأوراق المالية التي في حوزتهم، وهكذا سادت حالات من الفوضى والارتباك في تلك الأسواق.

وعمومًا، فقد كان تأثير الأسواق المالية العالمية وقتيًا، وعكس فقط الحالة النفسية التي كان عليها المتعاملون والمستثمرون، وسرعان ما عادت الأمور إلى طبيعتها بعد فترة قصيرة، وحالت الجهود التي بذلت، والآليات التي استخدمت، والإجراءات التي اتخذت، دون أن تحدث تأثيرات عميقة في أسواق المال، بدليل أنه في 5 ديسمبر ارتفع مؤشر داو جونز، ليبلغ 1011.4 نقطة، مقابل 9606 نقطة في 10 سبتمبر، بارتفاع قدره 5.3٪، أما مؤشر نيكي باليابان، فقد ارتفع بمعدل 5.1٪، بالمقارنة بذات التاريخ في العام السابق للأحداث، وبالنسبة لمؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني، فقد سجل ارتفاعًا بنسبة 6٪، بالمقارنة بيوم 10 سبتمبر من عام 2001.

وبعد رصد كل هذه الآثار والتأثيرات على الاقتصاد العالمي، فإنه يجب أن ننوه إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الرابعة له، التي بدأت مع أحداث 11 سبتمبر، يحتاج إلى إصلاح جذري شامل في آلياته وطريقة عمل مؤسساته، والحاجة إلى وجود نظام للإنذار المبكر؛ للتعامل بكفاءة مع أزماته، وإعادة النظر في القواعد التي تحكمه، سواء في مجال

التجارة، أو الاستثمار، أو غيرها؛ حتى يكون هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد المنشود، أكثر رسوخًا، وأكثر موضوعية، وأكثر عدالة، ويحظى برضا دول العالم النامي والمتقدم على السواء، من خلال سعي الجميع إلى إقامة نظام عالمي جديد، ينطوي على كل هذه الجوانب الإصلاحية؛ لينطلق بالبشرية إلى آفاق أرحب من التنمية والتقدم، واجتياز بيئة الاستثمار، ودخول مصر عالم "الأعمال"، بعد إزالة العديد من المعوقات.

وفي سبيل تحقيق مسيرة التنمية الشاملة، يتطلب الأمر الآتي:

أ- الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي، والحفاظ على ما تحقق من نجاحات، وسياسات تنموية، وتطوير هذه الإنجازات، بما يواكب المتغيرات المحيطة، في ضوء المصلحة القومية، ومراعاة البعد الاجتماعي.

ب- المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة في جميع القطاعات، بما يحقق فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، ومواجهة البطالة.

ج- زيادة قدرة الاقتصاد على تحقيق تطوير البنية الأساسية؛ لاستيعاب المزيد من الاستثمارات؛ لضمان توفير فرص عمل جديدة.

د- تحقيق أهداف تصديرية، وخفض الواردات خلال المرحلة المقبلة؛ بما يحقق إصلاح الخلل في الميزان التجاري، مع خفض معدل النمو السكاني.

هـ- الارتقاء بتنمية العنصر البشري؛ باعتباره أساس القدرة على المنافسة.

و- العمل على تقليص الاقتراض من الخارج إلى أدنى حد، مع تفضيل منهج القروض الميسرة، وطويلة الأجل، مع تنشيط دور الادخار المحلي.

ز- استكمال مسيرة إصلاح المسار الاقتصادي، وذلك بتحويل وحدات قطاع الأعمال، وخاصة الصناعي إلى القطاع الخاص، مع تنشيط وتوسيع نطاق المنافسة في إنتاج وتسويق السلع والخدمات. وتخفيض القيود البيروقراطية، وإلغاء المعاملات التفضيلية للقطاع العام؛ حتى يشارك بفاعلية في عملية التنمية بعد تحريره.

ح- العمل على اتساع رحابة التنمية؛ لتمتد في ربوع مصر، وتستكشف ثرواتها، وفتح مناطق تنمية بموارد يتنامى استغلالها، وتوطين السكان فيها في نقاط، ومواضع متكاملة، تقل على المدى البعيد؛ لتشكيل خط دفاع لتقدم القوات المعادية.

ط- زيادة معدل النمو؛ ارتكازًا على ما تراكم من أصول قومية على مر السنين، من نحو 4,8٪ الذي ساد في العشر سنوات الماضية، وتخطط ليصل إلى 7,6٪ سنويًا في المتوسط، خلال الخطط الخمسية التالية، حتى عام 2017.

ي- العمل على زيادة ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي كل عشر سنوات، بحيث يصل إلى 4 أمثال المستوى الحالي عام 2017، والعمل على زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ك- العمل على إحداث عملية تنمية متسارعة، تسمح بمعالجة العجز في الميزان التجاري.

ل- العمل على تطوير مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المرنة، التي تتناسب مع الأوضاع المتغيرة، وتعمل على تحجيم التضخم في أقل حدود ممكنة.

م- العمل على توازن الموازنة العامة، وصولًا بالتدريج إلى تحقيق فائض مستمر ومتزايد، في إطار استقرار اقتصادي، يوفر أفضل مناخ للتنمية الإنتاجية، أي توسيع قواعد الإنتاج وخدماتها بمعدلات متزايدة، والذي يؤدي بدوره إلى استمرار سعر الصرف للعملة المصرية أمام العملات الأجنبية، في ظل تفاعل قوى السوق.

ن- العمل على تعبئة الموارد القومية، بما يسمح بإعطاء دفعة للمدخرات المحلية، ترتفع بها تدريجيًا، لتصل إلى التوازن بينها وبين الاستثمار.

س- اللجوء إلى الاستثمارات الخارجية، كأحد مصادر التمويل؛ لسد الفجوة بين الاستثمارات التي تتطلبها عملية انطلاق التنمية وتواصلها، وبين المدخرات المحلية؛ لتخفض تدريجيًا، حتى التوازن بين الجانبين.

ع- استمرار تشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره كشريك أساسي في عملية التنمية، بأساليب تتناسب مع ما هو مخطط، من تنفيذ الاستثمارات في الخطط الخمسية لعملية التنمية، وخاصة في المجالات التي كانت تضطلع بها الحكومة، مثل مشروعات البنية الأساسية / مطارات / موانئ / قوى وأنشطة خدمية متنوعة، باستخدام نظام BOT، وذلك بعد استكمال عملية الخصخصة؛ إذ إن دور الحكومة بعد ذلك سوف ينصب أساسًا على تهيئة المناخ الملائم الخاص للاضطلاع بهذا الدور.

ف- بعد إعطاء القطاع الخاص هذا الدور يحدد دور الحكومة في:

(1) عدد محدود من الخدمات الأساسية والمشروعات الإستراتيجية.

(2) الاهتمام بالوظائف الرئيسة للدولة، خاصة الدفاع والأمن والقضاء.

(3) دعم مؤسسات البحث والتطوير؛ لمواجهة متطلبات التعامل مع مستجدات العصر العملية والتكنولوجية.

(4) وضع برنامج زمني، يكفل تنظيم الاستفادة من فترة السماح الممنوحة للدول النامية، قبل بدء تطبيق القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، وهو ما يعني توفيق أوضاع العديد من الصناعات – وبخاصة صناعة الدواء – والخدمات الموجهة المرحلة القادمة.

(5) تعظيم وتنشيط النشاط التصديري على ضبط حركة الواردات.

(6) دعم دور البنوك في تمويل المشروعات الخاصة، بضمانات محددة.

(7) العمل على وجود آلية للتصحيح والتغير في الوقت المناسب.

(8) وضع نظام ضريبي فعال لخدمة الاستثمار.

(9) زيادة المكونات النقدية من العملات الأجنبية؛ لتمويل خطط الدولة في مجالات الدفاع والتنمية.

وفي مجال الزراعة:

يتم وضع تنظيم وإدارة لبرنامج وطني للتنمية الزراعية المتواصلة، وقيام وزارة الزراعة بتوفير كل متطلباته ونجاحه، من خلال حشد الموارد والإمكانات المتاحة على مستوى الدولة، ويهدف إلى:

أ- البحث العلمي والإرشاد والتكنولوجيا، التي تعتبر نوعًا من الدعم المقدم للقطاع الزراعي.

ب- إمكانية أن تموله الحكومة، ولا يتعارض مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

ج- دعم القطاع الخاص، وزيادة دوره في العملية الإنتاجية.

د- ضرورة توفير قدر كبير من التنسيق والتعاون مع البرنامج العربي للأمن الغذائي، الذي يدعم ويكمل البرامج في الدول العربية الأخرى، وينسق بينها بما يحقق مصالح واحتياجات المجتمع.

هـ- يجب أن يشتمل البرنامج على مختلف أراضي الدولة، سواء أكانت خصبة / مستصلحة أو تحت الإصلاح ... إلخ؛ حتى يتيح حشد الموارد الأرضية في الدولة كاملًا، هذا بخلاف الموارد المائية.

أهم التوجيهات المقترحة في مجال التنمية والسياسة الزراعية:

أ- الحفاظ على الأراضي الزراعية القديمة، وتحسين إنتاجها، وحمايتها من الزحف العمراني، والارتقاء بإنتاجية مناطق الاستصلاح الحديثة نسبيًّا، والتي تحققت أخيرًا منذ عام 1982، والبالغ مساحتها 1.6 مليون فدان خارج الزمام، وبتخوم وادي النيل، وشرق الدلتا وغربها.

ب- العمل على تنمية الإنتاج الزراعي بمعدل نمو حقيقي، يدور حول 4٪ سنويًّا؛ لمواكبة الاحتياطيات الغذائية للسكان، ومتطلبات التطوير.

ج- تعديل التركيب المحصولي وفق سياسة تأشيرية، تأخذ في الاعتبار المقننات المائية للمحاصيل المختلفة، والعلاقة بين وحدة المياه، والقيمة المضافة لكل محصول، وبخاصة محصولا الأرز / والقصب.

د- التوسع في مساحات حاصلات الحبوب، واستغلال مساحات مناطق السواحل المطرية.

هـ- تحفيز زراعة الأقطان طويلة التيلة الممتازة، وتحسين الإنتاجية، على أن تظل خصائص القطن المصري متميزة، مع استقرار واستنباط أصناف لها؛ لإمكانية التفوق في إطار المنافسة الدولية، وذلك مع التوسع في مساحات حاصلات الحبوب الزيتية، وخاصة في الأراضي الجديدة حديثة الاستصلاح والاستزراع، والتوسع المناسب في زراعة النباتات الطبية والعطرية.

و- توفير التقاوي للأصناف والهجن، مع الإشراف على الإكثار من التقاوي المسجلة والمعتمدة؛ للمحافظة على نقاوة الأصناف، وثبات صفاتها الوراثية.

ز- العمل على استكمال الطاقة اللازمة لإعداد وتخزين وتداول المحاصيل الرئيسة الإستراتيجية؛ كالقمح والأرز، بإنشاء محطات مراكز غربلة، وبأعداد كافية.

ح- رفع القدرة على التصدير، وتوفير النقد الأجنبي، وذلك من خلال زيادة الصادرات الزراعية، التي تعد من الوسائل المهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم، خصوصًا في المرحلة الأولى للتنمية؛ لتوفير مستلزمات الإنتاج الرأسمالية، فضلًا عن تقليل الواردات الزراعية؛ مما يساهم في توفير العملات الأجنبية، والتوسع في إنتاج الزروع التصديرية بصفه عامة، بما يتيح للدولة التوسع في التصدير، وتنويع الصادرات، بزيادة مساحة الحاصلات غير التقليدية.

ط- الاهتمام بنشاط الإنتاج الحيواني، وذلك عن طريق:

(1) تحسين الإنتاجية.

(2) اتباع أكثر الاستخدامات كفاءة لمحاصيل العلف والأعلاف غير التقليدية، وزيادة إنتاجها.

(3) الارتفاع بالإمكانية الوراثية لعشائر الحيوانات، وأساليب الوقاية، وعلاج أمراض الحيوانات، والعمل على زيادة خصوبتها.

(4) التركيز على زيادة إنتاج الدواجن والأسماك.

(5) الاهتمام ببحوث اللقاحات والأمصال؛ للوصول إلى المستويات العالمية.

ي- التركيز على رفع كفاءة استخدام الموارد المائية، باستخدام مياه الصرف والمياه الجوفية والأمطار، ورفع عجلة التنفيذ في مشروعات تطوير الري، وتنمية الموارد؛ للوفاء بالاحتياجات المستهدفة من التنمية الزراعية والصناعية، فضلًا عن مياه الشرب، وذلك حسب مصادر إمكانيات المياه، وإستراتيجية تنميتها، واستخداماتها.

وفي مجال الصناعة:

تعد التنمية الصناعية أهم مجالات العمل الرئيس في المرحلة القادمة؛ بهدف:

أ- تعظيم القدرة الإنتاجية لمصر، بما يتضمن ذلك من حسن استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة، **وذلك عن طريق:**

(1) جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية.

(2) تنمية الموارد البشرية (عمالة - إدارة)؛ لتكون مهيئة للمنافسة الشديدة، التي قد تواجه تلك المنتجات في الأسواق العالمية والأسواق المحلية، وذلك بعد تحرير التجارة الخارجية، وبناء البنية الأساسية العصرية، اللازمة لإقامة صناعة قوية، قادرة على المنافسة.

ب- تعظيم القيمة المضافة، وذلك من خلال التعميق المستمر للتصنيع المحلي، والذي يعتمد على آليات العرض والطلب، واستيعاب التطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية أو الاجتماعية الجارية في العالم، آخذة في اعتبارها الابتكار العلمي، وتطور الأسواق، وتعدد الأذواق.

التوجه لتحقيق هذه الأهداف يقتضي مجموعة من السياسات، تتمثل في الآتي:

أ- الاستمرار في توفير مقومات الارتقاء بالمناخ الاستثماري، بما يتناسب وتطور الظروف المحلية والمحيطة؛ لمواصلة تشجيع رءوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في الأنشطة الصناعية؛ لأهميتها في جذب التقنية المتطورة، واستجلابها، وبخاصة إلى المناطق الجديدة، وتدعيم البنية الأساسية في تلك المناطق، بما يهيئ انتشار الصناعات، وتوطينها؛ **الأمر الذي يترتب عليه:**

(1) إحداث نقلة حضارية في المحافظات والامتدادات الجديدة.

(2) تطوير نمط الحياة، بما يوجد من مجتمعات عمرانية متكاملة خارج الكتل السكنية القائمة.

(3) توافر أنشطة تستوعب أعدادًا كبيرة من العمالة في مجالات التجارة والنقل، والخدمات.

ب- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم دورها؛ باعتبارها منتجات نهائية أو مغذية، ومكملة للصناعات الكبيرة، والتوسع في نشر تلك الصناعات في المحافظات.

ج- العمل على إيجاد وحدات بحوث في مواقع الإنتاج، بالاشتراك مع المؤسسات المتخصصة لتطوير العملية الإنتاجية، من تطبيق العلم والتقنية الحديثة.

د- التوسع في إنشاء الصناعات الموجهة للتصدير، والاهتمام بدراسة احتياجات الأسواق الخارجية من السلع الجديدة، وتوفير منظمات التسويق والترويج والتمويل؛ لخدمة الصادرات **وذلك عن طريق:**

(1) الاهتمام بوسائل النقل المختلفة للمنتجات الصناعية المصدرة للخارج، بما يكفل استمرارية وجودها بالأسواق.

(2) عمليات تعبئة المنتجات، وتغليفها.

(3) الاهتمام بالخدمات المرتبطة بالشحن والتفريغ.

(4) مساعدة مصدري المنتجات الصناعية، في سرعة الحصول على الحوافز المقررة لها في نظامي استرداد الضريبة، والاسترداد المباشر، وغيرها من الحوافز.

(5) العمل على اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار المباشر؛ بغرض التصدير.

(6) الاستفادة بما يتوافر لبعض المنتجات من مزايا، في فتح أسواق جديدة للصناعات المصرية.

هـ- تجنب الصناعة المصرية المنافسات غير المشروعة، من خلال الدعم الذي تمنحه بعض الدول لمنتجاتها أو إغراق الأسواق، وتقديم المساعدات الفنية والإدارية والتسويقية للمصانع الصغيرة والمتوسطة.

و- تحسين الكفاءة الإنتاجية، والارتقاء بمستوى الجودة للسلع الصناعية، وذلك عن طريق:

(1) دعم الإطار المؤسسي والتنظيمي.

(2) استخدام القياسات الإنتاجية لعوامل الإنتاج.

(3) العمل على استقلال الطاقات الإنتاجية العاطلة في قطاع الصناعة.

(4) توجيه التصنيع لمجالات إنتاجية غير تقليدية.

(5) الدخول في مجالات صناعية جديدة؛ لمسايرة التقدم الصناعي العالمي.

(6) تحقيق التطوير التكنولوجي، وتبادل الخبرات في مجال بحث التكنولوجيا وتطويرها.

(7) التركيز على الاستعانة بالخبرات المصرية بالخارج، وإنشاء وحدات إرشادية للتكنولوجيا المنقولة بالأنشطة الصناعية.

ز- ترشيد استخدام الطاقة، باستخدام أساليب إنتاج موفرة لها.

ح- إعادة توزيع الأنشطة الإنتاجية والصناعية حسب أولويتها، ورفع الأموال عن كاهل العملية الإنتاجية، وتحقيق التوزيع الإقليمي المناسب للأنشطة الصناعية.

وفي مجال البترول والطاقة الكهربائية:

أ- يأتي هذا القطاع في مقدمة القطاعات المولدة للعملات الأجنبية، كما أصبح المصدر الرئيس لتشغيل القوى الكهربائية، والخامة الأساسية لبعض الصناعات؛ كالأسمدة الأزونية، وتعمل الدول على تنمية هذا القطاع، **ويتحقق ذلك من خلال:**

(1) العمل على تعظيم الدور المحوري لقطاع البترول؛ باعتباره مصدرًا من المصادر المهمة للدخل القومي والنقد الأجنبي، وخلق فرص عمل.

(2) زيادة القدرات الذاتية لتوفير احتياجات الطلب المحلي على البترول ومنتجاته، مع زيادة الاحتياجات من البترول الخام والغاز الطبيعي.

(3) تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن البترول، وتشجيع الشركات ذات الخبرة الدولية المتطورة، وجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية؛ للبحث عن البترول.

(4) التوسع في استخدام نظام BOT في الكشف والتنقيب عن البترول، وإنشاء الطرق ورصفها ... إلخ.

(5) إقامة مشروعات تغطي احتياجات الطاقة، وتوفر فرص عمل جديدة للشباب.

(6) التوسع في استخدام الغاز؛ مما يخفف الضغط على الاحتياجات من المنتجات البترولية.

(7) العمل على تطوير أداء الشبكات الكهربائية؛ لخفض نسبة الفاقد، مع التركيز على الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

(8) التشغيل الاقتصادي الأمثل للشبكة الكهربائية الموحدة، وتقليل الفاقد، وتصديره إلى الخارج.

(9) التوسع في صناعة البتروكيماويات؛ للاستفادة القصوى من الثروة البتروكيماوية.

(10) تعميق التصنيع المحلي للمعدات والمهمات الكهربائية؛ لزيادة المكون المحلي في استثمارات قطاع الكهرباء، وخلق فرص عمل جديدة.

(11) العناية بالإحلال والتجديد؛ للحفاظ على الأصول القائمة، ولتدعيم شبكات الربط، والنقل والتوزيع، وزيادة الكفاءة، وتقليل الفاقد؛ مما يساعد على ترشيد الإنفاق الاستثماري.

في مجال النقل والمواصلات:

يؤدي قطاع النقل والمواصلات والاتصالات دورًا أساسيًّا في التطور الاقتصادي، والاجتماعي للدولة؛ حيث يعتبر دعامة أساسية للنمو؛ إذ تعتبر الشبكات الأساسية للنقل، من سكك حديدية وطرق برية وقنوات ملاحية، بمثابة الشرايين التي يتدفق فيها النشاط الاقتصادي والاجتماعي، كما تعتبر نظم الاتصالات، سواء المحلية أو الدولية، وسائل تدفق ونشر للبيانات والمعلومات اللازمة للتطور، كما أن الموانئ المصرية، سواء البحرية أو الجوية أو البرية، تعتبر المنافذ الرئيسة للحركة، ونقل التجارة الخارجية. وإذ يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات اللازمة للتوسع في رحاب التنمية - أرضًا وبرًّا وبحرًا - **لهذا فإن أهداف دعمه وسياسات تنميته تتطلب الآتي:**

أ- توفير شبكة المحاور الرئيسة للطرق الرئيسة، طولية وعرضية؛ لربط المناطق المختلفة داخل مصر.

ب- العمل على ربط المحاور الرئيسة، شرقًا وغربًا وجنوبًا؛ لربط مصر بالدول والمناطق المجاورة.

ج- استكمال تطوير نظم الرقابة، وتوفير عوامل الأمان، بإدخال نظم التحكم الآلي.

د- إنشاء وصلات جديدة من السكك الحديدية؛ لربط المدن الجديدة بالخطوط الرئيسة.

هـ- العمل على إنشاء مطارات جديدة، وتطوير الموانئ البحرية، وزيادة طاقتها.

و- الدور المصري لمواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية.

ز- تتصف المتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية والإقليمية بالتعقيد والغموض، مع عدم التنبؤ باتجاهاتها؛ مما يفرض على مصر - باعتبارها قوة ذات دور إقليمي مؤثر - قدرًا عاليًا من اليقظة والحذر، والمتابعة لاتجاهات وعلاقات القوى الدولية.

ومن هذا المنطلق تحرص مصر في سياستها الخارجية على الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع القوى الفاعلة؛ ضمانًا للتأييد والدعم الاقتصادي والتكنولوجي.

وسوف نتناول هذه المتغيرات، ونبين الدور المصري تجاهها، فيما يلي:

(1) سعي مصر لبناء قوتها الذاتية؛ للتعامل الكفء مع المتغيرات الدولية والإقليمية، من خلال:

(أ) قاعدة اقتصادية وإنتاجية سليمة ومتطورة، وذات قدرات تنافسية.

(ب) قاعدة علمية وتكنولوجية متقدمة، تتفق مع حقيقة دور العلم في المتغيرات المحلية والعالمية.

(ج) ثقافة تثري روح التنوير، وترابط المجتمع، مع الاحتفاظ بالقيم الثقافية الإيجابية.

(د) نظام إداري كفء، ومنظم، يستخدم ويعبئ الطاقات البشرية المتاحة.

(هـ) استكمال مخطط المشروعات الكبرى الطموحة؛ لإعداد مصر للقرن الواحد والعشرين، وتطوير الموانئ المصرية المطلة على البحرين المتوسط والأحمر.

(و) تعظيم الاستفادة من ثروات مصر الطبيعية.

(ز) الاهتمام بإقامة المشروعات السياحية، كمصدر مهم للدخل القومي.

(2) الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع القوى الفاعلة والعالم الخارجي.

(أ) استمرار مصر في بناء علاقات متزنة مع الولايات المتحدة؛ نظرًا لدورها المهم في الشرق الأوسط، فضلًا عن دورها في النظام العالمي الجديد.

(ب) دعم وتطوير الروابط المصرية الأوربية في دوائرها المختلفة، من خلال الاتحاد الأوربي ومؤسساته.

(ج) زيادة دعم وتطوير الروابط في كافة المجالات مع كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي بصفة عامة، والاتحاد الروسي بصفة خاصة.

(د) اهتمام مصر بدعم الروابط مع القوى السياسية في آسيا (اليابان – الصين ... إلخ)، والذي يتنامى دورها عالميًّا، بالإضافة إلى النمور الصاعدة في جنوب شرق آسيا، للاستفادة من تجربتها في التنمية والتقدم التقني، مع البحث عن صيغ في مجالات متعددة للتعاون معها.

على المستوى الإقليمي:

أ- عربيًّا:

(1) سيستمر دور مصر المؤثر في استقرار المنطقة حاضرًا ومستقبلًا؛ وذلك بحكم موقعها وأهميتها الإستراتيجية، باعتبارها تمثل مركزًا مهمًّا لتحقيق السلام، والاستقرار للأمن القومي العربي بدوائره المختلفة.

(2) اقتصاديًا لمواجهة التكتلات الاقتصادية:

(أ) العمل على تنفيذ إقامة السوق العربية المشتركة.

(ب) زيادة حجم التجارة الخارجية؛ للمساهمة في الظهور على الخريطة العالمية.

(ج) محاولة مصر الانضمام للتجمعات الاقتصادية والأفريقية؛ لتنمية آفاق التعاون الاقتصادي، بما يتماشى مع المصالح المصرية، وتحقيق أقصى استفادة من التعاون مع تلك التكتلات.

(د) الاتفاق مع الدول العربية على إجراءات اقتصادية حمائية مشتركة، تجاه الإجراءات التي تفرضها التكتلات الاقتصادية العالمية، واتفاقية تحرير التجارة، بما يحقق استقرار السوق العربية.

(هـ) التوسع في إقامة مناطق التجارة الحرة، وإزالة القيود الجمركية.

(3) لمواجهة اتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية:

(أ) تحقيق متطلبات الأمن الغذائي، وما تفرضه من تطوير واستصلاح الأراضي، واستخدام الطرق والأساليب الحديثة للزراعة، وتوفير المياه.

(ب) بناء صناعة قومية حديثة، خاصة فيما يتعلق بالصناعات الثقيلة أو التحويلية، وتطوير صناعة البتروكيماويات.

(ج) الاهتمام بتطوير وجودة المنتج المصري، والوصول إلى المواصفات العالمية، وخاصة في المجالات التي تتميز مصر فيها بميزة تنافسية.

(د) مكافحة الإغراق الأجنبي للسلع في الأسواق المصرية، وذلك من خلال رفع كفاءة المنتجات المصرية، والعمل على إنتاجها بتكاليف مخفضة، تحقق لها التنافسية على المستوى العالمي.

(4) مواجهة الشركات متعددة الجنسيات:

بالرغم من تعاظم الأهمية النسبية لتلك الشركات، من خلال ما يصاحب تدفق استثماراتها، من نقل تكنولوجيا متقدمة، والخبرات التسويقية – إلا أنه يجب التعامل بحذر مع

هذه الشركات، والعمل على تطويع أموالها وفقًا لأوليات المصالح المصرية، مع العمل على تعدد نشاطها، بدلًا من قصرها على الصناعات الاستخراجية، والتحويلية، والحد من نشاط هذه الشركات، ومنعها من إقامة الصناعات الملوثة للبيئة، مع السعي لتطوير وتنويع المنتج المصري، وتطبيق معايير الجودة لتحقيق المنافسة في الأسواق العالمية، والاهتمام بالبحث العلمي؛ باعتباره المدخل الصحيح لبناء التكنولوجيا المحلية، التي تتواءم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، مع العمل على ربط المراكز البحثية بقواعد الإنتاج بالدولة، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لها.

(5) مواجهة ثورة المعلومات والاتصالات:

(أ) الاهتمام بالبحث العلمي؛ باعتباره المدخل الصحيح لبناء التكنولوجيا المحلية، التي تتواءم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، مع العمل على ربط المراكز البحثية بقواعد الإنتاج بالدولة، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لها.

(ب) زيادة الاهتمام بالبحوث التطبيقية، خاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة (الإلكترونيات - الحاسبات - الهندسة الوراثية - الفضاء ...).

(ج) ضرورة الدخول في مجالات الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية؛ باعتبارها وسيلة لتحقيق طفرة تكنولوجية، قادرة على تحقيق التقدم في باقي المجالات.

(د) الاستفادة من الدول المتقدمة في نقل التكنولوجيا إلى العالم العربي.

ب- التعاون الاقتصادي مع دول الجوار الإقليمي:

(1) فتح آفاق التعاون الاقتصادي مع دول الجوار الجغرافي (تركيا - إيران - إثيوبيا - إريتريا).

(2) العمل على فتح مجالات الاستثمار المصري والعربي في الدول الأفريقية، بما يحقق ارتباط دول القارة بمصر والدول العربية، ومواجهة التغلغل الإسرائيلي في الأسواق الأفريقية، وخاصة دول القرن الأفريقي وحوض النيل.

(3) التعاون مع إثيوبيا في مجالات تنمية الموارد المائية والزراعية.

(4) زيادة التبادل التجاري، وتشجيع الصفقات المتكافئة، وخاصة مع إثيوبيا وإريتريا، والعمل على تشغيل خط ملاحي يربط بين مصر / والسعودية وإريتريا؛ لخدمة عملية الاستيراد والتصدير.

تهيئة وإعداد المناخ لمجابهة الأوضاع الاقتصادية:

أ- العمل على إنهاء العزلة الاقتصادية على بعض الدول العربية.

ب- تحقيق المصالحة العربية.

ج- القضاء على أسباب التوتر السياسي والاجتماعي.

د- استكمال الإصلاح الاقتصادية القطري.

هـ- التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و- البناء على التنظيمات العربية القائمة.

ز- ضرورة التلاحم على المستوى الشعبي.

ح- معالجة مشكلة البطالة.

* * *

الفصل التاسع

إستراتيجية القطاع المالي والنقدي المقترحة لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة

اقتضت الضرورة - نتيجة الكثير من التطورات الراهنة - تخصيص فصل شامل، يتضمن رؤية متطورة للقطاع النقدي وللقطاع المالي، متضمنًا عناصر ثلاثة، هي:

الجهاز المصرفي - قطاع التأمين - سوق المال.

وسيقوم الكاتب بالتعرض لهذه العناصر على النحو التالي:

العنصر الأول: الجهاز المصرفي:

عرفت مصر النظام المصرفي منذ منتصف القرن التاسع عشر، حيث وجدت بعض البنوك الأجنبية، إلى أن تم إنشاء البنك الأهلي المصري في 25 يونيه 1898، وعهد إليه إصدار أوراق البنكنوت، وفي أوائل العشرينيات أنشأ طلعت حرب بنك مصر، وعند قيام الثورة في عام 1952، بلغ عدد البنوك العاملة في مصر 35 مصرفًا.

وفي عام 1991، بدأت مصر في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وكان من الضروري العمل على تطوير القطاع المصرفي تطويرًا جذريًّا، مع تقوية دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على البنوك العاملة في مصر.

ونعرض فيما يلي أهم المقترحات لتطوير الجهاز المصرفي، وتشمل تطوير البنك المركزي المصري، وأعمال البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار، والبنوك المتخصصة، والقضايا الخاصة بالقطاع المصرفي كالآتي:

أ- البنك المركزي المصري:

ويتم تناول أهم مقترحات التطوير، من خلال الآتي:

(1) تطوير أداء البنك المركزي: من خلال تناول العناصر التالية[1]:

---

(1) كريمة كريم: الإصلاح الهيكلي في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 19، أكتوبر، 2007، ص9.

- **الاستقلالية:**

تطور دور البنك المركزي تطورًا كبيرًا على ضوء المتغيرات العالمية في الصناعة المصرفية، ويقتضي الأمر العمل على استقلالية البنك المركزي، فيما يتعلق بالجوانب الفنية الخاصة بسعر الصرف، وأسعار الفائدة، والسياسة الائتمانية وغيرها، والتي يجب أن تكون سلطة البنك المركزي فيها أعلى السلطات، ويتطلب هذا النظر في تحرير البنك المركزي من التبعية لأي سلطة تنفيذية، ورفع مستوى تبعيته إلى رئاسة الجمهورية.

- **تشكيل مجلس الإدارة:**

وضمانًا لحسن الأداء للدور الرقابي للبنك المركزي، يقتضي الأمر وضع معايير محددة لاختيار محافظ البنك، وكذلك الحال بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة، وأن يراعى في تشكيل المجلس أن يكون أعضاؤه من الشخصيات المعروفة بتاريخها الوطني النزيه، وأن يمثلوا قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، أسوة بما هو مطبق في البنوك المركزية الأوربية.

- **التحديث والتطوير:**

يتطلب الدور الرقابي للبنك زيادة عدد العاملين في قطاع الرقابة على البنوك، بما يتواكب مع تزايد عدد البنوك من جانب، وتنوع الأعمال والخدمات المصرفية من جانب آخر، مع العمل على رفع كفاءتهم، وزيادة مستوى التدريب في الداخل والخارج. وحفاظًا على الاستمرار في العمل، يتطلب الأمر رفع مرتبات العاملين بالبنك المركزي إلى المستويات السائدة في سوق العمل المصرفي. كذلك يتطلب الأمر تطوير قاعدة البيانات عن البنوك العاملة، وربط البنك المركزي بشبكات الاتصالات والمعلومات العالمية والمحلية، مع وضع ضوابط تنظيمية للعمليات المصرفية، بإصدار دليل عمل للأعمال المصرفية الحديثة.

- **تدعيم الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي:**

من الضروري العمل على أن يباشر البنك المركزي سلطاته، المخولة له بمقتضى القانون رقم 120 لسنة 1975، وخاصة في المجالات التالية:

- الرقابة على مجالس إدارة البنوك، واختيار قيادات العمل المصرفي من الكفاءات المهنية.

- حق البنك المركزي في الاعتراض على القرارات، التي تصدر بتعيين أي من أعضاء مجالس الإدارة، أو مدير العموم للبنوك، أو المديرين المسئولين عن الائتمان والاستثمار

والعمليات الخارجية، وذلك إذا رأى أنه من المناسب - للحفاظ على سلامة أموال المودعين - استبعاد أي من المسئولين المشار إليهم سابقًا.

- وضع قواعد وضوابط واضحة، تحظر على البنوك الدخول في أي توظيفات خطرة، أو غير مألوفة فوق المستوى الطبيعي للمخاطرة.

- مراقبة تنفيذ نصوص القانون بالنسبة لضوابط منح الائتمان.

- مراقبة التزام البنوك التجارية بعدم منح قروض أو مبالغ تحت الحساب، أو تسهيلات ائتمانية، أو ضمان من أي نوع، لأعضاء مجلس إدارة البنك، أو لأيه منشأة يكون أعضاء مجلس إدارته شركاء فيها، أو أعضاء في مجالس إداراتها، بصفتهم الشخصية، والعمل على اتخاذ إجراءات فورية ورادعة في حالة عدم التزام البنك بما تقدم.

- قيام البنك المركزي - في حالة تعرض أحد البنوك لمشكلات مالية كبيرة - بممارسة حقه في إجبار المساهمين على زيادة رأس المال؛ لتغطية المخاطر، أو إصدار قرار بإدماج البنك في بنك آخر، وذلك بشرط موافقة البنك المدمج فيه، أو إقرار الشطب للبنك، وفقًا للقواعد المقررة في المادة (34) من القانون رقم 163 لسنة 1957، بإصدار قانون البنوك والائتمان.

- **تطوير أداء العاملين: وذلك من خلال:**

- **التدريب النوعي:** إلى جانب البرامج التدريبية، الخاصة بالأعمال المصرفية، بتوفير برامج تدريب متخصصة للعاملين بالبنك المركزي؛ نظرًا للطبيعة الخاصة لأعمال البنوك المركزية، وكذلك الاهتمام بإيجاد فرص للتدريب الخارجي؛ للتعرف على أعمال البنوك المركزية المختلفة، وخاصة الأوربية.

- **تعديل هيكل الأجور والمرتبات:** في إطار التطوير الشامل للبنك المركزي، ينبغي إعادة النظر في هيكل الأجور والمرتبات للعاملين بالبنك؛ لكي تساير المستويات السائدة في بنوك القطاع الخاص؛ حتى لا تتسرب الكفاءات من البنك المركزي.

(2) السياسة النقدية [1]:

وهي من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي،

---

(1) محمود أبو العيون: تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 78 فبراير، 2003، ص 9.

ويعتبر البنك المركزي هو المسئول الأول عن السياسة النقدية في الدولة، ويستخدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف مجموعة من الأدوات الرئيسة، تشمل:

(أ) عمليات السوق المفتوحة.

(ب) سعر الإقراض وسعر الخصم.

(جـ) أدوات أخرى (تعديل نسب الاحتياطي القانوني - عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية).

(3) السياسة الائتمانية [1]:

والتي يمكن تناولها من خلال الآتي:

(أ) سياسات وقواعد الائتمان المصرفي: اتخذ البنك المركزي منذ نشأته خطوات مهمة؛ لتشديد الرقابة على منح الائتمان، فقد كان قانون البنوك والائتمان، رقم 163 لسنة 1957، ينص على أحكام خاصة بإحصائيات الائتمان المصرفي، التي تتم عن طريق قيام البنوك بإبلاغ إدارة تجميع مخاطر الائتمان المصرفي بالبنك المركزي، على ما يتم منحه من قروض وتسهيلات للعملاء، والضمانات الخاصة، وحالات توقف السداد، وهذا أمر مفروض على البنوك بنص المادة 54 من القانون سالف الذكر، كذلك فقد قيد البنك المركزي جميع البنوك العاملة في مصر بحد أقصى لما تقوم بإقراضه، ويتحدد هذا القدر بالنسبة لكل مقترض على حدة، بما لا يجاوز 30٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك (المادة 37 مكرر من قانون البنوك والائتمان)، غير أن عدم الالتزام بهذه الضوابط في منحها الائتمان، لا يترتب عليه بطلان عقود الائتمان، وإنما يترتب عليه فقط مساءلة البنك من قبل البنك المركزي، وعليه يرى المؤلف أن ضوابط منح الائتمان لا تنقصها نصوص القانون، ومع ذلك يشهد الواقع أشكالًا مختلفة من التحايل، ووجود عدد غير قليل من القروض الرديئة، ولعل المسئولية الأساسية تقع على عاتق رجال البنوك، خاصة في مجال متابعة التسهيلات بعد منحها للعملاء.

(ب) تسهيل إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في القضايا:

إن سرعة البت في القضايا المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، تعد أمرًا حيويًا لازدهار النشاط الاقتصادي؛ إذ تترجم كل دقيقة تأخير في إصدار الحكم، إلى أموال مهدرة، وخسائر مادية،

---

(1) إبراهيم شحاتة: الإطار القانوني للاصلاح الاقتصادي في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 5 فبراير 1996، ص 13.

يمكن حسابها بدقة، ولاشك أن عددًا غير قليل من مشكلات الائتمان المصرفي، يرتبط ببطء الفصل في القضايا، ولضمان سلامة العملية الائتمانية في مصر، سارعت الدولة بإنشاء المحكمة الاقتصادية، والتي كانت ضرورية من أجل:

- تبسيط إجراءات التقاضي، خاصة في القضايا المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وإعادة النظر في الرسوم المفروضة على هذا النوع من القضايا.
- سرعة الفصل في القضايا، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالائتمان المصرفي.
- إنشاء دوائر متخصصة بالمحاكم؛ للنظر في القضايا المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية.
- البدء في إعمال قانون التحكيم التجاري، وإدخاله كعنصر أساسي في عقود الائتمان في البنوك.

إن استعراضنا للعلاقات بين الجهاز المصرفي والهيئات القضائية لابد وأن يثير موضوع تعدد جهات الرقابة، التي تمثل عبئًا على العاملين بالجهاز المصرفي؛ نظرًا لما تثيره من شكوك حول جدارة القطاع المصرفي، الذي يضطلع بدور أساسي للتنمية في مصر.

(ج) تعدد جهات الرقابة:

إن تعدد جهات الرقابة أمر مزعج بصفة عامة – سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات – ولكن ما يزيد الوضع سوءًا، هو أن تكون نصف هذه الجهات الرقابية غير متخصصة أو غير فنية، وينتج عن هذا الوضع – في كثير من الأحيان – عدم فهم دقيق لطبيعة النشاط المراد متابعته، أو سوء تقدير للملابسات العملية محل الرقابة، ولاشك أن وجهة رقابية متخصصة واحدة، تعد أفضل بكثير من عدة جهات رقابية غير متخصصة، وفيما يتعلق بالجهاز المصرفي، فإن رقابة البنك المركزي، بالإضافة إلى مراقبي الحسابات تعد كافية.

(د) السياسة الائتمانية والاستثمار العقاري [1]:

- **الاستثمار العقاري قوة دافعة للاقتصاد الوطني:** يتميز الاستثمار العقاري بآثاره الإيجابية، بل وتأثيره على الأنشطة المتعددة في الاقتصاد القومي، فهو بالإضافة إلى ما يحدثه من انتعاش في أحد أهم قطاعات النشاط الاقتصادي، وهو قطاع المقاولات – فإنه ينقل هذا الانتعاش إلى عدد غير قليل من الصناعات المرتبطة بعملية البناء والتشييد، مثل صناعة الأسمنت وحديد

(1) المعهد المصرفي، التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك، مع إشارة خاصة لمصر، مرجع سبق ذكره، ص52.

التسليح والدهانات والسيراميك والزجاج والأخشاب، وكافة الأنشطة المتعلقة بها؛ مما يساعد على الرواج في السوق، وتنشيط الدورة الاقتصادية عامة. ومن ناحية أخرى، فإن الاستثمار العقاري، يعد من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي، التي تسهم في حل مشكلة البطالة، حيث يقوم بتوفير فرص عمل متنوعة لأعداد كبيرة من الحرفيين وغيرهم، في مجالات النشاط المختلفة، ولذلك تلجأ بعض الدول التي تعاني من مشكلات الكساد الاقتصادي، إلى التوسع في الاستثمار العقاري؛ بوصفه أسرع وسيلة لضخ الأموال في المجتمع، ومواجهة الضغوط الانكماشية.

- **محاذير التوسع في الاستثمار العقاري:** برغم أهمية الاستثمار العقاري في إحداث الانتعاش الاقتصادي، إلا أن المبالغة في تدفق الاستثمارات إلى مجال الإنشاءات والعقارات، تثير عددًا من المشكلات والمحاذير، من أهمها القيام بتوجيه جانب كبير من طاقة الاستثمار في البلاد إلى مشروعات خدمية، لا تساعد على زيادة الصادرات، كما لا تؤدي إلى توفير فائض في ميزان المدفوعات، بل على العكس، فقد تؤدي أحيانًا إلى زيادة في الواردات، مثل الخشب والأسمنت والزجاج، وغيرها.

- وفي معظم اقتصاديات الدول النامية - التي تعاني من خلل في الميزان التجاري، ومنها الاقتصاد المصري بصفة خاصة - يكون من الأفضل أن يوجه الجانب الأكبر من الاستثمار إلى الصناعات التصديرية؛ لمواجهة العجز الكبير في الميزان التجاري، وتحسين ميزان المدفوعات. ومن ناحية أخرى، يؤدي التوسع في الاستثمار العقاري إلى حدوث وفرة وزيادة كبيرة في جانب العرض، قد لا تتناسب بالضرورة مع الطلب المحلي، كمًّا أو نوعًا، وهو ما ينتج عنه تشبع السوق، وكساد في القطاع، قد ينعكس على الاقتصاد الوطني بأكمله.

ولتحقيق النفع العام، وضمان سلامة عمليات الاستثمار العقاري، يرى المؤلف مراعاة **النقاط التالية:**

- أن يتناسب الاستثمار العقاري مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع، بمعنى أن تتجه هذه الاستثمارات إلى تحقيق التوازن مع جانب الطلب على كل من الإسكان الشعبي والمتوسط والفاخر، كل وفقًا لاحتياجات المجتمع.

- أن تضطلع البنوك العقارية بالدور الأكبر في تمويل هذا الاستثمار، وتعاونها في ذلك المؤسسات المتخصصة، من شركات عقارية، وغيرها.

- أن تراعي البنوك التجارية – إذا اتجهت لتمويل مشروعات للاستثمار العقاري – أن تتوافر الشروط الائتمانية الصحيحة لتمويل كل مشروع على حدة، مع إعداد الجدوى الاقتصادية السليمة لكل مشروع، والقدرة على تسويقه.

ب- تطوير البنوك التجارية وبنوك الاستثمار:

(1) تطوير الأعمال المصرفية[1]:

شهد العمل المصرفي خلال السنوات القليلة الماضية، تطورات كبيرة ومتنوعة، ساهم في تدعيمها التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات، التي سمحت للبنوك بتطوير الخدمات القائمة بها، وإدخال العديد من الخدمات الجديدة، مثل:

(أ) البطاقات الائتمانية على اختلاف أنواعها.

(ب) عمليات الهندسة المالية، التي تستخدم الأدوات المالية الجديدة، مثل المشتقات.

(جـ) إعادة الهيكلة وتوريق الديون، بتحويل المديونية المصرفية إلى أوراق مالية.

(د) التوسع في عمليات التأجير التمويلي؛ باعتباره أحد الأدوات التمويلية المستحدثة لتمويل المعدات ولوازم التعمير وخطوط الإنتاج، والتي تسهم في خفض التكلفة الاستثمارية للمشروعات.

(هـ) اقتحام مجال شركات رأس المال المخاطر، وشراء وإدارة الشركات المتعثرة لإعادة هيكلتها؛ حتى تصبح قادرة على ارتياد الأسواق في ظل المنافسة المتزايدة.

(و) استخدام وحدات الصرف الآلي والبنك الشخصي، التي تلبي احتياجات عملاء البنوك، بعد أن تغلق البنوك أبوابها، أو حتى خلال عملها، ويمكن الصرف بموجب بطاقة الائتمان في حدود مبلغ معين، وتتميز هذه الخدمة بكونها متاحة للعملاء على مدى 24 ساعة يوميًّا، بالإضافة إلى العطلات الرسمية للبنوك، ويؤدي استخدام هذا النوع من الآلات إلى حرص العملاء على سحب احتياجاتهم الفعلية فقط، اعتمادًا على إمكان السحب من هذه الآلة في أي وقت.

---

(1) هاوارد هاندي، إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي في مصر: التطورات والتحديات المستقبلية، المركز المصري للدرسات الاقتصادية، ورقة عمل 51، ص 19.

(ز) إدارة القروض الموثقة، فيما يتعلق بعمليات التمويل الضخمة، ومشاركة أكثر من بنك في عملية التمويل، ويوفر ذلك للعملاء احتياجاتهم التمويلية، بتكلفة أقل من التمويل الخارجي من جهة، وتوزيع المخاطر من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن السوق المصرية اليوم بحاجة إلى العديد من المؤسسات المالية المتخصصة، مثل Merchant banks، بالإضافة إلى شركات رأس المال المخاطر، والبيوت المالية، وغيرها من المؤسسات المتخصصة.

(2) تمايز الأدوار التمويلية لكل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار [1]:

(أ) من أهم مظاهر كفاءة أداء المصارف في الدول المتقدمة، هو تمايز الأدوار التمويلية لكل مجموعة من البنوك، وتباين الأعمال والخدمات المصرفية التي يؤديها كل منها.

(ب) تقوم البنوك التجارية في الجهاز المصرفي بمنح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل، وتلعب دورًا أساسيًّا في تمويل التجارة الخارجية، وقد اتجهت مؤخرًا إلى تقديم قروض ضخمة لتمويل عمليات الاستثمار العقاري، هذا بالإضافة إلى التوسع في مجال الإقراض لصغار العملاء؛ لشراء سلع استهلاكية بالتقسيط مثل السيارات وغيرها، مما يعرض هذه البنوك للعديد من المشكلات، بما لا يتناسب مع دورها التمويلي الأساسي. ومن جانب آخر، فإن بنوك الاستثمار تشارك بالمثل في تمويل عمليات التجارة الخارجية، وتقديم قروض الأجل؛ مما يتعارض مع طبيعة التمويل، الذي أنشئت من أجله.

(3) الوعي المصرفي [2]:

إن رفع مستوى الوعي المصرفي من المهام الأساسية الملقاة على عاتق الجهاز المصرفي أولًا وأخيرًا، وعلى البنوك المصرية أن تعمل جاهدة؛ من أجل القيام بهذه المهمة على أكمل وجه، **وذلك من خلال:**

---

(1) د. زياد بهاء الدين، ود. محمود محيي الدين: السياسات التنظيمية للجهاز المصرفي المصري، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 29، ص 23.

(2) جان جاك لافونت: المؤسسات والإجراءات التنظيمية والتنمية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، المحاضرة رقم 16، ص 25.

(أ) شرح وإيضاح الخدمات الجديدة، التي يمكن للبنوك تقديمها، مع ضرورة استمرار الدعاية لها، والتوعية بالخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك، وتوعية المتعاملين مع البنوك بالخدمات التي يتم استغلالها على النحو الأمثل من قبل العملاء.

(ب) أن يسمح البنك المركزي بانتشار شبكة الفروع المصرفية لبنوك القطاع الخاص والبنوك المشتركة، وأن توجد إلى جانب بنوك القطاع العام، بما يتيح انتشار الخدمات المصرفية الحديثة في جميع أنحاء الجمهورية، ويستتبع هذا عدم تقييد إنشاء فروع جديدة بمعايير غير مناسبة.

ج- البنوك المتخصصة، وتشمل[1]:

(1) **البنوك العقارية:** ولها أهمية كبرى في تمويل الاستثمار العقاري، ويتعين أن تتجه هذه البنوك إلى تقديم تيسيرات، تلبي حاجة الفئات محدودة الدخل، مع زيادة رءوس أموالها؛ لتمكينها من القيام بالعمليات الجادة للتنمية العقارية، ووضع الضوابط التي تتصل بالرهن العقاري.

(2) **بنك التنمية الصناعية:** إن تطوير البنك الصناعي ضرورة أساسية؛ لتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة، يجدر معه استخدام سعر الفائدة كحافز إيجابي في دعم الأنشطة الإنتاجية والصناعات الصغيرة والحرفية على وجه الخصوص، من خلال توفير التمويل اللازم للإنتاج، بتكلفة منخفضة، بما يزيد من فرصتها في المنافسة داخليًا وخارجيًا، وتتميز الصناعات الصغيرة بقدرتها على توفير عمالة كثيرة ومتنوعة، تنتشر في قرى ومراكز المحافظات، بما يساعد على رفع مستوى المعيشة في ريف وصعيد مصر.

(3) **بنك التنمية والائتمان الزراعي:** يواجه بنك التنمية والائتمان الزراعي العديد من المشكلات؛ مما يستدعي إعادة تقييم سياسته الائتمانية، ودورها في توفير التمويل اللازم للمنتجين الزراعيين.

د- بعض القضايا المصرفية:

يتعين على البنك المركزي المصري - مع التسليم الكامل بضرورة تحرير العمل المصرفي، وبما جاء في الاتفاقية - أن يضع الشروط المناسبة لقيام البنوك الأجنبية بمزاولة عملها في مصر، بصورة يطمئن إلى سلامتها، وإلى أثرها على الاقتصاد الوطني.

---

(1) إبراهيم شحاتة: الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ويقتضي هذا تطوير ضوابط تأسيس البنوك، وقبول أوراق البنوك الأجنبية للعمل في السوق المصرية، خاصة فيما يتعلق برأس المال والملكية والعمالة المحلية، وغيرها من الضوابط، مع ضرورة إعادة النظر في تكوين وإدارة سلة عملات الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري، في ضوء تأثير عملة أوربا الموحدة (اليورو).

العنصر الثاني: قطاع التأمين:

عرف التأمين طريقه إلى مصر خلال القرن الماضي على أيدي التجار الأجانب، الراغبين في توفير الحماية التأمينية لتجارتهم من وإلى مصر، تلك الحماية التي كانت تقوم بها شركات التأمين الأجنبية، والتي أخذت تدريجيًا في إقامة وكالات لها في مصر، خاصة في الموانئ المهمة.

وقد شهد قطاع التأمين - مع بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي - فتح المجال للاستثمار أمام القطاع الخاص، وتأسيس عدد من شركات التأمين التابعة للقطاع الخاص، والتي ساهمت البنوك في تأسيسها. وارتفع عدد شركات التأمين العاملة في مصر، ليصل حاليًا إلى 12 شركة، منها 11 شركة تزاول مهنة التأمين المباشر، وشركة واحدة متخصصة في إعادة التأمين.

ويلعب التأمين دورًا مهمًّا في زيادة معدلات الادخار، حيث تمثل شركات التأمين مع البنوك الوعاء الرئيس للمدخرات القومية؛ مما يضمن تعبئة هذه المدخرات لتمويل مشروعات التنمية القومية، بالإضافة إلى أن التأمين يلعب دورًا مهمًّا في حماية الثروة القومية، **ونعرض فيما يلي أهم المقترحات لتطوير قطاع التأمين كالآتي:**

أ- الرقابة على التأمين [1]:

(1) أدركت مصر الأهمية المحورية لصناعة التأمين، فأصدرت أول قانون للإشراف والرقابة على التأمين في مصر عام 1939، ومنذ ذلك الوقت والتشريعات التي تحكم صناعة التأمين المصرية تنمو وتتطور.

(2) إن إدراج تحرير تجارة الخدمات في اتفاقية التجارة الحرة، سيترتب عليه فتح السوق المصرية أمام شركات التأمين الأجنبية، ودخولها لممارسة نشاطها في السوق المحلية، بما تحمله من خبرة وتكنولوجيا متقدمة؛ مما يتطلب العمل على إعداد شركات التأمين المصرية لمواجهة

---

(1) د. سلوى العنتري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 365.

المنافسة، وسوق التأمين في الدول النامية بصفة عامة لا يتمتع بميزة نسبية، وبالتالي عدم قدرة الشركات الوطنية على المنافسة، على الأقل في الأجل القصير؛ مما يؤدي - عند تحرير صناعة التأمين - إلى الإضرار بالشركات الوطنية، وسحب جانب كبير من المدخرات الوطنية، وإلى ضرر بالغ باقتصاديات هذه الدول.

(3) ويتطلب الاستعداد الصحيح لمواجهة المنافسة الأجنبية في قطاع التأمين في مصر مراعاة ما يلي:

- **تطوير الشركات الوطنية، وإعادة هيكلتها:**

إن سوق التأمين العالمية يعاد هيكلته بالكامل لصالح خمس شركات عملاقة، وتعد تقوية المراكز المالية لشركات التأمين، والعمل على زيادة رأس مالها، ضرورة أساسية؛ لكي تتمكن الشركات الوطنية من الصمود أمام منافسة هذه الشركات العملاقة داخل السوق المحلية.

ونظرًا لأن التعريفة المطبقة في مصر الآن تصل إلى خمسة أضعاف التعريفة التي تطبقها الشركات العالمية – فإن ذلك يؤثر على العمل، وعلى الناتج القومي الإجمالي، وحركة التصدير والاستيراد، ويرى المؤلف ضرورة العمل على تحقيق ما يلي:

- إجراء تغيير شامل في جداول أسعار التأمين الحالية وشروطها؛ حيث مضى عليها حقبة طويلة من الزمن.

- العمل على إيجاد أنواع جديدة ومرونة في التأمين؛ حتى لا تلجأ الاستثمارات الأجنبية والمصرية أيضًا إلى التأمين لدى الشركات الأجنبية.

- إنشاء العديد من مراكز المعلومات؛ لخدمة الأسواق التأمينية في مصر، تشمل: هيكل السكان والعمالة ومراكز الدخل والإنتاج والمشروعات القائمة والتعاقدات الجديدة، واستكمال الإصلاحات التشريعية، وخاصة فيما يتعلق بقانون التأمين الإجباري على السيارات.

- إنشاء شبكة تربط بين شركات التأمين، وإعادة التأمين في مصر، وربط هذه الشركات بشبكة المعلومات العالمية.

- تدريب الكوادر البشرية على الأساليب الحديثة، والأعمال ذات الإمكانات العالية، وإرسال بعثات علمية وتدريبية إلى الخارج لدى شركات التأمين العالمية؛ مما يزيد من كفاءة العاملين بقطاع التأمين، وإعداد جيل من الخبراء على دراية بأحدث الأساليب في مجال التأمين.

- إنشاء معهد لتدريب الكوادر العاملة في قطاع التأمين، وذلك على غرار ما شهده القطاع المصرفي المحلي، بإنشاء المعهد المصرفي خلال السنوات الماضية؛ لتكوين كوادر مصرفية على درجة عالية من الخبرة والكفاءة.

- إجراء التطوير في مجال شركات التأمين بأسلوب مرن ومتدرج، خلال فترة السماح التي تمنحها اتفاقية الجات قبل تحرير الخدمات المالية، في عام 2003.

- **وضع الضوابط الضرورية لمزاولة الشركات الأجنبية لعمليات التأمين في مصر:**

نظرًا لأهمية قطاع التأمين وتأثيره المباشر على المدخرات القومية، فإنه من دواعي المصلحة الاقتصادية العامة، أن توضع معايير وضوابط لممارسة الشركات الأجنبية لأعمال التأمين في مصر، وتأسيس شركات أو فروع لها، ولابد أن تشمل هذه الضوابط نقاطًا خاصة برأس المال والملكية ونسبة العمالة المحلية، بالإضافة إلى السمعة العالمية، التي تحتلها هذه الشركات، ودراسة أوراقها بعناية، وذلك أسوة بما هو مطبق في معظم الدول الأوربية والولايات المتحدة.

ومن الضروري تطوير الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وتقويتها؛ لكي يمكنها الاضطلاع بالدور المنوط بها في هذا المجال، والنظر في تكوين شركات مشتركة، كمرحلة أولى، يتم خلالها التعرف على نشاط هذه الشركات، ودراسة أوضاعها ومراقبتها.

ب- خصخصة شركات التأمين [1]:

على الرغم مما تضمنه قانون الإشراف والرقابة على التأمين من قواعد مهمة لضمان سلامة تنفيذ عملية الخصخصة في هذا القطاع، ومنها:

(1) حظر تملك أي شخص أكثر من 10٪ من أسهم الشركة، بدون إذن مسبق.

---

(1) حسن حافظ: "نظرة عامة على الأوضاع الراهنة لسوق التأمين المصري"، مؤتمر عن خلق سوق عالمية – التحول في قطاع التأمين المصري، القاهرة، يوليو 2008، ص 42.

(2) ألا يجوز لشخص أن يتملك أكثر من 5٪ من الأسهم، إلا بعد إخطار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

(3) أن يضم مجلس إدارة الشركة عضوين من ذوي الخبرة في مجال التأمين، على أن يكون أحدهما هو القائم بالأعمال التنفيذية، إلا أن خصخصة الشركات العامة تثير العديد من المخاوف من سيطرة الأجانب على هذا القطاع العام، خاصة في إطار يتم عالميًّا، من اندماج لشركات التأمين، التي تقوم بابتلاع الشركات الأصغر، وقد تؤدي عملية الخصخصة إلى تفتيت شركات التأمين المصرية؛ لكي تصبح بذلك سهلة الابتلاع من جانب الشركات العالمية، ويتعين أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار؛ حتى لا تحرم مصر من مدخراتها الوطنية/ ويستفيد منها العالم الخارجي.

ج- الوعي التأميني[1]:

من أهم معوقات صناعة التأمين في مصر ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد، ويشير التقرير الخاص بتقويم النشاط التأميني في الدول النامية لعام 1992، والصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى ضرورة تحسين صورة قطاع التأمين لدى جماهير الدول النامية، وذلك بدراسة احتياجات هذه الجماهير من الخدمات التأمينية، وتوعية المستأمنين، بما تفرضه عليهم وثائق التأمين من التزامات ومزايا، ويشير التقرير كذلك إلى أن سوق التأمين في الدول النامية، لا يتمتع بميزة نسبية، وبالتالي عدم القدرة على المنافسة - على الأقل - في الأجل القصير، ويقتضي الأمر ضرورة العمل على تنمية الوعي التأميني، وذلك من خلال حملات توعية، توضح الأضرار الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع والأفراد في حالة التكاسل عن القيام بالتأمين المناسب.

العنصر الثالث: سوق المال[2]:

شهدت بورصات الأوراق المالية تطورًا كبيرًا منذ بداية نشأتها في مدينة الإسكندرية عام 1898، ثم في القاهرة عام 1903، وقد خضعت هذه البورصات لقوانين ولوائح متتابعة منذ

---

(1) د. سلامة عبد الله سلامة: "دراسة ظاهرة تهرب أصحاب الأعمال في القطاع الخاص في مصر من تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 13، 1980، ص33.

(2) أحمد السيد النجار: الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1998، ص 160.

أول لائحة وضعتها بورصة الإسكندرية عام 1902، وتوالت القوانين واللوائح بعد ذلك؛ لتتناسب مع ظروف المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها مصر.

وحرصًا على حسن تنظيم أعمال البورصة، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 51 لسنة 1997، بالأحكام المنظمة لإدارة بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية. واستمرارًا للجهود المبذولة لدعم سوق الأوراق المالية، وإزالة معوقات تطوره، تم خلال عام 1998/79، إصدار عدد من القرارات؛ لتحقيق المزيد من الانتعاش والشفافية والانضباط في هذا السوق.

ولكي تتمكن البورصة المصرية من النهوض بدورها - كسوق لجذب المدخرات الوطنية والعالمية، وإعادة توظيفها استثماريًّا، وتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية - يتعين **تطويرها** على النحو التالي [1]:

أ- تحديث آليات العمل بالبورصة، وذلك من خلال:

(1) تيسير إجراءات تسجيل الشركات بالبورصة، وتشجيع الشركات الخاصة على طرح أسهمها في البورصة.

(2) تشجيع الشركات المغلقة على توسيع قاعدة رأس مالها، بالتحول إلى شركات مساهمة، تتداول أسهمها في البورصة.

(3) تخصيص كود خاص لكل شركة؛ لسهولة التعرف عليها، والتعامل في أسهمها.

(4) مدة فترة التداول بالبورصة؛ لمقابلة حجم التعامل الحالي والمستقبلي.

(5) سرعة إصدار شهادة نقل الملكية المؤقتة من البورصة، بما يتيح إعادة تداول الأوراق المبيعة ثانية.

(6) ملاحقة التطورات العالمية في مجال تجهيزات البورصة.

(7) ربط شركات السمسرة، وشركات المقاصة والتسوية، والحفظ المركزي، والبورصة، وبنوك التسوية، بشبكة تداول موحدة، يتم من خلالها إجراء العمليات وتسويتها في الوقت ذاته.

---

(1) المرجع السابق، ص 165.

(8) العمل على إيجاد ما يعرف عالميًا باسم صناع السوق، وهي شركات كبرى، أو مؤسسات مالية متخصصة، في تلبية أوامر الشراء والبيع لأسهم معينة في أي وقت.

(9) تشجيع تأسيس الشركات المتخصصة، ومنها على سبيل المثال:

(أ) شركات الترتيب والتصنيف (Rating Companies).

(ب) أمناء الاكتتاب (Under Writers).

(ج) شركات الوساطة (Institutional Brokers).

(د) شركات حفظ الأوراق المالية.

ب- تطوير أدوات سوق راس المال:

من أهم الأدوات التي استحدثها القانون رقم 95 لسنة 1992، والتي يجدر التأكيد على دورها وتطويرها مستقبلًا، ما يلي:

- صناديق الاستثمار - صكوك التمويل.
- سندات المؤسسات والشركات - الأسهم لحاملها.
- سندات المصالح والمؤسسات الحكومية.

ج- تدريب وإعداد الكوادر اللازمة للعمل بمختلف قطاعات سوق المال:

بالنظر لفترة الركود الطويل لسوق المال في مصر منذ التأميم، الذي تم في يوليو 1961، أدى هذا الأمر إلى نقص الكوادر المدربة لسوق الأوراق، مما يقتضي اتخاذ ما يلي:

(1) إقامة مركز تدريب علمي لإعداد الكوادر اللازمة، ومركز تدريب للمتخصصين في أسواق المال، على غرار المعهد المصرفي لتدريب العاملين بقطاع البنوك.

(2) العمل على توفير الدورات التدريبية في الخارج للعاملين في البورصة.

(3) وضع شروط الخبرات العلمية المناسبة، للسماح للأفراد والشركات بمزاولة الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية.

(4) عقد لقاءات دورية بين المتعاملين الرئيسين في البورصة؛ لمناقشة أسلوب العمل، ووسائل تطويره، يحضرها السماسرة، ومديرو صناديق الاستثمار، ومديرو محافظ الأوراق المالية في كل من البنوك وشركات التأمين.

د- تحسين أدوات الرقابة؛ ويتطلب ذلك[1]:

(1) التأكيد على دور هيئة سوق المال، كمراقب ومنظم لكافة العاملين في سوق رأس المال، وتقليل دورها في التدخل في تقنيات وآليات عمل البورصة.

(2) ضرورة الفصل بين سلطات رئيس هيئة سوق المال، ورئيس البورصة؛ حتى يكون للبورصة استقلاليتها.

(3) وضع عدد من الضوابط لاستثمار الأموال الساخنة، وتأثيرها على عمل البورصة.

(4) وضع الشروط الخاصة بقبول السماسرة، مع التأكيد على ضرورة توافر الخبرة العلمية.

(5) وضع ميثاق شرف لمهنة الوسطاء في البورصة، وتحديد ضوابط للتعامل بين شركات السمسرة.

(6) تحديد العمولات التي تتقاضاها شركات الوساطة.

(7) معالجة مشكلة الأوراق المالية، التي يتم تداولها خارج المقصورة، وعدم وجود ضوابط معينة على أسعارها، وتداول وسطاء غير مرخص لهم بمزاولة هذه المهنة، دون أن يخضعوا لأي رقابة.

(8) تطوير نظام صناديق ضمان التسوية والحفظ المركزي، والتأمين على الأسهم.

(9) وضع ضوابط واضحة لشروط قيد الأوراق المالية في الجداول.

هـ- الإفصاح والشفافية؛ وتتم متابعة ذلك من خلال[2]:

(1) إنشاء قسم في البورصة؛ للإفصاح عن المراكز المالية للشركات التي يجري تداول أسهمها أو سنداتها، وتلتزم الشركات بإرسال صور من ميزانياتها إلى القسم المذكور، وتوفير هذه المعلومات المالية بصورة منتظمة، ويمكن الأخذ في هذا الصدد بالنموذج الذي تستخدمه بورصة نيويورك مثلًا.

---

(1) كريمة كريم: الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(2) وزارة الاستثمار، دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام لجمهورية مصر العربية، مركز المديرين، يوليو 2006.

(2) يتطلب مبدأ الإفصاح الكامل وجود أسس محاسبية محددة، والنص على القوائم الواجب نشرها، والإفادة بما يطرأ عليها من تعديلات.

(3) الالتزام بإعداد ميزانيات الشركات وفقًا للمعايير والقواعد الدولية؛ وذلك لسهولة مقارنتها عالميًا.

(4) إصدار نشرات دورية (نصف سنوية مثلًا)، تتضمن كافة البيانات المتاحة عن المراكز المالية للشركات المقيدة بالبورصة؛ حتى يتمكن المتعاملون من الإلمام بحقيقة أوضاع هذه الشركات.

(5) تحقيق أكبر قدر من الشفافية، عن التعامل في السوق، بحيث يتاح للعملاء والسماسرة العلم بما يتم من عمليات فور حدوثها.

(6) توفير معظم هذه المعلومات بالمجان.

و- تطوير الوعي بالاستثمار في سوق الأوراق المالية:

على الرغم مما شهدته البورصة المصرية من انخفاض حاد في أسعار السهم خلال عام 1997، إلا أن ما حدث يمكن اعتباره تحولًا، يقتضي تنمية الوعي بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، وفيما عدا بعض الممارسات الخاطئة، من جانب عدد من شركات السمسرة والسماسرة، فإن ما شهدته بورصة الأوراق المالية، يعد ظاهرة صحية، وكانت القاهرة قد شهدت خلال تلك الفترة أكثر من مؤتمر، يناقش الاستثمار بالبورصة في مصر، شاركت فيه مؤسسات دولية، واتفق معظمها على أن ارتفاع الأسعار مبالغ فيه، وأنه لابد للمستثمر الصغير من فهم وإدراك معنى الاستثمار بالبورصة؛ حيث إن الغالبية العظمى من صغار المستثمرين، كان هدفهم الاستثمار في البورصة كاتجاه عام؛ ولذلك لم يكن المستثمر يتابع حالة الشركة التي بها أصوله، إلا بعد شراء أسهمها بالفعل، وتلك عملية عكسية لما يجب أن يكون، وما يتم في جميع أسواق المال العالمية.

وكان من الطبيعي - بعد ما شهدته أسعار الأسهم من انخفاض خلال عام 1997 - أن يبدأ المستثمر في متابعة أوضاع الشركات ونتائجها المالية، وأن يحدد شركات بعينها، يتوقع لها أن تحقق أرباحًا؛ حتى يتوجه لشراء أسهمها، وهذه هي أولى الخطوات نحو سوق مال فعال؛ حيث إن الطلب على الورقة المالية، سوف يعكس تقييمًا حقيقيًّا للشراكة وأدائها، وهو ما يعد

أولى خطوات الوعي بالاستثمار في الأسهم. كذلك يجب الاهتمام بتوعية المستثمرين غير المتخصصين بالمخاطر المحتملة، من الاستثمار في صناديق الاستثمار بذات القدر الذي به إعلامهم بمزاياها؛ حتى لا يحدث إحجام عن الإقبال عليها في المستقبل، إذا لم يحصل المستثمر على العائد الذي كان يتوقعه، كما يجب التأكيد على ضرورة التزام وسائل الإعلام بالمعالجة الموضوعية لما يجري بالبورصة، دون تهويل أو تهوين؛ وذلك نظرًا لحساسية ما ينشر أو يذاع عن هذه الأسواق في وسائل الإعلام.

إن خيار إصلاح المؤسسات النقدية، مرتبط بخيار الاندماج في الاقتصاد العالمي، لكن طبيعة وحدود هذا الإصلاح وكفاءة إدارته، هي التي تحدد آثاره، وتحدد نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي ينتج عنه.

إن إصلاح المؤسسات النقدية يؤثر في الاقتصاد بشكل قوي، لكن اتجاه هذا التأثير إيجابيًّا أو سلبيًّا، ليس حتمًا أو موحدًا في كل مكان وفي أي ظروف؛ لأن الأهم من انتهاج سياسات الإصلاح - بصفة عامة - هو ملاءمة صياغة سياسات الإصلاح للواقع، ومرونتها بشكل يمكنها من التواؤم مع التغيرات في الاقتصاد المحلي والبيئة الإقليمية.

إن تحرير التعاملات في البورصة - وهي رمز من أهم رموز الاقتصاد الحر - له مخاطر شديدة، إذا لم يتم وضع ضوابط عليه، تتوافق مع آليات السوق، وضوابط تحكمية تفرضها المصلحة العامة؛ حيث إن البورصة لدى تحرير التعاملات فيها بدون ضوابط، تتحول - في الغالب - إلى مسرح للمضاربات وتحترف في ثقافة "الخبطة"، وتبتعد عن الدور المنشود لها، كآلية لتمويل الاستثمارات الجديدة، أو التوسعات في المشاريع القائمة.

وعليه فسوف يتم تناول الإصلاح للمؤسسات النقدية، من خلال النقاط التالية:

- **تحرير أسعار وسوق الصرف (1):**

هناك ارتباط وثيق بين مستوى تحرير أسعار الصرف وبين مستوى تحرير سوق الصرف، فالأول: يتعلق بآليات تحديد سعر العملة، أما الثاني: فيتعلق بالقوى التي يمكنها دخول سوق

(1) أحمد السيد النجار: الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص147.

الصرف، والتأثير من خلالها في حركة أسعار الصرف، وفيما يتعلق بمستوى تحرير أسعار الصرف في مصر، فإنها تتبع نظام التقويم المدار والتقويم تحت السيطرة.

أما بالنسبة لسوق الصرف فإن الحكومة المصرية، تسمح بوجود شركات الصرافة الخاصة، ويتعامل الأجانب بيعًا وشراءً للعملة من خلال شركات الصرافة والجهاز المصرفي، لكنها لا تسمح بوجود نظام المضاربة على عملاتها، فضلًا على أن سوق الصرف برمته خاضع للضوابط المتعلقة بدرجة تحرر أسعار الصرف.

وكما هو واضح، فإن سعر الصرف مرتبط بالدولار، وبحركة أسعاره مقابل العملات الحرة الرئيسة الأخرى، وبالتالي فإن حركة أسعار الدولار، تبدو مهمة ومؤثرة للغاية في أسواق الصرف، وفي العمليات الجارية والرأسمالية الخارجية. ونظرًا لأن أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسة، تتسم بالتذبذب الحاد، فإن العملة به تعاني بدورها من التذبذب الحاد أمام العملات الحرة الرئيسة بصورة موازية للاتجاه، الذي يتخذه الدولار مقابل تلك العملة.

ويمكن تركيز الاختيارات الحرجة التي تواجه الاقتصاد المصري، فيما يتعلق بتحرير أسعار وسوق الصرف، في خيارات التعويم الحر، أو المدار، أو التحديد التحكمي لأسعار الصرف، وفي تحرير سوق الصرف تمامًا، والسماح بنظام المضاربة على العملات في أسواق حرة، تضم المضاربين المحليين والأجانب، أو السماح بعمليات البيع والشراء للعملات، مع قابلية تحويل العملة في العمليات الجارية والرأسمالية، تحت رقابة وسيطرة السلطات النقدية، مع عدم السماح بعمليات المضاربة على العملات [1].

وفيما يتعلق بالخيارات المطروحة في مجال أسعار الصرف، فإنه يمكن وضع إطار مرجعي لتسهيل الاختيار، وهو ما يمكن تسميته بـ "سعر الصرف المثالي"، بحيث يمكن البحث عن الخيار الذي يؤدي تطبيقه إلى سيادة أسعار صرف قريبة من سعر الصرف المثالي. وسعر الصرف المثالي، هو ذلك السعر الذي يعكس توازن القدرات الشرائية للعملات في أسواقها، ويجعل قيمة الوحدة من عملة ما مساوية لأجزاء أو عدد الوحدات من عملة أخرى، والتي تتساوى قدرتها الشرائية في سوقها، مع القدرة الشرائية لوحدة العملة محل التسعير في سوقها.

---

(1) ألان ر. رو: النظام المصرفي المصري .. التحرير والمنافسة والخصخصة، المركز المصري للدراسات الإستراتيجية، ورقة عمل 28، ص 18.

ولأن القدرات الشرائية للعملات في أسواقها متغيرة بنسب متفاوتة؛ بسبب التغيرات غير المتوازنة في أسعار السلع والخدمات في البلدان المختلفة - فإن اعتماد سعر صرف تحكمي ثابت كسياسة موجهة لسعر الصرف، هو نظام يتسم بالجمود، وانعدام الكفاءة على المدى الطويل، ويؤدي إلى الإضرار بالقدرة التنافسية للسلع والخدمات، التي ينتجها البلد الذي يعتمد هذه السياسة التحكمية، كما أنه يؤدي إلى تشويه التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وهيكلها؛ لأنهما مترتبان على سعر صرف جامد، وغير واقعي، وبعيد عن سعر الصرف المثالي، الذي أشرنا إليه في موضع سابق.

أما بالنسبة لسياسة تحرير العملة وتعويمها، وترك سعرها مقابل باقي العملات، يتحدد بشكل كامل في أوراق العملات - فإنها سياسة لا تضمن أن يكون سعر صرف أي عملة محررة ومعومة، وقريبًا من سعر الصرف المثالي، لا مقابل العملات الأخرى، بل إن أي متابعة واقعية تثبت أن العملات الحرة والمعومة، بعيدة بشكل هائل عن سعر الصرف المثالي لها. وعلى سبيل المثال: بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في اليابان نحو 39640 دولارًا عام 1995 (طبقًا لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 1997)، وذلك بناء على سعر الصرف السائد في ذلك العام.

وبصفة عامة، ليست هناك عملة واحدة تقريبًا من العملات المحررة والمعومة، مقدرة بقيمتها الحقيقية، أو بسعر الصرف المثالي لها، الذي يعكس تعادل القوة الشرائية مع العملات الحرة الأخرى. ويحدث هذا الأمر، لأنه رغم أهمية المؤشرات الاقتصادية، وتطورات الاقتصاد الحقيقي في التأثير على سعر صرف أية عملة محررة ومعومة - إلا أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية، ومنها: عمليات المضاربة على العملة، ومواقف السلطات النقدية في الدول الكبرى، وتحديدًا بنوكها المركزية من سعر عملاتها، مقابل العملات الأخرى، فضلًا عن التطورات السياسية الدولية، والشائعات، وبعض العوامل المعنوية والفنية، وبخاصة ما يتعلق بموجات بيع أي عملة بعد ارتفاعها لتحصيل الأرباح، أو عمليات الشراء واسعة النطاق للعملة التي تتراجع أكثر مما ينبغي؛ لاقتناص الصفقات؛ على أمل تحقيق أرباح في المستقبل [1].

---

(1) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الخمسون، العدد 4، القاهرة، 1997، ص 30.

ولإدراك أهمية دور عمليات المضاربة في تحريك أسعار العملات الحرة والمعومة، يكفي أن نشير إلى أن تجارة العملات والمضاربة عليها - والتي يعتبر الأصل فيها، أنها نشاط مالي لتسهيل التجارة السلعية والخدمية - قد أصبحت نشاطًا مستقلًا، ويبلغ حجمها في العام أكثر من 50 ضعفًا حجم التجارة السلعية العالمية، وهي نشاط طفيلي غير منتج. ويعتمد المهيمنون على عمليات المضاربة على العملات - في تحقيق أرباحهم - على تحريك أسعار العملات بقوة في اتجاهات يراهنون عليها، بغض النظر عن قيمة تلك العملات، وعن آليات تحريك أسعارها، مثل الإشاعات وإثارة الموجات المنظمة من البيع أو الشراء؛ لقيادة السوق في الاتجاه الذي يريدونه، ويحققون أرباحًا طائلة من وراء حدوثه. وقد كان رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد محقًا، عندما أشار إلى أن المضاربة على العملات غير منتجة وغير أخلاقية، مطالبًا بتحديد أسعار العملات، بناء على عوامل اقتصادية حقيقية، بدلا من تركها للمضاربة في الأسواق المالية، وهو ما دفع المضارب الأمريكي اليهودي، ذو الأصل المجري، جورج سورس، إلى اعتباره - أي مهاتير محمد - خطرًا على أسواق المال.

ومن ناحية أخرى، فإن مواقف البنوك المركزية من أسعار عملاتها، تؤثر في حركة تلك العملات بشدة، فخلال التراجع التاريخي للدولار في عام 1995، عندما انحدر إلى أقل من 100ين، لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، ووصل في إحدى دورات تراجعه إلى 79 ينًا - لم تبد السلطات النقدية الأمريكية امتعاضًا من ذلك، ولم تحاول الدفاع عن العملة الأمريكية، بل تركتها تتراجع، ودفعت في اتجاه استمرار هذا التراجع من خلال التصريحات التي كان آلان جرينسبان رئيس مجلس مديري بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي - البنك المركزي الأمريكي - يدلي بها، وكان ذلك الموقف من السلطات النقدية الأمريكية معبرًا عن رغبة الولايات المتحدة في استخدام أسعار الصرف المنخفضة للدولار مقابل الين، كآلية لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية في السوق اليابانية، وإضعاف القدرة التنافسية للصادرات اليابانية في السوق الأمريكية، على أن يؤدي ذلك إلى تخفيض العجز التجاري الأمريكي مع اليابان.

وعلى أي الأحوال، فإن كل عمليات المضاربة على العملات، وتدخلات البنوك المركزية لتوجيه أسعارها، والعوامل الأخرى التي أشرنا إليها آنفًا - تجعل أسعار صرف العملات الحرة المعومة السائدة في أسواق العملات، تبتعد عن أسعار الصرف المثالية لها، بما يجعل نظام التحرير الكامل والتعويم، ليس أفضل نظم تحديد أسعار الصرف.

ويبقى نظام تحديد أسعار الصرف، بناء على العوامل الاقتصادية الحقيقية، وبشكل متحرك بصورة موازية للتغير في تلك العوامل، من خلال نظام التعويم المدار، وهو نظام ينطوي على درجة مهمة من التحرير، ويمكن أن يسمح باقتراب سعر صرف العملة في الواقع العملي من سعر الصرف المثالي لها، كما أنه يقلل من تذبذب أسعار العملة، إذا لم تكن مرتبطة بعملة واحدة شديدة التذبذب مثل الدولار، كما أنه يمكن أن يتسم بالمرونة الضرورية لخدمة التجارة الخارجية للدولة، إذا كانت السلطات النقدية تتمتع بمستوى جيد من الكفاءة والمرونة في تنفيذ سياسات التعويم المدار، وإذا كانت تمتلك احتياطيات معقولة من العملات الحرة، تمكنها من تحقيق سعر صرف قريب من سعر الصرف المثالي، من خلال آليات السوق دون الاضطرار لاتخاذ أي إجراء تحكمي.

وإذا كان تحرير أسعار الصرف، والسماح بقابلية العملات للتحويل في العمليات الجارية والرأسمالية الخارجية، ضروريًّا، في إطار خيار اندماج الاقتصاد في الاقتصاد العالمي - فإن هذا التحرير ينبغي أن يكون مدارًا، أي تحت سيطرة السلطة النقدية المصرية، التي يجب أيضًا أن تكون مرنة، وتتخلى عن أسعار الصرف الجامدة، وتسمح بحركة أسعار الصرف بشكل متسق مع المتغيرات في القدرة الشرائية الحقيقية للجنيه، مقارنة بالقدرات الشرائية للعملات الحرة الرئيسة. وحتى تكون السلطة النقدية المصرية قادرة على إدارة تحرير الجنيه المصري، فإنه من الضروري أن تتوافر لديها احتياطيات كافية من عملتها؛ حتى تتوافر في إطار نظام التعويم المدار.

كذلك فإن السلطة النقدية المصرية، ينبغي أن تعمل على إنهاء نظام الربط المنفرد لعملتها بالدولار الأمريكي؛ للتخلص من المشكلات التي يسببها تذبذبه الشديد مقابل العملات الحرة الرئيسة، وميله التاريخي للتراجع أمامها منذ ثلاثين عامًا. ويمكن أن يكون نظام الربط بسلة من العملات الرئيسة، أو بوحدة حقوق السحب الخاصة SDR، أفضل وأكثر استقرارًا من الارتباط بالدولار الأمريكي، بمعدل تحويل ثابت أو شبه ثابت، والتحرك بشكل تابع لحركته مقابل العملات الحرة الرئيسة الأخرى.

تحرير حركة رأس المال والتحديات التي يطرحها[1]:

بالرغم من أن حركة رأس المال من وإلى أي بلد، تشمل حركة رءوس الأموال من وإلى الدولة والقطاع الخاص - إلا أن تحرير حركة رءوس الأموال، يتعلق بحرية القطاع الخاص

(1) أحمد السيد النجار: الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 160.

المقيم والأجنبي في تحريك رءوس الأموال إلى خارج وداخل البلد؛ باعتبار أن الدولة في كل الأحوال حرة في علاقاتها المالية الخارجية. وتحرير حركة رءوس الأموال، لا يعني انعدام الضوابط على هذه الحركة؛ لأن هناك دائمًا، وفي أي بلد، ضوابط وإجراءات تنظم هذه الحركة، فالمهم هو أن تكون هذه الحركة ممكنة على نطاق واسع، وفي إطار قانوني.

وفيما يتعلق بالشق الخاص بخروج أموال المقيمين في البلدان العربية إلى الخارج، فإنه لا تتوافر بيانات عن التدفقات السنوية من كل بلد عربي للخارج، لكن حجم رأس المال العربي الخاص في الخارج، يبلغ نحو 800 مليار دولار. وكان اتحاد المصارف العربية قد أعلن أن حجم الثروات الشخصية للعرب بالخارج تقدر بنحو 800 مليار دولار، يملكها 200 ألف شخص، وأن أكثر من ثلثي هذه الثروات مودع في البنوك كودائع، والباقي في مشاريع مختلفة وفي أسواق المال العالمية. وكانت ميريل لينش – وهي من أكبر المؤسسات المتخصصة في تقييم الاقتصاديات والمشروعات، فضلًا عن أنها إحدى أهم شركات الأوراق المالية في البورصة الأمريكية، وفي العالم عمومًا – قد أشارت إلى أن نحو 178ألف سعودي يملكون نحو400 مليار دولار في الخارج، في حين يملك 59 ألف إماراتي نحو 160مليار دولار، بينما يملك 36 ألف كويتي نحو 98 مليار دولار.

وهناك رءوس أموال خاصة من باقي دول الخليج، مستثمرة خارج الوطن العربي، حيث أن هذه الدول تسمح بخروج رءوس الأموال بشكل حر، وحتى في الدول العربية التي تضع قيودًا على خروج رءوس الأموال – فإن عشرات المليارات من الدولارات خرجت منها بطرق التحايل على القانون والتهريب.

وعلى أي الأحوال، وأيًّا كانت الأسباب وراء خروج رءوس الأموال، التي يملكها القطاع الخاص العربي، فإن الجانب الأكبر منها خرج بشكل مشروع، في ظل تحرير حركة رأس المال في دول الخليج.

وهذا الخروج حرم الدول العربية التي خرجت منها هذه الأموال، وحرم المنطقة العربية بصفة عامة، من توظيف هذه الأموال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، على أسس اقتصادية، تضمن تحقيق الأرباح والمصالح لأصحاب رءوس الأموال التي نزحت للخارج، كما أن خروج رءوس الأموال العربية، يمكن تسميته بـ "اللجوء" إلى الأسواق الخارجية، وبالتالي فإنه لا يمكن توظيف تدفق تلك الأموال للخارج، في تحسين شروط العلاقات

الاقتصادية الخارجية للدول العربية التي خرجت منها تلك الأموال، أو بمعنى آخر شروط اندماجها في الاقتصاد العالمي. كل هذا يطرح تحديًا حقيقيًّا أمام الاقتصاديات العربية لإيقاف نزيف رءوس الأموال العربية للخارج، ولاستعادة ما يمكن استعادته من الأموال المهاجرة للخارج، وذلك عبر تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، ووضع الضوابط الكفيلة بالقضاء على الفساد، وبالذات على استغلال النفوذ السياسي للثراء غير المشروع [1].

وعلى الجانب الآخر، فإن حركة رأس المال الأجنبي إلى الأسواق العربية في صورة قروض واستثمارات مباشرة وغير مباشرة، تتسم بأهمية كبيرة، فهي لا تتدفق إلى أسواق المال في الدول المتقدمة، وإنما تأتي غالبًا بشروطها في صفقة هي الطرف الأقوى فيها، كما أن رءوس الأموال الأجنبية الخاصة التي تتدفق - أيًّا كان حجمها - إلى الدول العربية، تكون مرتبطة عادة بشروط سياسية، مثل ضرورة وجود توافق سياسي بين الدول المصدرة لتلك الأموال، وبين البلدان العربية المتلقية لها.

ويمكن تقسيم التدفقات المالية الأجنبية إلى الدول العربية، إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: هو القروض، والثاني: هو الاستثمارات المباشرة، والثالث: هو الاستثمارات غير المباشرة في الأسهم والسندات.

وكل ما سبق يطرح ضرورة وجود رقابة فعالة من السلطات النقدية العربية على أي قروض للقطاع الخاص العربي من الخارج، أو حتى القروض بالعملات الحرة من الداخل؛ لضمان قدرته على تسديدها بدون مشكلات.

أما بالنسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية - وخاصة مصر - فإنه يعتبر مؤشرًا على رؤية المستثمرين في دول العالم المصدرة للاستثمارات لمناخ الاستثمار في هذه الدولة العربية أو تلك بصورة عامة، ولوضعها المقارن مع الدول الأخرى المستقبلة للاستثمارات من زوايا الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومدى ملاءمة التشريعات الاقتصادية، ومستوى المعدلات المتوسطة للعائد على رأس المال، ومدى توافر عناصر الإنتاج، ومستوى إنتاجيتها الصافية، وحجم السوق المحلية، ومدى انفتاحها؛ تصديرًا واستيرادًا على الأسواق الإقليمية والدولية.

---

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، مرجع سابق، ص 103.

وتشير بيانات تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006، الصادر عن منظمة "اليونكتاد"، إلى أن مصر والسعودية والمغرب وتونس وعمان والإمارات وسوريا، قد استقبلت في عام 2005 استثمارات أجنبية مباشرة، قيمتها على الترتيب نحو: 1000، 890، 417، 250، 150، 110، 77 مليون دولار، كما بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في هذه البلدان على الترتيب نحو: 14500، 26510، 3595، 3888، 2022، 1621، 727 مليون دولار في عام 2005.

والحقيقة أن الدول العربية، وخاصة مصر، لم تحرر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها فقط، وإنما تقدم في غالبيتها حوافز كثيرة ضريبية وغير ضريبية للقطاع الخاص الأجنبي؛ لتشجيعه على توطين استثمارات مباشرة، مرتبطة بتكنولوجيا حديثة في الدول العربية.

والتحدي المطروح في هذا المجال يتعلق بقدرة الدول العربية - وهي منفرطة - على جذب الاستثمارات المباشرة، بشروط تحقق مصالح الدول العربية، وفي المجالات الضرورية لتقدم وتنمية الاقتصادات العربية.

ولذلك، فإن تطوير التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، والوصول إلى منطقة تجارة حرة، وسوق عربية مشتركة - يمكن أن يشكل للدول العربية قوة تفاوضية هائلة، تساعدها على تحسين شروط استقدام رءوس الأموال الأجنبية، في صورة استثمارات مباشرة.

تحرير البورصة المصرية[1]:

يعتبر اقتصاد أي بلد منفتحًا أو محررًا ماليًّا، عندما يكون المقيمون فيه قادرين على التجارة في الأصول المالية مع المقيمين في بلدان أخرى. وتبعًا لهذا التعريف العام والمقبول لعموميته، فإن تحرير البورصة المصرية، مرتبط بحدود قدرة المقيمين فيها على الاتجار في الأصول المالية مع المقيمين في بلدان أخرى.

وبالنسبة للبورصة المصرية، فإنها لا تفرض أي ضرائب على تعاملات الأجانب، كما تتيح لهم حرية الدخول والخروج في أي وقت، حتى لو كانت العمليتان - أي الدخول والخروج - في نفس اليوم. ويشير رئيس هيئة سوق المال المصرية، إلى أن العرب والأجانب، يملكون نحو 40 مليون سهم في 85 شركة مدرجة في البورصة المصرية، ويبلغ العدد الكلي لأسهم هذه الشركات نحو 664.4 مليون سهم، قيمتها السوقية نحو 42 مليار جنيه مصري، وتبلغ قيمة ما يملكه الأجانب من أسهم نحو 4.2 مليار جنيه، بنسبة 10٪ من القيمة السوقية

(1) د. عبد الغفار حنفي، ود. رسمية قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص 425.

لأسهم الشركات التي يملكون جزءًا من أسهمها. لكن الجانب الأكبر، من ملكيات الأجانب لأسهم الشركات المصرية، هو عبارة عن شهادات إيداع دولية، لا تعطي لمالكها الحق في التصويت، وإذا استبعدنا هذه الشهادات، فإن نسبة ما يملكه الأجانب من أسهم الشركات التي يستثمرون أموالهم في أسهمها، لا تتجاوز 3٪ من القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات. لكن إذا علمنا أن هذه الشركات هي الأكثر نشاطًا في البورصة المصرية، فإنه من الطبيعي أن يكون الوزن النسبي لدور الأجانب في التعاملات في البورصة المصرية، أعلى كثيرًا من نسبة الـ 3٪ أو حتى 10٪، اللتين أشار إليهما رئيس هيئة سوق المال المصرية.

وإذا كان المستثمرون الأجانب قد بدأوا دخول البورصة المصرية بشكل محدود في عام 1992، فإن الطفرة الحقيقية لتعاملاتهم في البورصة المصرية، قد حدثت خلال عام 1996، حيث بلغت قيمة تعاملاتهم خلاله نحو 2538 مليون جنيه مصري، شكلت نحو 31.7٪ من قيمة التعاملات التي جرت في البورصة المصرية في العام المذكور. وكان الجانب الأكبر من تعاملات الأجانب في البورصة المصرية في عام 1996، عبارة عن عمليات شراء مكثفة للأسهم التي كانت تطرح لأول مرة في البورصة، في إطار برنامج الخصخصة الذي نفذت الحكومة المصرية جانبًا مهمًّا منه عبر البورصة، وأيضًا عمليات شراء لشهادات الإيداع الدولية، التي أصدرتها بعض الشركات (1).

وبعيدًا عن تفاصيل تذبذب تعاملات الأجانب في البورصة المصرية، فغالبيتها تعاملات ضخمة ومؤثرة في اتجاه الأسعار في البورصة المصرية، خاصة وأن تلك التعاملات تتم بالأساس من خلال عدد الصناديق الاستثمارية الأجنبية الكبرى، وتتخذ شكل الموجات، سواء في البيع أو الشراء، خاصة وأن كل الشروط المحيطة بدخول الاستثمارات الأجنبية إلى البورصة المصرية، تتيح لها، بل وتغريها على أن تكون أموالًا سريعة وساخنة الحركة، تحقق الأرباح من تحريك أسعار الأسهم في الاتجاهات التي تريدها، وتخرج وتدخل إلى السوق بلا أي عوائق، فليس هناك أية ضرائب على الاستثمارات الأجنبية أو أرباحها في البورصة المصرية، كما أنه ليس هناك فترة حد أدنى لحيازة السهم قبل تداوله، كما أن المستثمرين الأجانب غير ملزمين باستثمار أي جزء من أرباحهم المتحققة في البورصة المصرية في الاقتصاد

---

(1) أحمد السيد النجار: الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص 174.

المصري، سواء في استثمارات حقيقية مباشرة، أو في استثمارات غير مباشرة. وهذا الوضع الخاص بالاستثمارات الأجنبية في البورصة المصرية، يمكن أن يشكل خطورة عليها، على ضوء خبرات الأزمات التي تعرضت لها البورصات الآسيوية.

دور الجهاز المصرفي وسوق المال في تطوير القطاع المالي والنقدي [1]:

تعتبر البنوك إحدى الدعائم الأساسية للقطاع المالي، وتعد شريكًا رئيسًا في نجاح خطة التنمية، ووضع السياسات المالية والنقدية موضع التنفيذ.

وقد كان للبنوك - منذ نشأتها - دور رئيس في تنمية الاقتصاد المحلي، وفي مجال تنشيط سوق المال. كان للبنوك العاملة في مصر دور مهم حتى عام 1961، فقد كان في كل فرع من فروع البنوك إدارة للأوراق المالية، وكان للعملاء محافظ للأوراق المالية، يحتفظون بها لدى البنوك لإدارتها، وفقًا لتعليماتهم للبنوك بالبيع والشراء، وتحصيل قيمة الكوبونات، وإضافتها لحساباتهم.

وقد تقلص هذا الدور منذ يوليو 1961، بعد تأميم الشركات، التي كانت أسهمها وسنداتها متداولة في البورصة. وفي المرحلة الحالية من الإصلاح الاقتصادي - والتي تتركز أهدافها في المضي قدمًا في تنفيذ برنامج الخصخصة، وتنشيط سوق المال، ودفع عجلة الاستثمار - فإن الجهاز المصرفي المصري يلعب دورًا رئيسًا في سبيل تنفيذ هذه الأهداف بنجاح، وفي هذه المرحلة الجديدة - التي تسير فيها عملية الخصخصة جنبًا إلى جنب مع تنشيط سوق المال - من المتوقع أن يقوم الجهاز المصرفي بدور مميز، يتمثل فيما يأتي:

أ- التقييم وإعداد دراسات الجدوى:

ويتطلب هذا الدور توافر بيانات مالية موثوق بها، ومعلنة عن حقيقة الأوضاع المالية للشركات، وتوقعاتها المستقبلية، وتقوم البنوك في هذا الصدد بدور الخبرة في تقييم أصول الشركات التابعة، التي تود الشركات القابضة طرح أسهمها للبيع، وتحديد القيمة المناسبة

(1) هاوارد هاندي: إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي في مصر .. التطورات والتحديات المستقبلية، مرجع سبق ذكره.

التي سيتم البيع بها، وإتمام إجراءاته؛ مما يتطلب توافر خبرات لدى البنوك في مجال التقييم ودراسات الجدوى، بالإضافة إلى توافر وسائل اتصالات بمراكز المعلومات.

ب- تنمية الوعي الاستثماري:

على البنوك أن تشجع عملاءها على توجيه مدخراتهم إلى الاستثمار في الأوراق المالية، وتقوم البنوك بتعريف راغبي الاستثمار بالشركات الناجحة، التي تلقى أسهمها رواجًا كبيرًا في بورصة الأوراق المالية.

ج- تقديم الاستشارات حول الإصدارات الجديدة:

عند تأسيس شركات جديدة، أو زيادة رأس مال الشركات القائمة، فإن البنوك تقدم المشورة حول نوع وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة، بما يضمن سرعة استيعاب السوق لهذه الإصدارات، ويتواكب مع الطلب، وتقوم البنوك - في هذا الإطار - بدعم تحول الشركات الفردية والمغلقة، إلى شركات مساهمة، وبالتالي توسيع قاعدة السهم المطروحة للتداول، وتقوم البنوك في هذا الصدد بمهمة تقديم الاستشارة، وإعداد دراسات جدوى تحويل طبيعة الملكية، وشراء جزء من الأسهم المصدرة، كما تقوم بمهمة إسناد عملية إصدار الأسهم أو تسويقها وتوزيعها، وبذلك تسهم البنوك في توسيع قاعدة الملكية.

د- الإعلان عن الفرص الاستثمارية ذات الجدوى، والترويج لها:

والغرض من ذلك هو تشجيع المستثمرين؛ أفرادًا وشركات ومؤسسات للإقبال عليها، ويتطلب ذلك الإفصاح بمعلومات ملائمة - من حيث الكم والكيف - عن جدوى هذه الفرص الاستثمارية، والعائد المتوقع منها، على أن تكون مدعمة بمعلومات حديثة عن الصناعة التي ينتمي إليها المشروع، وظروف السوق وفرص النجاح، إلى غير ذلك من المعلومات؛ مما يقتضي وجود كوادر مصرفية مؤهلة لذلك، وملمة بتفاصيل الأوراق المالية المختلفة، وقادرة على الإقناع، ولاشك أن ثقة العميل في البنك، وفي توفير الخبرة له، تيسر مهمة البنوك في هذا المجال، ويمكن أن تتولى الشركات الخاصة بالترويج، والتي تنشئها البنوك هذه المهمة.

هـ - تمويل شراء الأسهم:

يمكن للبنوك أن تقوم بدور مهم في تمويل عمليات شراء الأسهم المروجة في البورصة؛ ومن ثم تمويل أية توسعات مستقبلية، أو تطوير للمشروعات، كما يمكن أن تقدم تيسيرات للعامل في الشركات المطروحة للبيع؛ لتمكينهم من تملك حصة من رأس مال الشركات، التي يعملون بها، وذلك بضمان الأسهم وعوائدها؛ مما يسهم في توسيع قاعدة الملكية.

* * *

خلاصة الباب الثالث

في ضوء الدراسة التفصيلية التي تم عرضها آنفًا لكل من الجهاز المصرفي وقطاع التأمين وسوق الأوراق المالية والمؤسسة النقدية في مصر - يمكن القول إن الصورة الإجمالية لاستشراف مستقبل المؤسسات المالية والنقدية في مصر، تشير إلى درجات مختلفة لأداء وكفاءة الوساطة المالية، أخذًا في الاعتبار المحاور الرئيسة التالية:

أ- هيكل القطاع المالي والنقدي، من حيث عدد الوحدات، ودرجة الانتشار، ونمط الملكية والإدارة، ونوع النشاط، ومدى نفاذ رأس المال الأجنبي.

ب- الضوابط المنظمة لعمل القطاع.

ج - الموقف من الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف؛ لتحرير الخدمات المالية، من حيث نوع الخدمات التي يتم تحرير التعامل فيها، والقيود على النفاذ إلى الأسواق، والقيود على المعاملة الوطنية.

د- القدرة على تجميع المدخرات؛ من حيث الآليات المستخدمة، والنصيب النسبي لأجزاء القطاع المالي والنقدي المختلفة، والموقف المقارن لأوعية الادخار الاختياري.

هـ- القدرة على تمويل الاستثمار، من حيث آليات التمويل ومجالاته وشروطه، والنصيب النسبي لأجزاء القطاع المالي المختلفة.

و- كفاءة تغطية المخاطر، وآليات تغطية المخاطر لأشكال التمويل المختلفة.

ز- دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي.

تتمثل أهم مقترحات تطوير المؤسسات المالية في مصر في الآتي:

أ- بالنسبة للقطاع المصرفي:

(1) تطوير أداء البنك المركزي.

(2) تطوير السياسات النقدية.

(3) ضمان سلامة العملية الائتمانية.

(4) الاهتمام بالاستثمار العقاري.

(5) العمل على تطوير البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار، والبنوك المتخصصة.

ب- بالنسبة لقطاع التأمين:

(1) الرقابة على التأمين.

(2) فتح السوق المصرية أمام شركات التأمين الأجنبية.

(3) تطوير الشركات الوطنية، وإعادة هيكلتها.

(4) وضع الضوابط الضرورية لمزاولة الشركات الأجنبية لعمليات التأمين في مصر.

(5) خصخصة شركات التأمين.

(6) الوعي التأميني.

ج- بالنسبة لسوق المال:

(1) تحديث آليات العمل بالبورصة.

(2) تطوير أدوات سوق المال.

(3) تدريب وإعداد الكوادر اللازمة، للعمل بمختلف قطاعات سوق المال.

(4) تحسين أدوات الرقابة.

(5) الإفصاح والشفافية.

(6) تطوير الوعي بالاستثمار في سوق الأوراق المالية.

وتتمثل أهم مقترحات تطوير المؤسسات النقدية في مصر في الآتي:

أ- تحرير أسعار وسوق الصرف.

ب- تحرير حركة رأس المال، والتحديات التي يطرحها.

ج- تحرير البورصة.

يمثل الاقتصاد القومي حجر الزاوية، وعنصرًا رئيسًا من عناصر قدرة الدولة الشاملة، ويعد عاملًا مستقلًا، تتغير بتغيره بقية العناصر الأخرى، وعلى رأسها القدرة العسكرية، باعتبارها أداة الردع الأقوى تأثيرًا.

يتطلب إعداد الدولة للدفاع، تخطيط جميع قوة الدولة ومواردها في مختلف المجالات، وتقوم اقتصاديات الدفاع تعبئة كافة الإمكانات المتاحة؛ بهدف الحصول على أقصى طاقة إنتاجية منها؛ نظرًا لأن ظروف الحرب الحديثة حتمت ضرورة الإعداد المسبق للاقتصاد وقت السلم، بما يضمن قدرته على البقاء والنمو في ظل الحرب، وإن كان التخطيط الحالي يصادف بعض المشكلات، إلا أن استخدام الأسلوب العلمي في تحديد هذه المشكلات، يعتبر أقصر الطرق لحلها.

الخلاصة العامة

يمثل الاقتصاد القومي حجر الزاوية، وعنصرًا رئيسًا من عناصر قدرة الدولة الشاملة، خاصة وأن الإلمام بالنواحي الاقتصادية للدولة، ومدى توفر الموارد واستقلالها بأفضل صورة ممكنة – تعزز باقي عناصر قدرات الدولة، وعلى رأسها القدرة العسكرية، سواء بهدف معرفة ما تقدمه من إمكانات، أو ما تمثله من قيود على إعداد الدولة، وكذا ما تعبئه من إمكانات لتعزيز قدرة الدولة الشاملة في مواجهة أي تهديدات، والتأقلم مع المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، بما يحقق المصالح القومية للدولة. كما أن قوة العامل الاقتصادي وتكامله مع باقي القدرات الأخرى للدولة، يمثل عامل ردع فعال في مواجهة التهديدات والتحديدات الداخلية.

يشهد الاقتصاد المصري حاليًا تغيرات جذرية مع تبني إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، تهدف إلى تغليب آليات السوق، والتوجه نحو أعمال قوى العرض والطلب؛ وذلك تمشيًا مع ما تشهده الساحة العالمية من تحولات كبيرة، في مجال الأخذ بأساليب الاقتصاد الحر.

وقد استهدفت المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، تحقيق التوازن المالي والنقدي، وذلك من خلال عدة محاور، تمثلت أساسًا في تحرير الجهاز المصرفي، والذي لعب دورًا مهمًا وأساسيًا في ترسيخ أقدام سياسة التحرر الاقتصادي، من خلال تعبئة الموارد، وتوظيفها بكفاءة وفاعلية، وصولًا للتوازن المنشود محليًا وخارجيًا. وحمل ذلك في طياته تغييرًا في الأوضاع التي تعمل في إطارها السياسة النقدية، حيث انتهجت الدولة العديد من الخطوات والإجراءات، كان من أهمها تحرير سعر الصرف، وإلغاء السقوف الائتمانية، وتعديل نسبتي السيولة والاحتياطي، وإصدار قانون بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان؛ بهدف إعطاء دفعة للجهاز المصرفي، على نحو يمكنه من مواصلة دوره في تدعيم وتنمية القدرات الذاتية للاقتصاد القومي، وتعميق دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي العاملة في مصر؛ خاصة وأن طبيعة مرحلة إعداد الدولة للدفاع، تتطلب منهجًا متميزًا في السياسة التي توجه نشاط الاقتصاد، وتتسم بالترابط، والتكامل؛ لتحفز كافة القطاعات الأخرى على المحافظة على جودة، وكمية الإنتاج المنتجة في وقت السلم، ولتدعيم المقدرة الذاتية للاقتصاد المصري؛ لتمويل النفقات الحربية، وهو ما يتطلب

المحافظة على هيكلة الأنشطة الاقتصادية؛ مما يدعم القطاعات الإنتاجية، ويرفع معدلات النمو بها إلى مستويات تتطلبها طبيعة المرحلة.

شهدت البيئة الدولية العديد من المتغيرات والتطورات المهمة، والتي كان لها آثار عديدة على منطقتنا العربية، فانهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك المعسكر الشرقي، قد أدى لاختلال التوازن العالمي عسكريًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا ... إلخ، كما تعد الثورة الثالثة الصناعية (ثورة المعلومات)، والتي يعيشها عالم اليوم، هي مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي، وأصبحت السيطرة في هذا العصر لمن يملك المعلومات، كما أفرز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، زيادة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، مثل (تلوث البيئة – الديموقراطية – حقوق الإنسان – من المنظور الغربي ...). أما من الناحية الاقتصادية، فقد ظهرت عديد من المتغيرات الاقتصادية على الساحة الدولية، وأهمها التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى، واتفاقية الجات (منظمة التجارة الدولية)، والتغيرات في النظام المالي والنقدي العالمي. كما كان للأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 وما صاحبها من تداعيات وانعكاسات على المسرح الدولي، وما تمخض عنها من توابع، كان أبرزها أزمة دبلن، وتمثل هذه التغيرات تحديات كبيرة للدول النامية، ومنها مصر والدول العربية. لذا يعتبر إعداد الدولة للدفاع من أعمال الإستراتيجية العليا، الذي يتطلب حشد كل القوى في تخطيط شامل متناسق، بعيد المدى لتحقيق الغاية، والأهداف القومية المحددة في إطار الطاقات والإمكانات المتاحة.

تمر البلاد النامية – بصفة عامة – ومن بينها مصر بأزمات اقتصادية شديدة، تتسم باختلال موازين مدفوعاتها، وضعف المؤسسات المالية والنقدية بها، وتزايد عجز موازينها التجارية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة بها، في ذلك الوقت، قامت على مركزية القرارات، وإغفال قوى السوق؛ مما شكل عائقًا للتنمية.

لقد عانى الاقتصاد المصري خلال العقود السابقة على التسعينيات العديد من المشكلات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية، كان لها انعكاسات خطيرة على معدلات النمو، ومستوى المعيشة، وحجم المديونية الخارجية، إلى حد عجزت معه الإدارة الاقتصادية عن مواجهة تلك المشكلات؛ الأمر الذي اقتضى ضرورة تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي.

لقد اتسم الاقتصاد المصري خلال عقد الستينيات وبداية السبعينيات، بسيطرة الدولة والقطاع العام على النشاط الاقتصادي (التخطيط المركزي)، وقد صاحب ذلك عدم كفاءة

تخصيص الموارد، وعدم الجودة، وارتفاع معدل التضخم ... إلخ)، وعجزت موارد الدولة عن الوفاء بأعباء الديون الخارجية؛ من أقساط وفوائد، وانخفاض الاحتياطي النقدي، وتدهورت حالة المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري، وقد أدى هذا إلى اهتزاز صورة مصر الاقتصادية أمام دول العالم، وأمام مؤسسات التمويل الدولية، كل هذا جعل هناك حتمية لتبني مصر برنامج للإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، بالبدء في عمليات التحرير الاقتصادي، والتواصل مع التكتلات الاقتصادية؛ وذلك للقضاء تدريجيًّا على عوامل التشوه، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، وزيادة اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي.

لقد اتسم الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال مراحل البدء فيه، ببعض التخوف من مراحل روشتة الإصلاح، وتأثيرها على البنية الاجتماعية، والواقع الاجتماعي، ولكن صاحب ذلك حالة اتفاق، بأنه من الضروري السير في الطريق حتى نهايته، وضرورة إنجاح برنامج الإصلاح الإقتصادي، وجني ثماره.

شمل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، التحرك في العديد من المجالات، أهمها العمل على إصلاح المؤسسات المالية والنقدية في مصر، واستخدام العديد من الآليات، مثل تطوير القطاع المصرفي، وكذلك قطاع التأمين، وسوق المال، وتحرير أسعار وسوق الصرف، وتحرير حركة رأس المال، وكذلك تحرير البورصة.

تتطلب عملية إعداد الدولة للدفاع، أن تسير السياسات الاقتصادية في عدد من المسارات المتوزاية كالآتي:

أ- المحافظة على تدفق الاستثمارات في كافة المجالات، واستمرار تطبيق حوافز الاستثمار لكافة الأنشطة العاملة في المجالات المختلفة.

ب- المحافظة على معدلات الادخار الوطنية، إلى مستوى يتلاءم مع الاحتياجات المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحربي.

ج- المحافظة على استمرار استقرار سعر الصرف، والتحكم في معدلات التضخم، والتي غالبًا ما ترتفع في أوقات الحروب، ولذلك يجب السيطرة على التوسع النقدي، وتحقيق انضباط السيولة، بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك المرحلة.

د- المحافظة على استقرار سوق المال، باعتباره آلية مهمة لتعبئة المدخرات، وتوجيهها بكفاءة إلى نواحي الاستثمار المختلفة.

إن لمصر حساسية خاصة إزاء التغيرات العالمية / والإقليمية، وأيضًا المحلية، وإزاء ما يموج به العالم من تيارات سياسية، وتغيرات اقتصادية وفكرية، ويرجع هذا إلى اعتبارات الموضع والموقع؛ حيث أتاح موقع مصر الفريد بين قارات العالم القديم وشواطئ البحر الأحمر والمتوسط، مع ارتباطها بمنابع نهر النيل - إقامة علاقات، تتسم بالتداخل والتشابك من ناحية، والتعاون والصراع من ناحية أخرى.

لقد شهدت البيئة الدولية العديد من المتغيرات والتطورات المهمة، كما لعبت المتغيرات الإقليمية والمحلية دورًا مؤثرًا على المنطقة العربية / مصر، وقد تركت هذه المتغيرات والتحديات آثارًا مهمة على المنطقة العربية، ومنها مصر، سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا واجتماعيًّا.

أهم المتغيرات العالمية:

(1) انهيار الاتحاد السوفيتي والتجربة الاشتراكية في دول أوربا الشرقية.

(2) بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

(3) ثورة المعلومات والاتصالات.

(4) اللجوء إلى التكتلات الاقتصادية، في إطار سياسي واقتصادي.

(5) تعقد الموقف الدولي الراهن، وتزايد هذا التعقيد؛ بفعل التكنولوجيا الحديثة، فالتطورات التي كان يقدر وقوعها في المدى البعيد، أصبحت تقع وبشكل متسارع في المدى القصير.

(6) تراجع الأيدلوجيات، وبروز البعد الاقتصادي؛ نتيجة تزايد نطاق تدويل الحياة الاقتصادية، واحتلال المصالح الاقتصادية كأولوية متقدمة، وأصبحت المصالح الاقتصادية هي المعيار الأول في قياس قوة الدولة.

(7) ترتب الكونية (العولمة) الاقتصادية زيادة حدة التنافس بين الدول؛ للحصول على أنصبتها في الأسواق الدولية؛ لتسويق منتجاتها.

(8) أدى تراجع الاختلافات الأيدلوجية إلى بروز الاختلافات العرقية والدينية.

ليس هناك من شك في أن التحولات الجارية في بنية الاقتصاد الدولي، تطرح تحديات جديدة على الاقتصاد المصري، وعلى مستقبل التطور الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي

أيضًا، وبالتالي تحتاج إلى وقفة تأملية جادة؛ للوقوف على آثار وتداعيات عمليات العولمة بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، وآفاق الحركة الممكنة؛ للإقلال من الخسائر والمضار، التي قد تلحق بمسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي/ المصري، وخاصة بعد تطبيق اتفاقية التجارة العالمية.

أهم المتغيرات الداخلية:

أ- ارتفاع نسبة البطالة الحقيقية، وتزايد نسبة البطالة المقنعة.

ب- زيادة معدلات الهجرة الخارجية، خاصة من العقول المثقفة والعمالة الماهرة.

ج- عبء الدين العام المصري المحلي والخارجي، وأثره على عملية التنمية.

د- تهديد نسق القيم الدينية والعقائدية على أثر التنافس للقنوات الإعلامية الفضائية.

هـ- احتمالات تصاعد الصراع الطائفي، بتدبير ودعم عناصر خارجية؛ مما يؤثر على صمود الوحدة الوطنية، ويقلل من فرص الاستثمار، والتدفق السياحي.

و- تلوث البيئة، وظهور تحديات عالمية، تحتم الأخذ بمعايير متعارف عليها في الإنتاج.

ز- مشكلة التضخم، وزيادة أعباء خدمة الديون الخارجية والداخلية.

ح- التوسع نحو إنشاء المدن السكنية والصناعية، واستصلاح الأراضي والمشروعات.

ط- ومن المؤثرات المهمة والتحديات القائمة على الاقتصاد المصري، ارتباط الدخول الريعية بالمؤثرات الإقليمية والعالمية والمحلية، وتتوقف نواتجها على مدى استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يحدث في السياحة - قناة السويس - البترول - دخول العاملين في الخارج.

تعد هذه المتغيرات تحديًا للاقتصاد المصري، يؤثر في عوامل التنمية والإعداد للدفاع.

وتتضمن الإصلاحات المقترحة للمؤسسات المالية ثلاثة عناصر:

العنصر الأول: الجهاز المصرفي:

أ- مقترحات تطوير البنك المركزي المصري، والتي تتضمن:

(1) تطوير أداء البنك المركزي، من خلال تناول العناصر التالية:

- **الاستقلالية:** والتي يجب أن تكون سلطة البنك المركزي فيها أعلى سلطة.

- **تشكيل مجلس**: يكون أعضاؤه من الشخصيات المعروفة بتاريخها الوطني النزيه.
- **التحديث والتطوير**: ويعني تنوع الأعمال والخدمات المصرفية، مع العمل على رفع كفاءة العاملين.
- **تدعيم الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي**: في ضوء القانون رقم 120 لسنة 75.
- **تطوير أداء العاملين**: من خلال التدريب النوعي، وتعديل هيكل الأجور والمرتبات.

(2) السياسة النقدية: من خلال مجموعة من الأدوات الرئيسة، تشمل:

- عمليات السوق المفتوحة.

- سعر الإقراض وسعر الخصم.

- أدوات أخرى (تعديل نسب الاحتياطي القانوني - عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية).

(3) السياسة الائتمانية: من خلال اتباع الآتي:

- تشديد الرقابة على منح الائتمان.

- تسهيل إجراءات التقاضي، وسرعة الفصل في القضايا.

- تعدد جهات الرقابة.

- تقنين التوجه نحو الاستثمار العقاري.

ب- تطوير البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، من خلال:

(1) تطوير الأعمال المصرفية، من خلال إدخال العديد من الخدمات الجديدة.

(2) تمايز الأدوار التمويلية لكل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار.

(3) رفع مستوى الوعي المصرفي.

ج- تطويرالبنوك المتخصصة، وتشمل تطوير:

(1) البنوك العقارية.

(2) بنك التنمية الصناعية.

العنصر الثاني: قطاع التأمين، وتتمحور أهم المقترحات لتطوير قطاع التأمين حول الآتي:

أ- الرقابة على التأمين.

ب- خصخصة شركات التأمين.

ج- الوعي التأميني.

العنصر الثالث: سوق المال:

ولكي تتمكن البورصة المصرية من النهوض بدورها كسوق لجذب المدخرات الوطنية والعالمية، وإعادة توظيفها استثماريًّا، وتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية - **يتعين ضرورة تطويرها على النحو التالي:**

أ- تحديث آليات العمل بالبورصة.

ب- تطوير أدوات سوق رأس المال.

ج- تدريب وإعداد الكوادر اللازمة للعمل بمختلف قطاعات سوق المال.

د- تحسين أدوات الرقابة.

هـ- الإفصاح والشفافية.

و- تطوير الوعي بالاستثمار في سوق الأوراق المالية.

تتضمن الإصلاحات المقترحة للمؤسسات النقدية ثلاثة عناصر:

أ- تحرير أسعار وسوق الصرف.

ب- تحرير حركة رأس المال.

ج- تحرير البورصة المصرية.

* * *

التوصيات والمقترحات

1- في شأن أداء البنك المركزي ذاته:

أ- التأكيد على استقلالية قرارات البنك المركزي المصري، ورفع مستوى تبعيته إلى رئيس الجمهورية.

ب- وضع معايير محددة المدة لاختيار محافظ البنك المركزي، وكذلك الشروط المطلوب توافرها في أعضاء مجلس إدارته.

ج- زيادة عدد العاملين بالبنك المركزي، خاصة في قطاع الرقابة على البنوك، والنظر في هيكل الأجور والمرتبات الخاصة بهم.

د- تطوير قاعدة البيانات عن البنوك. وربط البنك المركزي بشبكات الاتصالات والمعلومات العالمية والمحلية.

هـ- وضع ضوابط تنظيمية للعمليات المصرفية.

و- توفير برامج تدريب متخصصة للعاملين بالبنك المركزي.

2- في شأن الرقابة على البنوك:

أ- حق البنك المركزي في الاعتراض على أي فرد في الإدارة العليا للبنك، وكذا أعضاء مجلس الإدارة، واشتراط أن يكون نصف أعضاء مجلس إدارة البنك من المصرفيين.

ب- وضع قواعد وضوابط واضحة، تحظر على البنوك الدخول في أي توظيفات خطرة أو غير مألوفة، أو فوق المستوى الطبيعي للمخاطرة.

ج- قيام البنك المركزي المصري باستخدام سلطاته المنصوص عليها بالقانون، ومنها:

(1) إلزام المساهمين بزيادة رأس المال لتغطية المخاطر.

(2) حق دمج البنوك الضعيفة أو المتعثرة بعد هيكلتها في كيان واحد.

3- في شأن السياسة النقدية:

أ- تنويع سلة العملات للاحتياط النقدي، وعدم ربطه بعملة واحدة.

ب- استخدام هذا الاحتياطي في أغراضه الرئيسة، وهي حماية سعر صرف الجنيه المصري من التلاعبات والمضاربات.

ج- إعلان البيانات اللازمة، عن كيفية استثمار الاحتياطي النقدي للبنك المركزي.

4- **في شأن السياسة الائتمانية:**

أ- لكي تكتسب العملية الائتمانية مصداقية حقيقية، لا بد أن يتواكب مع تطوير السياسة الائتمانية، تطوير مماثل في إجراءات التقاضي، بصورة أكثر مما هو موجود حاليًا بالمحكمة الاقتصادية.

ب- دعم إمكانات النظام القضائي، بما يتيح التدخل السريع لرد الحقوق المالية للمتقاضين، وذلك من خلال:

(1) سرعة وتبسيط إجراءات التقاضي في القضايا المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وبصفة خاصة الائتمان المصرفي.

(2) إنشاء دوائر متخصصة بالمحاكم؛ للنظر في القضايا المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية.

(3) البدء في إعمال قانون التحكم التجاري، وإدخاله كعنصر أساسي في عقود الائتمان في البنوك.

ج- على البنك المركزي المصري متابعة لجوء البنوك التجارية للاقتراض من الخارج بالنقد الأجنبي؛ وذلك لمراقبة عدم المبالغة في عمليات الاقتراض من جانب المسئولين في البنوك الوطنية.

د- أن يتم الرجوع إلى البنك المركزي المصري قبل إصدار السندات بضمان البنوك.

5- **في شأن تطوير البنوك التجارية وبنوك الاستثمار:**

أ- التوسع في الخدمات الجديدة، مثل:

(1) البطاقات الائتمانية على اختلاف أنواعها.

(2) عمليات الهندسة المالية، التي تستخدم الأدوات المالية الجديدة، مثل المشتقات والتوريق.

(3) التوسع في عمليات التأجير التمويلي، باعتباره أحد الأدوات التمويلية المستحدثة؛ لتمويل المعدات ولوازم التعمير وخطوط الإنتاج.

(4) اقتحام مجال شركات رأس المال وشراء وإدارة الشركات.

(5) استخدام وحدات الصرف الآلي والبنك الشخصي.

(6) إدارة القروض المسوقة، والخاصة بعمليات التمويل الضخمة، وتوزيعها على أكثر من بنك.

(7) توفير العديد من المؤسسات المالية المتخصصة مثل: Merchant banks، وشركات رأس المال المخاطر، والبيوت المالية.

ب- التأكيد على تمايز الأدوار التمويلية لكل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار.

ج- رفع مستوى الوعي المصرفي، **وذلك من خلال:**

(1) شرح وإيضاح الخدمات الجديدة التي تقدمها البنوك لعملائها.

(2) التوعية بالخدمات التقليدية، التي لا يتم استغلالها على النحو الأمثل من قبل العملاء.

(3) السماح بانتشار شبكة من الفروع المصرفية لبنوك القطاع الخاص، بما يتيح الخدمات المصرفية الحديثة في جميع أنحاء الجمهورية.

6- **في شأن تطوير البنوك المتخصصة:**

يجب أن تولي البنوك المتخصصة اهتمامًا خاصًا بتطوير أعمالها، في إطار تطوير الجهاز المصرفي، **وذلك على النحو الآتي:**

(1) البنوك العقارية:

- العمل على زيادة رءوس أموال البنوك العقارية؛ حتى تتمكن من الاضطلاع بالعمليات الجادة للتنمية العقارية.

- التأكيد على أهمية دور البنوك العقارية في تمويل الاستثمار العقاري، بحيث تضطلع بتنفيذ الخطط القومية للإسكان المتوسط في مصر، بما يلبي الاحتياجات الأساسية للفئات التي تتمتع بدخل منتظم، وحجم صغير من المدخرات.

- إتاحة الأموال بتكلفة مناسبة للبنوك العقارية؛ لتمويل الإسكان المتوسط ومحدودي الدخل بأسعار مناسبة.

(2) **بنك التنمية الصناعية:**

- تطوير البنك الصناعي؛ لتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة.

- استخدام سعر الفائدة كحافز إيجابي في دعم الأنشطة الإنتاجية والصناعات الصغيرة والحرفية، بما يزيد من فرصتها في المنافسة داخليًا وخارجيًا.

(3) **بنك التنمية والائتمان الزراعي:**

- إعادة تقييم السياسة الائتمانية الزراعية، ودورها في توفير التمويل اللازم للمنتجين الزراعيين.

- إجراء دراسة تفصيلية، بشأن المشكلات التي تواجه بنك التنمية والائتمان الزراعي.

7- **في شأن بعض ضوابط الخصخصة في مجال البنوك:**

أ- أن تكون جميع أسهم الزيادة في رأس مال العامة اسمية؛ حتى يمكن للبنك المركزي معرفة مشتريها.

ب- وضع حد أقصى للملكية الخاصة الكلية، بحيث لا تجاوز 10 ٪ إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي.

ج- الانتهاء من بيع حصص بنوك القطاع العام في البنوك المشتركة قبل بدء عملية خصخصتها.

د- التدرج في عملية الطرح، والاكتفاء ببنك واحد، والانتظار للتأكد من نجاح الإجراءات التي تم اتخاذها؛ حفاظًا على حسن الأداء المصرفي والاقتصادي.

هـ- ضرورة الالتزام بالشفافية والعلانية، فيما يتعلق بجميع البيانات والإحصاءات التي تتيح إمكان الحكم على سلامة الوحدات المصرفية.

و- وضع حد لعملية البيع للأجانب، وتحديد نسبة كحد أقصى لملكية المستثمرين الأجانب في بنوك القطاع العام التي تتم خصخصتها.

8- **في شأن الاندماج وتدعيم القدرة التنافسية للبنوك:**

أ- أن تتم عمليات الدمج تحت مظلة البنك المركزي المصري، أو بتوجيه منه.

ب- أن تجرى دراسات وافية لتجارب الاندماج التي تمت في الخارج، والاستفادة - بقدر المستطاع - منها، بما يتوافق مع ظروفنا المحلية.

ج- أن تستتب أولًا أوضاع الشفافية وتوفر المعلومات والبيانات؛ مما يسمح بالقيام بعمليات الاندماج على أسس سلمية.

د- الاهتمام بتخطيط وإدارة العامل البشري في الاندماج، حيث يمكن لعملية اندماج ناجحة من كافة الأوجه المالية والاقتصادية.

9- **في شأن تطوير الشركات الوطنية:**

أ- تقوية المراكز المالية لشركات التأمين، والعمل على زيادة رأس مالها؛ حتى تتمكن الشركات الوطنية من الصمود أمام المنافسة العالمية.

ب- إجراء تغيير شامل في جداول أسعار التأمين الحالية وشروطها؛ حيث مضى عليها حقبة طويلة من الزمن.

ج- إعادة النظر في التعريفة المطبقة في مصر الآن، والتي تصل إلى خمسة أضعاف التعريفة التي تطبقها شركات التأمين.

د- إدخال أنواع جديدة ومرنة في التأمين؛ حتى لا تلجأ الاستثمارات الأجنبية، بل والمصرية، إلى التأمين لدى الشركات الأجنبية.

هـ- إنشاء مراكز المعلومات لخدمة الأسواق التأمينية؛ لتشمل هيكل السكان والعمالة ومراكز الدخل والإنتاج والمشروعات القائمة والتعاقدات الجدية.

و- استكمال الإصلاحات التشريعية، وخاصة فيما يتعلق بقانون التأمين الإجباري على السيارات.

ح- تدريب الكوادر البشرية على الأساليب الحديثة للتأمين، وإرسال بعثات علمية وتدريبية إلى شركات التأمين العالمية.

ط- إنشاء شبكة تربط بين شركات التأمين وإعادة التأمين في مصر، وربطها بشبكة المعلومات العالمية.

ي- إنشاء معهد لتدريب الكوادر العاملة في قطاع التأمين، وذلك على غرار ما شهده القطاع المصرفي المصري بإنشاء المعهد المصرفي.

10- في شأن ضوابط مزاولة الشركات الأجنبية لعمليات التأمين في مصر:

أ- تطوير الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وتقويتها، حتى يمكنها الاضطلاع بالدور المنوط بها في هذا المجال.

ب- وضع معايير وضوابط لممارسة الشركات الأجنبية لأعمال التأمين في مصر، وتأسيس الشركات أو فروع لها، على أن تشمل هذه الضوابط: رأس المال، ونسب الملكية، ونسبة العمالة المحلية، بالإضافة إلى السمعة العالمية التي تحتلها هذه الشركات، وذلك أسوة بما هو مطبق في معظم الدول الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية.

ج- النظر في تكوين شركات مشتركة، كمرحلة أولى، يتم خلالها التعرف على نشاط هذه الشركات، ودراسة أوضاعها ومراقبتها.

11- في شأن خصخصة شركات التأمين الوطنية:

أ- على الرغم مما تضمنه قانون الإشراف والرقابة على التأمين من قواعد مهمة لضمان سلامة تنفيذ عملية الخصخصة في هذا القطاع، **فإنه يتعين التأكيد على ما يأتي:**

(1) التدرج في مساهمة القطاع الخاص في رءوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين، بحيث لا تقل مساهمة الدولة عن 50 ٪ من رأس مال شركات التأمين في المرحلة الأولى من الخصخصة.

(2) وضع الضوابط التي تحدد سقفًا لحصص الأجانب – أفرادًا ومؤسسات – في ملكية التأمين العامة، بحيث لا تتجاوز 5 ٪ للمؤسسة، لضمان عدم الانفراد بالقرار. وهو أسلوب معمول به في كل أنحاء العالم.

(3) أن خصخصة قطاع التأمين لابد أن تأخذ وقتًا طويلًا؛ لكي نضمن سلامة تقييم الشركات، والذي يشمل شقين: تقييم أداء الشركات، وتقييم موجودات كل شركة.

12- في شأن الوعي التأميني:

العمل على رفع مستوى الوعي التأميني لدى الأفراد، والتوجه إلى مختلف الفئات العاملة في مصر.

قطاع سوق المال:

أ- تحديث آليات العمل بالبورصة، وذلك من خلال:

(1) تيسير إجراءات تسجيل الشركات، وتشجيع الشركات الخاصة على طرح أسهمها في البورصة.

(2) تشجيع الشركات المغلقة على توسيع قاعدة رأس مالها، بالتحويل إلى شركات مساهمة، تتداول أسهمها في البورصة.

(3) مد فترة التداول بالبورصة؛ لمقابلة حجم التعامل الحالي والمستقبلي.

(4) سرعة إصدار شهادة نقل الملكية المؤقتة من البورصة، بما يتيح إعادة تداول الأوراق المبيعة ثانية.

(5) ملاحقة التطورات العالمية في مجال تجهيزات البورصة، والعمل على ربطها بالبورصات العالمية.

ب- العمل على إيجاد ما يعرف عالميًّا باسم صناع السوق، وهي شركات كبرى أو مؤسسات مالية متخصصة في تلبية أوامر الشراء والبيع لأسهم معينة في أي وقت.

ج- تشجيع تأسيس الشركات المتخصصة، ومنها على سبيل المثال: شركات الترتيب والتصنيف، وشركات أمناء الاكتتاب، وشركات الوساطة، وغيرها.

د- تحسين أدوات الرقابة:

وذلك من خلال التأكيد على دور هيئة سوق المال كمراقب ومنظم لكافة العاملين في سوق رأس المال، وتقليل دورها في التدخل في تقنيات وآليات عمل البورصة، على أن يكون هذا دور مجلس إدارة البورصة ذاتها، **بحيث يمكن أن تتوزع الاختصاصات كالتالي:**

- القيد والتداول من اختصاصات البورصة.

- الرقابة والمتابعة من اختصاص هيئة سوق المال.

- النظر في إعادة تنظيم الهيئات المشرفة على الأنشطة الاقتصادية، سواء ما يتعلق منها بالبورصة، أو هيئة سوق المال أو هيئة الاستثمار أو مصلحة الشركات؛ حتى لا تتداخل الاختصاصات.

- ضرورة الفصل بين سلطات رئيس هيئة سوق المال ورئيس البورصة؛ حتى يكون للبورصة استقلاليتها.

- وضع ميثاق شرف لمهنة الوسطاء في البورصة، وتحديد ضوابط للتعامل بين شركات السمسرة.

- وضع ضوابط واضحة لشروط قيد الأوراق المالية في الجداول.

- متابعة شفافية السوق والإفصاح، وذلك من خلال:

1- إنشاء قسم في البورصة للإفصاح عن المركز المالية للشركات، التي يجري تداول أسهمها أو سنداتها، على أن تلتزم الشركات بإرسال صور من ميزانياتها إلى هذا القسم.

2- ضرورة وجود أسس محاسبية محددة، والنص على القوائم الواجب نشرها، والإفادة بما يطرح عليها من تعديلات.

3- الالتزام بإعداد ميزانيات الشركات وفقًا للمعايير والقواعد الدولية؛ وذلك لسهولة مقارنتها عالميًا.

4- إصدار نشرات دورية (نصف سنوية مثلًا)، تتضمن كافة البيانات المتاحة عن المراكز المالية للشركات المقيدة بالبورصة؛ حتى يتمكن المتعاملون من الإلمام بحقيقة أوضاع هذه الشركات.

5- تحقيق أكبر قدر من الشفافية عند التعامل في السوق، بحيث يتاح للعملاء والسماسرة العلم بما يتم من عمليات فور حدوثها.

6- توفير معظم هذه المعلومات بالمجان.

13- في شأن تطوير الوعي بالاستثمار في سوق الأوراق المالية:

أ- توضيح دور الشركات المتخصصة في تدوير المحافظ المالية، وأهميته في تنمية الوعي لدى المستثمرين.

ب- الاهتمام بتوعية المستثمرين غير المتخصصين، بالمخاطر المحتملة من الاستثمار في صناديق الاستثمار، بذات القدر الذي يتم به إعلامهم بمزاياها؛ حتى لا يحدث إحجام عن الإقبال عليها في المستقبل، إذا لم يحصل المستثمر على العائد الذي كان يتوقعه.

ج- ضرورة التزام وسائل الإعلام بالمعالجة الموضوعية لما يجري بالبورصة، بدون تهويل أو تهوين؛ وذلك نظرًا لحساسية هذه الأسواق لكل ما ينشر أو يذاع في هذا الشأن.

وفى النهاية يمكن القول إن التحرير المالي للاقتصاد المصري، يمكن أن يتم في إطار الاندماج المتزايد للاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، شرط أن توضع الضوابط الضرورية والكافية؛ لمنع الأموال الأجنبية الساخنة من العبث في البورصة المصرية، ولتحويل الاستثمارات الأجنبية في هذه البورصة إلى استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، تساهم في تمويل الاستثمارات الجديدة، وفي تنمية الاقتصاد. كذلك فإن هناك ضرورة لاختيار نظام لسعر الصرف، يضمن أن يكون هذا السعر قريبًا من القيمة الحقيقية، أي القدرة الشرائية لوحدة العملة، مقارنة بالقيم الحقيقية أو القدرات الشرائية لوحدات العملات الأخرى، وهذا النظام - كما نرجح - هو التعويم المدار بشكل كفء ومرن. كذلك فإن هناك ضرورة للاستمرار في منع المضاربة على العملة المصرية نهائيًّا؛ لأن السماح بهذه المضاربة - في ظل تحرير أسعار الصرف وتعويم العملات في شرق وجنوب شرق آسيا - لعب دورًا مهمًّا في تفجير الأزمات المالية في تلك البلدان، فضلًا عن أن المضاربة على العملات - في حد ذاتها - عمل غير منتج وغير أخلاقي فعلًا. كذلك فإن التحرير المالي لابد أن يقترن برفع مستوى الشفافية إلى أقصى حد؛ لمنع استغلال النفوذ، ولمحاصرة الفساد والقضاء عليه. كذلك فإن رفع كفاءة قطاع الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية والنقدية، وتطوير قدرته على المنافسة، من زاوية الجودة والسعر - ضرورة؛ كي يتمكن من الصمود في السوق المحلية على الأقل في ظل التحرير المالي. وفي كل الأحوال، فإن الدولة يجب أن تكون مستعدة دائمًا في الأوضاع العادية للعب دورها الإشرافي والرقابي في ظل التحرير المالي، ومستعدة أيضًا للتدخل لتحقيق التوازن في القطاع المالي والمصرفي والتأميني والنقدي في لحظات الطوارئ أو الأزمات الكبرى.

* * *

الملاحق

ملحق رقم (1)

تحليل أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية المتعلقة بالقطاع المالي

بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية اعتبارًا من عام 2007، إلا أنها تبلورت بشكل واضح في سبتمبر 2008، وقد كانت البداية في يوليو 2008، حيث واجهت أكبر شركات التمويل العقاري في العالم؛ شركتي "فاني ماي" و"فريدي ماكك"، اللتين يضمنان قروضًا عقارية بحوالي 5 تريليون $ - خطر الانهيار؛ نتيجة للتوسع في الإقراض العقاري غير المدروس، مما اضطر الحكومة الأمريكية للتدخل، وإعداد خطة إنقاذ طارئة للشركتين [1].

وفي 15 سبتمبر 2008 - والذي هو تاريخ الإعلان الرسمي عن الأزمة العالمية، والتي عانى منها الاقتصاد الأمريكي - أعلن رابع أكبر بنك استثماري أمريكي، وهو بنك "ليمان برازر"، عن تقدمه بطلب لإشهار إفلاسه، وذلك بعد 158 عامًا من النشاط، واستحواذ بنك باركليز البريطاني على وحدة الاستثمار فيه، في صفقة قيمتها 1.75 مليار $. وبعد انهيار بنك ليمان برازر بيومين، أي في أواخر سبتمبر 2008، أوشكت أكبر شركة تأمين في العالم، وهي شركة إيه آي جي (A.I.G) الأمريكية للتأمين على الإفلاس، وأصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزامات وثائق التأمين. ومع العولمة وثورة الاتصالات والتحرير الاقتصادي، كان الانتشار السريع للأزمة بين مختلف دول العالم، ولاسيما أن الاقتصاد الأمريكي - الذي بدأت فيه الأزمة، ومن ثم انتقلت إلى باقي دول العالم - يمثل بمفرده حوالي 20٪ من الاقتصاد العالمي، سواء بمعيار التجارة الدولية، أو معيار الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على أن الدولار أصبح أقوى وسيلة مقبولة للوفاء بالالتزامات الخارجية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث تتم تسويات التجارة الدولية بالدولار، وحوالي 80٪ من المعاملات الدولية تتم بالدولار، وهو الأمر الذي ساعد في انتقال الأزمة[2].

---

(1) The economist ,july ,London,p.11.

(2) علي لطفي: الأزمة المالية العالمية (الأسباب – التداعيات – المواجهة)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر، بعنوان: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، جامعة عين شمس، 12-13 ديسمبر 2009، ص ص 4-7.

وإزاء ذلك اضطرت الإدارة الأمريكية للتدخل؛ لمنع انهيارها، من خلال إقراضها 85 مليار دولار، والاستحواذ على 79.9٪ من أسهمها، وتوالت سلسلة الانهيارات في البورصات الأمريكية والأوربية، وفي سبتمبر 2008، وقع أكبر انهيار لمؤسسة مالية أمريكية "واشنطن ميوتيوال"، المتخصصة في الادخار والرهن العقاري وبطاقات الائتمان، بعد وصول خسائرها إلى 6,1٪ مليار $، والتي كان يعمل بها 43 ألف موظف، وتملك 2200 فرع في 15 ولاية أمريكية، وبيعت لبنك جيه بي مورجان، في صفقة قدرها 9.1٪ مليار $[1]. ومنذ سبتمبر 2008 وحتى أكتوبر 2008 انهارت 16 مؤسسة مصرفية أمريكية عملاقة ومتوسطة، وكان آخرها بنك ألفا الإقليمي، الذي استحوذ عليه بنك "ستيرنسيز"، وامتدت سلسلة الانهيارات فيما بعد، حيث انهار بنكا "برادفورد أند بينجلي"، و"نورثرن روكك" في بريطانيا، وقامت الحكومة البريطانية بتأميمهم، وانهار بنك فورتس البلجيكي اللوكسمبورجي الهولندي المشترك، فقامت هولندا بتأميم الحصة الهولندية.

عرض لبعض أسباب حدوث الأزمة المالية عالميًا:

1- التوسع في منح الائتمان دون مراعاة الضوابط المقررة:

التوسع في عمليات منح الائتمان دون دراسة كافية، هي السبب الرئيس في العديد من الأزمات والمشكلات التي تحدث بالقطاع المصرفي، فعندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية، توسعت في منح الائتمان، دون قيامها بتطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان، المتعارف عليها، ومنحت قروضًا، أطلق عليها اسم قروض النينجا (No Income, No Ninjna,Job,No Assets)، أي تلك القروض التي منحت دون وجود وظيفة ثابتة للمقترض (دخل ثابت له)، وبدون وجود ضمانات حقيقية مقابل تلك القروض.

2- التوسع في منح القروض العقارية:

شهدت السنوات من 2005 وحتى 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية توسع شركات التمويل العقاري في منح القروض العقارية، ورهن العقارات التي يشتريها الأمريكيون بقروض، بلغت نسبتها في بعض الحالات 100٪ من قيمة العقار، ودون دراسات كافية؛ للتأكد من مقدرة المشترين على السداد، وللتدليل على ضخامة الإقراض

(1) أحمد السيد النجار: الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة والنموذج الاشتراكي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 194، السنة 18، ديسمبر 2008، ص 15.

العقاري في الولايات المتحدة، يكفي القول إنه ارتفعت من حوالي 680 مليار $ عام 1974 إلى 14 تريليون $ عام 2008، وقت نشوب الأزمة، حيث قام البنك المركزي الأمريكي عام 2007 برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم؛ مما أدى لرفع العبء على المقترضين؛ الأمر الذي أدى لتعثرهم، في الوقت الذي تراجعت سوق العقارات، فقامت شركات التمويل العقاري، باسترداد العقارات من المقترضين، وعرضها للبيع؛ مما أدى لزيادة المعروض، وبالتالي أدى إلى مزيد من انخفاض في الأسعار، مع ظهور أزمة سيولة في تلك الشركات؛ نتيجة للتوقف عن السداد.

3- زيادة الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض:

شهد الاقتصاد الأمريكي حالة من تزايد الاستهلاك - بشكل كبير - بلغ نسبته حوالي 87٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، بعد أن أصبحت زيادة الاستهلاك في شكل حصول المستهلكين على قروض لشراء السلع والخدمات بالتقسيط، بشكل فاق قدراتهم على السداد، أو ما يطلق عليه الاستهلاك الترفي.

4- ضعف الرقابة على المؤسسات المالية، وغياب التنسيق بينها:

حيث يقصد بالمؤسسات المالية (البنوك وشركات التمويل العقاري، وسوق رأس المال، وشركات التوريق، وشركات التخصيم)، وهي جميعًا تلعب أدوارًا مهمة في اقتصاد أي دولة، وبالتالي يظهر أنه من الخطورة بمكان، عدم وجود رقابة كافية عليها، وهو الأمر الذي جعل الأزمة تنطلق من القطاع المالي، فضلًا عن أنه كان يحدث لفترة طويلة في حالة تعرض أحد أنشطة القطاع المالي، كانت تؤثر فقط على نفس القطاع، ولا تنتقل إلى بقية القطاعات، ولكن انهيار الحواجز بين الأسواق والمؤسسات المالية، أدى إلى أنه في حالة تعرض أحد أنشطة القطاع المالي (البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وسوق رأس المال وشركات التوريق وشركات التخصيم) لأزمة معينة - فإنها تنتقل سريعًا إلى بقية أنشطة القطاع المالي، والأمر الذي زاد من حدة الأزمة، هو عدم توحيد جهود أجهزة الرقابة على القطاعات، وغياب التنسيق فيما بينها، كل ذلك ساهم في زيادة الأزمة، وانتقالها من شركات التمويل العقاري إلى باقي أنشطة القطاع المالي.

5- حدوث الأزمة في توقيت تراجع الاقتصاد الأمريكي:

حيث شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا شديدًا في معدلات أداء الاقتصاد الأمريكي، جعلته غير قادر على الصمود في مواجهة الأزمة، حيث تراجع فائض الموازنة العامة للدولة

من 255 مليار $ عام 2000، إلى عجز بلغ 455 مليار $ عام 2008، ويرجع ذلك لزيادة الإنفاق العسكري بصورة كبيرة، كما ارتفع معدل التضخم من 2٪ إلى 5٪ ، وانخفض معدل النمو الاقتصادي إلى أقل من 2٪، بعد أن كان يصل إلى 4٪، فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة، لتصل إلى 5.5٪، وأيضًا تزايد المديونية الخارجية، لتصل إلى حوالي 3 تريليون $ عام 2008؛ الأمر الذي ساهم في تفاقم الأزمة.

6- تنامي أدوات مالية جديدة ذات مخاطر مالية، مثل المشتقات المالية (Derivatives) والتعامل بالهامش (Margin Trading) والتوريق:

حيث ازداد التعامل بأدوات مالية جديدة، مثل المشتقات (Derivates)، وهي تعتبر أحد أنواع العقود التي يترتب عليها حقًّا لطرف، والتزامًا على طرف آخر، ويعرف صندوق النقد الدولي المشتقات المالية بأنها: عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمارًا لأصل المال في هذه الأصول. وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار والفوائد، فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية، يصبح أمرًا غير ضروري، والتعامل بالمشتقات قد يكون من خلال الأسهم أو العملات، والأصل فيها هو نقل المخاطر من طرف إلى آخر، بقبول الطرفين.

ومن استعراض الأسباب السابقة التي أدت لحدوث الأزمة المالية العالمية، لا يمكننا القول إن الاقتصاد المصري لم يتأثر بالأزمة العالمية تمامًا، وأيضًا لا يمكن القول أيضا إنه انهار مع الأزمة العالمية، وأيضًا - وفى نفس الوقت - لا نستطيع إرجاع كل التأثيرات السلبية في قطاعات الاقتصاد المصري عام 2008- 2009 إلى الأزمة العالمية وحدها، فضلًا عن أن العولمة المالية وحرية الانتقال لا تمكن أي اقتصاد من الانفصال بعيدًا عن تأثيرات المتغيرات العالمية التي تحدث، وإن كان حجم التأثير يختلف من اقتصاد لآخر، تبعًا لقوة هذا الاقتصاد أو ذاك، والأرقام خير دليل، فمن استعراض أهم أرقام الاقتصاد المصري قبل وبعد الأزمة العالمية، سنلاحظ حجم ونوعية التأثير الذي سببته تلك الأزمة، وغيرها من المتغيرات الأخرى، سواء الداخلية أو الخارجية.

جدول رقم (1)

يوضح أهم أرقام الاقتصاد المصري 2007 – 2008، و 2008 - 2009(1)

بيـــان	2007-2008 (قبل الأزمة العالمية)	2007 - 2008 (بعد الأزمة العالمية)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	7.2٪	4.7٪
ميزان المدفوعات الكلي	5.42 مليار $	3.4 مليار $
الصادرات	29.4 مليار $	25.2 مليار $
الواردات	52.8 مليار $	50.3 مليار $
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	13.2 مليار $	8.1 مليار $
عائدات قناة السويس	5.2 مليار $	4.7 مليار $

من بيانات الجدول السابق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، من 7.2٪ عام 2008، إلى 4.7٪ عام 2009، وهي نسبة انخفاض كبيرة، وترجع – بشكل كبير – إلى الأزمة العالمية، إذا ما علمنا أن نسبة النمو بلغت 6.8٪ عام 2006، وبلغت 7.12٪ عام 2007، كما حقق ميزان المدفوعات عجزًا قدره 3.4 مليار $ عام 2009، بعد أن كان قد سجل فائضًا قدره 5.42 مليار $ عام 2008، كما انخفضت قيمة الصادرات المصرية من 29.4 مليار $ عام 2008 إلى 25.2 مليار $ عام 2009؛ حيث إن ما نسبته 32٪ من صادرات مصر للخارج، تتجه للولايات المتحدة الأمريكية، كذلك انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 13.2 مليار $ إلى 8.1 مليار $، علمًا بأن ثلثي تلك الاستثمارات يأتي من أوربا وأمريكا، علاوة على انخفاض عائدات قناة السويس من 5.2 مليار $ عام 2008، إلى 4,7 مليار $، وهو الأمر الذي يشير – بلا شك – إلى تأثر الاقتصاد المصري بتداعيات الأزمة المالية العالمية؛ من منطلق أن القطاع المصرفي يعتبر أحد أهم أنشطة القطاع المالي، والذي بدوره يعد من أهم قطاعات الاقتصاد القومي المصري، مما يشير لضرورة تأثر القطاع المالي، ومن ثم الجهاز المصرفي بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

(1) التقرير المالي الشهري لوزراة المالية، 2009، المجلد الرابع، العدد 11، ص ص 73.

ملحق رقم (2)

تحليل أسباب عدم تأثر الجهاز المصرفي المصري بالأزمة المالية

يتكون الجهاز المصرفي المصري من 39 بنكًا مسجلًا لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى بنكين غير مسجلين لديه، وبالتالي لا يخضعان لرقابته، وهما بنكا المصرف العربي الدولي وناصر الاجتماعي، وقد تمخض الهيكل الحالي للجهاز المصرفي كنتاج للعديد من المتغيرات التي حدثت خلال الفترة من 2004 وحتى 2008، أو مايطلق عليها بالمرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح المصرفي المصري.

وقد تم تصنيف البنوك إلى أربع مجموعات - وفقًا لنوعية المساهمين والأنشطة - وهي بنوك القطاع العام، وعددها 3 بنوك، وتمثل نسبة 38,2٪ من إجمالي أرصدة الإقراض. والبنوك المتخصصة، وعددها 5 بنوك، وتمثل 11٪ من إجمالي الإقراض. والمجموعة الثالثة من 24 بنك خاص، تمثل 45,6٪ من إجمالي أرصدة الإقراض. وأخيرًا 7 فروع أجنبية تمثل 5,2٪ من إجمالي أرصدة الإقراض، وفقًا للمركز في نهاية يونيه 2009[1].

وإذا تم تقسيم هيكل الجهاز المصرفي على أساس الملكية، فنلاحظ أن نسبة البنوك العامة بلغت حوالي 45٪، والبنوك المصرية الخاصة بلغت 25٪، في حين بلغت نسبة البنوك الأجنبية والعربية حوالي 30٪[2]، وهنا يثار العديد من التساؤلات المهمة، مثل: هل العبرة بالنسبة كرقم أو ككم، أم العبرة بها ككيف؟ بمعنى هل العبرة بالنسبة وحدها كرقم مطلق، أم بمدى تأثيرها وقوتها، ومدى تحكمها في السوق المصرفية؟ علاوة على: هل يمكن اعتبار البنوك العربية من ضمن البنوك الأجنبية؟ أم أن المصطلح يقتصر فقط على البنوك؟ وهذا يقودنا إلى إشكالية علاقة ملكية البنك بعملة داخل الاقتصاد الوطني، فهل البنك يعمل برأس مال أم بودائع العملاء المحليين، وبالعملة المحلية؟ أسئلة تحتاج لإجابات، وتحديد واضح، من ناحية أخرى، ترى بعض الدراسات أن آثار الأزمة العالمية كانت محدودة للغاية على قطاع البنوك في مصر، وذلك يرجع إلى العديد من الأسباب لعل من أهمها:

---

(1) البنك المركزي المصري، قطاع التأمين والإشراف، إستراتيجية تطبيق بازل 2 في القطاع المصرفي المصري، 14 أكتوبر 2009، ص3.

(2) http: // www.cbe.org.eg/timeseries.htm.

- تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تطوير الجهاز المصرفي 2004 - 2008، وتتضمن إصدار قانون البنوك الجديد ولائحته التنفيذية.

- وضع حد أقصى 5٪ من المحفظة الائتمانية للبنوك؛ لاستخدامها في التمويل العقاري.

- حل الجزء الأكبر من مشكلة الديون المتعثرة.

- رفع الحد الأدنى لرءوس أموال البنوك المصرية، بحيث لا تقل عن 500 مليون جم، واندماج البنوك الصغيرة في بنوك كبيرة وقوية.

- إعادة الهيكلة الإدارية والمالية للبنوك المصرية.

- علاوة على تشديد الرقابة والإشراف من جانب البنك المركزي على البنوك [1].

وهي جميعها تصب في دور الدولة والسلطات النقدية والتدخل الإيجابي، عن طريق الرقابة والإشراف على هذا القطاع الحساس، والنقطة المهمة - من وجهة نظر المؤلف - تمثلت في تغيير الإطار المؤسسي للجهاز المصرفي، بالإعلان في سبتمبر 2004 عن خطة لإصلاح الجهاز المصرفي، كوسيلة لتعزيز سلامة وقوة الجهاز المصرفي، وخلق قطاع مصرفي، قادر على زيادة معدل النمو الاقتصادي، **وتمثلت أهم المحاور الرئيسة لهذه الخطة فيما يلي** [2]:

- تفعيل آلية الدمج والاستحواذ، كوسيلة لتدعيم المراكز المالية للبنوك الصغيرة، ومواجهة مشكلات البنوك المتعثرة.

- الخصخصة، وبيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة.

- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام ماليًّا وإداريًّا.

- حل مشكلة الديون المتعثرة.

- تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري. واستكمالًا لتلك النقطة - كما أشار التقرير السنوي للبنك المركزي المصري - فإن المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح

---

(1) علي لطفي: الأزمة المالية العالمية (الأسباب - التداعيات - المواجهة)، ورقة عمل للمؤتمر السنوي الرابع، بعنوان: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، جامعة عين شمس 12 - 13ديسمبر 2009، ص 19.

(2) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2008، القاهرة، ص22:27.

المصرفي، هدفت إلى إعداد وتهيئة البنك المركزي والبنوك العاملة في مصر، إلى الاستعداد لتطبيق بازل 2 في مرحلة زمنية، من عام 2009وحتى2012.

والجدير بالذكر القول إنه من ضمن أبرز الإصلاحات التي تمت في السياسة النقدية، هو التوجه نحو اعتماد السلطة النقدية - متمثلة في البنك المركزي المصري - بشكل كبير على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة، لتنظيم مستوى السيولة المحلية، بشكل يكفل تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار[1].

ومما لا شك فيه أن المرحلة الأولى من الإصلاح المصرفي المصري، قد عززت - بشكل كبير - من سلامة المراكز المالية للجهاز المصرفي المصري، وتقوية قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية، إلا أن هذا لا يعني أن الجهاز المصرفي كان بمنأى عن آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية؛ فبطبيعة الحال يوجد تعاملات مع البنوك في الخارج، كما أنه يقدم قروضًا للعديد من القطاعات التي تعرضت لتداعيات الأزمة، فضلًا على أن حوالي 30٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، أصبحت في حوزة البنوك الأجنبية التي تعمل في مصر، وهي مؤسسات مالية ونقدية تأثرت بالطبع مراكزها الرئيسة الأم في الخارج، بدرجة أو بأخرى بالأزمة العالمية[2].

ورغم ذلك يمكن اعتبار أن القطاع المصرفي لم يتأثر بالأزمة المالية بشكل كبير؛ بسبب غياب العوامل الرئيسة المسببة للأزمة العالمية – كما سيتم توضيحه لاحقًا على نحو تفصيلي – ويرى البعض أيضًا أن أثر الأزمة العالمية على الجهاز المصرفي المصري من الآثار التي تعتبر ذات التأثير المحدود؛ للعديد من الأسباب، ومن **أهمها**[3]:

– محدودية تكامل القطاع المالي المصري في النظام المالي العالمي.

(1) جمال الدين زروق وآخرون: أوضاع القطاع المصرفي في الدولة العربية وتحديات الأزمة العالمية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2009، ص 23.

(2) http://www.ebe.org.eg/timeseries.htm.

(3) أمير ألفونس عربان: أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك التجارية وبنوك الاستثمار على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر، بعنوان: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، جامعة عين شمس، 12-13 ص 509:510.

- عدم وجود مشكلة سيولة لدى الجهاز المصرفي؛ حيث إن نسبة التوظيف (الإقراض/الودائع) لم تتعدى 52٪، بالمقارنة بالحدود الآمنة، التي تتراوح بين 75٪ و 80٪.

- انخفاض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج، مقارنة بودائعها.

- توظيف الاحتياطيات الدولية توظيفًا آمنًا، حيث بلغت 35 مليار $، منها 98٪ مودع في سندات وأذون خزانة أمريكية وأوربية، وهي سندات مضمونة، والنسبة الباقية 2٪ مودعة ببنوك عالمية قوية.

- قيام البنك المركزي بخطة إصلاح مصرفي خلال الفترة 2008/2004، وما تضمنته من اندماجات، وخلق كيانات أكبر، مع إعادة هيكلة البنوك، وحل مشكلة الديون المتعثرة، وأيضًا الضوابط الصارمة، والمتعلقة بقواعد منح الائتمان، وفقًا للقرار الصادر في أبريل 2005، ونسب السيولة والاحتياطيات، ووضع حدود قصوى للاستثمار في الأوراق المالية، وأيضًا في التمويل العقاري، وكذلك في الإيداع للأموال لدى البنوك الخارجية، وهو ما يتضح من التحليل التالي:

أولًا: دور البنك المركزي في التحكم في قروض التمويل العقاري:

- لقد كانت عملية التوسع في منح القروض العقارية، هي من أهم مسببات الأزمة العالمية، أو نقطة الانطلاق لها، حيث ارتبطت - بشكل كبير - بالتوسع غير المنضبط في منح القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي لا يزال التمويل العقاري يخطو خطواته الأولى في مصر، حيث خضع التوسع في هذا النوع من الإقراض للضوابط التي وضعها البنك المركزي لمصري في قانون التمويل العقاري 148 لسنة 2001 وتعديلاته، والقانون رقم 10لسنة 2009، بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، والخاص بإنشاء هيئة عامة للرقابة على الأسواق والأدوات غير المالية، تسمى الهيئة العامة للرقابة المالية، وحددت المادة الثانية من القانون اختصاصاتها[1]، وحلت - بموجب المادة الثالثة من القانون - محل الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري[2]، ويقضي بألا تزيد القروض

---

(1) تنص المادة2 من القانون رقم 10 لسنة 2009: تختص بالرقابة والإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتوريق.

(2) تنص المادة 3 من القانون رقم 10 لسنة 2009: تحل الهيئة محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000، وقانون التمويل العقاري، الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، وقانون الإيداع والقيد للأوراق المالية، الصادر بالقانون رقم 93 لسنة=

الممنوحة من البنوك لعملائها عن 5٪ من إجمالي القروض الممنوحة، مع الفصل التام بين التمويل المقدم لشركة التنمية العقارية، وتمويل الراغبين في شراء الوحدات السكنية[1].

جدول رقم (2)

مؤشرات التمويل العقاري في مصر

البيان	2005	2006	2007	2008
عدد شركات التمويل العقاري	2	3	6	10
إجمالي رءوس أموال الشركات (بالمليون)	410	460	876,50	1126,5
إجمالي التمويل الممنوح من الشركات (مليون)	86	271	491	1012
٪ من رأس مالها	٪21	٪58	٪56	٪89,8
متوسط حجم التمويل (ألف جم)	260	208	211	185
متوسط مدة التمويل	غ.م	غ.م	11,6	13,6
متوسط قيمة التمويل إلى قيمة (٪)	غ.م	غ.م	53,6	53
متوسط سعر الفائدة (٪)	غ.م	غ.م	12,8	13,3

المصدر: سلطان أبو علي، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاسها على مصر، ورقة عمل رقم 142، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، ديسمبر 2008، ص14.

- ويتضح من الجدول السابق أن عدد شركات التمويل العقاري، قد زاد من شركتين إلى 10 شركات، وهو عدد محدود جدًا، وأن إجمالي رءوس أموال هذه الشركات قد تتضاعف حوالي 2,75 مرة خلال الفترة من 2005 إلى 2008، وأن إجمالي قيمة التمويل الممنوح من الشركات قد بلغ مليار جم في سبتمبر 2008، وهذا الرقم يعد نسبة قليلة جدًا من الاستثمارات العقارية الجديدة، وأيضًا بلغ متوسط قيمة التمويل 185ألف جم عام 2008،

= 2000، وقانون التمويل العقاري الصادر، بالقانون رقم 148 لسنة 2001، كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى، وتعتبر الهيئة الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام قانون التأجير التمويلي، الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1995.

(3) قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم 1906/2007، بجلسته المنعقدة في 2 أكتوبر 2007، بشأن ضوابط وقواعد التمويل المصرفي لشركات التنمية العقارية، العاملة في مجال إنشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها.

وبنسبة 53٪ من قيمة العقار، ويتبين من قراءة هذه المؤشرات أن التمويل العقاري في مصر ما زال في مرحلة البدايات، ولذلك يمكننا القول إن أهم العوامل المسببة لحدوث الأزمة المالية العالمية لم تتوافر في القطاع المصرفي المصري.

ثانيًا: دور البنك المركزي في التحكم في استخدام المشتقات المالية:

ارتبطت الأزمة العالمية بالتوسع الكبير في عمليات توريق المديونات العقارية، ونشاط آلية المشتقات، عن طريق إصدار أوراق مالية متنوعة، بضمان قروض ورهون، وطرحها في البورصة، ويتم تداولها واستخدامها أيضًا كضمان، سواء عند الحصول على القروض، أو إصدار أوراق جديدة مشتقة منها في سلسلة متتالية من عمليات خلق أصول مالية، تجاوزت قيمتها أضعاف الديون العقارية الأصلية لها، وجميعها تستند لنفس ضمانة الرهون العقارية، وهذه الآلية لتوريق المديونات، وإصدار المشتقات وتداولها، تكاد تكون غير معروفة للقطاع المالي المصري؛ فسندات التوريق المقيدة حاليًا في البورصة المصرية، لا تتجاوز 2.3 مليار جم، تمثل نسبة 3.8٪ من إجمالي قيمة السندات المقيدة، و1.1٪ من إجمالي قيمة الأوراق المالية المقيدة [(1)]، علاوة على أن قواعد العمل بالبورصة المصرية، لا زالت لا تسمح بالتعامل في المشتقات، أما البنوك في مصر فتتعامل في المشتقات، وفقًا للقواعد التي حددها البنك المركزي المصري، لأغراض المضاربة، وتسمح له فقط في استخدامها لأغراض التحويط (Hedging) من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.

ثالثًا: دور البنك المركزي في تقوية القطاع المصرفي في المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المصرفي:

وذلك عن طريق الرقابة المصرفية الفعالة المستمرة من قبل البنك المركزي المصري، والتي بدأت بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المصرفي 2004 – 2008، ويبدأ مرحلته الثانية 2009 - 2012. أي أن حدوث الأزمة تزامن مع الانتهاء من المرحلة الأولى، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، والأمر كان سيختلف كثيرًا، لو أنها جاءت قبل ذلك، ولقد اشتمل قانون البنوك والجهاز المصرفي - قانون رقم 83 لسنة 2005 - على العديد من الضوابط التي ساهمت في تجنيب القطاع المصرفي، العديد من الآثار السلبية، التي نتجت عن الأزمة المالية

---

(1) http:// www,egyptsc.com/arable/services.aspx

العالمية، حيث قام البنك المركزي بوضع المعايير والضوابط الرقابية، التي تكفل سلامة المراكز المالية، وتقيم عمليات الرقابة على الائتمان [1]، كما شدد على ضرورة تعزيز المراكز المالية للبنوك، عن طريق وضع حد أدنى لرأس مال البنك الذي يعمل في مصر، وكذا الفرع الأجنبي[2]، كما ساهم البنك المركزي في تخفيف آثار الأزمة، عن طريق وضع حدود وضوابط لفروع البنوك الأجنبية التي تعمل في مصر؛ لضمان الودائع والالتزامات الأخرى، وأشار إلى ضرورة أن يقوم الفرع الأجنبي بوضع أموال تعادل كافة التزاماته [3]، كما وضع البنك المركزي حدودًا قصوى لتوظيفات البنوك في الخارج، وأيضًا وضع حدودًا قصوى للتمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية، ووضع حدًّا أدنى لمعايير كفاية رأس المال، ونسب السيولة والاحتياطي الخاص بالرقابة على البنوك، وتأمين الودائع [4].

---

(1) مادة رقم 14(ب) ص(5): وضع المعايير والضوابط الرقابية التي تكفل سلامة المراكز المالية للبنوك وحسن أدائها لأعمالها وإصدار القرارات اللازم تنفيذها، وتقيم الجهود التي تبذل بشأن الرقابة على الائتمان الذي تقدمه البنوك، والتأكد من تطبيق معايير الجودة الائتمانية المالية.

مادة رقم 58 ص(17): يضع مجلس إدارة البنك المركزي المعايير الواجب التزامها في تصنيف ما تقدمه البنوك من تمويل وتسهيلات التنمية، وفي تصنيف غير المنتظم منها والأرصدة الناتجة عن هذا التصنيف.

مادة رقم 59 ص(17): وضع مجلس ادارة البنك المركزي القواعد التي تنظم معدلات السيولة في البنوك في مجالات الاستثمار.

(1) مادة رقم 32 (2) ص(9): ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن خمسمائة مليون جنيه مصري، وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية في جمهورية مصر العربية عن خمسين مليون دولار أمريكي، أو ما يعادلها بالعملات الحرة.

(2) مادة رقم 39 ص(11): يجب أن تكون للبنك أموال في جمهورية مصر العربية تعادل مقدار التزاماته مستحقة الأداء فيها، علاوة على مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع المنصوص عليه في المادة (32) من هذا القانون.

مادة رقم 41 ص(11): يجوز لأي بنك الاندماج في بنك آخر، بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزي، بعد استيفاء الشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من هذا المجلس، مع مراعاة ضمان حقوق العاملين بالبنك المدمج.

مادة رقم 37ص(11): يحصل البنك المركزي من البنوك الأجنبية التي لها فروع في جمهورية مصر العربية على ضمان لجميع الودائع لدى الفروع ولكافة التزاماته الأخرى، وذلك على النحو الذي يحدده مجلس إدارة البنك المركزي.

(3) مادة (56) ص(16): أ/ تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال. ب/ الحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك في الخارج. ج/ الحدود القصوى للمديونية للخارج، والضمانات المقدمة عن تمويل يؤدى في الخارج. د/ الحدود القصوى للقيمة للضمانات المقدمة مقابل التمويل والتسهيلات، وتحديد آجال الاستحقاق. هـ/ تحديد نسبة=

قياس انعكاس تأثير برنامج الإصلاح المصرفي على الجهاز المصرفي:

فمن تحليل الجدول رقم (1) .. جدول مقارنة المركز المالي الإجمالي للبنوك بخلاف البنك المركزي قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية يونيه 2007، حتى فبراير 2010 - يتضح ما يلي:

- زيادة قيمة إجمالي القروض التي منحها الجهاز المصرفي، من 354 مليار في يونيه 2007 (بعد مرور 3 أعوام على بدء برنامج الإصلاح المصرفي)، إلى 401 مليار جم يونيه 2008 (بعد انتهاء المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح المصرفي)، وبنسبة زيادة قدرها 15,5٪.

- زيادة رءوس أموال البنوك من 33 مليار جم إلى 37,6 مليار جم، بنسبة زيادة قدرها 14٪.

- ارتفاع قيمة الاحتياطيات، من 12,6 مليار جم في يونيه 2007، إلى 1908 مليار جم يونيه 2008، وبزيادة قدرها حوالي 7,2 مليار جم، بنسبة زيادة قدرها 57٪.

- ارتفاع قيمة ودائع البنوك المصرية، من 650 مليار جم في يونيه 2007، إلى 747 مليار جم يونيه 2008، وبزيادة قدرها حوالي 97 مليار جم، بزيادة قدرها حوالي 15٪.

انعكاس دور البنك المركزي على أهم عناصر مسببات الأزمة العالمية:

1- السيولة:

ارتبطت الأزمة أيضًا - إلى حد كبير - بنقص كبير في السيولة لدى البنوك؛ نتيجة لتعثر عملاء القروض العقارية، وعدم تدفق ما هو مستحق عليهم كأقساط وفوائد إلى البنوك من جهة، وانهيار قيمة الأوراق المالية الصادرة بضمان الرهون العقارية من جهة أخرى، وهذه

= السيولة ونسبة الاحتياطي. و/ الحدود القصوى للقيمة التسلسلية للضمانات المقدمة مقابل التمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية، وذلك مع مراعاة حكم البند (3) من المادة (60) من هذا القانون. ز/ ضوابط الحسابات ومزاولة العمليات المصرفية. ح/ المعايير التي تتبع في تحديد قيمة كل نوع من أصول البنك. ط/ قواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها وكيفية النشر،/ القواعد الخاصة بالحد الأقصى للسندات، التي يجوز لكل بنك إصدارها أو ضمانها، وشروط الإصدار أو الضمان. الحدود القصوى للتوظيف لدى العميل الواحد، والأطراف المرتبطة بالبنك، وذلك مراعاة حكم مادة (71) من هذا القانون، ويقصد بالأطراف المرتبطة بالبنك، الأطراف التي يسير عليها العميل أو الأطراف التي يسيطر عليها البنك - بحسب الأحوال - سيطرة فعلية، وذلك وفقًا للمقصود بالسيطرة الفعلية في المادة (51) من هذا القانون. مادة رقم 87 ص(24): ينشأ بالبنك المركزي صندوق على الودائع بالبنوك، تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة، ويكون مجلس أمناء برئاسة محافظ البنك المركزي، ويكون مقره مدينة القاهرة، ويضم الصندوق في عضويته جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي.

المعطيات تختلف كثيرًا عن واقع الجهاز المصرفي، والذي يتمتع بسيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية في شهر الأزمة سبتمبر 2008 30 ٪ (النسبة الإلزامية 20٪)، في حين بلغت نسبة السيولة الفعلية الأجنبية 44٪ (النسبة الإلزامية 25٪)[1]، وهو ما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (3)

تحليل مؤشرات السيولة للبنوك المصرية

البيان	يونيه 2007 (قبل حدوث الأزمة)	سبتمبر 2008 (شهر حدوث الأزمة)	ديسمبر 2008 (بعد مرور شهرين على الأزمة)	ديسمبر 2009 (بعد مرور 15 شهرًا على الأزمة)
الأوراق المالية بالأصول	10,8	10,7	10,6	14,3
الودائع / على الأصول	69	70,1	73,4	73,7
القروض / الودائع	53,7	56	55,9	51
بالعملة المحلية	48,3	49,4	50,4	45,3
بالعملات الأجنبية	66,8	74,7	71,3	69,4
نسبة السيولة الفعلية لدى البنوك بالعملة المحلية	29,6	30	37,8	44,1
نسبة السيولة الفعلية لدى البنوك بالعملات الأجنبية	50,1	44	39,7	41,7
نسبة الاحتياطي لدى البنوك	14	14	14,1	14

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية 157- أبريل 2010، ص46.

(1) البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، ديسمبر 2008، ص55.

2- **توظيفات البنوك المحلية لدى المؤسسات العالمية:**

اتسمت توظيفات البنوك المحلية لدى المؤسسات المالية بالمحدودية، خاصة تلك التي تأثرت بدرجة كبيرة من حدوث الأزمة المالية العالمية، وأيضًا محدودية الاقتراض من الخارج، حيث لم تتجاوز نسبة الالتزامات قبل البنوك في الخارج، إلى إجمالي الأصول سبتمبر 2008 1,4٪ ، وانخفضت إلى 1,23٪ في فبراير 2010، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4)

توظيفات البنوك المحلية بالخارج

البيان	يونيه 2008 (قبل الأزمة العالمية)	يونيه 2009 (بعد الأزمة العالمية)	فبراير 2010 (بعد مرور 17 شهرًا على بداية الأزمة)
التزامات قبل البنوك في مصر	13327	18195	14401
إجمالي الأصول	1083311	1091993	1173395
٪	٪1.23	٪1.67	٪1.23

المصدر: http:// www.cube.org.eg:time series.htm/

3- **القروض ومصادرها:**

كما أنه لم تتجاوز القروض طويلة الأجل والسندات إلى إجمالي الأصول، ما نسبته 2.1٪، انخفضت إلى 1,8٪ في فبراير 2010، في حين أن الودائع إلى الأصول مثلت نسبة 71٪ في ذات التاريخ، ارتفعت إلى 72.9٪ في فبراير 2010، وجاء التوسع في القروض أساسًا من الودائع المحلية، دون الاعتماد على التمويل من الأسواق الخارجية، وكان من الودائع المحلية، دون الاعتماد على الاقتراض من الخارج، فضلًا عن انخفاض في نسبة القروض إلى الودائع في الجهاز المصرفي المصري، حيث بلغت النسبة 55٪، وكانت قد وصلت إلى 51٪ في فبراير

2010، بينما في أمريكا وصلت إلى 130٪ وفرنسا 120٪، ومن تحليل قروض البنوك العالمية في مصر، نجد أن الجانب الأكبر منها قصير الأجل (1)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (5)

بعض مؤشرات الجهاز المصرفي، ونسبتها لحجم الأصول قبل وبعد الأزمة العالمية

البيان	يونيه 2008 (قبل الأزمة العالمية)	يونيه 2009 (بعد الأزمة العالمية)	فبراير 2010 (بعد مرور 17 شهرًا على بداية الأزمة)
سندات وقروض طويلة الجل (مليون جم)	22285	22045	21461
سندات وقروض طويلة / إجمالي الأصول ٪	٪2,06	٪2,02	٪1,83
أرصدة الإقراض والخصم (مليون جم)	401425	429957	437072
الودائع (مليون جم)	747199	809694	854841
الودائع الأصول٪	٪68,97	٪74,15	٪72,85
القروض / الودائع ٪	٪53,7	٪53,10	٪51,13
إجمالي الأصول (مليون جم)	1083311	1091993	1173395
القروض الأصول ٪	٪34,1	٪39,4	٪37,3

4- **استثمارات الأوراق المالية:**

بدراسة وتحليل محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية للبنوك، سنجد حوالي 15 مليار جم كانت في شكل استثمارات في أوراق مالية، الأمر الذي يشير إلى وجود احتمال أن يكون أحد

(1) البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، أبريل 2010، العدد 157، ص32.

البنوك المستثمر فيها هذه الـ 15 مليار جم، مستثمرة في أوراق عقارية مضمونة، برهون عقارية وغيرها من أوراق مالية، انهارت قيمتها في البورصات العالمية، ولكن يجدر الإشارة والإشادة هنا بأن البنك المركزي المصري، قد قام في عام 2007، مع بداية أزمة التمويل العقاري، بإصدار توجيهات للبنوك، بضرورة مراجعة سقوف التوظيفات، وإقرار حدود قصوى، ومراجعة الاستثمارات مع المؤسسات المالية، في ضوء خسائر تلك المؤسسات [1].

وقد مثلت تلك التوجيهات أهمية كبيرة، علاوة على الضوابط الملزمة السابق تحديدها من البنك المركزي، بخصوص إيداعات البنوك لدى المراسلين بالخارج، والتي قضت بألا يزيد ما يتم توظيفه لدى البنك الخارجي الواحد عن 10٪، كحد أقصى من مجموعة التوظيفات لدى البنوك الخارجية، أو 3 مليون $، أيهما أكبر [2]، علماً بأنه قد بلغت أرصدة لدى البنوك بالخارج في فبراير 2010 حوالي 80.4 مليار جم، بعد أن كانت في يونيه 2008 حوالي 122.8 مليار جم قبل الأزمة العالمية، كما يظهر من الجدول التالي:

جدول رقم (6)

محفظة الأوراق المالية للبنوك بالعملة الأجنبية طبقًا لقطاعات الإصدار

مقارنة شهر حدوث الأزمة بالوضع الحالي، والأرقام بالمليون

بيان	يونيه 2008		يونيه 2009		فبراير 2010	
	الرصيد	٪	الرصيد	٪	الرصيد	٪
القطاع الحكومي	13536	40,2	14051	39,7	13817	38,9
قطاع الأعمال الخاص	4914	14,6	5532	15,6	5842	16,5
العالم الخارجي	15226	45,2	15820	44,7	15846	44,6
الإجمالي	33676	100	35403	100	35505	100

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية، أبريل، 2010، ص40.

(1) البنك المركزي، التقرير السنوي 2007/2008، ص53.

(2) البنك المركزي المصري، دليل التعليمات الرقابية، ص105.

ومن الجدول السابق أيضًا، الذي يوضح الأصول الأجنبية في الخارج، يتضح انخفاض نسبة الأوراق المالية المصدرة من القطاع الحكومي، من 40.2٪ في شهر يونيه 2008، قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، إلى 39.7٪ في يونيه 2009، بعد حدوث الأزمة العالمية، وصلت إلى 38.9٪ في فبراير 2010، في حين ارتفعت النسبة للأوراق المالية المصدرة بواسطة القطاع الخاص، من 14.6 في سبتمبر 2008، إلى 15.6٪ في يونيه 2009، ووصلت 16.5٪ في فبراير 2010، في حين انخفضت النسبة قليلًا في القطاع الخارجي لتبلغ 44,7٪ فى يونيه 2009، لتصل إلى 44.6٪ في فبراير 2010، بعد أن كانت 45.21٪ يونيه 2008. هذا وتمثل المخاطر في تعرض تلك الأوراق المالية لانخفاض قيمتها السنوية، بعد تراجع مؤشرات البورصات العالمية، ولكن الجدير بالذكر، أن قواعد البنك المركزي المصري تقضي بأن الأوراق المالية بالعملة الأجنبية، التي تسمح للبنوك بإدراجها في نسبة السيولة، اقتصرت على السندات الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية وشهادات الإيداع، الصادرة عن البنوك المسجلة في هذه الدولة، بشرط ألا تزيد الفترة المتبقية عن 3سنوات، وألا تقل الجدارة الائتمانية للجهات المصدرة عن AA، وفقًا لتقييم مؤسسة istandadrd أوAa 2، وفقًا لتقييم مؤسسة Moody's، أو ما يعادلها في مؤسسات تقييم أخرى، وأن تكون هذه الاستثمارات مسجلة، وقابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية، أو تتمتع بنظام مناسب للتسييل[1].

رابعًا: انعكاس البنك المركزي على الجهاز المصري في مواجهة الأزمة المالية العالمية:

على الرغم عن عدم ارتباط الجهاز المصرفي المصري بالبنوك الخارجية بشكل كبير، إلا أنه من المنطقي أن تظهر التأثيرات الناجمة عن الأزمة العالمية على البنوك في عدة محاور، مثل استثمارات البنوك في الأوراق المالية في بنوك عالمية، تعرضت بشكل كبير لتأثيرات الأزمة، أو احتمال التعرض لمخاطر التعامل في المشتقات المالية، وانخفاض الإيرادات الناتجة عنهم،

(1) البنك المركزي المصري، دليل التعليمات الرقابية، ص86.

فضلًا عن تأثر الجهاز المصرفي؛ بوصفه أحد القطاعات التابعة للاقتصاد المصري - على الأقل - من جانب تراجع الطلب على خدماتها بشكل أساسي.

جدول رقم (7)

مقارنة المركز المالي الإجمالي للبنوك - بخلاف البنك المركزي - قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية (يونيه 2007 حتى فبراير 2010)

	قبل المالية العالمية		بعد الأزمة المالية العالمية	
البيان	يونيه 2007 (بعد مرور 3 سنوات من الإصلاح وقبل عام من الأزمة)	يونيه 2008 (بعد انتهاء المرحلة الأولى للإصلاح المصرفي، وقبل 3 سنوات من حدوث الأزمة)	يونيه 2009 (بعد مرور 9 شهور على الأزمة)	فبراير 2010. (بعد مرور 17 شهرًا على الأزمة)
نقدية	7705	10261	11128	10460
أوراق مالية واستثمارات وأذون خزانة	176098	201858	332597	357612
أرصدة لدى البنوك	21763	278185	173482	203726
أرصدة لدى البنوك في الخارج	12466	122792	44120	80366
أرصدة الإقراض والخصم	353746	401425	429957	437072

أصول أخرى	58645	68790	67709	84159
الأصول = الخصوم	937923	103311	1091993	1173395
رأس المال	33037	37576	41550	43542
الاحتياطيات	12552	19763	21371	23136
المخصصات	53469	63314	69748	71331
سندات وقروض طويلة الأجل	26351	22285	22045	21461
التزامات البنوك في مصر	82619	98699	31004	40502
التزامات قبل البنوك في الخارج	10006	13327	18195	14401
إجمالي الودائع	649953	747199	809694	854841
خصوم أخرى	69936	82148	78386	104181

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 157، أبريل 2010، ص32.

وسيتم فيما يلي قياس آثار الأزمة المالية، بتقسيم الفترة إلى 3 مراحل؛ لإجراء المقارنة، وبيان أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية، وبعد انتهاء المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المصرفي (يونيه 2008، مقارنة بيونيو 2007):

- زيادة قيمة الاستثمارات المالية للجهاز المصرفي المصري من 176 مليار جم 2008 (قبيل الأزمة مباشرة)، بزيادة قدرها حوالي 26 مليار جم، بنسبة زيادة قدرها 14.7٪.
- انخفاض الأرصدة لدى البنوك في الخارج للجهاز المصرفي المصري، من 125 مليار جم في يونيه 2007 (قبل الأزمة المالية العالمية)، إلى 123 مليار جم يونيه 2008 (قبيل الأزمة مباشرة)، وبانخفاض قدره 2 مليار، وبنسبة 1.6٪.

- زيادة قيمة التزامات الجهاز المصرفي المصري قبل البنوك في الخارج، من 10مليار في يونيه 2007 (قبل عام من الأزمة المالية العالمية)، إلى 13.3 مليار جم يونيه 2008 (قبيل الأزمة مباشرة)، بزيادة قدرها حوالي 3.3مليار جم، بنسبة زيادة 33٪. تلاحظ إيجابية المؤشرات التي ترتبط بنودها باحتمال تعرضها لمخاطر الأزمة، مثل الاستثمارات المالية والأرصدة لدى البنوك في الخارج، وأيضًا التزامات الجهاز المصرفي المصري قبل البنوك في الخارج، حيث ارتفعت جميعها وبشكل طبيعي.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد مرور 9 شهور على الأزمة المالية العالمية (يونيه 2009)، مقارنة بيونيه 2008:

- زيادة قيمة الاستثمار المالية للجهاز المصرفي المصري، من 202 مليار يونيه 2008 (قبل 3 شهور من الأزمة المالية العالمية) إلى 333 مليار جم يونيه 2009 (بعد مرور 9 شهور على الأزمة المالية العالمية)، بزيادة قدرها حوالي 131مليار جم، بنسبة قدرها 64.9٪.

- انخفاض الأرصدة لدى البنوك في الخارج للجهاز المصرفي المصري، من 123 مليار جم يونيو 2008 (قبل 3 شهور من الأزمة المالية العالمية)، إلى 77 مليار جم يونيه 2009 (قبيل الأزمة مباشرة)، وبانخفاض قدره 46 مليار، وبنسبة 37,4٪.

- زيادة قيمة التزامات الجهاز المصرفي المصري قبل البنوك في الخارج، من 13.3 مليار في يونيه 2008 (قبل 3 شهور من الأزمة المالية العالمية) إلى 18.2 مليار جم في يونيه 2009 (بعد مرور 9 شهور على الأزمة المالية العالمية)، بزيادة قدرها حوالي 4,9 مليار جم، زيادة قدرها 36.8٪.

- وبعد حدوث الأزمة في سبتمبر 2008، لم تتأثر الاستثمارات المالية للجهاز المصرفي المصري، حيث ارتفعت بنسبة كبيرة تقارب 65٪، وهنا يتضح عدم تأثير الأزمة بالسلب عليها، كما انخفضت أرصدة لدى البنوك في الخارج بنسبة 37.4٪، وهنا يتضح تأثير الأزمة العالمية عليها، أما فيما يتعلق بزيادة التزامات الجهاز المصرفي المصري قبل البنوك في الخارج، فيتضح عدم وجود تأثير واضح للأزمة المالية العالمية عليها.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد مرور 17 شهر على الأزمة المالية العالمية (فبراير 2010 مقارنة بيونيو 2009):

- زيادة قيمة الاستثمارات المالية المصرفية المصرية، من 333 مليار في يونيه 2009 (بعد مرور 9 شهور على الأزمة المالية العالمية) إلى 358 مليار جم فبراير 2010 (بعد مرور 17 شهرًا على الأزمة المالية العالمية)، بزيادة قدرها حوالي 25 مليار جم، بنسبة زيادة قدرها 7.5٪.

- ارتفاع الأرصدة لدى البنوك في الخارج للجهاز المصرفي من 77 مليار جم يونيه 2008 (بعد مرور 9 شهور على الأزمة المالية العالمية) إلى 80.4 مليار جم في فبراير 2010 (بعد مرور 17 شهرًا على الأزمة المالية العالمية)، وبزيادة قدرها 3,4 مليار، وبنسبة 4.4٪.

- انخفاض قيمة التزامات الجهاز المصرفي المصري قبل البنوك في الخارج، من 18,2 مليار في يونيه 2009 (بعد مرور 9 شهور على الأزمة المالية العالمية)، إلى 14. 4 مليار جم في فبراير 2010 (بعد مرور 17 شهرًا على الأزمة المالية العالمية)، بزيادة قدرها حوالي 3.8 مليار جم، بنسبة قدرها 20.9٪.

- يتضح استمرار زيادة الاستثمارات المالية، ولكنها بنسبة قليلة هذه المرة، بلغت 7.5٪؛ وترجع لقصر فترة المقارنة (8 شهور فقط)، وارتفاع الأرصدة لدى البنوك في الخارج، وانخفاض التزامات الجهاز المصرفي المصري قبل البنوك في الخارج.

- ومن التحليل السابق يتبين تحقيق الجهاز المصرفي لمؤشرات إيجابية، تشير أيضًا إلى تخلص الجهاز المصرفي المصري من آثار الأزمة المالية العالمية، علاوة على وجود دور مهم للبنك المركزي المصري، في حماية القطاع المصرفي من تبعات الأزمة المالية العالمية، بشكل كبير، ووفقًا لما سبق إيضاحه.

* * *

ملحق رقم (3)

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أداء بعض البنوك المصرية

يتناول هذا الجزء تأثيرات الأزمة المالية العالمية على القوائم المالية لبعض البنوك المصرية، وقياس أداء بعض البنوك المصرفية باختلاف أنواعها - سواء أكانت عامة أو خاصة أو عربية أو أجنبية، حيث سيتم استعراض أهم أرقام نشاط البنوك، مثل إجمالي الأصول، وودائع العملاء، وصافي القروض، والتسهيلات الائتمانية، والاستثمارات المالية، وحقوق المساهمين، وصافي الربح، وذلك قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وفقًا للقوائم المالية لكل بنك، حيث سيتم مقارنة أرقام نشاط البنوك العامة، كما تظهرها آخر قوائم مالية معتمدة ومنشورة للبنك في 2008/6/30 و2009/6/30، وبالنسبة للبنوك الخاصة والمشتركة، سيتم مقارنة أرقام نشاط البنوك الخاصة، كما تظهرها آخر قوائم مالية معتمدة ومنشورة للبنك في 2008/12/31 و2009/12/31، وسيتم التركيز على بنود النشاط التي يحتمل أن تتعرض لتأثيرات الأزمة المالية العالمية، مثل الاستثمارات المالية وأرباحها أو خسائرها (لوجود احتمال أن يكون أحد البنوك قد استثمر جزءًا من محفظته في الاستثمار في أوراق مالية مضمونة، برهون عقارية أو في أوراق مالية انهارت قيمتها في البورصات العالمية)، وأيضًا على صافي الدخل المتاجرة (وهو الناتج عن التعامل في العملات الأجنبية والمشتقات المالية)، فضلًا عن تحليل أسباب انخفاض أو زيادة أرقام النشاط، التي قد ترجع إلى متغيرات داخلية أخرى، ولا علاقة لها بالأزمة المالية العالمية، مثل الضرائب والمصروفات العمومية والإدارية للبنك ذاته.

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على بعض البنوك المصرية:

أولا: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على البنوك العامة في مصر:

البنك الأهلي المصري:

يبلغ رأس المال المرخص به 10 مليار جم في 2005/10/3، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 2250 مليون جم. وتمثل أصول البنك ما نسبته 23.7٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و27٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 17.5٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 10.1٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31 [(1)].

(1) حسبت بواسطة المؤلف من: http://www.cbe.org.eg/timeSeries.htm

جدول رقم (8)

بيان بأهم أرقام نشاط البنك الأهلي المصري في 2008/6/30، و2009/6/30

(الأرقام بالمليون)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/6/30	225125	173683	74892	27065	7742	385
2009/6/30	259077	218889	75127	33428	8739	900
معدل النمو (٪) (*)	٪15.1	٪26.0	٪0.3	٪23.5	٪12.9	٪133.8

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

بتحليل القوائم المالية للبنك الأهلي المصري من الجدول السابق، وجدول رقم 27 بالملاحق يتضح ما يلي:

- ارتفاع أرباح البنك من 385 مليون جم في 2008/6/30 إلى 900 مليون جم في 2009/6/30، على الرغم من ارتفاع القروض والتسهيلات الائتمانية بمقدار طفيف جدًا، بلغت نسبته 3٪، وبمزيد من الفحص، اتضح أن ذلك يرجع إلى زيادة صافي الدخل، من العائد من 251 مليون جم في 2008/6/30، إلى 346 مليون جم في 2009/6/30[1].

- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك من ربح 27065 مليون جم في 2008/6/30، إلى 33428 مليون جم في 2009/6/30، بزيادة قدرها حوالي 6.4 مليار جم، بنسبة نمو قدرها حوالى 23.5٪.

(1) حسبت بواسطة المؤلف من: http://www.cbe.org/timeSerice.htm

- انخفاض صافي دخل المتاجرة، من ربح 136 مليون جم في 2008/6/30، إلى خسارة قدرها 209مليون جم في 2009/6/30، بانخفاض قدره 345 مليون جم

- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، من 5.2 مليار جم في 2008/6/30، إلى خسائر 589 مليون جم في 2009/6/30، ويرجع الانخفاض الكبير في أرباح الاستثمارات المالية؛ بسبب إعادة احتساب القيمة العادلة للأوراق المالية.

- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 1881 مليون جم في 2008/6/30، إلى 2657 مليون جم في 2009/6/30، بزيادة قدرها 776 مليون جم.

- زيادة قيمة الضرائب، من 81 مليون جم في 2008/6/30، إلى 837 مليون جم في 2009/6/30، بزيادة قدرها 757 مليون جم.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية على البنك، والمتمثل في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، وانخفاض صافي دخل المتاجرة، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

بنك مصر:

- يبلغ رأس المال المرخص به 15 مليار جم، ورأس المال المصدر والمدفوع 3400 مليون.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 14,1 من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و16.3٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 10.8٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 9.9٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31(1).

(1) حسبت بواسطة المؤلف من: http://www.cbe.org/timeSerice.htm

جدول رقم (9)

بيان بأهم أرقام نشاط بنك مصر في 2008/6/30، و30/ 6/ 2009

(الأرقام بالمليون)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/6/30	155609	117569	40612	28685	7056	156
2009/6/30	153504	131732	46478	32828	6991	165
معدل النمو(*)	٪1.4	٪12.0	٪14.4	٪14.4	-٪0.9	٪5.8

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

بتحليل القوائم المالية لبنك مصر، من الجدول السابق، وجدول رقم27، يتضح ما يلي:

- ارتفاع أرباح البنك، من 156 مليون جم في 2008/6/30، إلى 165 مليون جم في 2009/6/30، بنسبة نمو قدرها 5.8٪، وهي نسبة نمو ضعيفة، بالمقارنة بحجم أصول ورأس مال البنك، على الرغم من ارتفاع القروض والتسهيلات الائتمانية بنسبة 14.4٪.
- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية بالبنك، من 28685 مليون جم في 2008/6/30، إلى 32828 مليون جم في 2009/6/30، بزيادة قدرها حوالي 4.1 مليار جم، بنسبة نمو قدرها حوالي 14.4٪ .
- انخفاض صافي دخل المتاجرة، من 266 مليون جم في 2008/6/30، إلى 134 مليون جم في 2009/6/30، بانخفاض قدره 132 مليون جم.
- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، من 3466 مليون جم في 2008/6/30، إلى خسائر 754 مليون جم في 2009/6/30.
- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 1494 مليون جم في 2008/6/30، إلى 1556 مليون جم في 2009/6/30، بزيادة قدرها 62 مليون جم.

- زيادة قيمة الضرائب، من 124 مليون جم في 2008/6/30، إلى 570 مليون جم في 2009/6/30، بزيادة قدرها 446 مليون جم.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية على البنك، والمتمثل في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، وانخفاض صافي دخل المتاجرة، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

بنك القاهرة:

- يبلغ رأس المال المرخص به 3 مليار جم، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 1600 مليون جم.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 3.6٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و4.4٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 2٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 2.29٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 20 0/12/31.

جدول رقم (10)

بيان بأهم ارقام نشاط بنك القاهرة في 2008/6/30و2009/6/30، والأرقام بالمليون

السنة	إجمالي الاصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/6/30	39462	34294	5690	2814	2788	660
2009/6/30	39635	35324	8678	7306	2894	106
معدل النمو(٪) (*)	٪0.4	٪3.0	٪52.5	٪159.6	٪3,8	٪83,9

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

بتحليل القوائم المالية لبنك القاهرة من الجدول السابق، وجدول رقم 27 يتضح الآتي:

- انخفاض أرباح البنك، من 660 مليون جم في 2008/6/30، إلى 106 مليون جم في 2009/6/30، بنسبة انخفاض قدرها 84٪، وهي نسبة كبيرة للغاية، لكن لابد من الإشارة إلى أن أرباح 2008/6/30 اشتملت على مبلغ وقدره 610 مليون جم، تمثل أرباحًا غير متكررة، ونتجت عن تنفيذ برنامج إعادة هيكلة البنك.

- ارتفعت القروض الممنوحة للعملاء، من 5690 مليون جم في 2008/6/30، إلى 8678 مليون جم في 2009/6/30، بزيادة قدرها 2988 مليون جم، وهي نسبة كبيرة، وإن كانت متوقعة بعد التراجع عن بيع البنك، واستئناف نشاطه في السوق المصرية، وأيضًا تنظيف محفظة القروض، وحل مشكلات الديون المتعثرة، ونقلها لبنك مصر، وقد حصل مقابلها بنك مصر على فروع بنك القاهرة بالخارج.

- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 2814 مليون جم في 2008/6/30، إلى 7306 مليون جم في 2009/6/30، بزيادة قدرها حوالي 4,5 مليار جم، بنسبة نمو قدرها حوالي 160٪، وهي نسبة كبيرة تكاد تكون أكبر نسبة نمو لبنك مصري، سواء عام أو خاص، خلال العام 2009، وتشير إلى عدم وجود أي تأثير للأزمة المالية على محفظة استثمارات البنك.

- ارتفاع أرباح الاستثمارات المالية، من خسائر قدرها 432 مليون جم في 2008/6/30، إلى أرباح قدرها 190 مليون جم في 2009/6/30.

- انخفاض صافي دخل المتاجرة، من 295 مليون جم في 2008/6/30، إلى 30 مليون جم في 2009/6/30، بانخفاض قدره 265 مليون جم.

- انخفاض قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 950 مليون جم في 2008/6/30، إلى 703 مليون جم في 2009/6/30، بانخفاض قدره 247 مليون جم، وهو البنك العام الوحيد الذي نجح في تخفيض مصروفاته الإدارية والعمومية.

- زيادة قيمة الضرائب، من 35 مليون جم في 2008/6/30، إلى 303 مليون جم في 2009/6/30، بزيادة قدرها 268 مليون جم.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة العالمية المحددة، والمتمثل في انخفاض صافي دخل المتاجرة - كما أشرنا - ولكن لا يوجد تأثير للأزمة المالية على الاستثمارات المالية للبنك، التي ارتفعت بشكل كبير، ونجحت في تحقيق أرباح قدرها 622 مليون جم، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

ثانيًا: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على البنوك الخاصة والمشتركة المصرية:

بنك مصر إيران للتنمية:

- يبلغ رأس المال المرخص به 300 مليون $، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 200 مليون $.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 8٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي، و0,9٪ من إجمالي دوافع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 7٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 1٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31[1].

جدول رقم (11)

بيان بأهم أرقام نشاط بنك مصر إيران للتنمية 2008/12/31، و2009/12/31

(الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الاصول	دوافع العملاء	صافي واستهلاك القروض الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهين	صافي الربح
2008/12/31	7338	5174	2337	358	914	334
2009/12/31	9180	6978	3168	407	1091	366
معدل النمو(٪)(*)	٪25,1	٪34,9	٪35,6	٪12,7	٪19,4	٪13,7

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

(1) حسبت بواسطة المؤلف من: http://www.cbe.org.eg/timeseries.htm

بتحليل القوائم المالية لبنك مصر إيران من الجدول السابق، وجدول رقم (27) يتضح الآتي:

- ارتفاع أرباح البنك، من 234 مليون جم في 2008/12/31، إلى 266 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة نمو قدرها 13.7٪، ترجع إلى زيادة قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 2337 مليون جم في 2008/12/31، إلى 3168 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة زيادة قدرها 35.6٪. كما ارتفعت قيمة الودائع، بنسبة نمو حوالي 35٪، وأيضًا ارتفعت إجمالي الأصول، بنسبة نمو قدرها 25٪؛ الأمر الذي يعكس ارتفاع مؤشرات البنك عمومًا خلال العام المالي، وأيضًا يشير لعدم تأثر البنك بالأزمة المالية، الأمر الذي عكسه تحسن أرقامه.
- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 358 مليون جم في 2008/12/31، إلى 407 مليون في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 4.5 مليار جم، بنسبة نمو قدرها حوالي 13.7٪.
- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، من ربح قدره 9.2 مليون جم 2008/12/31، إلى خسائر قدرها 4.1 مليون جم في 2009/12/31.
- ارتفاع صافي دخل المتاجرة، من خسائر 48.5 مليون جم 2008/12/31، إلى 30.7 مليون جم في 2009/12/31، بارتفاع قدره 79 مليون جم.
- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 69.5 مليون جنيه 2008/12/31، إلى 73.2 مليون جم 2009/12/31، بزيادة قدرها 3.7 مليون جم.
- زيادة قيمة الضرائب، من 2.5 مليون جم في 2008/12/31، إلى 14.1 مليون جم 2009/12/31، بزيادة قدرها 11.6 مليون جم.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية المحدودة، والمتمثل في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

بنك الشركة المصرفية العربية الدولية:

يبلغ رأس المال المرخص به 200 مليون دولار، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 150 مليون دولار، حيث وافقت الجمعية العامة غير العادية في 2008/6/23 على زيادة رأس

المال المرخص به، من 150 مليون، إلى 200 مليون جم، وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع، من 120 مليون، إلى 150 مليون جم، وتم زيادتها نقدًا من مساهمي البنك القدامى، وتم التأثير بالسجل التجاري في 2009/9/7.

تمثل أصول البنك ما نسبته 9٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي، و1٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 9٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 1.2٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم (12)

بيان بأهم ارتفاع نشاط بنك الشركة المصرية العربية الدولية في 2008/12/31و2009/12/31 (الأرقام بالمليون $)

النسبة	إجمالي الاصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	1615	1318	534	425	157	21
2009/12/31	1786	1418	662	738	225	22,5
معدل النمو (٪)	٪10,6	٪7,6	٪24,04	73,6	٪43,3	٪7,1

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

حسب بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

بتحليل القوائم المالية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية من الجدول السابق وجدول رقم (27) يتضح ما يلي:

- ارتفاع أرباح البنك، من 21 مليون $ في 2008/12/31، إلى 22,5 مليون $ في 2009/12/31، بنسبة نمو قدرها 7.1٪، وترجع إلى زيادة قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 534 مليون $ في 2008/12/31، إلى 662 مليون $، بنسبة زيادة قدرها 24٪، كما ارتفعت قيمة الودائع بنسبة نمو حوالي 7.6٪، وأيضًا ارتفعت إجمالي الأصول بنسبة

نمو قدرها 10,6٪؛ الأمر الذي يعكس ارتفاع مؤشرات البنك عمومًا خلال العام المالي، وأيضًا يشير لعدم تأثر البنك بالأزمة المالية، وهو الأمر الذي تعكسه أرقامه.

- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 425 مليون $ في 2008/12/31، إلى 738 مليون $ في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 313 مليون $، بنسبة نمو قدرها حوالي 73.6، وهي نسبة مرتفعة للغاية، وتشير إلى عدم وجود تأثير واضح للأزمة العالمية على استثمارات البنك المالية.
- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، من ربح قدره 3.8 مليون $ في 2008/12/31، إلى ربح قدره 2.1 مليون $ في 2009/12/31.
- ارتفاع صافي دخل المتاجرة، من 1,6 مليون $ في 2008/12/31، إلى ربح قدره 2,1 مليون في 2009/12/31.
- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 32$ في 2008/12/31، إلى 63مليون $ في 2009/12/31، بزيادة قدرها 4 مليون $، وترجع إلى التوسع وافتتاح الفروع الجديدة، وتعديل مرتبات لموظفي بنك بورسعيد، والذي تم الاستحواذ عليه بالكامل.
- زيادة قيمة الضرائب من 1.4 مليون $ في 2008/12/31، إلى 7.6 مليون $ في 2009/12/31، بزيادة قدرها 6.2 مليون $.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية المحدود، والمتمثل فقط في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

بنك المؤسسة المصرفية (ABC):

- يبلغ رأس المال المرخص به 500 مليون جم، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل 500 مليون جم، وقد بلغت حصة الجانب الأجنبي 98.55٪، ووافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك في اجتماعها 2009/3/29 على زيادة رأس مال البنك المرخص به من 500 مليون، ليصبح مليار جم، وكذلك زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 500 مليون جم، ليصبح 750 مليون جم، وقد قرر مجلس إدارة البنك، بتاريخ 2009/7/15، استدعاء سداد زيادة رأس المال جزئيًا، بمبلغ 100 مليون جم، وتم سداد قيمة الاكتتاب في

زيادة رأس المال بالكامل، وجاري اتخاذ الإجراءات نحو استصدار قرار تعديل نص المادتين 6 و7 من النظام الأساسي للبنك.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 0.5٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و0.5٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 0.4٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم (13)

بيان بأهم أرقام نشاط بنك المؤسسة المصرفية في 2008/12/31، و2009/12/31

(الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	5712	4276	1576	55	609	63
2009/12/31	5054	3840	1513	58	771	52
معدل النمو (٪)(*)	٪11.5	٪10.2	٪4.0	٪5.5	٪26.6	٪17.5

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

بتحليل القوائم المالية لبنك المؤسسة المصرفية (ABC) من الجدول السابق وجدول رقم (27) يتضح ما يلي:

- انخفاض أرباح البنك، من 63 مليون جم في 2008/12/31، إلى 52 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة انخفاض قدرها 17.5٪، ترجع إلى انخفاض قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 1576 مليون جم في 2008/12/31، إلى 1513 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة انخفاض قدرها 4٪. كما انخفضت قيمة الودائع بنسبة نمو حوالي 10.2٪، وأيضًا انخفضت إجمالي الأصول، بنسبة قدرها 11.5٪؛ الأمر الذي يعكس

انخفاض مؤشرات البنك عمومًا خلال العام المالي، وأيضًا يشير إلى تأثر البنك بالأزمة المالية، الأمر الذي عكسه انخفاض أرقامه، علاوة على تأثير العوامل الأخرى، سواء الداخلية أو الخارجية، ونظرة مساهمي البنك لاحتمالات التوسع في المستقبل.

- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 55 مليون جم في 2008/12/31، إلى 58 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 3 مليون جم.

- ارتفاع أرباح الاستثمارات المالية، من خسارة 1.6 مليون جم في 2008/12/31، إلى ربح قدره 3.3 مليون جم في 2009/12/31.

- انخفاض صافي دخل المتاجرة، من 15.1 مليون جم في 2008/12/31، إلى 13.1 مليون جم في 2009/12/31، بانخفاض قدره 2 مليون جم.

- انخفاض قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 17 مليون جم في 2008/12/31، إلى 115 مليون جم في 2009/12/31، بانخفاض قدره 2 مليون جم.

- زيادة قيمة الضرائب، من 5 مليون جم في 2008/12/31، إلى 30 مليون في 2009/12/31، بزيادة قدرها 25 مليون جم.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية، والمتمثل في انخفاض صافي دخل المتاجرة، وانخفاض مؤشرات البنك عمومًا، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية، أو المتعلقة بحسن استغلال الموارد والتوظيف الأمثل لها، وأيضًا لمعرفة توجهات مساهمي البنك ونظرتهم لاحتمالات التوسع في المستقبل لهذا البنك.

البنك التجاري الدولي (CIB):

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 2925 مليون جم، وتمثل أصول البنك ما نسبته 5.9٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و6.8٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 6.3٪ من إجمالي الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 2.9٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم (14)

بيان بأهم أرقام نشاط البنك التجاري الدولي في 2008/12/31 و2009/12/31.

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	57100	48900	36300	5100	5600	1615
2009/12/31	63900	54800	27300	9500	6900	1757
معدل النمو (٪) (*)	٪11.9	٪12.9	٪3.8	٪86.3	٪23.2	٪8.8

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

بتحليل القوائم المالية للبنك التجاري الدولي، من الجدول السابق وجدول رقم (27)، يتضح ما يلي:

- بلغت نسبة النمو في صافي الربح 8.8٪ فقط، بالرغم من زيادة الاستثمارات المالية للبنك بشكل كبير، حيث ارتفعت قيمة استثمارات البنك، من 5.1 مليار جم في 2008/12/31، إلى حوالي 9.5 مليار جم في 2009/12/31، وبنسبة نمو قدرها 86.3٪.
- عدم زيادة القروض الممنوحة لعملاء البنك خلال عام 2009، حيث بلغت نسبة النمو في القروض الممنوحة للعملاء نسبة 308٪ فقط، ولا تعبر هذه النسبة عن حجم البنك وموقعه بين البنوك الخاصة، سواء من حيث حجم الأصول أو رأس المال، لاسيما أن القروض هي النشاط الأساسي المحقق لأرباح البنك.
- انخفاض صافي المتاجرة (الربح الناتج عن التعامل في العملات الأجنبية والمشتقات المالية)، من 514 مليون جم في 2008/12/31، إلى 404 مليون جم في 2009/12/31، وبانخفاض قدره 110 مليون جم.

- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، من 108 مليون جم في 2008/12/31، إلى 66 مليون جم في 2009/12/31، بانخفاض قدره 42 مليون جم.
- انخفاض إيرادات العمليات الأخرى، من صافي ربح 162 مليون جم في 2008/12/31، إلى خسارة 36 مليون جم في 2009/12/31، بانخفاض قدره 198 مليون جم.
- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 950 مليون جم في 2008/12/31، إلى 1041 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها 91 مليون جم.
- زيادة ضريبة الدخل، من 210 مليون جم في 2008/12/31، إلى 347 مليون جم، بزيادة قدرها 137 مليون جم.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية، والمتمثل في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، وصافي دخل المتاجرة للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

البنك الأهلي سوسيتيه جنرال (NSGB):

- تأسس كشركة مساهمة مصرية، كبنك استثمار وأعمال، بتاريخ 1978/4/13، وطبقًا لأحكام القانون رقم 43 لسنة 1974 ولائحته التنفيذية وتعديلاته - يقوم البنك بتقديم كافة الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه، من خلال مركزه الرئيس بالقاهرة، وعدد 137 فرعًا (تم افتتاح 12 فرعًا منها خلال عام 2009).
- قام البنك في عام 2005، بالاستحواذ على 90.6٪ من أسهم بنك مصر الدولي في صفقة قدرها 2.5 مليار جم.
- هيكل الملكية يتكون من 77.2٪ لمجموعة سوستيه جنرال الفرنسية، و22.8٪ لمساهمين آخرين.
- يبلغ رأس المال المرخص به 5 مليار جم، كما يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 3332 مليونًا جم، بعد أن مر بمراحل زيادة، حيث بلغ 2754 مليونًا جم في 2008/1/1، وقررت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 2008/3/13 زيادة رأس المال إلى 3029 مليونًا جم، بزيادة قدرها 275 مليونًا، وذلك خصمًا من الاحتياطي العام، وقررت الجمعية العامة

غير العادية بتاريخ 2009/3/13، زيادة رأس المال إلى 3332 مليون جم، بزيادة قدرها 303 مليون، وذلك خصمًا من الاحتياطي العام.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 4.9٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي، و5.4٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، وتمثل قروضه 6.1٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 1.7٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم (15)

بيان بأهم أرقام نشاط البنك الأهلي سوسيتيه جنرال في 2008/12/31 و2009/12/31 (الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	46047	36889	25011	3696	5085	1137
2009/12/31	53029	43715	26360	5647	6263	1183
معدل النمو (٪) (*)	٪15.2	٪18.5	٪5.4	٪52.8	٪23.2	٪4.0

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية للبنك الأهلي سوسيتيه جنرال في الجدول السابق والمدرجة بجدول رقم (27) يتضح:

- انخفاض نسبة النمو في صافي الربح، بلغت 4٪ فقط، وذلك بالرغم من زيادة الاستثمارات المالية للبنك بشكل كبير، حيث ارتفعت قيمة استثمارات البنك، من 3.7 مليار جم في 2008/12/31، إلى حوالي 5.7 مليار جم في 2009/12/31، وبنسبة نمو قدرها 52.8٪، وهي نسبة مرتفعة، سواء كقيمة، حيث بلغت 1.95 مليار جم، أو كنسبة مئوية (حوالي 53٪).

- ويرجع انخفاض معدل نمو أرباح البنك إلى عدم زيادة القروض الممنوحة لعملاء البنك خلال عام 2009 بشكل كبير، حيث بلغت نسبة النمو في القروض الممنوحة للعملاء نسبة 5٪ فقط، ولا تعبر هذه النسبة عن حجم البنك وموقعه بين البنوك في مصر، سواء من حيث حجم الأصول أو رأس المال، علاوة على أن القروض هي النشاط الأساسي للبنك، علاوة على انخفاض عائد القروض والأرصدة لدى البنوك، من 2.71 مليار جم في 2008/12/31، إلى 2.4 مليار جم في 2009/12/31.
- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، من 62 مليون جم في 2008/12/31، إلى 16 مليون جم في 2009/12/31، بانخفاض قدره 46 مليون جم.
- انخفاض صافي دخل المتاجرة، من 148 مليون جم في 2008/12/31، إلى 140 مليون جم في 2009/12/31، بانخفاض قدره 8 مليون جم.
- انخفاض إيرادات العمليات الأخرى، من 399 مليون جم في 2008/12/31، إلى 269 مليون جم في 2009/12/31، بانخفاض قدره 130 مليون جم.
- زيادة المصروفات الإدارية والعمومية والإهلاك، من723 مليون جم في 2008/12/31، إلى 832 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها 109مليون جم.
- زيادة ضريبة الدخل، من 187 مليون جم في 2008/12/31، إلى 252 مليون جم، بزيادة قدرها 65 مليون جم.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية، والمتمثل في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، وصافي دخل المتاجرة للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

بنك التعمير والإسكان:

- يبلغ رأس المال المرخص به 3 مليار جم، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 670 مليون جم، وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ 2007/11/5، على زيادة

رأس المال المرخص به، من مليار جم إلى 3 مليار مصري، وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع، من 550 مليون 1150 مليون جم، بزيادة قدرها 600 مليون جم، وقد تم الإعلان عن نشرة الاكتتاب، بتاريخ 2008/1/16 للمرحلة الأولى، وبزيادة قدرها 120 مليون جم للمساهمين القدامى، وتمت تغطيتها بالكامل، وتم التأثير عليها بالسجل التجاري، وسيتم الإعلان عن باقي الزيادة في رأس المال في وقت لاحق.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 1.6٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و8٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 1.3٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 0.3٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم (16)

بيان بأهم أرقام نشاط بنك التعمير والإسكان في 2008/12/31 و2009/12/31

(الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	9722	5188	5181	882	982	202
2009/12/31	17847	6503	5642	956	1600	566
معدل النمو (٪) (*)	٪83.6	٪25.3	٪8.9	٪8.4	٪62.9	٪180.2

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية لبنك التعمير والإسكان في الجدول السابق وجدول رقم (27) يتضح ما يلي:

- ارتفاع أرباح البنك، من 202 مليون جم في 2008/12/31،إلى 566 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة نمو قدرها 180.2، وهي نسبة مرتفعة للغاية، وترجع إلى زيادة قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 5181 مليون جم في 2008/12/31، إلى 5642 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة زيادة قدرها 8.9٪ كما ارتفعت قيمة الودائع بنسبة نمو حوالي 25.3٪، وأيضًا ارتفعت إجمالي الأصول، بنسبة نمو قدرها 83.6٪؛ الأمر الذي يعكس ارتفاع مؤشرات البنك عمومًا خلال العام المالي، وأيضًا يشير لعدم تأثر البنك بالأزمة المالية، الأمر الذي عكسه تحسن أرقامه بشكل كبير، وخاصة في الأصول والودائع وصافي الأرباح.

- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 882 مليون جم في 2008/12/31، إلى 956 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 74 مليون جم، بنسبة نمو قدرها حوالي 8.4٪.

- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، من خسارة 3 مليون جم في 2008/12/31، إلى خسائر قدرها 9.1 مليون جم في 2009/12/31.

- ارتفاع صافي دخل المتاجرة، من 7.3 مليون جم في 2008/12/31، إلى 65.7 مليون جم في 2009/12/31، بارتفاع قدرها 49.4 مليون جم.

- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 264 مليون جم في 2008/12/31، إلى 318 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها 54 مليون جم.

- زيادة قيمة الضرائب، من 7 مليون جم في 2008/12/31، إلى 82.2 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها 27.5 مليون جم.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية المحدود، والمتمثل في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

البنك العربي الأفريقي الدولي:

- يبلغ رأس المال المرخص به 500 مليون دولار أمريكي، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل 100 مليون $، ويتوزع هيكل الملكية بنسبة 49.37٪ للبنك المركزي، و49.37٪ للهيئة العامة للاستثمار الكويتية، ونسبة 1.26٪ لمساهمين آخرين.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 4.2٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و4٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 4.1٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 5٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم (17)

بيان بأهم أرقام نشاط البنك العربي الأفريقي الدولي في 2008/12/31 و2009/12/31 (الأرقام بالمليون $)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	7696	5630	4549	347	467	150
2009/12/31	8286	5823	3194	317	612	144
معدل النمو (٪) (*)	٪7.7	٪3.4	٪29.8-	٪8.6-	٪31.0	٪4.0-

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

* حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية للبنك العربي الأفريقي الدولي من الجدول السابق وجدول رقم(27) يتضح:

- انخفاض أرباح البنك، من 150 مليون $ في 2008/12/31، إلى 144 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة انخفاض قدرها 4٪، وترجع إلى انخفاض قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 4549 مليون $ في 2008/12/31، إلى 3194 مليون $ في

2009/12/31، بنسبة انخفاض قدرها 29٪. كما ارتفعت قيمة الودائع، بنسبة نمو حوالي 3.4٪، وأيضًا ارتفعت إجمالي الأصول، بنسبة نمو قدرها 7.7٪، الأمر الذي يعكس انخفاض مؤشرات البنك عمومًا خلال العام المالي، وأيضًا يشير لتأثر البنك بالأزمة المالية، الأمر الذي تعكسه أرقامه، خاصة في الاستثمارات المالية، وصافي الربح والقروض.

- انخفاض قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 347 مليون $ في 2008/12/31، إلى 318 مليون $ في 2009/12/31، بنسبة انخفاض قدرها حوالي 8.6٪.

- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، من ربح قدره 1.2 مليون $ في 2008/12/31، إلى خسارة قدرها 3.6 مليون $ في 2009/12/31.

- ارتفاع صافي دخل المتاجرة، من 19.5 مليون $ في 2008/12/31، إلى 32.1 مليون $ في 2009/21/31، بارتفاع قدره 12.6 مليون $.

- ثبات قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، بـ 70 مليون $ في كل من 2008/12/31 و2009/12/31.

- ارتفاع قيمة الضرائب، من 16.6 مليون $ في 2008/12/31، إلى 22.3 مليون $ في 2009/12/31، بزيادة قدرها 5.7 مليون $.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية المحدود، والمتمثل فقط في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية والعمومية.

بنك فيصل الإسلامي:

- يبلغ رأس المال المرخص به 500 مليون دولار أمريكي، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ 296788500 دولار أمريكي، بما يعادل 1059354789 جم.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 2.5٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي، و3.1 مليون من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 4.1 من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 1.9٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم (18)

بيان بأهم أرقام نشاط بنك فيصل الإسلامي في 2008/12/31 و2009/12/31.

(الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	23816	21900	15719	5714	1451	85
2009/12/31	27671	25456	17843	6421	1574	124
معدل النمو (٪) (*)	٪16.2	٪16.2	٪13.5	٪12.4	٪8.5	٪45.9

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية لبنك فيصل من الجدول السابق، وجدول رقم (27) يتضح:

- ارتفاع أرباح البنك، من 85 مليون جم في 2008/12/31، إلى 124 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة نمو قدرها حوالي 46٪، وترجع إلى زيادة قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 15719 مليون جم في 2008/12/31، إلى 17843 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة زيادة قدرها 13.5٪. كما ارتفعت قيمة الودائع، بنسبة نمو حوالي 16.2٪، وأيضًا ارتفعت إجمالي الأصول، بنسبة نمو قدرها 16.2٪، الأمر الذي يعكس ارتفاع مؤشرات البنك عمومًا خلال العام المالي، وأيضًا يشير لعدم تأثر البنك بالأزمة المالية، الأمر الذي عكسه تحسن أرقامه.

- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 5714 مليون جم في 2008/12/31، إلى 6421 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 707 مليون جم، بنسبة نمو قدرها حوالي 13.7٪.

- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، من 102 مليون جم في 2008/12/31، إلى 37 مليون جم في 2009/12/31.

- انخفاض صافي دخل المتاجرة، من 53 مليون جم في 2008/12/31، إلى 8 مليون جم في 2009/12/31، بانخفاض قدره 45 مليون جم.

- انخفاض قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 272 مليون جم في 2008/12/31، إلى 231 مليون جم في 2009/12/31، بانخفاض قدره 41 مليون جم.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية المحدود، والمتمثل في انخفاض صافي دخل المتاجرة للبنك، وانخفاض أرباح الاستثمارات المالية للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة المصروفات الإدارية.

ثالثًا: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على بعض البنوك الأجنبية في مصر:

بنك كريدي أجريكول - مصر:

- يبلغ رأس المال المرخص به 3.5 مليار جم، يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 1148 مليون جم، ويتوزع هيكل الملكية بين بنك كريدي أجريكول 47.9٪، و17.48٪ المنصور والمغربي للتنمية والاستثمار، و13.07٪ لبنك كاليون فرنسا، و22.36٪ لمساهمين آخرين.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 2.1٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و2.4 من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 1.9 من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 1.8٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم(19)

بيان بأهم أرقام نشاط بنك كريدي أجريكول في 2008/12/31 و2009/12/31

(الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	22038	18766	6977	3799	2053	475
2009/12/31	22778	19736	8188	5896	2065	378
معدل النمو (٪) (*)	٪3.4	٪5.2	٪17.4	٪55.2	٪0.6	– ٪20.4

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية لبنك كريدي أجريكول في الجدول السابق، وجدول رقم (27) يتضح:

– انخفاض صافي ربح البنك، من 475 مليون جم في 2008/12/31، إلى 378 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة انخفاض قدرها 20.4٪، ولكن القوائم المالية للبنك تظهر ارتفاعا في حجم القروض التي منحها البنك، حيث بلغت 6977 مليون جم في 2008/12/31، زادت إلى 8188 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة نمو قدرها 17.4٪، كما ارتفعت الاستثمارات المالية للبنك، من 3799 مليون جم في 2008/12/31، إلى 5896 مليون جم، وبنسبة نمو بلغت 55.2٪، وقد تطلب الأمر مزيدًا من البحث؛ للوقوف على سبب الانخفاض في أرباح البنك، في البنود التالية:

– انخفاض أرباح الاستثمارات المالية وأذون الخزانة، حيث بلغت 10 مليون جم في 2009/12/31، بعد أن كانت 35 مليون جم في 2008/12/31، بانخفاض قدره 25 مليون جم.

- انخفاض صافي دخل المتاجرة (الربح الناتج عن التعامل في العملات الأجنبية والمشتقات المالية)، حيث بلغت 122 مليون جم في 2009/12/31، بعد أن كانت 131 مليون جم في 2008/12/31، بانخفاض قدره 9 مليون جم.
- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية من 480 مليون جم في 2008/12/31 إلى 565 مليون جم في 2009/12/31 بزيادة قدرها 76 مليون جم.
- ارتفاع قيمة الضرائب المسددة، حيث بلغت 71 مليون جم في 2009/12/31، بعد أن كانت 13 مليون جم، بزيادة قدرها 58 مليون جم.

مما سبق يتضح محدودية تأثير الأزمة المالية العالمية على البنك، ويظهر تأثيرها فقط على نسبة 35٪ فقط من إجمالي الانخفاض في الأرباح، البالغ 97 مليون جم، وأيضًا في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، وصافي دخل المتاجرة للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية والعمومية.

بنك باركليز:

- يبلغ رأس المال المرخص به 1.5 مليار جم، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 995 مليون جم.
- تمثل أصول البنك ما نسبته 1.7٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و1.9 من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 1.3٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 2.٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي، طبقًا للمركز في 2009.

جدول رقم (20)

بيان بأهم أرقام نشاط بنك باركليز في 2008/12/31 و2009/12/31

(الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	16096	13240	7288	138	1541	187
2009/12/31	18132	151.4	5641	561	1796	280
معدل النمو (٪) (*)	٪12.6	٪14.1	٪22.6-	٪306.5	٪16.5	٪49.7

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية لبنك باركليز من الجدول السابق وجدول رقم 27، يتضح الآتي:

- ارتفاع أرباح البنك، من 187 مليون جم في 2008/12/31، إلى 280 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة نمو قدرها ٪49.7، بالرغم من انخفاض قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 7288 مليون جم في 2008/12/31، إلى 5641 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة انخفاض قدرها ٪22.6، كما ارتفعت قيمة الودائع، بنسبة نمو حوالي ٪14.1، وأيضًا ارتفعت إجمالي الأصول، بنسبة نمو قدرها ٪12.6، الأمر الذي يعكس ارتفاع مؤشرات البنك عمومًا خلال العام المالي، وأيضًا يشير لعدم تأثر البنك بالأزمة المالية، الأمر الذي عكسه تحسن أرقامه.

- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 138 مليون جم في 2008/12/31، إلى 561 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 423 مليون جم، بنسبة نمو قدرها حوالي ٪306.5.

- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية، من ربح قدره 1.4 مليون جم في 2008/12/31، إلى خسائر قدرها 7 مليون جم في 2009/12/31.

- ارتفاع صافي دخل المتاجرة، من 421 مليون جم في 2008/12/31، إلى 45.3 مليون جم في 2009/21/31، بارتفاع قدره 3.3 مليون جم.
- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 569 مليون جم في 2008/21/31، إلى 578 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها 9 مليون جم.
- زيادة قيمة الضرائب، من 17.7 مليون جم في 2008/12/31، إلى 76 مليون جم في 2009/21/31، بزيادة قدرها 58.4 مليون جم.

مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية المحدود، والمتمثل في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

بنك بي إن بي باريبا:

- يبلغ رأس المال المرخص به 3400 مليار جم، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 1700 مليون جم.
- تمثل أصول البنك ما نسبته 1.5٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و1.4٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 1.1٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 05٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم (21) بيان بأهم أرقام نشاط بنك بي إن بي باريبا في 2008/12/31، و2009/12/31 (الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	14522	10513	4803	848	2014	255
2009/12/31	16624	11712	4893	1585	1904	173
معدل النمو (٪) (*)	٪14.5	٪11.4	٪1.9	٪86.9	٪5.5-	٪5.5-

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية لبنك بي إن بي باريبا من الجدول السابق، وجدول رقم27، يتضح الآتي:

- انخفاض أرباح البنك، من 255 مليون جم في 2008/12/31، إلى 173 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة انخفاض قدرها 32.2٪، وقد ترجع إلى ثبات قيمة القروض الممنوحة للعملاء خلال العام بتغيير طفيف جدًا، بلغ 90 مليون جم فقط، كما ارتفعت قيمة الودائع بنسبة نمو حوالي 11.47٪، وأيضًا ارتفعت إجمالي الأصول بنسبة نمو قدرها 14.5٪.

- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 848 مليون جم في 2008/12/31، إلى 1585 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 737 مليون جم، بنسبة نمو قدرها حوالي 87٪.

- ارتفاع أرباح الاستثمارات المالية، من ربح قدره 6.2 مليون جم في 2008/12/31، إلى 22.4 مليون جم في 2009/12/31.

- ارتفاع صافي دخل المتاجرة، من 26 مليون جم في 2008/12/31، إلى 57 مليون جم في 2009/21/31، بارتفاع قدره 31 مليون جم.

- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 253 مليون جم في 2008/21/31، إلى 306 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها 53 مليون جم.

- زيادة قيمة الضرائب، من 39.5 مليون جم في 2008/12/31، إلى 56 مليون جم في 2009/21/31، بزيادة قدرها 16.5مليون جم.

مما سبق يتضح محدودية تأثير الأزمة المالية العالمية على البنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة المصروفات الإدارية.

بنك الإسكندرية سان باولو:

- يبلغ رأس المال المرخص به مليار جم، يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 800 مليون جم، ووافقت الجمعية العامة العادية في 22 مارس 2006 ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع 800 مليون جم، وفي أكتوبر 2006 قام بنك سان باولاي إم الإيطالي بالاستحواذ على نسبة 80٪ من رأس المال المصدر، وفي 1 يناير 2007 تم الاندماج بين سان باولو إلى إم

آي، وبنك أنتيسا إس بي إيه، ليصبح أنتيسا سان باولو/ إس بي إيه، وفي 22 مارس 2009 بشراء 9.75٪ من أسهم البنك، وبذلك تصبح حصة أنتيسا سان باولو إس بي إيه 70.24٪.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 2.9٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي، و3.1 من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، وتمثل قروضه 3.8٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 1.1٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم(22)

بيان بأهم أرقام نشاط بنك الإسكندرية سان باولو في 2008/12/31، و2009/12/31

(الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	31426	25288	13114	4955	2219	407
2009/12/31	32136	25091	16141	3582	2873	524
معدل النمو (٪) (*)	٪2.3	٪0.8-	٪23.1	٪27.7-	٪29.5	٪28.7

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية لبنك الإسكندرية سان باولو من الجدول السابق، وجدول رقم (27) يتضح ما يلي:

- ارتفاع أرباح البنك، من 407 مليون جم في 2008/12/31، إلى 524 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة نمو قدرها 28.7٪، ترجع إلى زيادة قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 13114 مليون جم في 2008/12/31، إلى 16141 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة زيادة قدرها 2.3٪، الأمر الذي يعكس ارتفاع مؤشرات البنك

عمومًا خلال العام المالي، وأيضًا يشير لعدم تأثر البنك بالأزمة المالية، الأمر الذي عكسه تحسن أرقامه، فيما عدا الودائع والاستثمارات المالية.

- انخفاض قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 138 مليون جم في 2008/12/31، إلى 561 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 423 مليون جم، بنسبة نمو قدرها حوالي 306.5٪.

- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية للبنك، من 31 مليون جم في 2008/12/31، إلى 19 مليون جم في 2009/12/31.

- ارتفاع صافي دخل المتاجرة، من خسائر 316 مليون جم في 2008/12/31، إلى ربح 67 مليون جم في 2009/21/31، بارتفاع قدره 383 مليون جم.

- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 613 مليون جم، إلى 800 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها 187 مليون جم.

- زيادة قيمة الضرائب، من 3.6 مليون جم في 2008/12/31، إلى 89 مليون جم في 2009/21/31، بزيادة قدرها 85.4 مليون جم.

- مما سبق يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية المحدود، والمتمثل في انخفاض أرباح الاستثمارات المالية للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

رابعًا: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على بعض البنوك العربية في مصر:

بنك الاتحاد الوطني:

- يبلغ رأس المال المرخص به 5 مليار جم، حيث وافقت الجمعية العامة غير العادية في 2007/1/31، على زيادة رأس المال المرخص به من 500 مليون جم إلى 5 مليارات جم، وصدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بالموافقة بتاريخ 2007/6/3، وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ 2007/6/4، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع، من 546 مليون جم، ليصبح 591.5 مليون جم، بزيادة قدرها 45.5 مليون جم، باستخدام توزيعات أرباح عام 2008 المقررة لمساهمي البنك، عن طريق توزيع سهم مجاني لكل 12 سهم يملكه المساهم.

– تمثل أصول البنك ما نسبته 04٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و03٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 03٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 01٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم(23)

بيان بأهم أرقام نشاط بنك الإسكندرية سان باولو في 2008/12/31 و2009/12/31

(الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	4151	3193	1222	277	674	66
2009/12/31	4482	3428	1331	311	742	67.1
معدل النمو (٪) (*)	٪8.0	٪7.4	٪8.9	٪12.3	٪10.1	٪1.7

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية لبنك الاتحاد الوطني من الجدول السابق وجدول رقم (27) يتضح ما يلي:

– ارتفاع أرباح البنك، من 66 مليون جم في 2008/12/31، إلى 67.1 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة نمو قدرها 1.7٪، وهي نسبة قليلة للغاية، ترجع إلى زيادة قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 1222 مليون جم في 2008/12/31، إلى 1331 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة زيادة قدرها 9٪، وهي نسبة أيضًا قليلة، كما ارتفعت قيمة الودائع، بنسبة نمو حوالي 7.4٪، وأيضًا ارتفعت إجمالي الأصول، بنسبة نمو قدرها 8٪، الأمر الذي يعكس ارتفاع مؤشرات البنك عموما خلال العام المالي، وأيضًا يشير لعدم تأثر البنك بالأزمة المالية، الأمر الذي عكسه تحسن أرقامه.

- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 277 مليون جم في 2008/12/31، إلى 311 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 34 مليون جم، بنسبة نمو قدرها حوالي 12.3٪.

- ارتفاع أرباح الاستثمارات المالية، من 1.4 مليون جم في 2008/12/31، إلى 44 مليون جم في 2009/12/31.

- ارتفاع صافي دخل المتاجرة، من خسائر 8.9 مليون جم في 2008/12/31، إلى ربح 8.4 مليون جم في 2009/21/31، بارتفاع قدره 17.3 مليون جم.

- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 68.9 مليون جم في 2008/21/31، إلى 87.9 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها 20مليون جم.

- انخفاض قيمة الضرائب، من 8.2 مليون جم في 2008/12/31، إلى 0.5 مليون جم في 2009/21/31، بانخفاض قدرها 7.7 مليون جم.

مما سبق يتضح محدودية تأثير الأزمة المالية العالمية على البنك؛ حيث ارتفع صافي دخل المتاجرة، وارتفعت أيضًا أرباح الاستثمارات المالية، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل البنود المتعلقة بزيادة المصروفات الإدارية.

بنك بلوم مصر:

- يبلغ رأس المال المرخص به 1.5 مليار جم، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 750 مليون جم، وتبلغ حصة المساهم الرئيس بنك لبنان والمهجر 99.42٪ من رأس المال و058٪ للأفراد.

- تمثل أصول البنك ما نسبته 8٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و09 ٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 05٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 04٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم(24)

بيان بأهم أرقام نشاط بنك بلوم مصر في 2008/12/31، و2009/12/31

(الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	6652	5091	2231	866	783	115
2009/12/31	8377	6918	2277	1230	914	106
معدل النمو (٪) (*)	٪25.9	٪35.9	٪2.1	٪42.0	٪16.7	٪7.8-

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية لبنك بلوم مصر من الجدول السابق، وجدول رقم (27) يتضح:

- انخفاض أرباح البنك، من 115 مليون جم في 2008/12/31، إلى 106 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة انخفاض قدرها ٪7.8، ترجع إلى زيادة قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 2231 مليون جم في 2008/12/31، إلى 2277 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة زيادة قدرها ٪2.1، وهي نسبة نمو ضعيفة بالطبع، كما ارتفعت قيمة الودائع، بنسبة نمو حوالي ٪35.9، وأيضًا ارتفعت إجمالي الأصول، بنسبة نمو قدرها ٪25.9، الأمر الذي يعكس ارتفاع مؤشرات البنك عمومًا خلال العام المالي، وأيضًا يشير لعدم تأثر البنك بالأزمة المالية، وهو ما عكسه تحسن أرقامه، فيما عدا صافي الربح.
- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 866 مليون جم في 2008/12/31، إلى 1230 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 364 مليون جم، بنسبة نمو قدرها حوالي ٪42.

- ارتفاع أرباح الاستثمارات المالية، من ربح قدره 6.3 مليون جم في 2008/12/31، إلى 13 مليون جم في 2009/12/31.
- ارتفاع صافي دخل المتاجرة، من 8 مليون جم في 2008/12/31، إلى 9.4 مليون جم في 2009/21/31، بارتفاع قدره 8.6 مليون جم.
- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 140 مليون جم في 2008/21/31، إلى 163 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها 23 مليون جم.
- زيادة قيمة الضرائب، من 2.8 مليون جم في 2008/12/31، إلى 31.9 مليون جم في 2009/21/31، بزيادة قدرها 29.1مليون جم.

مما سبق يتضح محدودية تأثير الأزمة المالية العالمية، والمتمثل في ارتفاع صافي دخل المتاجرة، وارتفاع أرباح الاستثمارات المالية للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

البنك الوطني للتنمية (مصرف أبو ظبي الإسلامي):

- يبلغ رأس المال المرخص به 2 مليار جم، ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 1750 مليون جم، في فبراير 2009 تم استحواذ مصرف (أبو ظبي الإسلامي) وشركة الإمارات الدولية، وتم الانتهاء من إجراءات الاكتتاب، وإصدار أسهم الزيادة في نهاية 2009/7، وتم التأشير في السجل التجاري في يناير 2010 بهذه الزيادة. وقام مصرف (أبو ظبي الإسلامي) بإيداع مبلغ 120242899 جم تحت حساب زيادة رأس المال إلى 2 مليار جم، ويجري استلام القيمة المتبقية من الزيادة خلال 2010.
- تمثل أصول البنك ما نسبته 09٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري، و1.2٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري، وتمثل قروضه 05٪ من إجمالي قروض الجهاز المصرفي المصري، وتبلغ استثماراته في الأوراق المالية ما نسبته 02٪ من إجمالي استثمارات الأوراق المالية في الجهاز المصرفي المصري، طبقًا للمركز في 2009/12/31.

جدول رقم (25)

بيان بأهم أرقام نشاط البنك الوطني للتنمية في 2008/12/31، و2009/12/31

(الأرقام بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأصول	ودائع العملاء	صافي القروض والتسهيلات الائتمانية	الاستثمارات المالية	حقوق المساهمين	صافي الربح
2008/12/31	9034	8286	3242	510	256	739-
2009/12/31	10009	9400	2217	806	471	458-
معدل النمو (٪) (*)	٪10.8	٪13.4	٪31.6-	٪58.0	٪10.5-	٪38.07

المصدر: القوائم المالية المعتمدة والمنشورة للبنك.

(*) حسبت بواسطة المؤلف من الأرقام الموضحة بالجدول.

وبتحليل القوائم المالية للبنك الوطني للتنمية من الجدول السابق وجدول رقم (27) يتضح ما يلي:

- ارتفاع أرباح البنك؛ حيث انخفضت الخسائر من 739 مليون جم في 2008/12/31، إلى 458 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة نمو قدرها 38٪، وتحقيق البنك لخسائر أدى لتناقص حقوق المساهمين، من 526 مليون جم، إلى 471 مليون جم خلال نفس فترة المقارنة، وقد ترجع أسباب الخسائر إلى انخفاض قيمة القروض الممنوحة للعملاء، من 3242 مليون جم في 2008/12/31، إلى 2217 مليون جم في 2009/12/31، بنسبة انخفاض قدرها 31.6٪، كما ارتفعت قيمة الودائع بنسبة نمو حوالي 13.4٪، وأيضًا ارتفعت إجمالي الأصول بنسبة نمو قدرها 10.8٪.
- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية للبنك، من 510 مليون جم في 2008/12/31، إلى 806 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها حوالي 296 مليون جم، بنسبة نمو قدرها حوالي 58٪.

- ارتفاع أرباح الاستثمارات المالية، من ربح قدره 17.1 مليون جم في 2008/12/31، إلى 22.4 مليون جم في 2009/12/31.
- ارتفاع صافي دخل المتاجرة، من 5.5 مليون جم في 2008/12/31، إلى 6.4 مليون جم في 2009/21/31.
- ارتفاع قيمة المصروفات الإدارية والعمومية، من 144 مليون جم في 2008/21/31، إلى 222 مليون جم في 2009/12/31، بزيادة قدرها 78 مليون جم.
- خصم ضرائب بمبلغ 311 مليون جم في 2009/12/31، ولم يكن لها رصيد في 2008/21/31.

مما سبق يتضح محدودية تأثير الأزمة المالية العالمية، والمتمثل في ارتفاع صافي دخل المتاجرة، وارتفاع أرباح الاستثمارات المالية للبنك، مع ضرورة مراعاة اشتمال البنود على تأثيرات لعوامل أخرى، بخلاف الأزمة العالمية، مثل تلك البنود المتعلقة بزيادة الضرائب أو المصروفات الإدارية.

ومن العرض السابق يمكن استخلاص الملاحظات الآتية:

- وجود تفاوت في تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك المصرية، وعلى معدلات النمو بها.
- وجود متغيرات أخرى أثرت على أداء البنوك ومعدلات النمو، بخلاف الأزمة المالية، مثل بعض المتغيرات الداخلية؛ كزيادة الضرائب أو المصروفات العمومية والإدارية.
- وجود بنوك ذات رأس مال، لا يتناسب مع التواجد في ظل هذه المتغيرات وعوامل المنافسة، ويجب عليها تدعيم مركزها، وزيادة رءوس أموالها، مثل البنك العربي الأفريقي الدولي (100 مليون $)، وبنك المؤسسة المصرفية (500 مليون جم).
- وجود تفوق لبعض البنوك الخاصة، مثل التجاري الدولي والأهلي سوسيتيه جنرال، على البنوك العامة (الأهلي ومصر والإسكندرية)، سواء في رءوس الأموال أو معدلات الأرباح المحققة، وهو الأمر الذي قد يشير إلى الميل نحو اتجاه خصخصة البنوك.
- انخفاض الأوزان النسبية جدًّا لمعظم البنوك الخاصة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل، حيث يوجد العديد من البنوك، التي لم يزد وزنها النسبي عن 14٪ فقط من إجمالي الأصول أو حجم القروض أو الودائع أو الاستثمارات المالية.

الخلاصة:

استطاعت البنوك المصرية التماسك في مواجهة الأزمة العالمية التي ظهرت في الربع الأخير من عام 2008، ونجحت في مقاومتها واستيعابها، على الرغم من انهيار العديد من البنوك العالمية، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب المختلفة، منها: رقابة وإشراف البنك المركزي المصري، من خلال برنامج إصلاح مصرفي، أسفر عن تكوين كيانات مصرفية قوية، ساهمت في وجود قدرة على الصمود في وجه آثار التباطؤ الاقتصادي، فضلًا عن ارتفاع معدلات السيولة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي، حيث بلغت نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية 30٪، وبالعملة الأجنبية 44٪، علاوة على محدودية توظيفات البنوك المحلية لدى المؤسسات العالمية، التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية، وصلت النسبة إلى 1.4٪ من إجمالي الأصول للجهاز المصرفي، كما جاء التوسع في القروض أساسًا عن الودائع المحلية، وعدم الاعتماد على الإقراض من الأسواق الخارجية، حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع في الجهاز المصرفي المصري 55٪، بينما بلغت في نظيراتها الأمريكية 130٪ والأوربية 120٪، وأخيرًا تأثير عامل مهم وهو محدودية اندماج النظام المالي المصري في النظام المالي العالمي.

اتضح بدراسة نتائج أعمال البنوك - وفقًا لآخر ميزانياتها المنشورة والمعتمدة - تحقيق بعض البنوك ارتفاعًا في الأرباح، وبعضها الآخر تراجع في الأرباح، في حين وجهت بعض البنوك كامل الأرباح لدعم المخصصات؛ للتوافق مع الأسس والقواعد الصادرة من البنك المركزي المصري؛ لدعم المركز المالي، وسد الفجوة في المخصصات للديون القديمة المتعثرة، بينما كان بنك "أبو ظبي الإسلامي مصر" (الوطني للتنمية) هو البنك الخاسر الوحيد في القطاع، حيث حققت بعض البنوك معدلات قياسية في معدلات نمو أرباحها، ومنها بنك التعمير والإسكان، حيث بلغ معدل النمو في الأرباح نسبة 180.2٪ في 2009/12/31، عنها في 2008/12/31، والبنك الأهلي المصري 133.8٪، وبنك فيصل الإسلامي 45.9٪، وبنك باركيز 49.7٪، في حين حققت بعض البنوك انخفاضًا كبيرًا في معدلات الأرباح، مثل بنك القاهرة 83.9٪، وبنك بي إن بي باريبا 32.2٪، والإسكندرية سان باولو 28.7٪، وكريدي أجريكول 20.4٪، وبالنسبة للقروض يتضح تحقيق بعض البنوك لمعدلات قياسية في نمو القروض بها، مثل بنكك القاهرة، الذي حقق أكبر معدل نمو للإقراض على مستوى بنوك الدراسة، بلغ 52.5٪، ويليه بنك مصر إيران 35.6٪، ثم بنك

الإسكندرية 33.1٪، وبالنسبة للودائع اتضح تحقيق بعض البنوك لمعدلات نمو مرتفعة في ودائعها، مثل بنك بلوم 35.9٪، ومصر إيران 34.9٪، والبنك الأهلي 26٪، ثم التعمير والإسكان 25.3٪، ولكن يوجد بعض البنوك انخفضت قليلًا، مثل بنك المؤسسة المصرفية 10.2٪، وبنك الإسكندرية، الذي حقق 0.8٪.

وبالإضافة إلى أن تأثير الأزمة العالمية على بنود تظهير الآثار المباشرة قبل الاستثمارات المالية وصافي دخل المتاجرة - إلا أن معدلات نمو أرباح البنوك والقروض والودائع، تشير أيضًا إلى آثار غير مباشرة؛ نتيجة الركود، وتطابق معدل النمو الاقتصادي، ولكن الأمر يتطلب إجراء المزيد من الدراسات، وفحص المراكز المالية بشكل أكثر تفصيلًا، وكذلك الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛ للوقوف على قيمة وحجم ونسبة كل تأثير، وربطه بالمتغير أو المتغيرات التي أثرت عليه، مع ملاحظة أن آثار الأزمة المالية ينعكس بوضوح أكثر على القوائم المالية للبنوك الخاصة، أكثر منها في البنوك العامة؛ لوجود فترة 6 شهور بين ميزانيات البنوك الخاصة عنها في العامة، ترجع لاختلاف تواريخ اعتماد القوائم المالية والسنة المالية، حيث يكون 12/31 من كل عام في البنوك الخاصة، في حين تكون 6/30 من كل عام في البنوك العامة، والتحليل في هذا البحث اعتمد على آخر قوائم مالية، تم اعتمادها ونشرها للبنوك العامة في 2009/6/30، وللبنوك الخاصة في 2009/12/31.

كما أن تحليل آثار المتغيرات العالمية على البنوك المصرية، لا ينبغي أن يكون لحظيًا أو بعد بمرور شهر على حدوث الأزمة العالمية، ولكن ينبغي الانتظار لفترة مناسبة، لا تقل عن عام؛ حتى يتبين تأثير المتغيرات بالفعل، واستقرار ذلك التأثير؛ لذلك قامت الدراسة بتحليل أداء البنوك المصرية، وفقًا لقوائمها المالية في 2009/12/31، أي بعد مرور فترة تقارب 15 شهرًا من حدوث الأزمة العالمية، وهي فترة كافية لبيان التغيرات الناجمة عنها، علاوة على أنها آخر ميزانيات اعتمدت للبنوك المصرية، وفقًا لإقفال السنة المالية في 31 ديسمبر 2009، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار صعوبة فصل التغييرات التي حدثت في أداء البنوك، وإدراجها فقط للأزمة المالية، أو أنها قد تكون حدثت نتيجة متغير آخر؛ لتشابك وتدخل العوامل والمتغيرات في القطاع المالي، كما يجب مراعاة أن ظهور أحد المؤشرات بقيمة موجبة، لا يعني بالضرورة أنه لا يوجد تأثير سلبي، ولكن قد يكون لولا حدوث الأزمة لكانت القيمة الموجبة

أكبر بكثير، وأيضًا بنفس المفهوم، فإن ظهور قيمة المؤشر بقيمة صغيرة لا تعني أنه ليس للأزمة تأثير؛ لأنه قد يكون لولا حدوث الأزمة لحقق المؤشر أداءً موجبًا، كما يجب الأخذ في الحساب وجود آثار أخرى على البنوك، مثل احتمالات وجود حالات تعثر للقروض الشخصية وقروض السيارات، والتي توسعت فيها البنوك بشكل كبير في خلال آخر 3 أعوام، وذلك كأثر للركود المحتمل؛ نتيجة الأزمة، مما قد يهدد بحدوث أزمة السيولة، وأخيرًا يجب التأكيد على أنه لا يمكن فصل تأثير المتغيرات، كما أن تحقيق البنوك لأرقام نمو موجبة، لا يجب اعتباره على أنه لا يوجد تأثير للأزمة العالمية؛ حيث إنه من الممكن وجود تأثير الأزمة، يتمثل في انخفاض معدل النمو، أي أن تأثير الأزمة العالمية لا يعني فقط ظهور المؤشرات بقيم سالبة.

يوضح الجدول التالي ملخص الآثار التي سببتها الأزمة العالمية على البنوك المصرية مع مراعاة الضوابط السابق ذكرها:

جدول رقم (26)

ملخص تأثيرات الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك المصرية 2008/2009

البنك	الاستثمارات المالية	أرباح الاستثمارات المالية	صافي دخل المتاجرة	صافي الربح
أولًا: البنوك العامة:				
البنك الأهلي المصري	ارتفاع	انخفاض	انخفاض	ارتفاع
بنك مصر	ارتفاع	انخفاض	انخفاض	ارتفاع
بنك القاهرة	ارتفاع	ارتفاع	انخفاض	انخفاض
ثانيًا: البنوك الخاصة والمشتركة:				
بنك مصر إيران للتنمية	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	ارتفاع

بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	ارتفاع
بنك المؤسسة المصرفية	ارتفاع	ارتفاع	انخفاض	انخفاض
بنك التجاري الدولي	ارتفاع	انخفاض	انخفاض	ارتفاع
البنك الأهلي سوسيتيه جنرال	ارتفاع	انخفاض	انخفاض	ارتفاع
بنك التعمير والإسكان	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	ارتفاع
بنك فيصل الإسلامي	ارتفاع	انخفاض	انخفاض	ارتفاع
ثالثًا: البنوك الأجنبية:				
بنك كريدي أجريكول	ارتفاع	انخفاض	انخفاض	انخفاض
بنك باركليز	ارتفاع	انخفاض	ارتفاع	ارتفاع
بنك بي إن بي باريبا	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	انخفاض
بنك الإسكندرية سان باولو	انخفاض	انخفاض	ارتفاع	ارتفاع
رابعًا: البنوك العربية:				
بنك الاتحاد الوطني	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع
بنك بلوم مصر	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع
البنك الوطني للتنمية	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع

المصدر: بواسطة المؤلف من جدول الدراسة أرقام من 8: 25

من الجدول السابق يتضح:

- ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية لعدد 16 بنك وانخفاضها في بنكين فقط، الأمر الذي يشير إلى محدودية تأثير الأزمة المالية، فيما يخص الاستثمارات المالية للبنوك المصرية بشكل عام.

- انخفاض أرباح الاستثمارات المالية في عدد 12 بنك، في حين أنها ارتفعت في 6 بنوك؛ الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير واضح للأزمة المالية العالمية على البنوك المصرية، فيما يتعلق بأرباح الاستثمارات المالية.

- انخفاض صافي دخل المتاجرة في عدد 8 بنوك، في حين ارتفعت في 10 بنوك، وهو الأمر الذي يشير إلى تفاوت وتباين تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك المصرية، فيما يتعلق بصافي دخل المتاجرة.

- وبخصوص صافي أرباح البنوك المصرية، فتلاحظ ارتفاع صافي الربح في 210 بنوك شملتهم الدراسة، في حين انخفض صافي الربح في 6 بنوك، وهو الأمر الذي يشير إلى تباين التأثير، علمًا بوجود متغيرات داخلية أخرى، أثرت على انخفاض ربحية البنوك، مثل زيادة المصروفات الإدارية والعمومية، وأيضًا زيادة ضرائب الدخل في سنوات المقارنة.

- بخصوص ارتفاع الاستثمارات المالية في بعض البنوك، ورغم ذلك انخفضت أرباحها عن الاستثمارات المالية (بنوك مصر إيران / الأهلي المصري / الشركة المصرفية / التجاري الدولي / التعمير والإسكان / فيصل الإسلامي / كريدي أجريكول / بركليز)، وهذا تفسيره أن الانخفاض في أرباح الاستثمارات، يرجع لكونها تم بيعها بالفعل وتحققت الخسارة، في حين أن الاستثمارات المالية، فيتم إجراء إعادة تقييم لها، وإعادة احتساب القيم العادلة لها، الأمر الذي يتطلب مزيدًا من الفحص والتدقيق في القوائم المالية، وفحص احتياطي القيمة العادلة.

- تلاحظ أنه رغم ارتفاع كل من الاستثمارات المالية وأرباحها، وصافي دخل المتاجرة، إلا أنه تلاحظ انخفاض أرباح البنك الصافية (بنك بي إن بي باريبا)، ويدل ذلك على أن الانخفاض في الربح، لا يرجع بشكل مباشر لتأثير الأزمة المالية، بل يرجع لتأثير متغيرات أخرى داخلية؛ كالضرائب والمصروفات الإدارية والعمومية.

- تلاحظ أيضًا عدم تأثر البنوك العربية (الاتحاد الوطني - بلوم مصر - الوطني للتنمية)،حيث شهدت ارتفاعًا في كافة البنود التي يحتمل وجود تأثير للأزمة المالية العالمية عليها.

النتائج:

1- أثبتت دراسة الأسباب، التي أدت لحدوث الأزمة المالية العالمية، إلى أنه يمكن اعتبار الأزمة المالية العالمية نقطة مراجعة جديدة للنظريات الاقتصادية بصفة عامة، والنظام الرأسمالي وآلياته بصفة خاصة، كما أنها ألقت الضوء على ضرورة استمرار وجود دور للدولة، كما أثبت حقيقة انتقال الأزمات؛ حيث إنها نشأت من القطاع المالي، ثم انتقلت من نشاط إلى نشاط، ومن قطاع إلى قطاع، ومن اقتصاد إلى اقتصاد، كما أوضحت غياب العوامل التي سببت الأزمة في الجهاز المصرفي المصري، سواء عن طريق تدخل السلطات التنفيذية، أو بسبب عدم تكامل الجهاز المالي المصري في النظام المالي العالمي.

2- أكدت الدراسة أهمية الدور الذي قام به البنك المركزي المصري في تخفيف الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري، عن طريق العديد من الآليات، مثل إصدار القوانين والضوابط والمعايير المتعلقة بالتمويل العقاري، والمشتقات المالية، أو بالرقابة على الائتمان، أو توظيفات البنوك بالخارج، ونسب السيولة والاستثمارات في الأوراق المالية.

3- أشارت الدراسة وجود تأثيرات متباينة للأزمة المالية العالمية على البنوك المصرية، ولكنها كانت بشكل محدود، وإن اختلفت من بنك لآخر، وفقًا لحجمه ونوعيته، سواء بنك عام أو خاص، أو عربي أو أجنبي، كما أشارت الدراسة أيضًا إلى انحسار آثار الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري، كما أوضحته الأرقام والإحصائيات للجهاز المصرفي المصري، وذلك بعد مرور 17 شهرًا من الأزمة بتحقيقها لمؤشرات إيجابية.

واستنادًا على محدودية الآثار التي انعكست على البنوك المصرية من جراء الأزمة المالية العالمية، ومزايا الخصخصة التي عكسها تحسن مؤشرات بعض البنوك الخاصة (15 بنكًا) عنها في البنوك العامة (3 بنوك)، فقد خرجت الدراسة لتؤكد على أنه من الأفضل استكمال عمليات خصخصة البنوك، والتي توقفت بسبب الأزمة المالية، عبر **المقترحات التالية:**

1- استكمال عمليات إعادة هيكلة البنوك العامة المتخصصة (العقاري المصري، البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي).

2- طرح حصة الدولة، البالغة 15٪ من بنك الإسكندرية سان باولو في البورصة للاكتتاب العام.

3- بيع حصص مساهمات الدولة في كل من البنوك: البنك البريطاني العربي، والبنك العربي الأفريقي، والبنك المصري لتنمية الصادرات، وخصخصة بنك المصرف المتحد بالكامل.

4- إعادة طرح بنك القاهرة للبيع بالكامل لمستثمر رئيس.

فضلًا عما سبق، ولما للبنك المركزي المصري من دور مهم في حماية الجهاز المصرفي - يكون من الضروري استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج المذكور، **بالإضافة إلى المقترحات التالية:**

- دمج بنك مصر في البنك الأهلي المصري، وتكوين بنك مصري عام واحد، يستطيع مواجهة التنافسية الشديدة، وإعادة هيكلته ليكون بنكًا مصريًا إقليميًا قويًا، قادرًا على المنافسة، وفي حالة الدمج سيكون الكيان الجديد أكبر بنك مصري، يبلغ رأس ماله حوالي 5.6 مليار جم، وحجم أصوله 413 مليار جم، وودائعه 351 مليار جم، وإجمالي القروض 122 مليار جم، علاوة على الآثار الإيجابية التي ستترتب على الاندماج.

- زيادة رءوس أموال البنوك المصرية، ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع لا يقل عن 2 مليار جم؛ بهدف تقوية مراكز البنوك، وزيادة قدرتها التنافسية، ودمج البنوك التي لا نستطيع زيادة رأس مالها.

3- ضرورة الإسراع في تنفيذ متطلبات بازل II، وتطبيقها على القطاع المصرفي المصري.

جدول رقم (27)

جدول مقارنة ببعض أرقام نشاط بعض البنوك المصرية؛ لتحليل أثر الأزمة المالية العالمية (الأرقام بالمليون)

أرقام البنك في 31 ديسمبر		صافي الربح	أرباح (خسائر) الاستثمارات المالية	المصروفات العمومية والإدارية	الضرائب	رأس المال
بنك مصر إيران	2008	-48.5	2.9	69.5	2.5	$200
	2009	30.7	-4.1	73.2	14.1	
بنك بركليز	2008	42	1.4	569	17.7	995جم
	2009	45.3	-0.7	578	76	

البنك الوطني للتنمية	2008	5.5	17.1	144	0	1750جم
	2009	6.4	22.4	222	+311	
بي إن بي باريبا	2008	26	6.2	253	39.5	1700جم
	2009	57	22.4	306	56	
بنك بلوم مصر	2008	0.8	6.3	140	2.8	750جم
	2009	9.4	13	163	31.9	
بنك الاتحاد الوطني	2008	-8.9	1.4	68.9	8.2	592جم
	2009	8.4	44	87.9	0.5	
بنك فيصل الإسلامي	2008	53	102	272	0	$297
	2009	8	37	231	0	
بنك التعمير والإسكان	2008	7.3	-0.3	264	0.7	670جم
	2009	56.7	-9.1	318	28.2	
البنك العربي الأفريقي الدولي ($)	2008	19.5	1.2	70	16.6	$100
	2009	32.1	-3.6	70	22.3	
المؤسسة العربية المصرفية	2008	15.1	-1.6	117	5	500جم
	2009	13.1	3.3	115	30	
بنك كريدي أجريكول	2008	131	35	480	13	1148جم
	2009	122	10	556	71	

بنك الشركة المصرفية العربية الدولية ($)	2008	1.6	3.8	32	1.4	$150
	2009	3.9	2.1	36	7.6	
البنك الأهلي المصري	2008	136	5186	1881	81	2250جم
	2009	-209	-589	2657	837	
بنك مصر	2008	266	3466	1494	124	3400جم
	2009	134	-754	1556	570	
بنك القاهرة	2008	295	-432	950	35	1600جم
	2009	30	190	703	303	
بنك إسكندرية سان باولو	2008	-316	31	613	3.6	800جم
	2009	67	19	800	89	
البنك التجاري الدولي	2008	514	108	950	210	2925جم
	2009	404	66	1041	347	
البنك الأهلي سوسيتيه جنرال	2008	148	62	723	187	3332جم
	2009	140	16	831	252	

المصدر: حسبت بواسطة المؤلف من ميزانيات البنوك المعتمدة المنشورة.

البنوك العاملة في مصر حتى 2010/4/30[1]**:**

أولا: بنوك القطاع العام (5):

1- البنك الأهلي المصري (استحوذ على بنك المهندس سابقًا + بنك التجارة والتنمية "التجاريون" سابقًا).

(1) http://www.cbe.org.eg/timeSeries.htm

2- بنك مصر (استحوذ على بنك مصر إكستروير سابقًا).
3- بنك القاهرة.
4- البنك العقاري المصري العربي (جاري دمجه مع التعمير والإسكان).
5- البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي.

ثانيًا: البنوك المشتركة (27):

1- البنك التجاري الدولي – مصر.

2- البنك الأهلي سوسيتيه جنرال (فرنسي – واستحوذ على بنك مصر الدولي سابقًا).

3- بنك بيريوس – مصر (يوناني – البنك المصري التجاري سابقًا).

4- بنك كريدي أجريكول – مصر (فرنسي – البنك المصري الأمريكي سابقًا + بنك كاليون مصر سابقًا).

5- بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (واستحوذ على بنك بورسعيد الوطني للتنمية).

6- مصرف الاتحاد الإماراتي – إماراتي (بنك الإسكندرية التجاري والبحري سابقًا).

7- المصرف المتحد (المصري المتحد سابقًا + النيل سابقًا + المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار سابقًا).

8- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري (دمج بنك التنمية الصناعية المصري مع العمال المصري).

9- مصرف أبو ظبي الإسلامي – إماراتي (البنك الوطني للتنمية سابقًا).

10- البنك العربي الأفريقي الدولي (واستحوذ على بنك مصر أمريكا الدولي سابقًا).

11- بنك التعمير والإسكان (جاري دمجه مع البنك العقاري المصري العربي).

12- بنك الكويت الوطني – كويتي (البنك الوطني المصري سابقًا).

13- البنك الأهلي المتحد – البحريني (بنك الدلتا الدولي سابقًا).

14- بنك المؤسسة العربية المصرفية – مصر (بنك مصر العربي الأفريقي سابقًا).

15- بنك باركليز – مصر (إنجليزي – بنك القاهرة باركليز سابقًا).

16-بنك بلوم – مصر (لبناني – بنك مصر رومانيا سابقًا).

17-بنك الإسكندرية سان باولو (إيطالي – بنك الإسكندرية سابقًا).

18-بنك عوده (لبناني – بنك القاهرة الشرق الأقصى سابقًا).

19-البنك المصري الخليجي.

20-بنك الاستثمار العربي.

21-البنك المصري لتنمية الصادرات.

22-بنك التمويل المصري السعودي (غير اسمه اعتبارًا من 1-4-2010، ليصبح بنك البركة مصر).

23-بنك فيصل الإسلامي المصري.

24-بنك مصر إيران للتنمية.

25-بنك قناة السويس.

26-بي إن بي باريبا (فرنسي).

27-إتش إس بي سي – مصر.

ثالثًا: فروع البنوك الأجنبية (7):

1- أبو ظبي الوطني الإماراتي.

2- البنك الوطني العماني.

3- سيتي بنك – مصر (أمريكي).

4- البنك الأهلي اليوناني.

5- بنك المشرق الإماراتي.

6- نوفا إسكوتشيا.

7- البنك العربي الأردني.

ملحق رقم (4)

الملامح الأساسية للتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية

إذا كانت الأزمة المالية العالمية قد بلغت ذروتها مع نهاية الربع الثالث من عام 2008، ثم سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية في الأسابيع القليلة التالية - فإن عام 2009 يمكن أن يوصف بحق، بأنه عام تداعيات هذه الأزمة، وهي تداعيات طالت معظم - إن لم يكن كل - جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية على المستويات العالمية والإقليمية، وذلك ما نحاول رصده وتحليله، بإيجاز في هذا الجزء.

أولا: أثر الأزمة على المؤسسات المالية العالمية:

منيت المؤسسات المالية والنقدية الدولية بخسائر هائلة، وقد وصلت هذه الخسائر - طبقًا لبعض التقديرات - إلى نحو 3 تريليون دولار، فيما بين مطلع عام 2008 وحتى نهاية أكتوبر من نفس العام. وقد أعلنت بعض البنوك الأمريكية عن شطب ما يزيد عن 500 مليار دولار من الأصول، كذلك كشفت مجموعة سيتي جروب المصرفية الأمريكية، عن تحقيقها خسائر في الربع الأول من العام 2008، بلغت 5.11 مليار دولار، مع تراجع في إيراداتها بنسبة 48٪، كما خسرت شركة (ميريل لنش) الاستثمارية الأمريكية 14.1 مليار دولار في الربع الأخير من عام 2007؛ جراء عمليات قطاع الرهن العقاري، ليبلغ مجموعة خسائرها في هذا العام 23 مليار دولار، وهي أكبر خسارة في تاريخ الشركة.

وقد أعلنت مجموعات التمويل العقاري الأمريكي، مثل مجموعة فاني ماي عن خسائر قياسية خلال الربع الثالث من العام 2008، بلغت 29 مليار دولار، وشطبت أصولًا بقيمة 21 مليار دولار من محافظها، وفي بريطانيا انخفضت اسهم بنك نورثن روك، وهو أحد أكبر المصارف البريطانية المتخصصة في التمويل العقاري بأكثر من 30٪.

وعلى المستوى العربي، أعلنت عدة بنوك خليجية - خصوصًا في الكويت والإمارات والبحرين - عن تأثرها المباشر بأزمة الرهن العقاري، بينما تكتمت بنوك أخرى، ولم تعلن عن خسائرها، ومع ذلك تشير التوقعات إلى أن حجم الخسائر للبنوك الخليجية في تلك الأزمة، تجاوز خمسة مليارات من الدولارات، أما خسائر الصناديق السيادية الخليجية وحدها، فبلغت

400 مليار دولار. وكانت تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى خسائر عربية بنحو 350 مليار دولار، أما جامعة الدول العربية فكانت تقديراتها لخسائر الدول العربية حوالي 2.7 تريليون دولار.

هذا وقد أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها؛ نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية. وقد أعلن بنك ليمان براذرز إفلاسه في 15 سبتمبر 2008، بعد أن انخفضت قيمة أسهمه بنسبة 94٪ منذ بداية نفس العام، كما أفلست 1500 وكالة عقارية أمريكية حتى نهاية ديسمبر 2008، وقد وصلت حصيلة المصارف الأمريكية المنهارة في عام 2008 إلى 19 مصرفًا، وفي محاولات للحد من هذا الاتجاه ظهرت العديد من حالات الاندماج والاستحواذ في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي بريطانيا وإسبانيا. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تمت عمليات إدماج لشركات التمويل في إطار المصرف العقاري.

ثانيًا: أثر الأزمة على أداء أسواق المال:

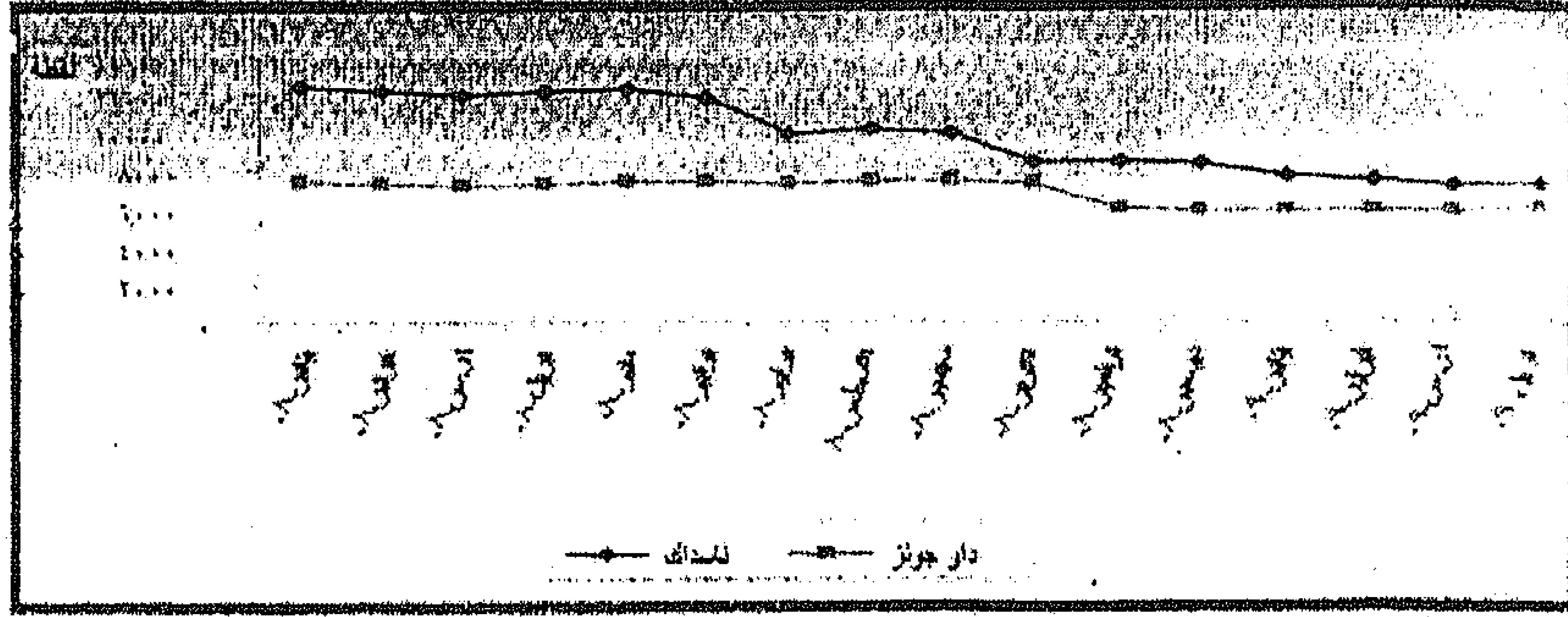
تأثرت البورصات في العالم بصورة مباشرة بالأزمة، فقد خسرت أسواق رأس المال في العالم ما يقارب 20 تريليون دولار من مطلع 2008، وحتى نهاية أكتوبر 2008، وقد حدث تراجع حاد في أسعار الأوراق المالية في السوق الأمريكي بلغ نحو 42٪ منذ بداية 2008، وفقدت البورصة الروسية 65.5٪ من قيمتها، واليابانية نحو 33٪، وتراجعت القيمة السوقية لبورصات الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 47.5٪.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية انخفض مؤشر داو جونز للصناعة، متأثرًا بالأزمة المالية خلال الربع الأول (يناير - مارس) من 2009 بحوالي 37.4٪، مقارنة بالربع الأول من 2008، وبحوالي 11.6٪ مقارنة بالربع الأخير منه، وكذلك انخفض مؤشر "ناسداك" خلال الربع الأول من 2009 بحوالي 36.5٪، مقارنة بالربع الأول من 2008، وبحوالي 7.5٪ مقارنة بالربع الأخير منه.

شكل رقم (1)

تطور مؤشري داو جونز وناسداك في الولايات المتحدة الأمريكية

خلال الفترة (يناير 2008 - أبريل 2009)



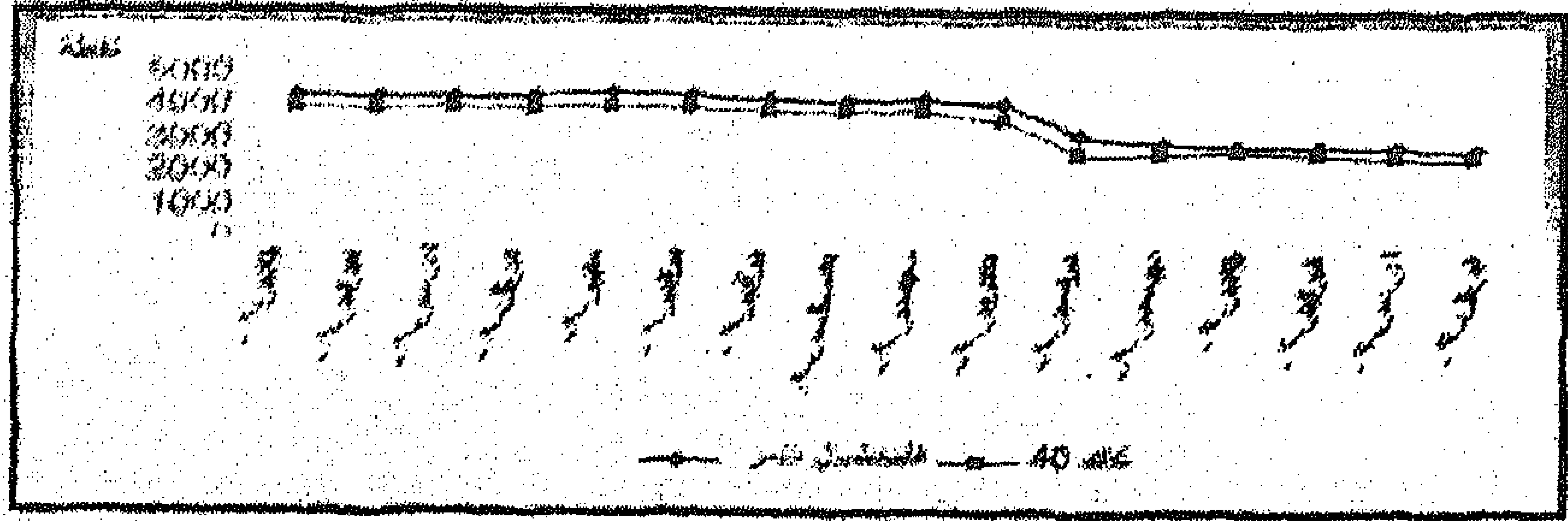
المصدر: بورصة وول ستريت

وفي الاتحاد الأوربي سجل مؤشر كاك 40 الفرنسي أكبر انخفاض بنسبة 40.3، تقريبًا خلال الربع الأول من 2009، مقارنة بالربع الأول من 2008، وبحوالي 12.1٪، مقارنة بالربع الأخير من نفس العام 2008، وجاءت مؤشرات آي بي إكس الإسباني، وداكس الألماني وفينانشيال تايمز البريطاني، تالية للمؤشر الفرنسي من حيث نسب الانخفاض بها.

أما في آسيا فكان أكبر انخفاض في مؤشر "ستاندرد أند بورز" هونج كونج، الذي انخفض خلال الربع الأول من 2009، بحوالي 44.4٪، مقارنة بالربع الأول من 2008، وبحوالي 8.7٪، مقارنة بالربع الأخير من نفس العام 2008، وجاء مؤشر "نيكي" (وهو مؤشر بورصة طوكيو) تاليًا لمؤشر ستاندرد أند بورز من حيث نسب الانخفاض، وقد انعكست الأزمة المالية العالمية الحادة على أداء كافة الأسواق الناشئة خلال 2008، بحيث سجلت مؤشراتها تراجعًا ملحوظًا، وقد تصدرت روسيا والهند قائمة الانخفاضات، مسجلة تراجعًا بنو 74٪ و65٪ على التوالي، وفقًا لمؤشر مورجان ستانلي.

شكل رقم (2)

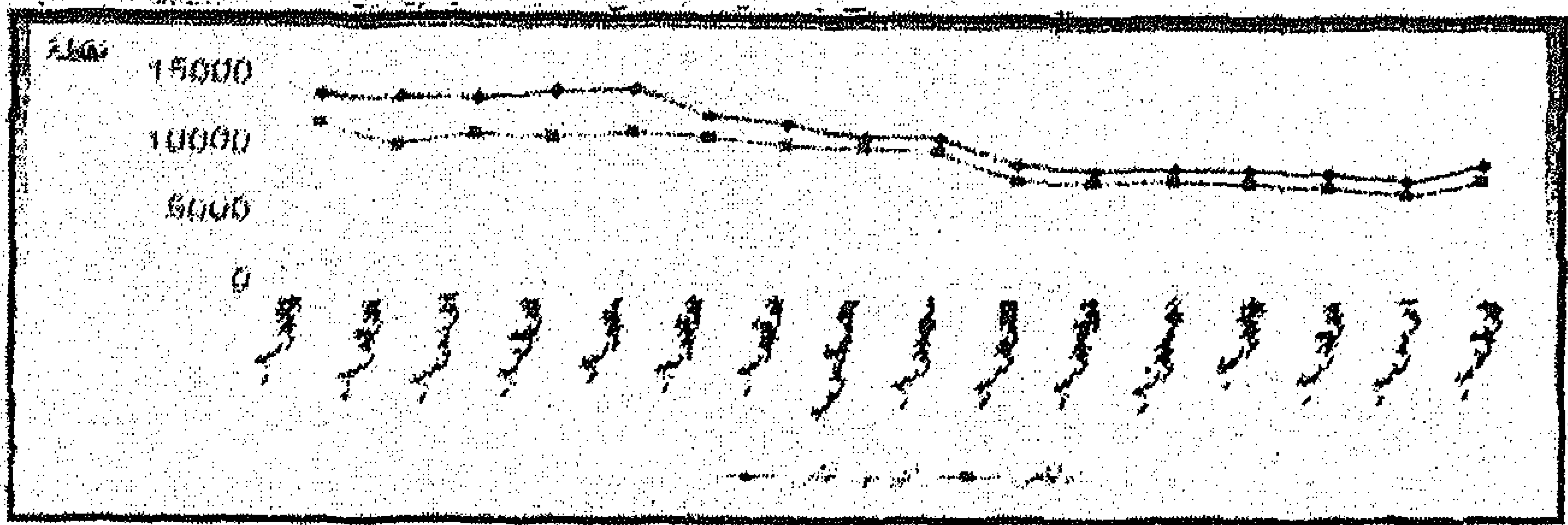
تطور مؤشري كاك 40 الفرنسي وفاينانشال تايمز البريطاني (يناير 2008 – أبريل 2009)



المصدر: مؤسسة فينانشيال تايمز

شكل رقم (3)

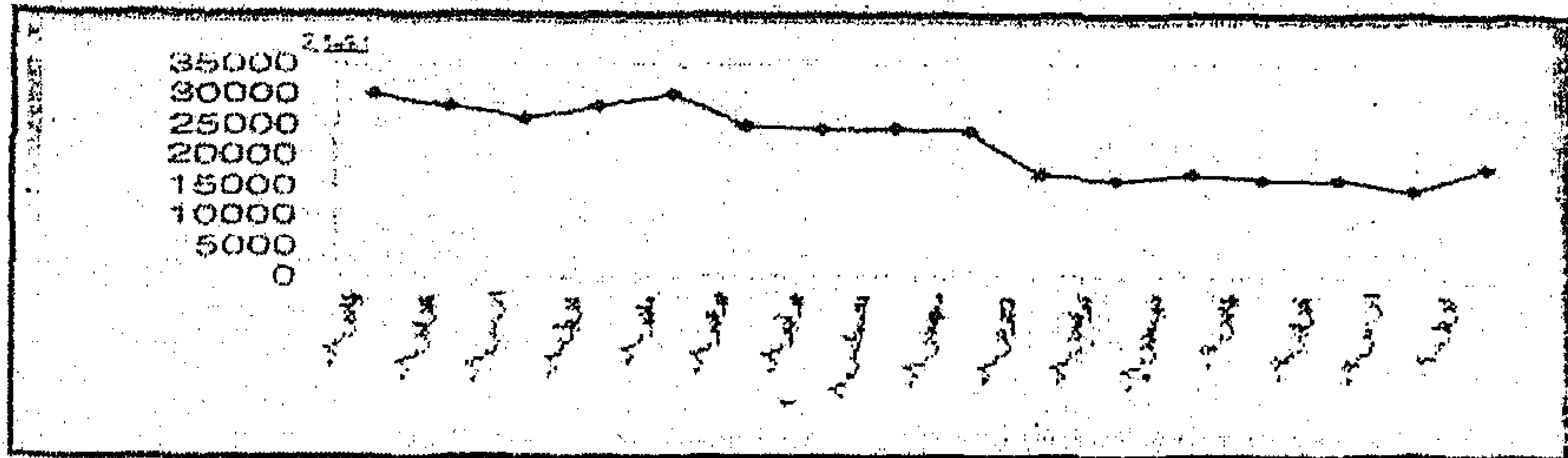
تطور مؤشري آي بي إكس الإسباني وداكس الألماني خلال الفترة (يناير 2008- أبريل 2009)



المصدر: مؤسسة فينانشيال تايمز

شكل رقم (4)

تطور مؤشر "ستاندرد أند بوز" هونج كونج خلال الفترة (يناير 2008 – أبريل 2009)



المصدر: بورصة هونج كونج

شكل رقم (5)

تطور مؤشر نيكي الياباني خلال الفترة (يناير 2008 - أبريل 2009)

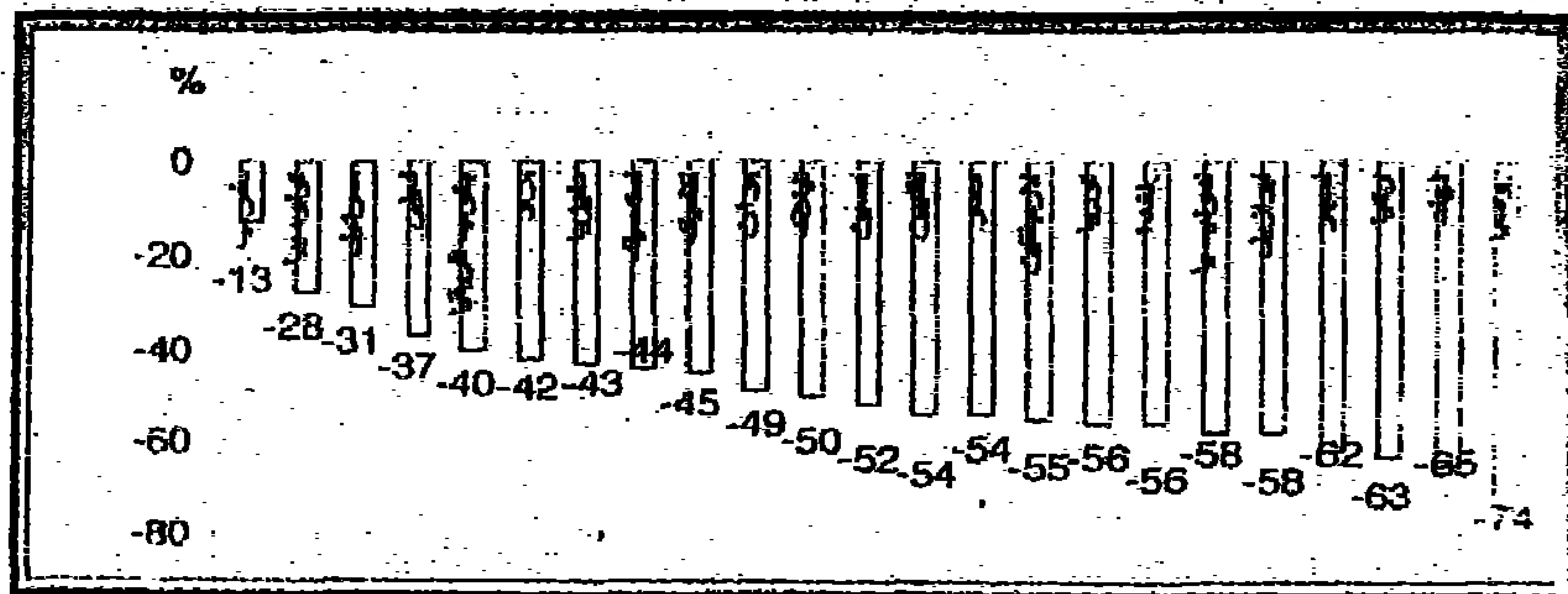


المصدر: بورصة طوكيو

وقد شهدت كافة الأسواق العربية تراجعًا ملحوظًا خلال 2008؛ تأثرًا بالأزمة المالية العالمية، فيما عدا تونس، التي حققت ارتفاعًا قدره 2٪ فقط، وقد تصدرت بورصة دبي قائمة الانخفاضات، بتراجع نحو 72٪، تلتها بورصة السعودية بتراجع 57٪، ثم البورصة المصرية بتراجع 56٪، ثم جاءت أبو ظبي في المركز الرابع، بانخفاض قدره 47٪، بينما سجلت بورصة الدار البيضاء أقل الانخفاضات قدره 13٪.

شكل رقم (6)

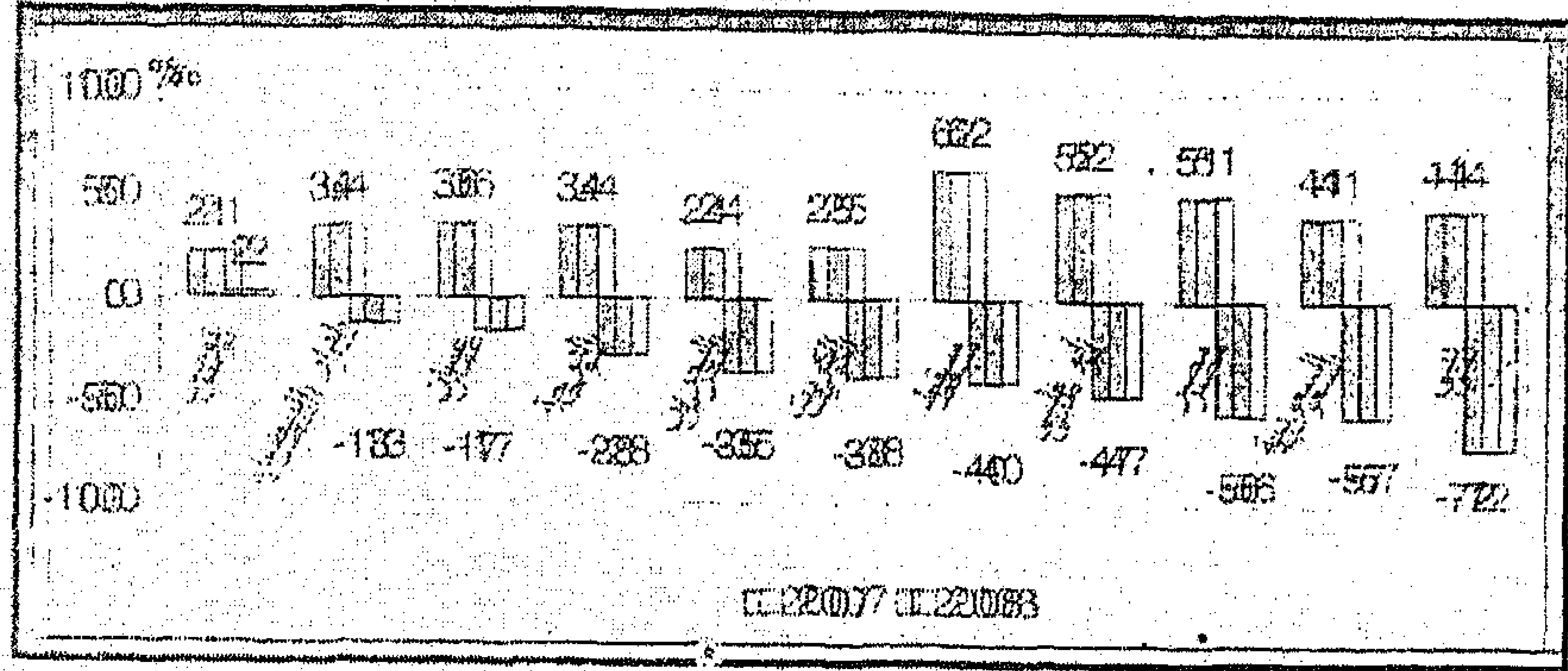
تطور مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة خلال 2008



المصدر: وزارة الاستثمار .. تقرير وزارة الاستثمار عن عام 2008/ 2009

شكل رقم (7)

تطور مؤشر ستاندرد أند بروز للبورصات العربية خلال الفترة (يناير 2008 - أبريل 2009)



المصدر : مؤسسة ستاندرد أند بروز

ثالثًا: معدلات النمو:

يوضح الجدول (28) تطور معدلات نمو الناتج على مستوى العالم، وبعض من أهم التصنيفات الاقتصادية لدول هذا العالم، وذلك للفترة 2006 – 2010، ووفقًا لتقديرات كل من صندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة.

جدول رقم (28)

تطور معدل نمو الناتج العالمي (2006-2010)

مجموعة الدول	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
	صندوق النقد الدولي	الأمم المتحدة	صندوق النقد الدولي	الأمم المتحدة	صندوق النقد الدولي	الأمم المتحدة	صندوق النقد الدولي	الأمم المتحدة	صندوق النقد الدولي	الأمم المتحدة
العالم	٥١	٤٤	٥.٢	٣.٨	٣٣	٢.١	-١.١	-٢.٦	. ٣١	١٦
الاقتصاديات المتقدمة	٣٣	٢٩	٢٧	٢٥	٠.٦	٠.٨	-٣.٤	٣.٩-	١.٣	٠.٦
الولايات المتحدة	٢.٧	٢.٨	٢.١	٢٢	٠.٤	١.١	-٢.٧	-٣.٥	١.٥	١١
منطقة اليورو	٢.٩	٢.٨	٢.٧	٢.٦	٠.٧	٠.٨	-٤.٢	-٣.٧	٠.٣	-٠.١
اليابان	٢٢	٢.٤	٢.٣	٢.١	-٠.٧	-٠.٦	-٥.٤	-٧.١	١.٧	١.٥
الدول النامية	٧.٩	٧.١	٨.٣	٧.٢	٦٦	٥.٤	١.٧	١.٤	٥.١	٤.٣

المصدر: UN,World Economic Situation and Prospects 2009 Update as om mid 2009 IMF, World Economic Outlook 2009

ووضح من هذا الجدول أن تقديرات الأمم المتحدة كانت الأكثر تحفظًا أو تشاؤمًا، حيث أشارت إلى تراجع حاد في معدل نمو الناتج العالمي من 2.1 ٪ عام 2008 إلى -2.6 عام 2009، بينما لن يمضي تعافي الاقتصاد العالمي بهذا المعدل سوى إلى 1.6٪ عام 2010، أما التقديرات المناظرة من جانب صندوق النقد الدولي فكانت أقل تشاؤمًا، أو أكثر تفاؤلًا؛ إذ أشارت إلى تراجع معدل نمو الناتج العالمي من 3٪ إلى- 1.1 فيما بين العامين 2008 و2009، ثم إلى ارتفاع هذا المعدل إلى 3.1 ٪ عام 2010، ومن الملاحظ أن كلاً من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي قد احتفظ بنفس الاتجاه في باقي التقديرات الواردة بالجدول.

وباستخدام بيانات الأمم المتحدة تبين من الشكل رقم (8) الاتجاه الهابط لمعدل نمو الناتج في الدول المتقدمة، والذي سجل معدلًا سالبًا في عام 2009، (-3.9٪) ثم ارتفاعًا ليبلغ (0.6٪) في عام 2010، والواقع أن الدول المتقدمة قادت تباطؤ النمو العالمي، حيث دخلت هذه الدول في مرحلة الانكماش الاقتصادي منذ النصف الثاني لعام 2008، ومن خلال قنوات التجارة الدولية والتمويل الدولي امتد التباطؤ الاقتصادي حتى طال الدول النامية ودول اقتصاديات التحول، فاتجه معدل نمو الناتج المحلي في الدول النامية إلى الانخفاض من 7.2٪ عام 2007، ليصل إلى 5.4 ٪ عام 2008، وإلى 1.4٪ عام 2009، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى 4.3٪ عام 2010.

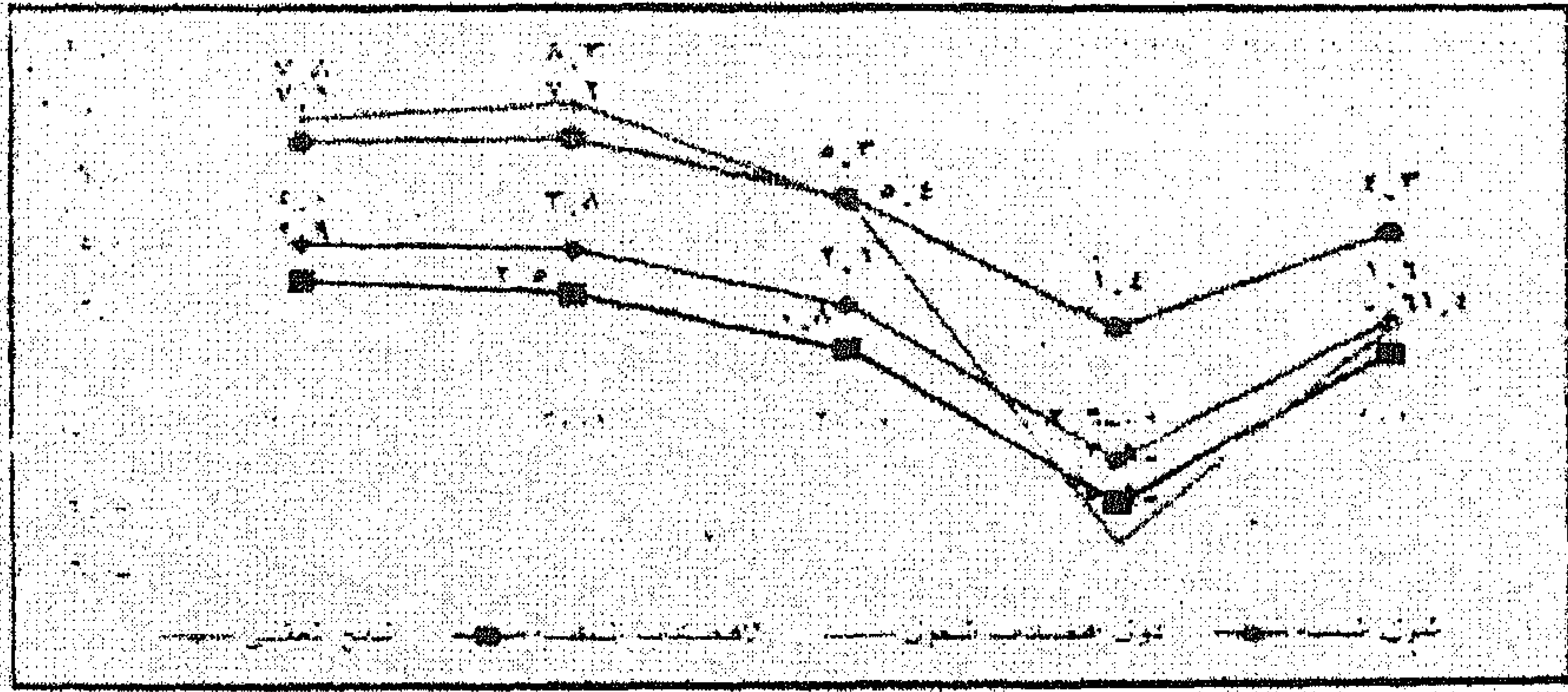
وتتفق تقديرات صندوق النقد الدولي مع تقديرات الأمم المتحدة في الاتجاه العام، كما هو موضح في الجدول (28)، وإن كانت تقديرات الصندوق أقل حدة، فيما يتعلق بالانكماش في الناتج العالمي (- 1.1٪) في عام 2009، وأكثر ارتفاعًا فيما يتعلق بتعافي الاقتصاد العالمي، ليحقق 3.1٪ في عام 2010.

وقد أعلن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أكتوبر 2009، أن الاقتصاد العالمي بدأ يزداد توسعًا من جديد، تدفعه قوة أداء الاقتصاديات الآسيوية، واستقرار أوضاع الاقتصاديات الأخرى، أو تعافيها في حدود متواضعة. فقد أدى التدخل الحكومي غير المسبوق في الاقتصاديات المتقدمة إلى استقرار النشاط الاقتصادي، وإلى دعم استعادة معدلات نمو محدودة في عدة اقتصاديات، أما الاقتصاديات الصاعدة والنامية فقد قطعت على وجه العموم شوطًا أطول على طريق التعافي، يقودها النهوض الذي تشهده الصين والهند، وعدد من الاقتصاديات الآسيوية الصاعدة الأخرى.

وقد أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي في أكتوبر 2009، إلى أن الإجراءات والتدابير الحكومية التي اتخذت لمواجهة الأزمة، أسهمت في خفض حالة عدم اليقين، وأدت إلى زيادة الثقة؛ مما شجع على تحسن الأوضاع المالية، وانتعاش تدفقات رءوس الأموال عبر العالم، ولكن هذا التقرير يؤكد - في نفس الوقت - أن مخاطر انعكاس المسار مازالت مصدرًا كبيرًا للقلق، ومازال عدد من مؤشرات الضغوط المالية مرتفعًا.

شكل رقم (8)

تطور معدل نمو الناتج العالمي (2006 - 2010)



المصدر: الجدول رقم (28)

رابعًا: معدل البطالة في مناطق ودول العالم:

انعكست الأزمة المالية على وضع التشغيل في معظم مناطق العالم خلال 2009، حيث شهدت معدلات البطالة ارتفاعًا سريعًا في عدة دول (وبالأخص في الولايات المتحدة)، ويرجع ذلك إلى أن انخفاض الاستهلاك والإنتاج والتجارة قد أثر سلبيًّا على الطلب على العمالة.

ويوضح الجدول رقم (29) أن معدلات البطالة في الاقتصاديات المتقدمة ارتفعت من 5.4٪ عام 2007، إلى 8.2٪ عام 2009، ومن المتوقع أن تواصل ارتفاعها لتصل إلى 9.3٪ عام 2010. وبلغت المعدلات المناظرة في الولايات المتحدة 4.6٪ و9.3٪ و10.1٪ على التوالي، وهي مستويات للبطالة لم تشهدها الولايات المتحدة منذ بداية الثمانينيات، وتسبب مخاوف تتعلق بتأخير تعافي الاقتصاد الأمريكي نتيجة التأثير السلبي لهذه البطالة على الإنفاق الاستهلاكي.

وقد شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو ارتفاعًا من 7.5٪ عام 2007، إلى 9.9٪ عام 2009، ويتوقع تقرير صندوق النقد الدولي أن تواصل ارتفاعها إلى 11.7٪، و12٪ خلال العامين 2010-2011 على التوالي، ويرجع ذلك إلى توقف خلق الوظائف، واستبدالها بتخفيض ساعات العمل في دول هذه المنطقة.

جدول رقم (29)

معدلات البطالة في الاقتصاديات المتقدمة (كنسبة من قوة العمل)

خلال الفترة 2007 - 2010

المنطقة أو الدولة	2007	2008	2009	2010
الاقتصاديات المتقدمة	5.4	5.8	8.2	9.3
الولايات المتحدة	4.6	5.8	9.3	10.1
منطقة اليورو	7.5	7.6	9.9	11.7
اليابان	3.8	4	5.4	6.1
المملكة المتحدة	5.4	5.5	7.6	9.3
الدول الصناعية الجديدة في آسيا	3.4	3.4	4.5	4.4

المصدر: IMF,World Economic Outlook2009

كما ارتفعت معدلات البطالة في الدول الصناعية الجديدة في آسيا من 3.4٪ عام 2007، لتصل إلى 4.5 عام 2009، ومن المنتظر أن تعاود الاقتصاديات الآسيوية تحقيق معدلات النمو المرتفعة، خاصة بعد تبني معظمها - وبالأخص الصين - لحزم إنقاذ مالية كبيرة، استهدف أغلبها الاستثمار في البنية التحتية، وإعادة هيكلة بعض المصانع؛ مما ساهم في حفز الطلب المحلي؛ لتعويض انخفاض الطلب العالمي على صادرات هذه الدول، وما صاحب ذلك من انخفاض في الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية الموجهة للتصدير.

خامسًا: التجارة العالمية:

1- تجارة السلع:

أشار نفس تقرير صندوق النقد الدولي (أكتوبر، 2009)، إلى أن معدل نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات تراجع من 7.3٪ عام 2007، إلى 3٪ في عام 2008، ثم تدهور إلى

نحو 11.9٪ عام 2009، ويتوقع أن يرتفع هذا المعدل ليصبح حوالي 2.5 عام 2010، وقد أدى التراجع في الطلب العالمي في أسواق الصادرات، إلى اتجاه الصادرات السلعية نحو الانخفاض بحوالي 9٪ عام 2009؛ مما أدى إلى انخفاض صادرات الدول المتقدمة، بما يتراوح بين 5٪ و10٪ في العام نفسه، بينما تراجعت صادرات الدول النامية في حدود 2٪ - 3٪. وكانت صناعة السيارات من أكثر الصناعات التي تراجعت قيمة صادراتها على مستويات العالم، حيث بلغ هذا التراجع حوالي 18 ٪ من الربع الأخير من 2008، مقارنة بنفس الفترة من 2007، وقد تراجع أيضًا الطلب على الواردات السلعية بالنسبة للدول التي تنتمي إلى تكتلات تجارية نشطة، كما أشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن صادرات الصناعات التحويلية على مستوى العالم، انخفضت بنحو 11٪ في الربع الأخير من 2008، وبنحو 29٪ في الربع الأول من 2009، والصين هي الدولة الوحيدة التي سجلت معدل نمو موجب (4.6٪) في الربع الرابع من 2008، بينما سجلت انخفاضًا قدره 19.1٪ خلال الربع الأول من 2009.

2- تجارة الخدمات:

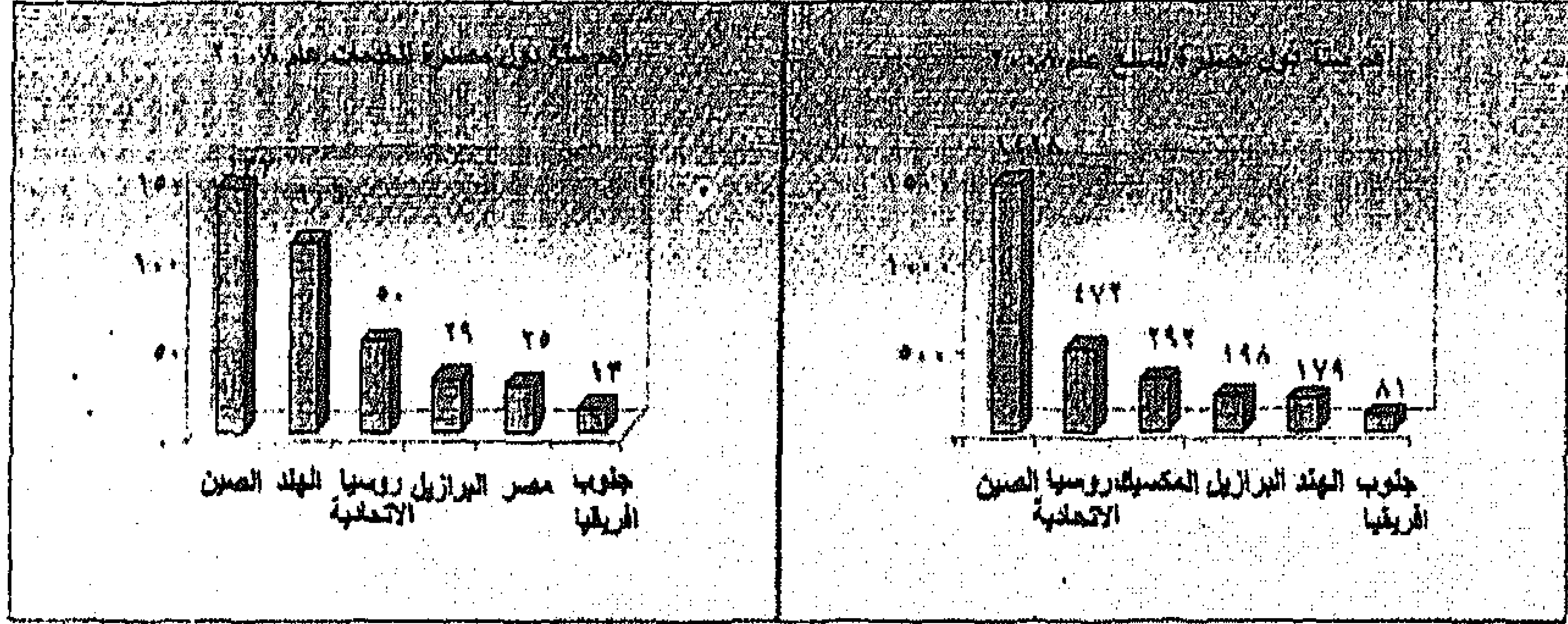
بلغت التجارة العالمية في الخدمات حوالي 3.7 تريليون دولار 2008، خص قطاع النقل منها حولي 875 مليار دولار (بنسبة 24٪ تقريبًا)، وقد احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في إجمالي قيمة هذه التجارة، بنصيب نسبي بلغ حوالي 14٪ و 10.5٪ لكل من الصادرات والواردات على التوالي في نفس العام 2008، وتجدر الإشارة إلى أن حركة السفر الدولية تعرضت لأكبر نسبة انخفاض في مجال تجارة الخدمات العالمية، حيث بلغ هذا الانخفاض 23٪ في الربع الأخير من عام 2008.

وقد تراجعت صادرات الخدمات العالمية في الربع الأخير من 2008 بحوالي 7 – 8 ٪، مقارنة بنفس الفترة من 2007، وقد بلغت صادرات الخدمات حوالي 3730 مليار دولار 2008، وبمعدل نمو نحو 11٪، مقارنة بحوالي 15٪ للصادرات السلعية، ويوضح شكل (9) أهم ست دول نامية مصدرة للخدمات، مقارنة بأهم ست دول نامية مصدرة للسلع في عام 2008/ 2009، ومنه يتضح أن مصر بين أهم ست دول نامية مصدرة للخدمات.

شكل رقم (9)

أهم ست دول نامية مصدرة للخدمات مقارنة بأهم ست دول نامية مصدرة للسلع

2009 /2008



المصدر: منظمة التجارة العالمية 2009

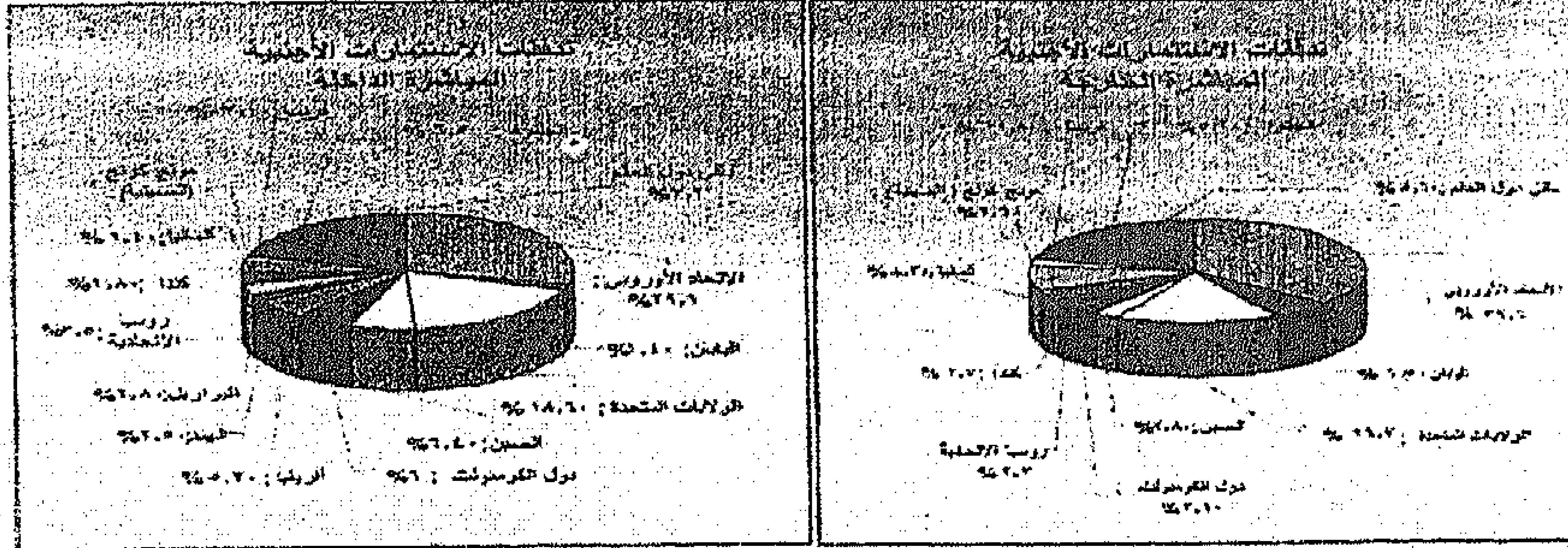
وقد ترتب على تطبيق السياسات الحكومية لمواجهة الآثار السلبية للأزمة بعض التحسن في مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، مدفوعًا بتحسن مؤشرات أداء الاقتصاديات الآسيوية الناشئة، حيث عملت هذه السياسات على دعم الطلب وتبديد المخاوف من احتمالات الكساد العالمي، مما أدى إلى التحسن في النشاط التجاري العالمي.

سادسًا: تدفقات الاستثمار الأجنبي:

تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، متأثرًا بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية، بنسبة 14٪ عام 2008، مقارنة بعام 2007، حيث انخفض من حوالي 1.9 تريليون دولار 2007 إلى حوالي 1.7 تريليون دولار 2008، ونحو 1.2 تريليون دولار في نوفمبر 2009، ومن المتوقع أن يكون التعافي بطيئًا في 2010، لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي 1.4 تريليون دولار. ويوضح شكل رقم (10) توزيع هذه التدفقات وفقًا لمصادرها ووجهاتها الرئيسية خلال 2008/2009.

شكل رقم (10)

توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة العالمية 2009/2008



Source: UNCTAD, World Investment Report, 2009 FKI trends, Policies and Prospects 2009

كما غيرت الأزمة العالمية خريطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بزيادة نصيب دول الاقتصاديات النامية والناشئة في هذه التدفقات، بنسبة 43٪ في عام 2008، ويرجع ذلك إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول المتقدمة بنسبة 29٪، ويلاحظ الزيادة الواضحة في التدفقات الداخلة إلى أفريقيا، حيث سجلت رقمًا قياسيًّا، بالرغم من الأزمة المالية العالمية (88 مليار دولار في 2008)، كما شهدت دول جنوب شرق آسيا أيضًا زيادة بنسبة 17٪، مقارنة بعام 2007، بينما ازدادت التدفقات لأمريكا اللاتينية (دول الكاريبي) بنسبة 13٪.

ويوضح الجدول (30) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والناشئة، وتأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عليها.

جدول رقم (30)

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والناشئة خلال الفترة 2006 سبتمبر 2009

البيان	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر	254.7	411.2	425.2	279.0
استثمارات محفظة الأوراق المالية	70.3	88.1	85.40	99.8-

Source: IMF, International Financial Statistics, World Economic and Financial Surveys, Global Financial Stabiulity Report,Oct.99

سابعًا: أسعار صرف العملات الرئيسية:

شهدت أسواق الصرف العالمية انخفاضًا في سعر صرف الدولار، مقابل العملات الرئيسية مع نهاية 2007 وبداية 2008، ففي النصف الأول من 2008 ارتفع اليورو 7٪ أمام الدولار الأمريكي، كما ترتب على الأزمة خروج التدفقات المالية من الدول الناشئة إلى الدول ذات الدخل المرتفع، وتحديدًا الولايات المتحدة، مما أدى لانخفاض أغلب عملات الدول الناشئة مقابل الدولار الأمريكي، كما أن انخفاض أسعار السلع الأولية، كان له دور مهم في انخفاض أسعار صرف عملات مصدري هذه السلع، مثل الأرجنتين والبرازيل وروسيا وأستراليا وكندا.

ثامنًا: اتجاهات الأسعار العالمية للغذاء والطاقة:

1- السلع الغذائية:

بدأت الأسعار العالمية للسلع الغذائية في الانخفاض منذ النصف الثاني من 2008، ولكنها مازالت أعلى مما كانت عليه قبل 2006؛ مما دفع 115 مليون نسمة إلى الجوع المزمن، ويوضح الجدول (31) تغير الأسعار العالمية لأهم السلع الغذائية خلال 2008- 2009.

جدول رقم (30)

نسبة التغير في الأسعار العالمية لأهم السلع الغذائية

السلعة	نسبة التغير من نوفمبر 2008 إلى نوفمبر 2009	نسبة التغير من أكتوبر 2009 إلى نوفمبر 2009
الحبوب	0.3-	4.4
القمح	7.0-	6.1
الأرز	4.5	2.6
الشعير	0.5	0.0
فول الصويا	12.6	4.5
الموز	7.6-	3
الشاي	49.8	4.7
اللحوم	3.1	3

المصدر: تقرير البنك الدولي 2009.

وبالرغم من الارتفاع السابق في الأسعار العالمية للسلع الغذائية، إلا أن إنتاج الغذاء في البلدان النامية لم يشهد زيادة كبيرة، ولم تشجع الحوافز السعرية على التوسع في الإنتاج، وما زال المخزون العالمي للحبوب منخفضًا، حيث تقل نسبة مخزون الحبوب إلى استخدامها في 2008 /2009 عن متوسطها على مدى 5 سنوات، ومع أن أسعار النفط قد انخفضت انخفاضًا كبيرًا، مازال الطلب على الوقود الحيوي مرتفعًا؛ مما يعني استمرار استخدام جزء من الإنتاج الزراعي للسلع الغذائية الأساسية.

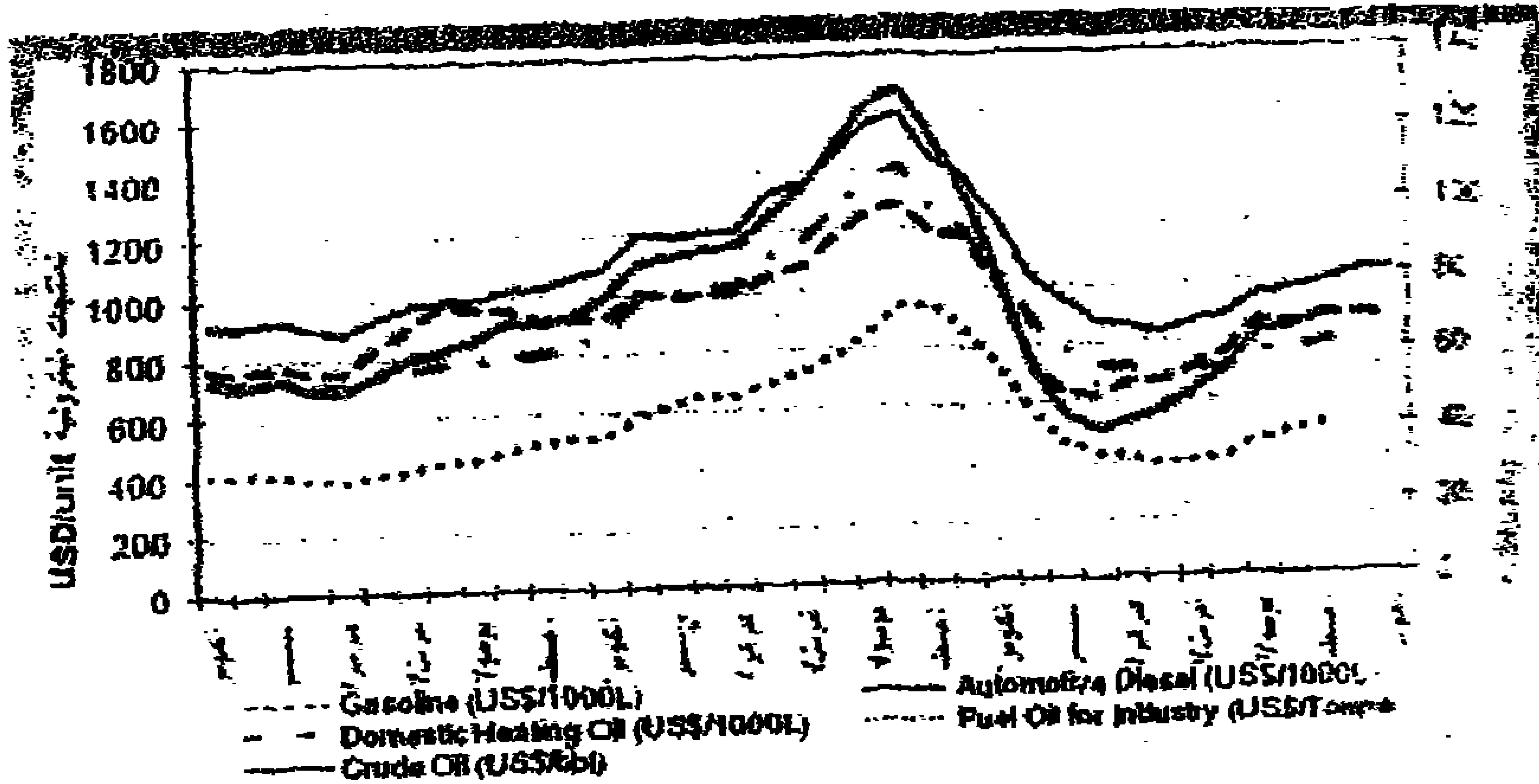
2- الطاقة:

أدى الركود والتباطؤ الاقتصادي - بفعل الأزمة العالمية - إلى الحد من الطلب على الطاقة، وانخفاضه في الكثير من الدول المتقدمة، مما يترتب عليه انخفاض الأسعار العالمية للنفط الخام بشكل حاد، ولكن هذه الأسعار اتجهت للارتفاع مرة أخرى، بدءًا من نوفمبر 2009؛ نظرًا لتوقعات النمو في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

فبعد أن تجاوز سعر النفط الخام 140 دولارًا للبرميل في يوليو 2008، وبدأ في النزول، حتى وصل في فبراير 2009 إلى 39.3 دولار للبرميل، ثم أخذ في الارتفاع مرة أخرى حتى وصل إلى 69.6 دولار للبرميل في أكتوبر 2009.

شكل رقم (11)

تطور الأسعار العالمية لبعض منتجات الطاقة خلال 2006-2009



المصدر: www.iea.org

وبالنسبة لسعر الغاز الطبيعي، فقد بلغ حوالي 173.3 دولارًا لكل 1000 متر كعب عام 2008، ثم انخفض إلى 95.2 دولارًا في نوفمبر 20.9، بنسبة انخفاض قدرها 47٪.

تاسعًا: زيادة حدة الفقر:

إذا كانت الأزمة المالية العالمية هي أزمة الأغنياء من أصحاب المدخرات والمتعاملين في البورصات، إلا أنها في الوقت نفسه أدت إلى زيادة معاناة الفقراء؛ لأن توجيه موارد مالية ضخمة لإنقاذ أسواق المال العالمية، قد أثر على حجم المساعدات الإنسانية لمكافحة الأمراض، والقضاء على الجوع، وإيواء اللاجئين، حتى أنه قد زاد عدد الفقراء في الولايات المتحدة؛ نتيجة فقد أكثر من مليون أمريكي منازلهم المرهونة، بالإضافة إلى الاستغناء عن آلاف العاملين، وغيرهم من الذين أضيروا من الخسائر التي تكبدها كثير من الشعب الأمريكي؛ جراء الاستثمار والمضاربة في البورصات، ناهيك عن ارتفاع حالات الاكتئاب والأمراض النفسية، التي أدت إلى ارتفاع حالات الانتحار.

عاشرًا: أهم إجراءات الدول لمواجهة الأزمة:

- ضخ السيولة النقدية في الأسواق، حيث قامت وزارة الخزانة الأمريكية، بوضع خطة إنقاذ، غايتها حماية القطاع المصرفي من الانهيار، وذلك بالإعلان عن رصد 700 مليار دولار في أكتوبر 2008؛ لشراء أصول بنوك وشركات ومؤسسات مالية، كما تم عرض قروض بمعدلات فائدة منخفضة للبنوك التجارية، كما تم الأخذ بنفس السياسات في عديد من الدول الأوربية والآسيوية.
- تخفيض سعر الفائدة، حيث لجأت الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى إلى هذا التخفيض أكثر من مرة؛ لدعم دورة النشاط الاقتصادي، ومحاولة النجاة من مخاطر الكساد، وتفاقم الأزمة المالية.
- ضمان الودائع، فقد اتجهت البنوك المركزية في دول العالم إلى ضمان ودائع العملاء؛ لتحفيز الثقة في الأسواق، واستقرار الجهاز المصرفي، وضمان تدفق الأموال بين المودعين، وقد قامت الولايات المتحدة، برفع حد ضمان الودائع من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام.

- كبح جماح المقامرات، وذلك من خلال فرض قيود مؤقتة على البيع على المكشوف، والمراهنة على أسهم البنوك وشركات التأمين؛ حتى لا تؤدي هذه العمليات إلى انهيار النظام المالي.
- قامت الحكومة الأمريكية بتأميم عدد من الشركات التي تواجه مشكلات مالية، مثل شركة "فاني ماي"، المختصة بتمويل الإسكان، وشركة "فريدي ماك"، المتخصصة بتوفير السيولة للجهات الممولة للمساكن، والمجموعة الأمريكية العملاقة في مجال التأمين "AIG"، كما استثمرت الخزانة الأمريكية حوالي 45 مليار دولار في رأسمال مجموعة "ستي جروب"؛ وذلك لضمان استمرار أداء هذه الشركات والمؤسسات المالية لوظائفها، مع إحكام الرقابة على عملياتها، وتوجيهها إلى المسارات التي تساعد على التغلب على آثار الأزمة المالية.
- تفعيل القواعد التنظيمية والإشرافية للرقابة على البنوك والمؤسسات والأسواق المالية، حيث قامت الحكومات بتشديد الرقابة على عمليات المصارف، خاصة ما يتعلق منها بإدارة السيولة والعائد، ومخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال، والتأكيد على الشفافية؛ وذلك للتغلب على التلاعب في استصدار شهادات الجدارة الائتمانية، والأدوات المالية المستحدثة؛ كالمشتقات المالية، والتي أدت إلى تفجر أزمة الرهن العقاري.
- دعم بعض الصناعات والقطاعات الأكثر تأثرًا بالأزمة، مثل دعم الولايات المتحدة صناعة السيارات؛ حتى يمكنها تجاوز هذه الأزمة.
- وضع قيود على رواتب ومكافآت كبار المصرفيين ومديري الشركات، حيث كشفت الأزمة المالية العالمية، أن جزءًا كبيرًا منها يرجع إلى جشع المديرين، وسعيهم نحو تحقيق أرباح سعرية في الأجل القصير؛ مما دفعهم لعدم التدقيق في قدرة العميل على السداد، ومدى جدارته المالية، وقد ترتب على ذلك حصول هؤلاء المديرين ورؤساء إدارات البنوك على ملايين الدولارات كرواتب ومكافآت؛ بحجة تنشيط القروض وتحقيق أرقام عالية لتوظيف الأموال، وخاصة في القروض العقارية، ثم تبين تعثر هؤلاء وعدم قدرتهم على السداد.

مؤشرات أداء الاقتصاد المصري

يوضح تقرير متابعة الأداء الاقتصادي، أن أخطر ما ترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية، هو انكسار خط النمو المتصاعد الذي شهدته مصر خلال السنوات الثلاثة السابقة على انفجار الأزمة، فقد تراجع معدل النمو من 7.2٪ في 2007/2008 إلى 4.7٪ في 2008/2009، ويقدم هذا التقرير رصدًا للتطورات التي حدثت في هذا العام على مختلف الأصعدة، ويمثل مرجعًا أساسيًّا لمتابعة هذه التطورات، ولعل ذلك يكون مبررًا لعدم تكرار تفصيلات هذه التطورات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعية، ومن ثم نركز في هذا الجزء على إلقاء الضوء على أهم هذه التطورات، من خلال مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.

أولا : الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو:

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، وبالأسعار الجارية من 895.5 مليار جنيه عام 2007/2008، ارتفع هذا الناتج فيما بين نفس العامين من 798.1مليار جنيه إلى 835.5 مليار جنيه، ليبلغ معدل النمو 4.7٪ في عام 2008/2009، وقد أدى ارتفاع مساهمة الطلب المحلي (4.1 نقطة مئوية) خاصة الإنفاق الاستهلاكي إلى تحقيق هذا المعدل للنمو، والذي يعتبر إنجازًا ملحوظًا في ظل ظروف الأزمة، حيث تجاوز معدل النمو المتوقع للاقتصاد المصري من قبل كل من البنك الدولي (4.5٪) ووزارة التنمية الاقتصادية المصرية (4.4٪)، وربما يكون ارتفاع مساهمة الطلب المحلي انعكاسًا لسياسة الحكومة الرامية إلى تحفيز الطلب، إلا أن تراجع نصيب الاستثمار في الناتج من 22.5٪ إلى 19.5٪، يمثل تهديدًا حقيقيًّا، قد يؤدي إلى استمرار الآثار السلبية على كل من النمو والتشغيل لفترة أطول، ما لم يتم اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لتحفيز الاستثمار المحلي.

ثانيًا : التطورات المالية والموازنة العامة للدولة :

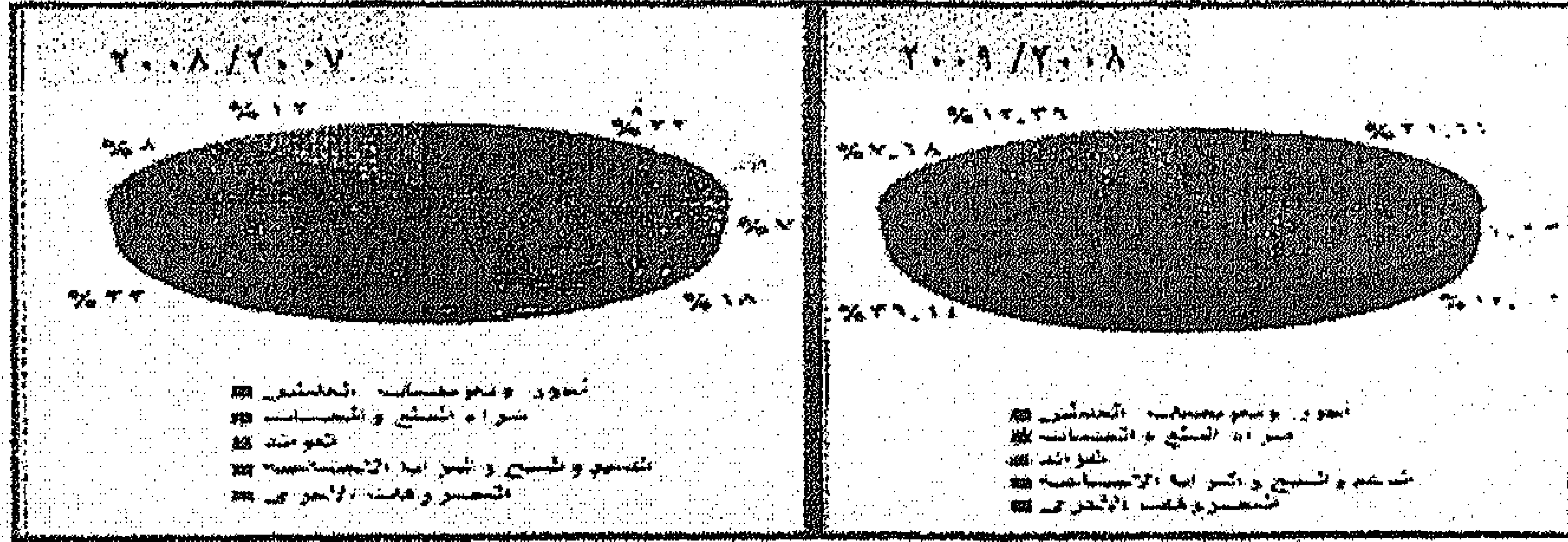
1- الإنفاق العام:

شهد الإنفاق العام زيادة ملموسة خلال عام 2008/2009، حيث كان التوسع في السياسة المالية أحد مقتضيات مواجهة الأزمة الاقتصادية المالية، وقد ارتفع إجمالي المصروفات العامة؛ ليصل إلى نحو 351.50 مليار جنيه، مقابل 282.29 مليار جنيه عام 2007/2008، بنسبة زيادة بلغت حوالي 24.5٪، وقد انعكست تلك الزيادة على نسبة

المصروفات إلى الناتج المحلي الإجمالي التي ارتفعت بدورها لتصل إلى نحو 33.8٪ عام 2009/2008 (مقابل 31.4٪ عام 2008/207).

شكل رقم (12)

التوزيع النسبي للمصروفات العامة (2009/2008/2007)



المصدر: وزارة المالية WWW.mof.gov.eg

وتفسر زيادة المصروفات العامة أساسًا، بزيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، من 3. 92 مليار جنيه (نحو 33٪ من إجمالي المصروفات العامة) عام2007/ 2008، إلى حوالي127مليار جنيه (36٪ تقريبًا من نفس الإجمالي) عام 2009/2008.

وقد بلغت أجور وتعويضات العاملين 76.15 مليار جنيه عام 2008/ 2009، مقابل نحو 62 مليار جنيه عام 2007/ 2008، ورغم هذا الارتفاع الذي بلغت نسبته نحو 21٪، إلا أن نسبة المنفق على الأجور والتعويضات إلى إجمالي المصروفات العامة، انخفضت من22.3٪ إلى 21.6٪ فيما بين هذين العامين.

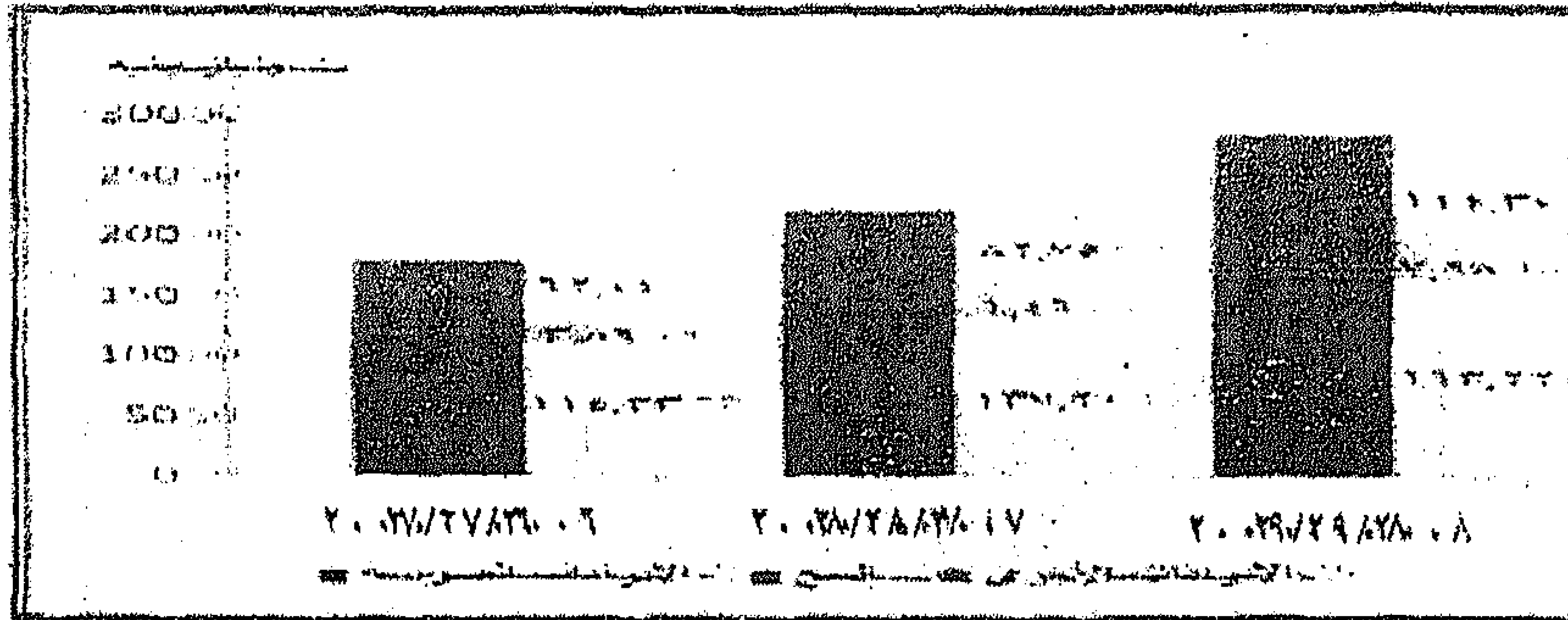
وباستبعاد بند المنح والمزايا الاجتماعية، فإن قيمة الدعم بلغت نحو 93.8 مليار جنيه عام 2008/ 2009، منها دعم السلع البترولية بقيمة 70. 62 مليار جنيه، تمثل حوالي 66.8٪ من إجمالي الدعم . أما الدعم المقدم إلى هيئة السلع التموينية، فقد بلغ نحو 21 مليارجنيه، بينما وصلت قيمة دعم السلع الأخرى - رغيف الخبز أساسًا - إلى10.1مليار جنيه.

2- الإيرادات العامة:

ارتفعت الإيرادات العامة والمنح من 0 4. 221 مليار جنيه عام 2007/ 2008، إلى نحو 282.50 مليار جنيه عام 2008/ 2009، بنسبة زيادة 27.5٪، بما يتجاوز نسبة الزيادة في العام السابق (8. 22٪).

شكل (13)

تطور هيكل الإيرادات العامة (2006/2007/2008/2009)



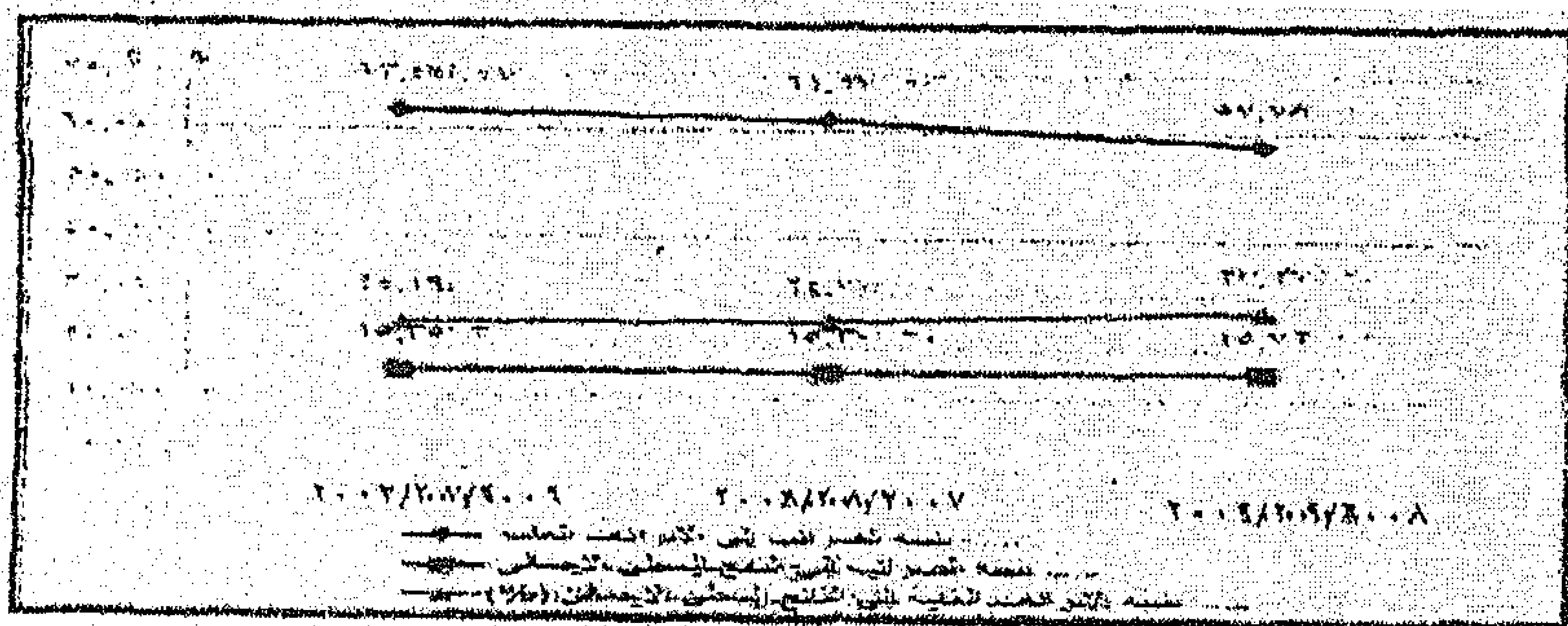
المصدر: وزارة المالية WWW.mof.gov.eg

كما ارتفعت الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى نحو 27٪ عام 2008/ 2009، مقابل 24.7٪ في العام السابق، ويرجع ذلك - بصفة أساسية - لارتفاع الإيرادات الضريبية من 137.2 إلى 163.22 مليار جنيه فيما بين هذين العامين، إلا أن نسبتها في الإيرادات العامة قد تراجعت من 61.97٪ إلى 57.78٪ فيما بين نفس العامين، ومع ذلك ظلت نسبتها للناتج المحلي الإجمالي شبه ثابتة (15٪).

شكل (14)

نسبة الضرائب إلى كل من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي

(2006/2007/2008/2009)

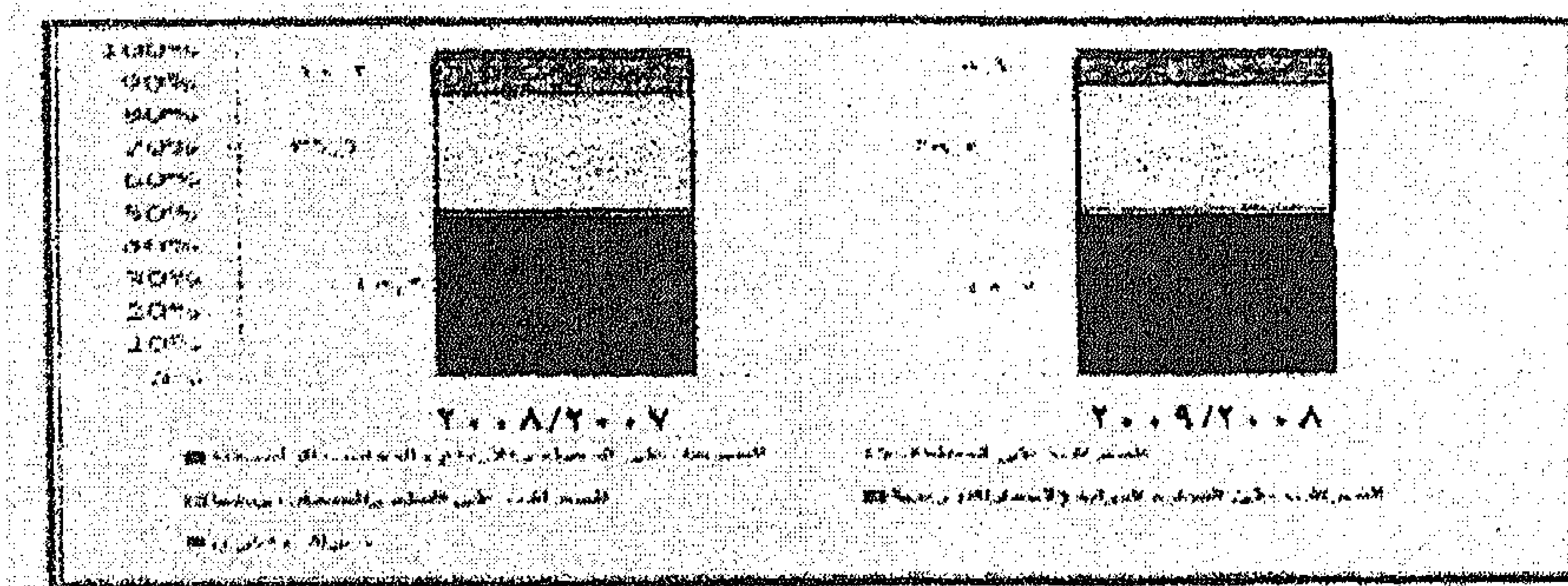


المصدر: وزارة المالية www.mof.gov.eg

ويلاحظ أن هيكل الإيرادات الضريبية لم يتغير تقريبًا، باستثناء حدوث انخفاض طفيف في نسبة الضرائب على الدخول، لصالح الضرائب على السلع والخدمات، فيما بين العامين 2007/2008 و2008/2009 (الشكل رقم 15).

شكل رقم (15)

هيكل الإيرادات الضريبية (2007/2008/2009)

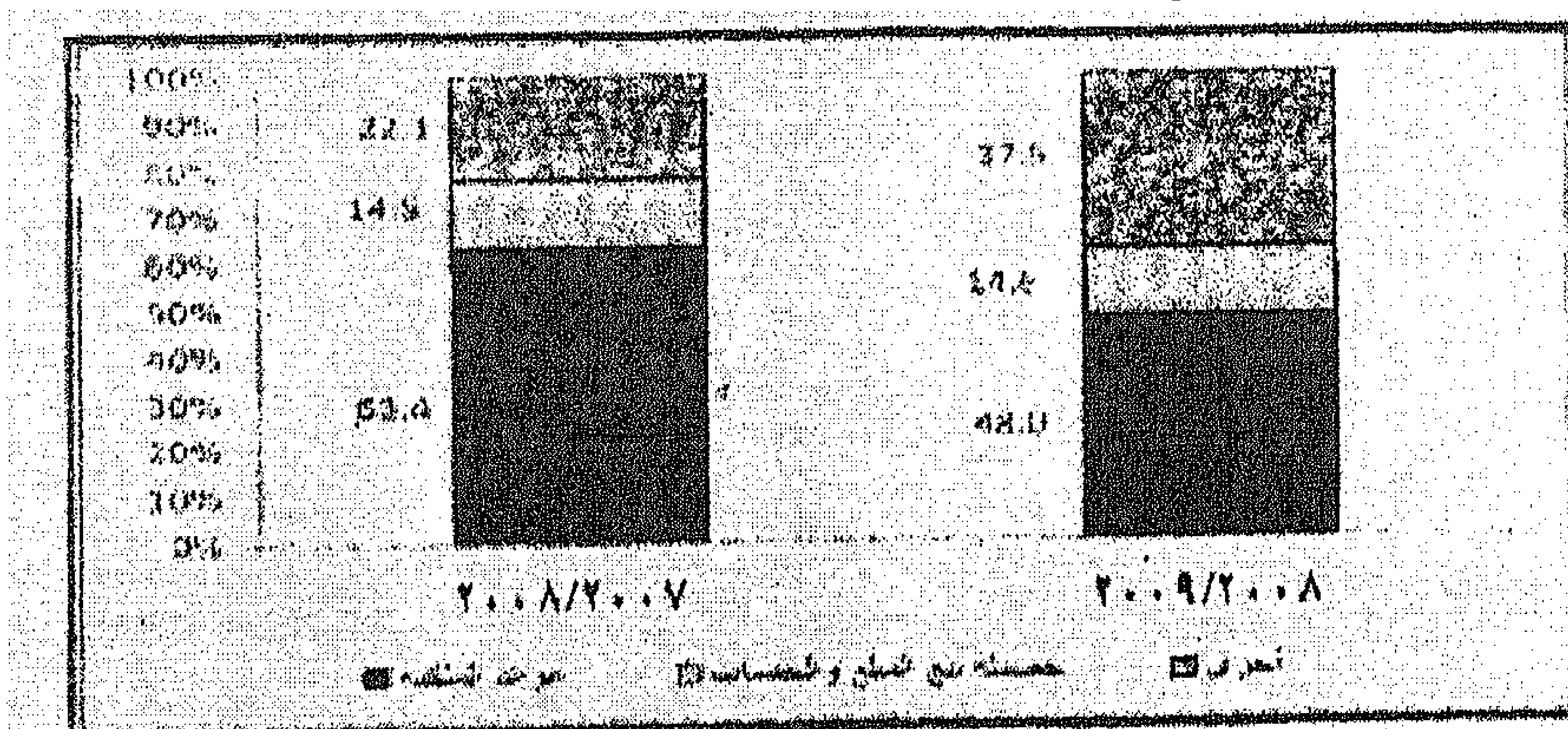


المصدر: وزارة المالية www.mof.gov.eg

أما فيما يتعلق بهيكل الإيرادات الأخرى (شكل 1-5) فيلاحظ انخفاض نسبة عوائد الملكية من 63.4٪ في 2007/2008، إلى 48٪ في 2008/2009، في حين ارتفعت نسبة الإيرادات الأخرى من 22٪ إلى 27.5٪، وبقيت حصيلة السلع والخدمات ثابتة.

شكل رقم (16)

تطور هيكل الإيرادات الأخرى (2007/2008-2008/2009)



المصدر: وزارة المالية www.mof.gov.eg

3- عجز الموازنة والدين العام:

تزايد العجز النقدي، ليصل إلى نحو 69 مليار جنيه عام 2009/2008، مقابل حوالي 60.8 مليار جنيه في العام السابق، بينما وصل العجز الكلي إلى نحو 71.83 مليار جنيه في عام 2009/2008، مقابل 61 مليار جنيه في عام 2008/2008، وقد تزايدت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي تزايدًا طفيفًا، لتصل إلى 6.9٪ عام 2009/2008.

أما إجمالي الدين العام المحلي، فقد ارتفع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى 61.6٪ عام 2009/2008، مقابل حوالي 60٪ عام 2008/2007.

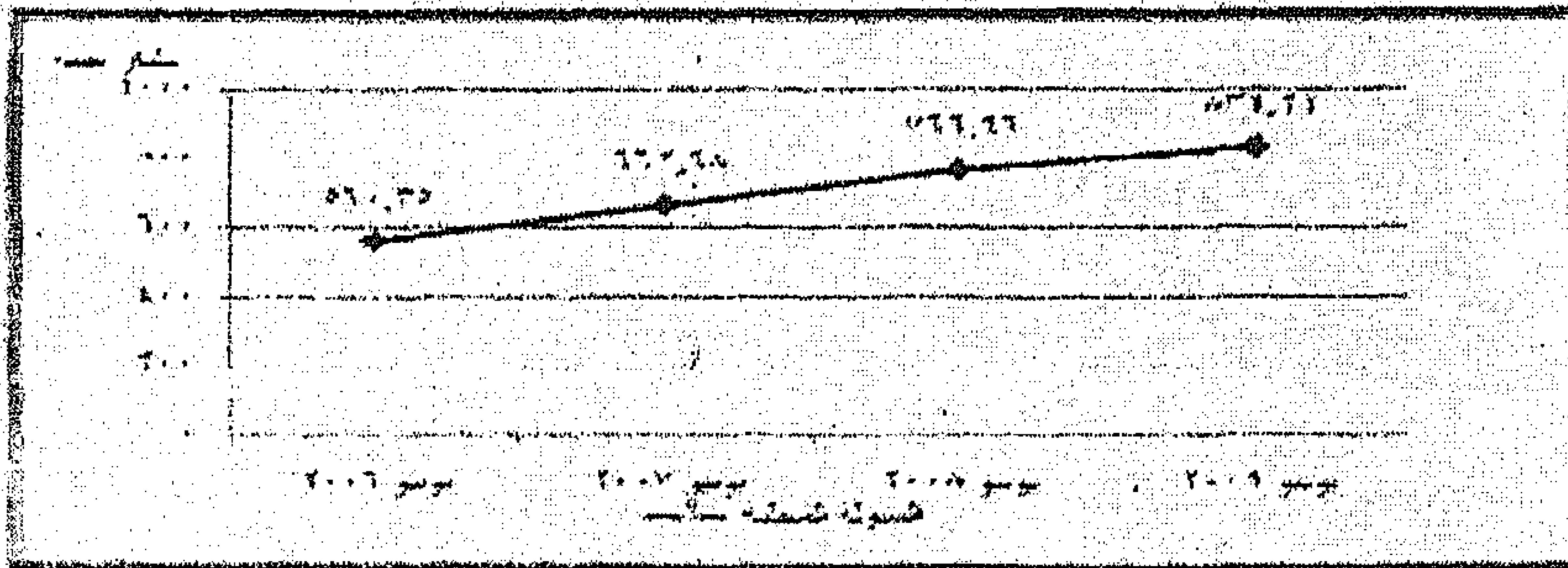
ثالثًا: السياسة النقدية:

1- السيولة المحلية:

تزايدت السيولة المحلية، لتصل إلى نحو 831 مليار جنيه عام 2009/2008 بنسبة زيادة نحو 8٪ عن العام السابق (شكل 1-6)، أما نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت من 85.52٪ في يونيو 2008 إلى 80.03 في يونيو 2009.

شكل رقم (17)

تطور السيولة المحلية يونيو 2006-2009

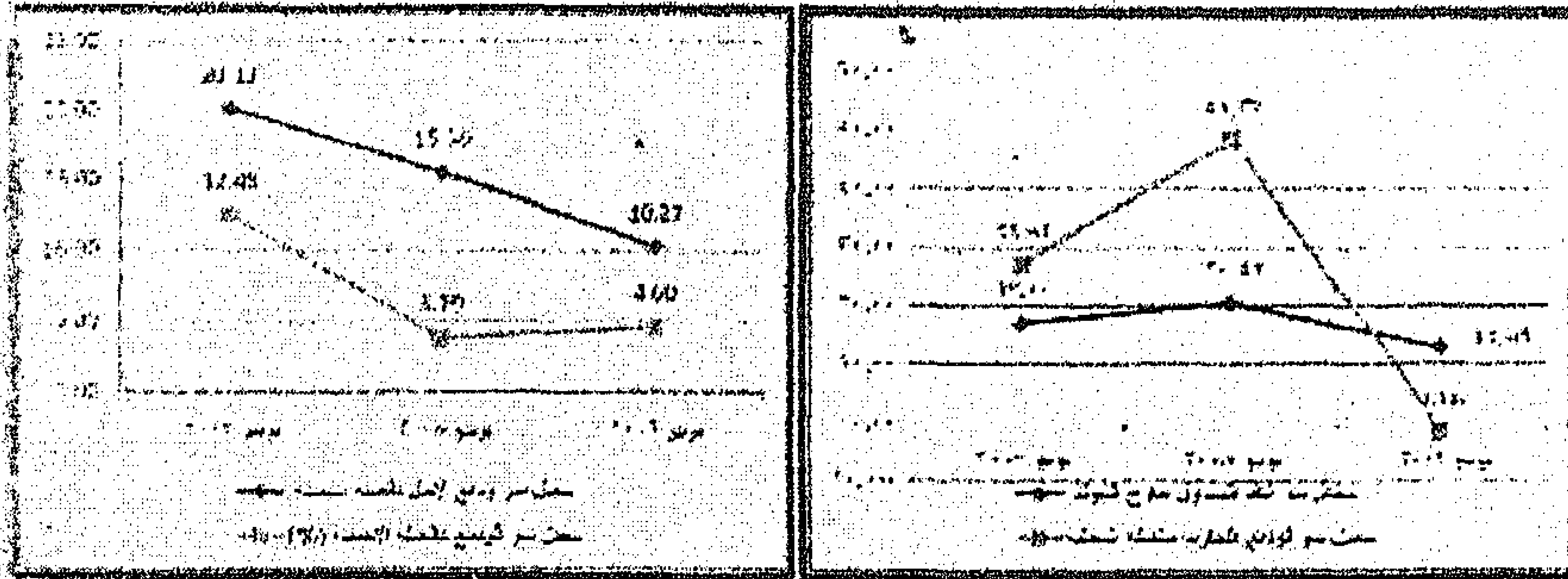


المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

أما المعروض النقدي، فقد ارتفع إلى 182 مليارًا عام 2009/2008، بزيادة 7.3٪ عن العام السابق؛ وذلك لنمو النقد المتداول خارج البنوك بنسبة 12.8٪، أما الودائع الجارية بالعملة المحلية، فسجلت في نفس العام نموًّا سالبًا (1.64٪)، مقارنة بالعام السابق، ويوضح الشكل (18) معدلات نمو مكونات المعروض النقدي خلال الفترة (يونيو 2007 - 2009).

شكل رقم (18)

معدلات نمو مكونات المعروض النقدي (يونيو 2007 - 2009)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية أعداد مختلفة.

وبالنسبة لأشباه النقود، فقد بلغت الودائع لأجل بالعملة المحلية 481.5 مليار جنيه عام 2008/2009، بنسبة زيادة قدرها نحو 10.2٪، مقارنة بالعام السابق، بينما ارتفعت الودائع الجارية ولأجل بالعملة الأجنبية إلى حوالي 167مليار جنيه، بنسبة زيادة 4.6٪، مقارنة بالعام السابق، والجدير بالذكر أن معدل نمو الودائع لأجل بالعملة المحلية، شهد اتجاهًا للانخفاض خلال الفترة يونيو 2007 يونيو 2009، بينما اتجه معدل نمو الودائع الجارية ولأجل بالعملة الأجنبية للارتفاع الطفيف خلال عام 2008/2009.

2- الأصول المقابلة للسيولة المحلية:

ارتفعت قيمة هذه الأصول خلال عام 2008/2009، إلى نحو 831 مليار جنيه، مقابل حوالي 766 مليار جنيه عام 2007/2008، بنسبة زيادة حوالي 8.4٪. ويرجع السبب في ذلك إلى تزايد صافي الأصول المحلية بنسبة 23.6٪، مقابل تناقص صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بنسبة -16.3٪.

3- أسعار الفائدة:

انخفض سعر الإيداع وسعر الإقراض لليلة واحدة من 10٪ و 12٪ على التوالي في يونيو 2008 إلى 9٪ و10.50٪ في يونيو 2009، ويعكس ذلك استجابة السلطات النقدية للأزمة الاقتصادية العالمية، بينما لم يتأثر سعر الفائدة على الودائع لمدة أقل من ثلاثة أشهر، حيث

ظلت عند مستوى 6.50٪، كما ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لمدة أقل من ستة شهور من 6.70٪ في يونيو 2008، إلى 7٪ في يونيو، لتصل إلى 7.80٪ في يونيو 2009، وشهدت أسعار الفائدة على القروض لمدة أقل من سنة ارتفاعًا طفيفًا، من 12٪ في يونيو 2008، لتصل إلى 12.10 ٪ في يونيو 2009.

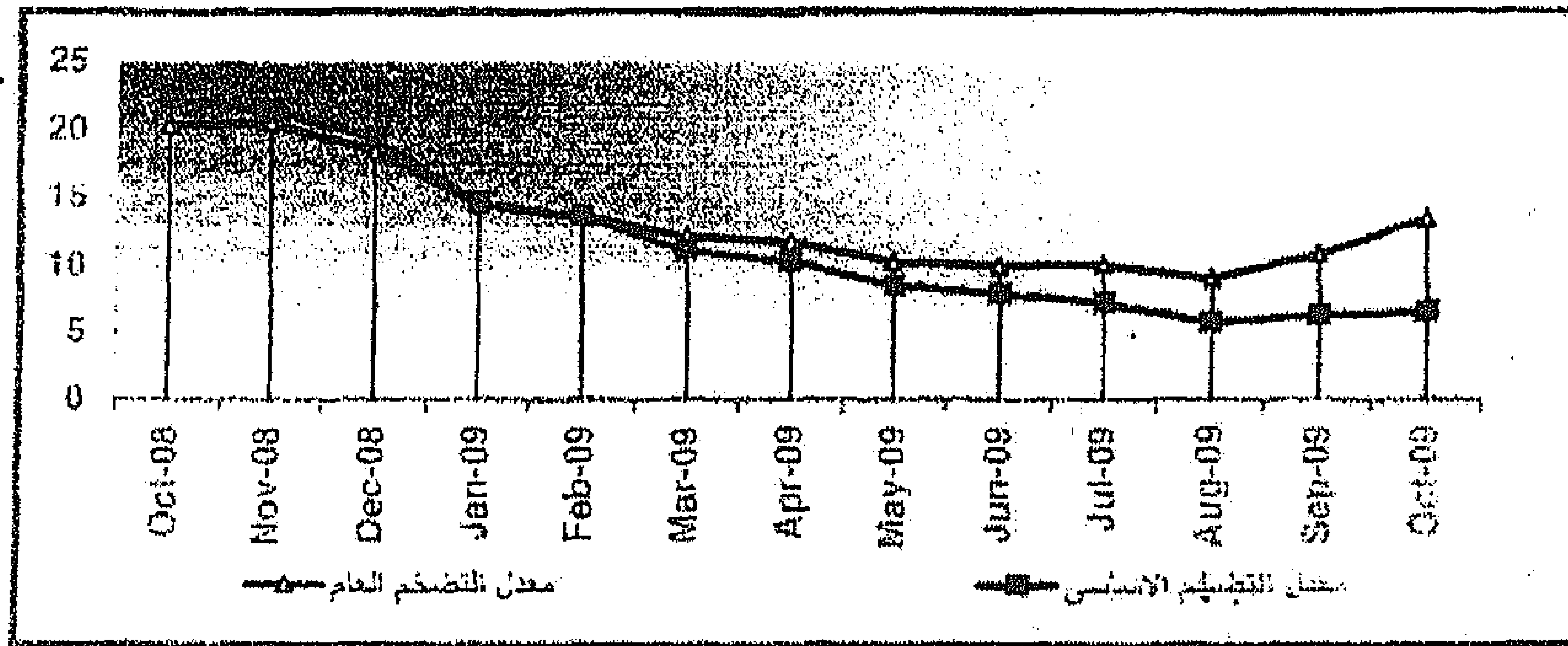
أسعار الفائدة ومعدلات التضخم في مصر:

أطلق البنك المركزي المصري في سبتمبر 2009 مؤشرًا جديدًا لقياس التضخم، باسم التضخم الأساسي Core Inflation، وذلك لاستخدامه عند وضع السياسات النقدية الخاصة بتحديد سعر الفائدة، وهو يعتمد على نفس سلة السلع والخدمات، التي تدخل في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، مع استبعاد السلع الأكثر تذبذبًا (والتي تتكون من الخضروات والفاكهة) والسلع والخدمات المحددة أسعارها إداريًّا.

وسجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي 6.5٪ في أكتوبر 2009، مقابل 6.3٪ في سبتمبر 2009. وبحسب تصريحات البنك المركزي المصري، يمكن تفسير اتساع الفجوة بين معدل التضخم العام والأساسي (شكل 19)، بارتفاع معدل التضخم العام؛ نتيجة صدمات العرض المؤقتة، التي بدأت في فبراير 2009، والتي لا تشكل ضغوطًا تضخمية هيكلية أو أساسية.

شكل رقم (19)

تطور معدل التضخم العام والأساسي خلال الفترة (أكتوبر 2008 - أكتوبر 2009)



المصدر: البنك المركزي المصري، نشرة تحليل التضخم، ديسمبر 2009

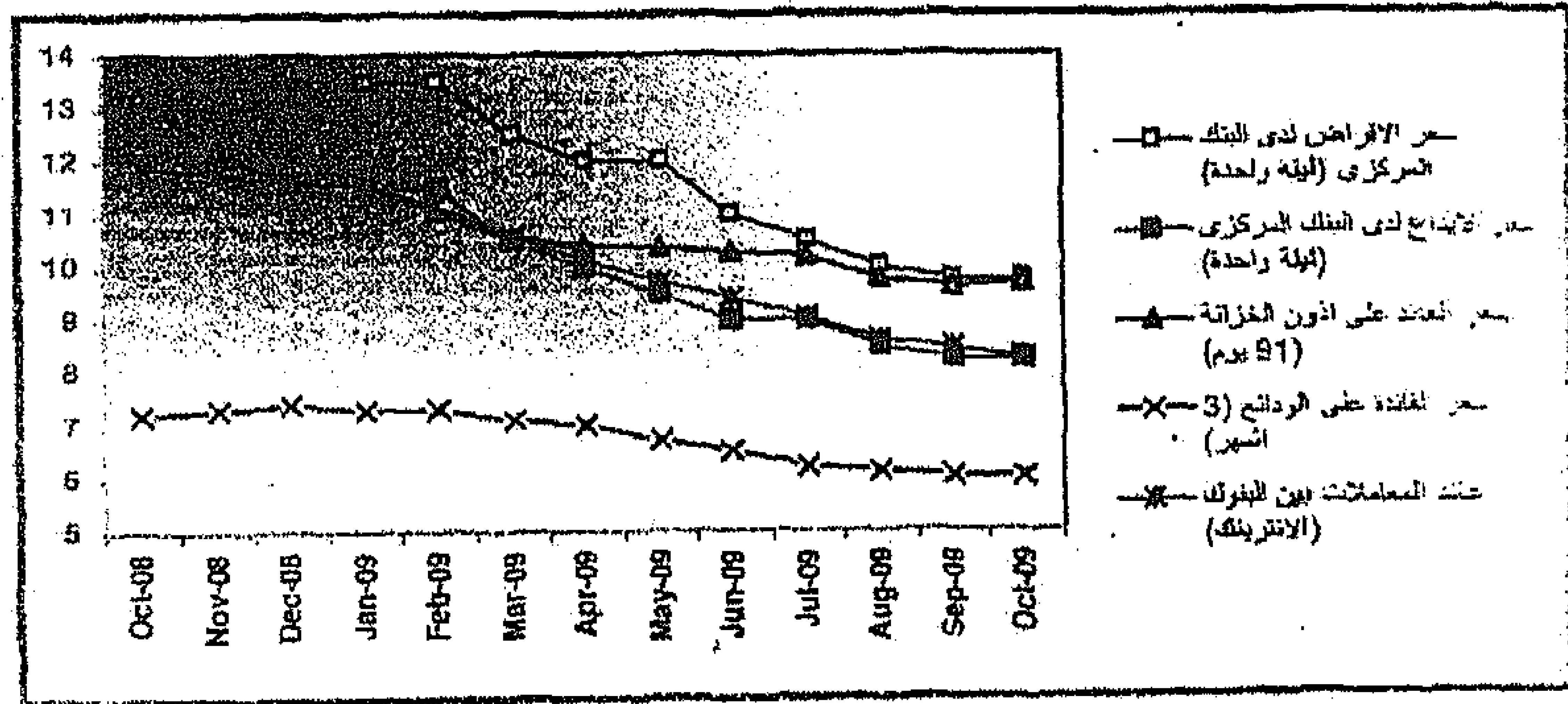
ومن حيث علاقة التضخم بالسياسة النقدية، وخاصة تحركات سعر الفائدة، فقد قام البنك المركزي المصري خلال فترة تراجع التضخم حتى الآن، بتبني سياسة توسعية؛ بغرض تنشيط الطلب المحلي، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري؛ لمواجهة الضغوط الانكماشية للأزمة الاقتصادية العالمية، وجاءت هذه السياسة مصاحبة لخطة الحكومة للتحفيز المالي، وزيادة الإنفاق العام على مشروعات البنية الأساسية.

ويوضح شكل (20) تطور أسعار الفائدة في فترة أكتوبر 2008 - أكتوبر 2009، حيث تراجع سعر الإيداع والإقراض لدى البنك المركزي لليلة واحدة (الكوريدور) من 11.5٪ 13.5٪ على الترتيب، في يناير 2009 إلى 8.25٪ و9.75٪ في نهاية أكتوبر 2009.

كما انخفض متوسط أسعار العائد بين البنوك تدريجيًّا، من 11.87٪ في أكتوبر 2008، إلى 8.27٪ في أكتوبر 2009، وتراجع سعر العائد على الودائع (أقل من 3 شهور)، لتصل في أكتوبر 2009، إلى 6٪، وكذلك انخفض - بشكل واضح - معدل العائد على أذون الخزانة.

شكل رقم (20)

تطور أسعار الفائدة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (أكتوبر 2008 - أكتوبر 2009)



المصدر: وزارة المالية التقرير المالي الشهري، نوفمبر 2009

وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم خلال الأشهر الأولى من العام المالي 2010/2009، إلا أن البنك المركزي قرر الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة، ولعل هذا يرجع إلى اعتماده على أسعار الفائدة منخفضة، ولعل هذا يرجع إلى الاعتماد على معدل التضخم الأساسي عند تحييد السياسة النقدية، وفي اجتماع لجنة السياسة النقدية في نوفمبر 2009، قرر البنك المركزي الإبقاء على سعري الإيداع والإقراض ليلة واحدة، وسعري

الائتمان والصرف دون تغير؛ إذ رأت اللجنة أن المستوى الحالي لأسعار العائد لدى البنك المركزي المصري، مناسب لتدعيم تحسن الاقتصاد المحلي، كما يحافظ على معدل التضخم الأساسي في الحدود المقبولة لدى البنك في الأجل المتوسط.

ومن الملاحظ أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سالبة في معظم شهور الفترة أكتوبر 2008 - أغسطس 2009، ولكنها سجلت اتجاهًا للارتفاع، للتحول إلى قيم موجبة متزايدة خلال الشهور الأربعة الأخيرة من هذه الفترة (جدول 32)، ولكنها عادت للتحول إلى قيم سالبة متزايدة، بدءًا من سبتمبر 2009؛ حيث إن السياسة النقدية المتوازنة تتطلب ألا يقل سعر الفائدة عن معدل التضخم؛ لذا يجب إعادة النظر في استمرار الإبقاء على سعر الفائدة منخفضًا.

جدول رقم (32)

تطور أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد المصري

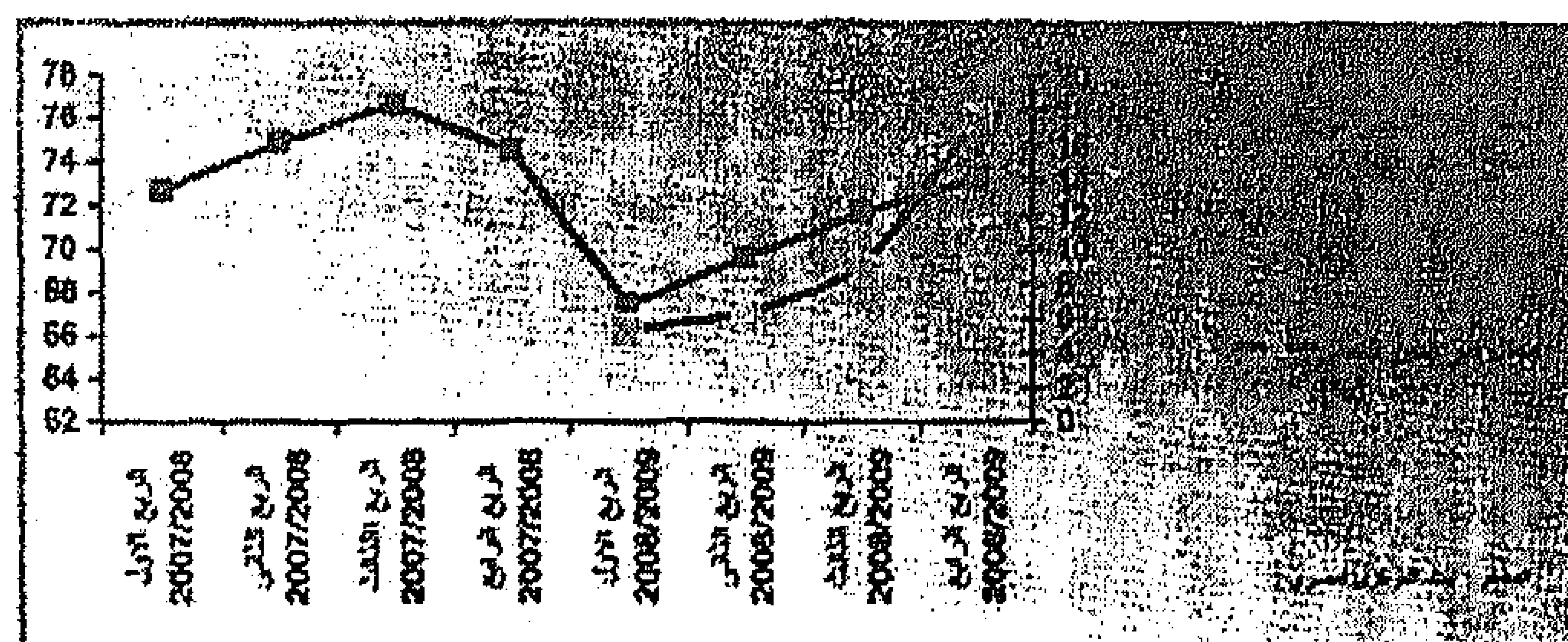
الأشهر	معدل التضخم السنوي	سعر العائد على أذون الخزانة (٩١ يوم)	سعر الفائدة الحقيقي
أكتوبر -٠٨	٢٠.٢	١٣.٢٢	٦.٩٨-
نوفمبر -٠٨	٢٠.٣	١٢.١٩	٨.١١-
ديسمبر -٠٨	١٨.٣	١١.٥٩	٦.٧١-
يناير -٠٩	١٤.٣	١١.٥٥	٢.٧٥-
فبراير -٠٩	١٣.٥	١١.٠٦	٢.٤٤-
مارس -٠٩	١٢.١	١٠.٥٢	١.٥٨-
أبريل -٠٩	١١.٧	١٠.٤١	١.٢٩-
مايو -٠٩	١٠.٢	١٠.٣٦	٠.١٦
يونيو -٠٩	٩.٩	١٠.٢٧	٠.٣٧
يوليو -٠٩	٩.٩	١٠.١٩	٠.٢٩
أغسطس -٠٩	٩	٩.٧٦	٠.٧٦
سبتمبر -٠٩	١٠.٨	٩.٦	١.٢-
أكتوبر -٠٩	١٣.٣	٩.٦٩	٣.٦١-

المصدر: وزارة المالية، التقرير الشهري، نوفمبر 2009

وربما يكون تخفيض سعر الفائدة خلال الفترة السابقة، قد استهدف - بشكل ضمني - توفير تمويل رخيص للحكومة؛ لتنفيذ برامج التحفيز المالي باقتراض من السوق المحلي، ويوضح شكل (21) تطور الدين العام المحلي، وزيادة نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2008/2009، كما يوضح هذا الشكل ارتفاع معدل نمو الدين المحلي (الربع سنوي) خلال نفس العام، من 5.3٪ إلى 6.1٪، إلى 8.7٪ ثم إلى 17.5٪.

شكل رقم (21)

تطور الدين العام المحلي خلال عامي 2007/2008-2008-2009



وجدير بالذكر، فإن تحقيق الاقتدار المالي، وضمان أن يكون رصيد الدين العام المحلي في حدود الأمان، يتطلب أن يكون متوسط سعر الفائدة أكبر من أو يساوي معدل نمو هذا الدين؛ الأمر الذين لم يتحقق في الربع الرابع من العام المالي 2009/2008. وبالرغم من سياسة التمويل الرخيص، فإن فوائد وأقساط الدين العام الداخلي، تزايدت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على النحو الموضح في جدول (33).

جدول رقم (33)

تطور فوائد وأقساط الدين الداخلي في الاقتصاد المصري (مليار جنيه)

السنوات	فوائد الدين المحلي	أقساط الدين الداخلي
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٤.٦٦٧	٢.٩٧٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٦.٧٩١	٥.٦٤٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٩.٢١٢	١٠.٣٦١

المصدر: وزارة المالية التقرير الشهري، نوفمبر 2009.

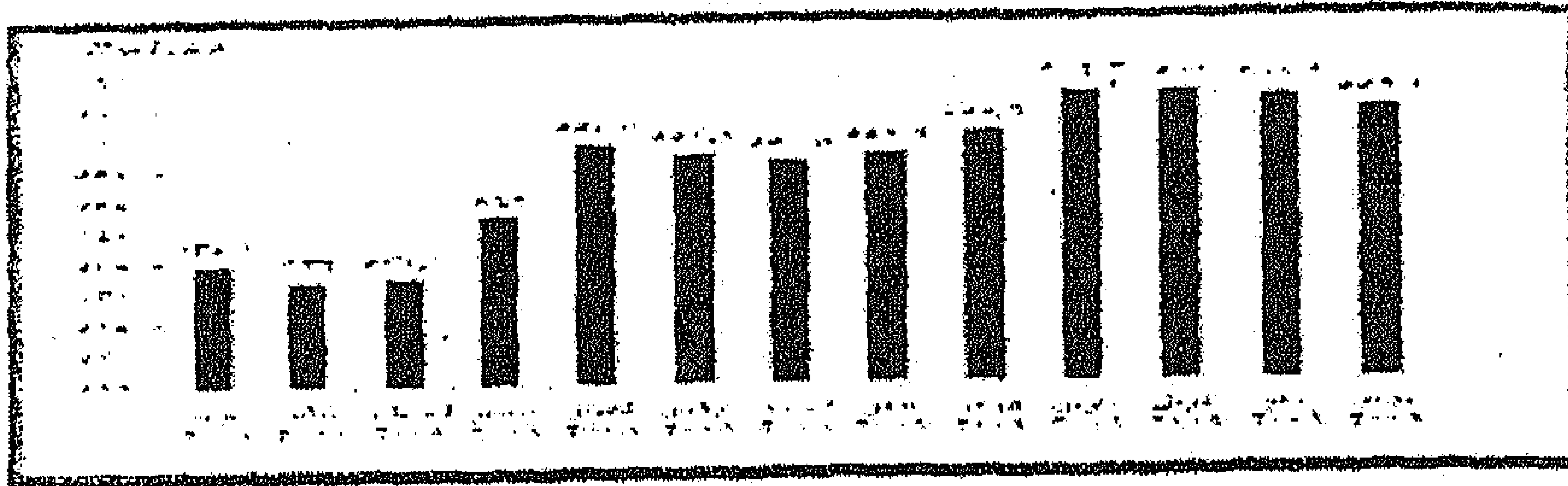
وإن كان لا غبار في توفير تمويل رخيص للحكومة من قبل الجهاز المصرفي في الأجل القصير؛ لزيادة الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية، خاصة في ظل تباطؤ الاقتصاد – إلا أن التخويف من أن يؤدي استمرار انخفاض أسعار الفائدة، إلى مزيد من تراكم الدين المحلي، وزيادة عجز الموازنة للدولة، من خلال الاستدانة المستمرة لتمويل الدين؛ مما يقتضي الشروع فورًا في وضع خطة أولًا؛ للحد من نمو الدين العام الداخلي في الأجل القصير، وثانيًا لتخفيض هذا الدين على نحو متدرج في الأجلين المتوسط والطويل، بالإضافة إلى التأكد من تحقيق الاستدامة المالية للنظام المالي في مصر، وفعالية وتكامل عمل السياستين المالية والنقدية معًا.

4- سعر الصرف:

ارتفع سعر الصرف (قرش / دولار) من 534.8 قرشًا للدولار في يونيو 2008، ليصل إلى 559.1 قرشًا للدولار في يونيو 2009، بنسبة زيادة قدرها نحو 4.5٪ (شكل 1-11)، ولكن سعر صرف الدولار انخفض فيما بين يوليو وسبتمبر من العام المالي 2010/2009 إلى 550.3 قرشًا، بما يشير إلى ارتفاع قيمة الجنية المصري مقابل الدولار بنحو 1.7٪.

شكل رقم (22)

تطور أسعار الصرف خلال الفترة (يونيو 2008 - يونيو 2009)



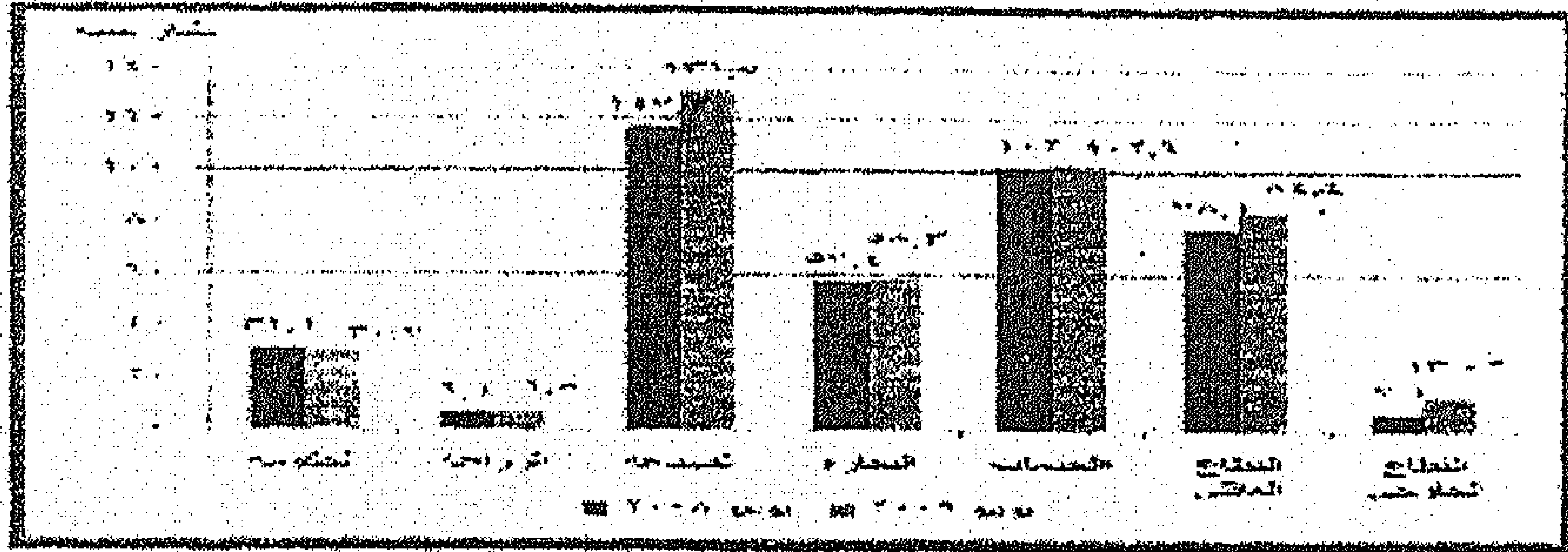
المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2009/2008.

5- تطور النشاط الإقراضي للبنوك:

ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات من حوالي 399.5 مليار جنيه عام 2008/2007 إلى نحو 427.4 مليار جنيه عام 2009/2008، بنسبة زيادة نحو 7٪، وتزايد الائتمان الممنوح للقطاع العائلي من 78.1 مليار جنيه إلى 84.4مليار جنيه فيما بين نفس العامين (الشكل 23)، وتعتبر قطاعات الصناعة والخدمات والقطاع العائلي، من أكثر القطاعات استحواذًا على الائتمان (30.7٪ و 24٪ و19.75 على التوالي من إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية في يونيو 2009).

شكل رقم (23)

التسهيلات الائتمانية (بعملات محلية وأجنبية) من البنوك خلاف البنك المركزي للأنشطة الاقتصادية المختلفة (يونيو 2008 - يونيو 2009)

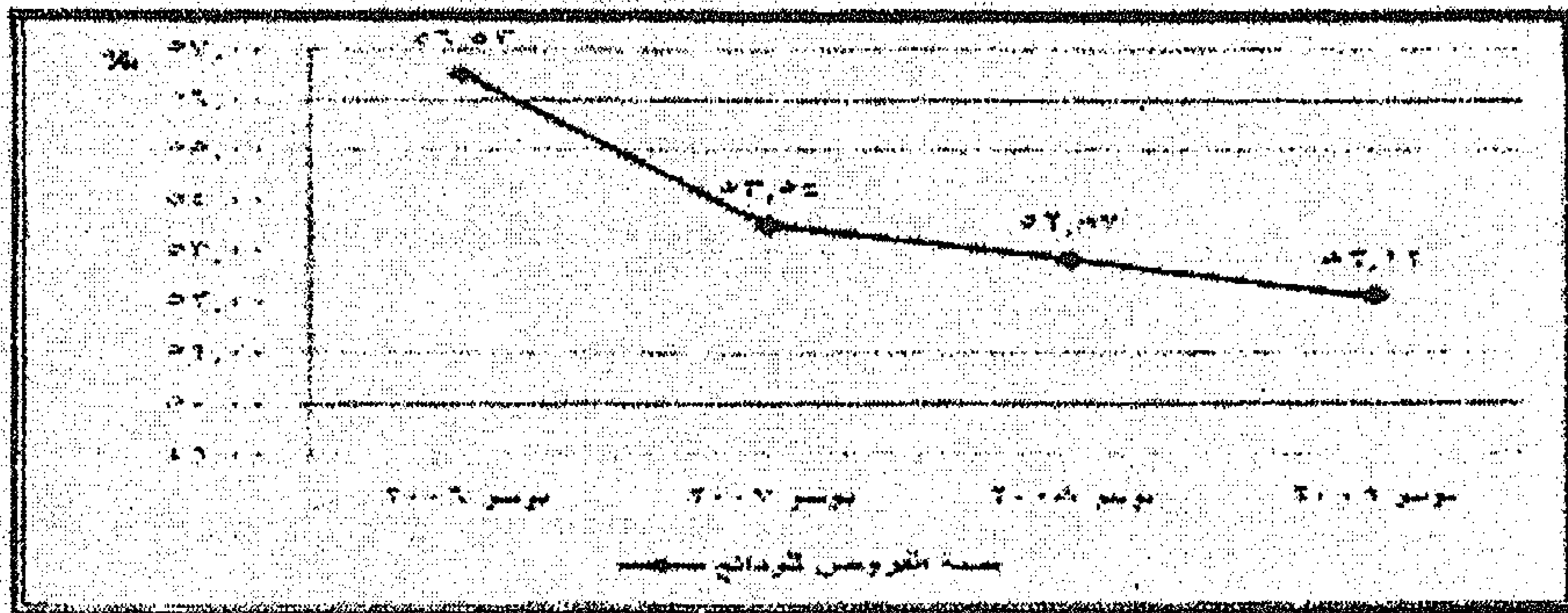


المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

ومن الملاحظ اتجاه نسبة القروض للودائع، للانخفاض المستمر منذ يونيو 2006 وحتى يونيو 2009 (56.53٪ و52.12٪ على التوالي)، وذلك ما يوضحه الشكل (24).

شكل رقم (24)

نسبة القروض للودائع في الفترة يونيو (2006 - يونيو 2009)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة

رابعًا: الادخار والاستثمار:

1- الادخار والاستثمار والفجوة التمويلية:

انخفض معدل الادخار المحلي الإجمالي إلى 12.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي 2009/2008، مقارنة بحوالي 16.8٪ عام 2008/2007، ونحو 16.3٪ عام

2009/2006 (جدول 34)، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع معدل نمو الاستهلاك النهائي (22٪) عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (16٪)، وذلك بالأسعار الجارية.

كما يوضح الجدول (1-3) انخفاض حجم الاستثمارات المنفذة عام 2009/2008 إلى 197.1 مليار جنيه، مقارنة بنحو 199.5 مليار جنيه عام 2008/2007، وكان من نتيجة ذلك انخفاض معدل الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي إلى 19٪، بالمقارنة مع 22.3٪ فيما بين نفس العامين، وربما يكون السبب الرئيسي لذلك هو الأزمة العالمية الأخيرة، بما أدت إليه من تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم (34)

تطور معدلات الادخار والاستثمار والفجوة التمويلية للفترة 2007/2006-2009/2008

بالأسعار الجارية (مليار جنيه)

المؤشرات	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
الناتج المحلي الإجمالي	٧١٠.٤	٨٥٥.٣	٩٩٠.٢
صافي الضرائب غير المباشرة	٣٣.٤	٤٠.٢	٤٨.٤
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٧٤٤.٨	٨٩٥.٥	١٠٣٨.٦
الاستهلاك النهائي الخاص	٥٣٩.٢	٦٤٧.٦	٧٩١.٢
الاستهلاك النهائي العام	٨٤.٤	٩٧.٥	١١٨.٣
الاستهلاك النهائي الإجمالي	٦٢٣.٦	٧٤٥.١	٩٠٩.٥
الادخار المحلي الإجمالي	١٢١.٢	١٥٠.٤	١٢٩.١
الاستثمار الإجمالي	١٥٥.٣	١٩٩.٥	١٩٧.١
معدل الادخار المحلي (%)	١٦.٣	١٦.٨	١٢.٤
معدل الاستثمار المحلي الإجمالي (%)	٢٠.٩	٢٢.٣	١٩.٣
الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	٧٩٤.٤	٩٥٤.٤	١٠٨٢.٤
الادخار القومي الإجمالي	١٧٠.٨	٢٠٩.٣	١٧٢.٩
معدل الادخار القومي الإجمالي (%)	٢٢.٩	٢٣.٤	١٦.٧
فجوة الموارد المحلية (الفجوة التمويلية %)	(-٤.٦)	(-٥.٥)	(-٦.٦)
فجوة الموارد القومية (%)	٢.٠	١.١	(-٢.٣)

المصدر: محسوبة من تقارير الخطط السنوية، وزارة التنمية الاقتصادية والبنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، نوفمبر 2009

وقت تزايدت فجوة الموارد المحلية (الفجوة التمويلية) لتبلغ (- 6.6٪) من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفجوة تمويلية بلغت (-5.5٪) عام 2008/2007.

وتشير أرقام الادخار القومي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى 16.7٪ عام 2009/2008، مقارنة بمعدل 23.3 عام 2008/2007، وحوالي 22.9٪ عام 2007/2006، ويرجع ذلك إلى انعكاس آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات، الذي حقق عجزًا في ميزان المعاملات الجارية، بلغ نحو 4.4 مليار دولار عام 2009/2008، وذلك مقارنة بفائض قدره 0.9 مليار دولار عام 208/2007، وقد ترتب على ذلك أن حجم الادخار القومي الذي بلغ 172.9 مليار جنيه، أصبح أقل من حجم الاستثمار الإجمالي عام 2009/2008 (197.1مليار جنيه)؛ مما أدى إلى فجوة في الموارد القومية بلغت (-2.3٪)، بينما كانت تلك الفجوة موجبة (حيث فاق الادخار القومي إجمالي الاستثمارات) عامي 2007/2006، 2008/2007.

وفيما يتعلق بمكونات الادخار، يلاحظ أن نسبة الادخار العائلي لإجمالي المدخرات، بلغت نحو 64٪ سنويًا في المتوسط خلال نفس السنوات الثلاث الماضية، وتشير تقارير متابعة الخطة إلى أن الادخار الحكومي كان سالبًا خلال هذه السنوات الثلاث، حيث بلغت قيمته (-16.3) مليار جنيه عام 2007/2006، ثم (-26.8) مليار جنيه عام 2008/2007، لتصل هذه القيمة إلى (-28) مليار جنيه عام 2009/2008. وقد جاء ذلك نتيجة وجود عجز مستمر ومتزايد في الموازنة العامة للدولة، ولا شك أن هذا الادخار الحكومي السالب يستنزف جزءًا من الادخار الموجب الذي تحققه القطاعات التنظيمية الأخرى، وعليه فإن القضاء على عجز الموازنة العامة للدولة، أو على الأقل تخفيضه، يؤدي إلى ارتفاع معدل الادخار المحلي.

2- الاستثمارات المنفذة:

أ- الصورة الإجمالية:

ألقت الأزمة المالية والاقتصادية بظلالها على حجم الاستثمار المنفذ عام 2008/ 2009، حيث بلغ نحو 200 مليار جنيه، بما يعادل تقريبًا حجم الاستثمارات المنفذة عام 2009/2007، ومغيرًا اتجاهه المتصاعد خلال السنوات الماضية، حيث ارتفع من 115.7 مليار جنيه عام 206/2005 إلى 155.3 مليار جنيه عام 2007/2006 (بمعدل نمو تجاوز 34٪)، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 200.5 مليار جنيه عام 2008/2007 (بمعدل نمو نحو 29٪).

وبتتبع الاستثمارات عام 2009/2008 على المستوى ربع السنوي، يمكن تفهم أثر الأزمة المشار إليه؛ ذلك أن حجم الاستثمارات المنفذة في الربع الأول من ذات العام المالي

(يوليو / سبتمبر 2008)، بلغ 43.3 مليار جنيه، وارتفع خلال الربع الثاني (أكتوبر / سبتمبر 2008)، إلى 53.7 مليار جنيه، بنسبة زيادة قدرها 24٪، ثم ارتفع مرة أخرى خلال الربع الثالث (يناير / مارس 2009) إلى 57.6 مليار جنيه، بنسبة زيادة قدرها 7.3٪، إلا أنه تراجع في الربع الرابع (أبريل/ يونيو 2009) إلى 45.4 مليار جنيه، بنسبة انخفاض قدرها 21.2 ٪(*). وكما سيتضح بعد يرجع ذلك إلى تناقص استثمارات القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

وعلاوة على ذلك، يمكن التعرف على آثار الأزمة العالمية على الاستثمار، من مقارنة الاستثمارات المستهدفة (المخططة) للعام، مع تم تنفيذه فعلاً. فعلى سبيل المثال كانت قيمة الاستثمار المستهدف 180 مليار جنيه للعام 2007 / 2008، بينما بلغت قيمة الاستثمار المنفذ في هذا العام 199.5 مليار جنيه، بنسبة ارتفاع 10.8٪ عن المستهدف، أما عام 2009/2008 فقد شهد انخفاض قيمة الاستثمار المنفذ (200 مليار جنيه) عن قيمة الاستثمار المستهدف (225 مليار جنيه) بنحو 11٪.

وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات المنفذة بين الحكومة والقطاع الخاص يلاحظ انخفاض استثمارات القطاع الخاص بنحو 15.5 جنيه عام 2009/2008، بالمقارنة بعام 2008/2007، وبنسبة انخفاض بلغت 12٪، وكان من نتيجة ذلك تراجع الأهمية النسبية لاستثمارات القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات من 64.3٪ عام 2008/2007 إلى 56.3٪ عام 2009/2008 (•).

وفي مواجهة تباطؤ استثمارات القطاع الخاص، قامت الحكومة بضخ مزيد من الاستثمارات في الأجهزة الحكومية، بنحو 10.2مليار جنيه؛ لتعويض انكماش الاستثمارات الخاصة، وقد تركزت تلك الاستثمارات الإضافية في المجالات التي تتسم بارتفاع كثافة تشغيل الأيدي العاملة، حيث تم توجيه نحو 78٪ منها في قطاعات مياه الشرب والصرف الصحي والطرق، وإن كانت كفاءة هذه الاستثمارات من منظور توظيف قوة العمل شديدة التواضع؛ لسببن مهمين؛ **أولهما**: أن أثرها في هذا التوظيف موقوت بالانتهاء من تنفيذ هذه المشروعات. **وثانيهما**: أن الغالبية العظمة من الذين يعملون في هذه المشروعات – وبحكم

(*) يختلف هذا – إلى حد كبير – مع ظروف ومستويات تنفيذ الاستثمار عادة أثناء العام، حيث تبدأ منخفضة قليلًا في الربع الأول؛ بسبب ما يحتاجه تنفيذ الاستثمار من إجراءات في بداية العام المالي، وبعض التأخر في إتاحة التمويل، إلا أنه يتزايد بعد ذلك حتى الربع الرابع، كما تشير إلى ذلك أرقام متابعة الخطط السنوية.

(•) تجدر الإشارة إلى أن خطة عام 2008/ 2009 كانت تستهدف أن تسهل استثمارات القطاع الخاص والتعاوني إلى 147 مليار جنيه، وذلك استنادًا إلى الاتجاه التصاعدي لتلك الاستثمارات في السنوات السابقة، كما سبقت الإشارة.

طبيعة الأعمال التي ينفذونها - لا يكتسبون خبرات ومهارات تمكنهم من الالتحاق بأعمال إنتاجية في مشروعات أخرى.

ب-الهيكل القطاعي للاستثمارات الكلية المنفذة:

احتلت قطاعات الخدمات الاجتماعية مكان الصدارة في الاستثمارات المنفذة عام 2009/2008، بنسبة بلغت 20.9٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، مما يوضح توجه خطة هذا العام نحو القطاعات والأنشطة ذات البعد الاجتماعي، والتي لها تأثير إيجابي على مستوى معيشة الفرد، مثل التعليم والصحة وغيرها، ليس هذا فقط، بل تزايدات حصة تلك الخدمات من الاستثمارات عن عام 2008/2007 (جدول 1-4).

ويحتل قطاع البترول والغاز الطبيعي الأهمية النسبية التالية للخدمات الاجتماعية في الاستثمارات المنفذة عام 2008، بنسبة 19.2٪ من الإجمالي، مرتفعًا عن نصيبه النسبي عام 2008/2007 (والذي بلغ 17.3٪). وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبة لاستثمارات الصناعات التحويلية إلى 15٪ فقط، مقابل 21.6٪ عام 2008/2007، ويمكن إرجاع ذلك بصفة أساسية إلى ما سبق الإشارة إليه، من تراجع استثمارات القطاع الخاص عام 2009/2008، عن عام 2008/2007، بنحو 15 مليار جنيه.

جدول رقم (35)

الهيكل القطاعي للاستثمار الكلية المنفذة عامي 2008/2007، 2009/2008 (٪)

البيان	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
الزراعة	٤.٠	٣.٤
البترول والغاز الطبيعي	١٧.٣	١٩.٢
الصناعة التحويلية	٢١.٦	١٥.٠
المياه والصرف الصحي والكهرباء	١٠.٨	١٦.٤
التشييد والبناء	١.٦	١٦.٤
النقل والتخزين	١٢.٦	١١.٠
التجارة والمال	٣.١	٢.٥
السياحة	٢.٨	٢.٦
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٧.٣	٧.١
الخدمات الاجتماعية	١٨.٩	٢٠.٩
الإجمـــــالي	١٠٠.٠-	١٠٠.٠-

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقارير متابعة الخطة

ومن جهة أخرى احتلت الاستثمارات المنفذة في مشروعات المياه والصرف الصحي والكهرباء أهمية نسبية مرتفعة؛ إذ بلغت 16.4٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة عام 2009/2008، مقارنة بنسبة 10.8٪ عام 2008/2007، ويرجع ذلك إلى تخصيص الجزء الأكبر من الاعتمادات الإضافية التي أقرتها الحكومة لتحفيز الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمة (نحو 10.2مليار جنيه) لمشروعات المياه والصرف الصحي والطرق، حيث خصص لها ما يقرب من 78٪ من هذه الاعتمادات.

ج- الاستثمارات المنفذة قطاعيًا حسب جهات التنفيذ:

استحوذت مشروعات المياه والصرف الصحي على 35٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية، وبإضافة استثمارات التعليم والصحة، ترتفع نسبة استثمارات تلك الأنشطة إلى ما يقرب من نصف الاستثمارات الحكومية المنفذة عام 2009/2008. أما الاستثمارات التي نفذتها الهيئات الاقتصادية، فإن نحو 73٪ منها تم في قطاعات النقل والتخزين والكهرباء والمياه والاتصالات، هذا بينما تركز 91.6٪ من استثمارات الشركات العامة في خمسة قطاعات رئيسية، هي الكهرباء والصناعة والغاز والنقل وتكرير البترول.

أما استثمارات القطاع الخاص لعام 2009/2008، فكانت في عدد أكبر من القطاعات والأنشطة، كما يتضح من جدول (36)، الذي يبين أيضًا أن قطاع البترول والغاز الطبيعي احتل مكان الصدارة في استثمارات القطاع الخاص، بنسبة 28٪؛ بحكم ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، تليه الصناعات التحويلية الأخرى 20٪، ثم الأنشطة العقارية 11٪، ويلاحظ أن نسبة الاستثمارات في الأنشطة العقارية تفوق نسبتي استثمارات القطاع الخاص في قطاعي النقل والتخزين والمطاعم والفنادق (السياحة)، رغم أهميتها، سواء كبنية تحتية محفزة للاستثمار، أو كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، بما يساعد في تخفيف عجز الميزان التجاري، كما يلاحظ أن نسبة كبيرة من استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة العقارية، توجه إلى إنشاء وحدات سكنية فاخرة ومنتجعات سياحية، ولذلك آثار سلبية من جوانب متعددة على فرص توفير وحدات سكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل، وحل مشكلات إسكان الشباب.

جدول رقم (36)

التوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص المنفذة (2009/2008)

البيان	مليون جنيه	% من الاستثمار المحلي الإجمالي
البترول والغاز الطبيعي	٣١٧٦٠	%٢٨.٠
تكرير البترول	٤٩١٠	%٤.٣
تحويلية أخرى	١٧٨٤٥	%١٥.٧
الأنشطة العقارية	١٢٥٠٠	%١١.٠
الاتصالات	١١٨٢٣	%١٠.٤
النقل والتخزين	٧٢٦٥	%٦.٤
المطاعم والفنادق	٤٥٩٥	%٤.١

المصدر: محسوب من وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الخطة

ويلاحظ تراجع الأهمية النسبية لاستثمارات القطاع الخاص في الصناعة التحويلية (بخلاف تكرير البترول) من 23.1٪ عام 2007، إلى 15.7٪ فقط عام 2009/2008، بانخفاض بنحو 32٪؛ الأمر الذي قد يكون له انعكاسات سلبية على بعض المتغيرات الاقتصادية، مثل حجم العرض الكلي من السلع والصادرات والتشغيل، وغيرها.

د- الاستثمار الأجنبي المباشر:

شهد عام 2009/2008 تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادي المصري، كأحد انعكاسات الأزمة العالمية، ليصل إلى 8.1 مليار دولار، مقارنة بنحو 13.2 مليار دولار عام 2008/2007، وبنسبة انخفاض بلغت 8.6٪؛ مما أدى إلى تراجع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لإجمالي الاستثمار المحلي من 36.4٪ إلى 22.4٪ فيما بين هذين العامين. وتوضح هذه المؤشرات حساسية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للتطورات الاقتصادية العالمية، ويوضح جدول (37) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009/2008، مقارنًا بالعام المالي السابق، ومنه يلاحظ أنه رغم انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي 39٪ فيما بين العامين - إلا أن التدفقات لقطاع البترول قد ارتفعت بنسبة 31.7٪؛ مما يترتب عليه ارتفاع أهميتها النسبية عام 2009/2007، لأكثر من ضعف مستواها عام 2008/2007 (66.7٪ مقابل 31.1٪)، بينما حدث انخفاض حاد لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات غير البترولية عام 2009/2008 (بنسبة 64٪)، لتنخفض أهميتها النسبية في إجمالي التدفقات، من 48.5٪ عام 2008/2007، إلى نحو 28٪ عام 2008/2007.

جدول رقم (37)

تطور التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي 2007/2008-2008/2009

البيان	٢٠٠٧/٢٠٠٨		٢٠٠٨/٢٠٠٩		معدل التغير
	مليار دولار	%	مليار دولار	%	%
قطاع البترول	٤.١	٣١.١	٥.٤	٦٦.٧	٣١.٧
قطاعات غير بترولية	٦.٤	٤٨.٥	٢.٣	٢٨.٤	-٦٤
استحواذ على شركات وأصول	٢.٣	١٧.٤	٠.٣	٣.٧	-٨٧
استثمار عقاري	٠.٤	٣.٠	٠.١	١.٢	-٧٥
الإجمالي	١٣.٢	١٠٠	٨.١	١٠٠	-٣٩

المصدر: حسبت من وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2009/2008

خامسًا: مؤشرات أداء قطاعات الاقتصاد المصري لعام 2008/ 2009:

1- أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية لعام 2008/ 2009:

توضح مؤشرات أداء القطاعات الاقتصادية أن القطاعات السلعية، استحوذت خلال عام 2008/ 2009، على حوالي 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وحققت أعلى معدل للنمو (وقدره 5.1٪)، كما ساهمت هذه القطاعات بحوالي 55٪ من إجمالي معدل النمو على مستوى الاقتصاد المصري ككل، وذلك ما يوضحه الجدول (38).

وعلى مستوى القطاعات الفرعية، فعلى الرغم من تحقيق الاقتصاد المصري لمعدل نمو كلي منخفض نسبيًا خلال عام 2008/ 2009 (4.7٪)؛ وذلك بفعل انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على هذه الاقتصاد - إلا أن هناك قطاعات (الاتصالات، التشييد والبناء، الغاز، والمياه)، حققت معدلات نمو تتجاوز معدل النمو الكلي، وذلك على النحو الذي يوضحه الشكل البياني (25).

جدول رقم (38)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي المصري عام 2008/ 2009

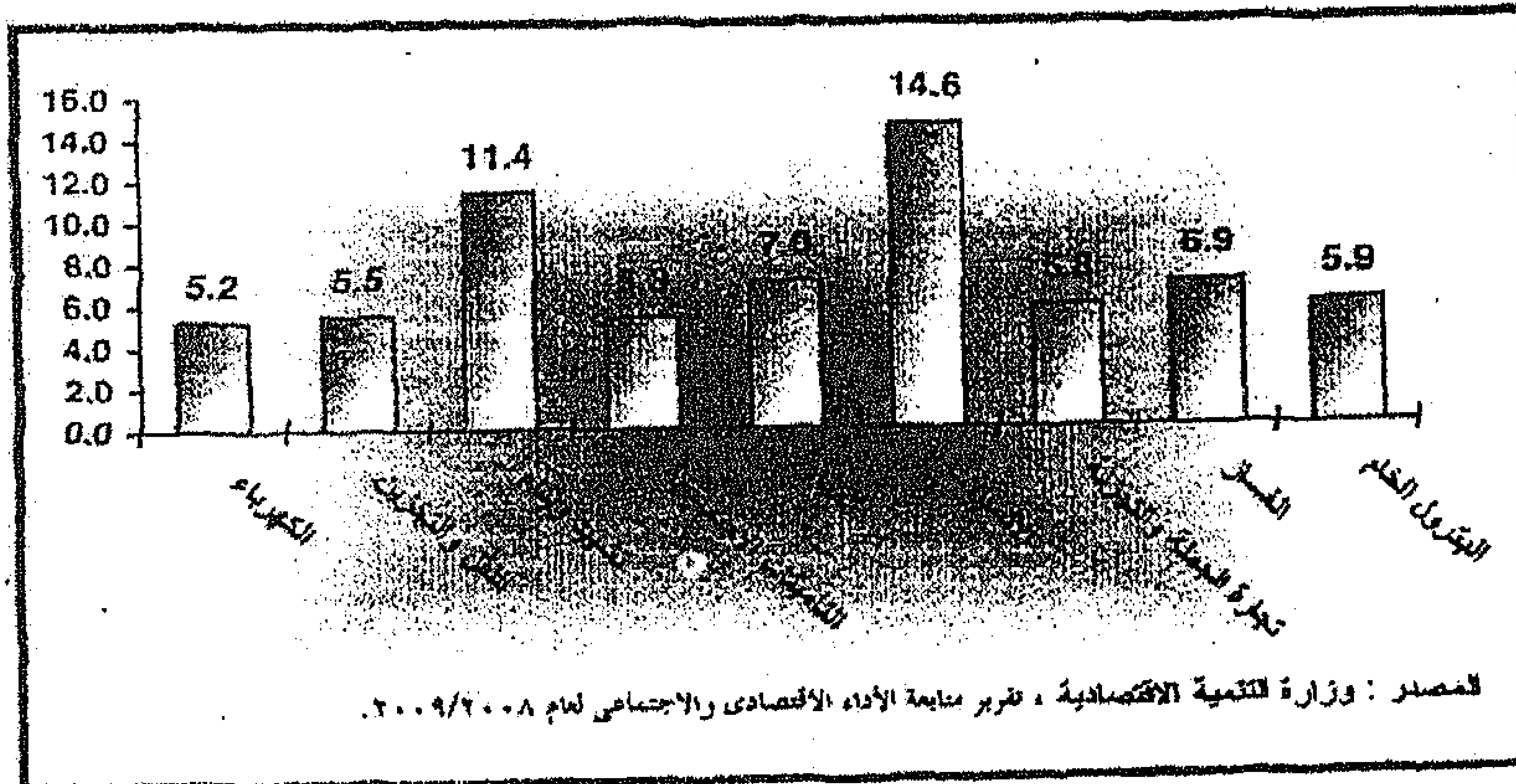
القطاعات	الأهمية النسبية (%)	معدل النمو (%)	المساهمة في معدل النمو (%)
قطاعات سلعية	٥٠.٢	٥.١	٥٥.١
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٦.٢	٤.٤	٢٤.٧
قطاعات الخدمات المالية	٤.٢	٤.٦	٤.٢
قطاعات الخدمات الاجتماعية	١٩.٢	٣.٩	١٦.٠
الإجمالي	١٠٠	٤.٧	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث، بالاستناد إلى تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008/ 2009، وزارة التنمية الاقتصادية.

ملاحظة: **تشمل القطاعات السلعية قطاعات:** الصناعات التحويلية، والزراعة والغابات والصيد، والبترول الخام، والغاز، والتشييد والبناء والكهرباء، وتكرير البترول، والمياه، وصناعات إستراتيجية أخرى. **وتتكون قطاعات الخدمات المالية من قطاعات:** الوساطة المالية والأنشطة المساعدة والتأمين. **وتشمل قطاعات الخدمات الإنتاجية قطاعات :** تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين، والمطاعم والفنادق والاتصالات وقناة السويس. **وتحتوي قطاعات الخدمات الاجتماعية على قطاعات:** الحكومة العامة، والتأمينات الاجتماعية، والخدمات الأخرى، والملكية العقارية، وخدمات الأعمال، والصحة والتعليم.

شكل رقم (25)

القطاعات الأكثر نموًّا عام 2008/ 209

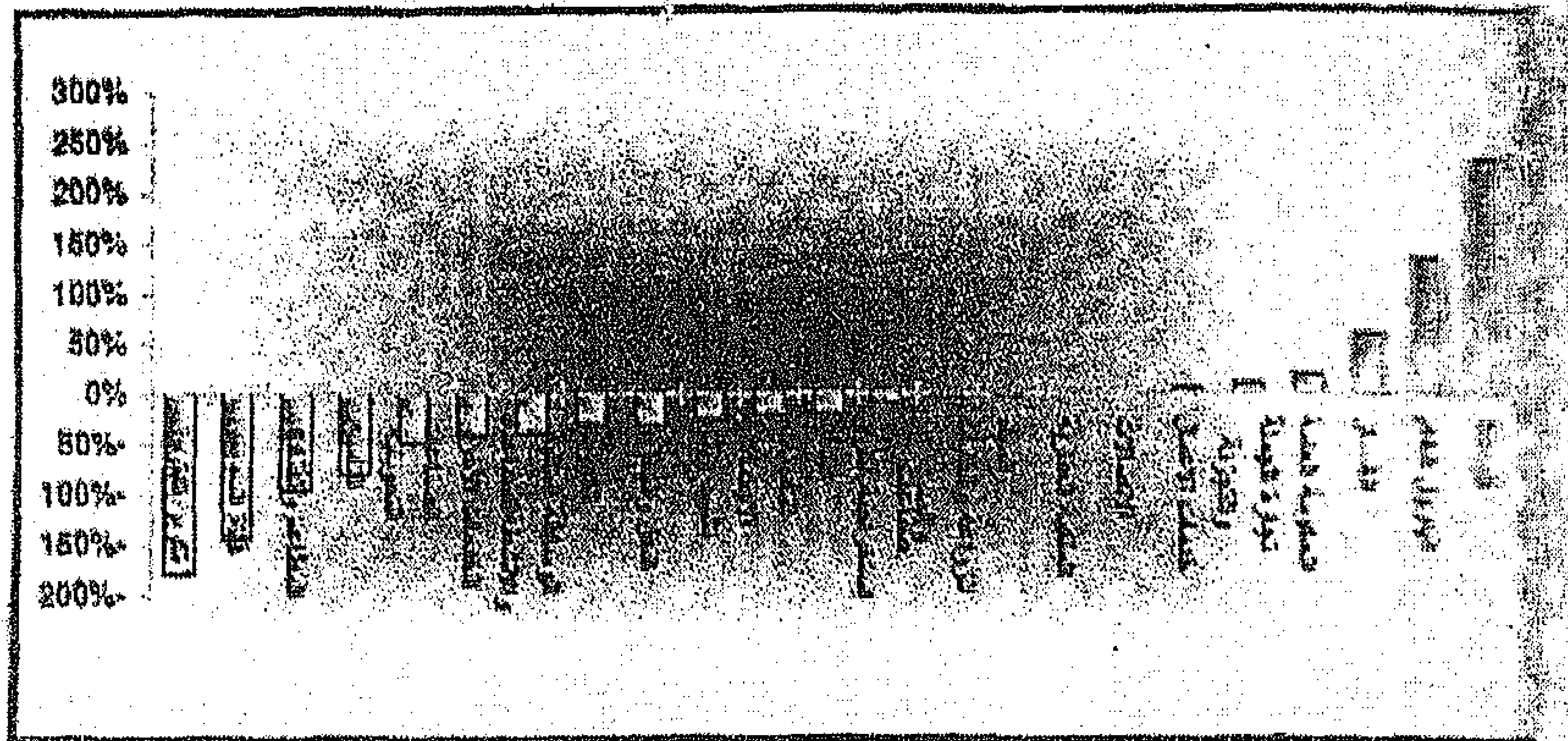


وهكـذا توضـح مـؤشرات الجـدول (38) والـشكل (25)، أن القطاعـات الـسلعية وقطاعـات الخدمات الاجتماعية، كانـت الأقـل تـأثرًا بتداعيات الأزمـة الاقتصادية العالميـة، مقارنة بقطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات المالية، كما أن القطاعات السلعية كانت الأكثر مساهمة في معدل النمو الإجمالي ما بين عامي 2007/2008 – 2008/2009. والنتيجة التي يمكن استخلاصها من ذلك هي أن التوسع في القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات الاجتماعية، يمكن أن يحصن الاقتصاد المصري من التبعات السلبية للأزمات المالية أو الاقتصادية العالمية.

ومن حيث القطاعات الفرعية الأكثر تأثرًا بالأزمة الاقتصادية العالمية، يوضح الشكل البيـاني (26) أنهـا قطاعـات البـترول قنـاة الـسويس الـسياحة (المطـاعم والفنـادق) التـأمين والصناعات التحويلية وهي في معظمها قطاعات ذات توجه خارجي؛ مما يؤكد ارتفاع تأثر أداء الأنـشطة ذات التوجـه الخـارجي بالأزمـة العالميـة، بالمقارنـة مـع الأنـشطة ذات التوجـه الداخلي التي يقترن نموها بالظروف الحاكمة للسوق الداخلي.

شكل رقم (26)

معدل التغير في معدلات النمو القطاعية بين عامي 2007/2008- 2008/2009



المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008/2009

2- أداء القطاع الخارجي:

أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية تأثيرًا كبيرًا على أوضاع المعاملات الخارجية للاقتصاد المـصري، ويوضـح الجـدول (39) الملامـح الأساسـية لهـذا القطـاع خـلال العـامين 2007/2008-2008/2009، حيث تبين حدوث تـدهور واضـح فـيما بـين العـامين في

موقف ميزان المدفوعات ومكوناته من الموازين والأرصدة الفرعية، فالفائض الذي حققه ميزان المدفوعات ككل عام 2007/2008 (حوالي 5.4 مليار دولار)، تحول إلى عجز في عام 2008/2009 (حوالي 3.4 مليار دولار). وفيما بين نفس العامين زاد عجز الميزان التجاري بنحو 1.8 مليار دولار نتيجة تراجع الصادرات بحوالي 4.2 مليار دولار، على الرغم من انخفاض الواردات بما يتجاوز قليلاً 2.4 مليار دولار. وانخفضت التحويلات الخاصة بحوالي 745 مليون دولار، وتراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، بما يتجاوز قليلاً 5.1 مليار دولار، كما قفزت القيمة السالبة لصافي استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (أي تدفق هذه الاستثمارات لخارج مصر عن طريق البورصة)، إلى نحو 9.2 مليار دولار، وانعكست محصلة هذا الأداء في المعاملات الخارجية على صافي احتياطيات مصر من النقد الأجنبي، بانخفاض قدره ثلاثة مليارات من الدولارات.

جدول رقم (39)

الملامح الأساسية لأداء قطاع المعاملات الخارجية (مليون دولار)

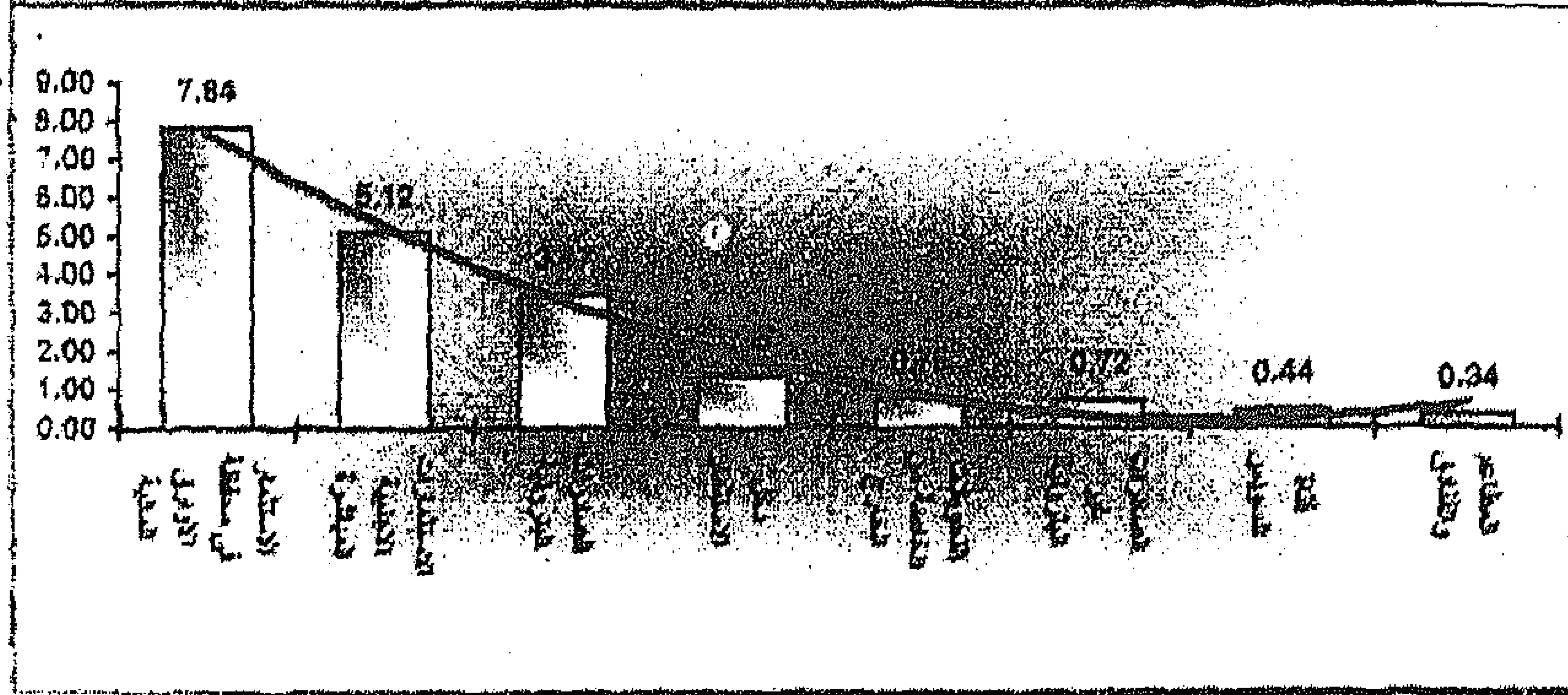
البيان	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩	مقدار التغير
ميزان المدفوعات	٥٤٢٠٫٤	٣٣٧٧٫٦-	٨٧٩٨-
الميزان التجاري	٢٣٤١٥٫٤-	٢٥١٧٣٫٣-	١٧٥٨-
الصادرات	٢٩٣٥٥٫٨	٢٥١٦٨٫٩	٤١٨٧-
الواردات	٢٥٧٧١٫٢	٥٠٣٤٢٫٢	٢٤٢٩-
رصيد المعاملات الجارية	٨٨٨٫٣	٤٤٢٤٫٣-	٥٣١٣-
التحويلات الخاصة	٨٣٧٧٫١	٧٦٣٢٫٣	٧٤٥-
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	١٣٢٣٦٫٥	٨١١٣٫٤	٥٫١٢٣-
صافي استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر	١٣٧٣٫٦-	٩٢١٠٫٧-	٧٨٣٧-
صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي	٣٤٦٠٠	٣١٦٠٠	٣٠٠٠-

المصدر: CBE:Egypt's External Position; FY 2008-2009

وطبقًا لتقرير وزارة التنمية الاقتصادية عن متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2008/2009 - فقد تقلصت إيرادات المعاملات الدولية في أعقاب الأزمة، بنحو 20 مليار جنيه عام 2008/2009، مقارنة بالإيرادات المحققة في العام السابق، وذلك ما يوضحه الشكل (27).

شكل رقم (27)

النقص في إيرادات النقد الأجنبي للاقتصاد المصري خلال عام 2008/ 2009 (مليار دولار)



المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008

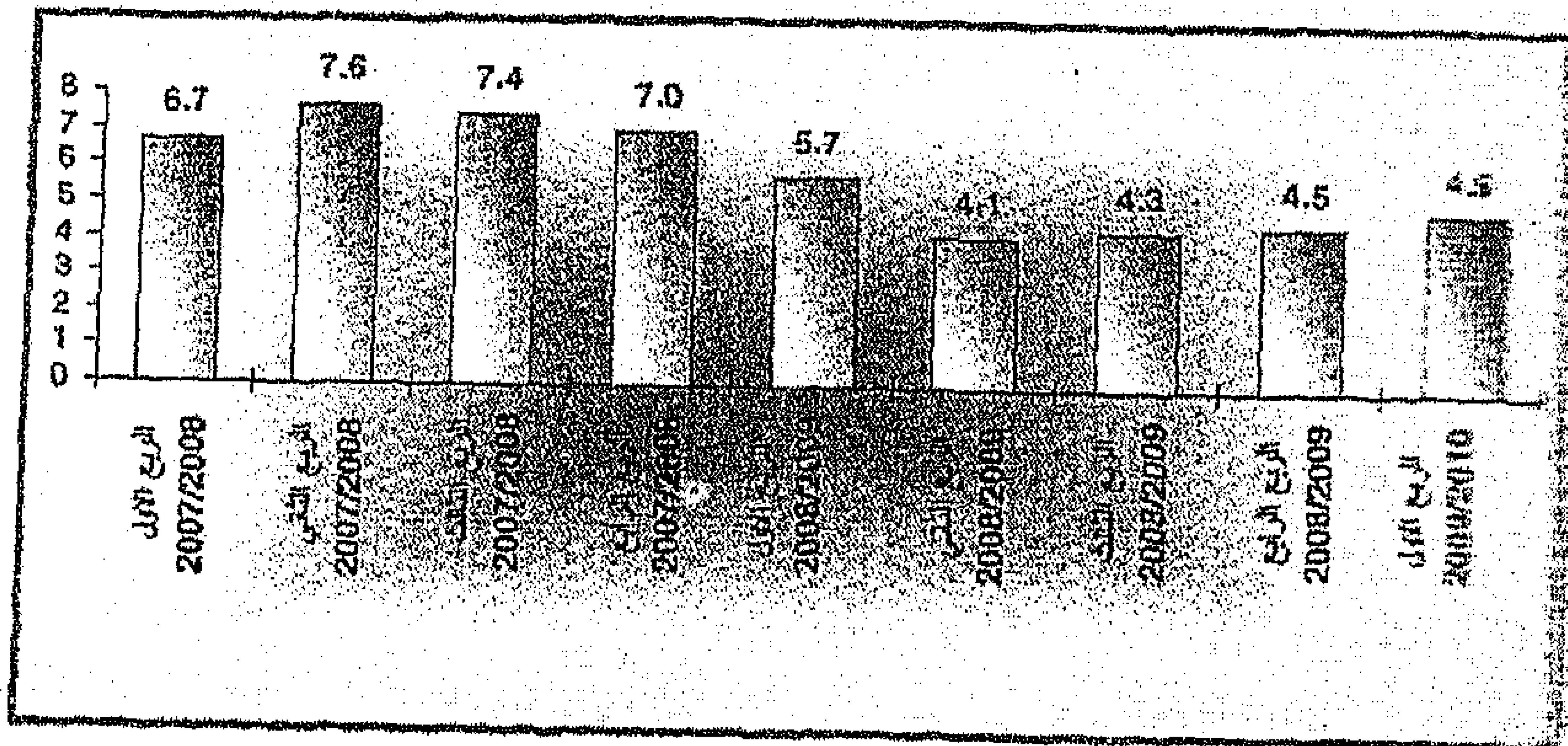
سادسًا: مؤشرات متابعة تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد المصري في الأجل القصير:

1- المؤشرات ربع السنوية:

من مقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي، في فترة ما قبل الأزمة، بنظيرتها بعد الأزمة، يلاحظ أن تباطؤ معدل النمو، بدأ منذ الربع الأول من عام 2009/2008، حيث وصل إلى 5.7٪، واستمر التباطؤ خلال الربع الثاني، ليصل إلى نحو 4.1٪، ثم عاود الارتفاع بعد ذلك، ليصل إلى 4.3٪، 4.5٪، 4.9٪ على التوالي خلال الربع الثالث والرابع من عام 2009/2008 والربع الأول من عام 2010/2009 (الشكل 28).

شكل رقم (28)

تطور معدلات النمو الربع سنوية (أساس سنوي)



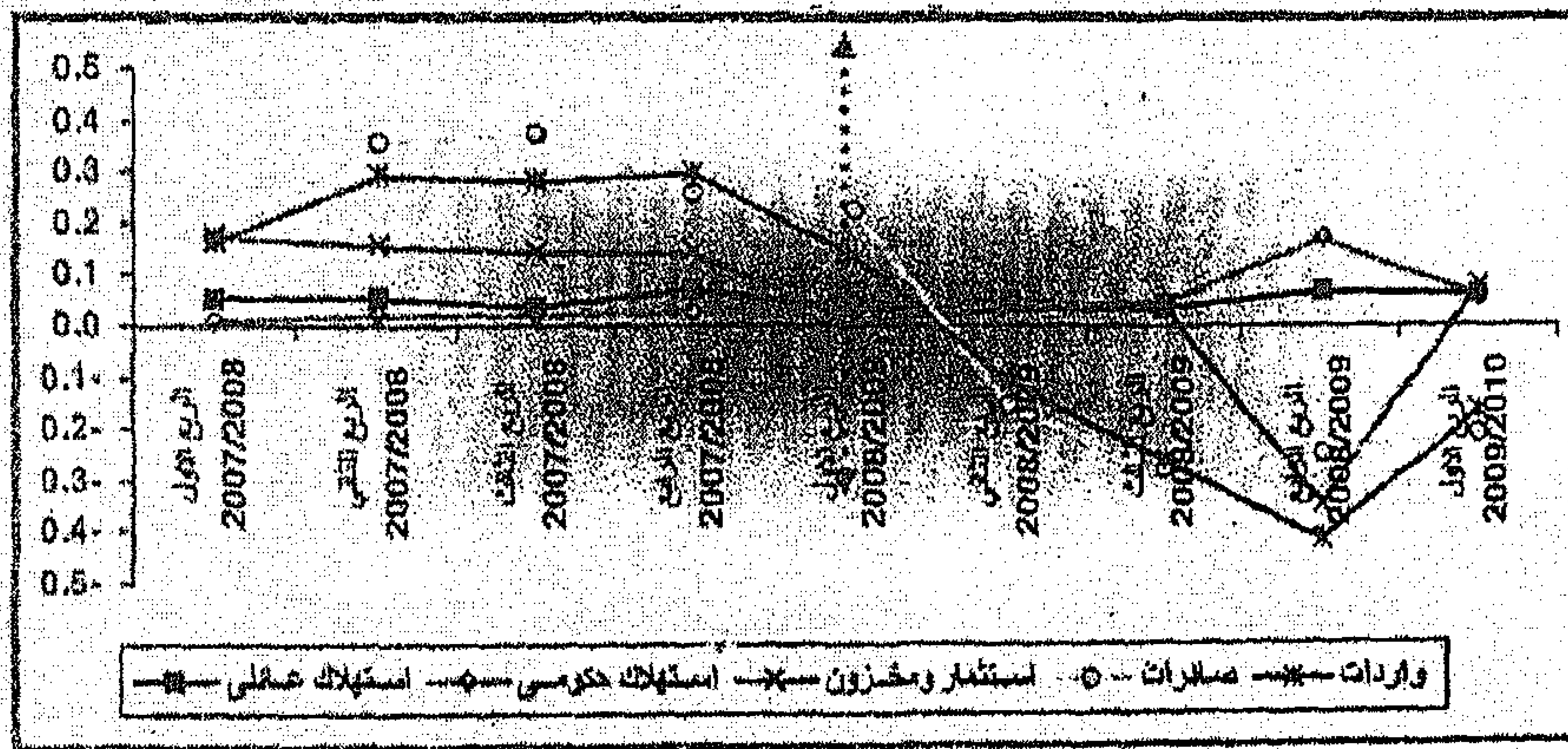
المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقارير الخطط الخمسية ومتابعة أدائها (أعداد مختلفة)

وبإسقاط التعريف التقليدي البسيط للركود - بأنه حدوث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي خلال ربعين متتالين - على الحال المصري، يتضح عدم الوصول إلى حالة الركود، حيث لا تزال كل معدلات النمو المتحققة موجبة، إلا أنه من ناحية أخرى يلاحظ أن الاقتصاد المصري أصبح في وضع أضعف في عام 2009/2008، بالمقارنة بعام 2008/2007.

وتوضح مقارنات ما قبل الأزمة بما بعدها، لمتوسطات معدلات نمو كل من مؤشرات: الاستهلاك .. الاستثمار .. الصادرات .. الوردات - أن الاستهلاك العائلي استعاد مستواه، والاستهلاك الحكومي تتسارع معدلات نموه، بينما انخفضت مستويات كل من الاستثمار والصادرات والواردات (شكل 29).

شكل رقم (29)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أساس سنوي)

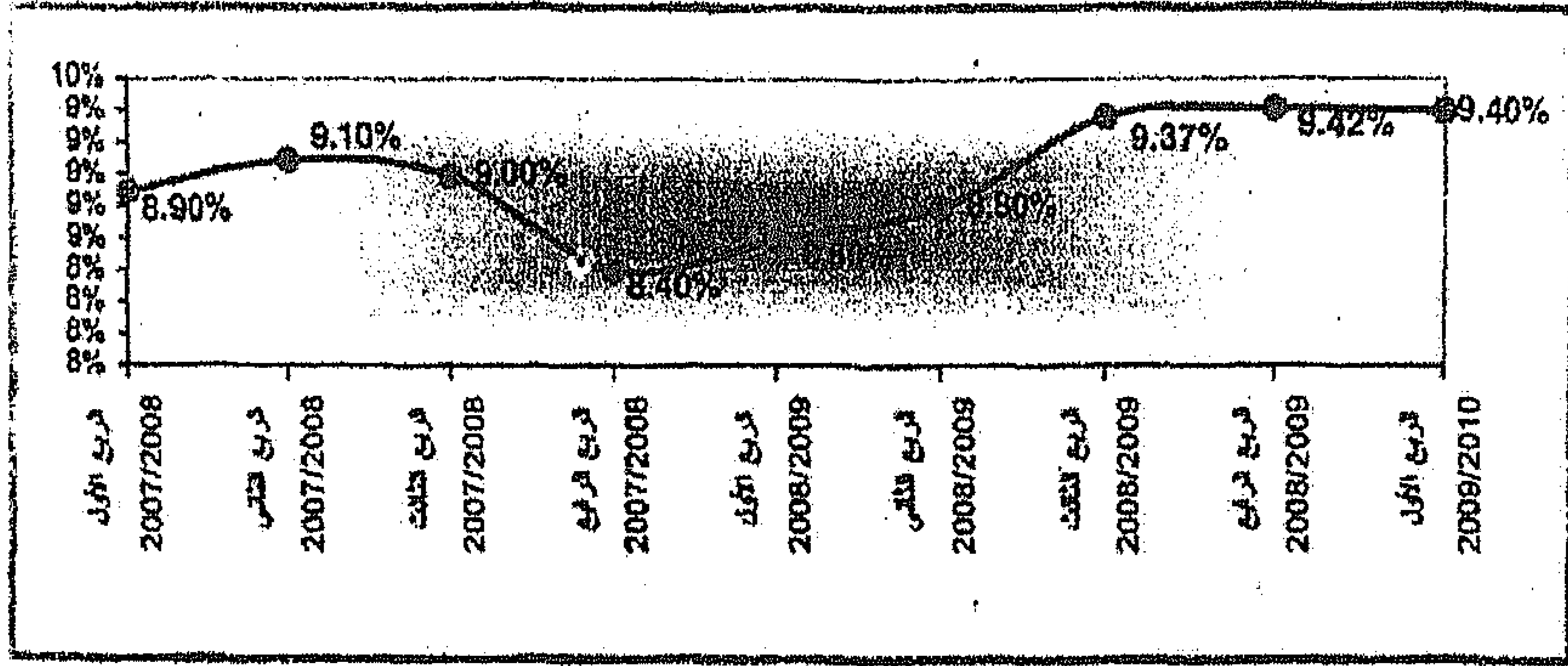


المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقارير الخطط الخمسية، ومتابعة أدائها (أعداد مختلفة)

ويوضح الشكل (30) ارتفاع معدل البطالة منذ الربع الأول لعام 2009/2008، واستمراره في الزيادة حتى الربع الرابع من عام 2009/2008، إلا أنه انخفض بشكل طفيف في الربع الأول من عام 2010/2009.

شكل رقم (30)

تطور معدلات البطالة في الاقتصاد المصري (٪)



المصدر : موقع الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء

2- المؤشرات الشهرية:

ولرصد ومتابعة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري، يمكن أيضًا فحص حركة وسلوك مجموعة من المؤشرات الشهرية التي تعبر عن بعض جوانب الاقتصاد العيني والتمويلي. ويوضح الجدول (40) عدم عودة بعض المؤشرات الاقتصادية الشهرية في أعقاب الأزمة إلى مستوياتها المعهودة التي كانت عليها قبل الأزمة، وإن كان معظمها آخذ في التعافي.

جدول رقم (40)

التطور الشهري لبعض مؤشرات الاقتصاد المصري

المتغيرات	المتوسط الشهري للفترة يناير – سبتمبر ٢٠٠٨ (قبل الأزمة) (١)	المتوسط الشهري للفترة أكتوبر ٢٠٠٨ – سبتمبر ٢٠٠٩ (بعد الأزمة) (٢)	نسبة (٢) / (١) %
أعداد السائحين الوافدين إلى مصر (ألف سائح	١٠٥٠.٨	١٠٢٦.٤	٩٧.٧
حجم عائدات قناة السويس (مليون دولار أمريكي)	٤٥٥.٨	٣٦٨.٠	٨٠.٧
إجمالي استخدامات الكهرباء الصناعية (مليونك.و.س)	٣١٤١.٢	٣١٢٩.٨	٩٩.٦
قيمة الصادرات (مليار دولار)	٢.٤٠	١.٨	٧٤.١
إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (ق٨ وق ١٥٩) (شركة)	٦١١.٣	٥٢٨.٢	٨٦.٤
إجمالي مبيعات سيارات الركوب (ألف سيارة)	١٤.٦	١٠.٦	٧٢.٦
المؤشر العام للبورصة المصرية (نقطة)	١٠٠٤٩.١	٥١٤.٥	٥١.٢

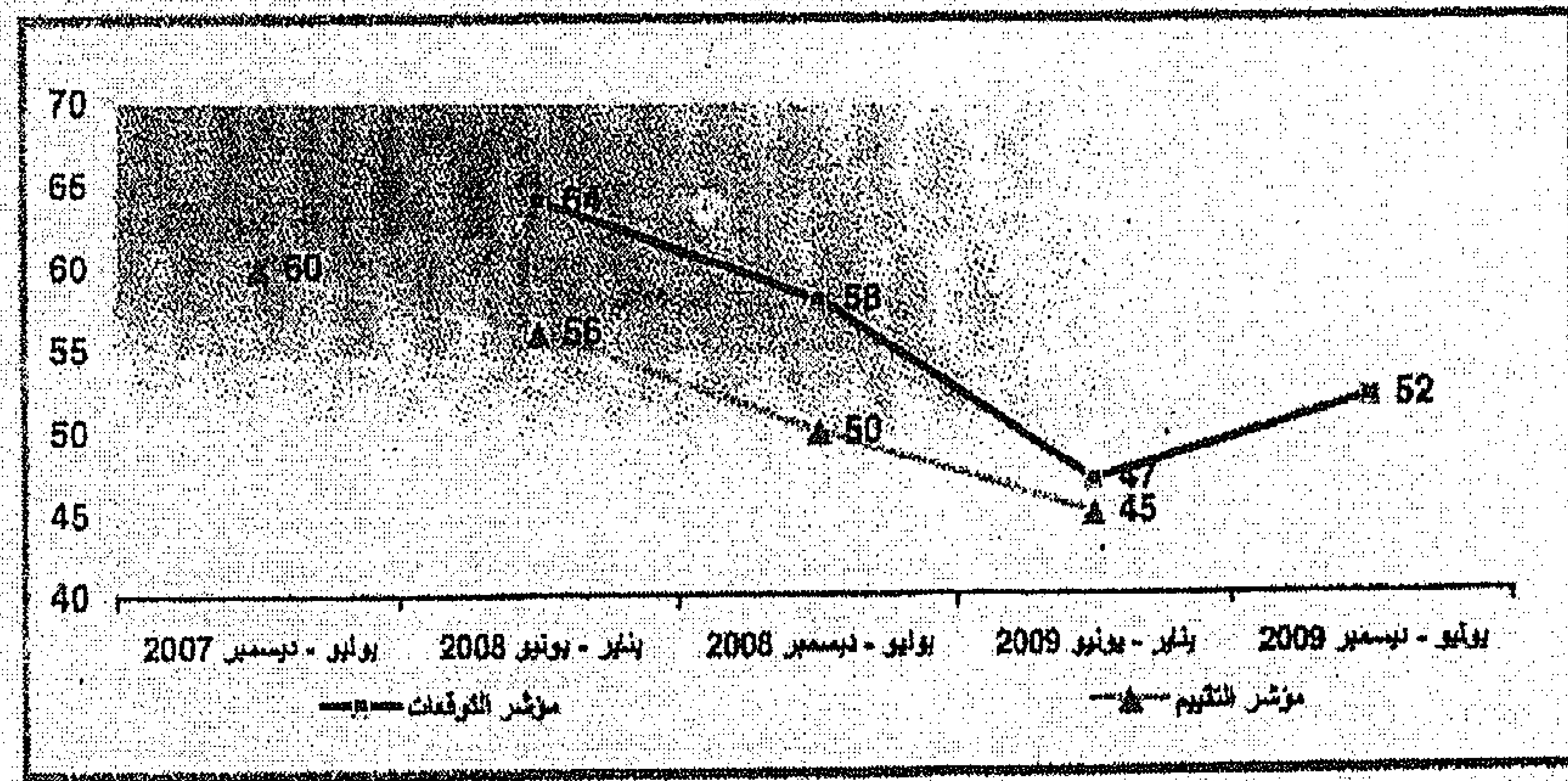
المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .. نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة.

3- تطور بارومتر الأعمال:

من خلال فحص تطور بارومتر الأعمال، الذي يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية بإصداره، يتبين حدوث انخفاض مستمر لمؤشر التقييم، منذ يوليو ديسمبر 2007، وحتى يناير – يونيو 2009. ويعكس هذا الانخفاض تباطؤ الاقتصاد المصري، الذي تفاقم بفعل الأزمة العالمية، وقد انخفض مؤشر التوقعات من 64٪ خلال الفترة يناير – يونيو 2009 (شكل 1-20)، إلا أن بدء ارتفاع مؤشر التوقعات خلال فترة يوليو – ديسمبر 2009، يشير إلى توقع بدء تلاشي التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية، وتفاؤل الشركات الداخلية في قياس البارومتر إزاء الاقتصاد المصري، إلى جانب زيادة توقعاتها الإيجابية، بشأن زيادة الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات.

شكل رقم (31)

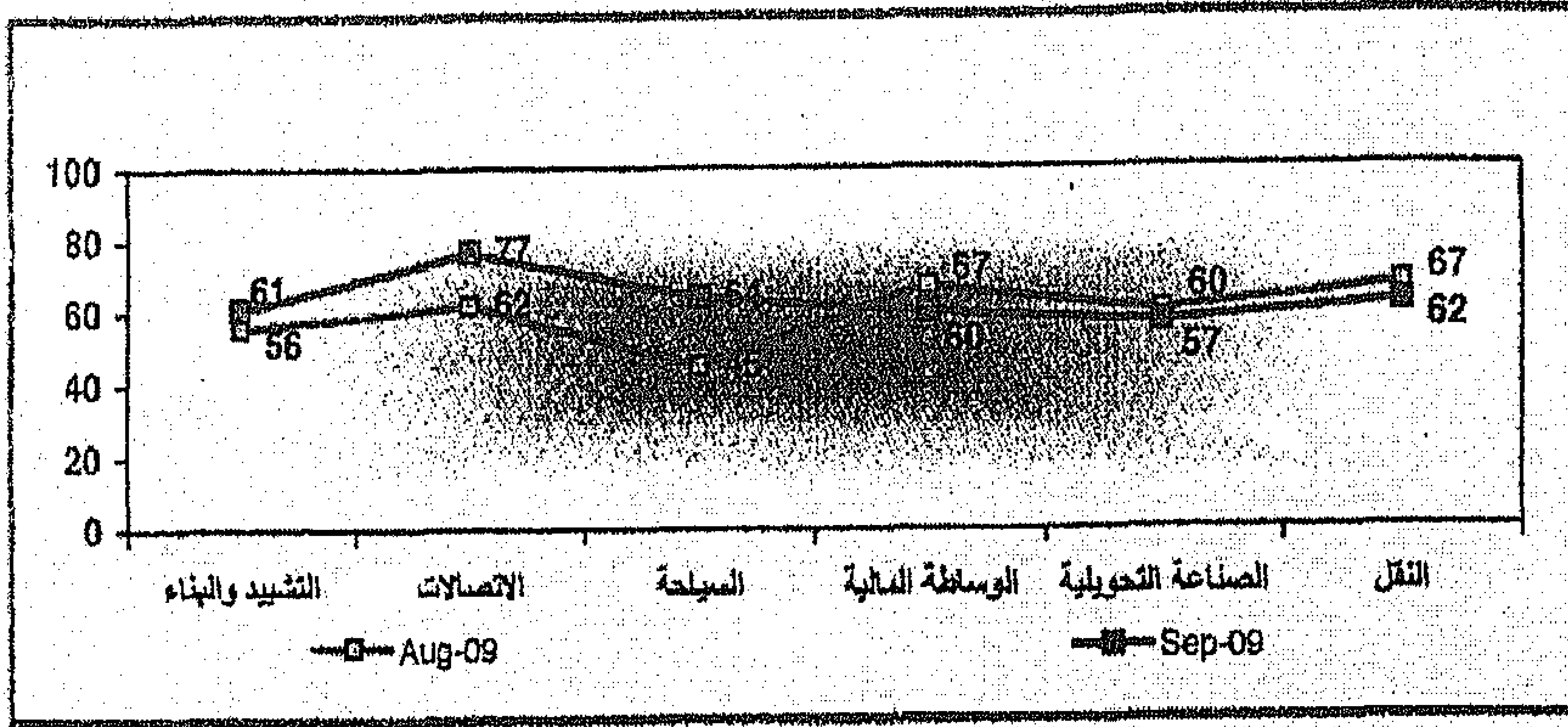
تطور مؤشري بارومتر الأعمال خلال الفترة (يوليو. ديسمبر 2007 / يوليو. ديسمبر 2008)



وعلى مستوى مؤشر بارومتر الأعمال لتقييم القطاعات المختلفة، يلاحظ ارتفاع مؤشرات ثلاثة من القطاعات، وهي التشييد والبناء، والاتصالات والسياحة، خلال شهر سبتمبر 2009، مقارنة بشهر أغسطس 2009، بينما انخفضت مؤشرات الصناعة التحويلية والنقل والوساطة المالية (شكل 32).

شكل رقم (32)

تطور مؤشر التقييم للقطاعات الرئيسية خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2009



4- المرصد الاقتصادي:

توضح مؤشرات المرصد الاقتصادي، الذي يصدر عن وزارة التنمية الاقتصادية، بالتعاون مع مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار، وجهات بحثية أخرى - بدء تعافي الاقتصاد المصري خلال الربع الأول من 2010/2009، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول (41).

جدول رقم (41)

تطور مؤشرات المرصد الاقتصادي لمتابعة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية

البيان	فبراير - ٢٠٠٩	مارس - ٢٠٠٩	أبريل - ٢٠٠٩	مايو - ٢٠٠٩	يونيو - ٢٠٠٩	يوليو - ٢٠٠٩	أغسطس ٢٠٠٩-	سبتمبر - ٢٠٠٩	أكتوبر - ٢٠٠٩	المتوسط العام
المؤشر العام	٩٩.١	٩١.٨	٩٥.٨	٩٥.٧	١٠١.٧	٩٩.١	١١٠.٣	١٣٠.١	١٩٦	١١٣.٣
مؤشر أداء النشاط الاقتصادي	٨٨.٥	٨٩.٥	٩٤.٢	٨٩.٧	٩٦.٩	٩٦.٦	٩٣.٢	١٠٠.١	١٢٠.٦	٩٦.٦
مؤشر التشغيل	١١٧.٣	٩٦.٨	٨٩.٧	٩٢.٨	٩٦.٣	١٠٦.١	١٦٣.٤	٢٥٥	٥٤٥.٣	١٧٢.٥
مؤشر الاستهلاك المحلي	٩١.٣	٩٦.٣	١٠١.٥	١٠٤.٣	١٠٦.٥	٩٢.٥	٩١.٣	٩٨.٤	١٣٤.٥	١٠١.١
مؤشر الأسعار	٨٧.٤	٨٨.٧	٨٧.٩	٨٨.٩	٩١.٩	٨٨.٢	٨٨.٢	٨٥.٢	٦٥	٨٥.٧
مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي	١١١.١	١٠٤.٧	١٠٥.٩	١٠٢.٨	١١٦.٧	١١١.٩	١١٥.٣	١١١.٩	١٤.٧	١١٠.٦

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نشرة مؤشرات المرصد الاقتصادي، أعداد مختلفة .. وهذه المؤشرات تعكس أرقامًا قياسية، يتم من خلالها حساب وضع المؤشرات الاقتصادية بعد الأزمة، بالمقارنة بها قبل الأزمة، حيث كلما زادت قيمة المؤشر عن 100، دل ذلك على تعافي الاقتصاد، وعودته إلى مستويات ما قبل الأزمة.

- وجدير بالملاحظة أن هذه النتائج تتسق مع المؤشرات التي سبق عرضها، وتوضح بدايات التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وبوادر ظهور مؤشرات للتعافي منها.

جدول رقم (42)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية – ملخص عام

البيان	وحدة القياس	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١ـ السكان(١)	مليون نسمة	٦٧,٣	٦٨,٦	٧٠,٠	٧١,٣	٧٢,٧
حجم العمالة	عدد العاملين بالألف	١٨,١٧٩,٠	١٨,٦٥٩,٠	١٩,١١٦,٠	١٩,٧٠٠,٠	٢٠,٣٥٠,٠
معدل البطالة (%)		٩,٩	٩,٩	١٠,٠	٩,٦	٩,٣
٢ـ الحسابات القومية :						
(أ) الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية)	مليون جنية مصري	٣٩٠,٦١٩,٤	٤٥٦,٣٤٢,٤	٥٠٤,٦١٢,٩	٥٨٥,٠٥٣,٣	٦٢٥,٩٩,٧
(ب) الناتج الزراعي	"	٦٣,٨٢٢,٠	٦٩,٢٥٢,٠	٧٥,٢٩١,٢	٨١,٣٧٢٩,٦	٨٨,٦١٩,٠
(ج) الناتج من الصناعة والتشييد والكهرباء والمياه	"	٩٣,٥٩٠,٥	١٠٦,٥٦١,٦	١١٤,٩٠٠,٠	١٢٧,٩٢٥,٧	١٤٥,٧١٩,٩
(د) البترول ومنتجاته	"	٤٥,٧٣١,٧	٦١,٧٠١,٨	٦٧,٠٩٢,٩	٧٧,٠٣٣,٤	٨٧,٥٦٩,٤
(هـ) الناتج من قطاعات الخدمات الإنتاجية	"	١٢٠,٤٠٨,٤	١٤٢,٧٥٣,٩	١٦٢,٨٧٦,٨	١٨٠,٤١٤,٥	٢٠٣,٨٨٧,٦
(و) الناتج من قطاعات الخدمات الاجتماعية	"	٦٧,٠٦٦,٨	٧٦,٠٧٣,١	٨٤,٤٥٢,١	٩١,٣٠٩,٠٠	٢٠٠,١٩٤,٨
(ز) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)	"	٣,١	٤,٢	٥١		٦,٩
٣ـ اجمالي الادخار القومي	مليار جنيه مصري		٩٦,٢	١٠٤,٣	-	-
(أ) معدل الادخار القومي / الناتج المحلي (%)		١٧,٥	١٩,٨	١٩,٤	-	-
(ب) اجمالي الاستثمار المحلي	مليار جنيه مصري	٧١,٠	٨٢,٠	٧١,٠	١١١٠	-
(ج) معدل الاستثمارات المحلية / الناتج المحلي (%)		١٦,٩	١٦,٩	١٨,٠	١٨,٧	-
(د) اجمالي الادخار المحلي	مليار جنيه مصري	٧٥,٧	٧٥,٧	٨٤,٢	٩٦,٧	-
(هـ) معدل الادخار المحلي / الناتج المحلي (%)		١٨,١	١٥,٦	١٥,٧	١٦,٣	
٤ـ العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة :	مليون جنية مصري					
اجمالي الإيرادات	"	١٠٩,٢٣٦,٠	١٢٤,١٢٩,٠	١٣٣,١٣٠,٠	١٧٤,٥٩٦,٠	-
اجمالي المصروفات	"	١٣٤,٣٨٧	١٥٣,٣٦٦,٠	١٧٠,٨٩٠,٠	٢٢٠,٢١٧,٠	-
العجز النقدي	"	٢٥,١٥١,٠	٢٩,٢٣٩,٠	٣٧,٧٦٠,٠	٤٥,٦٢١,٠	-
صافي حيازة الأصول المالية	"	١٢,٥٢٤,٠	١٠,٨١٧,٠	١٠,١٧١,٠	٣,٨٧٢,٠	-
(العجز) أو الفائض الكلي	"	(٣٧,٦٧٥,٠)	(٤٠,٠٥٦,٠)	(٤٧,٩٣١,٠)	(٤٩,٤٩٣,٠)	-
٥ـ الدين المحلي للحكومة		٢٥٢,١٨٥,٠	٢٩٢,٧٢١,٠	٣٤٩,١٦٩,٠	٣٨٧,٧١٩,٠	-
الدين الحكومي / الناتج المحلي (%)		٦٠,٤	٦٠,٣	٦٤,٨	٦٢,٨	-

(١) تقدير السكان لا تشمل العاملين بالخارج .
المصدر: وزارة التخطيط ـ خطة التعبئة الاقتصادية والاجتماعية ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

جدول رقم (43)

تابع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	وحدة القياس	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٦- سوق الصرف الأجنبي						
الموارد النقدية أهمها :	مليون دولار	١١,١١٢.٠	٧,٣٩٨.٠	٤,٠٣٥.٠	١٢,٧٦٨.٠	٢٢,٧٧١.٠
الإيرادات السياحية	"	٣,٤٢٢.٨	٣,٧٩٦.٤	٥,٤٧٥.١	٦,٤٢٩.٨	٧,٢٣٤.٦
التحويلات (صافى)	"	٤,٢٥٢.٤	٣,٦٠٤.٣	٣,٩٣٤.١	٥,٤٢٧.٨	٥,٥٤٧.١
الاستخدامات	"	١٣,٩٢٧.٠	٧,٨٦٧.٠	٤,٠٩٣.٠	٩,٢٨٧.٠	١٧,٩٩٥.٠
٧- المؤشرات الخارجية						
(أ) صافى الاحتياطيات الدولية	مليار دولار	١٤.١	١٤.٨	١٤.٨	١٩.٣	٢٢.٩
(ب) عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات	شهرا	١١.٦	١٢.٠	٩.٧	٩.٦	٩.٠
(ج) إجمالي الدين الخارجي	مليار دولار	٢٨.٧	٢٩.٤	٢٩.٩	٢٨.٩	٢٩.٦
(د) نسبة الدين الخارجي / الناتج المحلى الاجمالى (%)		٣٤.٠	٤٢.٥	٣٨.١	٣١.١	٢٧.٣
(هـ) نسبة خدمة الدين الخارجي / الصادرات السلعية والخدمية (سنوي) (%)		١٢.٢	١٢.١	١٠.٨	٩.٤	٨.٥
(و) متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي	دولار	٤٢٢.٢	٤٢٤.٧	٤٢٣.٤	٤٠٢.٦	٤٠٤.٣
٨- سعر صرف الجنية المصري	بالدولار	٠.٢٣١	٠.١٦٦	٠.١٦٢	٠.١٧٣	٠.١٧٤
٩- تطور سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية :	بالقرش					
الدولار الأمريكي	"	٤٥٢.٠	٩٠٣.٣	٦١٩.٠	٥٧٧.٩	٥٧٥.٢
الجنية الإسترليني	"	٦٨٩.٠	٩٩٤.٩	١,١١٩.٨	١,٠٣٦٤	١,٠٤٢.٠
اليورو	"	٤٤٥.٥	٦٨٩.١	٧٥٠.٥	٦٩٦.٥	٧٢٠.٥
١٠٠ ين يابانى	"	٣٧٧.١	٥٠٣.٩	٥٧٢.٢	٥٢٢.٠	٤٩٣.٨
وحدة حقوق السحب الخاصة	"	٥٩٨.٧	٨٤٥.١	٩٠٧.٦	٨٤١.٨	٨٤٤.٠
٥- متوسط سعر العائد على القروض لمدة سنة (%)		١٤.١٠	١٣.٤٥	١٣.٢٧	١٣.٣٥	١٢.٦

المصدر : - البنك المركزي المصري – النشرة الإحصائية الشهرية .
- البنك المركزي المصري – المجلة الاقتصادية .

جدول رقم (44)

تابع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	وحدة القياس	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٦- سوق الصرف الأجنبي						
الموارد النقدية أهمها :	مليون دولار	١١.١١٢.٠	٧.٣٩٨.٠	٤.٠٣٥.٠	١٢.٧٦٨.٠	٢٢.٧٧١.٠
الإيرادات السياحية	"	٣.٤٢٢.٨	٣.٧٩٦.٤	٥.٤٧٥.١	٦.٤٢٩.٨	٧.٢٣٤.٦
التحويلات (صافى)	"	٤.٢٥٢.٤	٣.٦٠٩.٣	٣.٩٢٤.١	٥.٤٢٧.٨	٥.٥٤٧.١
الاستخدامات	"	١٣.٩٢٧.٠	٧.٨٦٧.٠	٤.٠٩٣.٠	٩.٢٨٧.٠	١٧.٩٩٥.٠
٧- المؤشرات الخارجية						
(أ) صافى الاحتياطيات الدولية	مليار دولار	١٤.١	١٤.٨	١٤.٨	١٩.٣	٢٢.٩
(ب) عدد شهور الواردات التى تغطيها الاحتياطيات	شهرا	١١.٦	١٢.٠	٩.٧	٩.٦	٩.٠
(ج) إجمالي الدين الخارجي	مليار دولار	٢٨.٧	٢٩.٤	٢٩.٩	٢٨.٩	٢٩.٦
(د) نسبة الدين الخارجي / الناتج المحلى الاجمالى (%)		٣٤.٠	٤٢.٥	٣٨.١	٣١.١	٢٧.٢
(هـ) نسبة خدمة الدين الخارجي / الصادرات السلعية والخدمية (سنوي) (%)		١٢.٢	١٢.١	١٠.٨	٩.٤	٨.٥
(و) متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي	دولار	٤٢٢.٢	٤٢٤.٧	٤٢٣.٤	٤٠٢.٦	٤٠٤.٣
٨- سعر صرف الجنية المصري	بالدولار	٠.٢٣١	٠.١٦٦	٠.١٦٢	٠.١٧٣	٠.١٧٤
٩- تطور سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية :	بالقرش					
الدولار الأمريكي	"	٤٥٢.٠	٦٠٣.٣	٦١٩.٠	٥٧٧.٩	٥٧٥.٢
الجنية الإسترليني	"	٦٨٩.٠	٩٩٤.٩	١.١١٩.٨	١.٠٣٦٤	١.٠٤٢.٠
اليورو	"	٤٤٥.٥	٦٨٩.١	٧٥٠.٥	٦٩٦.٥	٧٢٠.٥
١٠٠ ين يابانى	"	٣٧٧.١	٥٠٣.٩	٥٧٢.٢	٥٢٢.٠	٤٩٣.٨
وحدة حقوق السحب الخاصة	"	٥٩٨.٧	٨٤٥.١	٩٠٧.٦	٨٤١.٨	٨٤٤.٠
٥- متوسط سعر العائد على القروض لمدة سنة (%)		١٤.١٠	١٣.٤٥	١٣.٢٧	١٣.٣٥	١٢.٦

المصدر : - البنك المركزي المصري – النشرة الإحصائية الشهرية .
- البنك المركزي المصري – المجلة الاقتصادية .

جدول رقم (45)

تابع - مؤشرات الإقتصاد العالمي

البيـــــان	وحدة القياس	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
٥- الاحتياطيات الدولية (عدا الذهب) ومنها لدى	مليار وحدة حقوق سحب	١.٧٠٩.٥	١.٨٥٦.٧	٢.١٢٤.٠	٢.٤٨٩	٢.٧٧٥.٤
الدول الصناعية ومنها :	// //	٦٨٩.٧	٧٣١.٠	٨٢٠.٢	٩٠٤.٣	٩٣٧.٢
الولايات المتحدة	// //	٤٥.٩	٥٠.٠	٥٠.٤	٤٨.٩	٤٥.٠
اليابان	// //	٣١٤.٤	٣٣٩.٢	٤٤٦.٤	٥٣٧.٠	٥٧١.٧
الإتحاد الأوروبي	// //	١٨٧.٠	١٨١.٧	١٤٩.٩	١٣٦.١	١٣٥.٩
الدول النامية ومنها :	// //	١.٠١٩.٨	١.١٢٥.٧	١.٣٠٣.٨	١.٥٨٤.٩	١.٨٣٨.٢
أفريقيا	// //	٥١.٨	٥٣.٦	٦١.٨	٨٢.١	٩٦.٩
آسيا	// //	٦٣١.٨	٧١٨.٠	٨٤٠.٤	١.٠٣٩.٤	١.٢٠٠.٩
٦- سعر الخصم لدى البنك المركزي :						
الولايات المتحدة	(%)	١.٢٥	٠.٧٥	٢.٠	٣.٢	٤.٠
اليابان	// //	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١
الإتحاد الأوروبي	// //	٤.٢٥	٣.٧٥	٣.٠	٣.٠	٣.٠
٧- سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن على الدولار الأمريكي	(%)					
شهر	// //	٣.٨٨	١.٧٦	١.٢١	١.٥٠	٣.٢٥
٣ شهور	// //	٣.٧٨	١.٧٩	١.٢٢	١.٦٢	٣.٤٣
سنة	// //	٣.٨٦	٢.١٩	١.٣٦	٢.١٢	٣.٨١
٨- معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للعالم	(%)	٤.١	٣.٤	٣.٦	٣.٦	٢.٩
للدول الصناعية	// //	٢.٢	١.٥	١.٩	٢.٠	١.٩
للدول النامية	// //	٦.٤	٥.٨	٥.٧	٥.٤	٤.٠
٩- قيمة الصادرات العالمية	مليار دولار	٦.١٣٠.١	٦.٤٢٨.٦	٧.٤٩٦.٠	٩.٠٥٢.٥	(*)٨٥٠.١
قيمة الواردات العالمية	// //	٦.٣٣٥.٧	٦.٥٧٥.٣	٧.٦٥٧.٩	٩.٣١٨.٥	(+)٨٨٦.٦

(*) يونيو ٢٠٠٨ .

(+) أبريل ٢٠٠٨ .

المصدر : تقرير الإحصاءات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي .

جدول رقم (46)

تابع – المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

	يناير ٢٠٠٥	يناير ٢٠٠٦	يناير ٢٠٠٧*	يناير ٢٠٠٨
١٠-مؤشرات أداء البنوك (%)				
كفاية راس المال				
حقوق المساهمين / الأصول	٥.٣	٥.١	٥.٣	٥.٦
جودة الأصول				
مخصصات القروض/ القروض	١٢.٣	١٣.٧	١٤.٠	١٥.٤
القروض المقدمة للقطاع الخاص/ إجمالي القروض	٨٢.٤	٨٢.٠	٨٠.١	٨٢.٧
الربحية				
صافي الربح / حقوق المساهمين	٨.٦	٩.٨	١٠.٦	١٢.٣
صافي الربح / متوسط الأصول	٠.٥	٠.٥	٠.٦	٠.٧
السيولة				
الأوراق المالية / الأصول	١٠.٠	١٠.٣	١١.٢	١٤.٧
الودائع / الأصول	٦٩.٨	٧٢.٩	٧٣.٧	٧٤.٧
القروض / الودائع لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال:	٦٥.٨	٦٤.٢	٥٩.٣	٥٥.١
بالعملة المحلية	٧٢.٢	٧٣.٤	٦٣.٢	٥٧.٩
بالعملات الأجنبية	٥٢.٤	٤٥.١	٤٩.٨	٤٨.٢
نسبة السيولة الفعلية لدى البنوك التجارية				
بالعملة المحلية	٣١.٠	٢٨.٥	٣٤.٩	٣٨.٠
بالعملات الأجنبية	٤٨.١	٥٣.٤	٥٣.٤	٥١.٠
نسبة الاحتياطي القطعية لدى البنوك التجارية	١٤.٠	١٤.١	١٤.٠	١٤.١

المصدر : البنك المركزي المصري - النشرة الإحصائية الشهرية

جدول رقم (47)

هيكل إجمالي الدين المحلي

في نهاية	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
إجمالي الدين المحلي (١)+(٢)+(٣)	٣٢٩,٨٠٠	٣٧٠,٩١٩	٤٣٤,٨٦٤	٥١٠,٨٠٥
١- الدين المحلي للحكومة	٢٢١,٢٢٤	٢٥٢,١٨٥	٢٩٢,٧٢١	٣٤٩,١٦٢
الأرصدة من السندات والأذون	١٦٥,٩٠٧	٢٠٨,٥٩٢	٢٧٢,٠٧٤	٣٤٠,٨٩٨
الصكوك والسندات	١٢٥,٩٠٠	١٥٣,٢٧٤	١٨٨,٣٠٠	٢١٥,٩٩١
الأذون على الخزانة العامة	٤٠,٠٠٧	٥٥,٣١٨	٨٣,٧٧٤	١٢٤,٩٠٧
صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي	(٥٨,٤٦٩)	(٨٠,٣٤٦)	(١١٣,٦٧٨)	(١٣٥,٤٨٠)
اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومي	١١٣,٧٨٦	١٢٣,٩٣٩	١٣٤,٣٢٥	١٤٣,٧٤٤
٢- مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	٤١,١٤١	٣٩,١٩٥	٤٠,٠٦٤	٤٧,١٧٦
صافي الأرصدة لدى الجهاز المصرفي	(٥,٩٨٣)	(١٠,٨٩٩)	(١٣,٧٠٧)	(١١,٠٨٩)
الاقتراض من بنك الاستثمار القومي	٤٧,١٢٤	٥٠,٠٩٤	٥٣,٧٧١	٥٨,٢٦٥
٣- صافي مديونية بنك الاستثمار القومي(*)	٦٧,٤٣٥	٧٩,٢٣٩	١٠٢,٠٦١	١١٤,٤٦٧
مؤشرات				
إجمالي الدين المحلي / الناتج المحلي الإجمالي %	٨٧,٠	٨٨,٨	٨٩,٧	٩١,٥
الدين المحلي للحكومة / الناتج المحلي الإجمالي %	٥٨,٤	٦٠,٤	٦٠,٤	٦٢,٦
مديونية الهيئات العامة الاقتصادية / للناتج المحلي الإجمالي %	١٠,٨	٩,٤	٨,٣	٨,٤
مديونية بنك الاستثمار القومي (صافي) للناتج المحلي الإجمالي %	١٧,٨	١٩,٠	٢١,٠	٢٠,٥

(*) موارد بنك الاستثمار القومي مطروحا منها مستحقاته تجاه الحكومة والهيئات الاقتصادية

المصدر : البنك المركزي المصري – النشرة الإحصائية الشهرية .

جدول رقم (48)

هيكل الدين الخارجي

في نهاية	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	٢٠٠٤ / ٢٠٠٣
إجمالي الدين الخارجي	٢٨.٩٤٨.٨	٢٩.٨٧١.٨	٢٩.٣٩٦.٢	٢٨.٦٦٠.٨
١-الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل –	٢٦.٤٧٨.٨	٢٧.٨١٩.١	٢٧.٣١٤.٥	٢٥.٩٦٨.٤
ضمان حكومي قروض باتفاقيات ثنائية	٢٠.٠٢٥.٤	٢٠.٨١٧.٦	٢٠.٥٤٢.٠	١٩.٣٩٣.٦
قروض المنظمات الدولية والإقليمية	٥.٠٥٨.٢	٥.٠٨٠.٨	٤.٩٠٤.٠	٤.٦٩٧.٤
تسهيلات الموردين والمشتريين	٧٨١.٦	١.٣٣٣.٠	١.١٣٣.١	٩٢٣.٨
السندات السيادية	٦١٣.٦	٥٨٧.٧	٧٣.٥.٤	٩٥٣.٦
٢-ودائع طويلة الأجل	٥٠٠.٠			
٣-قروض قصيرة الأجل	١.٨٥٤.٨	١.٩٦٧.٥	١.٨٦٤.٥	٢.١٥٠.٠
٤-قروض قطاع خاص	١١٥.٢	٨٥.٢	٢١٧.٢	٥٤٢.٤
إجمالي خدمة الدين الخارجي	٢.٧٠١.٨	٢.٥٢٥.٥	٢.٢٥٧.٨	٢.٠٣٨.٢
الفوائد المدفوعة	٥٧٨.١	٦١٠.٢	٦٤٣.٨	٦٤٥.١
الأقساط المسددة	٢.١٢٣.٧	١.٩١٥.٣	١.٦١٤.٠	١.٣٩٣.١
إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي (%)	٣٠.٠	٣٨.١	٤٢.٥	٣٣.٧

المصدر :البنك المركزي المصري – النشرة الإحصائية الشهرية

جدول رقم (49)

صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وفقا للدول

(مليون دولار)

في نهاية	٢٠٠٦ / ٢٠٠٧	٢٠٠٥ / ٢٠٠٦	٢٠٠٤ / ٢٠٠٥	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤
تدفقات للداخل	٤.١٠٥.٨	٤٣٥.٠	٨٩١.٩	٥٣٢.٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢.٠٤٠.١	٢٢٩.٤	٢٧٧.٥	١٥٩.٠
دول الاتحاد الأوروبي ومنها	٨٠٩.٧	٤٢.٥	٥٨٤.٤	٣٦٣.٢
ألمانيا	٤٢.٠	١٠.٩	٢٧.٠	١٧.٥
فرنسا	٣٣.٦	٠.٣	٦١.٤	٢٠٨.١
المملكة المتحدة	٥٠٠.١	١٦.٩	٢٨.٠	١٢.٣
أسبانيا	٥.٢		١٧٧.٥	٨٣.٨
هولندا	٢١٨.٩	٢.٢	٢٨٨.٦	
الدول العربية ومنها :	٢٠٤.٨	١٥٢.٢	١٥.٤	٣.٥
السعودية	٢٣.٦	٤.٠	٣.٧	٠.٩
الإمارات	٤٠.٦	٣.٣	٠.٢	٠.١
الكويت	١٧.٢	١٧.٦	٩.٠	٢.٥
دول أخرى	١.٠٥١.٢	١٠.٩	١٤.٦	٦.٣
تدفقات للخارج	(٢٣٢.٧)	(٢٧.٨)	(١٩١.٣)	(١٠٣.٨)
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٣.٨٧٣.	٤٠٧.٢	٧٠٠.٦	٤٢٨.٢

المصدر : البنك المركزي المصري – النشرة الإحصائية الشهرية

جدول رقم (50)

أهم موارد مصر من النقد الأجنبي خلال الفترة (١٩٩٨/ ١٩٩٩ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩)

	١٩٩٨/ ١٩٩٩	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩
الصادرات الساعية غير البترولية	٢٧٦٧,٦	٣٤٠٠	٣٤٤٥,٤	٤١١٤,٨	٤٤٤٥,٨	٤٧٣٩,٨	٥٠٤٤,٤	٦٥٤٤٢,٢	٨٥٣٤,٤	٨٢٣٢,٧
الأهمية النسبية	%١٩,٦	%٢٥,٠	%٢٦,٠	%٢٥,٤	%٢٧,٤	%٣٠,٦	%٢٩,٤	%٣٠	%٣٠,٥	%٢٤,١
الصادرات البترولية	٢٥٧٧,٨	١٧٢٨,٤	٩٩٩,٧	٢٢٧٢,٩	٢٦,٣٢	٢٣٨١	٣١٦٠,٨	٣٩١,٣	٥٢٩٩	١٠٢٢٢
الأهمية النسبية	%١٨,٣	%١٢,٨	%٧,٦	%١٤,٠	%١٦,٢	%١٥,٤	%١٨,٤	%١٧,٩	%١٩	%٢٩,٩
إيرادات السياحة	٣٦٤٦,٣	٢٩٤٠,٥	٣٢٣٥,١	٤٣١٣,٨	٤٣١٦,٩	٣٤,٢٢٨	٣٧٩٦,٤	٥٤٧٥,١	٦٤٢٩,٨	٧٢٣٤,٦
الأهمية النسبية	%٢٥,٩	%٢١,٧	%٢٤,٥	%٢٦,٦	%٢٦,٦	%٢٢,١	%٢٢,١	%٢٥,١	%٢٣	%٢١,١
رسوم المرور بقناة السويس	١٨٤٨,٩	١٧٧٦,٥	٠,٧٧١	١٧٨٠,٨	١٨,٤٢	١٨١٩,٨	٢٢٣٦,٢	٢٨٤٨,٤	٣٣٠٦,٨	٣٥٥٨,٨
الأهمية النسبية	%١٣,١	%١٣,١	%١٣,٤	%١١	%١١,٤	%١١,٨	%١٣	%١٣,٠	%١١,٨	%١٠,٤
تحويلات العاملين بالخارج	٣٢٥٥,٦	٣٧١٧,٧	٣٧٧٢,٤	٣٧٤٧,١	٢٩٧٢,٩	٣١٠٨,٨	٢٩٤٥,٧	٣٠,٤٦,١	٤٣٧١,٧	٤٩٧٥,٤
الأهمية النسبية	%٢٣,١	%٢٧,٤	%٢٨,٥	%٢٣,٠	%١٨,٤	%٢٠,١	%١٧,١	%١٤,٠	%١٥,٧	%١٤,٥
إجمالي موارد النقد الأجنبي	١٤٠٩٦,٢	١٣٥٨٣,١	١٣٢٢١,٦	١٦٢٢٩,٤	١٦٢١,٥	١٥٤٧٢,٢	١٧٨٣,٥	٢١٨٢٢,١	٢٧٩٤١,٧	٣٤٢٢٣,٥

المصدر : البنك المركزي المصري النشرة الإحصائية الشهرية أعداد متفرقة

جدول رقم (51)
ترتيب البنوك المصرية ضمن قائمة اكبر ١٠٠٠ بنك على مستوى العالم

البيان / البنك	رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)		إجمالي الأصول		معدل العائد على الأصول	
	مليار دولار	الترتيب العالمي	مليار دولار	الترتيب العالمي	%	الترتيب العالمي
البنك الأهلي المصري	١.١	٣٧٣	٢٢.٧	٣١١	٠.١٦	٩٣٦
بنك مصر	٠.٥٣	٥٨٥	١٤.٧	٤١٤	٠.٢١	٩١٩
بنك القاهرة	٠.٤٨	٦١٩	٧.٣	٦١٨	٠.٢٥	٩٠٠
المصرف العربي الدولي	٠.٤٧	٦٢١	٣.٧	٨٢٩	٠.٦٦	٦٨٧
البنك التجاري الدولي	٠.٣	٨٠٨	٤.٥	٧٧٦	٢.٠	٢١٢
بنك إسكندرية	٠.٢٤	٩١٩	٦	٧٠١	٠.٢٢	٩١٧

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول رقم (52)

ترتيب البنوك المصرية ضمن قائمة اكبر ١٠٠٠ بنك عالمي حسب معيار رأس المال الأساسي
Tier One Capitel

البيان / البنك	الترتيب العالمي الحالي	الترتيب العالمي السابق	رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) (مليون دولار)	الأرباح قبل الضرائب (مليون دولار)	معدل العائد على الأصول %	الأصول		معدل الملاءة (%)	معدل التكلفة إلى الدخل المحقق %
						القيمة (مليون دولار)	الترتيب العالمي		
البنك الأهلي المصري ٢٠٠٨/٦	٣٧٣	٣٤٦	١٠٧٦	٣٦	٠٫١٦	٢٢٧٠٧	٣١١	٤٫٧٤	٣٨٫٣٤
بنك مصر ٢٠٠٨/٦	٥٨٥	٦٠٧	٥٣٥	٣١	٠٫٢١	١٤٧١٩	٤١٤	٣٫٦٤	٣٩٫٦٢
بنك القاهرة ٢٠٠٨/٦	٦١٩	٦٥٤	٤٨٢	١٩٠	٠٫٢٥	٧٣١٢	٦١٨	٦٫٥٩	٤٤٫٠
المصرف العربي الدولي ٢٠٠٨/٦	٦٢١	٦٠٢	٤٧٨	٢٤	٠٫٦٦	٣٦٩٦	٨٢٩	١٢٫٩٣	٣٦٫١٩
البنك التجاري الدولي ٢٠٠٨/٦	٨٠٨	٧٩٦	٣١٠	٩١	٢٫٠	٤٥٣٤	٧٧٦	٦٫٨٥	٢٩٫٥٤
بنك إسكندرية ٢٠٠٨/٦	٩١٩	٨٠٢	٢٤١	١٣	٠٫٢٢	٦٠٣٥	٧٠١	٣٫٩٩	٥١٫٧٥

المصدر: The Banker , Financial Times Business , July 2005

جدول رقم (53)

مؤشرات أداء البنوك خلال الفترة
من يونيو ٢٠٠٢ وحتى يونيو ٢٠٠٧

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أولا: كفاية رأس المال						
حقوق المساهمين / الأصول	٥.٦	٥.٢	٤.٨	٥.٣	٥.١	٥.٣
ثانيا : جودة الأصول						
مخصصات القروض / القروض	٩.٩	١٠.٨	١١.٣	١٢.٣	١٣.٧	١٤.٠
المخصصات / الأصول	٧.٩	٨.٠	٨.٠	٧.٦	٧.٨	٧.٨
ثالثا : الربحية						
صافي الدخل من العوائد / متوسط الأصول	١.٥	١.٦	١.٢	١.٣	١.٢	١.٣
الإيرادات بخلاف العائد / متوسط الأصول	١.٨	١.٥	١.٦	١.٦	١.٦	٢.٠
صافي الربح (*) / حقوق المساهمين	١٦.١	١٣.٧	١٢.٤	٨.٩	٩.٨	١٠.٦
صافي الربح (*)/ متوسط الأصول	٠.٩	٠.٨	٠.٧	٠.٥	٠.٥	٠.٦
رابعا : السيولة						
الأوراق المالية / الأصول	١٠.٥	١٠.٠	٩.٧	١٠.٠	١٠.٣	١١.٢
الودائع / الأصول	٦٨.١	٦٨.٠	٦٨.٨	٦٩.٨	٧٢.٩	٧٣.٧
القروض / الودائع	٨٧.١	٨٢.٩	٧٨.١	٧٠.٦	٦٤.٢	٥٩.٣

(*) صافي الربح المحقق عن أخر سنة مالية معتمدة

المصدر: - البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، إعداد متفرقة .
- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ .

جدول رقم (54)

مؤشر التنافسية العالمية لمصر ولبعض ختارة عام ٢٠٠٨

	مصر	الأردن	المغرب	تونس	تركيا	الإمارات	البرازيل	جنوب أفريقيا
مؤشر التنافسية العالمية	٤٧	٢٨	٤٥	٣٠	٦٧	٣١	٤٩	٣٦
المتطلبات الأساسية	٥٠	٢٦	٤٩	٣١	٦٦	١٦	٦٧	٤٦
١- المؤسسات	٤٢	٣١	٤٠	٢٤	٧١	٢١	٥٥	٢٧
٢- البنية الأساسية	٥٠	٣٧	٥٣	٣٦	٦٦	١٩	٥٨	٢٧
٣- استقرار الاقتصاد الكلى	٨١	٣٠	٦٠	٣٧	٩٢	٢٠	٩٦	٤٥
٤- الأمن الشخصي	٥٥	١١	٣٥	١٨	٥٠	٨	٧٥	٨٢
٥/أ رأس المال البشرى	٦٥	٤٧	٨١	٤٦	٥٧	٥٠	٦١	٨٦
المعززات	٥٧	٤٥	٥٣	٤٠	٦٦	٢٧	٤٣	٣٣
٥/ ب تقدم رأس المال البشرى	٥٦	٤٣	٦٧	٣١	٦٤	٥٣	٤٨	٥٠
٦- كفاءة سوق السلع	٥١	٣٧	٤٠	٣٠	٦٥	٩	٤٨	٢٦
٧- كفاءة سوق العمل	٤٤	٣٨	٢٨	٣٢	٧٠	٦	٥٢	٦١
٨- كفاءة الأسواق المالية	٧٢	٤٠	٥٨	٥٣	٨٨	٣٨	٣٣	٢٠
٩- الاستعداد للتكنولوجيا	٥٨	٤٥	٦٧	٤٧	٥٠	٣٣	٤٢	٤٠
١٠- الانتفاخ / حجم السوق	٤٠	٥٦	٤٨	٥١	٤٢	٤١	٢٨	٥٩
معززات الإبداع	٤٣	٦١	٤٥	٣٥	٤٩	٣٣	٢٨	٢٧
١١- تقدم العمال	٣٤	٦٢	٤٠	٣٦	٤١	٢٨	٢٧	٢٩
١٢- الإبداع	٥٦	٤٤	٥٥	٣٤	٦٤	٥٠	٣٢	٢٩

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق

جدول رقم (55)
تطور عجز الموازنة العامة للدولة

البيان / السنة	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨	٩٨/ ١٩٩٩	٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨
جمالي الإيرادات (بالمليون جنية)	٥٣٥٦٧	٥٥٧١٩	٦٠٨٩٣	٦٤٤٩٨	٦٧٩٦٣	٧١٠٧٢	٧٥٣٩٩	٧٦١٣٩	٧٨٩٩٨	٨٦٤٨٤	٩٩٦٦٥	١٠٨٧٠٢
جمالي النفقات (بالمليون جنية)	٥٦٢٦٤	٥٨٢٥٦	٦٣٨٨٩	٦٦٨٢٦	٧٠٧٨٣	٧٩٩٩٥	٨٨٦٠٠	٩٦١٢١	١٠١٦٥٣	١١١٩١٣	١٢٨٩٩٤	١٥٨٤٧٥
العجز الكلي (بالمليون جنية)	(٣١٩٧)	(٢٥٣٧)	(٢٩٩٦)	(٢٣٢٨)	(٢٨٢٠)	(٨٩٢٣)	(١٣٣١)	(١٩٩٨٢)	(٢٤١٨٥)	(٢٥٤٢٩)	(٢٨٦٥٩)	(٤٩٧٧٣)
نسبة إجمالي الإيرادات / الناتج المحلى الإجمالي (%)	٣٠	٢٧,٣	٢٦,٥	٢٤,٣	٢٣,٦	٢٢,١	٢٢,٢	٢١,٢	٢٠,٩	٢٠,٧	٢٠,٥	٢٠,٣
منها : نسبة إيرادات ضريبية / الناتج المحلى الإجمالي (%)	١٧,٩	١٦,٨	١٦,٧	١٥,٢	١٥,٣	١٥,١	١٤,٦	١٤,٣	١٣,٧	١٣,٨	١٣,٤	١٣,٦
نسبة إجمالي النفقات / الناتج المحلى الإجمالي (%)	٣٢,٣	١٨,٦	٢٧,٩	٢٥,١	٢٤,٦	٢٦	٢٦,١	٢٦,٨	٢٦,٧	٢٦,٨	٢٦,٥	٦٩,٦
منها : نسبة نفقات جارية / الناتج المحلى الإجمالي (%)	٢٦,٢	٢٣	٢٢,٣	١٩,٩	١٩,٢	١٩,٩	٢٠,٥	٢٢,٥	٢٢,٦	٢٢,٨	٢٢,٥	٢٥,٦
نسبة نفقات استثمارية / الناتج المحلى الإجمالي (%)	٦,١	٥,٥	٥,٥	٥	٥,٢	٥,٧	٤,٩	٤,٢	٤	٤	٣,٨	٣,٨
نسبة إجمالي العجز / الناتج المحلى الإجمالي (%)	(٢,١)	(١,٢)	(١,٣)	(١,٩)	(١,٠)	(٢,٩)	(٣,٩)	(٥,٦)	(٥,٩)	(٦,١)	(٥,٩)	(٩,٣)

المصدر : - وزارة التجارة والصناعة ؛ النشرة الإقتصادية الشهرية ؛ إعداد متفرقة.
- البنك المركزي المصري ؛ النشرة الإحصائية الشهرية ؛ إعداد متفرقة.

جدول رقم (56)

اثر عجز الموازنة العامة للدولة على مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار

البيــان / السنــة	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨	٩٨/ ١٩٩٩	٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٠٥/ ٢٠٠٦	٠٦/ ٢٠٠٧	٠٧/ ٢٠٠٨
المتوسط السنوي للتضخم	٩.١	٩.٤	٧.٣	٦.٢	٣.٨	٣.٨	٢.٨	٢.٤	٢.٤	٧.١	٩.٥	١١.٧
معدل التضخم في نهاية السنة المالية (%)	٦.٤	٩.٩	٨.٣	٤.٨	٣.٦	٢.٩٠	٢.٥	٢.٢	٢.٧	٤.٠	١٦.٧	٤.٧

المصدر: - وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، إعداد متفرقة .

اثر عجز الموازنة العامة على تطور اجمالى الدين العام المحلى

البيــان / السنــة	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨	٩٨/ ١٩٩٩	٩٩/ ٢٠٠٠	٠٠/ ٢٠٠١	٠١/ ٢٠٠٢	٠٢/ ٢٠٠٣	٠٣/ ٢٠٠٤	٠٤/ ٢٠٠٥	٠٥/ ٢٠٠٦	٠٦/ ٢٠٠٧	٠٧/ ٢٠٠٨
إجمالي الدين المحلي	٩٦	١٠٥	١١٤	١٢٥	١٣٧	١٤٧	١٦٤	١٩٥	٢٢١	٢٥٢	٢٩٣	٣٤٩
نسبة الدين المحلي / الناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٤.٨	٥١.٢	٥٠	٤٧.٢	٤٧.٦	٤٧.٨	٤٨.٣	٥٤.٣	٥٨.٤	٦٠.٤	٦٠.٤	٦٥.١

المصدر: - وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، إعداد متفرقة .
- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، إعداد متفرقة .

جدول رقم (57)

تطور عجز الموازنة العامة على مستوى العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنة / البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مجموعة الدول المتقدمة	%(٤.٠)	%(٣.٨)	%(٣.١)	%(١.٩)	%(١.٤)	%(١.٠)	-	%(١.٥)	%(٣.٤)	%(٣.٩)	%(٣.٥)	%(٣.٥)	%(٣.٤)
مجموعة الدول النامية	%(٢.٧)	%(٢.٧)	%(٢.٤)	%(٢.٩)	%(٣.٨)	%(٣.٩)	%(٢.٩)	%(٣.٣)	%(٣.٦)	%(٣.٠)	%(١.٩)	%(١.٦)	(١.٥)%

Source: International Monetary Fund, World Economic Out look May 2002, April 2008

جدول رقم (58)

قيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال العربية (مليار دولار)

السوق	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
					الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث
سوق ابوظبي	—	٠.٣٦	١.٠	٤.٤	١.١٣	٩.٣	٥.٥
بورصة عمان	٠.٩٣	١.٣	٢.٦	٥.٣	١.١٦	٦.٤	٧.٩
سوق البحرين	٠.٢٥	٠.٠٠٢	٠.٢٦	٠.٤٦	٠.٠٨٤	٠.٢٧٦	٠.١٢١
سوق الأسهم السعودي	٢٢.٢	٣٠.٩	١٥٩.٠	٤٧٢.٩	١٣٦.٥	٢٩٩.٦	٢٧٧.٢
سوق الكويت	١١.٧	٢٢.١	٥٤.٧	٥١.٨	١١.٥	٢٦.٢	٣٦.٦
بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	٠.٨٤	١.٤	٢.٤	٣.٧	٠.٣٣٦	٣.٤	١.٠٧
بورصة الأوراق المالية بتونس	٠.٣٤	٠.٢٤	٠.١٨	٠.٢٥	٠.٠٨٠	٠.٠٨٨	٠.١٦٦
سوق دبي المالي	—	٠.٦٨	١.٠	١٣.٧	٣.١	٣٤.٦	٣٨.٣
سوق الخرطوم للأوراق المالية	—	—	٠.٠٦٧	٠.١٣	٠.٠٥٢	٠.٩١٦	٠.١٤٩
سوق فلسطين للأوراق المالية	—	—	—	—	—	٠.٢٥٣	٠.٣٣٩
سوق مسقط للأوراق المالية	٠.٤١	٠.٥٨	١.٣	١.٩	٠.٥٢	٠.٨٨	٠.٩٨٥
سوق الدوحة للأوراق المالية	—	٠.٨٨	٣.٢	٦.٣	٠.٨٤	٥.٨	٨.٧
بورصة بيروت	٠.٠٥	٠.١١	٠.١٣	٠.١٩	٠.٠٤٩	٠.٢٣٦	٠.١٤
بورصتي القاهرة والإسكندرية	٥.٩	٦.٤	٤.٣	٦.٨	١.٦	٥.١	٧.٣
المجموع	٤٢.٦٨	٦٥.٤	٢٣٠.٤	٥٦٨.٣	١٥٧.١	٣٩٢.٤	٣٧٢.٩

المصدر : صندوق النقد العربي قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية النشرة الفصلية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (59)

تطور مؤشر صندوق النقد العربي

خلال الفترة ٢٠٠٣/ ٢٠٠٧

السوق	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
					الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث
سوق ابوظبي	١٠٠	١٠٧.٢٠	١٣٦.٥٣	٢٢٨.٢٦	١٧١.٧٤	٣٨١.٩٩	٣٧٢.١٩
بورصة عمان	١١٧.٩٣	١١١.٩٥	١٨١.٠٣	٢٧٢.٨٨	٢٠٧.٢١	٤٧٩.٨٨	٥٢٢.٣١
سوق البحرين	٩٧.٣٤	١١١.٢٧	١٣٤.٦٣	١٦٠.٠٩	١٥٣.٦	١٨٦.٩٥	١٨٠.١٤
سوق الأسهم السعودي	١٢٩.٦٨	١٣٢.٩٦	٢٠١.٩٨	٤١٠.٥٣	٣١٠.٥٩	٦٩٥.٢١	٧٨٨.٧٢
سوق الكويت	١٣٣.٩٤	١٥٧.٩٢	٢٥٨.٩٣	٢٨٦.٦٢	٢٦٧.٥	٣٥٣.١١	٣٩٥.١٧
بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء	١٢٨.٥٨	١٢٨.٣٤	١٩٧.٥٦	٢٢٠.٦٥	٢٢٢.٧٤	٢٠٧.٨٣	٢٢٣.٠٨
بورصة الجزائر	--	--	١٠.٣٦	٩٨.٠١	٩٩.٧	٩٦.٥٣	٩٨.٩٤
بورصة الأوراق المالية بتونس	٢٨.٣٢	٢٦.٥٧	٣٠.٢٦	٣١.٦٩	٢٩.٩٦	٣١.٨٠	٣١.٨٧
سوق دبي المالي	١٠٠	١٢٠.٩٢	١٥٦.١٢	٣٤٩.٧٠	٢٦٢.٣٤	٨٦٠.٧١	٩١١.٥٩
سوق الخرطوم للأوراق المالية	--	--	٩٧.٧٠	١٤٨.٢٣	٩٥.٨١	١٦٢.٤١	١٧٩.٤٨
سوق فلسطين للأوراق المالية	--	--	--	--	--	٢٣٠.٦٧	٣٠٣.١٢
سوق مسقط للأوراق المالية	٦٤.٢٢	٨٤.١٥	١١٤.٨٠	١٣٨.٧١	١٤٨.٤٨	٢٠٧.٥٥	١٨٨.٢٨
سوق الدوحة للأوراق المالية	١٠٠	١٣٥.٢٩	٢٠٩.٣٦	٣٠٧.٢٩	٢٦١.٩١	٥٦٤.١٦	٦٣٦.٨٩
بورصة بيروت	٣٤.٤٦	٣٦.٣٧	٣٦.٥٧	٥٣.٢١	٥٣.١٩	٧٧.١٠	٨٢.٠٩
بورصتي القاهرة والإسكندرية	٣٥.٧٨.	٣٦.٠٢	٤٣.٤٢	٧٤.١٨	٦٣.٦٣	١٢٦.٦٨	١٤١.١٩
المجموع	١٠٠.١١	١٠٠.٧١	١٤١.٨٧	٢١٥.٦٧	١٨٤.٢٨	٣٥٧.١٨	٣٩٣.٥٤

المصدر: صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية ، النشـرة الفصـلية ، إعداد مختلفة .

جدول رقم (60) ، (61)

اكبر ٥ بنوك في منطقة الشرق الأوسط
وفقا لمعيار رأس المال الأساسي

الترتيب الإقليمي	الترتيب العالمي	البنك	الدولة	رأس المال الأساسي (مليار دولار)
١	١٠٩	National Commercial Bank	السعودية	٥.٨
٢	١٤٨	Bank Hapoalim	إسرائيل	٣.٧
٣	١٥٢	Alrajhi Banking investment Corp	السعودية	٣.٦
٤	١٥٦	Bank leumi le – Israel	إسرائيل	٣.٥
٥	١٦٢	Samba Financial Group	السعودية	٣.٤

اكبر ٥ بنوك في منطقة الشرق الأوسط
وفقا لمعيار رأس المال الأساسي

الترتيب الإقليمي	الترتيب العالمي	البنك	الدولة	رأس المال الأساسي (مليار دولار)
١	١١٨	Stand bank	جنوب أفريقيا	٥.٣
٢	١٦٥	Ned bank	جنوب أفريقيا	٣.٣
٣	١٨٩	Investec	جنوب أفريقيا	٢.٦
٤	١٩٥	First Rand Banking group	جنوب أفريقيا	٢.٥
٥	١٩١	African bank	جنوب أفريقيا	٠.٤

المصدر: صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية ، النشرة الفصلية ، إعداد مختلفة .

جدول رقم (62)

القيمة السوقية لأسواق المال العربية بالمليار دولار

السوق	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
					الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث
سوق ابوظبي	—	٢٠.٤	٣٠.٣	٥٥.٥	٤١.٧	١١٢.٠	١١٨.٠
بورصة عمان	٦.٣	٧.١	١٠.٩	١٨.٤	١٣.٥	٣٢.٨	٣٥.٦
سوق البحرين	٦.٦	٧.٧	٩.٧	١٣.٥	١٢.٧	١٦.٦	١٦.٤
سوق الأسهم السعودي	٧٣.٢	٧٤.٨	١٥٧.٣	٣٠٦.٢	٢٣٧.٦	٥١٨.٢	٥٨٠.٩
سوق الكويت	٢٦.٦	٣٥.١	٥٩.٥	٧٣.٦	٦٥.٩	٩٦.٧	١١٠.٢
بورصة القيم المتداولة بالدار البيضاء	٩.٠٣	٨.٦	١٣.٠	٢٥.٢	١٥.٩	٢٢.٢	٢٥.٨
بورصة الجزائر	—	—	٠.١٤٣	٠.١٤٠	٠.١٤٢	٠.١٣٨	٠.١٤١
بورصة الأوراق المالية بتونس	٢.٢	٢.١	٢.٤	٢.٥	٢.٤	٢.٧	٢.٨٥
سوق دبي المالي	—	٩.٥	١٤.٣	٣٥.١	٢٥.٤	٩١.٥	١٣٧.٣
سوق الخرطوم للأوراق المالية	—	—	٠.٧٤	٢.٠٦	١.٠٣	١.٦	٢.٤
سوق فلسطين للأوراق المالية	—	—	—	—	—	١.٨	٢.٤
سوق مسقط للأوراق المالية	٢.٦	٥.٣	٧.٢	٩.٣	٩.٣	١٣.٠	١٣.١
سوق الدوحة للأوراق المالية	—	١٠.٦	٢٦.٧	٤٠.٤	٣٤.٥	٨٣.٨	١٠٠.٠
بورصة بيروت	١.٢	١.٤	١.٥	٢.٣	٢.٢	٣.٣	٣.٦
بورصتي القاهرة والإسكندرية	٢٤.٣	٢٦.٤	٢٧.٨	٣٨.٠٧	٣٢.٦	٥٨.٢	٦٧.٤
المجموع	١٥٢.٢	٢٠٨.٩	٣٦١.٨	٦٢٢.٤	٤٩٥.٠	١٠٥٥.٩	١٢١٦.٢

المصدر: صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية ، النشرة الفصلية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (63)

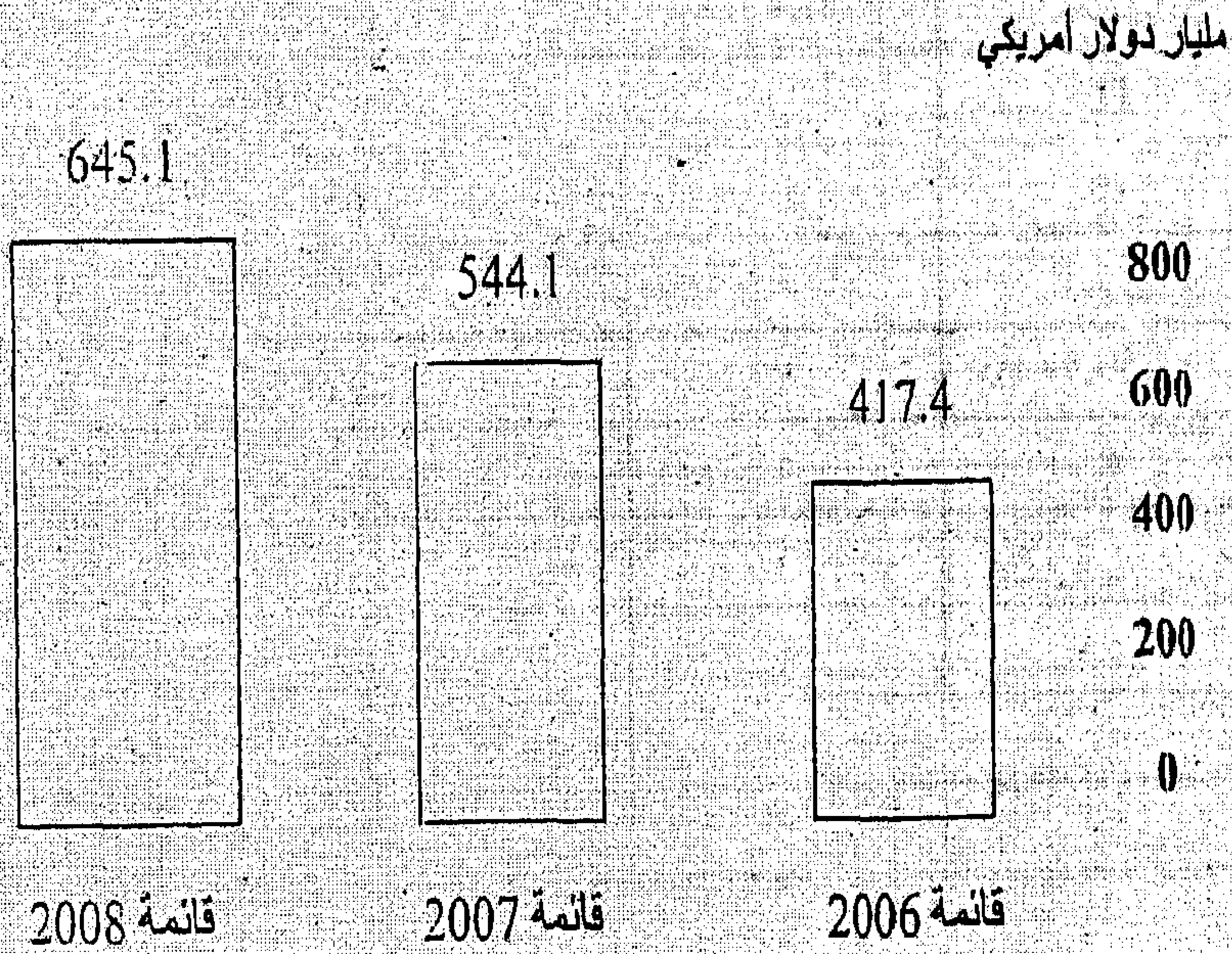
توزيع البنوك في الدول العربية التي وردت
ضمن قائمة اكبر ١٠٠٠بنك
على مستوى العالم

م	الدولة	عدد البنوك	الوزن النسبي(%)
١	دولة الإمارات العربية	١٤	٢٠.٠
٢	السعودية	١٠	١٤.٣
٣	البحرين	٨	١١.٤
٤	الكويت	٧	١٠.٠
٥	مصر	٦	٨.٦
٦	لبنان	٦	٨.٦
٧	تونس	٤	٥.٧
٨	قطر	٤	٥.٧
٩	سلطنة عمان	٣	٤.٣
١٠	المغرب	٣	٤.٣
١١	الأردن	٢	٢.٨
١٢	ليبيا	٢	٢.٨
١٣	سوريا	١	١.٥
١٤	الإجمالي	٧٠	%١٠٠

المصدر: Financial Business Group The Banker July 2008

شكل رقم (٣٣)

تطور أرباح ألف بنك على المستوى العالمي خلال الثلاث الأخيرة

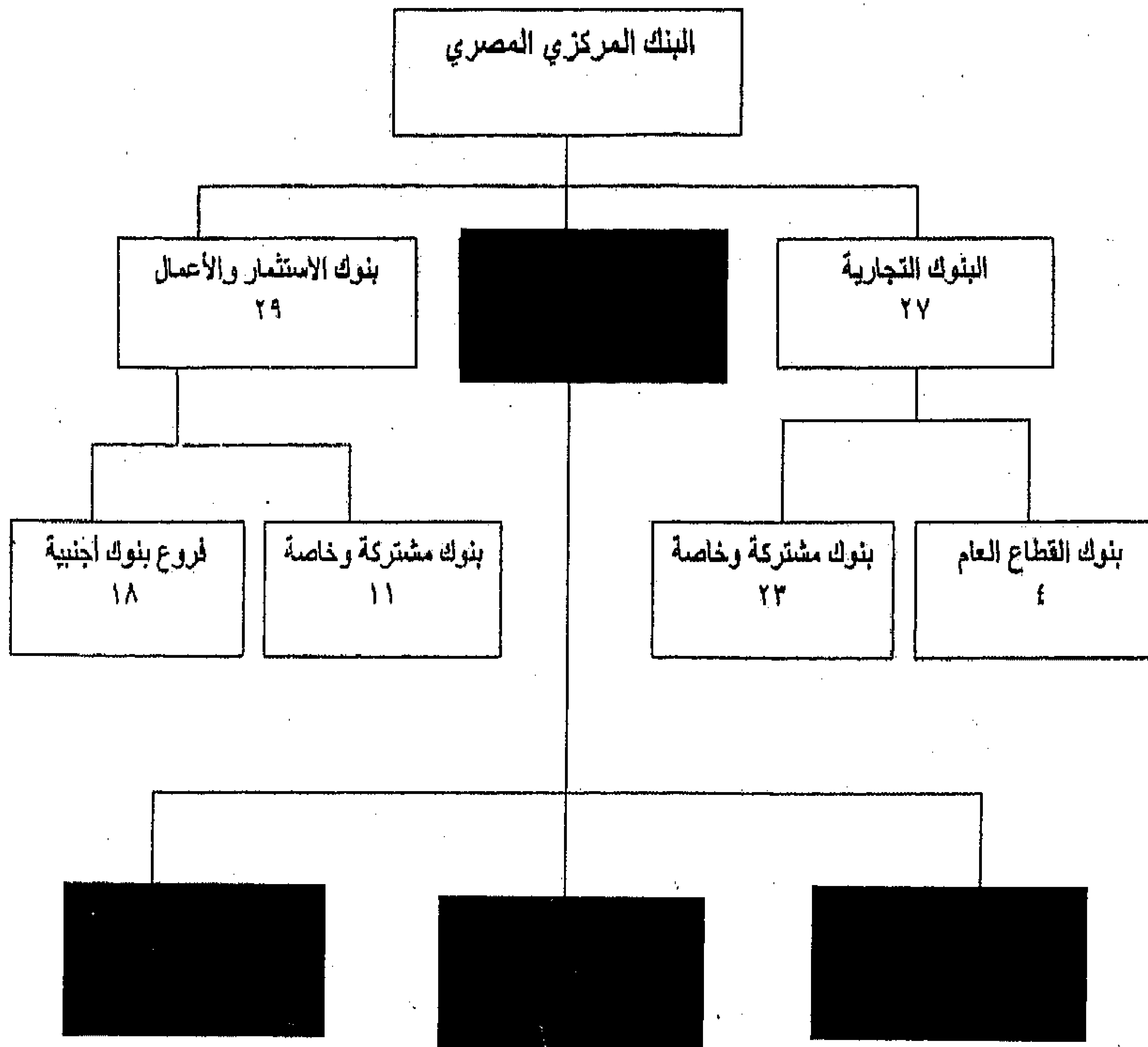


شكل رقم (34)

١- الإحصاءات المصرفية

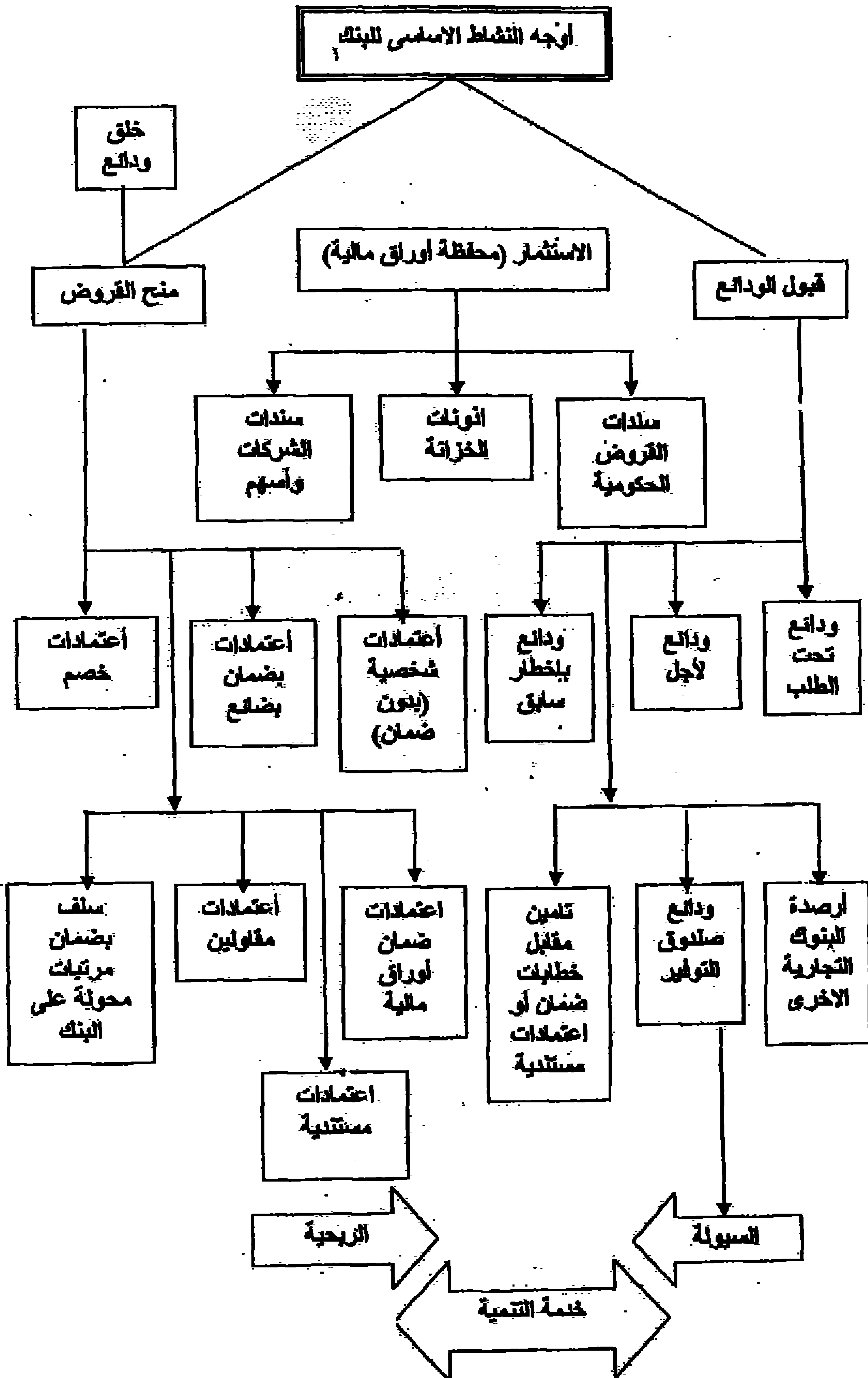
هيكل الجهاز المصرفي في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٨*

(اجمالي العدد ٥٩)



(*) لا يتضمن فروع البنوك المصرية بالخارج وبلكين انشئا بقوانين خاصة وغير مسجلين لدى البنك المركزي (المصرف العربي الدولي وبنك ناصر الاجتماعي)

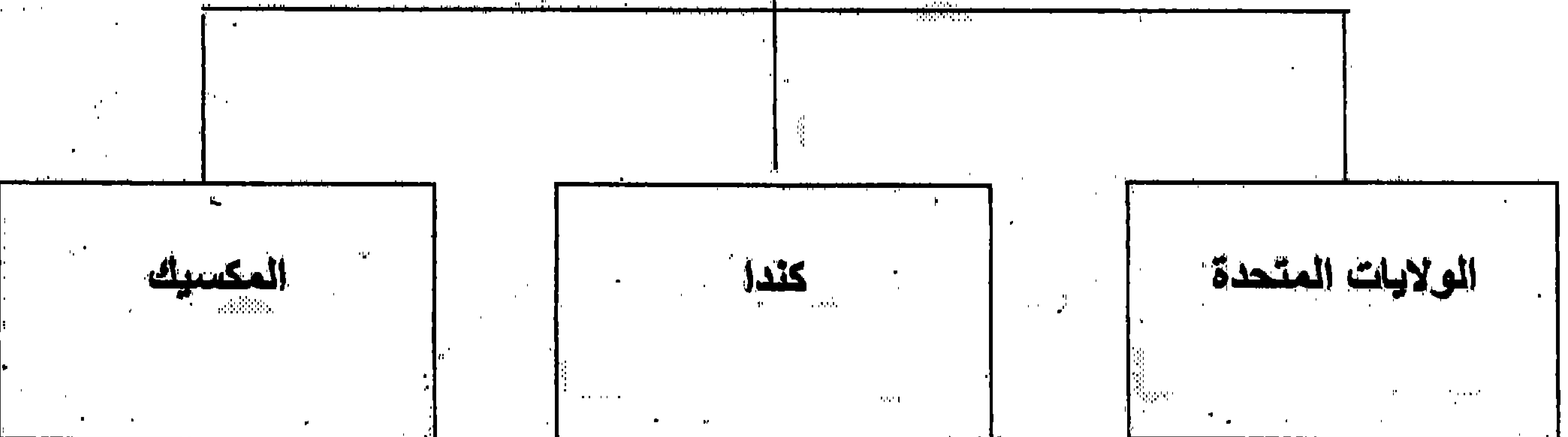
شكل رقم (35)



أوجه النشاط الاساسى للبنك
خلق ودائع
منح القروض
الاستثمار (محفظة أوراق مالية)
قبول الودائع
سندات الشركات وأسهم
أذونات الخزانة
سندات القروض الحكومية
أعتمادات خصم
أعتمادات بضمان بضائع
أعتمادات شخصية (بدون ضمان)
ودائع بإخطار سابق
ودائع لأجل
ودائع تحت الطلب
سلف بضمان مرتبات محولة على البنك
أعتمادات مقاولين
اعتمادات ضمان أوراق مالية
تأمين مقابل خطابات ضمان أو إعتمادات مستندية
ودائع صندوق التوفير
أرصدة البنوك التجارية الاخرى
اعتمادات مستندية
الربحية
السيولة
خدمة التنمية

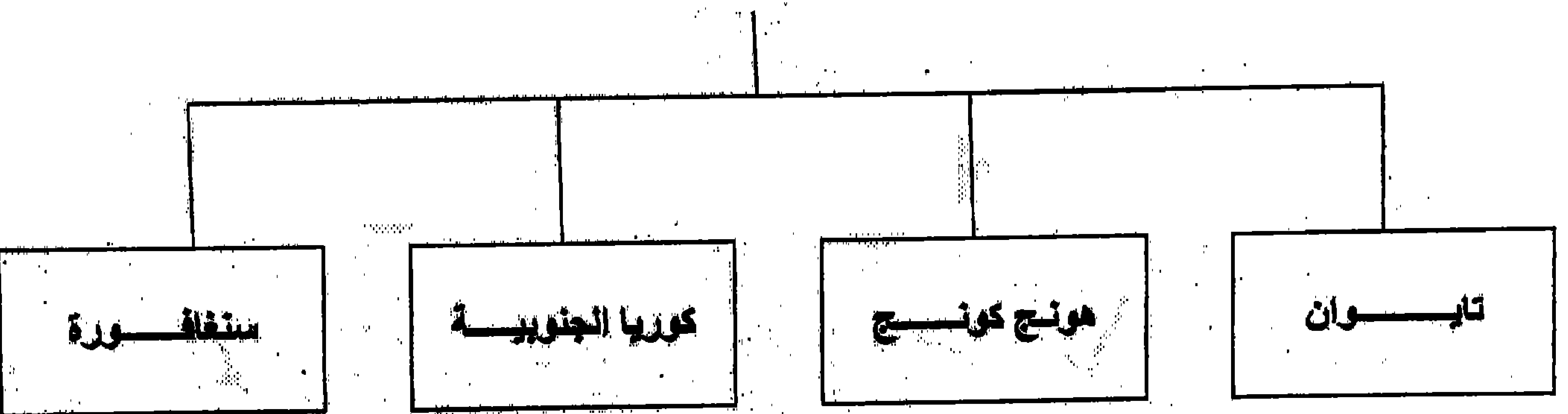
شكل رقم (36)

تكتل أمريكا الشمالية "نافتا"



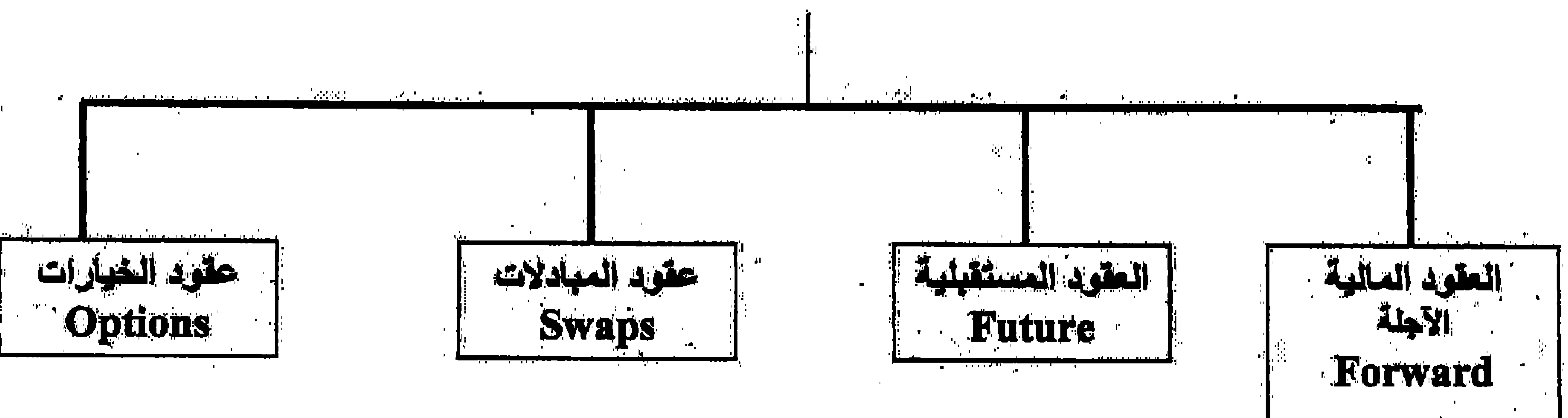
شكل رقم (37)

<u>النمـــور الاسيويــــةالاربعــــــــة</u>

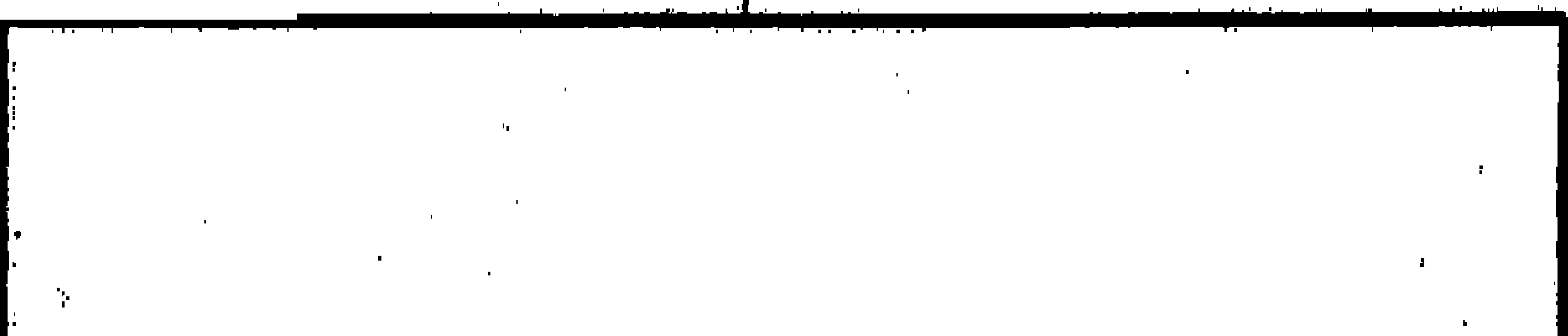


شكل رقم (38)

<u>المشتقات المالية والبنود خارج الميزانية</u>



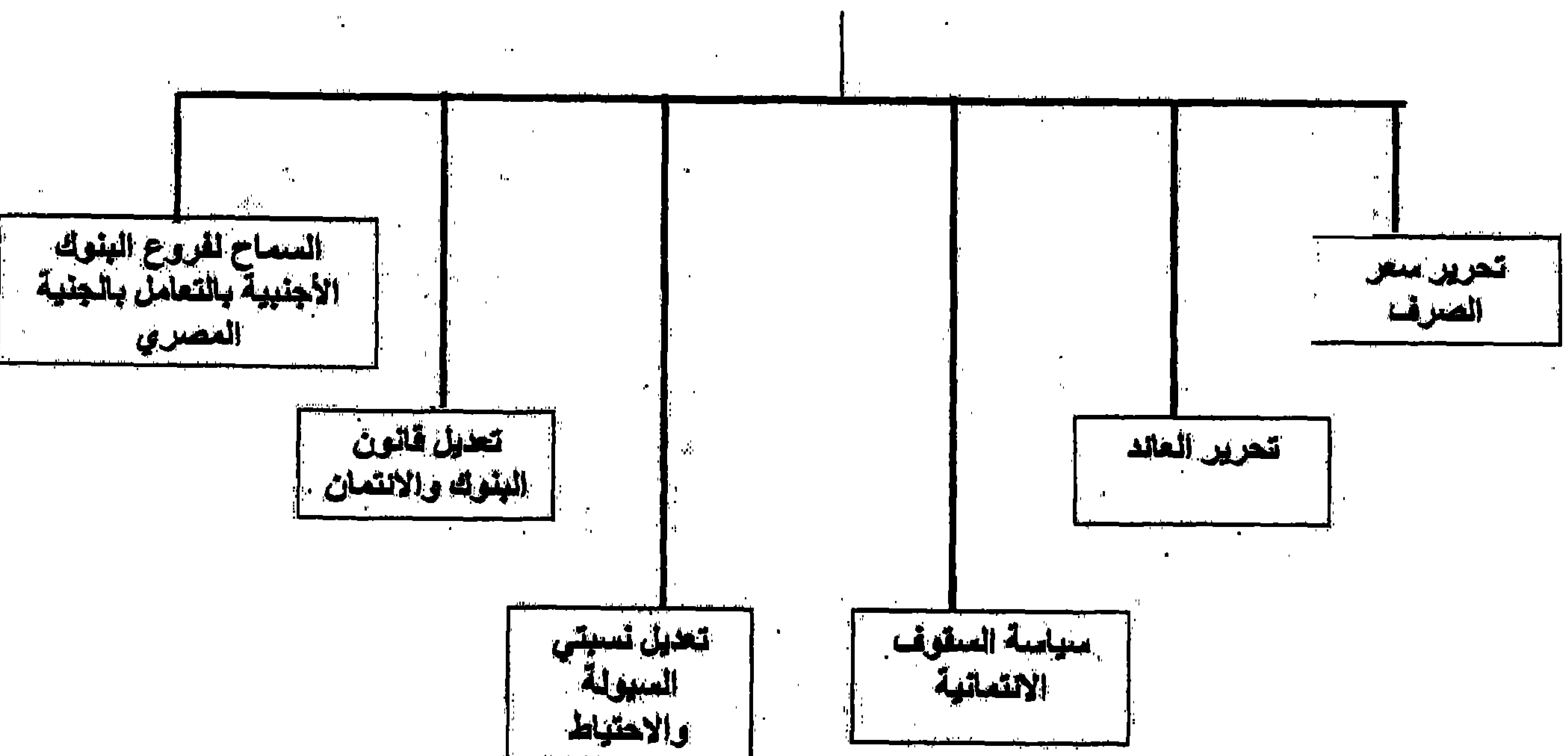
شكل رقم (39)



مظاهر التحرير الاقتصادي
والتجاري العالمي
التحولات الاقتصادية في دول
الكتلة الشرقية
تحرير التجارة الدولية في ظل
اتفاقية الجات

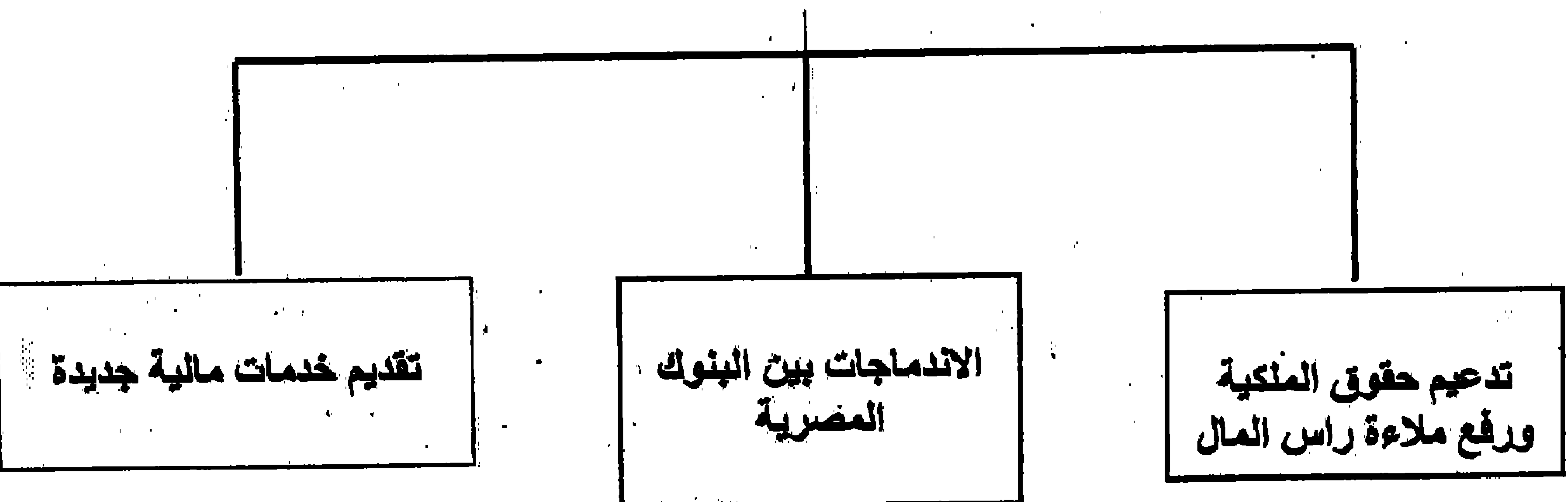
شكل رقم (40)

<u>تحرير الجهاز المصرفي</u>

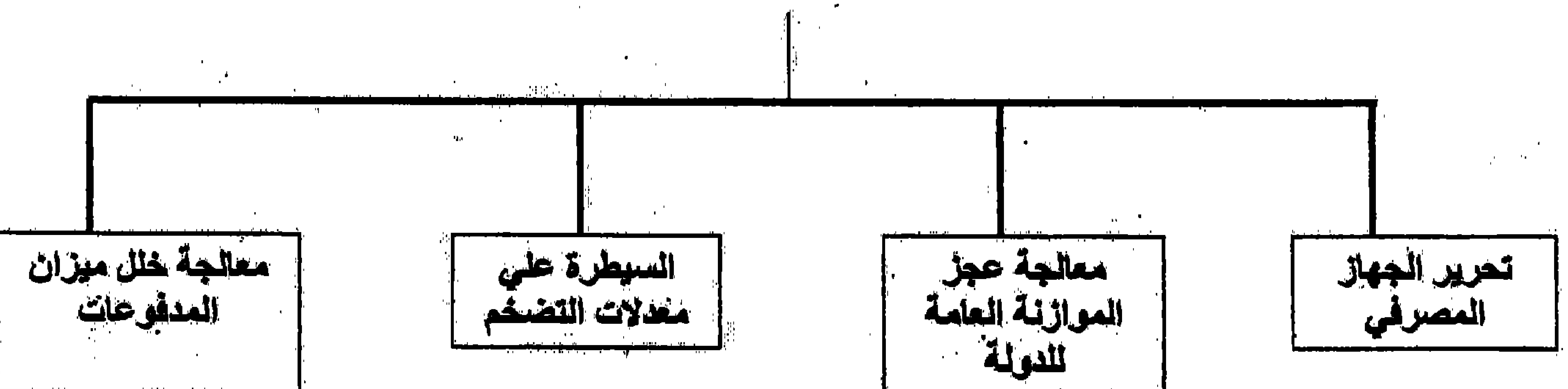


شكل رقم (41)

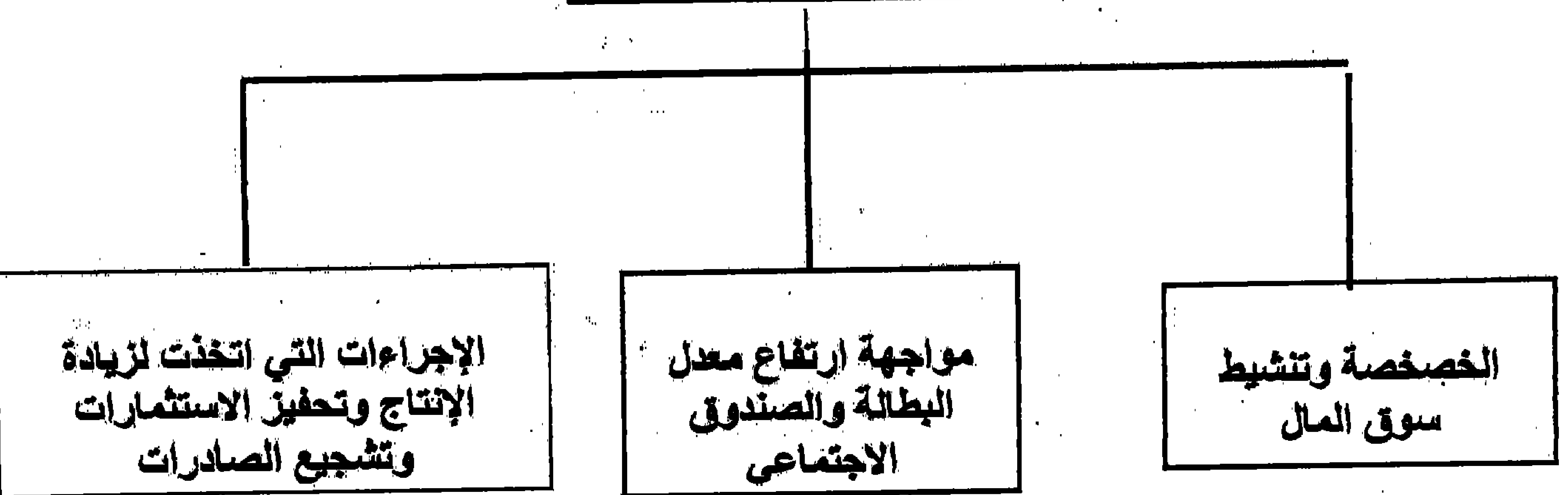
انعكاسات التطورات الاقتصادية على عمليات البنوك



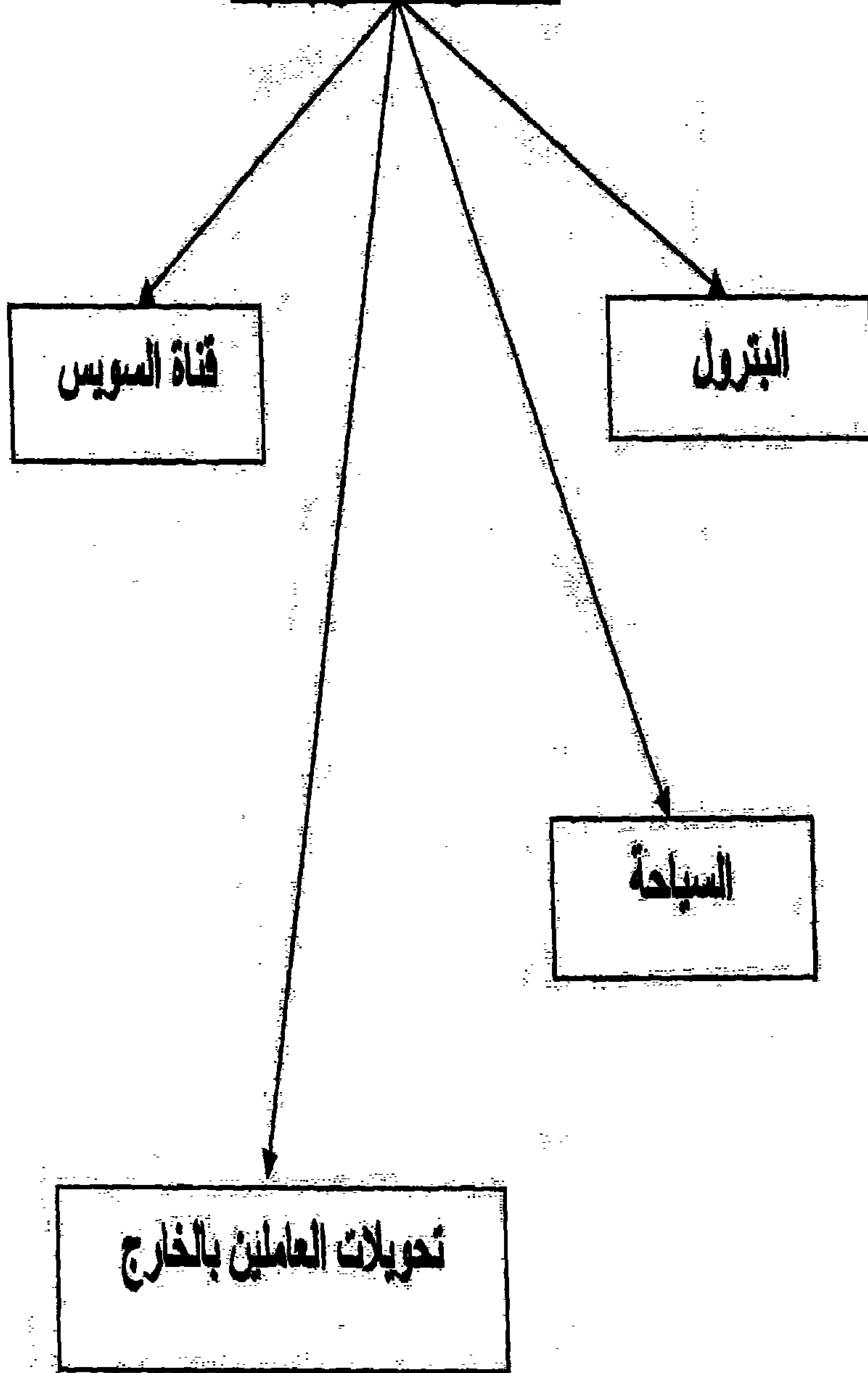
شكل رقم (42)


محاور المرحلة الأولي لبرامج الإصلاح الاقتصادي
تحرير الجهاز المصرفي
معالجة عجز الموازنة العامة للدولة
السيطرة علي معدلات التضخم
معالجة خلل ميزان المدفوعات

شكل رقم (43)


محاور المرحلة الثانية من
برنامج الإصلاح الاقتصادى
الخصخصة وتنشيط سوق المال
مواجهة ارتفاع معدل البطالة والصندوق الاجتماعي
الإجراءات التي اتخذت لزيادة الإنتاج وتحفيز الاستثمارات وتشجيع الصادرات

شكل رقم (44)


الدخول الريعية
البترول
قناة السويس
السياحة
تحويلات العاملين بالخارج

قائمة المصادر

الوثائق:

1- وثائق غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مذكرة، أسس إعداد الدولة للدفاع، ج1.

2- الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية في مستهل القرن الحادي والعشرين، وزارة التخطيط، 2002 / 2003 حتى 2021 / 2022.

3- الاقتصاد المصري 2008/ 2009، بناء الطاقة الإنتاجية والتنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر 2010.

4- الادخار، وزارة التخطيط، القاهرة 1998.

5- الاستثمار في مصر 2005، وزارة الاستثمار، القاهرة، 2005.

6- محمود خليل: قوانين الأمن القومي المصري، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 1998.

7- الإستراتيجية القومية، مرجع خاص، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2004.

الندوات والدراسات العلمية والأبحاث:

1- أحمد عبد الحليم محمد علي: الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات العالمية، كلية التجارة بنات، جامعة الأزهر، المؤتمر الأول لكلية التجارة، 29- 30 أبريل 2003.

2- أحمد عبد الحليم: الإستراتيجية القومية، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 1995.

3- أحمد جلال عز الدين: الإرهاب في الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، العدد 214، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، أبريل - يوليو 1995.

4- إبراهيم شحاتة: الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 5 فبراير 1996.

5- إبراهيم حلمي عبد الرحمن: التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر، بالمقارنة مع عدد من الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة العددان 421 - 422، القاهرة، 1990.

6- أمير ألفونس عريان: أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك التجارية وبنوك الاستثمار على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر، بعنوان: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، جامعة عين شمس.

7- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، أكتوبر 2008.

8- جامعة الدول العربية، التطورات الدولية والإقليمية، وأثرها على الاقتصادات العربية، ورقة عمل (غير منشورة)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2004.

9- جمال مظلوم: اقتصاديات الحرب، ورقة عمل مقدمة في الندوة الإستراتيجية لليوبيل الفضي لحرب أكتوبر، هيئة بحوث القوات المسلحة، المصرية، 1998.

10- حسني الخولي: ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الاقتصادية، التي أقامتها السفارة المصرية تحت عنوان: تداعيات الأزمة الماليةالعالمية "التداعيات وسبل الخروج ".

11- حسين توفيق إبراهيم: النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، الكويت 2005.

12- رشدي الهواري: التخطيط الشامل لإعداد الدولة للدفاع، دراسة غير منشورة عن الأمن القومي، مذكرة، كلية الدفاع الوطني 1999.

13- سعيد الصالحي: أسس، بحث فردي، كلية الدفاع الوطني، 1996.

14- زياد بهاء الدين، ومحمود محيي الدين، السياسات التنظيمية للجهاز المصرفي المصري، المركز المصري للدرسات الاقتصادية، ورقة عمل 29.

15- علي لطفي: الأزمة المالية العالمية (الأسباب – التداعيات – المواجهة)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر، بعنوان: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، جامعة عين شمس، 12-13 ديسمبر 2009.

16- عادل مسعود، الإستراتيجية القومية بين النظرية والتطبيق، مرجع خاص، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 2004.

17- عبد الستار أمين: الإستراتيجية القومية، مرجع خاص، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 1998.

18- فتحي الشاذلي: القوة السياسية للدولة، ورقة عمل مقدمة في الندوة الإستراتيجية: الحرب على العراق، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 2004.

19-كريمة كريم: الإصلاح الهيكلي في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 19، أكتوبر2007.

20-لان ر. رو: النظام المصرفي المصري .. التحرير والمنافسة والخصخصة، المركز المصري للدراسات الإستراتيجية، ورقة عمل 28.

21- محمد عبد الشفيع: النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2005.

22- محمد العريان، ومحمود الجمل: مستقبل السياسة النقدية العربية في إطار النظام المالي العالمي، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 52، فبراير 2001.

23- محمد بن يوسف: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر، الملتقى الاقتصادي، 2009م.

24- محمود أبو العيون: تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 78 فبراير 2003.

25- مصطفى أحمد مصطفى، وعثمان محمد عثمان: تحديث مصر، أعمال ندوة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2001.

26- نبيل فؤاد: القدرات الشاملة، أسلوب حسابها، مركز الدراسات الإستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 1994.

27- نور عبد المنعم: بناء الإستراتيجية، مرجع خاص، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2005.

28-نور عبد المنعم، منظمات المجتمع المدني في مصر، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2005.

29- نهى المكاوي: الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد، ندوة النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

30- هاوارد هاندي: إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي في مصر: التطورات والتحديات المستقبلية، المركز المصري للدرسات الاقتصادية، ورقة عمل 51.

الرسائل العلمية:

1- جمال علي محمد يوسف: المحاسبة عن توريق الديون كمدخل لتطوير التقارير المالية "دراسة اختبارية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2005.

2- عادل المهدي: قياس كفاءة استخدام القروض الخارجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان ، 1999.

3- علي ماهر محمد حجاب: الإستراتيجية المصرية لمواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2004.

4- فاتن محمد علي حمدي: إطار مقترح للمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة "دراسة تطبيقية على قطاع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية"، رسالة للحصول على درجة الماجيستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002.

5- مصطفى كامل: التوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وأثر ذلك على الأمن القومي المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 1991.

6- منصور عايد الهلباوي: النقل الإستراتيجي، وارتباطه بالتنمية الشاملة، وأثر ذلك على الأمن القومي المصري، رسالة للحصول على دكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القومية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 2006.

الكتب:

1- إسماعيل صبري: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1987.

2- إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002.

3- أسامة الغزالي حرب: الإرهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربيًا ودوليًا في العنف والسياسة في الوطن العربي، المنتدى الفكري العربي، عمان 1987.

4- جمال بيومي: قطاعات منظمة التجارة العالمية، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 2002.

5- حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 257، مايو 2000.
6- حسن ثابت فرحان: مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، 2001م.
7- رمسيس بهنام: الجريمة المنظمة في الواقع الكوني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995.
8- سعيد النجار: نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، القاهرة، دار الشروق، 1991، ج1.
9- سعيد عبد الخالق محمود: الشركات متعدية الجنسيات في الخليج العربي، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 153، القاهرة، أول يوليو 2002.
10- سلوى العنتري وآخرون: القطاع المالي وتمويل التنمية في مصر "التطور والاستشراف حتى عام 2020"، المكتبة الأكاديمية،2005.
11- سلوى العنتري وآخرون: القطاع المالي وتمويل التنمية في مصر (التطور والاستشراق حتى عام2020).
12- سيد الهواري، ود.نادية أبو فخرة: الأسواق والمؤسسات المالية، تجارة عين شمس، القاهرة، 2002، بدون ناشر.
13- عادل أحمد حشيش: محاضرات في النقود والبنوك والائتمان، بيروت، بدون ناشر، 1997.
14- عبد الغفار حفني، ورسمية قرياقص: البورصات والمؤسسات المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.
15- عبد الفتاح خضر: الجريمة المنظمة ومكانتها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي، معهد الإدارة العامة الرياض، 1405هـ = 1985م.
16- علي محيي الدين داغي: الأزمة المالية العالمية، شركة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م.
17- فرج عبد الفتاح فرج: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أكاديمية ناصر العسكرية، 2004.
18- لديل هارت: في الإستراتيجية، دار الفكر، بيروت، 1996، طبعة ثانية.

19-محمد السيد سعيد: الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1992.
20- محمد حامد دويدار، وعادل أحمد حشيش: مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية، 1984.
21- محمد ذكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.
22- محمد صالح الحناوي، والسيدة عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية "البورصة في البنوك التجارية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص 200.
23- محمود عبد الفضيل: مصر ورياح العولمة، القاهرة، دار الهلال، سنة 1999.

الدوريات والتقارير:

1- إبراهيم حلمي عبد الرحمن: التصدير الصناعي كمؤشر للتطوير التكنولوجي والتنمية في مصر، بالمقارنة مع عدد من الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 421 - 422، القاهرة، 1999.
2- إبراهيم حلمي عبد الرحمن: التطويرات الدولية الجارية .. فرص ومحاذير، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 35، القاهرة، مارس، 2001.
3- إبراهيم نوار: اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية، كراسة إستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد 44، القاهرة، 2004.
4- أحمد السيد النجار: الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة والنموذج الاشتراكي"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 194، السنة 18، ديسمبر 2008.
5- أحمد السيد النجار: الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1998.
6- أحمد السيد النجار: اتجاهات إستراتيجية اقتصادية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، 2000.

7- إسماعيل مقلد: التخطيط الإستراتيجي، السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث، الأهرام، القاهرة، العدد، 149، 1996.

8- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العددان الأول والثاني، المجلد الخامس والأربعون، القاهرة، 1992.

9- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الخمسون، العدد 4، القاهرة، 1997.

10- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الثامن والخمسون 2005، القاهرة.

11- البنك المركزي، التقرير السنوي 2007/2008.

12- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2008، القاهرة.

13- البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، أبريل 2010، العدد 157.

14- البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية، ديسمبر 2008.

15- البنك المركزي المصري، دليل التعليمات الرقابية.

16- البنك المركزي المصري، قطاع التأمين والإشراف، إستراتيجية تطبيق بازل 2 في القطاع المصرفي المصري، 14 أكتوبر 2009.

17- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية والمجلة الاقتصادية (سنوات متعددة).

18- بنك مصر، النظام النقدي الأوربي (النشأة – الأزمات)، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، السنة السادسة والأربعون، القاهرة، 2003.

19- التقرير المالي الشهري لوزراة المالية، 2009، المجلد الرابع، العدد 11.

20- جان جاك لافونت: المؤسسات والإجراءات التنظيمية والتنمية، المركز المصري للدرسات الاقتصادية، المحاضرة رقم 16.

21- جمال الدين زروق وآخرون: أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة العالمية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2009.

22- جيرارد كابريو، ورويرت كل: خصخصة وتنظيم البنوك في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، محاضرة رقم 15، أغسطس 2000.

23- حامد طلبة محمد: دور المراجع تجاه الأنشطة خارج الميزانية، مع إشارة خاصة للبنوك الإسلامية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول، 2001.

24-حسن حافظ: "نظرة عامة على الأوضاع الراهنة لسوق التأمين المصري"، مؤتمر عن خلق سوق عالمية، التحول في قطاع التأمين المصري، القاهرة، يوليو 2008.

25- دبنك مصر، أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة، الآثار على الاقتصاد العالمي والمحلي وسبل المواجهة، القاهرة، 2002.

26-سلامة عبد الله سلامة: دراسة ظاهرة تهرب أصحاب الأعمال في القطاع الخاص في مصر من تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 13، 1980.

27- سلطان أبو علي: الأزمة الاقتصادية العالمية وسلطان أبو علي، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2008.

28- سميحة فوزي: النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 22، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.

29- صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي عام 1994، واشنطن، أكتوبر 1995.

30- صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي عام 2004، واشنطن، أكتوبر 2004.

31- عادل زقاغ وعبد الله راقدي: العلاقات الدولية، الروابط بين النظرية والممارسات في السياسة الدولية، مجلة العلاقات الدولية والتنمية، سبتمبر 2008.

32- عبد الفتاح الجبالي: الدين العام المحلي في مصر، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة التاسعة، العدد 77 سنة 1999م.

33- عبد الفتاح الجبالي: السياسة الاقتصادية والأداء التنموي، التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1995.

34-بطرس غالي: حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، السياسة الدولية، العدد 114، سنة 1997.

35- أحمد يوسف القرعي: رؤية عربية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، السياسة الدولية، العدد 111.

36- عبد الفتاح خضر: الجريمة المنظمة ومكانتها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي، معهد الإدارة العامة الرياض، 1405هـ = 1985م.

37- عبد الفتاح الجبالي: الركود والنمو "مشكلات في الاقتصاد المصري المعاصر"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2004.

38- عبد الفتاح الجبالي: العرب وإشكاليات الوحدة النقدية الأوربية، كراسات إستراتيجية رقم (44) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، سبتمبر 2002.

39- عبد اللطيف يوسف الحمد: مستقبل التنمية العربية في مواجهة التحديات المعاصرة، مجلة مصر المعاصرة، العددان 429، 430، القاهرة، أكتوبر 2002.

40- عبد الملك عودة: نحو إستراتيجية مستقبلية للعلاقات الدولية، مجلة شئون عربية، العدد 123، سبتمبر 2004.

41- الكتاب السنوي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2009.

42- المجالس القومية المتخصصة، تمويل النمو الاقتصادي، المجلس القومي للشئون المالية والاقتصادية 1996.

43- مجلة التمويل والتنمية، إعادة تنظيم البنك الدولي، المجلد 54، سبتمبر 2007.

44- مجلس الشورى، آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، تقرير مبدئي للجنة الشئون المالية والاقتصادية، القاهرة، 2008.

45- محمد أبو الفضل: الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة تقرير القاهرة، العدد العشرون، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2009.

46- محمد السيد سعيد، وأحمد إبراهيم محمود: الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات وتطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، 2005.

47- محمود عبد الفضيل: الاقتصاد المصري، تداعيات الأزمة العالمية، المصور، العدد 4019، القاهرة، 19 أكتوبر 2001،

48- محمود عبد الفضيل: دور القطاع المالي غير المصرفي في التمويل العقاري، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء، يوليو 2008.

49- مركز الدراسات الإستراتيجية ق.م، التكتلات الاقتصادية وأثرها على الأمن القومي العربي والمصري، أكاديمة ناصر العسكرية العليا، 1995.

50- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الاتجاهات الاقتصادية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2001.

51- مركز المعلومات ودعم القرار، مجلس الوزراء، اتجاهات الأسواق العالمية، نشرة أسبوعية، عدد 1102، أكتوبر 2001، وعدد 10 ديسمبر، 2001.

52- مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية آلية إدارة اتفاقات الجات، كتاب الأهرام الاقتصادي، رقم 108، القاهرة، يناير 2003.

53- معهد التخطيط القومي، المستجدات العالمية (الجات وأوربا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رءوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 99 1، القاهرة، يناير 2007.

54- المعهد المصرفي، سلسة أوراق للمناقشة، التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك، مع إشارة خاصة لمصر، الورقة العشرون، 1996.

55- المعهد المصرفي، سلسلة أوراق للمناقشة، التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك، مع إشارة عامة إلى مصر، سنة 2002.

56- ناصف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995.

57- وزارة الاستثمار، دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام لجمهورية مصر العربية، مركز المديرين، يوليو 2006.

* * *

شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

1. www.invest.org.eg.
2. http:|| www. worldbank. org | gep 2009.
3. http: // www.cbe.org.eg/timeseries.htm.
4. http:// www,egyptsc.com/arable/services.aspx

Foreign References:

1. Alan V. Deardoroff and Robert Mstern, The Industrial and Regional Employment effects of the NAFTA, The economic out look, 1994 First Annual Conference on the economic out look, The University's of Michigan, November 1B&19 1993, p29.
2. Charles Oman, Globalization and Regionalization. The Challenge of Developing countries, DECO, France, 1994.
3. Douglas W. Arner, Financial Stability, Economic Growth, And The Role Of Law. (New York, Ny: Cambridge University Press, 2007).
4. George Soros, The New Paradigm For Financial Markets: The Credit Crisis Of 2008 And What It Means (New York: Public Affairs 2008.
5. Institute of International Financial Capital Flows to Emergina Market Economics, Sept 2001.
6. Robert J Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened And What To Do About It (Princeeton, Nj: Princeeton Press, 2008)
7. UN, Centeron Transnational Corporation, Transnational Corporation in world development N.Y. USA, 1996.
8. UNCTAD World Investment Report. 2001.
9. UNCTAD. Global Economic Trends and Prospects October 2001
10. . The economist ,july ,London, 2009.

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

هذا الكتاب



الدكتور علاء رزق الخبير الاقتصادي والاستراتيجي أستاذ الإستراتيجية بأكاديمية الشرطة وأكاديمية ناصر العسكرية العليا وكان من أصغر مرشحي الرئاسة حيث كان عمره وقتها 43عاما وأصغر من التحق بأكاديمية ناصر العسكرية العليا وحصل على درجة زمالة كلية الدفاع الوطني حيث مدرسة تفريغ القادة والرؤساء ومن أعظم الأكاديميات في مصر والعالم لتدريس الإستراتيجية والأمن القومي، هو أول شاب مصري وعربي يجمع بين دكتوراه عسكرية في الإستراتيجية القومية من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ودكتوراه مدنية بعنوان المحاسبة عن عدم التأكد والتي توصل فيها إلى نموذج للمحاسبة المالية وهذا النموذج تناوله الفاسب الأمريكي FASB بعين الاعتبار عند إعداده للمعايير المحاسبية خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية وأول من تنبأ بالمشاكل الاقتصادية وتنبأ خلال دراسته بحدوث ثورة نتيجة لتردى الأوضاع الاقتصادية وله العديد من الجولات الداخلية والخارجية في كل من تركيا والسودان وإسبانيا وسويسرا,والسعودية والأردن وسوريا وهو أول مصري عضو مؤسس في منتدى السلام والتنمية والذي اتخذ من السودان مقرا دائما له .....وعضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع والذي شرف بأن كان المقرر العام للمؤتمر السابع والعشرين لهذه الجمعية العريقة والتي اتخذت من رؤية الكاتب لتحديث مصر عنوانا لهذا المؤتمر.

وله العديد من المؤلفات منها : المحاسبة في ظل حوكمة الشركات ورؤية إستراتيجية لتحديث مصر ويوميات مرشح رئاسي شاب.

دار النشر للجامعات

الإدارة: ٤٢ ش رشدي (برج جوهر) - تليفاكس: ٢٣٩٢٩٨٧٨
المكتبة والتسويق: ١٤ أ ش الجمهورية - عابدين - ت: ٢٣٩١٢٤٢٠
ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨
E- mail: darannshr@hotmail.com - web:www.darannshr.com

